العلويون في سورية

تحرير

مايكل كير - كريغ لاركين

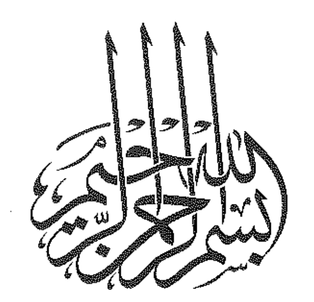
ترجمة

رضوان زيادة - أحمد العبدة




العلويون في سورية

الحرب والدين والسياسة في المشرق



العلويون في سورية

الحرب والدين والسياسة في المشرق

تحرير

مايكل كير **كريغ لاركن**

ترجمة

رضوان زيادة **أحمد العبدة**

مراجعة

قسم الترجمة في منتدى العلاقات العربية والدولية



الفهرسة أثناء النشر - إعداد منتدى العلاقات العربية والدولية

كير، مايكل.

العلويون في سورية : الحرب والدين والسياسة في المشرق / تحرير مايكل كير، كريغ لاركن ؛ ترجمة رضوان زيادة، أحمد العبدة ؛ مراجعة قسم الترجمة، منتدى العلاقات العربية والدولية.

464 ص. : إيض. ؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 423 - 448) وفهرس عام.

ISBN 978-9927-126-76-5

1. العلويون – سوريا –تاريخ. 2. العلوية (الشيعة) – سوريا. 3. النصيرية (الشيعة) – سوريا. 4. الطائفية – سوريا. 5. سوريا – أحوال سياسية. 6. سوريا – أحوال اجتماعية. أ. لاركن، كريغ. ب. زيادة، رضوان. ج. العبدة، أحمد. د. منتدى العلاقات العربية والدولية، قسم الترجمة. هـ العنوان.

305.6978

الطبعة الأولى

الدوحة - قطر 2021م

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: 2021/71م



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231

الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org

العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

المحتويات

شكر وتقدير

كان الغرض من ورشة العمل الدوليّة التي أقامتها «مجموعة بحث لبنان وسورية» في معهد الدّراسات الشرق أوسطيّة في جامعة كِينْغز كوليدج لندن في 8 و9 كانون الثاني/ يناير 2014، إنتاج كتاب يتناول التجربة المعاصرة للمجتمع العلويّ السوريّ في سياقه التاريخيّ. استحضر ذلك كبار خبراء سورية في العالم، وديبلوماسيُّون غربيُّون معنيُّون بالشّأن السوريّ اجتمعوا معًا في نقاشات دائرة مستديرة على امتداد يومين مع محرّري الكتاب. موّل ورشة العمل «مركز دراسة المجتمعات المقسَّمة» في معهد بحوث الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة كِينْغز كوليدج لندن، بالاشتراك مع المجلس [الثقافيّ] البريطانيّ. نتوجّه بوافر الامتنان لهما على دعمهما الكريم، وعلى المساعدة التي قدّمها لنا طاقما موظّفيهما. نودُّ أن نشكر أيضًا مايكل دوير على نصحه ولطفه ودعمه لنا، ونشكر زملاءه في دار نشر «سي. هيرست». شكر خاص موصول أيضًا إلى لورد باغلان مايكل ويليامز على إسهاماته إلى جامعة كِينْغز كوليدج لندن خلال المراحل التكوينيّة لهذا الكتاب، ونشكر زملاءه في وزارة الخارجيّة والكومنولث في المملكة المتّحدة، والطلاّب الباحثين في معهد الدّراسات الشرق أوسطيّة الذين شاركوا في ورشة العمل.



قائمة الأشكال

مقدّمة

«الله، سورية، بشّار وَبَسّ؟»

مايكل كير

عقَّب المبشّر البروتستانتيّ وليم تومسون، متأمّلًا رحلاته إلى الشرق الأوسط منتصف القرن التاسع عشر، بقوله:

> السُّنّة يكفّرون الشّيعة -وكلاهما يكره الدُّرُوز، وثلاثتهم يمقتون النصيريّة... ليس هناك رابط وحدة مشترك؛ ليست للمجتمع أنساق تحتيّة مُستدامة يمكن أن تنفتح وتعمل للصالح العام، بل عدد لا متناهٍ من التشظّيات والصُّدوع والحواجز المفكّكة التي توقع عامّة الناس في اضطراب بائس، وتبقيهم على عداوة متبادلة من كلّ زاويةٍ تخطر ببالٍ[1].

يبقى توصيف تومسون لطائفيّة المشرق المزمنة قائمًا على حاله. فبعد وقت قصير من اندلاع الثورات العربيّة عامَي 2010-2011، يشتبك النصيريّة -كما كان يطلق على المجتمع العلويّ حتى ما بعد العهد العثمانيّ- مع الأغلبيّة السنيّة المحرومة في حرب أهليّة مستعصية. تعاملت الحكومة السوريّة بقيادتها العلويّة مع هذا الصّراع الصِّفريّ منذ البداية على أنّه ذروة «الحصار الغربيّ» الذي تصاعد ثم انحسر خلال ولاية الرئيس الأميركيّ الأسبق جورج دبليو بوش. من الجهة المقابلة، هيمنت على المعارضة السوريّة المدعومة خارجيًّا بحلول عامَي

2014-2015 فصائل جهاديّة متطرّفة، تفرّعت عن تنظيم القاعدة وسعت إلى اقتطاع دولة من المناطق الداخليّة السنيّة التي كانت سابقًا جزءًا من دولتَيْ سورية والعراق البعثيّتَين. نجم عن ذلك تدخّل غربيّ، لكن ليس لتغيير النّظام، بل لإيقاف الهجمة الجهاديّة. بَيْدَ أنّ رؤية الحرب على سورية أساسًا من منظور الطائفيّة أو تدخّل طرف أجنبيّ ثالث، تشوّه بالضرورة تعقيدات التجربة المعاصرة للمجتمع العلويّ وردود أفعاله المتباينة تجاهها.

بدأت الثورة السوريّة التي قادت إلى الحرب الأهليّة في مدينة دَرْعَا الصغيرة قرب الحدود الأردنيّة في آذار/ مارس 2011، حيث ردّت قُوّات الأمن بعنف على احتجاجات سلميّة مناهضة للحكومة، فأطلقت النار على المدنيّين وقتلت عددًا منهم[2]. امتدّت التظاهرات بسرعة إلى مدن وبلدات سورية الكبرى وتحوّلت إلى تمرّد مسلّح، مجسّدة سخطًا وطنيًّا عارمًا من شرائح المجتمع كافّة ضدَّ حكم بشّار الأسد. دمّر الصِّراع على سورية حتى تاريخه قسمًا كبيرًا من البلاد ومدنها، وأسفر عن أكثر من 200.000 قتيل، وملايين النازحين في الدّاخل واللاجئين في الخارج[3].

حشّد النّظام أبناء الطائفة العلويّة خلفه بشراسة في سعيه للبقاء، بينما أصبح النِّزاع عمومًا حالة أنموذجيّة لما يطلق عليه علماء الاجتماع «تفعيل الحُدود» الطائفيّة والإثنيّة -أيْ تصعيد الوعي بالاختلافات المتصوَّرة بين أعضاء الجماعتَين الداخليّة والخارجيّة[4]. لكن القليل كُتب عن المجتمع العلويّ في المشرق[5] لتقدير وفهم ماهية تلك «الحُدود» التي يجري في الحقيقة تفعيلها في الحرب الأهليّة السوريّة. إذ لا تتّضح محدّدات الهُوِيّة العلويّة التي يُفترض أن يتردّد صداها في المجتمع العلويّ ويتجاوب معها أعضاؤه بفعاليّة، بحيث جعلت النّظام السوريّ يتوسّلها في حملته الشّرسة للحفاظ على السُّلطة بأيِّ ثمن.

يعالج الكتاب الحالي هذه القضايا بعمق شديد في محاولته ملء الفجوة في معرفتنا بالمجتمع السوريّ والسياسة السوريّة، واستطرادًا بعلاقات النّظام بالعلويّين، والطبيعة المرنة والمتغيّرة للهُوِيّات العلويّة، والدور الذي أداه المجتمع العلويّ في التنظيمات المعارضة أو الموالية للنظام خلال السنوات الأولى للحرب الأهليّة. في هذا السّياق، يقدّم خبراء بارزون في الشأن السوريّ منظوراتٍ جديدة حول تاريخ المجتمع العلويّ المعاصر وعلم

اجتماعه وسياساته، محلّلين النّظام الرسميّ السوريّ واقتصاده السياسيّ ونخبه الحاكمة، وردود أفعال المجتمع العلويّ المختلفة تجاه الحرب الأهليّة التي طغى عليها إلى حدٍّ بعيد تركيز النّظام على ربط مصير المجتمع العلويّ ببقائه في السُّلطة. يضع الكتاب التجربة العلويّة المعاصرة في سياقها التاريخيّ، ويقدّم قراءاتٍ لرحلتها من مجتمع ريفيّ مغمور أواخر العهد العثمانيّ، إلى مرحلة الاستقلال السياسيّ تحت نظام الانتداب الفرنسيّ، إلى الهجرة والتطوّر الاجتماعيّ-الاقتصاديّ في سورية الاستقلال، وتولّي الريادة السياسيّة تحت قيادة الرئيس الأسبق حافظ الأسد، ومحاولاته ترسيخ دولة قوميّة عربيّة علمانيّة، ثم تفكّك هذه الدولة في سياق الانتفاضات العربيّة الأخيرة، ومقاربة الرئيس بشّار الأسد للسنوات الأولى من الحرب الأهليّة السوريّة. ضمن هذا الإطار العام، تتناول المقدمة الحالية بعض الموضوعات الرئيسة التي عالجها المساهمون في الكتاب بتفصيل وتعمّق، فتسلّط الضوء على النقاط التكوينيّة في تجربة المجتمع العلويّ في سورية خلال القرن العشرين، وتحلّل التحدّيات التي واجهت نظامَي الأسد الأب والابن كليهما في صراعهما للاحتفاظ بالسُّلطة.

علويّو سورية

يمثّل الدين بالنسبة إلى العلويّين، وهم عمومًا مجتمع علمانيّ سكن منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ألف عام، المحدّد الثقافيّ الأبرز الذي يميّزهم عن الأغلبيّة السوريّة السنيّة. ويتحدّر العلويّون أصلًا من أتباع محمّد بن نصير، وهو نفسه تابع انشقّ عن المذهب الشيعيّ في القرن التاسع؛ و«النصيريّة» التي تُنسب إليه طائفة باطنيّة مخالفة نشأت أولًا في العراق ثمّ استوطنت سورية. لكن تعبير «نصيريّ» أكسب المجتمع العلويّ في المشرق دلالاتٍ سلبيّة، فاستبدله في الأزمنة الحديثة بتعبير «علويّ»، أيْ أتباع عليّ، ابن عم الرسول محمّد وخليفته الشرعيّ لدى المسلمين الشّيعة. تبلغ نسبة العلويّين قرابة 12٪ من مجموع سكّان سورية، ويشكّلون أغلبيّة في محافظتَي اللّاذِقِيّة وطَرطُوس السّاحليّتَين اللّتين تحدّان تركيا ولبنان تباعًا. كما استقرّ العلويّون عبر موجات الهجرة الداخليّة التي شهدها النصف الثاني

من القرن العشرين في مدن مثل حلب ودمشق وحماة وحمص (انظر: فابريس بالانش وليون غولدسميث، الفصلان الرابع والسابع).

لم تكن ممارسة الدين، خصوصًا بصورة علنيّة، ذات أهمية كبيرة للمجتمع العلويّ في سورية المعاصرة. في الحقيقة، أبقى العلويّون دينهم سرًّا، في حين أبدوا درجة معتبرة من المهارة الثقافيّة والمرونة الاجتماعيّة -بدءًا بالحصول على حكم ذاتيّ عبر تأسيس «دولة العلويّين» تحت الانتداب الفرنسيّ (انظر: ماكس وايس، الفصل الثالث)، وصولًا إلى السيطرة السياسيّة التي وسم بها حافظ الأسد كل مستويات المجتمع خلال سنوات هيمنة حزب البعث السوريّ (انظر: ريموند هينبوش، الفصل الخامس). كان الانتماء العلويّ في العمق رمزًا ثقافيًّا مجتمعيًّا أكثر منه ظاهرة دينيّة، تحديدًا لدى مقارنته بتجربتَي المجتمعَين المسيحيّ والإسلاميّ في المنطقة. وتبقى الهُوِيّة العلويّة المعاصرة إلى حدٍّ بعيد جزءًا من الطبيعة المتنازع عليها للمجتمع السوريّ المنقسِم بعمق، جزئيًّا بتأثير معارضِي نظام الأسد الذين نزعوا إلى تأطير تحدّيهم له بلغة الهُوِيّة المجتمعيّة. ولعلّ أوضح مثال على هذا التنازع قبل اندلاع الحرب الأهليّة كان قرار حافظ الأسد القضاء عسكريًّا على عصيان مدينة حماة الذي قاده الإخوان المسلمون عام 1982 (انظر: رافائيل لوفيڤر، الفصل السادس)[6]. ولم يعتمد بشّار الأسد ومؤيّدوه، بعكس العديد من خصومهم خلال الحرب الأهليّة السوريّة، على أيّ عقيدة دينيّة في صياغة موقفهم.

لم تروّج الدولة علنًا لهُوِيّة مركزيّة علويّة، ولم يتحشّد المجتمع العلويّ على هذا الأساس قبل الحرب الأهليّة. على العكس تمامًا: بقي الوعي الذاتيّ بالحاجة إلى الحماية جزءًا أساسًا من نسيج الهُوِيّة العلويّة، ولذلك أظهر المجتمع العلويّ رغبة متأصّلة في الترويج لمجتمع سوريّ علمانيّ والاندماج فيه. رسّخت هذه العملية ودفعتها قدمًا شبكات اجتماعيّة زبائنيّة سيطر عليها رعاة علويّون استفاد منهم المجتمع العلويّ تحت حكم البعث. بقيت السريّة جزءًا متأصّلًا من الهُوِيّة والعلاقات الاجتماعيّة العلويّة، وعملت شبكات اجتماعيّة في الخفاء لترقية العلويّين إلى مواقع المسؤولية داخل الجيش وبيروقراطية الدولة وحزب البعث.

المفارقة أنّه خلال العقد الماضي، وإلى حدٍّ أبعد منذ بداية الحرب الأهليّة، لعبت الرمزيّة الدينيّة والثقافيّة التي تميّز العلويّين عن باقي المجتمعات السوريّة دورًا بارزًا باطّراد في الحفاظ على «العَصبيّة»[7] العلويّة -أي التضامن القَبَليّ أو الجماعيّ (انظر: ليون غولدسميث، الفصل السابع). قبل الانتفاضة، مثلًا، كان إكمال طقس «التّلقِين» العلويّ يستغرق سنواتٍ عدة. وكانت عملية تأكيد الانتماء المجتمعيّ هذه تمثّل رحلة اجتماعيّة-روحية خاصّة، مع أنّ ممارستها بالتأكيد لم تكن عامّة أو واسعة الانتشار. لكن مع اندلاع الحرب الأهليّة، صار «التّلقِين» العلويّ طقس عُبُور لانضمام الشباب إلى ميليشيات «الشّبِّيحَه» الموالية للدولة، التي عملت رديفًا مساعدًا للقُوّات الحكوميّة (انظر آرون لوند، الفصل العاشر). وهكذا تبدّلت الوظيفة السياسيّة «للتّلقِين»، فأصبحت تمثّل صحوة مجتمعيّة أكثر منها دينيّة، وغدت محدّدًا إثنيًّا تطوّر جزئيًّا ردًّا على تطرّف حركة المعارضة ذات القيادة السنيّة.

صارت طقوس «التّلقِين» التي يجريها شيخ أو راعٍ محلّي مرادفة للتحشيد الاجتماعيّ. وأُدخل «المُلَقّنون» الجُدد إلى شبكة اجتماعيّة علويّة كبيرة تماهَوْا من خلالها مع مجتمعهم، على ما هو عليه لكن أيضًا على ما يغايره، وهذا يتعلّق جوهريًّا بكيفيّة تفاعلهم مع الغالبية السنيّة. إذن، كان التماهي المجتمعيّ الوظيفة السياسيّة الرئيسة للدين في المجتمع العلويّ؛ فأنْ تكون علويًّا في سورية المعاصرة يعني أنْ تكون جزءًا من شبكة سهّلت الحراك الاجتماعيّ والفرص السياسيّة والتقدّم الاقتصاديّ. وكان لذلك تداعيات اجتماعيّة سلبيّة، إذ حمل كثير من معارضي النّظام ضغائنَ سياسيّة واجتماعيّة-اقتصاديّة عميقة ضدّ العلويّين. في أغلب الأحيان، كانت تلك العداوات طبقيّة أكثر منها دينيّة، لكن كما في أيّ مجتمع مقسّم بعمق ومتّسم بوجود انشقاقات إثنيّة أو دينيّة، تبدّت تلك العداوات وتبلورت عبر تصدّعات سورية الطائفيّة، ثم فعّلتها مؤخّرًا الانتفاضة السوريّة وردّ فعل النّظام العنيف ضدّها.

أدرك كلُّ مجتمع سوريّ أبعاد تجربتَي الحربَين الأهليّتَين الأخيرتَين في لبنان والعراق، وساورته مخاوف من احتمال انهيار الدولة التي يشكّل عنصرًا مكوّنًا لها إنْ هو عارض النّظام علنًا. هذا عامل بالغ الأهمية في تفسير صمود النّظام عمومًا، وقدرته في الحفاظ على درجة عالية من التضامن العلويّ تحديدًا. في الحقيقة، قد يُعذر المرء في الافتراض بأنّ للدين

أهميّة خاصّة في المجتمع العلويّ، نظرًا إلى الدور البارز الذي لعبه الخطاب الطائفيّ في كل من سَرديّتَي النّظام والمعارضة الإسلاميّة الراديكاليّة للحرب الأهليّة. لكن بالنسبة إلى الجماعات غير السنيّة في سورية، كان النِّزاع مجتمعيًّا وليس دينيًّا، مع أنّ المخاوف الوجوديّة المشتركة أصّلتها في آنٍ معًا ممارسات النّظام وخطابه وتلك المجموعات الساعية إلى اقتطاع دولة إسلاميّة في المشرق.

أصبحت الهُوِيّة الطائفيّة محرّكًا رئيسًا في الحرب الأهليّة السوريّة، لكن الأمور لم تكن على تلك الحال في بداية الانتفاضة. تلاعب النّظام بهذا المتغيّر بذكاء في سعيه للحفاظ على «العَصبيّة العلويّة»[8] وعلى دعم مجتمعات الأقلّيات الأخرى، عبر إظهاره أنّ الادّعاءات الجهاديّة بالشرعيّة والدولاتيّة في المشرق مزيّفة واستتباعيّة، وأنّ قضيتهم الدينيّة قائمة على مصداقيّة عقيدة طهرانيّة متزمّتة، وأنّ حربهم المعاصرة تُشنّ باسم ورع توحيديّ وأحاديّ بعيد عن العقلانيّة، وأنّ خلف هذه الواجهة يقبع مشروع بناء دولة إثنيّ–قوميّ في أسسه السنيّة العربيّة -كون تلك القوى تسعى لاقتطاع دولة في سورية والعراق على حساب أولئك الذين حرموا المجتمع السنّي من حقوقه في هذين البلدين. إذا اعتبرنا أنّ تاريخ صعود هذه الجماعات عام 2012 (عندما ظهرت «جبهة النصرة» لأوّل مرّة) شكّل نقطة تحوّل في مسيرة الحرب الأهليّة السوريّة، فبحلول عام 2014 بدا أنّ التضامن العلويّ أصبح كاملًا أيضًا.

بذل حافظ الأسد قصارى جهده لضمان ألّا يُنظر إلى النّظام السياسيّ السوريّ الذي طوّره على أنّه واجهة لحكم الأقليّة العلويّة. لكن كثيرًا ممن حشّدوا مجتمع الأغلبيّة ضدّ حكم بشّار الأسد، الأوضح علويّة من سابقه، نظروا إلى النّظام تمامًا على هذا النحو. ويمكن رؤية ذلك بجلاء في الصور الطائفيّة السجاليّة التي استحضرها الإسلاميّون ضدّ العلويّين، عبر هتافاتٍ مثل: «بدّنا نشِيلك يا بشّار، ونتفضّى للعلويّة!»، وعبر جماعات تمتدح قتلَ العلويّين الذين وصفوهم بـ«أولياء الشيطان وإيران»[9]. أضف إلى ذلك أنّ بشّار الأسد، بوسمه جماعات المعارضة المسلّحة بـ«الإرهابيّة» و«الجهاديّة» و«التكفيريّة»، ولجوئه إلى الدعم العسكريّ من ميليشيا حزب الله اللبنانيّة الشيعيّة القويّة المواليّة لإيران، اتّخذ قرارًا استراتيجيًّا بتسهيل إشاعة سرديّات طائفيّة وسرديّات طائفيّة مضادّة. تجاهل بشّار الأسد مظالم المتظاهرين

السوريّين الاجتماعيّة-الاقتصاديّة والسياسيّة الشرعيّة، وعرّض مجتمعه العلويّ -ربما عن قصْد- إلى المنطق الاختزاليّ لأكثر القوى الإسلاميّة تطرّفًا. أغرقت الدعايتان المتطرّفتان متبادلتا الدعم بالتالي صوت الخطاب العلمانيّ للمجلس الوطنيّ السوريّ (راجع كارستن فيلاند، الفصل 11)، الذي ضمّ في عضويته علويّين معارضين للنظام، وصوت خطاب الإخوان المسلمين، في حين غيّر الغرب مساره كلية، وتخلّى عن التزامه بتغيير النّظام لصالح إيقاف التقدّم الجهاديّ مع انتشار تنظيم الدولة الإسلاميّة وجبهة النصرة عام 2014.

يبقى السؤال حول ما إذا كان العلويّون في الحقيقة مجتمعًا إسلاميًّا قويًا أو شرعيًّا موضع جدل. فرغم جهود حافظ الأسد لحسم تلك القضية، ما تزال الجماعات الإسلاميّة السنيّة المتطرّفة التي تتحدّى النّظام تنظر إلى العلويّين والمجتمعات الدينيّة الأخرى في المنطقة على أنّها كافرة مُهرطِقة. حاول بشّار الأسد «التّسنُّن» -عبر زواجه، وبناء مساجد سلفيّة، وتقبل السخاء السعوديّ، وإدخال رجال الدين السنّة إلى الحظيرة السياسيّة[10]- في حين عاش المجتمع العلويّ عملية «تشيّع» تحت حكم حافظ الأسد. تقصّد حافظ الأسد تقريب مجتمعه العلويّ باطّراد من التيار الشيعيّ السائد، كي يوطّد علاقات سورية الاستراتيجيّة مع إيران الثوريّة في فترة ما بعد الحرب الباردة. ولعلّ هذا أسبغ على المجتمع العلويّ درجة أكبر من المصداقيّة الإسلاميّة في بعض أرجاء العالم الإسلاميّ، لكنه عمّق اعتماد النّظام على إيران، ووضعه مباشرة على أحد جانبَي خط الصّدع السنّيّ-الشيعيّ في أعين كثيرين من مجتمع الأغلبيّة السوريّة.

بقي مشايخ الدين العلويّ الباطنيُّون شخصيات هامشيّة في سورية المعاصرة؛ فهم ليسوا بناة دولة مثل وهابيّي السعوديّة أو آيات الله إيران الثوريّة، ولا يشبهون من قريب أو بعيد منظّري حزب الله الآيديولوجيّين الشّيعة، أو متعصّبي القاعدة أو دَاعِش السنّة. المفارقة أنّ المجتمع العلويّ في سورية عاش عملية «إعادة-علونة» في العقد الماضي، كما فعلت باقي المجتمعات العلويّة في لبنان وتركيا (انظر كريغ لاركن وأوليفيا ميدا، الفصل التاسع)، إذ ازدادت شعبيّة شد الرحال إلى مدن وأماكن [مزارات] دُفِنت فيها شخصياتٌ دينيّةٌ في جبال العلويّين (انظر الشّكل 0.2)، وتبدّت بوضوح ظاهرة إعادة التمسُّك بالرموز الدينيّة في

سياقاتٍ ومعانٍ جديدة. كانت هذه الاتجاهات جزئيًّا ردّ فعل على ما أصبح تمرُّدًا بقيادة إسلاميّة سنيّة ضدّ النّظام، وعمليًّا ضدّ المجتمع العلويّ ذاته، رغم محاولات شخصيات علويّة بارزة في المعارضة إبعاد الطائفة عن النّظام (انظر كارستن فيلاند، الفصل 11)، ورغم محاولات قادة المعارضة العلمانيّين والإسلاميّين المعتدلين التوحّد للإطاحة بالنّظام. (راجع رافائيل لوفيڤر، الفصل 6).

كان الدين دائمًا وبالضرورة قضية سرّية بالنسبة إلى العلويّين، كونه دينًا حصريًّا تصونه وتقوم عليه مجموعة مشايخ وأعيان، على نحو مشابه من نواحٍ عدّة للمجتمع الدّرزيّ في المشرق. ليس هناك مسجد يقصده أبناء الطائفة بانتظام، ولا سلطة مركزيّة تشكّل الخطاب الاجتماعيّ أو الأخلاقيّ وتؤثّر فيه، وقليل جدًّا من المراسم والشعائر تعرض تاريخ هذا الدين وثقافته السامية. لم يكن التعليم الدينيّ في القرن العشرين عنصرًا مركزيًّا في سرديّات صياغة الهُوِيّة لدى العلويّين السوريّين، فتجربتهم الاجتماعيّة وعمليات تحشيدهم الاجتماعيّ كانت مجتمعيّة. بل لا يستطيع المرء علاوة على ذلك جدولة المسار التاريخيّ للمجتمع العلويّ على نحو محكم، أو تأكيده، أو ربطه، أو تتبّع تطوّر هُوِيّاته العقديّة الدينيّة والقَبَليّة القديمة، بالصِّراع على سورية اليوم أو بدوره فيها.

يبقى المجتمع العلويّ اليوم مسكونًا بمخاوف وجوديّة حول مصيره في سورية ما بعد-الأسد، وقد لعب النّظام على هذه المخاوف أثناء الحرب الأهليّة ليباعد بينه وبين جمهور الأغلبيّة السنيّة. كانت الانشقاقات البارزة في الجيش أو الحكومة أو بيروقراطية الدولة على امتداد الأزمة أقلّ بكثير ممّا طمحت إليه المعارضة، مع أنّ الخشية من انتقام النّظام شكّلت عاملًا محفزًا على الحدّ من الانشقاقات، ما يوضّح مدى عمق تيارات المخاوف تلك. استند خطاب المعارضة المعتدلة منذ البداية إلى أسطورة التماسك المجتمعيّ وأنّ سورية أمّة موحّدة: ليس هناك صراع طائفيّ، وليس هناك شقاق بين المجتمعات الدينيّة والإثنيّة المختلفة، ولن تبقى سورية ما بعد الأسد دولة قوميّة علمانيّة موحّدة فحسب، بل ستصبح أيضًا دولة ديمقراطيّة. في البداية، ومع التعبير الواضح عن الوطنيّة السوريّة خلال انتفاضة 2011، كسبت المعارضة زخمًا وجاذبية، وأقنعت كثيرين ليس فقط بأنّ انهيار النّظام وشيك، بل

بأنّ ثمّة قوى سياسيّة معتدلة داخل المجتمع المدنيّ السوريّ تستطيع أنْ تحلّ محلّه وتحكم البلاد على نحو أفضل منه. لكن بعد اندلاع الصّراع العنيف بوقت ليس بالطويل، صارت الهُوِيّة المذهبيّة القاسم المشترك الأدنى في العلاقة بين الفرد والدولة السوريّة. وعلى الرغم من الاستعراضات العظيمة للوطنية السوريّة، ما إن انسحب النّظام من المناطق الكرديّة في الشمال الشرقيّ للبلاد، واجتاح الصّراع مدينتَي حمص وحلب، حتى تبدّى عدم اكتمال الأمّة السوريّة وقصورها، إذ تفاقمت انقساماتها المجتمعيّة والقبليّة والإثنيّة، وبدأت الأجزاء المكوّنة لها تتشظّي وتتبعثر.

عندما تراجعت المعارضة العلمانيّة لافتقارها إلى دعم غربيّ قويّ، وتعرض السياق الدستوريّ الذي يوفّره النّظام لتحدّيات تهديد انتقاميّ إسلاميّ، تطلّع عدد كافٍ من السوريّين إلى بشّار الأسد، سواء بدافع الولاء أو الخوف أو كليهما، على أنّه أهون الشرّين، رغم عدم شعبيته العميقة وهشاشة نظامه الواضحة. بدأ مؤيّدو النّظام يجادلون في أنّهم يقاتلون في سبيل الحفاظ على دولة قوميّة وعلمانيّة، ضدّ قوى رجعيّة وطائفيّة مدعومة من الخارج. كان الموقف الذي اتخذوه بسيطًا: إذا لم يبقَ النّظام صامدًا فسيطيح الإسلاميّون السنّة بالدولة، ويستحضرون فتاوى ابن تيمية ضدّ النصيريّة[11]، ويطهّرون إثنيًّا مجتمعات الأقليّات التي ترفض اعتناق الإسلام، ويؤسّسون دولة إسلاميّة متطرّفة.

في عام 2014، لم يحرج الإسلاميّون المتطرّفون نظراءهم العلمانيّين فحسب، بل دفعوا الدول الغربيّة الداعمة للمجلس الوطنيّ السوريّ إلى الانهمام بمن سيحتوي الإسلاميّين ويهزمهم أكثر من اهتمامها بمن سيطيح بالأسد. ولم يكن تسهيل النّظام نموّ مجموعات جهاديّة متطرّفة في سورية والعراق، بإطلاق سراح أعضائها من السّجون السوريّة في بداية الأحداث، إلّا مجرّد مثال على المدى الذي كان مستعدًّا للذهاب إليه كي يبقى على قيد الحياة (انظر: راينود ليندرز، الفصل 12). وكان تكتيكًا فعّالًا، فبعد عامَين فقط من اندلاع الحرب الأهليّة تحوّلت السرديّات الطائفيّة الكوارثيّة المتنافسة إلى نبوءات ذاتيّة التحقّق. في أيلول/ سبتمبر 2013، شهد جيرمي بوين، صحافي محطة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، المعركة بين الجيش السوريّ وقُوّات الدّفاع الوطنيّ المواليّة للنظام من جهة، وبين جماعات المعارضة

المسلّحة التي ضمّت جبهة النصرة، لاستعادة معلولا، المدينة المسيحيّة التاريخيّة العريقة. ادّعى المقاتلون المسيحيّون المدافعون عن المدينة والموالون للأسد بأنّ الغرب «يدعم الجانب الخطأ، وأنّ عليه مساعدتهم لقتال المتمرّدين الجهاديّين». قال رجل للصحافي بوين: «أخبر الاتحاد الأوروبيّ والأميركيين أنّنا أرسلنا لكم القدّيس بولص قبل ألفَي سنة ليخرجكم من الظلمات، وأنتم أرسلتم لنا إرهابيين ليقتلوننا»[12].

الدولة التي بناها حافظ

كانت الدولة السوريّة التي خلقتها فرنسا بعد عام 1920، حسب تأويلها لنظام الانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم، إقليمًا متنافرًا مقسمًا يضمّ ولاياتٍ عثمانيّة شتّى (انظر: ستيفان وينتر، الفصل 2). شكّل العرب السنّة غالبية سكّان سورية، وشكّل العلويّون نسبة 11٪، والمجتمعات المسيحيّة المختلفة 14٪، والدُّروز 3٪[13]، والأكراد السنّة نحو 14٪. تمتّع المجتمع العلويّ تحت الانتداب (انظر: ماكس وايس، الفصل 3) بمزايا اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة لم تكن متاحة له أيام الحكم العثمانيّ. وجنّدت فرنسا العلويّين في الجيش على نحو بارز في محاولتها الاحتفاظ بها أمِلَت أنْ تكون جماعة أقليّة موثوقة وبعيدة عن حركة القوميّة العربيّة المتعاظِمة. حصلت سورية على استقلالها الكامل عام 1946، وعندما أطاح الجيش بحكومتها المنتخَبة ديمقراطيًّا بعد ثلاث سنوات، كان العلويّون قد تقلّدوا لتوّهم مناصبَ مهمّة في الجيش السوريّ (انظر: أسلم فاروق علي، الفصل 1).

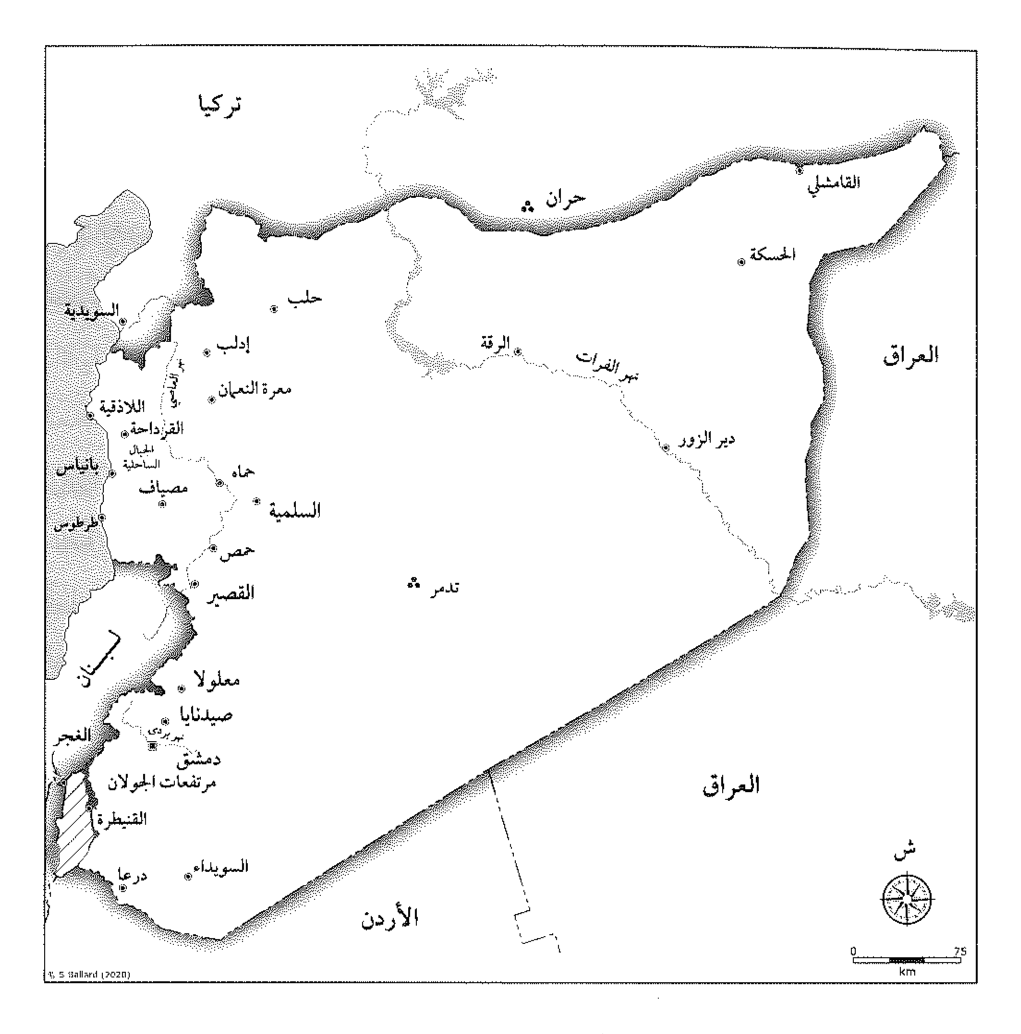
لم تبقَ الإمبرياليّة الفرنسيّة في المشرق بدون تحدّيات. إذ أشعلت حركة احتجاج درزيّة ضدّ القوة الاستعماريّة شرارة انتفاضة وطنيّة -الثورة السوريّة الكبرى (1925) -بعدما اندمج إقليمَا دمشق وحلب ليشكّلا معًا الدولة السوريّة. لكن الدولة العلويّة ودولة لبنان الكبير بقيتَا منفصلتَين عنها، ولم يندمج الإقليم العلويّ ببقية سورية بشكل كامل إلّا بعد اندلاع الحرب العالميّة الثانية[14]. غير أنّ الثورة السوريّة الكبرى لم تكن أوّل ردّ فعل عنيف على الحكم الفرنسيّ، ففي عام 1919 قاد الشيخ صالح العلي -وهو علويّ بارز من مدينة طَرطُوس- انتفاضة ضدّ الخطط الفرنسيّة لفصل السّاحل السوريّ عن المناطق الداخليّة.

لم تحاول فرنسا إقامة «جمهورية يَعاقِبة»* في سورية لدى مقاومتها حركة القوميّة العربيّة في المشرق، بل كان التلاعب بالهُوِيّات الدينيّة في الحقيقة أداة فعّالة لإحكام سيطرتها على المنطقة. بعد انهيار الامبراطوريّة العثمانيّة، أنشأت فرنسا دولة لبنان الكبير قبل أنْ تتحرّك شمالًا لإخضاع جبال العلويّين لسيطرتها (انظر: ماكس وايس، الفصل 3). وفي محاولتها إيجاد نقيض للهيمنة السنيّة، قسّمت سورية إلى عدّة كانتُونَات أو ما يمكن اعتباره فيدراليّة طائفيّة تضمّ المجتمعات العلويّة والدرزيّة والسنيّة. أعلنت فرنسا قيام الدولة العلويّة المستقلّة عام 1920 في محيط ميناء مدينة اللّاذِقِيّة ذات الغالبية السنيّة، وضمّت المناطق الريفيّة والجبليّة النائية حيث شكّل العلويّون أغلبيّة السكّان (انظر: ليون غولدسميث، الفصل 7). وعلى عكس المسيحيّين والسّنّة العرب الوطنيّين المطالبين بوحدة سورية، فضّل علويّون كُثر الاستقلال السياسيّ الذي منحهم إيّاه الحكم الفرنسيّ، إلى جانب دولة «لبنان الكبير» متعدّدة الطوائف على ساحل المتوسط[15]. لكن بحلول عام 1946 لم يساعد نموّ المجتمع العلويّ وتطوّره على التخفيف من حدّة التوتّرات المجتمعيّة مع جيرانه: كان السُّنّة في العهد العثمانيّ يكرهون العلويّين ويزدرونهم بسبب هرطقتهم وفقرهم، وفي سورية المستقلّة كانوا مكروهين بسبب خيانتهم المُثُل السياسيّة لسورية الكبرى والقوميّة العربيّة، وكان هذا درسًا لم ينسَه حافظ الأسد قطُّ.

لم يأتِ جلاء الفرنسيّينِ عن سورية بالاستقرار إلى البلاد: تورّط الجيش السوريّ في السياسة بعمق، وبعد هزيمة سورية في الحرب العربيّة-الإسرائيليّة عام 1948 اتّسمت حقبة ما بعد الاستقلال بسلسلة انقلابات عسكريّة، وفشل المؤسّسات البرلمانيّة السوريّة. هيمن العقيد أديب الشيشكلي، وهو قائد عسكريّ برز في ظلّ الاحتلال الفرنسيّ، على المشهد السياسيّ السوريّ بين عامَي 1949 و1954، وكان إلى حدٍّ بعيد مسؤولًا عن توحيد الدولة والتخلّص من النّظام السوريّ القديم القائم على التمثيل المجتمعيّ عبر وجهاء محلّيين. جسّد إقصاء الشيشكلي عن الحكم في سورية عام 1954 عودة الوجهاء إلى

---

* يشير المعنى الحالي للعبارة (Jacobin republic) إلى وجود دولة مركزيّة تدخليّة تهدف إلى إعادة تشكيل المجتمع (المراجع).



الشّكل 0-1: خارطة سورية

السُّلطة، وصعود الأحزاب الآيديولوجيّة وأهمُّها حزب البعث الذي تأسس عام 1947. هدّأ قرار سورية الاندماج مع مصر سياسيًّا في الجمهورية العربيّة المتّحدة عام 1958 مخاوف الجيش من إطاحة الشيوعيّين به، لكن هذا أوقع سورية لفترة وجيزة في قبضة الرئيس جمال عبد الناصر الذي لم يألف تقاسم السُّلطة.

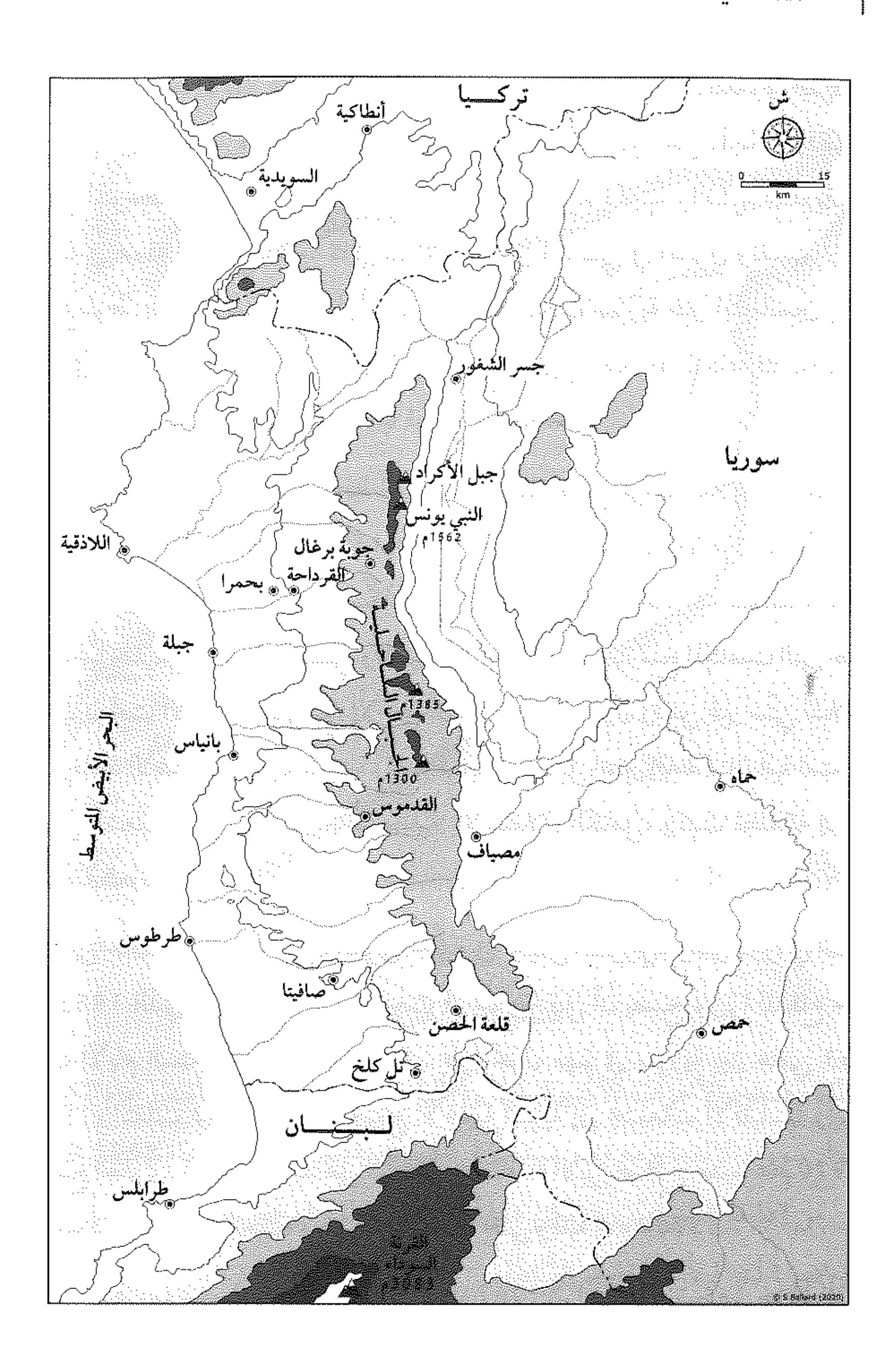
بحلول الستينيّات كانت النخب العلويّة في موقع يسمح لها بممارسة تأثير معتبر في المجتمع عبر هيمنتها على الجيش ومؤسّسات الدولة، وكان حافظ الأسد أحد تلك

الشخصيات. وُلِد الأسد عام 1930 داخل حدود الدولة العلويّة المستقلّة، في القرداحة، وهي قرية ريفيّة صغيرة تقع شمال جبال العلويّين ولا تبعد كثيرًا عن مدينة اللّاذِقِيّة على ساحل المتوسط. حارب والده الفرنسيّين، وكانت أصوله الدينيّة والقَبَليّة العلويّة بالغة الأهميّة في عمله السياسيّ، تمامًا كالإرث الاستعماريّ الفرنسيّ في المشرق وتقسيم أراضيه على خطوط طائفيّة. سعى حافظ الأسد إلى ربط سكّان سورية غير المتجانسين بمركز سلطويّ متماسك، عبر بناء دولة علمانيّة وقوميّة عربيّة اندماجيّة، تضمّ كافّة فئات المجتمع التي لم تشكّل خطرًا دينيًّا أو آيديولوجيًّا قوميًّا على حكمه.

لم تكن سورية التي نشأ فيها حافظ الأسد دولة مستقرّة، بل عرضة انقلابات لم تعمّر فيها أيّ حكومة طويلًا؛ لذلك كان التأكيد على جعل سورية منيعة ضدّ الانقلابات مركزيًّا في خططه لتعزيز الدولة. كان مجتمع سكّان الجبال العلويّين الذين تحدَّر منه متخلفًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا مقارنة بالمجتمعَين السنّي والمسيحيّ الحضريّيَن، ولم تترسّخ المكاسب التي حقّقها العلويّون تحت الاحتلال الفرنسيّ إلّا بعد أنْ أصبح حافظ أوّل رئيس غير سنّي للبلاد. لم يقبل حافظ الأسد قطّ تقسيم سورية، كونه قوميًّا عربيًّا، بل اعتبر إقامة لبنان آلية استعماريّة لتقسيم الشعب السوريّ، وإضعاف مطلبه بالاستقلال الكامل، وكبت تطلعاته الوطنيّة والقوميّة العربيّة[16].

ترقّى حافظ الأسد في مراتب القوى الجويّة في الجيش السوريّ، وأدّى دورًا في انقلاب عام 1963 الذي أقام حكم حزب البعث في سورية قبل أنْ يصبح وزيرًا للدفاع خلال حرب الأيام الستة الكارثيّة مع إسرائيل. طرأ تحوّل مهمّ في سورية بين عامَي 1963 و1970، انتقلت فيه السُّلطة من مجتمع الأغلبيّة السنيّة إلى مجتمعات الأقلّيات، وأبرزها المجتمع العلويّ. استولى الأسد على السُّلطة من منافسه الأبرز صلاح جديد عام 1970 في انقلاب داخل حزب البعث، وبقي يقود سورية حتى وفاته عام 2000.

تركت هزيمة سورية المذلّة أمام إسرائيل عام 1967 أثرًا عميقًا في شخص حافظ الأسد، وشكّلت حدثًا تكوينيًّا في تطوّر الحنكة السياسيّة البراغماتيّة والقاسية التي صار يُعرف بها هو وسورية في آنٍ. جاء القول المأثور في السياسة الخارجيّة «لا حرب في الشرق الأوسط بدون



الشّكل 0-2: جبال العلويّين في سورية

مصر، ولا سلام بدون سورية»، نتيجة الجُهود الحثيثة التي بذلها وزير الخارجيّة الأميركيّة الأسبق هنري كيسنجر منتصف السبعينيّات، لجر حافظ الأسد إلى عملية السلام في الشرق الأوسط -وهي لعبة قوّة استراتيجيّة شهدت تعزيز الرئيس السوريّ حقّ دولته الوحدويّة باسترجاع لبنان من خلال احتلاله عام 1976 [17].

كان حافظ الأسد أحد أبرز القادة الاستبداديّين في الشرق الأوسط المعاصر، ومارس سلطة مطلقة في سورية. لم يكن حكمه من خلال حزب البعث السوريّ مجرّد واجهة لدولة علويّة، ولا ترأس نظام أقليّة حكمًا عبر الإقصاء الكامل لمجتمع الأغلبيّة. لكنه وطد سلطته بنزع راديكاليّة حزب البعث، واستيعاب كثير من قواه داخل مؤسّسة الرئاسة، وبإعادة تنظيم الجيش والأجهزة الأمنيّة والمخابرات السوريّة ليضع كلًّا منها بحزم تحت السيطرة العلويّة (انظر: ريموند هينبوش، الفصل 5)[8]. محليًّا، كانت شبكة الموالين العلويّين التي أسّسها عبر الحزب الحاكم والأجهزة الأمنيّة محورية في نجاحه بتحويل ما كان سابقًا دولة ضعيفة مخترقة إلى قوة إقليميّة صلبة ومهمّة. كما استقطب حافظ الأسد بعناية شخصياتٍ مفتاحيّة من المجتمع السنّي في حكومته، مثل وزير الخارجيّة عبد الحليم خدّام ووزير الدفاع مصطفى طلاس، اللّذَين أصبحا من أعمدة النّظام وبقيا في منصبيهما طوال فترة رئاسته، وهذه سمة مهمّة تميّز نظامه عن نظام نجله بشّار الأسد.

بعد دخول الرئيس المصريّ أنور السّادات عملية سلام مع إسرائيل في أعقاب الحرب العربيّة-الإسرائيليّة عام 1973، كان تصميم الأسد على تولّي زعامة القوميّة العربيّة مركزيًّا لعملية تعزيز الدولة السوريّة. أعطى هذا التحوُّل في السياسة العربيّة حزب البعث دفعة شرعيّة هائلة، ومكّنه من التعافي بعد أدائه الكارثيّ في حرب عام 1967. أدرك حافظ الأسد افتقاره إلى تساوق طبيعيّ مع مجتمع الأغلبيّة، فصاغ أوراق اعتماده القوميّة العربيّة في إطار «عبادة شخصيّة» روّج لها عبر وسائل إعلام تسيطر عليها الدولة، وعبر الحفاظ على مكانة سورية «المقاومة»: التصدّي للولايات المتّحدة وإسرائيل كحليف سوفييتيّ خلال الحرب الباردة، ورفض السلام مع إسرائيل لإدامة الصِّراع العربيّ-الإسرائيليّ، والهيمنة على لبنان ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، والاصطفاف مع الولايات المتّحدة ضدّ العراق، ثمّ الانحياز

بسورية إلى صفّ إيران الثوريّة المعادية للغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة. أكبر نجاحات حافظ الأسد كانت توسيعه إلى أقصى حدّ موقع سورية التفاوضيّ الضيّق غالبًا في مجال العلاقات الدوليّة، وترسيخه دولة شحيحة الموارد الطبيعيّة، قليلة الحلفاء، كثيرة الأعداء في كلا النّظامين الإقليميّ والدوليّ.

إذا كانت مؤسّسة الرئاسة والجيش وحزب البعث أعمدة الحكم الأساس التي دعمت نظام حافظ الأسد الاستبداديّ، فالهُوِيّة التوفيقيّة للدولة التي جمعتها معًا كانت «القوميّة السوريّة الكبرى» -وهي عنوان عريض يشمل ولاءاتٍ طائفيّة وإثنيّة وقبليّة. قمع حافظ الأسد في سورية، مثل جوزف بروز تيتو في يوغسلافيا، الهُوِيّات الإثنيّة والدينيّة تحت مِظلّة وطنيّة جامعة، وأصبحت تلك آيديولوجية الدولة التي يستمدّ منها الحزب الحاكم شرعيته. صارت سورية تعتمد العقيدة البعثيّة، لكن المجتمع العلويّ بقي في مقدمة كل جانب من جوانب تطوّرها الاجتماعيّ والسياسيّ. أدرك حافظ الأسد تمامًا العجز الناجم عن ذلك في شرعيّة نظامه، فوضع الدولة السوريّة على خطّ المواجهة في الصِّراع العربيّ-الإسرائيليّ، وعزّز سلطته من خلال مركزيته المتزايدة لسياسات المنطقة الإقليميّة بعد إقامة مصر سلام دائم مع إسرائيل أواخر السبعينيّات. لم يحقّق حافظ الأسد قطّ الشرعية المحليّة أو الدوليّة التي حقّقها تيتو، ولا استطاع أنْ يتخلّص من حقيقة اعتماده المفرط على دعم المجتمع العلويّ في دولة سورية مجتزأة، نظر إليها كثير من الآيديولوجيّين القوميّين والإسلاميّين على أنّها كيان استعماريّ مصطنع. مع ذلك، ورغم أنّ العجز في شرعية حافظ الأسد ونظامه يرجع أساسًا إلى اعتماده على المجتمع العلويّ، بدت سورية بحلول التسعينيّات أكثر استقرارًا وتماسكًا من أيّ فترة سابقة منذ الاستقلال.

ترسّخت الدولة التي بناها حافظ الأسد على الأسس القومية السوريّة الكبرى، وكانت المشاعر الوطنيّة التي تدفّقت في الشوارع بداية انتفاضة عام 2011، برغم أوجه قصورها، دليلًا على مدى نجاح رئاسته، وبرهانًا على فعالية سلطة الدولة القسريّة. في يوغسلافيا، ضعف باطّراد تماهي السلوفينين والكروات والبوسنيين مع الدولة في العقد الأسبق لوفاة تيتو. أمّا في سورية فكانت الحكومة -وليست الدولة- هي التي افتقرت إلى دعم شعبيّ واسع

في السنوات العشر الأولى من تسلم بشّار الأسد السُّلطة. وعلى عكس انهيار يوغسلافيا، لم يتأتَّ تفكك سورية عن افتئات قوى قوميّة-إثنيّة على سلطة مركزيّة ضعيفة، بل طرأ على خلفية محاولات النّظام والمعارضة السوريّة على حدٍّ سواء الاستيلاء على الدولة ككل والسيطرة عليها.

كانت سورية تحت حكم حافظ الأسد، مثل العراق تحت الحكم البعثيّ، تعتمد دومًا في بقائها على مركز سلطويّ وسياسة خارجيّة صداميّة، وبقيت عرضة اتهامات بحكم الأقليّة، وضعف كامن تجاه انقسامات تلاعب بها البريطانيّون والفرنسيّون في الماضي. عندما وحّد الفرنسيّون سورية، كان التماهي مع العروبة والانتماءات المجتمعيّة الدينيّة بين عامّة الشعب أوضح بكثير من أيّ ارتباط بفكرة «الأمّة السوريّة». وكان استغلال الهُوِيّات الفرعيّة تحت مستوى الدولة، عبر حزب البعث، والتضامن العلويّ، وإخفاق القوميّة العربيّة، عوامل فاعلة في تعزيز الدولة السوريّة تحت حكم حافظ الأسد (انظر: ريموند هينبوش، الفصل 5). وبلغ نجاحه في هذا المسعى أنّه بدا من المفارقة سقوط البلاد في حرب أهليّة عام 2011؛ إذ كانت سورية أكثر اندماجًا مجتمعيًّا بكثير من وقت وصوله إلى السُّلطة، وكانت هناك هُويّة عربيّة سوريّة واضحة، وكانت الغالبية العظمى من الشعب تنظر إلى نفسها على أنّها سورية -الأمر الذي لا يمكن قوله على نحو مماثل عن عراق صدام حسين عام 2003. مع ذلك، ونظرًا إلى تزايد العجز في شرعيته وانحيازه المستمر إلى إيران الثوريّة في فترة ما بعد الحرب الباردة، لم يكن مستغربًا إطلاقًا أنّ الصِّراع على سورية بعد عام 2011 وضع الدولة التي بناها حافظ الأسد في مواجهة طائفة واسعة من الأعداء المحلّيين والإقليميّين والدوليّين.

ربّما لم تكن الحرب الأهليّة على سورية محتمة، لكن التصدّعات بدت واضحة قبل فترة من قيام الثورة في صلب دولة المقاومة التي صنعها حافظ الأسد بعناية فائقة. تكشّف مدى ضعف سورية على المسرح الدوليّ عام 2005، حين تعرّض بشّار الأسد لانقلاب مهين في حظوظه في لبنان. أُجبِرَت القُوّات المسلّحة السوريّة التي احتلّت جارتها الضعيفة منذ عام 1976 على الانسحاب إثر الاغتيال المروع لرفيق الحريريّ، رئيس الوزراء اللبنانيّ السنّي الذي تدعمه السعوديّة، بسيارة مفخّخة في بيروت[19]. ثم وضعت الضّغوطات الغربيّة

المكثّفة، وقيام انتفاضة شعبيّة لبنانيّة ضدّ الوجود السوريّ، نهاية مفاجئة لهيمنة نظام الأسد على لبنان. أضعف ذلك إلى حدّ كبير مكانة سورية الإقليميّة؛ فقد كان لبنان بالنسبة إلى حافظ الأسد الورقة الرابحة في سياسة سورية الخارجيّة في الشرق الأوسط، وكانت الهزيمة في لبنان بالنسبة إلى بشّار الأسد خسارة جسيمة في هيبته العسكريّة التي أضرت على نحو لا يمكن إصلاحه بمشروع والده لبناء الدولة القوميّة السوريّة الكبرى.

تزايدت الضغوط الغربيّة على نظام الأسد خلال السنتين التاليتين. اعتبرت إدارة بوش سورية دولة مارقة، وأشارت الولايات المتّحدة بإصبع الاتهام إلى دمشق في اغتيال الحريري، واتهمت بشّار الأسد بدعم التمرُّد المعادي للغرب في العراق عبر سماحه للجهاديّين السلفيّين بعبور الحدود السوريّة. خفّت حدّة هذه الضغوط عندما اجتمعت رئيسة مجلس النواب الأميركيّ نانسي بيلوسي مع بشّار الأسد في دمشق عام 2007، إيذانًا بنهاية العزلة الديبلوماسيّة التي عاشتها سورية بعد هجمات تنظيم القاعدة في الولايات المتّحدة[20]. أرسلت إدارة أوباما بداية عام 2011 أوّل سفير لها إلى دمشق منذ خمس سنوات، فيما تبيّن لاحقًا أنّها خطوة سيئة التوقيت[21]. لكن الرئيس أوباما جدّد العقوبات التي فرضها سلفه عام 2004 بعد اندلاع التظاهرات المناهضة للحكومة في دَرْعَا، ما شكّل نهاية لمرحلة التقارب قصيرة الأمد بين الغرب ونظامَي الأسد في سورية[22].

تفكّك دولة الأسد

عندما اجتاحت الاحتجاجات المناهضة للاستبداد المنطقة عامَي 2010-2011، أشعلت مجموعة مظالم اجتماعيّة-اقتصاديّة طبقيّة المنشأ المعارضة السوريّة المحلّيّة ضدّ نظام عُدَّ علويًّا بشكل سافر، واستبداديًّا بشكل همجيّ، وفاسدًا بلا خجل. لم يكن لدى بشّار الأسد منذ بداية الثورة السوريّة أيّ أجندة إصلاح سياسيّ معقولة يستطيع من خلالها احتواء أو إدارة الأزمة المحلّيّة الأكثر تهديدًا للنظام منذ بدايات الثمانينيّات. ويرجع فشله في تعزيز مشروع بناء الدولة السوريّة إلى أيّ حدّ مهم، ثم سقوط البلاد في أتون حرب أهليّة، جزئيًّا إلى عجزه عن محاكاة نجاحات والده في ميادين السياسة الخارجيّة. على درجة الأهمية نفسها، في حين أنّ حافظ الأسد حكم بدعم حزب البعث، وتأييد الجيش، ومارس

سلطة مطلقة عبر منصب الرئاسة، لم يجد بشّار الأسد ما يلجأ إليه سوى الارتكاس إلى الإكراه وزيادة التضامن العلويّ في محاولاته توطيد سلطته السياسيّة ضدّ الحرس القديم المحافظ في بلاط والده. داخليًّا، انهارت واجهة التعدّديّة السياسيّة السوريّة في السنوات التالية لتسلّمه السُّلطة، وتلاشت أهمية حزب البعث، وترقّق النّظام إلى قاعدة علويّة عائليّة وقبليّة ومجتمعيّة ضيّقة. بحلول عام 2005، تخلّص بشّار الأسد من أبرز الشخصيات السنيّة المحوريّة في حكومة والده[23] واستبدلها بموالين علويّين من الجيل الجديد، وهي خطوة لها مغزاها، وقد تفسّر جزئيًّا حقيقة المرونة والتماسك اللّذين أظهرهما النّظام خلال السنوات الأولى للحرب الأهليّة.

من المستبعد جدًّا أنّ الاحتجاجات السوريّة عام 2011 كانت لتؤدّي بمفردها، وبغياب الثورتين التونسيّة والمصريّة، إلى إشعال حركة ثوريّة وحرب أهليّة نجم عنهما تمزّق الدولة. لو أنّ بشّار الأسد مكّن النخب البورجوازيّة في دمشق وحلب بعد رفع الحصار الدوليّ عامَي 2007-2008، وفتح النّظام أمام شكل من أشكال التعدّديّة السياسيّة، فلربما كانت المعارضة حصلت على حصة في النّظام وربطت بعض مصالحها به. فكّر بشّار الأسد بلا شك في إمكانية إجراء إصلاح سياسيّ محدود، خصوصًا بعد فترة الحوار المكثّف حول الإصلاح السياسيّ التي عُرفت باسم ربيع دمشق (2000-2001) بعد موت حافظ الأسد. لكن حين هدده المتشدّدون من داخل بلاط أبيه، اختار بشّار أن يقمع -بدل أن يلبّي- المطالب بتغيير سياسيّ واجتماعيّ. (راجع كارستن فيلاند، الفصل 11)[24]. وبعد أن عزل هؤلاء القادة من مناصبهم، ولجأ إلى توطيد سلطته عبر عصبة ديكتاتوريّة علويّة، خشي بشّار الأسد بالتأكيد من أنّ أيّ إصلاحات سياسيّة مهمّة كانت ستعرضه إلى مزيد من المخاطر الداخليّة والخارجيّة.

كان النّظام حتى أقلّ ميلًا للتفكير في التوافق السياسيّ بعد عقد لاحق، لا سيّما في سياق الاضطرابات الإقليميّة التي أدّت إلى سقوط الرئيسَين زين العابدين بن علي وحسني مبارك في تونس ومصر تباعًا. كان النّظام مجهزًا تمامًا للتصدّي لمعارضة مسلّحة، لكن أقل جهوزيّة بما لا يقارن للتعامل مع معارضة مدنيّة ومطالب إصلاح سياسيّ. تعامل الأسد مع التظاهرات

منذ البداية بطريقة بالغة السوء، وحين فشل في سحق المعارضة خلال الشهور الأولى للثورة حرّض النّظام على عَسْكَرة الصِّراع، فوضع الاحتجاجات في إطار مواجهة بين الإرهابيين والدولة، وسعى إلى زيادة الدعم العلويّ، وركّب رواية مضادّة لسرديّة الثورة تتّهم حركة المعارضة بأنّها واجهة لأجندة طائفيّة متطرّفة ضدّ سورية العلمانيّة والقوميّة العربيّة، وضدّ كلّ الذين سيُحرمون من حقوقهم في دولة إسلاميّة سنّية. كان من المستبعد جدًّا أن يستطيع بشّار الأسد تقديم إصلاحات سياسيّة حقيقيّة وفي الآن ذاته توطيد حكمه عبر تعزيز قاعدة دعمه المحلّية. فقد ازداد العجز في شرعيّة النّظام الذي عانى منه أبوه أضعافًا مضاعفة، وبغياب الدعم السوفييتيّ ازداد اعتماده على إيران. تفاقمت تلك المصاعب السياسيّة نتيجة تزامن عهده مع نقطة عقديّة في العلاقات الدوليّة في الشرق الأوسط، إذ أدّت هجمات القاعدة الإرهابيّة في 11 أيلول/ سبتمبر إلى تأكيد قوة الولايات المتّحدة وسطوتها في الشرق الأوسط، ما كان له تداعيات دراماتيكيّة على سورية.

واجه حافظ الأسد تحديًا معتبرًا من جماعة «الإخوان المسلمين» بين عامَي 1976-1982، بتمويل ودعم غريمه الأكبر صدّام حسين، ومحاولة انقلاب بقيادة شقيقه رفعت بين عامَي 1983-1984، لكنه استطاع المضي قدمًا بدعم السوفييت، وحافظ على توازن سورية وموقعها كدولة مواجهة في الصِّراع العربيّ-الإسرائيليّ. استتبع ذلك عوائد ماليّة وسياسيّة مهمّة من الخليج خلال العقدين الأخيرين للحرب الباردة. وعندما انهار الاتحاد السوفييتيّ، غيّر حافظ الأسد مساره بالانضمام إلى عملية السلام العربيّ-الإسرائيليّ، ودعم الجبهة المعادية لصدام حسين بقياده الغرب إثر غزو العراق الكويت عام 1990. انتهى هذا الوفاق مع الغرب فجأة بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، ما أجبر بشّار الأسد على إقامة علاقات أوثق مع إيران، وهي دولة سعت الولايات المتّحدة لاحتوائها عبر غزوها العراق، فوضع ذلك سورية، حسب منظور إدارة بوش في واشنطن، على الجانب الخطأ من التاريخ.

استطاع حافظ الأسد تمويل بطانة النّظام وشبكاته الاجتماعيّة، والإنفاق على الدعم الحكوميّ، وتوفير خدمات الرعاية الأساس للشعب السوريّ من عائدات النفط المحليّة، والتدفُّقات الماليّة غير المتوقّعة من الخليج -لقاء الحفاظ عل مكانة سورية دولة مواجهة في

الصِّراع العربيّ-الإسرائيليّ بعد اتفاقية كامب ديفيد، وتعويضًا لها على موقفها في حرب الخليج الأولى. رغم أنّ سورية كانت متحررة عمومًا من أعباء الديون الخارجيّة، لم تكن هناك مكاسب اقتصاديّة مماثلة من الشرق أو الغرب تعزّز وضع بشّار الأسد بعد استلامه السُّلطة. بل أدّى الجفاف، وتراجع احتياطيات النفط، ووضع برنامج «لَبْرلَة» اقتصاديّة، كان حافظ الأسد فكّر في اعتماده في السبعينيّات[25]، إلى قلب العقد الاجتماعيّ الذي استمدّ منه النّظام كثيرًا من دعمه (انظر: آلان جورج، الفصل 8). من ثمّ، تركت هذه الإصلاحات الاقتصاديّة التي سرعان ما انحرفت وتحوّلت إلى رأسماليّة محاسيب أثرًا بالغًا في المجتمع السوريّ، وأدّت إلى إضعاف الدعائم الأساس لدولة الأسد. مع ذلك، بدا الإصلاح الاقتصاديّ خيارًا محتمًا نتيجة التوسّع السكّانيّ الهائل الذي شهدته سورية خلال العقود الأخيرة (انظر: فابريس بالانش، الفصل الرابع). لم يكن الإصلاح ذاته دون فوائد، إذ تمتعت سورية بفترة انتعاش اقتصاديّ من الاستثمارات العربيّة منتصف العقد الأوّل من القرن الحالي[26]، لكن عملية الإصلاح عمّقت بسرعة التفاوتات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة القائمة: لم تكن هناك شبكة دعم اجتماعيّ تسهل انتقال سورية إلى اقتصاد السُّوق، وازدهرت طبقة جديدة من نخب رجال الأعمال الفاسدين، وتضرّرت الشريحة الأكثر فقرًا في الأرياف والمدن جرّاء انسحاب الدولة من الميثاق الاجتماعيّ الذي كانت فيه المنتجات الغذائيّة والوقود تحظى بدعم كبير. وهكذا، في حين اعتمد حافظ الأسد على التضامن العلويّ في الجيش، وحكم عبر حزب البعث، أُجبر بشّار على توطِيد حكمه عبر دعم نخبة جديدة من رجال الأعمال العلويّين، مركزًا السُّلطة في منصب الرئاسة بعد مواجهته سياسات العرقلة التي اتبعها كبار أعضاء حزب البعث القدامى.

يمكن الجدل على صعيد التحشيد الاجتماعيّ بأنّ ردّ فعل النّظام على احتجاجات المدن السوريّة قوّض شرعيته ذاتها. أدرك النّظام مدى هشاشته وحقيقة وجود قوى مصممة على استغلال نقاط ضعفه داخليًّا وخارجيًّا، فلم يضع استراتيجية شاملة لتغيير مساره أو الانحناء للضغوط أو محاولة حلّ الأزمة سياسيًّا. كانت استراتيجيته في الحرب الأهليّة ببساطة البقاء عسكريًّا بأيّ ثمن، وربط مصيره بالمجتمع العلويّ. وبفعله ذلك، سعى إلى

السيطرة على المدن السوريّة وخط السّاحل المتوسطيّ، معتمدًا على تجانس النّظام وعلى سياسة خارجيّة متعنّتة. لكنه لم يستطع حماية حدود سورية الشاسعة مع تركيا والعراق والأردن، ولم يسخّر موارد ضخمة في محاولة تحقيق ذلك. تكتيكيًّا، حافظ النّظام على مرونة قصوى بتبنيه مقاربة تدريجيّة إزاء التطوّرات الإقليميّة والدوليّة تبعًا لحدوثها، بينما استخدم كلّ الخيارات العسكريّة والسياسيّة المتاحة له، بما في ذلك سياسة حافة الهاوية (انظر: راينود ليندرز، الفصل 12). ولعلّ أهم مثال على السياسة الأخيرة الهجوم الوحشيّ بالأسلحة الكيماويّة على معاقل المعارضة في الغوطة في ضواحي دمشق يوم 21 آب/ أغسطس 2013، وما نجم عنه من تداعياتٍ دوليّة[27].

وصلت الضُّغوط الغربيّة على نظام الأسد ذروتها عقب الهجوم. فكّر أوباما في إرسال «طلقة تحذيريّة» على شكل عمليّة عسكريّة محدودة[28]، متهمًا النّظام بانتهاك القوانين الدوليّة باستخدامه الأسلحة الكيميائيّة ضدّ شعبه. لكنّه قرّر عدم إطلاق تحذيره بعد خسارة رئيس الوزراء البريطانيّ ديفيد كاميرون تصويتًا حاسمًا في مجلس العموم ضدّ مبدأ تدخل المملكة المتّحدة عسكريًّا في سورية[29]، وعدم تأكّده من دعم الكونغرس الأميركيّ لمزيد من التورّط العسكريّ في الشرق الأوسط. مثّل الإخفاق نقطة تحوّل في الحرب الأهليّة السوريّة وفي محاولة النّظام الاحتفاظ بالسُّلطة؛ فقد بدا واضحًا أنّ الغرب لن يتدخّل عسكريًّا لتعديل موازين القوى لمصلحة المعارضة أو لتغيير النّظام. أظهر استخدام الأسلحة الكيماويّة ضدَّ المدنيّين في دمشق، بغضّ النظر عمَّن أعطى أمر الهجوم، خشية الغرب العميقة من أيّ التزام بالتدخل العسكريّ في الحرب الأهليّة السوريّة. وأكّد علاوة على ذلك شكوك كثير من المراقبين منذ بداية الحرب الأهليّة: لن يكون للسياسة الأميركيّة تجاه سورية أيّ أساس ثابت أو متّسق كي يضمن لأوباما إمكانية تجنُّب التدخّل العسكريّ.

أيًّا كان من أمر بالهجوم الكيماويّ ورمى القفاز متحديًا الغرب، فقد اتّخذ مخاطرة محسوبة. لكن قرار النّظام اللاحق بفتح سورية أمام برنامج الأمم المتّحدة لتفكيك الأسلحة الكيميائيّة، بإيعاز من روسيا، أظهر دهاءه التكتيكيّ. فقد حدّد ذلك نهاية فترة الضغوطات الغربيّة المكثّفة والمتكررة على الأسد للتنحّي عن السُّلطة، وكان نوعًا من انقلاب الحظوظ في الحرب

الدعائيّة الدوليّة على سورية مع بدء سيطرة الإسلاميّين على المعارضة. يُظهر الحادث أيضًا شيئًا عن بنية السُّلطة داخل النّظام ومدى نجاحه في الحفاظ على تضامنه وتماسكه (انظر: راينود ليندرز، الفصل 12)؛ إذ بقي بشّار الأسد، رغم افتقاره إلى مكانة والده، رمزًا لما يمكن اعتباره نظامًا ديكتاتوريًّا يهيمن عليه العلويّون أكثر منه مجرد نظام ديكتاتوريّ. المفارقة أنّ حقيقة ضعف المركز السُّلطويّ بعد تسلّم بشّار الأسد الحكم، وتفتّت السُّلطة في سورية قبل عام 2015، لم تمنع النّظام من الحفاظ على وحدته وتجنّب مستوى الانشقاق الداخليّ الذي يمكن أن يطلق انقلابًا عسكريًّا، أو يحرّض على فرار رتب عالية إلى صفوف المعارضة.

يبدو أنّ النّظام قضى على أيّ انشقاق داخليّ متبقٍ صيف عام 2012. فقبل أسابيع من تفجير في قلب المؤسّسة الأمنيّة في دمشق، قُتِل فيه صهرُه آصف شوكت واثنان من كبار الجنرالات[30]، أبلغ بشّار الأسد حكومته المعدلّة بأنّها تواجه «حربًا حقيقية» من الخارج[31]. وتبعًا لذلك، شدّد النّظام ردّه العسكريّ على المعارضة ووسّعه في عملية بلغت أوجها في هجوم الغوطة عندما هدّدت مواقع الثوّار مدينة دمشق.

حتى تاريخه، لم تتدخل أيّ دولة أو ائتلاف دول للحفاظ على سورية ضمن حدودها الحاليّة. وبفضل ارتباطه بالمجتمع العلويّ وليونة موقف الغرب تجاهه، قد ينجو النّظام بطريقة ما من الحرب الأهليّة، ويحتوي تمرّدًا طويل الأمد بمساعدة خارجيّة. لكن الدولة العلمانيّة الاندماجيّة التي بناها حافظ الأسد لم يعد بالإمكان تجميعها من جديد. حتى عام 2015، حافظ النّظام -بمساعدة إيران وحزب الله -على مواقعه في المدن السوريّة الرّئيسة وفي الشريط السّاحليّ ذي الغالبية العلويّة، بعد تقبّله الحكم الذاتيّ الكرديّ بحكم الأمر الواقع، وخسارة مساحات واسعة للميليشيات الإسلاميّة. وفّر الرعاة الخارجيّون الدعم الضروريّ لتجنيب النّظام خسارة الحرب، في حين فشل خصومه الدوليّون في اتّباع خطابهم البلاغيّ ضدّ الأسد بقوة خشنة. لم يكن لدى الغرب شهيّة لنوع التدخّل العسكريّ الذي أطاح بالزعيم الليبيّ معمّر القذّافي عام 2011، بل تركّزت جهوده، قبل صعود الإسلاميّين، على الديبلوماسية الدوليّة والمساعدات الإنسانيّة وتوفير دعم محدود للجيش السوريّ الحر. الأهم من ذلك أنّ الغرب فشل خلال السنوات الأولى للحرب الأهليّة في حشد دعم دوليّ

كافٍ لتمرير قرارات في مجلس الأمن بفرض عقوباتٍ على سورية. كما فشل في رعاية حركة المعارضة السوريّة المقسّمة بحيث تشكّل بديلًا للنظام يتمتّع بالشمولية والتمثيل والفعاليّة. كانت إحدى السّمات المحدِّدة لسنوات الحرب الأهليّة الأولى أنّ المعارضة، بدل أن تندمج وتتوحّد، صارت باطّراد أقلّ تمثيلًا وأكثر تباينًا وانقسامًا، في حين حافظ النّظام على تجانسه وتماسكه ومرونته. وعلى عكس الموارد المتاحة لخصومه الإسلاميّين والجيش السوريّ الحرّ، كان لدى النّظام ترسانة أسلحة تحت تصرّفه، وكان على استعداد لاستخدامها كلها تقريبًا - جيش يربو تَعدَاده عن 220.000 جنديّ عامل، وعدد مماثل من قُوّات الاحتياط[32]، وميليشيات رسميّة وغير رسميّة مواليّة للحكومة (انظر: آرون لوند، الفصل 10)، ودعم عسكريّ مهمّ من إيران وحزب الله. لم تخفق المعارضة السوريّة المدعومة من الغرب في تنظيم نفسها سياسيًّا فحسب، بل بدت باطّراد، بغياب الدعم المطلوب لهزيمة النّظام، عديمة القيمة مع إحراز جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة مكاسب واسعة في مختلف أرجاء سورية والعراق.

بعد اعترافه بالائتلاف الوطنيّ السوريّ «ممثلًا شرعيًّا» للشعب السوريّ أواخر عام 2012 (انظر: كارستن فيلاند، الفصل 11)[33]، نجح الغرب في دفعه إلى حضور مؤتمر جنيف 2، الذي عقد عام 2014 برئاسة الأخضر الإبراهيميّ، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة إلى سورية. لكن عملية الإبراهيميّ السياسيّة، بغياب تفويض قويّ من المجتمع الدوليّ، كانت عمليًّا بلا أسنان. إذ لم تمارس الأمم المتّحدة دبلوماسية مكوكيّة نشطة بين موسكو وطهران والرياض ودمشق وبيروت، ولم يكن ثمة إدراك غربيّ بأنّ إنهاء الحرب الأهليّة في مجتمع شديد الانقسام كالمجتمع السوريّ، يجسّد أشكالًا لا نهاية لها من صراعات إقليميّة ودوليّة تُخاض على أرضه، يقتضي توفير مخرج آمن للمجتمع العلويّ ولنظام اعتبر الحرب معادلة صفرية.

ضاعت بالتأكيد فرص مهمّة في الفترة بين عامَي 2012-2014، لكنّ محادثات جنيف 2 عقدت في وقت لم يكن النّظام تحت ضغوط قويّة للتوصل إلى تسوية، ولم يكن لدى المجلس الوطنيّ السوريّ تفويض كافٍ من الشعب السوريّ، ولا امتلك القوّة الكافية على

الأرض لجعله شريكًا تفاوضيًّا معقولًا. لو كان العكس صحيحًا، لما توفّر للإسلاميّين الدعم العسكريّ والماليّ الذي ملؤوا به الفراغ في سورية. الأنكى من ذلك أنّ قوى غربيّة كثيرة كانت تحضر مؤتمر جنيف 2 حوّلت بؤرة اهتمامها -بسبب قلّة توقّعاتها بإحراز تقدّم مهم في المؤتمر، ومع تزايد مخاوفها من جهاديين محلّيين عائدين من الحرب في سورية لارتكاب هجمات إرهابية في مدنها -وانتقلت من التركيز على خلع النّظام بقيادته العلويّة إلى محاربة التطرّف الإسلاميّ السنّي، وهي قضية أقلقت الروس أيضًا بسبب مشكلاتهم في شمال القوقاز المتمرّد.

كان النّظام على ثقة بأنّ المعارضة منقسمة إلى حدٍّ لا يسمح لها بالتوصل إلى تسوية، فوسّع قاعدة تحرّكه السياسيّ بحضور محادثات جنيف 2، في حين عزّز تزايد خشية الغرب من الخطر الإسلاميّ الكامن خطاب النّظام الطائفيّ. لم يتسبّب نشاط اللاعبين الدوليّين حتى عام 2014، سواء من حيث تدفّق المال أو السلاح أو المقاتلين إلى سورية من قبل مؤيّدي الأسد أو مناوئيه -بغض النظر عن الأزمة الإنسانيّة الكارثيّة التي سببتها الحرب -إلّا في انتشار طفيف جدًّا لأعمال العنف في دول الجوار. انقلب الوضع كلية خلال عام 2014، عندما انتقل تنظيم الدولة الإسلاميّة إلى مرحلة الهجوم فاستولى على مدينتَي الموصل والفلوجة العراقيّتين، وضرب الجيش اللبنانيّ وحزب الله في بلدة عرسال الحدوديّة، وحاول الاستيلاء على بلدة كوباني الكرديّة على الحدود السوريّة-التركيّة، ما أدّى إلى نوع التدخّل الغربيّ الذي طالما طالب به الجيش السوريّ الحر، لكن ضدّ النّظام.

خلص الإبراهيميّ في تأمّله محادثات جنيف الفاشلة إلى نتيجة مفادها أنّ نظام الأسد لم يشكك لحظة واحدة في قدرته على الخروج منتصرًا من الصّراع على سورية ضد من رآهم متمرّدين يدعمهم الغرب، لذلك لم يأخذ المحادثات على محمل الجدّ[34]. من الواضح أنّ هذا كان رأي نظام الأسد في السنوات الأربع الأولى من الحرب، لكن السؤال المستقبليّ يبقى عمّا إذا كان نظام الأسد سيمتلك القدرة أو المصلحة في عرقلة التوصُّل إلى اتّفاق إذا حاولت روسيا وإيران في النهاية التوسط مع الغرب لتسوية الصّراع؟ في معرض حديثه عن مواصلة الغرب تركيزه على إزاحة الأسد عن السُّلطة، علّق وزير الخارجيّة الروسيّ سيرغي

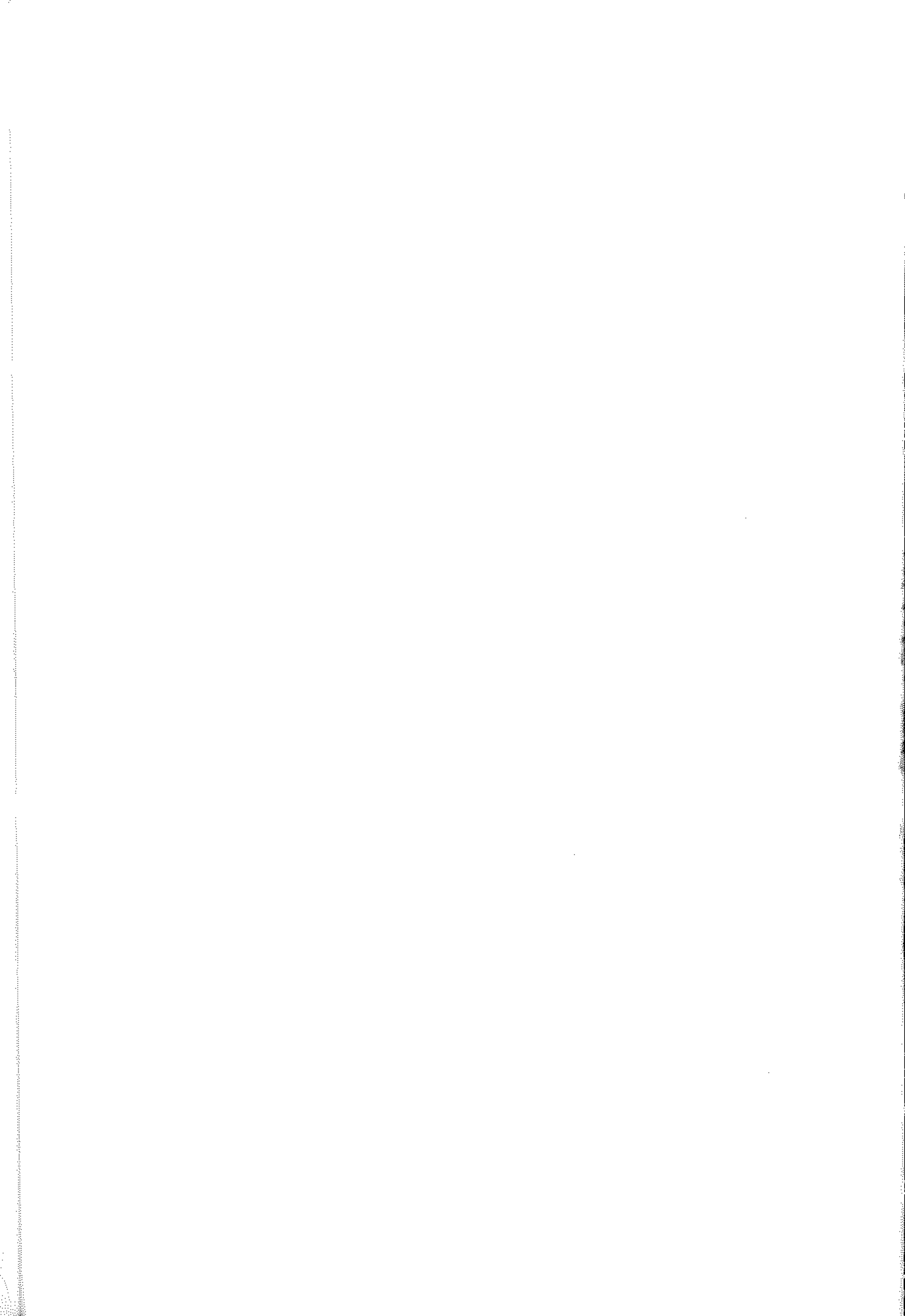
لافروف في شباط/ فبراير 2013 بأنّ 'الأسد لن يرحل. قال ذلك علنًا، ولن يستمع لنا، أو للصينيين، أو للإيرانيين، أو لأيٍ كان. قال: «أنا سوريّ، ولدت هنا، أنا أحمي شعبي وسأموت في سورية....» هذه حقيقة واقعة يدركها كلّ من له صلات، مباشرة أو غير مباشرة، مع دمشق. ولهذا السبب، كلما طال أمد إصرار البعض على رحيله كشرط مسبق لأيّ حوار، كلما ارتفعت أعداد الضحايا'[35].

بحلول عام 2015، فشلت كلّ الجهود لإيجاد إطار سياسيّ لإنهاء الحرب الأهليّة السوريّة عبر المفاوضات. كانت القوى الإثنيّة والقبليّة والطائفيّة التي أطلقتها الثورات العربيّة في المشرق ومناطق أخرى في الشرق الأوسط تفوق حتى أكثر التوقعات والتحذيرات تشاؤمًا[36] -وكان أكثرها فاعليّة القوى الجهاديّة التي استثارت انقلابًا في السياسة الغربيّة في العراق وسورية عام 2014، بعد استغلالها الكامل للفوضى الدستوريّة التي سادت المنطقة إثر انسحاب الولايات المتّحدة من العراق. كان الهدف السياسيّ لأنجع هذه القوى، «الدولة الإسلاميّة في العراق والشام» كما نصّبت نفسها بنفسها دون أن يعترف بها أحد حتى الآن، تحطيم ما ترى أنّه «نظام دولة سايكس-بيكو الاستعماريّ» الذي استمر منذ انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، واقتطاع جزء منه لإقامة كيان سياسيّ سنيّ[37]. تزامن صعود الجماعات الإسلاميّة، بسبب التهديد الذي شكّلته لسورية وجيرانها بين عامَي 2014-2015، مع تقوية نظام الأسد موقعة آنيًّا -بدعم فاعل ومباشر من إيران وروسيا وحزب الله، وغير مباشر من الصين. فقد تحوّل من نظام ينظر إليه الغرب أنّه العقبة الأساس أمام إيجاد حلّ سياسيّ للحرب الأهليّة السوريّة، إلى اعتباره أهون الشرّين في صراع ذي أهمية إقليميّة كبيرة. حتى وزير الخارجيّة الأميركيّة جون كيري أشار في آذار/ مارس 2015 إلى أنّ الولايات المتّحدة مستعدّة لـ«إعادة تفعيل» المفاوضات مع الحكومة السوريّة بهدف إيجاد «مخرج دبلوماسيّ» للنزاع[38]. مع ذلك، تتجاوز استعادة السيطرة على كامل الأراضي السوريّة قدرات النّظام حاليًا، إذ تزداد باطّراد تحدّيات الحفاظ على سلطة الحكومة في المدن الرّئيسة حلب ودمشق وحماة وحمص، ولم يعد من غير الوارد انكفاء النّظام إلى الشريط السّاحليّ اللّاذقيّة-طَرطُوس على شاطئ المتوسط.

الخلاصة

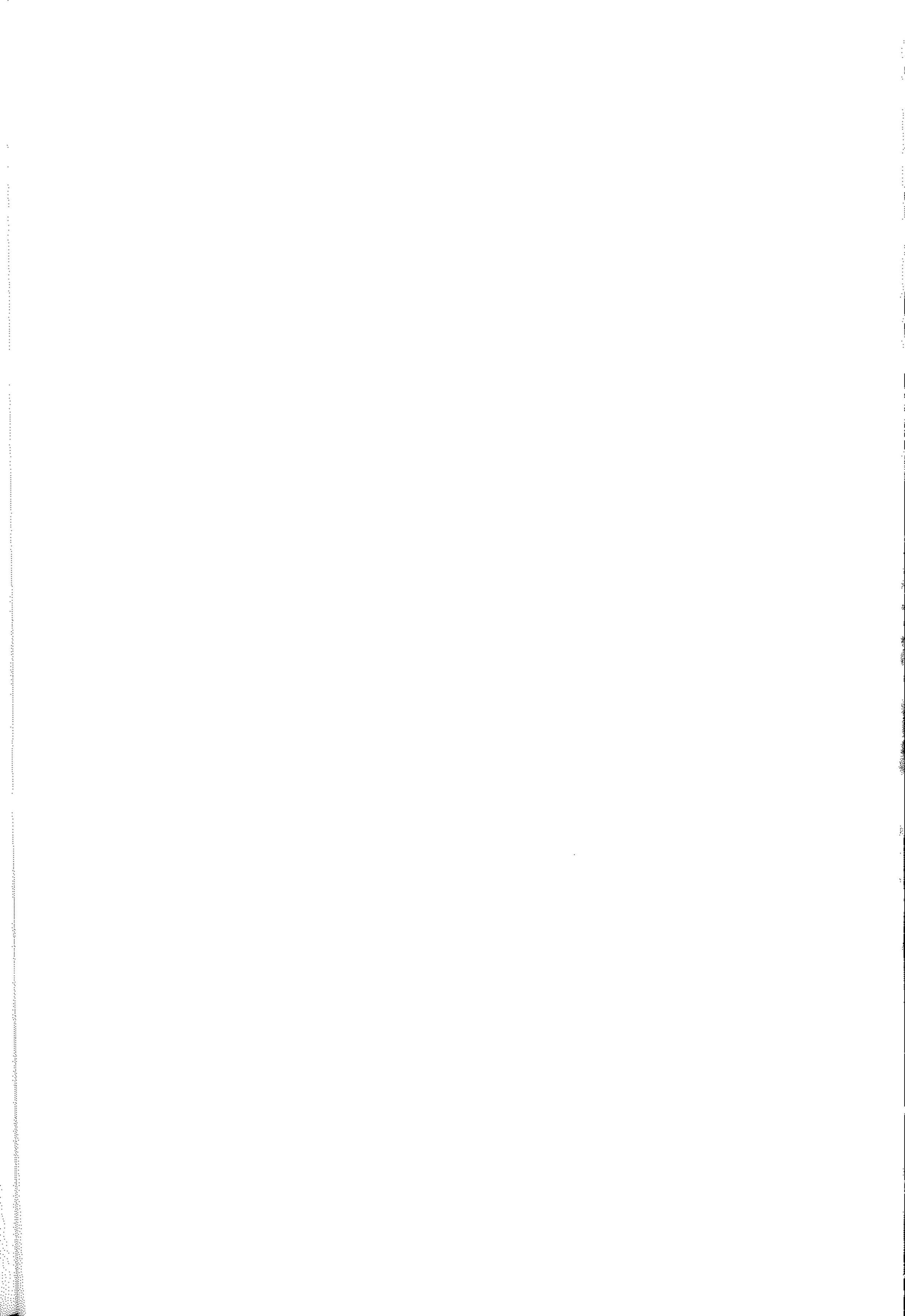
يبقى مستقبل المجتمع العلويّ في سورية حتى تاريخه مرتبطًا على نحو مؤذٍ بمصير نظام الأسد؛ فهو رهينة للواقعيّة السياسيّة التي انتهجها بشّار في مقاربة صراع صِفريّ يتجاوز حدود سورية، وستكون لنتجته أهمية كبرى في توازن القوى المستقبليّ في المنطقة. ويبقى التركيب الجغرافيّ والسياسيّ لسورية ما-بعد الحرب الأهليّة غامضًا؛ إذ لا يتّضح أيّ حلّ سياسيّ أو عسكريّ لصراعاتها متعدّدة الأوجه حاليًا. لذلك ستكون التغيُّرات التي عاشها المجتمع العلويّ على امتداد السنوات الخمس الماضية، سياسيًّا واجتماعيًّا وجغرافيًّا وهُوِيّاتيًّا، بارزة في وقت ينهار فيه مشروع حافظ الأسد لبناء دولة اندماجيّة وعلمانيّة وقوميّة عربيّة. ليس المجتمع العلويّ، كما تظهر القراءات المتعدّدة لتجربته المعاصرة في هذا الكتاب، ونظام الأسد الشيء نفسه، برغم الحرب الأهليّة السوريّة. لكن الحرب فعّلت حدودًا طائفيّة وإثنيّة -استعدَت وحطّمت وفتّت أنماط التعايش عبر-المجتمعيّ الدينيّة والثقافيّة والاجتماعيّة القائمة داخل هذا المجتمع المنقسم بعمق -وسوف يثبت أنّ هذا الوضع باقٍ.

في عام 2014، طُلب من مجموعة تلاميذ في مدرسة ثانويّة في قرية العزيزيّة في ريف حلب صياغة رؤيتهم لسورية مستقبليّة، فأجاب صبيٌّ علويّ: «الشعب السوريّ عاش دائمًا تحت راية واحدة -التعايش السلميّ»، مدعيًا أنّ المجتمع السنيّ خرق ميثاق التعايش العلمانيّ. ثم لوّح وزملاء صفه بصور رئيسهم، وفي لازمة التضامن المعهودة أنشدوا معًا الشعار العلويّ الموالي للنظام في الحرب الأهليّة: «الله، سورية، بشّار وَبَسّ»[39]. لا يتوقّع النّظام السوريّ من المجتمع العلويّ غير ذلك، ولن يقبل منه في الحقيقة غير ذلك. لم يكن في نية النّظام قطّ التوصّل إلى تسوية مع أيّ من قوى المعارضة التي تواجهه في الحرب من أجل سورية، وغالبية الشباب العلويّين الذين يكبرون في ظلّ هذا الصّراع ليس لديهم أدنى شك في أنّ قوى المعارضة هذه تمثّل تهديدًا لوجودهم ذاته.



الجزء الأوّل

العلويّون: السرّية والبقاء



-1-

تكوين مجتمع سورية العلويّ

أسلم فاروق علي

اعتلى الشيخ يوسف القرضاوي -وهو أحد أكثر فقهاء السنّة الإصلاحيين تأثيرًا في القرن الحادي والعشرين- منبر جامع عمر بن الخطاب في العاصمة القطريّة الدوحة يوم 31 أيار/ مايو 2013، حين تصاعدت الحرب الأهليّة السوريّة إلى مستويات غير مسبوقة، وأعلن أنّ «النصيريّة أكفر من اليهود والنصارى، كما قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية، نراهم اليوم يقتلون الناس كالفئران والقطط بالآلاف وعشرات الآلاف، وبات الأسد هو الحاكم بأمره ومعه فئته النصيريّة»[1]. بهذه الكلمات الاستفزازيّة حثّ القرضاوي المسلمين في أنحاء العالم كافّة على الذهاب إلى بلدة القصير السوريّة المحاصرة، ومدّ يد العون للمعارضة السوريّة التي تقاتل نظام الأسد وحليفه الإسلاميّ الشيعيّ اللبنانيّ «حزب الله».

لكن التبرير الدينيّ للتدخّل في الأزمة السوريّة لم يصدر عن الطّرف السنّي فحسب، ففي إجابة عن سؤال يتعلّق بأخذ إذن الوالدين للسفر إلى سورية والدفاع عن مقام السّيدة زينب بنت الإمام علي -آخر الخلفاء الراشدين، وأوّل الأئمة حسب العقيدة الشيعيّة الاثني عشريّة- أفتى آية الله العظمى السيد كاظم الحائريّ أنّ موافقة الوالدين غير ضرورية في مثل هذه الأمور[2]. في فتوى أسبق، ذهب أحد أقران الحائريّ، آية الله السيد محمّد صادق روحانيّ -المقيم أيضًا في قُم، البلدة الدينيّة المهمّة في إيران- إلى أبعد من ذلك؛ إذ شرّع الجهاد

في سورية بهدف حماية العتبات الشيعيّة المقدّسة، واعتبر الأفراد الذين يقتلون في العملية «شهداء». نجم عن هذه الفتاوى فتح مواقع تسجيل رسميّة في إيران بغرض تسهيل السفر إلى سورية للمشاركة في **الجهاد**[3].

الاستقطاب المجتمعيّ الشديد نتيجة طبيعيّة لأيّ حرب أهليّة، لكن اللجوء إلى السجال الطائفيّ الحادّ لا يغذّي لهيب الكراهية الدينيّة فحسب، بل يختزل أيضًا في نهاية المطاف الظواهر السياسيّة المعقّدة إلى تأويلات مغلقة عقديًّا تعيق فهمنا لها إلى أبعد الحدود. على النقيض من ذلك، تقدّم القراءة المتأنّية لتاريخ الطائفة العلويّة في سورية الفرصة لتحرّي الطريقة التي يتداخل فيها الدينيّ مع السياسيّ، ويسلّطان الضوء معًا على الأزمة الراهنة في البلد والمنطقة عمومًا. ولعلّ إحدى نقاط الانطلاق الملائمة دراسة كيفية تكوّن المجتمع العلويّ، وما معتقداته، وإلى أيّ مدى أثّر تكوين الطائفة وعقيدتها في تطوّرها إلى مجتمع سياسيّ[4].

ولادة الطائفة النصيريّة (العلويّة) وتطوّرها التاريخيّ

جاء ظهور مذاهب عَقَدِيّة واضحة المعالم في التراث الإسلاميّ نتيجة اختمار فكريّ واجتماعيّ-سياسيّ استغرق تبلوره عدّة قرون[5]. ومن الأهمية بمكان إدراك أنّ أصول الانقسام السنيّ-الشيعيّ في الإسلام ترجع إلى نزاع على القيادة السياسيّة في المجتمع الإسلاميّ الوليد أدّى إلى اغتيال ثالث الخلفاء الراشدين -عثمان بن عفان- وانقسام المجتمع بين جماعة مؤيّديه وجماعة مؤيّدي علي بن أبي طالب[6]. لكن المذهبين لم ينفصلا بنظامَي معتقد وممارسة متميّزين إلّا على امتداد الثلاثمئة سنة التالية. لذلك يبقى السجال العَقَديّ بين السُّنّة والشّيعة ظاهرة متأخّرة نسبيًّا. مذهب أهل السنة والجماعة (أي أتباع السُّنّة النبويّة والصحابة)، الذي استمدّ «السنّة» اسمهم منه، ظهر نتيجة خلاف بين فقهاء التعاليم النبويّة (أهل الحديث)، وعلماء المعتزلة الذين طرحوا نوعًا من العقلانية الإسلاميّة شديدة التأثّر بالفلسفتين الفارسيّة واليونانيّة. تلقى المعتزلة الدّعم من بلاط العبّاسيين الذين حاولوا فرض معتقدات المعتزلة العويصة واعتمادها عقيدة رسميّة منتصف القرن التاسع الميلاديّ.

أثار ذلك ردّ فعل قويّ من المؤسّسة الدينيّة التقليديّة كان أبرز قادته أحمد بن حنبل، الذي ظهرت في كتاباته أوائل استخدامات مصطلح **أهل السُّنّة والجماعة** تعبيرًا عن مدرسة عَقَديّة سُنيّة مميّزة[7].

على نحو مشابه، استغرق معتقد **الإمامة** (الإيمان بالقائد/ الإمام المعصوم)، ويمثّل حاليًا الدعامة المركزيّة للعقيدة الشيعيّة الاثني عشريّة[8]، مئات السّنين ليتخذ صيغة واضحة المعالم، وتركّزت كثير من السّجالات الشيعيّة المبكّرة على الاختلافات الداخليّة، ما أدّى إلى ظهور طوائف شيعيّة مختلفة أيضًا. يقدّم كتاب العالم الشّيعيّ الحسن بن موسى النوبختيّ (توفي عام 300-310 هجري/ 912-922 ميلادي)، **فرق الشّيعة**[9]، وهو أحد أقدم الكتب المتوفّرة عن العقيدة الاثني عشريّة، توصيفًا غنيًّا لهذه الطوائف. كما يقدّم إحدى أوائل الشهادات عن النصيريّين[10]، الذين صاروا يعرفون بالعلويّين بداية القرن العشرين، والذين استغرق تحوّلهم إلى طائفة دينيّة واضحة المعالم فترة زمنية معتبرة.

قبل تقسيم الشرق الأوسط إلى دول قوميّة في القرن العشرين، كان المعتقد الدينيّ محدّد الهُوِيّة الأساس لسكّان المنطقة. تمايز رعايا الإمبراطوريات الإسلاميّة تاريخيًّا وصُنِّفوا في جماعات حسب انتمائهم الدينيّ، وهو أنموذج مأسسته الدولة العثمانيّة (على امتداد فترة وصايتها من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين) وعُرف في نهاية المطاف باسم نظام **المِلّة**[11]. من ثمّ، اختلف العلويّون منذ ظهورهم كمجتمع دينيّ حتى العصر الحديث عن باقي الطوائف تبعًا لمعتقداتهم الدينيّة، ومن المهم تقديم الجوانب الرئيسة لديانتهم بإيجاز[12].

يشير الباحث محمود فكش إلى أنّ الدين العلويّ تبلور في القرنين العاشر والحادي عشر خليطًا من معتقدات وممارسات إسلاميّة وغير إسلاميّة، تميّزت بعدّة سمات محدِّدة ركّز الباحث عليها. السمة الأولى، التي جادل فكش بأنّها مستقاة من الوثنيّة، الإيمان بفكرة ثالوث مقدّس وتجلّياته المتعاقبة في الأدوار السبعة من تاريخ العالم، والإيمان بتناسخ الأرواح. حسب هذا المعتقد، «تجلّى الله بذاته على العالم سبع مرات مختلفة: كلّ مرة مع شخصين شكّلا، مع الله، ثالوثًا مقدسًا. يؤمن العلويّون أيضًا أنّه في بداية الخلق كان كلّ العلويّين نجومًا في عالم النور، وأنّ العلويّ الصالح سيتحوّل بعد موته نجمًا من جديد، بينما يصبح

العلويّ الطالح يهوديًّا أو مسلمًا أو مسيحيًّا»[13]. لكن يارون فريدمان يخالف الأصل الوثنيّ الصرف للثالوث المقدّس كما وصّفه فكش، ويجادل بدقّة أكثر في أنّ «مجموعة المصطلحات المستخدمة في تعريف سمات الثالوث المقدّس مأخوذة على ما يبدو من الجماعات الشيعيّة القائمة التي تحافظ على عبادة العناصر الثلاثة في التصوّف الشيعيّ: العين والميم والسين، وكلٌّ منها يمثّل موضوع عبادة وعشق: «علي ومحمّد وسلمان»[14].

السّمة الثانية للدين العلويّ، حسب فكش، مستمدّة من الإسلام الشيعيّ: «أخذ العلويّون عن سابقيهم الاعتقاد بتعاقب الفيض الإلهيّ، وعبادة شخص علي (ابن عم الرسول وصهره). يؤمن العلويّون، عكس باقي الطوائف الشيعيّة، أنّ عليًّا هو تجسّد الله ذاته في ثالوث مقدّس: علي هو **المعنى** (معنى أو جوهر الوجود)، ومحمّد، الذي خلقه عليٌّ من نوره، هو **الاسم**، وسلمان (الفارسي، أحد أصحاب الرسول) هو **الباب**. تعدّ هذه أكثر السّمات المميّزة للدين العلويّ، أيْ مركزيّة عليّ الذي يؤلّهه العلويّون[15]. لكن فريدمان يقدّم ثانية تفسيرًا أكثر دقة لتأليه عليّ، ويجادل بأنّ النصيريّين يرفضون عقيدة الحلول (التجسّد)، أو وجود الخالق في جسد بشريّ، بل يؤمنون أنّ عليًّا ظهورٌ لذات الخالق، ويجهدون في إيضاح أنّ هذا ليس ظهورًا كليًّا لله، كون ذلك يضع حدودًا لذات الخالق الإلهيّ. من ثمّ، تجلّت في شخص علي فقط بعض صفات الله لحثّ البشر على الإيمان[16].

يشترك العلويّون في السّمة المميّزة الثالثة بقواسم عدّة مع المعتقدات الشيعيّة الإسماعيليّة، إذ يقرّون بفكرة وجود معرفة دينيّة باطنيّة محجوبة عن العامة، تنزّلت على قلّة فقط من العارفين بالأسرار عبر عملية تلقين طويلة ومعقّدة. لهذا يُعرف الإسماعيليّون والعلويّون في اللُّغة العربيّة باسم **الباطنية**، إشارة إلى عدم إفصاحهم عن عقائد دينهم.

أخيرًا، يشير فكش إلى أنّ كثيرًا من الطقوس الدينيّة التي تميّز العلويّين عن المسلمين الآخرين مأخوذة من المسيحيّة، ويضرب استخدام الخمر الشعائريّ والاحتفال بعيد الميلاد مثالَين على تلك الممارسات المُستعارَة[18].

يتّضح من هذا السّرد المقتضب[19] أنّ المعتقدات العلويّة توفيقيّة، وأنّ السّياقات الاجتماعيّة-السياسيّة للآباء العلويّين المؤسّسين، والفقهاء العلويّين اللّاحقين، أسهمت بشكل هائل في تطوّر هذه المعتقدات وتحوّلها. تجب أيضًا ملاحظة أنّ الكثير ممّا كُتب عن العلويّين في الحقبة ما قبل الحديثة كان سجاليًّا، جزئيًّا بسبب العداوة الواسعة تجاه المجتمع العلويّ، وأيضًا لعدم إمكانية الوصول المباشر إلى الأعمال الدينيّة لطائفة لا تزال تبدو شديدة السريّة. عندما اقترح سامي الجندي، وزير الإعلام الإسماعيليّ خلال حكم اللواء صلاح جديد (1966–1970)، نشر «الكتب السريّة» العلويّة في محاولة للتخفيف من حدّة الكراهية الطائفيّة المتنامية تجاههم، رَفَض جديد -وكان علويًّا- خشية ردود فعل مشايخ العلويّين[20]. لم تظهر أعمال حول العقيدة العلويّة كتبها علويّون أنفسهم إلّا منذ القرن التاسع عشر، وكانت هذه الأعمال مستقطبة بين تأكيد معتقدات الطائفة العلويّة المغايرة[21]، وبين طرح الرأي بأنّ العلويّين لا يختلفون عن الشّيعة الاثني عشريّة، رافضين الآراء السجالية بوصفها متحيّزة[22].

بالإضافة إلى تقصّي المعتقدات الدينيّة للطائفة، من المهمّ أيضًا تتبّع انتشار المجتمع العلويّ وتوزّعه الجغرافيّ خلال تطوره عبر الزمن. ولد مؤسّس الطائفة محمّد بن نصير البكريّ النميريّ في العراق (توفي عام 873 أو 883)، وأعلن نفسه **الباب** لإمام الشّيعة الحادي عشر، الحسن بن محمّد العسكريّ[23]. رغم أنّ أفكار ابن نصير لم تُدوّن كتابة، ورغم أنّ معاصريه الشّيعة اعتبروه متطرّفًا وزنديقًا، فقد تمكّن من حشد مجموعة أتباع حوله استمرّوا بتنصيب **أبواب** متعاقبين بعده[24]. خَلَف ابن نصير محمّد بن جندب، ولا يُعرَف عنه أكثر من أنّ أبا محمّد الجنان الجنبلائيّ (توفي عام 900)، وهو صوفيّ فارسيّ من جنبلاء في العراق، خلَفه في المنصب. سافر الأخير إلى مصر حيث التقى السيد الحسين بن حمدان الخصيبي (توفي سنة 947) الذي اعتنق تعاليم الجنبلائي الصوفيّة، وانتقل لاحقًا للعيش في بغداد ثم في حلب حيث أسّس طريقة صوفيّة. أثّرت تعاليم الخصيبي إلى حدٍّ كبير في أحد مريديه الشباب من طبرية في فلسطين، أبو سعيد الميمون الطبرانيّ (توفي عام 1031)، الذي سافر في الثامنة عشرة من عمره إلى حلب حيث اعتنق تعاليم الخصيبي، وانتقل لاحقًا إلى

اللّاذِقِيّة ليدعو إلى الدين النصيريّ ويرسّخه. سرعان ما صارت كتابات الطبراني أساس العقيدة العلويّة[25]، وكانت اللّاذِقِيّة -أو «لاوديسا» كما عرفت آنذاك- ما تزال تحت الحكم البيزنطيّ، ما أتاح للطبرانيّ الحرية في دعوة الفلاحين إلى مذهبه (الذين ربّما كانوا ما يزالون وثنيّين) في المناطق الجبليّة النائية حول المدينة، دون أن تعيقه سلطة إسلاميّة[26].

أصبحت جبال اللّاذِقِيّة السّاحليّة والمناطق المحيطة بها منذئذ الملاذ الجغرافيّ للطائفة العلويّة. ونظرًا إلى تركزهم المهم في المنطقة وهُوِيّتهم الطائفيّة المشتركة، أشار المؤرّخون اللّاحقون إلى العلويّين باعتبارهم «أقليّة متجانسة»[27]. اتخذ ارتباط المجتمع العلويّ وتفاعله مع العالم الخارجيّ منذ هذه النقطة ما يمكن وصفه على النحو الأمثل بأنموذج تاريخيّ يكرّر نفسه باستمرار: اتّسمت التعاملات مع الغرباء إمّا بالخصومة والمواجهة، أو التعاون المفيد، أو محاولات الدمج داخل النسيج الأوسع للمجتمع.

احتلّ الصليبيّون الجزء الغربيّ من أراضي العلويّين مطلع القرن الثاني عشر، وبعد حصار طويل استولى القائد النورماندي تانكرد على مدينة اللّاذِقِيّة. ورغم أنّ المناطق الشماليّة لما يُعرف اليوم باسم الجبال السّاحليّة أو جبال العلويّين صارت تشكّل بعد هذه الغزوة جزءًا من إمارة أنطاكية النورمانديّة، ظلّ الاختراق المسيحيّ لمنطقة الجبال متواضعًا[28]. لكن جيران المجتمع العلويّ السنة اتهموه مع ذلك بالتعاون مع الصليبيين. في فترات لاحقة من القرن، استوطن الإسماعيليّون الشّيعة في المنطقة واستولوا على عدّة حصون في جنوب منطقة جبلة، ما أثار توتّرات واشتباكات مع العلويّين. احتلّ صلاح الدين جبلة والمناطق المحيطة بها عام 1188، وخضعت جميعها لسيطرة السلطنة الأيّوبيّة. في العصر المملوكيّ استولى السلطان بيبرس على عدّة حصونٍ إسماعيليّة في المنطقة، وقام بمحاولات عدّة لدعوة العلويّين ودمجهم داخل التيار السنّي السائد، عبر بناء المساجد في أنحاء المنطقة كافّة، ومنع طقوس التّلقين العلويّ[29]. لكن هذه المحاولات لم تنجح ولم تمنع العلويّين من المقاومة والثورة.

تنعكس مركزيّة الهُوِيّة الدينيّة وحدّة الاستقطاب الطائفيّ خلال عهد المماليك في القرن الرابع عشر على نحو مؤلم في الفتوى الشهيرة التي أصدرها العالم السنّي السلفيّ الإصلاحيّ ابن تيمية عام 1317، وحكم فيها بأنّ النصيريّين «أكفر من اليهود والنصارى»[30]. لا تقدّم

فتوى ابن تيمية المطوّلة نسبيًّا حول المسألة العلويّة أيّ رؤى متبصّرة في السّياق التاريخيّ الذي استدعى الاستشكال، بل ركّز ابن تيمية على جوانب مختلفة من التعامل مع العلويّين من منظور الحلال والحرام، مقدمًا تبصرات قيّمة حول نظرة التيار السنّي السائد إلى هذه الجماعة المهمّشة. قال ابن تيمية بعدم جواز الزواج من العلويّين، أو أكل طعامهم، أو استخدام أدواتهم وملابسهم إلّا بعد غسلها، أو دفنهم في مقابر المسلمين. لكنه أجاز من جهة أخرى التعاقد معهم على إنجاز عمل محدّد، ودفع أتعابهم حسب الشروط المتّفق عليها. وحتى في حال قرّروا التوبة وإعلان إيمانهم، يجب منعهم من حمل السلاح وإرسالهم إلى مكان يعزلون فيه عن باقي النصيريّين، بحيث إذا ثبت فيما بعد بطلان إيمانهم فعلى الأقل لن يكونوا قادرين على إيذاء المسلمين الآخرين. ثم خلُص ابن تيمية إلى أنّ الجهاد ضدّ النصيريّة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أفضل الأعمال[31].

كان من قدم تبصّرات في السّياق التاريخيّ الذي اعتمد عليه ابن تيمية في إصدار فتواه أحد أبرع تلامذته، المؤرّخ ابن كثير[32]. حسب ابن كثير، حدث تمرّد نصيريّ عام 1317 أثاره شخص نكرة اسمه محمّد بن الحسن ادّعى أنّه المهدي (المخلّص) وتجسيد علي بن أبي طالب[33]. أعلن ابن الحسن أنّ المسلمين صاروا كفرة، وأنّ النصيريّين على الطريق القويم، ونجح في حشد عدد هائل من الأتباع حوله هاجم معهم مدينة جبلة، فقتلوا الكثير من أهلها وسجنوا آخرين، ودمّروا المساجد، وحوّلوها إلى خمّارات. أُمر السجناء بالسجود له وإعلانه إلههم ومخلصهم إن شاؤوا العتق. أرسلت السلطات المملوكيّة في النهاية جيوشها لقمع الانتفاضة، فذبح كثير من النصيريين[34].

ذكر الرحّالة العربيّ الشهير ابن بطوطة هذه الحادثة في كتاب أسفاره أيضًا[35]، لكن روايته أكثر دقة بكثير، وتظهر أنّ سياسات تلك الفترة لم تكن تخلو من البراغماتية بحال من الأحوال. حنّا بطاطو قدم ملخّصًا وتأويلًا متبصّرين لهذه الحادثة:

> كان العلويّون لقرون خلت منتجي الغذاء لأجزاء عديدة من تلك المناطق. وفي زمن بعيد يرجع إلى عام 1317، في عهد المماليك (كما يمكن قراءته في صفحات ابن بطوطة)، أمر سلطان القاهرة، بعد أن علم بتمرّد

عنيف قام به علويّو منطقة جبلة - بقتلهم جميعًا. لكن كبير أمراء طرابلس اعترض بقوله: «هؤلاء الناس يزرعون أراضي المسلمين، وقتلهم سيتسبب بإضعاف المسلمين». وهكذا تمّ الإبقاء على حياة المتمرّدين بسبب وظيفتهم الاقتصاديّة الحيويّة[36].

كان العلويّون إذن في وضع لا يُحسدون عليه[37]. في أفضل أحوالهم كانوا موضع تقبل وتسامح، وفي أسوأها ضحايا اضطهاد مريع. واستمر هذه الأنموذج قبل احتلال العثمانيّين المنطقة عام 1516 وبعده، واستمر مصير العلويّين يتأرجح بين الاضطهاد والإهمال.

كان العثمانيّون لتوّهم في حرب مع الإمبراطوريّة الصفويّة الشيعيّة التي حكمت بلاد فارس بين عامَي 1502 و1736. خشي السلطان سليم الأوّل تواطؤًا محتملًا بين الصفويين وشيعة سورية الكبرى قبل أن يغزوها، فأمر بإحصاء كلّ الطوائف الشيعيّة المقيمة بجوار الحدود مع بلاد فارس وأبادها[38]. وتشير الروايات التاريخيّة العلويّة إلى أنّ غزوة السلطان سليم الأوّل لسورية تضمّنت حملات عسكريّة ضدّ النصيريين، شرعنتها **فتاوى** دينيّة حصل عليها السلطان من فقيه دمشقيّ اسمه الشيخ نوح الحنفيّ الدمشقيّ[39]. لجأت السلطات العثمانيّة مجدّدًا في عشرينيّات القرن التاسع عشر إلى **فتوى** أصدرها شيخ اسمه محمّد إبراهيم ناصر الدين المغربيّ بإخماد حالة العصيان العلويّ المستمر في المناطق المحيطة بمدينة اللّاذِقِيّة[40]. شهد مطلع القرن التاسع عشر بداية الانحدار السريع للإمبراطورية العثمانيّة، لكنّ أوضاع المجتمع العلويّ في سورية بقيت بائسة: لم يكونوا مهمّشين ومضطهدين من الخارج فحسب، بل بقوا مقسّمين إلى أبعد الحدود من الداخل أيضًا. لكن عندما بدأ العالم حولهم يتغيّر بسرعة كذلك بدأ مصيرهم يتغيّر.

بدأ الجيش المصريّ حملة عسكريّة لاحتلال سورية الكبرى في تشرين الأول/ أكتوبر 1831 [41]. تمكّن الجيش المصريّ جيّد التدريب بقيادة إبراهيم باشا من هزيمة الجيش العثمانيّ بسهولة، وبعد توقيع معاهدة سلام في أيار/ مايو 1833 اعتبر محمّد علي -حاكم مصر القويّ- سورية الكبرى وجزيرة كريت ومنطقة أضنة جزءًا من ولايته، تمامًا مثل مصر[42]. بينما كان العثمانيّون ملتزمين باسترجاع هذه الأقاليم، بدأ المصريّون تجنيد السوريين في

جيشهم، فاشتعلت الثورة النصيريّة (العلويّة) الأولى في أيلول/ سبتمبر 1834 كردّ فعل على هذا التدخّل غير المرغوب[43]. استمرّ القتال ثمانية أشهر، والمثير للاهتمام أنّ العثمانيّين دعموا الثائرين العلويّين[44]. لكنهم حين استعادوا السيطرة على سورية عام 1841، تابع العثمانيّون من حيث انتهى المصريّون، وبدأوا تجنيد السوريّين، بمن فيهم من العلويّين، في الجيش العثمانيّ. بقي التجنيد موضع مقاومة شديدة وسببًا للتمرّد، إلّا أنّه شكّل أيضًا الخطوة الأولى نحو التحوّل الاجتماعيّ ودمج العلويّين في أجهزة الدولة المؤسّساتيّة، ومن ثمّ في النسيج الاجتماعيّ الأوسع للمجتمع السوريّ.

في أواخر القرن التاسع عشر، ومع ازدياد تورّطها في صراعات خارجيّة، اضطرت الدولة العثمانيّة إلى استيعاب طموحات العلويّين المهمّشين. ولعلّ خير مثال على ذلك قضية صعود وسقوط الزعيم القبليّ الكاريزماتيّ العلويّ إسماعيل خير بيك، الذي ذاع صِيتُه كقاطع طريق ومع ذلك وظّفه العثمانيّون في خدمتهم، وطمح بدوره إلى توطيد نفوذه في إقليم حمص[45]. استغلّ إسماعيل انشغال الإمبراطوريّة العثمانيّة بحرب القرم عام 1853 فاستولى على إقليم صافيتا الكبير، وكان معظم سكّانه من النصيريّين. قرّر العثمانيّون منحه منصبًا رسميًّا في السُّلطة بدل قتاله، بسبب انشغالهم الشديد بالحرب مع روسيا وإرسال معظم الفرق العسكريّة العثمانيّة التي كانت تتمركز في سورية إلى ساحة المعركة[46]. أثبت إسماعيل أنّه إداريّ مقتدر وجابي ضرائب فعّال، وأسهم نجاحه في زيادة طموحه. تابع إسماعيل صعوده ليصبح أوّل زعيم نصيريّ يحكم منطقة واسعة ضمّت رعايا نصيريّين ومسيحيّين ومسلمين سنّة، وفي حين حظي بإعجاب معظم النصيريّين استاء السكّان السنّة من حقيقة كونهم تحت حكم «زِندِيق». بعد انتهاء حرب القرم (1856)، بدأت الجيوش العثمانيّة النّظاميّة تعود إلى قواعدها في سورية، ورغم تجديدهم ولاية إسماعيل ازداد قلق العثمانيّين من تنامي نفوذه. انتهى أمر إسماعيل أخيرًا عام 1858، ليس من قبل العثمانيّين بل بسبب انعدام التضامن والوحدة بين النصيريّين؛ إذ أقدم عمّ إسماعيل ذاته على خيانته وقتله وقطع رأسه وتسليمه إلى العثمانيّين[47].

ناء العثمانيّون أيضًا، إضافة إلى إخماد نيران الثورات الداخليّة، بعبء كبح التدخلات الأجنبيّة، وهي مهمة باتت شبه مستحيلة الآن. منح السلاطين العثمانيّون الدول الغربيّة كفرنسا وإنكلترا امتيازات تسهيل التجارة منذ مطلع القرن السادس عشر، وكان يسمح للأجانب بالإقامة والسفر عبر الإمبراطورية بهدف الحج أو التجارة[48]. بحلول القرن التاسع عشر استغلت الدول الغربيّة وجودها داخل الإمبراطورية المتداعية لخدمة مصالحها السياسيّة، وسعت إلى تحقيق ذلك عبر تقوية صلاتها بالأقليّات الدينيّة المحلّية[49]. أصبح الدّين بمنزلة نصل حادّ استخدمته تلك الدول لتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانيّة المُستضعفة وتقاسم غنائمها. مارس البريطانيّون نفوذهم بمناصرة قضية الدُّروز، ودعم الفرنسيّون المسيحيّين الموارنة، وساند الروس الروم الأرثوذكس. لم يلقِ أحد بالًا بالعلويّين في البداية، لكنهم لفتوا في النهاية انتباه المبشّرين الأميركيّين البروتستانت[50] الذين جعلوهم هدف حماستهم الإنجيليّة. جلب النشاط التبشيريّ الأميركيّ معه إلى المجتمع العلويّ فرصًا للحراك الاجتماعيّ وتطوير الذات. كما استفاد العلويّون من المدارس التي أنشئت لتزويدهم بتعليم نظاميّ للمرّة الأولى في تاريخهم. لكن القلق تملّك العثمانيّين من تزايد النشاط التبشيريّ، وحاولوا تدارك الوضع بكسب العلويّين إلى الإسلام السنّي[51]. إذن، كان النشاط التبشيريّ الدافع الذي حمل الدولة العثمانيّة على التدخّل لتحسين واقع العلويّين. وعلى الرغم من فشل المبشّرين في تحقيق هدفهم الرئيس بتنصير العلويّين، إلّا أنّهم استثاروا رغبةً بالاندماج الاجتماعيّ داخل المجتمع العلويّ. بدأ العلويّون يستشعرون أهمية الانتماء إلى مجتمع أوسع، ويدركون فائدة ذلك في ظلّ المتغيّرات السريعة في بيئتهم. دفعهم مثل هذا الوعي السياسيّ إلى إدراك حقيقة أنّهم جزء من العالم الإسلاميّ، وأنّ اعتناقهم المسيحيّة ليس بأهمية كونهم مسلمين؛ لأنّ المبشّرين سوف يرحلون يومًا ما ويتركونهم يواجهون مصيرهم بمفردهم. لهذا بدأ العلويّون بحلول عشرينيّات القرن العشرين يؤكّدون هُوِيّتهم المسلمة، ويعلنون ولاءهم للإسلام الشيعيّ[52]. أصبحت الإمبراطورية العثمانيّة في مطلع القرن العشرين خيالًا ضعيفًا من كيانها السابق، وفي النهاية انهارت واستحوذت عليها بسرعة قوى الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

صعود العلويّين: من الإمبراطوريّات والمجتمعات الدينيّة إلى المواطنة والدولاتيّة

ترك انهيار الدولة العثمانيّة أثرًا هائلًا في العالم الإسلاميّ، إذ مثّل تمزيقها للشعوب العربيّة التي عاشت ضمن ولايتها نهاية نظام سياسيّ واجتماعيّ ودينيّ شكّل أنماط سلوكها الاجتماعيّ لأكثر من 400 سنة[53]. كما جسّدت نهاية الإمبراطوريّة العثمانيّة وبدء الهيمنة الغربيّة ظهور طبقة إنتلجنسيا عربيّة حديثة لا تتأثّر حصريًّا بالتراث الإسلاميّ في تفكيرها، بل أيضًا بالحداثة الغربيّة. واجه المثقّفون الإصلاحيّون تحدّيًا مزدوجًا في التوفيق بين أعرافهم الموروثة وتحدّيات العالم الحديث: كان عليهم الانخراط في حوار داخليّ مع ماضيهم الغنيّ لاستخلاص العناصر الجوهريّة التي تعرّفهم، والانخراط في الآن ذاته في حوار خارجيّ عبر-ثقافيّ لفهم ومواجهة تحدّيات واقع جديد ومختلف، يبقى مصدر إلهامه حصريًّا الغرب.

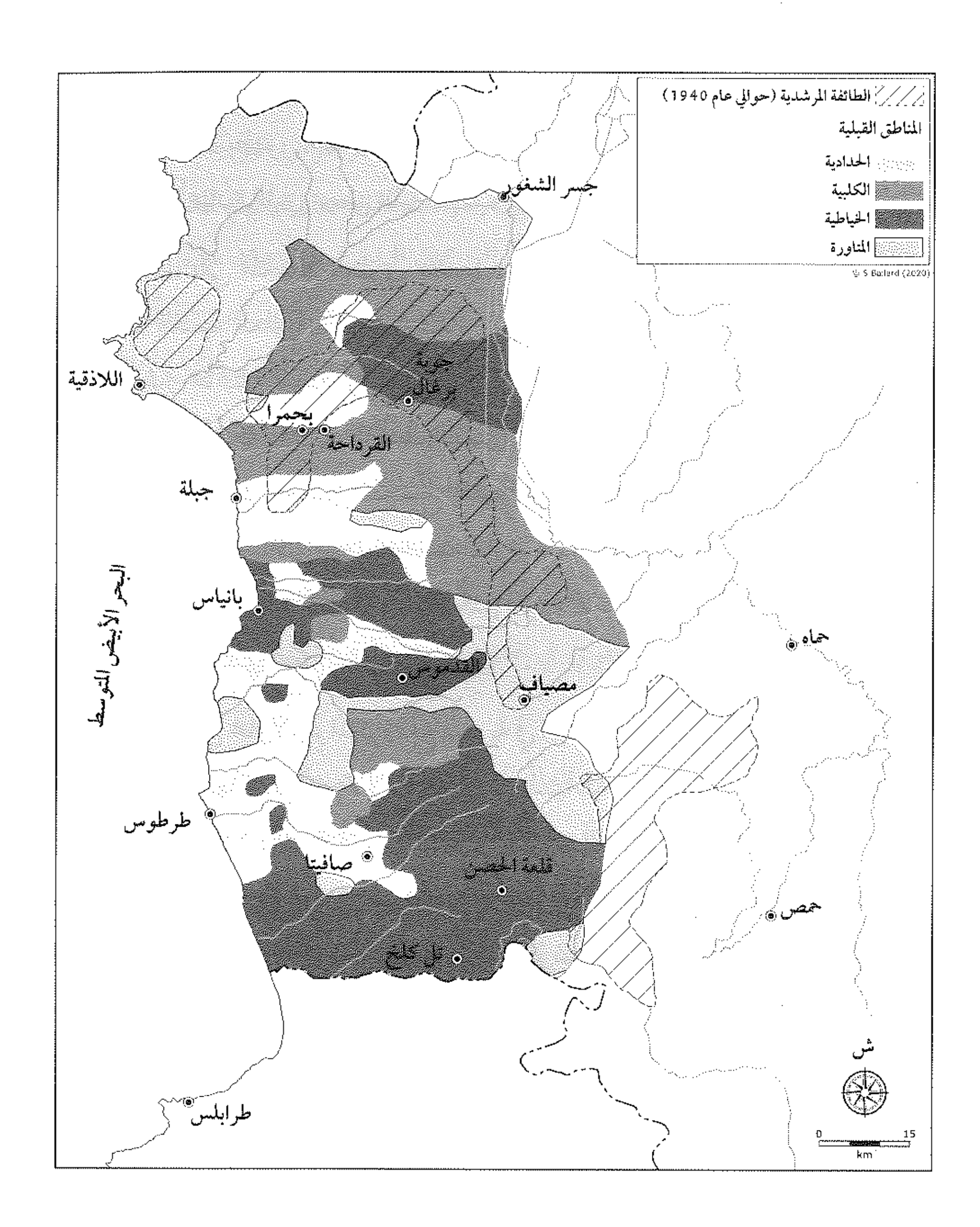
ظهرت الإسلامويّة والعروبيّة بوصفهما التيارين الفكريين السائدين في المنطقة؛ الأخير متأثّر بالخطاب القوميّ الغربيّ، والأوّل ساعٍ إلى زرع بذور مجتمع سياسيّ ضمن الإطار الأوسع لجماعة المؤمنين المسلمين. لكن الآمال والطموحات التي ألهمها هذان التياران الآيديولوجيّان الوليدان سرعان ما تراجعت أمام الواقع المرير لهيمنة الغرب. وُضع مصير سورية بأيدي فرنسا حسب اتفاق سرّيّ -سايكس-بيكو- وقّعه البريطانيّون والفرنسيّون أثناء الحرب. ثم أضفى نظام الانتداب الذي أقرّته عصبة الأمم الصبغة الرسميّة على تقاسم الغنائم بين البلدين، فأصبحت فرنسا سيّدة سورية الاستعماريّة في أيلول/ سبتمبر 1923 [55].

كان من الطبيعي أن يُنظر بازدراء إلى الدولة السوريّة التي أنشأها الفرنسيّون في فترة الانتداب، باعتبارها كيانًا مصطنعًا يخل بالانسجام الطبيعي لـ«بلاد الشام»، وهو تعيين جغرافيّ يشير في التاريخ العربيّ إلى إقليم يغطّي اليوم أراضي سورية والأردن وفلسطين ولبنان[56]. الأهمّ من ذلك أنّ الدولة السوريّة لم تتأسّس تلبية لطموحات مواطنيها، بل في مواجهة المعارضة الجريئة للغالبية العظمى من السكّان التي طالبت بتأسيس دولة عربيّة تمتدّ عبر أراضي سورية الجغرافيّة على الأقلّ، وتضمّ أيضًا العراق وشبه الجزيرة العربيّة إن

أمكن[57]. يجادل إيال زيسر بحكمة في أنّ الفرنسيّين لم يعتبروا إنشاء الدولة السوريّة هدفًا أساسًا لوجودهم الاستعماريّ في المنطقة، بل كما يوضّح بتبصُّر إلى حدٍّ أبعد:

> عمد الفرنسيّون فعلًا إلى تفتيت المنطقة فور سيطرتهم على كامل المشرق عام 1920. قُسِّمت المنطقة السوريّة الداخليّة إلى دولتين: حلب ودمشق (على أساس نظام الولايات العثمانيّ) اللّتين لم تتوحّدا إلّا عام 1924. أقام الفرنسيّون إضافة إلى ذلك دولًا للأقليّات الإثنيّة والدينيّة في الأراضي السوريّة: دولة درزيّة في منطقة جبل الدُّروز وعاصمتها السويداء، ودولة علويّة على السّاحل السوريّ، وعاصمتها اللّاذِقِيّة. أقيم أيضًا إقليمان مستقلّان ذاتيًّا في الجزيرة (التي كانت تسكنها أغلبيّة كرديّة وتركمانيّة آنذاك)، والإسكندرونه (التي كان فيها عدد كبير من السكّان الأتراك). كذلك ينبغي النظر إلى إنشاء دولة لبنان على أنّه، من بين أشياء أخرى، جزء من محاولة تفتيت سورية. كان غرض الفرنسيّين ضمان إحكام سيطرتهم المستقبليّة على هذا الإقليم حال وقوعه في قبضتهم. وحتى حين أسّسوا الدولة السوريّة في نهاية عشرينيّات القرن العشرين، عرقل الفرنسيّون إنشاء وعمل مؤسّساتها الحكومية. بل واصلوا دعم وترسيخ قوى الانفصال والفرقة في المجتمع السوريّ، بما في ذلك تأجيج العداوات الطائفيّة والمناطقيّة، وتعميق الفجوة بين سكّان الريف والمدن. وقد ثبت لاحقًا أنّ إرث حكم الانتداب الفرنسيّ شكّل إعاقة حقيقيّة للنظام السوريّ ما بعد الاستقلال[58].

أشعل الاحتلال الفرنسيّ الثورة السوريّة الكبرى عام 1925، وكانت أوّل حركة شعبيّة ضدّ الحكم الاستعماريّ في الشرق الأوسط، وقدمت أنموذجًا ما يزال فعّالًا حتى اليوم للمقاومة والوطنيّة الشعبيّة[59]. كان الحكم الفرنسيّ من نواحٍ عدّة استمرارًا للسياسات العثمانيّة، باعتماد مشابه على النخب المحليّة - التي كانت في الغالب من خلفية سنّية - ولعبت دور الوسيط بين الدولة المركزيّة والمجتمع المحليّ. وصّف ألبير حوراني هذه الديناميّة بتعبيره الشهير «سياسة الأعيان»[60]. وبيّن فيليب خوري، موضحًا إلى حدٍّ أبعد، أنّ الأعيان تحت الحكمين العثمانيّ والفرنسيّ كليهما لعبوا دور تقليص الطموحات السياسيّة للجماهير، مقابل



الشّكل 1-1: القبائل العلويّة في سورية

الوصول إلى أشكال متنوّعة ومحدودة من السُّلطة السياسيّة والمكاسب الاقتصاديّة[61]. لم تعد سياسة حافّة الهاوية هذه قابلة للاستمرار، إذ كانت ثورة 1925، كما جادل مايكل بروڤنس، معلمًا بارزًا يؤذن بظهور السياسات الجماهيريّة في العالم العربيّ، وبالانهيار الحاسم لنظام «سياسات الأعيان» الذي تهيمن عليه النخب[62].

مع ذلك، بقي المجتمع العلويّ منقسمًا داخليًّا عند بداية الاحتلال الفرنسيّ. كانت الجماعات القَبَلية العلويّة الأربع -عشائر الخيّاطين والحدّادين والمتاورة والكلبيين - مفكّكة وغير خاضعة لقيادة أو سلطة مركزيّة أو منظّمة في بنية تراتبيّة موحّدة ومتماسكة داخليًّا (انظر: الشّكل 1.1). وزادت التقسيمات الدينيّة الفرعيّة (الشمسيّون والقمريّون والمرشديّون) من تآكل إحساس المجتمع العلويّ بوحدته[63]. استغلّ الفرنسيّون الانقسامات الداخليّة بين العلويّين، كما استغلّوا الخلفية التاريخيّة للعلويّين كأقليّة دينيّة متماسكة[64]، فغذوا بذرة الانفصال القائمة واتخذوها وسيلة لخنق حركة الاستقلال الوطنيّ المرتبطة عن قرب بالإسلام السنّي الذي تحكم بها وسيطر عليها[65].

على الرغم من محاولاتهم الماكرة دفع سورية في اتجاه يتوافق مع مصالحهم الخاصّة، فشل الفرنسيّون في النهاية بقراءة دلالات التغيّرات السياسيّة والاجتماعيّة الجارية خلال فترة الانتداب. لم يعد بالإمكان التلاعب بالزعماء العلويّين التقليديين لخدمة الأجندة الفرنسيّة، فحتى جابر العبّاس -ربيب فرنسا الأهم وزعيم ائتلاف عشائر الخيّاطين -أصبح داعمًا مخلصًا للقضية الوطنيّة بعد أن تخلّى عنه سادته الفرنسيّون[66]. على النقيض من ذلك، تبيّن أنّ الشاعر الملهم والوطنيّ ذائع الصِّيت محمّد سليمان الأحمد (بدويّ الجبل) -الذي عمل سكرتيرًا خاصًّا للملك فيصل قبل الانتداب- انفصاليّ متعصّب التمس الحماية الفرنسيّة ضدّ الهيمنة السنيّة[67]. بدأ أنموذج تنظيميّ جديد يتمظهر في المجتمع العلويّ، وبدأت تتأسّس روابط وجمعيات سياسيّة على امتداد خطوط وأنساق جديدة- تتجاوز الحواجز الدينيّة والطائفيّة- وبات المجتمع العلويّ يعكس سمات مجتمعٍ أكثر حداثة وتنوُّعًا[68].

وُقّعت معاهدة الاستقلال الفرنسيّة-السوريّة عام 1936، ما مهّد الطريق أمام إعادة دمج الدويلتين الطائفيّتين الدرزيّة والعلويّة -اللّتين اقتطعتهما فرنسا - ضمن الدولة السوريّة

خلال العامين التاليين. في 25 شباط/ فبراير 1936 عقد اجتماع علويّ في طَرطُوس أطلق عملية كسب تأييد المجتمع العلويّ للقضية الوطنيّة، وعبّر طيف واسع من العلويّين عن دعمهم للوحدة السوريّة[69]. وفي حين حدّد اجتماع طَرطُوس التوجّه العام لاندماج العلويّين السياسيّ داخل المجتمع السوريّ، شهدت لقاءات زعمائهم الدينيّين المنعقدة لاحقًا[70] بدايات اندماجهم الاجتماعيّ أيضًا[71]. كان الباعث على عقد هذه الاجتماعات تصريح المفوّض الفرنسيّ السامي بأنّ العلويّين مجتمع مستقل متميّز عن السنّة والشّيعة والإسماعيليّين والدُّروز. أدرك العلويّون أنّ ذلك يخدم غرض الانفصاليّين، ولهذا عقد زعماء الدين العلويّون عدّة اجتماعات لتأكيد انتمائهم إلى المجتمع المسلم. ونتيجة اجتماعات زعماء الدين العلويّ وتصريحاتهم أصدر مفتي فلسطين الحاج أمين الحسينيّ -وهو علاّمة سنيّ وداعم مخلص للوحدة- فتوى تؤكّد أنّ العلويّين فعلًا مسلمون، ويجب على كلّ مسلم قبولهم برحابة صدر كمسلمين[72]. مثّلت هذه الأحداث على الصعيدين السياسيّ والدينيّ بدايات الاندماج الاجتماعيّ العلويّ في نسيج مجتمع وليد يشقّ طريقه نحو الاستقلال وتكوين دولة.

على الصعيد الدينيّ، كان لجهود العالم العلويّ عبد الرحمن الخيّر أهمية فريدة في إعادة تعريف هُوِيّة المجتمع العلويّ الدينيّة، بإبعادها عن ماضيها المغاير وإدخالها في طيّة الإسلام الشيعيّ الأكثر قبولًا. كتب الخيّر في عام 1937 مستلهمًا صحوة المجتمع العلويّ:

> النصيريّون -كما كانوا يدعون من قبل والعلويّون كما دعوا في عصر الاحتلال- هم إحدى فرق الإسلام، مسلمون إماميّون وعرب أقحاح، قضت عليهم أسباب جمّة، أهمها ضغط بعض الحكام الظالمين في عصور التاريخ الإسلاميّ أن يتجمّعوا في جبال هذه البلاد، منذ بضعة قرون ونيّف ملتجئين من جور السياسة الخرقاء والتعصّب الأعمى إلى معاقلها المانعة، وإلى التكتّم في إقامة شعائرهم الإسلاميّة الخاصّة والتساهل في التظاهر ببعض شعائر الأقوياء المسيطرين يومئذٍ، حفظًا لكيانهم الطائفيّ وحقنًا لدمائهم، وعلى توالي الأيام أصبح التكتّم شبه غريزة فيهم، ودخل ذلك التظاهر ببعض الشعائر الأجنبيّة عن الإسلام في عداد عاداتهم، لا يستنكره جمهورهم ولا تقرّه خاصّتهم،

وهذا ما جعل الظُّنون تحوم حول معتقداتهم وذهاب الآراء في التخمين والتقوّل كلَّ مذهب. ولا نعلم بالتدقيق تاريخ تظاهرهم بالعادات الغريبة عن الإسلام ولكننا نرجح أنّ بعضه كان على عهد الصليبيين[73].

سواء كان دافع عبد الرحمن الخيّر إدراكه أهمّية تقبّل التيّار السائد، أو إلهامه برغبة تجريد المعتقدات والممارسات العلويّة من التراكمات الأجنبيّة، فقد حدّدت كتاباته وجهة العلماء العلويّين الذين جاؤوا بعده. تابع الخيّر حتى وفاته عام 1986 توضيح الحجج الدينيّة التي صوّرت العلويّين كطائفة مسلمة أصيلة ذات نسب عربيّ خالص[74]. في المقابل رحّبت المؤسّسة الدينيّة الشيعيّة بجهود الخيّر، وقدّم بعض كبار علماء الدين الشّيعة، مثل السيد محسن الطباطبائيّ الحكيم والإمام موسى الصدر ومحمّد مهدي شمس الدين، لبعض الأعمال عن قضايا الدين العلويّ كتبها علماء متأثّرون بأفكاره[75].

لكن وطأة قرون من التهميش لم تكن لتمحى ببساطة بمجرّد ظهور أفق للاندماج والقبول الاجتماعيّ. بقيت النزعات الانفصاليّة سائدة في المجتمع العلويّ، وأبقاها الفرنسيّون أيضًا على قيد الحياة، كما يتّضح من السيرة الصاخبة للزعيم العلويّ سليمان المرشد بداية القرن العشرين[76]. برز المرشد -مؤسّس الطائفة المرشديّة -صبيًّا يرعى الغنم ويدّعي قدراتٍ إلهيّةٍ، ثم عاش حياة دينيّة وسياسيّة امتدّت أكثر من عشرين سنة. في عام 1939 أثار المرشد حركة تمرّد مع 5000 من أتباعه، مزوّدين بأسلحة فرنسيّة، قاومت سلطة الحكومة الوطنيّة التي هيمن عليها السُّنّة[77]. ظلّ المرشد معاديًا لفكرة الاندماج، وحرّض على تمرّد ثانٍ بعد استقلال سورية عام 1946، فسحقت الحكومة الوطنيّة الحركة وأعدمت المرشد[78].

وصّفت الجمهورية العربيّة السوريّة الوليدة (على نحو مبرّر للأسباب التي أتينا على ذكرها) بأنّها «من نواحٍ عدّة دولة دون أن تكون دولة قوميّة، وكيان سياسيّ دون أن تكون مجتمعًا سياسيًّا»[79]. فعملية الإندماج ومحاولات خلق مجتمع سياسيّ تتطلّب إحداث تغيّرات اجتماعيّة-اقتصاديّة، وتحديث المجتمعات المهمّشة والمجتمع ككل، وحصر استخدام القوّة[80]. الاقتتال السياسيّ بين النخبة السنيّة، والتدخّل العسكريّ المستمرّ في العملية السياسيّة جعلا سنوات سورية ما بعد الاستقلال شديدة الاضطراب. بالكاد أمضى أوّل

رئيس منتخب ديمقراطيًّا للبلاد، شكري القوتلي، ثلاث سنوات في الحكم حتى أطاح به الجيش عام 1949، ثم توالت سلسلة انقلابات قبل أن تستعيد السُّلطة مجدّدًا حكومة برلمانيّة مدنيّة عام 1954 [81]. أحد الأخطاء الرئيسة للدولة السوريّة في هذه الفترة كان فشل الحكومات في ضم شريحة أوسع إلى نظام التنافس الانتخابيّ، إذ بقيت السياسة حكرًا على قلّة محظوظة وصفها ريموند هينبوش على نحو ملائم بـ«أوليغارشية ليبرالية»[82].

مع ذلك، وبرغم كلّ مشاكلها، كانت سنوات ما بعد الاستقلال 1946–1958 فترة حيويّة وتعدّديّة دخلت فيها المعترك السياسيّ أحزاب جديدة للطبقة الوسطى[83]. تأسّس «الإخوان المسلمون» السوريّون[84] وحزب البعث[85] في هذه الفترة، وترك كلاهما علامات لا تمحى في تاريخ البلاد المعاصر. أصبحت جماعة الإخوان المسلمين بقيادة مصطفى السباعي نصيرًا قويًّا للشرعية البرلمانيّة والعدالة الاجتماعيّة[86]. عارض السباعي، الذي كان مؤمنًا بالتعدّديّة السياسيّة ومدركًا مدى تنوُّع البلاد، إحدى مواد دستور عام 1950 تنصّ على أنّ الإسلام دين الدولة، مقترحًا بدلًا من ذلك أنّ تنص على أنّ الإسلام دين رئيس الدولة، وأنّ الشريعة الإسلاميّة مصدر أساس للتشريع. وفي حين عبر أقرانه المحافظون دينيًّا عن شكوكهم بحزب البعث العلمانيّ، كان السباعي سعيدًا بتحالفه مع الاشتراكيّ البعثيّ أكرم الحوراني في الدّفاع عن دور الدولة في توزيع الثروة والإصلاح الزراعيّ[87]. حدث هذا بالطبع قبل استيلاء حزب البعث على السُّلطة عام 1963، عندما كان ما يزال حركة سياسيّة ذات قاعدة شعبيّة واسعة في المجتمع[88].

كان حزب البعث الوليد أداة فاعلة في وصول المجتمع العلويّ إلى السُّلطة[89]. العديد من الأقليّات الدينيّة السوريّة وجدت الحزب جذابًا لدعوته إلى نظام سياسيّ اشتراكيّ علمانيّ وعدهم بالتحرّر من التمييز الاقتصاديّ–الاجتماعيّ ومن وضع الأقليّة[90]. لم تميّز الآيديولوجيا البعثيّة بين المواطنين على أساس الدين، ومنح العلويّين والأقليّات الأخرى عضوية حزبيّة غير مشروطة. لذلك وفّر توسع الحزب المفرط في منطقة اللّاذِقِيّة قاعدة قويّة اكتسبت منها النخب العلويّة النفوذ والسُّلطة في الخمسينيّات[91].

كان الجيش السوريّ حتى أكثر أهمية من حزب البعث في صعود العلويّين إلى السُّلطة[92]. فالجيش، مثل حزب البعث، كان وسيلة الحراك الاجتماعيّ الصاعد للمُعدمين السوريّين القادمين من مناطق الأطراف الريفيّة، ولأعضاء الأقليّات الدينيّة المهمّشة الذين توافدوا إلى الجيش بأعداد أعلى بكثير من نسبتهم السكّانيّة. أسهمت عوامل عدّة في تمثيل العلويّين المفرط في الجيش: أولًا، شجّعت فرنسا تجنيد الأقليّات لمجابهة النزعات الوطنيّة للأغلبيّة السنيّة[93]. ثانيًا، تحدّرت الأقليّات من خلفيات فقيرة جذبتها الفرص الاقتصاديّة والتقدّم الاجتماعيّ الذي توفّره المهنة العسكريّة. ثالثًا، تحاشت النخب الحضريّة السنيّة الخدمة العسكريّة وعدّت الجيش مكانًا للمغمورين وغير المتميّزين اجتماعيًّا[94].

بلغت الأزمة السياسيّة التي بدأت مع الاستقلال ذروتها عام 1958، وسعى السوريّون إلى تدارك الوضع بالاندماج مع مصر وتشكيل الجمهورية العربيّة المتّحدة. كانت التجربة فاشلة وانسحبت منها سورية عام 1961، ما مهّد الطريق أمام قيام ثورة البعث عام 1963 التي أطاحت بهرم السُّلطة التقليديّ في البلاد، وأقصت النخبة السنيّة المدينيّة المهيمنة سابقًا عبر تحالف عريض من قوى اجتماعيّة وسياسيّة جديدة[95]. كانت اليد الخفية وراء ثورة البعث مجموعة صغيرة من ضبّاط الجيش أطلقوا على أنفسهم اسم «اللجنة العسكريّة»، وجاء معظمهم من خلفيات أقليّات دينيّة. أحد الأعضاء المؤسّسين لهذه اللجنة كان مقدرًا له أن يشكّل مستقبل البلاد، ويهيمن على سياستها لأكثر من ثلاثين سنة ليصبح مهندس سورية الحديثة - حافظ الأسد، الضابط العلويّ الشابّ القادم من قرية القرداحة في قلب منطقة الطائفة الجبليّة[96].

التّسويَة العلويّة: من ديمقراطية وُلدت مَيْتة إلى ديكتاتوريّة وحكم الأقليّة

لم يكن استيلاء حزب البعث على السُّلطة عام 1963 نتاج حراك جماهيريّ صاعد من القاعدة إلى القمة، بل جاء نتيجة انقلاب خطّط له حفنة من الضبّاط العسكريّين، أنهى تجربة سورية ما-بعد-الاستعمار الفوضويّة والمتقطّعة والقصيرة جدًّا مع السياسات البرلمانيّة،

وواجه بدوره معارضة شرسة عبر الطيف الكامل لشعب فاعل سياسيًّا، من الناصريّين إلى الإسلاميّين والليبراليّين[97]. يجادل فكش على نحو مقنع بأنّه لدى اشتداد المنافسة الداخليّة في حزب البعث، وتزايد الانقسامات الفئوية داخل الجيش، أصبحت انتماءات العلويّين الأصلية عاملًا مهمًّا في الاصطفافات السياسيّة. تغيّرت ظروف المجتمع العلويّ مع ظهور طبقة متعلّمة معبّأة برزت على نطاق واسع داخل الجيش وحزب البعث، ما خلق بينها إحساسًا باللُّحمة أو «العَشَائرية المجتمعيّة» التي لم تكن موجودة من قبل[98]. في حين هيمن العلويّون أيضًا على النّظام الذي أقامه صلاح جديد عام 1966، حاول جديد إلى حدٍّ ما تجاوز الدعم العلويّ أو العسكريّ في توطيد حكمه، فأضعف عن غير قصد قاعدة دعمه في هاتين الدائرتين، وسهّل نسبيًّا على فئة حافظ الأسد العلويّة-العسكريّة القويّة عملية الإطاحة به عام 1970 [99].

بنى حافظ الأسد بإصرار لدى وصوله إلى السُّلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 مراكز قوى تتمحور حول تجمّعات طائفيّة علويّة، خصوصًا في الجيش، معتمدًا بشدّة على فئة ضبّاطه التي جاء أعضاؤها الأساس من أفراد عائلته المباشرة، وأقاربه المقربين، وامتد ليشمل أفراد عشيرته، ثم آخرين من المجتمع العلويّ الأوسع[100]. لم يُستبعَد غير العلويّين كلية، وعُيّن مسؤولون سنّة في مناصب عُليا مثل وزير الدفاع مصطفى طلاس. لكن هؤلاء الأفراد مارسوا السُّلطة حصرًا حسب سياسات الرئيس، ولم تكن لهم دوائر جماهيريّة سياسيّة مستقلّة تدعمهم. مارست الفئات العلويّة المواليّة للأسد في مراكز السُّلطة تلك حكمًا مطلقًا، وقلّصت إلى حدٍّ كبير فرص غير-العلويّين في تكوين كتل مستقلّة تشكّل خطرًا مهمًّا على نظامه[101]. وكما يجادل نيكولاس ڤاندام، من المرجَّح جدًّا أنّ تعيين ضبّاط سنّة مثل طلاس في مناصب مهمة في الدولة كان يهدف إلى استرضاء السنّة، وتبديد الانطباع بأنّ المناصب العليا حكر على العلويّين فقط[102].

إضافة إلى التضامن الطائفيّ، أدّى القمع دورًا محوريًّا أيضًا في توطيد الأسد سلطته. أنشأ الرئيس «دولة مخابرات» راقبت فيها وكالات أمنيّة واستخباراتيّة متعدّدة المواطنين، والجيش، وإحداها الأخرى. كذلك شكّل الأسد جيشين: الأوّل وحدات «حرس إمبراطوريّ» مجندة

من أفراد عائلته وطائفته مهمّتها حماية النّظام، والثاني جيش محترف مسؤول عن حماية حدود البلاد[103]. حسب توصف إيال زيسر البليغ، كان أنموذج سورية تحت حكم الأسد 'نظام مركزيّ هائل القوة -قمته مجموعة ضبّاط من إثنيّة واضحة، وأساسه «ائتلاف عريض» من قوى اجتماعيّة وسياسيّة تمثّل قطاعات واسعة من الشعب السوريّ التي تدعم النّظام'[104]. أشار بعض الباحثين إلى مفهوم «الاستبداد الشعبويّ» بوصفه خاصية مفيدة لفهم النّظام الذي تشكّل تحت حكم الأسد، بينما فسّر آخرون استقرار الدولة بالنظر إليها من خلال عدسة «الميراثيّة الجديدة»، مركّزين على كيفية ترسيخ النّظام سلطته عبر إنشاء شبكات زبائنيّة تحيط بالرئاسة[105]. لكن لا أحد على الإطلاق يجادل في مركزية الرئيس وسلطته المطلقة. أوضح ذلك على نحو مؤثّر أحد كتاب سيرة حافظ الأسد، إذ لاحظ أنه بحلول الثمانينيّات -بعدما وطّد سلطته -«أصبح الهاتف أداة الأسد المفضّلة للحكم»[106]. إذ نادرًا ما كان الأسد يحضر اجتماعات أو يقابل وزراء، لكنهم جميعًا كانوا يدركون تمامًا وجوده وسطوته، كما يؤكدهما بين الفَينة والأخرى «صوت شبحي غامض على الهاتف»[107].

شهدت سورية مع تولّي الأسد دفّة القيادة بعد عام 1970 تحوّلًا مثيرًا للإعجاب. أعاد الأسد على امتداد العقود الثلاثة اللاحقة تشكيل البلاد ونقلها من دولة ضعيفة غير مستقرّة إلى لاعب إقليميّ ذي مكانة وتأثير، ما جعله أحد أبرز القادة في الشرق الأوسط[108]. ولم تكن قدرة الأسد على ترسيخ حكم الأقليّة العلويّة للأغلبيّة السنيّة التي كانت يومًا شديدة العداء لها، وإدامته ذلك الحكم كل تلك الفترة الطويلة، أقل إثارة للإعجاب. فإنجاز فذّ كهذا لا يتطلّب بنية حكم استبداديّة وقمعيّة فحسب، بل أيضًا قدرة النّظام على شرعنة نفسه، أساسًا عبر التخفيف من إبراز هويته المميزة وبناء واجهة توحّد البلاد[109]. كانت آيديولوجيّة الأسد الوحدويّة في بدايات حكمه القوميّة العربيّة العلمانيّة[110]، ممزوجة بقدرة قياديّة فريدة جمعت بين القسوة والتسوية والاستقطاب في التعامل مع أعدائه[111]. أظهر الأسد أيضًا مستوى من البراغماتيّة ميّزه عن بعض الآيديولوجيّين المتزمتين من زملائه البعثيّين الذين سبّب قصر نظرهم توتّرات كبيرة في المجتمع. وخير مثال على ذلك قضية إبراهيم خلاص، وهو ضابط علويّ شاب وبعثيّ مبتدئ أثار اضطرابًا كبيرًا في دمشق في نيسان/ أبريل عام 1967 إثر

نشره مقالًا في إحدى مجلات الجيش السوريّ الأسبوعيّة [جيش الشعب]، جادل فيه أنّ الطريقة المثلى لتحقيق الاشتراكيّة العربيّة تكمن في وضع الإيمان بالله، والدين، والرأسماليّة، والإمبرياليّة وكلّ القيم الأخرى التي تحكّمت بالمجتمع في الماضي في متحف التاريخ[112].

وقعت الحادثة في عهد اللواء صلاح جديد، سلف حافظ الأسد، حيث شنّت الدولة حملات ضدّ الدين واستخفت بالتقاليد الإسلاميّة. عقد اجتماع احتجاجيّ داخل المسجد الأمويّ ضدّ هذه السياسات، لكن صلاح جديد قمع المتظاهرين بقسوة. لذلك لم يكن من المستغرب أنّ كبار قادة الإخوان المسلمين لم يخفوا دعمهم للأسد حين تحدّى فصيله العسكريّ صلاح جديد وأعوانه لقيادة البلاد في الأشهر الأخيرة من عام 1970 [113]. دخلت سورية مرحلة جديدة بصعود الأسد إلى السُّلطة، إذ خفّف الأسد لهجة أسلافه المعادية للإسلام، وصلّى في مساجد سنّيّة، وحجّ إلى مكّة، وتدبّر أمر إعلان الدين العلويّ فرعًا شرعيًّا من الإسلام الشيعيّ[114]. احتدم جدل صاخب في البلاد عام 1973، بعد أن أسقطت مسودة الدستور السوريّ فقرة تنصّ على أنّ الإسلام دين الدولة. تدخّل الأسد لتهدئة التوتّرات، وأضاف تعديلًا نصّ على وجوب أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام، مؤكدًا موقفًا تبنّاه مصطفى السباعي مؤسّس الإخوان المسلمين في سورية في الخمسينيّات[115]. أعيد التصديق على أوراق اعتماد الأسد الإسلاميّة عبر «فتوى» أصدرها أحد حلفائه الاستراتيجيين، الإمام موسى الصدر، عالم الدين الإيرانيّ المؤثّر والمقيم في لبنان، الذي أعلن أنّ العلويّين مسلمون شيعة[116].

لم يكن الدين بالنسبة إلى الأسد العلمانيّ اليساريّ أكثر من أداة ملائمة للتأثير السياسيّ، وقد سعى دائمًا إلى استخدامها لمصلحته، أحيانًا بطريقة وحشية. في منتصف السبعينيّات، شكّلت فرقة متطرّفة انشقّت عن الإخوان المسلمين بقيادة مروان حديد تنظيم «الطليعة المقاتلة»، وبدأت عصيانًا مسلّحا عنيفًا ضدّ النّظام، بلغ ذروته في المجزرة الدمويّة لطلاب ضبّاط علويّين في مدرسة المدفعية في حلب عام 1979. نأت جماعة الإخوان المسلمين بنفسها عن الهجوم، لكن وزير داخليّة الأسد العميد عدنان الدّباغ حمّل التنظيم المسؤولية المباشرة عنه[117]. وهكذا، استغلّ نظام الأسد الحادثة لتدمير أقوى مجموعة سياسيّة معارضة

وأكثرها تنظيمًا في البلاد، ضمن عملية تدريجيّة بلغت ذروتها بمجزرة حماة عام 1982، التي أدّت إلى إزالة الإخوان المسلمين كلية من المعادلة السياسيّة السوريّة، على الأقل داخل البلاد، منذ ذلك التاريخ.

أظهر الأسد تصميمًا مماثلًا على استخدام القوّة ضدّ جماعة إسلاميّة شيعيّة وليدة في لبنان -حزب الله؛ إذ لم يكن الأسد مرتاحًا لتوجّهات الجماعة الدينيّة وعلاقتها الوثيقة بجمهورية إيران الإسلاميّة. عندما هدّد نفوذ حزب الله المتزايد «حركة أمل»، الجماعة الشيعيّة العلمانيّة التي ساندها الأسد خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، هاجم السوريّون وأمل الحركة الإسلاميّة بعنف، فقتلوا محاربيها واغتالوا قادتها، وبالكاد نجا الأمين العام الحالي للجماعة حسن نصر الله بحياته خلال تلك الفترة العصيبة[118]. سافر الأسد إلى إيران بداية التسعينيّات، حين كان الاتحاد السوفييتي على وشك الانهيار، لتقوية تحالفه مع طهران، مدركًا أنَّ تداعي الاتحاد السوفييتي عنَى أنّ عليه الاعتماد إلى حدٍّ أبعد على حلفاء إقليميين[119]. مهّدت الزيارة الطريق أيضًا أمام صلح مع حزب الله، وتطوير تحالف طويل الأمد صمد تحت حكم نجله بشّار الأسد بآثار دراماتيكيّة.

كذلك تصالح الأسد في العقد الأخير من حياته مع الإسلام السياسيّ، وتخلّى عمليًّا عن القوميّة العربيّة ركيزة لسياسة سورية الخارجيّة، بالتّساوق مع تصاعد أهمية العامل الإسلاميّ في العلاقات الداخليّة بين الدول العربيّة[120]. وبمعزل عن تحالف النّظام الاستراتيجيّ مع إيران ووكيلها اللبنانيّ حزب الله، وجدت الجماعات الفلسطينيّة الإسلاميّة السنيّة، مثل حماس والجهاد الإسلاميّ، ملاذًا آمنًا في سورية. إذن، استطاع حافظ الأسد الحفاظ على قدر كبير من جاذبية نظامه بالتركيز على التزامه بالقضايا العربيّة -سواء العلمانيّة أم الإسلاميّة- في حين أبقى قضية حكم الأقليّة بعيدًا عن أعين المراقبين الخارجيّين الأوسع. طبعًا، لا يمكن إنكار التحسّن الهائل في وضع العلويّين تحت حكم حافظ الأسد، فقد تقلّدوا مناصب مرموقة في الجيش، والأجهزة الأمنيّة، والوظائف المهنيّة، والحزب، وفي الحقيقة داخل كلّ مؤسسة عبر البلاد. بقي تقدم العلويّين يثير استياء كثير من السوريين الذين اعتقدوا أنّ الطائفة تحظى بمحاباة واسعة دون وجه حق، غير أنّ المهم الآن أنّ قطاعًا ضيّقًا فقط من المجتمع السوريّ

بقي يعيب عليها عقائدها الدينيّة المغايرة[121]. كانت التسوية المريرة التي عقدها المجتمع العلويّ مع نظام الأسد تقضي بقبول الديكتاتورية مقابل الحراك الاجتماعيّ. لكن في حين حقّق العلويّون تقدمًا كبيرًا في العصر الحديث، لم تقلّ كراهية باقي فئات المجتمع لهم، بسبب أفعال النّظام الذي تحدث باسمهم.

المعضلة العلويّة والبحث عن هُوِيّة سوريّة مشتركة

ورَّث حافظ الأسد البلاد بعد موته يوم 10 حزيران/ يونيو 2000 إلى أكبر أبنائه الأحياء، بشّار، ومعها أجهزة الدولة القمعيّة المترسّخة بعمق التي بناها بعناية فائقة. رغم التكهّنات الأولى بحدوث صراع على السُّلطة في سورية، جرت عملية الانتقال من الأب إلى الابن بسلاسة تثير الإعجاب؛ إذ رصّت نخب الحزب والجيش صفوفها وصادقت على العمليّة التي بدأها حافظ الأسد لتثبيت ابنه خلفًا له[122]. قدم بشّار الأسد صورته كشخص محدّث رأى الإصلاح عملية تدريجيّة، وسعى إلى كسب الجيل السوريّ الشاب إلى صفه، دون أن يثير قلق الجيل الأكبر، ومن ثمّ صار يمثل الاستمرارية والتغيير في آنٍ[133].

في حين يمكن النظر إلى العقود الثلاثة من الحكم البعثيّ تحت قيادة الأسد الأب على أنّها من نواحٍ عدّة مرحلة ضروريّة، تركت سورية دولة أقوى، وكسرت قيود الانقسامات الطبقيّة والمجتمعيّة، وأنتجت في الوقت نفسه اقتصادًا أكثر تنوُّعًا، فالانتقال إلى الأسد الابن لم يكن بحال من الأحوال فجر الديمقراطية. ولا كانت «اللَّبرلَة» الاقتصاديّة والسياسيّة التي أسّسها بشّار الأسد أكثر من مجرّد تخفيف لضغط الضوابط السلطويّة، كما يوضح ريموند هينبوش، وإعطاء البرجوازيّة حق وصول أكبر إلى صنّاع القرار؛ فقد رأى النّظام شرعنة التعدّدية في الحقيقة بديلًا عن الدَّمَقْرَطَة وليس سلفًا يبشّر بقدومها[124]. لهذا كان لابدّ من وأد ربيع دمشق -الحراك الوجيز المطالب بالديمقراطية- في مهده سريعًا عام 2001[125]، حتى وإنْ كان دور القوى الأمنيّة في تلك الفترة من حكم بشّار الأسد أقلّ بروزًا عمّا سبق.

في جوهره، كان حكم بشّار إلى حدٍّ بعيد استمرارية لنظام الحوكمة الذي أسّسه أبوه، مزخرفًا بمسحة تحديث. أصبحت «السلطويّة الشعبويّة» لحافظ، المشار إليها أعلاه،

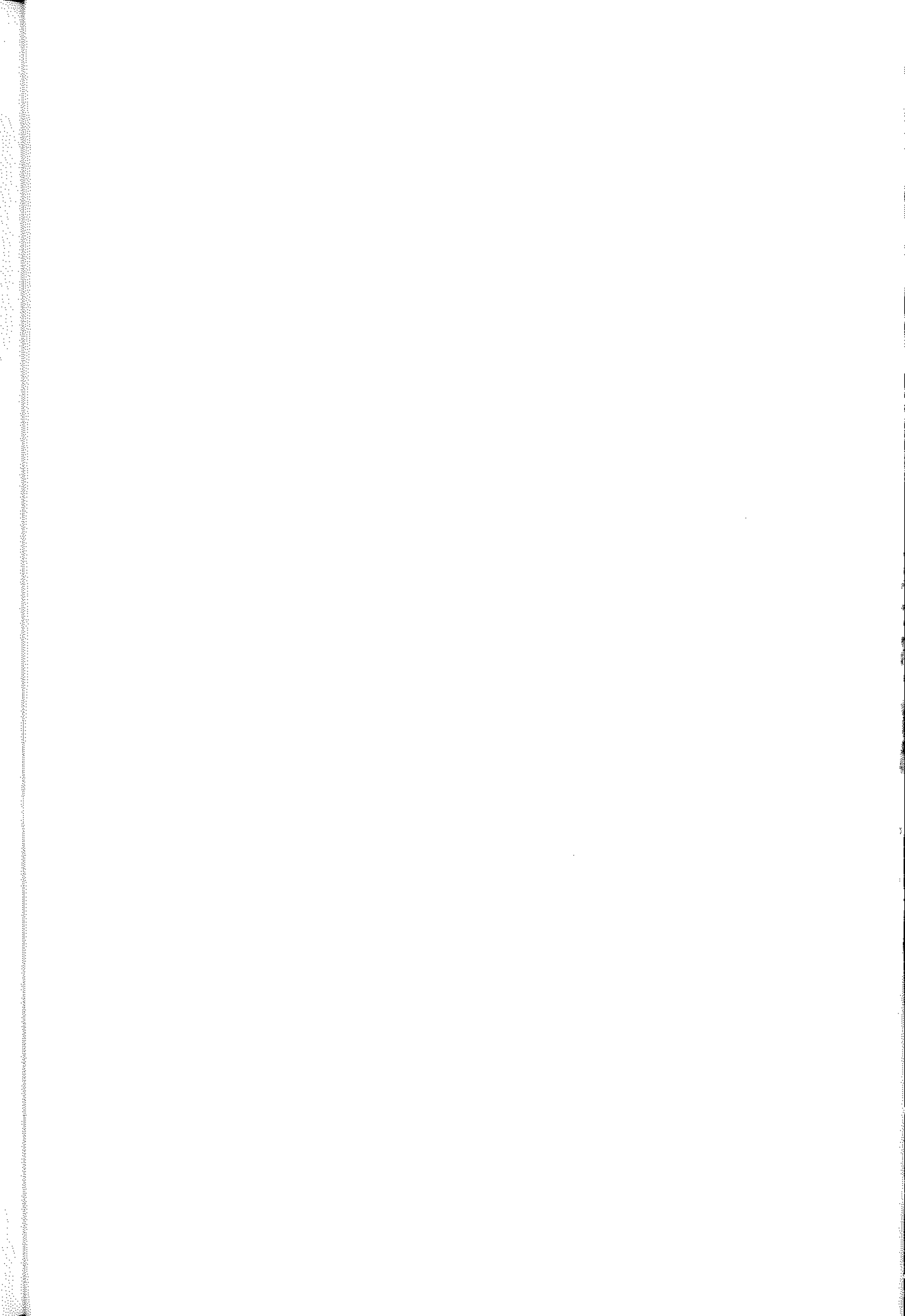
«السلطويّة التحديثيّة» لبشّار، وهي حسب ڤولكر بيرتس محاولة لتحسين أداء النّظام كي يبقى ويحقّق التنمية[126]. في نهاية المطاف، ارتبط مصير سورية -تحت حكم الأسدين- على نحو لا انفصام فيه بالصِّراعات الإقليميّة والدوليّة التي كانت في جزء كبير منها خارج سيطرتها[127]. مع ذلك، أسهم التزام النّظام الشديد بالهُوِيّة القوميّة العربيّة، ومعارضته المستمرّة لإسرائيل والإمبرياليّة الأميركيّة في الحفاظ على تماسكه الداخليّ. ورجّع الشارع السوريّ والجماهير العربيّة عمومًا أصداء هذه المواقف، ما وفّر للنظام حصانة أكبر ضدّ المعارضة الداخليّة مقارنة بدول عربيّة أخرى.

برغم ذلك، وخلافًا لما اعتقده بشّار الأسد[128]، عندما انطلق الربيع العربيّ بين كانون الأوّل/ ديسمبر 2010 وكانون الثاني/ يناير 2011، لم تكن المواقف السياسيّة الخارجيّة ولا الإصلاحات التجميليّة المحليّة كافية لإنقاذ سورية من حركة الاحتجاج التي عمّت المنطقة مع نزول جيل جديد من الشباب العربيّ إلى الشوارع مطالبين بالفاعلية السياسيّة وحقّ تقرير مصائرهم. بدأت حركة الاحتجاج في محافظة دَرْعَا الجنوبيّة وامتدت لتعمّ أرجاء سورية كافة، وفور انهيار واجهة الإصلاح لجأ النّظام سريعًا إلى القمع، وهو وضع ألفه السوريون جدًّا لكنهم لم يعودوا جميعًا يخافونه. لم يستطع بشّار الأسد إخماد الثورة بالقوة، ولم يكن على استعداد للإصلاح، فعجز عن منع البلاد من الانزلاق في حرب أهليّة شرسة[129]. أصبحت سورية ساحة معركة يتنازع فيها لاعبون إقليميّون ودوليّون لتأكيد نفوذهم. وفي مفارقة تاريخيّة، هبّت جمهورية إيران الإسلاميّة الشيعيّة وعميلها الإسلامويّ اللبنانيّ حزب الله لإنقاذ النّظام البعثيّ العلمانيّ، ودخلتا معًا معترك إبقاء الأسد في السُّلطة.

الخلاصة

شهد القرن العشرون نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ المجتمع العلويّ السوريّ. فبعد قرون من العزلة والاضطهاد، بدأ أهل الجبل ينزلون من ملجئهم إلى عالم تغيّر جذريًّا. على الصعيد الدينيّ، قام العلويّون بخطوات مهمّة في إعادة الاندماج ضمن النسيج الاجتماعيّ-الدينيّ الأوسع للمجتمع السوريّ، عبر تأكيد انتمائهم إلى التيار الشيعيّ السائد. ووجد الأفراد

الذين لا يميلون إلى أيّ انتماء دينيّ في المجتمع العلويّ مكانًا مناسبًا لهم في فضاءات المجتمع العلمانيّ. لكن المجتمع العلويّ برمته يبقى مشلولًا سياسيًّا لارتباطه بعشيرة الأسد الحاكمة التي استغلّت الهُوِيّة الدينيّة لترسيخ حكمها الأوتوقراطيّ المستبدّ. بَيْدَ أنّ الهُوِيّة السياسيّة، في السّياق الرّاهن، موقع صراعٍ أكثر أهمّية بكثير، فالمواطنة المتساوية، وحرّيات الاعتقاد والانتماء والتعبير صارت طموحات تُعرّف المُتَخَيَّل الاجتماعيّ الحديث، ولم يعُد بالإمكان قمعها[130]. ومع ازدياد الإيمان بهذه القيم، يجد علويّو سورية أنفسهم مرّةً أخرى على عتبة تحوّلٍ آخر.



-2-

العلويّون في العهد العثمانيّ

ستيفان وينتر

أثار تطييف الصِّراع الأهلي المطَّرد في سورية اهتمامًا متجدّدًا، وإنْ يكن سطحيًّا عمومًا، بتاريخ المجتمع العلويّ، وهو الأقليّة الدينيّة التي يتحدّر منها بشّار الأسد والعديد من الشخصيات المفتاحيّة في النّظام السوريّ والقيادة العسكريّة. يندر أن يخلو تقرير حول سورية اليوم، سواء في الإعلام الغربيّ أو العربيّ-الخليجيّ، من الإشارة إلى أنّ العلويّة فرع من التيّار الشيعيّ الاثني عشريّ السائد، الذي يعتبره العديد من العلماء المسلمين خارج نطاق القانون الإسلاميّ، ومن ثمّ فالمجتمع العلويّ برمّته كان بحدّ ذاته «مضطهدًا تاريخيًّا». حسب هذه السرديّة الكبرى، التي يشترك بها أيضًا عدد كبير من الأكاديميّين، تمكّنت الطائفة من البقاء والصمود رغم الاضطهاد المتواصل عبر اللجوء إلى الجبال في شمال غرب سورية، وعدم الظهور إلّا في فترة الانتداب الفرنسيّ لتتقلّد مناصب قياديّة في الجيش وحزب البعث، و«تستولي على السُّلطة» أخيرًا في الفترة بين عامَي 1966 و1970. وهكذا، تُسخّر سرّية هذه الأقليّة المضطهدة وعشائريتها ودفاعها عن ذاتها في المساعدة على تفسير طبيعة النّظام الحالي. المفارقة أنّ النّظام نفسه بدأ يعزف مؤخرًا على وتر هذه الرؤية، ويثير المخاوف بين العلويّين ومجتمعات الأقليّات الأخرى من هذه الكراهية التاريخيّة المنفلتة لدى الأغلبيّة السنيّة. وصّف [الصحافي البلجيكي] باهار كيميونغر المجتمع العلويّ على نحو يلائم هذه

الرؤية تمامًا من حيث إنّه يرزح تحت عبء «متلازمة ابن تيمية» أبديّة[1]، إشارة إلى الفقيه الذي طالبت فتواه بإبادة العلويّين، وصارت تُصوَّر مرارًا وتكرارًا على أنّها تلخّص واقع التجربة العلويّة الفعليّة تحت الحكم الإسلاميّ.

الإشكاليّة في فكرة «الاضطهاد التاريخيّ» وغيرها من التقييمات الإطلاقيّة الأخرى أنّها لا تستند إلى أدلّة تاريخيّة. من المدهش في الحقيقة ندرة البحث العلميّ الذي أُجري على المجتمع العلويّ خلال القرون الأربعة من الحكم العثمانيّ لسورية (1516-1918) قبل بروزه إلى الواجهة مباشرة في العصر الحديث. ويرجع السبب في ذلك جزئيًّا إلى النزعة العامّة في «التأريخ القوميّ» الحديث لرفض الفترة العثمانيّة برمتها بوصفها احتلالًا أجنبيًّا غير شرعيّ، لا يخدم إلّا في الإضاءة الخلفيّة لإبراز قصة ظهور الأمة السوريّة أو العربيّة الأكثر بطولية. لكن لعلّ جزءًا أكبر من السبب اعتمادُ المؤرّخين المفرط على نصوص دينيّة وروائيّة، تركّز الاهتمام بطبيعتها على هُوِيّة العلويّين الدينيّة المختلفة، بدل التركيز على اندماجهم في المجتمعين السوريّ والعثمانيّ الأوسع. لهذا يهدف الإسهام الحالي إلى إعادة تقييم وضع العلويّين في بداية العصر الحديث من المنظور الإداريّ العثمانيّ. صار من الشائع في الأدبيّات الحديثة سماع الأقاويل بأنّ العلويّين لم يعترف بهم جماعة دينيّة، وأنّ شهادتهم لم تكن تقبل في المحاكم الإسلاميّة، وأنّهم كانوا شديدي الفقر لدرجة بيع بناتهم جوارٍ ومحظيّات للعائلات البرجوازيّة الغنيّة في اللّاذِقِيّة وغيرها. لكن، استنادًا إلى سجلّات الأرشيف في اسطنبول والعاصمة الإقليميّة طرابلس، سوف يحاول هذا الفصل تبيان ما يلي: 1) أنّ السّلطات العثمانيّة اعترفت فعلًا بالمجتمع العلويّ جماعة ضريبية متميزة؛ 2) وأنّ الأفراد العلويّين استخدموا نظام المحاكم العثمانيّ على نطاق واسع؛ 3) وأنّ ازدهار زراعة التبغ شهد ظهور طبقة نبلاء من ملاّك الأراضي الأهليّين الذين رعتهم الدولة العثمانيّة، والذين حقّق المجتمع العلويّ في ظلّهم درجة غير مسبوقة من الحكم الذاتيّ في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

الضرائب المفروضة على المجتمع العلويّ

إحدى أكثر أساطير التاريخ العثمانيّ رسوخًا تنظيم الأقليّات الدينيّة ضمن ما يسمّى الـ«مِلَل»، التي تمتّعت باستقلال قانونيّ وماليّ داخل الإمبراطوريّة. في الحقيقة، لم يوجد مثل هذا النّظام قطُّ: فوّضت الحكومة العثمانيّة مجتمعات فردية أحيانًا لجباية الضرائب المحلّية وتطبيق القانون العُرفيّ بين أفرادها، لكن الغالبية العظمى من الرعايا المسلمين والمسيحيين دفعوا ضرائبهم إلى وكلاء الحكومة العثمانيّة أو إلى جباة ضرائب محلّيين، ولجأوا إلى محاكم السلطنة الشرعيّة عند الضرورة. من ثمّ، ليس من المستغرب ألّا يعترف بالعلويّين والطوائف الشيعية الأخرى جماعات مستقلّة أيضًا؛ فقد أُدمج هؤلاء قانونًا بسكّان الإمبراطوريّة المسلمين طالما أنّهم لم يقوموا بأعمال طائفيّة (مثل ذم الخلفاء الراشدين السُّنّة) علنًا[2]. لم يحدث إطلاقًا أن استشهد القضاة العثمانيّون بفتوى ابن تيمية، وعلى نقيض مجموعة القزلباش الشّيعة الذين ثاروا فعليًّا ضدّ الحكم العثمانيّ في منطقة الأناضول خلال القرن السادس عشر، لم يكن العلويّون (النصيريّة) أو أيّ من الجماعات الشيعيّة الصوفيّة الأخرى محلّ إدانة رسميّة.

مع ذلك، تشير سجلّات جباية الضرائب العقاريّة العثمانيّة المبكّرة، المعروفة باسم **تحرير دفترليري** إلى أنّ الدولة كانت متنبّهة تمامًا للسكّان المغايرين الذين يقطنون شمال غربي سورية، وأنّها فرضت رسومًا خاصّة على أعيان الطائفة الإسماعيليّة والإماميّين (الشّيعة الاثني عشريّة) المسافرين من منطقة دمشق إلى مدن العتبات الشيعيّة في النجف وكربلاء. في حين ألغيت هذه الرسوم في النهاية، خضع المجتمع العلويّ برمّته إلى ضريبة خاصّة عرفت باسم «ضريبة الدرهم على الرجال» (*dirhemur-rical*)، وسجّلت على هذا النحو في كلّ إحصاءات السكّان التالية. جُبيت ضريبة الدرهم على أساس الفرد [الرأس] ولذلك شُبّهت بالجزية الفرديّة المفروضة على الرعايا المسيحيّين واليهود[3]. هكذا فعلًا صار مكتب الحسبة العثمانيّ ينظر إلى ضريبة الدرهم، لكن من غير الواضح ما إذا كانت فرضت أصلًا كضريبةٍ على غير المسلمين. يقتضي الإحصاء الضريبيّ الأقدم للمنطقة، الذي وضع عام 1519 أو مباشرة بعد سيطرة العثمانيّين على البلاد تقريبًا، بأن تدفع كل تلك القرى التي كانت تُجبى

منها «ضريبة الدرهم» في الماضي (من قديم الأيام)، مع أنّه لا يشير صراحة إلى العلويّين[4]. بَيْدَ أنّ قانون ضرائب معدّل من عهد السلطان سليمان نصّ فيما بعد على سياسة أكثر تقييدًا:

> يعيش في قرى السنجق [طرابلس] أناسٌ يُعرفون باسم النصيريّة، لا يصومون ولا يصلّون ولا يخضعون للقانون الإسلاميّ، وفي سجلّ الجبايات القديم تمّ فرض ضريبة على جزء من هذه الطائفة عُرفت باسم «الدرهم على الرجال» والتي تعادل درهمًا عن كلّ رجل، وكانت جبايتها تتمُّ سنويًّا وفقًا للسجل. بعض أفراد هذه الطائفة غير مسجّلين ولذلك لم تُجْبَ منهم... وإنّي آمر أن تتمّ جبايتها منهم جميعًا استنادًا إلى القانون القديم بحيث تعادل درهمًا (12 بارا نحاسية) عن كل رجلٍ متزوّج، ونصف درهم عن الصّبية غير المتزوجين الذين يستطيعون العمل والكسب بأنفسهم، ويتمّ تسجيل هذا في السجل الجديد[5].

على الرغم من اعتماده النموذجيّ على «القانون القديم»، يبدو أنّ العثمانيّين كانوا يعمّمون ضريبة تعود إلى العهد المملوكيّ، ولا تُجبَى إلّا من بعض القرى العلويّة (ربما بسبب صعوبة تقديرها بطريقة أخرى) وليس على المجتمع الطائفيّ برمّته. تأرجحت التقديرات في السجلّات الضريبيّة اللّاحقة بعض الشيء لتصل في نهاية المطاف عامَي 1645-1646 إلى مبلغ مقطوع قدره 16.67 بارا عن كلّ رجل، متزوّج وغير متزوّج، ولا يتّضح مدى وطأة هذا الفرض الضريبيّ. كانت «ضريبة الدرهم» واحدة من ضرائب عدّة فُرضت على سكّان الريف العلويّ بالإضافة إلى الضريبة الزراعيّة المعياريّة (المِيرِي) والرّسوم الأخرى، التي لا تمثّل أكثر من نصف تقديرات الجباية لمعظم القرى، والتي كانت في حالات عدّة حتى تعلّق عندما تجد السلطات أنّ القرية عانت مشقة لا مبرّر لها[6].

حسب سجلات **تحرير دفترليري**، كانت «ضريبة الدرهم» تُجبى من منطقتين يسكنهما العلويّون (حصن الأكراد ومناصيف) في الجزء الغربي من إقليم حمص، ومن خمس عشرة منطقة أخرى (صافيتا وطَرطُوس وميعار والقليعة والكهف والخوابي والقدموس والمرقب والعليقة وجبلة وبليطنس واللّاذِقِيّة وصهيون وبرزا) في إقليم طرابلس (الذي قُسّم لاحقًا إلى إقليمين: طرابلس وجبلة).



الشكل 2-1: مقام (ضريح/ مزار) علوي من العهد العثماني قرب قرية الكهف
(تصوير ستيفان وينتر، تموز/ يوليو 1002)

لا يبدو أنّ «ضريبة الدرهم» كانت تُجبَى من سكّان إقليمَي الحمّة وصفد (أي ما هو اليوم شمال فلسطين/ إسرائيل والجولان المحتل)، أو من عانة (على الفرات الأوسط)، وكلّها كانت ما تزال تضم سكّانًا علويّين حينئذ. ومع أنّ قوائم القرى المرفقة بكلٍّ من أقاليم شمال غربي سورية لا تسمح بتَعدَاد دقيق للسكّان المحليّين، فإنّها تعطينا انطباعًا عامًّا عن توزّع المجتمع العلويّ في المنطقة، بدءًا من وجودهم في بضع قرى صغيرة مبعثرة على سفوح التلال مباشرة فوق البلدات السّاحليّة ذات الغالبية السنيّة، مثل طَرطُوس وبانياس، وصولًا إلى القرى الجبليّة في قضاء جبلة حيث يشكّلون كامل السكّان تقريبًا.

ربما على درجة الأهمية نفسها، تقدّم سجلات تحرير بعض التبصُّرات في الشؤون المحليّة أحيانًا. يرد في سجل عام 1519 أنّ عدّة قرى كانت في حالة ثورة بقيادة عشيرة الكلبيين[7].

والكلبيون، حسب صموئيل ليد وروايات تقليديّة أخرى، آخر العشائر العلويّة التي سكنت المرتفعات السّاحليّة (وأسوأها سمعة)، ويدينون بسيطرتهم على المنطقة جزئيًّا على الأقل إلى تغاضي الموظفين الحكوميّين العثمانيّين عنهم[8]. رغم أنّ المصادر العثمانيّة لا توثق ذلك، ورد فعلًا أنّ الكلبيين بدأوا منذ منتصف القرن السادس عشر «يمتلكون» («طابو» [سجل ملكية]) عدّة قرى في إقليمَي جبلة وبليطنس، بما في ذلك بعض القرى التي كانت سابقًا ثائرة لكنها تدفع الآن «ضريبة الدرهم» ورسومًا أخرى[9]. يرد أيضًا في تلك الفترة أنّ اثنتي عشرة قرية يقطنها العلويّون في منطقة القرداحة خضعت لسلطة شخص يدعى «ابن مهند»[10]. يبدو أنّ العثمانيّين لم يتردّدوا في منح السُّلطة الماليّة في جبال العلويّين لأعيان بارزين بغضّ النظر عن انتمائهم الدينيّ، تمامًا كما في مناطق أخرى من السّاحل السوريّ لم تكن خاضعة للسيطرة المباشرة للإقطاعيين أو جباة الضرائب الحكوميّين.

تتبدّى درجة لا مبالاة الدولة العثمانيّة بالتمايزات الدينيّة أيضًا في اختفاء «ضريبة الدرهم»، أو استيعابها ضمن رسوم أخرى، في النهاية. شاع في غرب سورية وأجزاء أخرى من الإمبراطورية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر نظام «التزام»، أو تلزيم الضرائب لمتعهّدين محلّيين، وهذا عنى تحديدًا أن تُجمع كل المستحقات من أيّ وحدة (مقاطعة) ضريبيّة في مبلغ سنويّ مقطوع، وأنّ الدولة لم تعد تحتفظ بحسابات تفصيليّة لأنماط الضرائب الفرديّة. لا يتّضح بالضبط تاريخ إيقاف «ضريبة الدرهم»، إذ لم تَرِد قطّ في عقود متعهدي الضرائب المحلّيين لتلك الفترة (ستناقش أدناه)، رغم حقيقة استمرار اعتمادها جزءًا من المستحقات الكلّية المفروضة في منطقة اللّاذِقِيّة، وفق الأحكام الماليّة لإقليم دمشق (**«شام شريف أحكام دفترليري»**) حتى عام 1783[11]. على نحو مماثل لضريبة الرأس المسيحيّة، كانت «ضريبة الدّرهم» في نهاية المطاف مجرد واحدة لا أكثر من طائفة واسعة من الرسوم تحت تصرُّف السّلطات، وشكّلت عبئًا متفاوتًا تبعًا للمنطقة المُقيَّمة ضريبيًّا.

لم يكن لدى العثمانيّين أوهام حول هُوِيّة العلويّين الدينيّة، لكنهم لم يرغبوا في الاختلاف معها على صعيد الإدارة اليوميّة لشمال غربي سورية. تتجلّى معضلة الدولة، بين طرح نفسها حامية للمعتقد و«التقليد التراثيّ» وبين السعي ببساطة لزيادة إيراداتها إلى الحدّ الأقصى

(والتي حُسمت بوضوح لمصلحة الأخير)، في حادثة فريدة تتعلّق بالإنتاج «غير الشرعيّ» للمشروبات الكحوليّة في منطقة حمص عام 1584. حسب أمر محفوظ في «سجلات الشؤون المهمّة للدولة» (مهمّي دفترليري):

> يسكن جبال طرابلس بشكل رئيس الطائفة النصيريّة، وهم زنادقة شيعة يجلبون باستمرار الخمر لبيعه والمتاجرة به... من الأفضل بكثير لخزانة الدولة (ميري) في كل الأحوال أنْ تفرض ضريبة على الخمر، بالإضافة إلى الضرائب المقدَّرة وضرائب الوزن... لذا قرر [السلطان] إصدار فرمان يقضي، طالما أنّ هذا لا يسبب أيّ ضرر لجباية الضرائب الأخرى... بتقييم ضريبة على الخمر الذي يجلبه النصيريّون، وفق القانون القديم، والضرائب المقدّرة وضرائب الوزن في منطقة حمص والمناطق الأخرى المشار إليها[12].

العلويّون في المحاكم

إذا كان معظم ما لدينا من توثيقات للفترة العثمانيّة يدور حول العلويّين من منظور حكوميّ أو إداريّ، فلدينا أيضًا عدد من الوثائق ينطق باسم فاعلين علويّين أفراد. في غياب سرديّة علويّة حقيقيّة أو أدب سيرة ذاتيّة، ولعلّ ذلك أمر مألوف في مجتمع ريفيّ متأخر بداية الفترة الحديثة، تشكّل الشهادات المتعلّقة بالعلويّين والمحفوظة في المحاكم الشرعيّة في طرابلس، وإلى حدٍّ أقلّ في محاكم أنطاكية، مصدرًا ذا قيمة خاصّة. كانت هذه المحاكم، كما توحي أسماؤها، محاكم قانونيّة (شرعيّة) وليست محاكم (شريعة) إسلاميّة، كما يُزعم غالبًا، ولم تميّز قطُّ في أدائها وظيفتها بين الأسس الدينيّة أو الإداريّة (القانونيّة) أو التقليديّة (العُرفيّة) للتشريع. لذلك لم يكن هناك، عمليًّا، ما يمنع العلويّين (أو أيّ من غير-المسلمين في هذا السّياق) من الاستفادة من القضاء العثمانيّ. ثمّة دلائل نظاميّة في سجلات منطقة حماة، مثلًا، كما ذكر ديك دويس مؤخرًا، على لجوء العلويّين إلى المحكمة هنالك[13].

تشير الغالبية العظمى من وثائق المحاكم المتعلّقة بالعلويّين إلى عقود امتياز تخوّل أعيان العلويّين جباية الضرائب، وسأناقش المزيد منهم أدناه. معظم هذه العقود نمطيّة إلى أبعد

الحدود، ولا تحفظ صوت المتعاقد الشخصيّ إلّا من حيث قَسَمِه بتنفيذ «الالتزام» بأمانة، وتسليم مبلغ الضرائب المحدّد سلفًا بحلول شهر آذار/ مارس القادم (تاريخ بداية السنة الماليّة-الشمسيّة العثمانيّة). لم يُشِر أيٌّ من هذه العقود بالطبع إلى الهُوِيّة الدينيّة لملتزم جباية الضرائب، حتى وإنْ كانت معروفة جيدًا لأعضاء المحكمة أو الإدارة المحلّية أو مثبتة في الواقع في وثائق أخرى. لكن هذه العقود يمكن أنْ تظهر لنا للتوّ شيئًا عن مدى انخراط بعض العائلات العلويّة المرموقة في السياسات المحلّية. كان يمثل أمام القاضي عادة، بالإضافة إلى الملتزم بجباية الضرائب نفسه، أحد أفراد عشيرته الموسّعة بوصفه «كفيلًا» أو «ضامنًا» للعقد، بمعنى أنّه يمكن تحميله هو -وجوهريًّا كامل العائلة- المسؤوليّة الماليّة في حال عدم تسديدها. يحوي العديد من العقود علاوة على ذلك بندًا شرطيًّا يفرض على واحِد أو أكثر من أقارب المتعاقد، غالبًا زوجته أو ابنه، البقاء لدى الوالي الإقليميّ «رهينة» (رهنًا) إلى حين دفع المتعهّد كامل قيمة العقد. كان هؤلاء الرهائن يقيمون إمّا تحت الإشراف المباشر للوالي في قلعة طرابلس، أو لاحقًا أيضًا في القلعة العثمانيّة في جزيرة أرواد (مقابل طَرطُوس) الأقرب إلى جبال العلويّين[14].

كذلك دخل جباة الضرائب العلويّون في حالات عدّة مع أعيان محلّيين آخرين في شراكات عمل لإدارة امتيازات الحكومة الضريبيّة في المنطقة. على سبيل المثال، كان إقليم صافيتا الذي تتوفّر لنا أكثر الوثائق عنه تحت سيطرة عائلة شمسين العلويّة لعدّة سنوات منذ أواخر القرن السابع عشر صعودًا، مع شركاء سُنّة أو إسماعيليّين أو مسيحيّين كانوا يمثُلون أمام المحكمة في طرابلس شخصيًّا أو عبر وكيل[15]. لكن منذ عام 1740 بدأنا نرى أنّ أبناء عائلة شمسين يدخلون في شراكات كهذه ضمن أسرتهم الممتدّة باطّراد، إلى حدّ أنّ ثمانية أفراد من الفرع الرئيسيّ للعائلة (الشبلين) وأصهارهم، إضافة إلى قرابة اثني عشر شيخ قرية محلّي، أدرجت أسماؤهم كمشاركين في تحمّل المسؤولية، بوصفهم جباة ضرائب أو وكلاء أو كفلاء لأداء «الالتزام»[16]. ازداد فيما بعد نفوذ اثنتين من سلالات المصاهرة هذه، آلي بركات ورسلان، لدرجة جعلت الدولة العثمانيّة تقسّم إقليم صافيتا إلى ثلاثة أو أربعة

الشّكل 2-2: عقد ضريبة زراعيّة في منطقة صافيتا لدرويش بن شبلي (شمسين)، نيسان/ أبريل 1729. (قصر نوفل، طرابلس: سجلات محكمة طرابلس 18: 5).

أقاليم فرعيّة بدءًا من عام 1749، لتصبح عائلة رسلان في النهاية إحدى العائلات العلويّة الرائدة في المنطقة برمّتها[17].

بعيدًا عن عقود جباية الضرائب المحلّيّة، هناك عدد من هذه الوثائق يشير أيضًا إلى العلويّين كعلويّين تحديدًا. طبعًا، كان اهتمام الحكومة العثمانيّة الأساس حفظ النّظام في

المنطقة، وعندما تذكر الأوامر التنفيذيّة «النصيريّين» أو «الكلبيّين» في تلك الفترة فدائمًا تقريبًا في سياق اللصوصيّة وقطع الطرق. لكن حتّى الأوامر التي تحدّد هُوِيّة مرتكبي هذه الأعمال لا تسمّهم قطُّ بالزّنادِقة، بل في الحقيقة تدين قادة قبَليّين محدّدين لاستغلالهم عامّة العلويّين و«تضليلهم»، ما يشير إلى أنّ دولة السلطنة نظرت إلى اللُّصوصيّة العلويّة بوصفها مشكلة اجتماعيّة[18]. من جهة أخرى، تعاملت سجلّات المحاكم مع رعايا أفراد قد تتحوّل هُوِيّتهم الدينيّة إلى إشكالية. على سبيل المثال، في قضية جريمة قتل عام 1724، مَثُل المتهم أمام المحكمة و«أكّد» كما يزعم «بمحض إرادته أنّ والده ينتمي إلى الفئة النصيريّة» قبل أن يقدّم اعترافًا كاملًا سُجّل في محضر الدعوى بصيغة المتكلّم. توحي الصيغة بأنّ القاضي تعمّد ذكر هُوِيّة الجاني في حين تجنّب أيّ إدانة دينيّة محتملة منه شخصيًّا (نظرًا إلى ثبوت أنّ الوالد فقط علويّ). في كلّ الأحوال، لا يبدو أنّه كان لهُوِيّته أيّ تأثير في النتيجة. في نهاية المطاف تُرِكَ الأمر لنائب القائمقام ليحكم بالدّية أو الإعدام؛ لأنّه ليس للضحية أقارب معروفون[19]. في حادثة أخرى، أحضر مقدّم صافيتا رجلًا إلى المحكمة لعدم دفعه الضرائب المكلّف بها في المنطقة، لكنه ربح الدعوى لدفعه بأنّه في الحقيقة من طرابلس وأنّه «سُنّي في حين أنّ سكّان صافيتا نصيريّة»[20]. يمكن للمرء الاستنتاج من مثل هذه الحالات جميعًا بأنّ العلويّين تأذّوا بسبب هُوِيّتهم الطائفيّة، لكن لم يجرِ قطّ إضفاء طابع رسميّ على ذلك في الإجراءات القانونيّة الفعليّة.

لدينا في الحقيقة قضية واحدة فقط حدث فيها تمييز واضح ضدّ شخص علويّ على أساس هُوِيّته الدينيّة. ترد القضية في سجلّات محكمة أنطاكية، التي بدأ علويّو منطقة اللّاذِقيّة يهاجرون إليها في النّصف الأوّل من القرن الثامن عشر، حيث اتّهم شخص يدعى علي بن محمّد ريحان عام 1735 بـ«اختراق جدران» منزل المدّعي في قرية مزراقلي واقتحامه في ساعات الفجر الأولى قبل عدّة أيّام، وكما يقول المدّعي «أخذه على غير وجه حق غطاء زوجتي من على رأسها، ومكيالين من القمح، ومكيالين من الدخن، وأشياء أخرى». حين طُلِب من المدّعي الإتيان بدليل يثبت التهمة، استدعِي شاهدان من أنطاكية أقرّا بأنّ المدعو علي بن محمّد ليس مجرمًا معروفًا فحسب، بل أيضًا «من الفئة النصيريّة»، وأنّه «أهان

وافترى على الدّين والإيمان والخلفاء الراشدين الأربعة مستخدمًا ألفاظًا نابية وتعابيرَ بذيئة بحضورنا». رغم كونها تهمة مشبوهة بعض الشيء (إذ من غير الوارد أن يسبّ علويّ رابع الخلفاء الراشدين)، يبدو أنّ الشتيمة كانت على الأقل بأهميّة الجريمة التي تجري محاكمة المتهم بسببها، وبناء على فتوى التمست من مُفْتٍ محليّ أمرت المحكمة بإعدام المدّعى عليه[21].

تبقى هذه القضية مع ذلك فريدة، وتجب موازنتها بقضايا أخرى وقفت فيها المحكمة بوضوح لا لبس فيه إلى جانب العلويّين ضدّ السُّنّة. في عام 1667، مثلًا، شهدت جماعة من أعيان صافيتا بحقيقة أنّ جماعة من الحزور التركمان ورئيسهم هاجمت ونهبت قصر الشمسينيّين[22]. وفي عام 1724 نجح درويش بن شبلي شمسين في مقاضاة أحد وكلاء رستم بن حسن، الآغا الكرديّ واسع النفوذ الذي سيطر في تلك الفترة على كامل المناطق الداخليّة الشماليّة بين اللّاذِقِيّة وأنطاكية، لعدم تحويله أموال ضرائب منطقة صافيتا[23]. لعلّ الأمر الأكثر إثارة للدهشة في هذه المحاكمة ذاتها (التي استمرّت أكثر من أسبوع وشهدت عشرات الاتهامات الموجّهة ضدّ رستم آغا) ظهور أفراد عائلة الشِّلْف من البهلوليّة في المحكمة لتقديم شكوى بأنّ رستم آغا قتل محمّد شلف قبل عشر سنوات. كانت عائلة الشِّلْف كبرى جباة الضرائب العلويّين في أراضي السّاحل الشماليّ، وهي معروفة جيّدًا لدى السّلطات العثمانيّة التي ندّدت بها مرارًا بكونها «نصيريّة» عندما كان جشعها يتبدّى بوضوح في أعمال تحصيل الضرائب أو عندما تهاجم قرى أخرى. لكن علي بن محمّد [شلف] شهد في هذه القضية بأنّ والده دُعي ضيفًا إلى قصر رستم آغا حيث خنق غدرًا -وثبّت شهادته «ثلاثة رجال مسلمين من أهل الصّلاح في اللّاذِقِيّة». وبسبب هذه الجريمة وجرائم أخرى أعدم الآغا السنّي المكروه فعلًا، ومُنحت عائلة الشِّلْف تعويضًا عن الضرر الذي لحق بها[24].

أعيان العلويّين في العهد العثمانيّ

تمتّعت العائلات العلويّة النافذة، مثل عائلتَي شمسين والشِّلْف، بدرجة نفوذ واضحة لم تكن متاحة لعامّة العلويّين في دوائر القضاء والإدارة المحلّية العثمانيّة. ولم يكن المجتمع العلويّ، من هذه الناحية حصرًا، مختلفًا كثيرًا عن باقي قطاعات المجتمع الريفيّ في السلطنة،

الذي صار بحلول القرن الثامن عشر يخضع باطّراد لسيطرة طبقته الخاصّة من الأعيان المحلّيين الذين أدّوا دور الوسطاء بينه وبين الدولة العثمانيّة. جاء صعود طبقة الأعيان في شمال غرب سورية إلى حدّ بعيد نتاج تطوّر زراعة التبغ، ما أدّى إلى تحوّل اللّاذِقِيّة في القرن الثامن عشر إلى مركز تجاريّ رئيس وفّر العمالة للعديد من العلويّين ومجتمعات الفلاحين الأخرى في المنطقة[25]. يبدو أنّ عائلة الشِّلْف، على نحو مشابه جدًّا لعائلة رستم آغا نفسها، كانت لها استثمارات واسعة في زراعة التبغ، ودانت بثروتها في آنٍ إلى الرواج الذي لاقاه تبغ اللّاذِقِيّة المعروف باسم «أبو ريحة» في الأسواق العالميّة، وإلى توسع المجتمع العلويّ في أرجاء المرتفعات السّاحليّة كافّة. اتُّهِم محفوظ شلف وشركاؤه التجاريون عام 1754، على سبيل المثال، بفرض ضرائب باهظة ومتصاعدة باطّراد على الفلاحين القادمين بحثًا عن أراضٍ زراعيّة في منطقتهم[26]، بل بحلول القرن التاسع عشر صارت كل منطقة صهيون الشماليّة في جبال شرق اللّاذِقِيّة تعرف باسم «بيت شِلْف».

يبدو أنّ السّياق الإداريّ والاقتصاديّ لعصر الأعيان شجّع في الحقيقة على ما يمكن تسميته «قَبْلَنَة» المجتمع العلويّ، بمعنى أنّ القبائل التي يعتقد كثير من العلويّين أنّ مجتمعهم انقسم إليها تاريخيًّا لم تبدأ بأداء دور مهم -ولم يأتِ ذكرها في المصادر للمرّة الأولى- إلّا في هذه الفترة. عشيرة المهالبة التي تعتبرها الحكايات التراثيّة من بين أقدم العشائر العلويّة، مثلًا، ورد ذكرها للمرة الأولى في سياق تنظيم «ضريبة الالتزام» الخاصّة بها عام 1754، وهي الفترة ذاتها التي صارت قاعدتها في قلعة بليطنس القديمة (الواقعة شمال القرداحة مباشرة)، تُعرف باسم قلعة المهالبة[27].

تظهر في هذه الفترة على نحو مشابه عشيرة «بنو علي»، التي ترتبط غالبًا بالمهالبة وتُعدّ المنافس الرئيس للكلبيين في المنطقة، إمّا على شكل جباة ضرائب محلّيين منفصلين أو سادة وملاك أراضي «سَمْط القِبْلي» (المنطقة الجنوبيّة) الجديدة في جبال الكلبيين[28]. هذا لا يعني أنّ الجماعات التي ورد ذكرها، مثل الكلبيين والمهالبة وبنو علي، لم تؤدّ للتو دورًا من نوع ما في التنظيم الاجتماعيّ للمجتمع العلويّ من قبل. لكن ظهورها المفاجئ في المصادر الإداريّة



الشّكل 2-3: آثار قلعة المهالبة، منطقة جبلة. (تصوير ستيفان وينتر، نيسان/ أبريل 2011).

للقرن الثامن عشر يُوحي بأنّها في النهاية تدين بالكثير في أهمّيتها الحقيقيّة إلى الظروف الخاصّة بلامركزيّة الحكم العثمانيّ خلال تلك الفترة.

بالإضافة إلى تزايد سيطرة عائلات الأعيان والقادة العشائريين المحدثين على مساحات من الأراضي والقلاع في الجبال، توفّر مصادرنا بعض الإشارات إلى ثروتهم الشخصيّة أيضًا. امتلكت عائلة شمسين، كما ذكر آنفًا، قصرًا (سرايا) في صافيتا يحرسه أتباع مسلّحون، واستخدمته لتخزين كميات كبيرة من الحرير والمواشي التي أخذتها من الفلاحين المحلّيين كضرائب عينيّة[29]. وكان لمحمّد شلف من جهته، بالإضافة إلى ممتلكاته، عائلة كبيرة من أربع نساء، إحداهن على ما يبدو ابنة أمير القدموس الإسماعيليّ، وعمل ثلاثة من أبنائه «مقدّمين»

(رؤساء قرى) في المنطقة[30]. بحلول القرن التاسع عشر بلغ صقر بن محفوظ الشبلي شمسين درجة من النفوذ والقوة مكّنته من تقديم العون لأمراء لبنان الشهابيين في صراعهم ضدّ حاكم صيدا العثمانيّ سيّئ السمعة أحمد باشا الجزّار[31]. في وقت حتى أبعد، أيلول/ سبتمبر 1827، يرد في سجلات محكمة طرابلس أنّ «عائلة شمسين المحبّة للإحسان» خصّصت مبلغًا كبيرًا من المال لبناء مسجد في قرية بارمانا قرب صافيتا -ربما في محاولة لتخفيف حدّة الانتقاد الموجّه إلى طائفتها بعدم الاكتراث الملموس بشعائر العبادة التقليديّة[32].

بالطبع مكانة الأعيان العلويّين لم تجعلهم في منأى عن النِّزاع مع السلطات المحليّة. كان أمثال صقر محفوظ في القسم الأكبر من بدايات القرن التاسع عشر في حالة حرب دائمة تقريبًا مع نائب حاكم طرابلس واللّاذِقِيّة المستبدّ بربر مصطفى آغا. وفي عام 1808 قادت أسرة رسلان هجومًا ناجحًا على قلعة الإسماعيليّين في مصياف، ما شكّل تاريخيًّا ربما ذروة النفوذ الإقطاعيّ العلويّ في منطقة الجبال السّاحليّة، قبل أن تردهم القُوّات الحكومية مهزومين. عانى عامّة العلويّين بلا شكّ من حالة الاضطراب والفوضى التي رافقت انحسار سيطرة الدولة العثمانيّة على المحيط السوريّ، ومن ازدياد عداوة المجتمعات المجاورة أيضًا (كما تمثّلها كتابات رجل الدين المقيم في اللّاذِقِيّة محمّد المغربي المغالية في عدائها للعلويّين)[33]، لكن عائلات الأعيان العلويّة حافظت على ولائها للدولة السلطانيّة التي دانت لها في نهاية المطاف بموقعها. وما علينا إلّا أن نتذكّر أنّ زاهر، نجل صقر محفوظ الشبلي، دعم بقُوّاته العسكريّة الجيش العثمانيّ في محاولته الأخيرة صدّ غزوة إبراهيم باشا لإقليم طرابلس عام 1832، بل صار ينظر في السنوات التالية إلى سكّان مرتفعات اللّاذِقِيّة العلويّين على أنّهم الفرصة الوحيدة والأمثل لكسر شوكة الاحتلال المصريّ واستعادة السيادة العثمانيّة على المنطقة[34].

خلاصة ونظرة أبعد

أخضعت الإصلاحات التحديثيّة التي شهدها القرن التاسع عشر علويّي سورية إلى ضغوطات سياسيّة واقتصاديّة جديدة، لكنها فتحت أمامهم آفاقًا جديدة أيضًا. اختار كثير من العلويّين أو أكرهوا على مغادرة الجبال السّاحليّة المعدمة والهجرة إلى مصر وأنطاكية،

أو أبعد من ذلك إلى أضنة وطَرطُوس واسطنبول. وقد مكّن ذلك بعضهم من إيجاد فرص عمل والنجاح على أعلى مستويات الجيش والحكومة العثمانيّة. في فترة «التنظيمات» وعهدَي السّلطان عبد الحميد الثاني وتركيا الفتاة، استخدمت الدولة أحيانًا وسائل شديدة الوطأة لتجنيد و«هداية» عموم سكّان سورية العلويّين، لكنها اهتمت كذلك ببناء المدارس والبنى التحتيّة الأخرى في أرجاء المنطقة كافّة[35]. بالطبع، مع سقوط الدولة العثمانيّة، ترقّى العلويّون في النهاية إلى أنموذج أوّليّ لجماعة وطنيّة تقيم في إقليم محدّد، كما في «دولة العلويّين» خلال الانتداب الفرنسيّ على سورية، في حين خضعوا لسياسات دمج واستيعاب راديكاليّة في إقليم آخر، كما في دولة مصطفى كمال وحزب الشعب الجمهوريّ التركيّة الجديدة[36].

في نهاية المطاف، يثير تنوُّع التجربة العلويّة تحت الحكم العثمانيّ، كما تعكسها مصادر الأرشيف العثمانيّ نفسه، الشكوك حول العديد من الكليشيهات النمطيّة التي يتناقلها التراث الشَّفويّ والتأريخ الروائيّ. فوثائق الأرشيف السّلطانيّ وسجلّات المحكمة الإقليميّة تشير جميعها إلى مقاربة نفعيّة انتهجتها الدولة تجاه السكّان العلويّين المغايرين منذ بداية الاحتلال العثمانيّ لسورية أوائل القرن السادس عشر. وحتّى لو ساوت السلطات العثمانيّة العلويّة باللصوصية والعصيان عمومًا، تبقى حقيقة إخضاع السكّان العلويّين لضرائب خاصّة دليلًا على الاعتراف بالمجتمع العلويّ ذاته. لم يستطع الخطاب القانونيّ والسياسيّ العثمانيّ أن «يتسامح» مع الطائفة العلويّة أو الطوائف غير السنيّة الأخرى بالمعنى الحديث للعبارة، لكن الحقيقة الواقعة أنّ العلويّين تمتّعوا بحق الوصول الكامل للقضاء العثمانيّ ولا تتوفّر أدلّة على التمييز ضدّهم. أخيرًا، إذا كانت الكتلة الكبرى للفلاحين العلويّين -شأنها في ذلك شأن بقية سكّان الأرياف في السلطنة - فقيرة وضعيفة ومقهورة، ربما أحيانًا إلى درجة تأجير أبنائها في ما يشبه العبوديّة لعائلات برجوازيّة في المدينة، فذلك لا يعني إطلاقًا أنّ المجتمع العلويّ نفسه لم يكن مقسّمًا طبقيًّا إلى الدرجة نفسها، مع ظهور طبقة جديدة من الأعيان وزعماء العشائر تمتّعت بسلطة مطلقة تقريبًا منذ بداية القرن الثامن عشر. إنّ التطوّر الاقتصاديّ السريع الذي شهدته منطقة اللّاذِقِيّة، والتوسّع السكّانيّ للمجتمع العلويّ

وتحوّله باتجاه الشمال، وصعود بيت الشِّلْف وآل شمسين وعشائر المهالبة والكلبيين (وعائلة الأسد تتحدّر من الأخيرة) تأصّلت كلّها في سياق السّيادة العثمانيّة على سورية.

ينبغي أن يضع هذا التنوُّع في التجارب المعاشة حدًّا على الأقل لفكرة أنّ وضع العلويّين تحت الحكم العثمانيّ يعرّفه أساسًا وبالدرجة الأولى الاضطهاد. ومع أنّ العلاقات بين العلويّين والمجتمعات الأخرى ومختلف الجهات الحكوميّة الفاعلة لم تخلُ من التوتّرات أو تتّسم بالذم الطائفيّ مرارًا، إلّا أنّ التوثيق العثمانيّ ببساطة لا يدعم الزعم بأنّ الدولة اتّبعت سياسة ممنهجة ضدّ الطوائف غير السنيّة بحدٍّ ذاتها. لقد أصبحت تلك الأسطورة المعتمدة أكثر من اللزوم على أدبيات دينيّة وسرديّة قصيرة النظر ملائمة تمامًا لوسائل الإعلام المعاصر، ولدراسات الاستشراق، ولمناصري نظام الأسد على حدٍّ سواء. لحسن الحظ أنّها لم تعُد مقبولة عمومًا؛ ففي إحدى أجرأ الرّوايات التي خرجت من سورية في السنوات التي سبقت الثورة مباشرة، يوبّخ «سلوم»، بطل الروائيّ الدّرزي فادي عزّام [في رواية سرمدة]، قيادة حزب البعث المحلّية لزعمها الدائم أنّ الأغلبيّة المسلمة تريد دائمًا وأبدًا:

> تحويل سورية إلى إمارة إسلاميّة، وسوف يفتكون بالطوائف الباطنيّة مستندين إلى مرجعيّات متخشّبة، هي: ابن تيمية [...] وتاريخ طويل من البطش في حركات الفكر الباطنيّة المتقدّمة بأشواط عن كلاسيكيّة الطرح الإسلاميّ المفتقر للنضج. كان تخويفًا طائفيًّا مشمعًا بتحليل ماركسيّ. لم يعد سلوم يتحمّل هذا [الهُراء][37].

وكسلّوم، فإنّ تقديرًا أكثر دقة وأكثر اعتمادًا على حقائق التاريخ العلويّ في الفترة الطويلة من الحكم العثمانيّ، بما له وما عليه، يبيح لنا التعليق ختامًا، بأنّه ينبغي أن يشكّل ذلك الطرح خطوة مفتاحيّة نحو عدم القبول به بعد الآن.

-3-

المجتمع والطائفة والأمّة: الخطابان الاستعماريّ والعلميّ-الاجتماعيّ

حول العلويّين في سورية خلال فترتَي الانتداب والاستقلال المبكّر

ماكس وايس

مع تحوّل الثورة الشعبيّة التي انطلقت ضدّ الحكم الاستبداديّ في سورية في آذار/ مارس 2011 إلى صراع عسكريّ مدمّر ومستعصٍ على الحل، يتشبّع الخطاب الإعلاميّ حول الموضوع بتعليقات «خبراء» بالطائفيّة والأقليّات وأفق تقسيم البلاد المحتم. صارت الطائفيّة تفهم (خطأً) على أنّها جوهر الصِّراع السوريّ، وأنّه ينبغي النظر إليها على أنّها المكوّن الصلب الوحيد للهُوِيّة السوريّة، وأنّها تلقي بظلالها على كلّ النضالات السّياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة في سورية الحديثة. ألهمت مثل تلك الاهتمامات لأمد بعيد الحوارات الفكريّة مع الشرق الأوسط الحديث، لكن حان الآن أكثر من أيّ وقت مضى أوان التحليل العلميّ الرصين لمكانة البعد الطائفيّ في تشكيل سورية الحديثة والمعاصرة.

يُعْنى هذا الفصل أساسًا بالتوصيفات الاستشراقيّة والاستعماريّة وروايات الرحّالة الأجانب عن المجتمع العلويّ خلال فترتَي الانتداب وبداية الاستقلال. ويتخلّل ذلك الانشغال «ببلاد العلويّين» طيف واسع من التصنيفات والتصوّرات الاختزاليّة، فلطالما كان

مؤرّخو الشرق الأوسط الحديث مهتمين بسياسات الهُويّة والمجتمع والطائفة، ولطالما بقي تاريخ سورية الحديثة مرتبطًا بإشكالية الأقليّات والطائفيّة. لكي نتفهم السعي لتوصيف وفهم وامتلاك هاتين الفئتين، الأقليّة والطائفة، وممارساتهما في سياق سورية الحديثة، يقدّم هذا الفصل مسحًا للخطابات السائدة حول المجتمع العلويّ خلال فترتَي الانتداب الفرنسيّ والاستقلال المبكّر.

يجازف النقاش العلميّ للطائفيّة في سورية الحديثة بتشييء الهُويّات والممارسات وأنماط المخيّلة الطائفيّة. لكن هذه الاحتمالية ينبغي ألّا تنفي واجب إمعان الفكر في أهمية بعض الأحداث والأشخاص واللحظات في التاريخ السوريّ الحديث، بالإضافة إلى مساءلة الصيغ القوميّة والطائفيّة والجماعيّة للخطاب التاريخيّ والسياسيّ والفكريّ الذي يتناول قضايا متعلّقة بالطائفيّة. والهدف من هذا التحليل النقديّ لن يكون إعادة إنتاج المقاربات «الفسيفسائيّة» و«التطييفيّة» الأسبق لدراسات سورية الحديثة دون تمحيص - فمثل هذه المنظورات المنهجة هي التي طمست في الواقع معالم بعض أكثر حقائق البلاد التاريخيّة أهمية وتعقيدًا. كما لن يكون الهدف اختزال السوريّين ببساطة في انتماءاتهم الطائفيّة الموروثة. يمكن للمرء أن يأمل بأنّ الإحاطة الأوسع بأصول الطائفيّة في سورية الحديثة قد تسهم في فهم أرحب وأقلّ تضاربًا للاختلاف والتنوُّع السوريين.

يتناول هذا الفصل الخطابين الاستعماريّ الفرنسيّ والعلميّ-الاجتماعيّ حول المجتمع العلويّ، لكي يتفهم السعي من أجل توصيف وفهم وامتلاك فئتي الأقليّة والطائفة وممارساتهما في سياق سورية الحديثة -وتحديدًا لكي لا يعيد تكريس السرديّات الطائفيّة أو الجماعيّة لتاريخ سورية ومجتمعها. فحين يأخذ المرء بالاعتبار خصوصيات تاريخ المجتمع العلويّ ودينه وثقافته، يغدو نموذج العمل هذا، وتمثيل الرحّالة والباحثين والمراقبين الأجانب لأحد مجتمعات الأقليّة في الشرق الأوسط الحديث، أبعد ما يكون عن الفرادة. في الواقع، مذ كان هناك اهتمام بـ«المشرق» كان هناك خطاب حول أقليّاته وطائفيّته. لكن تاريخ الشرق الأوسط الحديث، كما يمكن القول بتفاؤل أكبر بعض الشيء، يبقى في الآن ذاته مرتبطًا بإشكاليّة التنوُّع والاختلاف. هل تشكّل «الأقليّات والطائفيّة» أطرًا مفهوميّة جيدة

للتفكير؟ وإلى أيّ حدّ من المفيد، أو حتى المسؤول، النظر إلى منطقة الشرق الأوسط -ماضيها وحاضرها ومستقبلها المنظور- عبر هذه العدسة التحليليّة؟ يتابع الباحثون المتخصّصون في شؤون الشرق الأوسط الحديث، سواء بدئيين أم بنائيين، علاوة على ذلك، السعي لإيجاد طرق خلاقة تتجاوز المفاهيم الاختزالية للأقليّات والطائفيّة. هل جميع «الأقليّات» خُلقت متساوية، أم إنّ بعض الأقليّات أكثر مساواتيّة من غيرها؟ إنّ تأمل هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى مشابهة توضح تشكّل الأقليّات والطائفيّة بوصفها بنى واضحة في الشرق الأوسط الحديث، يتطلّب رؤية مزدوجة. من جهة، يمكن أن يرجع المؤرّخون إلى لحظات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث تسلّط الضوء على كيفية تشكّل، ومع مرور الزمن إعادة تشكّل، مفاهيم وأطر إداريّة وممارسات سياسيّة وفهوم ثقافيّة للأقليّة والطائفة. ومن جهة أخرى، يجب على الباحثين أيضًا إدراك مدى التنوُّع الواسع للتحوّلات الأساس في الثقافة والسياسة والديناميات الاجتماعيّة للأقليّاتية والطوائفيّات في تجربة الحداثة في الشرق الأوسط[1].

«الفسيفساء» مجاز قديم -بوسع المرء أن يسمّيه «تأسيسيًّا»- في دراسات الشرق الأوسط. ففي حين كان التنوُّع الدينيّ علامة مميّزة للمشرق على امتداد ألفيات خلت، تنوُّع أيضًا المصير التاريخيّ للمجتمعات الدينيّة في المنطقة على نطاق واسع في العصر الحديث (كما في نقاط زمنيّة أخرى). هذه ليست بحال من الأحوال أوّل محاولة للفت الانتباه إلى قصور مفهوم «الفسيفساء» في تفسير تاريخ سورية الحديثة. لكن نظرًا إلى أنّ هُوِيّة سورية الحديثة أكثر تعقيدًا -تحديدًا بسبب التنوُّع الإثنيّ والطائفيّ والدينيّ المتأصّل للمجتمع السوريّ- من المفيد إجراء تحليل نقديّ للأنموذج الفسيفسائيّ، أو ما يمكن تسميته بالمقاربة الداعية إلى الفسيفسائيّة، لفهرسة الخطابات التي تمثّل المجتمع والحضارة والتاريخ السوريّ بوصفها جواهر لا يمكن اختزالها[2].

كثيرًا ما اعتُقِد بإمكانية اختزال عناصر الهُوِيّة، كالدين والإثنيّة، في مِرجل الهندسة الاجتماعيّة التي اتجهت في العالم العربيّ الحديث نحو القوميّ أو العلمانيّ أو خليط ما منهما. وبينما ترتبط استعارة «بوتقة الانصهار» نموذجيًّا بتاريخ الدولة القوميّة التحديثيّة، فإنّها تَرِد أحيانًا (وإن لمامًا) في نقاشات سورية الحديثة. قد يثبت أنّه من المفيد للمؤرّخين

التفكير في مدى انتماء مفهوم «بوتقة الانصهار» بشكل ما إلى العلمانيّ الحديث، خصوصًا على الخلفيتين الاستعماريّة وما بعد الاستعماريّة. العلمانيّون -ومن بينهم في الحقيقة الرئيس السوريّ بشّار الأسد لا غيره -استخدموا مفهوم «البوتقة» لتقديم فكرة محدّدة عن الأمّة -حدودها وأعضاؤها وتاريخها -بالإضافة إلى التهديدات من الداخل والخارج لتكوينها. كذلك قُرِئَ تاريخ الأمّة و«آخريها» في الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الأولى على خلفية الـ«ظهور» أو الدعاية الواسعة لدعم جماعات إثنيّة وطائفيّة معيّنة، أشير إليها غالبًا بـ«أقليّات»[3]. طبعًا، بالمعيار نفسه، لا يسكن العلمانيّون وحدهم الحيّز العلمانيّ الحديث: «تبقى الممارسات والمشاعر والمواقف المحدّدة التي تساند العلمانيّة كترتيب وطنيّ -وتمنحه التماسك والدعم- غير مدروسة عمومًا، مع أنّ هذه العناصر هي ما يُشكّل مفاهيم الحرية المدنيّة والتسامح الاجتماعيّ»[4]. الإسلاميّون في سورية أيضًا استخدموا بالتأكيد لغة «البوتقة»، وإن كان بطرق مختلفة ولأغراض أخرى.

حظي ظهور أشكال متعدّدة من القوميّة في الشرق الأوسط بداية القرن العشرين بنصيب غير متناسب من اهتمام المؤرّخين وعلماء الاجتماع. لكن التركيز إلى درجة الهوس تقريبًا على الإمكانات السلبيّة ينزع إلى إعادة ترسيخ صورة الدول القوميّة (الفاشلة) التي مزّقتها عداوات دينيّة وإثنيّة وطائفيّة بحيث يمكن شطبها بوصفها مصطنعة. بالطبع، من العبث عدم إدراك عيوب ومحدوديّة الدول والأمم والقوميّات، بما في ذلك تحدّيات البعد الدينيّ وجاذبيّة البعد الطائفيّ. ومن نظام «المِلَّة» والاستراتيجيّات الأخرى للتعامل مع الاختلاف في ظلّ العثمانيّين، إلى استراتيجية «فرّق تَسُد» تحت الانتداب الفرنسيّ، وصولًا إلى العلمانيّة المتناقضة لفترة ما بعد الاستقلال والأنظمة البعثيّة من منتصف القرن العشرين إلى أواخره، كانت الصّراعات حول الهُويّة والاختلاف، سواء دينيّة أو طائفيّة أو إثنيّة أو قَبَليّة، في صلب تشكُّل سورية الحديثة. لكن على الباحثين المهتمّين بقضايا التنوُّع والاختلاف في الشرق الأوسط متابعة التفكير بتمعن وبما يتجاوز المنطق الاختزاليّ لنموذج الفسيفساء، والنبوءات ذاتيّة التحقُّق لأدبيات «طناجر الضغط» و«المجتمعات المقسّمة بعمق»، والتفاؤل الليبراليّ لـ«بوتقة الانصهار». يتحتّم على الشعوب والدول والمجتمعات في أغلب الأحيان التعامل

مع الاختلاف وسط ظروف اجتماعيّة وسياسيّة وإداريّة ديناميّة. وفي حالة المجتمعات المتنوّعة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، يتحتّم على «المجتمعات المصغَّرة» التي تملك تجربة طويلة في التواصل الاجتماعيّ المتبادل، وإنْ لم تمتلك دائمًا الحدود الإداريّة ذاتها، إيجاد السبل الأمثل للتعامل مع أشكال الاختلاف المتعدّدة[5]. إنّ تشكيل سورية الحديثة ليس استثناء، وإشكاليّة الطائفيّ وبدائله فيها -الأمّة والمجتمع المصغّر والمجتمع الكبير عمومًا- ما تزال تتطلّب من المؤرّخين تحليلًا دقيقًا.

راكَمَ الفرنسيّون مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى خبرة كبيرة في التّعامل مع الاختلاف في الحالات الاستعماريّة، خصوصًا في شمال إفريقيا وغربها[6]. ومع استفاضة الفرنسيّين في دراسة «سياسة الأعراق» وأنماط أخرى من التفاضل الدينيّ، طوّروها على مدى قرابة قرن من العدوانيّة والمغامرات في شمال إفريقيا، تلقّت بعض المجتمعات في أراضي سورية الكبرى -التي عرّفتها فرنسا الآن علم-اجتماعيًّا بوصفها كتل دينيّة متمايزة- عناية مفرطة من إدارة الانتداب. بغضّ النظر عن العلاقة طويلة الأمد التي ربطت فرنسا بمجتمعات مسيحيّة معيّنة في المشرق (أساسًا الكاثوليك الموارنة)، تلقّت الأقليّات الإسلاميّة المغايرة، مثل الشّيعة الإماميّة والدُّروز والإسماعيليّين والعلويّين، معاملة تفضيليّة (أو على الأقل مختلفة) أيضًا، مقارنة بمسلمي سورية السنّة الذين شكّلوا أكثر من 70٪ من السكّان. لكن رسم الحدود حول الطوائف وبين المجتمعات الدينيّة لم يكن مشروعًا فكريًّا أكثر ممّا كان مشروعًا سياسيًّا وإداريًّا.

بالإمكان تتبّع مصير الطائفيّة من خلال تقسيم سورية إلى ولايات ودويلات جديدة في فترة الانتداب الفرنسيّ. ورغم أنّ الانتداب على سورية ولبنان أعلن رسميًّا عام 1920، واجه الفرنسيّون مقاومة سياسيّة وعسكريّة في الفترة بين عامَي 1918و1924، وفي الواقع طول فترة حكمهم سورية. عندما «أُعيد تنظيم» سورية تحت الانتداب عام 1924 إلى أربعة أقاليم -دولة دمشق ودولة حلب ودولة علويّة ودولة دَرزيّة -سخّرت فرنسا براعتها في تطبيق سياسة «فرّق تسد» على المجتمع العلويّ في الشمال الغربيّ. لكن «المجتمع العلويّ» بالتأكيد ليس كيانًا متراصًّا متجانسًا، ويمكن للمرء تقصّي البعد الطائفيّ في سورية بطرق

أخرى[7]. يتناول القسم المتبقّي من هذا الفصل بعض الطرق التي يندرج فيها المجتمع العلويّ ضمن تاريخ الدينيّ والطائفيّ في سورية الحديثة، بمعنى كيف أصبح المسار العلويّ بشكل جليّ رمزًا «لتاريخ الأديان» في سورية الحديثة.

في تموز/ يوليو 1925 وصل إيرنست شوفلير (1877-1952)، حاكم الدولة العلويّة بين عام 1925 وتاريخ زوالها عام 1936، إلى اللّاذِقِيّة، المدينة السّاحليّة والمرفأ متوسط الحجم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، بعد أن أنهى لتوّه خدمته في مدينة الرّباط المغربيّة. قضى شوفلير السنوات القليلة التالية، مع حفنة أعوان «طموحين لكن قصيري النظر» (بكلمات أحد المؤرّخين)، يجتمع بأعيان وشيوخ السّاحل والمنطقة الداخليّة الجبليّة الوعرة لتأسيس «مجلس تمثيليّ» محلّي[8]. وبالفعل، تضمنت السنوات التالية من حكم الانتداب محاولات تدريجيّة لتنظيم جهاز إداريّ كان قد بدأ بمأسسة الاختلاف العلويّ ضمن سياق فيدرالية من الدويلات السوريّة تحت الوصاية الفرنسيّة.

سبق شوفلير في إدارة الأراضي الإقليميّة العلويّة الكولونيل نييجي، وغاستون هنري غوستاف بييو، وهنري شارل دو كايلا الذي ترقّى إلى منصب المفوّض السامي لسورية ولبنان. كان حاكم الإقليم العلويّ في الهيكيليّة البيروقراطيّة للانتداب يتبع مباشرة المفوّض السامي في بيروت، الذي يتواصل بدوره بانتظام مع الحكومة الفرنسيّة في باريس وجمعية عصبة الأمم في جنيف. في عام 1920 تأسّست إدارة محليّة مستقلّة فصلت الإقليم العلويّ عن باقي أراضي سورية الكبرى والأناضول. وبعد سنتين افتتحت محاكم ترعاها الدولة وذات ولاية قضائية مستقلّة عن النّظام الوطنيّ في دمشق -اعتمادًا على مجموعة قوانين وضعيّة علويّة- ثم ظهرت مجالس إداريّة جديدة على مستويَي المقاطعة والمحافظة. قامت «دولة العلويّين» عام 1924، وكما قال الجغرافيّ الفرنسيّ جاك فولير (1905-1946)، كلمة '«علويّ» (Alaouite)، هي التهجئة الفرنسيّة لكلمة «العلويّين» (Alaouiyin) بالعربيّة، وتعني ببساطة أنصار عليّ، واستخدام الكلمة حديث العهد، فحتّى قبيل الحرب الكبرى كان «نصيريّ» هو الاسم الشائع وما زالوا يستخدمونه لوصف أنفسهم'[9]. لم يميّز فولير بحدّة بين العلويّين والشّيعة الاثني عشريّة (الإماميّة)، لكن الفرنسيّين في النهاية منحوا

العلويّين مكانة رسميّة من حيث الفصل في قضايا قانون الأحوال الشخصيّة. كان هذا التحوُّل الملتبس ظاهريًّا جزءًا من عملية تمكين مجتمعيّ أوسع تركت آثارًا عميقة في تاريخ سورية والمنطقة، إذ عاد شبح هذا «التواطؤ» مع الفرنسيّين ليطارد أناسًا كثرًا، خصوصًا في الخطاب الذي لا يرحم للقوميّة السوريّة والبعثية. لكن ثمة تحليلات أكثر تعاطفًا: برّر أحد المؤرّخين أنّ العلويّين الذين شهدوا العديد من الكوارث في القرون السابقة اعتقدوا أنّ تعاونهم مع الفرنسيّين سيقودهم إلى برّ الأمان، في نوع من اليأس شبهه «بغريقٍ يتعلّق بمجداف المركب»[10].

عندما «اكتشف» الرحّالة اليسوعيّ جان-إيميل جانو جبل العلويّين (جبل النصيريّة) في بداية ثلاثينيّات القرن العشرين كان بالكاد متفائلًا حول آفاق تنميته الاقتصاديّة والسياسيّة والأخلاقيّة. علّق جانو حينها ساخرًا: «العلويّ قليل العمل؛ لأنّ احتياجاته قليلة... دعونا لا ننسى أنّ العلويّ فلاح، والفلاح في كل مكان منطوٍ على نفسه قليلًا، ربّما لأنّه لا يحدث الكثير في حياته وليس لديه الكثير يقدّمه»[11]. اقتنع جانو مع ذلك، حين ازداد معرفة بالسكّان، أنّ من الممكن على نحو مفيد هداية «العِرق» العلويّ برمّته إلى الكاثوليكيّة. فحتّى لو لم يكن ترسيخ المسيحيّة قطّ مكونًا لا غنى عنه لمهمّة التحضير الفرنسيّة في سورية الكبرى، فإنّه لا ضرر بالتأكيد إذا ساعد حكم الانتداب تلك الأعراق الضّالّة على إيجاد طريقها إلى الحقيقة[12]. «كيف ستتطوّر عملية التحرّر التي بدأت لتوّها في هذه الجبال الغامضة؟»، تساءل جانو ساخرًا ثم أجاب: «لقد طرحت المشكلة، والحل إلى حدٍّ بعيد بأيدي الرجال»[13]. لكن السؤال يبقي أيُّ رجالٍ يتولّون تلك المهمة؟

تلقّى التاريخ السياسيّ الحديث للمجتمع العلويّ بعض الاهتمام من المؤرّخين، بَيْدَ أنّ كثيرًا من هذا العمل تركّز إلى حدّ الهوس على طبيعة سورية البعثيّة بوصفها «نظامًا علويًّا»[14]. هناك حاليًا أبحاث مثيرة[15] تتناول العلويّين-النصيريّين في سورية الكبرى والعراق خلال فترتَي العصور الوسطى والعصر الحديث، حيث بدأت سلسلة من الدّراسات تلقي الضوء على المجتمع في ظلّ الحكم العثمانيّ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[16]. كذلك سلطت أعمال معاصرة أحدث عهدًا أضواء مهمّة على العلاقة بين المجتمع العلويّ

والانقلابات البعثيّة في منتصف القرن العشرين، والتحوّلات الاجتماعيّة في سورية أواخر القرن العشرين[17].

لكن باستثناء بعض الأطروحات والمقالات الأكاديميّة، أهمل المؤرّخون نسبيًّا فترتَي الانتداب وبداية الاستقلال - وهما لحظتان تأسيسيّتان في تكوين التاريخ الحديث للمجتمع العلويّ في سورية. كان كتاب سليمان الأذني **الباكورة السليمانيّة في كشف أسرار الديانة النصيريّة** أحد أوائل الروايات التي صدرت في سورية الكبرى عن المجتمع النصيريّ، ويمكن النظر إليه أيضًا على أنّه الرواية الأولى عن النصيريّة كمجتمع دينيّ[18]. رغم ضياع المخطوط، ألهم البحث عملًا مهمًّا آخر للقس صموئيل ليد[19]. وفي عام 1924 نشر محمّد غالب الطويل كتاب **تاريخ العلويّين**، ولعله أوّل تاريخ للمجتمع العلويّ من الفترة الكلاسيكيّة حتى بداية القرن العشرين، وإن كان أثار الجدل[20]، بسبب رفض الباحثين العلويّين اللاحقين بشدّة ما عدوه قصورًا في الرؤية النقديّة في الكتاب[21]، بينما جادل البعض بأنّه أوّل مرجع صدر عن المجتمع بوصفه علويًّا وليس نصيريًّا[22].

حاجج فولير في توصيفه الجليل في كتاب **بلاد العلويّين** بأنّ «بلاد العلويّين من ثمّ ليست مجرّد خيال توهمه عالم أجناس بشريّة، ولا كيانًا اتفاقيًّا: إنّه وحدة بشريّة طبيعيّة ماديّة، وحقيقة جغرافيّة واقعة وحيّة»[23]. علاوة على دراسته في المدرسة العليا للأساتذة، وكثرة ترحاله في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، وشغله لاحقًا مناصب في المعهد الفرنسيّ في دمشق وفي جامعة إكس- مارسيليا وفي غرب إفريقيا الفرنسيّة، نشر فولير بغزارة حول جغرافية وحضارة ومجتمع المشرق وغرب إفريقيا[24]، وتنبّه لمدى أهمّية فصل فرنسا «العلويّين» -وهو الاسم الذي سيطلق على سكّان الإقليم من الآن فصاعدًا في الخطاب الحكوميّ -عن «إطار دول المشرق تحت الانتداب الفرنسيّ» عام 1920. على امتداد العقد والنصف التاليَين سوف يُعرف «الإطار» الخاص بالعلويّين تباعًا باسم «إقليم الحكم الذاتيّ»، و«دولة العلويّين»، و«حكومة اللّاذِقِيّة»، وأخيرًا «محافظة اللّاذِقِيّة» ضمن إطار الجمهوريّة السوريّة[25]. كان أثر أعماله في دراسة سورية في فرنسا عميقًا جدًّا لدرجة أنّ أحد طلاب الدكتوراه السوريّين أهدى أطروحته إلى فولير «الذي قدّم سورية إلى السوريّين»[26].

انحاز فولير، كسائر علماء الاجتماع الوظيفيّين في زمانه، إلى نوع من الحتمية الجغرافية، بل حتى الإثنيّة. كتب: «رغم وقوعها على أحد أكثر بحار العالم ازدحامًا في قلب العالم القديم، بقيت الدولة العلويّة فعلًا خارج التيّار السائد للحياة المعاصرة»[27]. وإذا ثبت أنّ الجغرافيا كانت حاسمة في الفهم الفرنسيّ للمنطقة بما يتجاوز قرى العلويّين القصية، فقد ساعد فولير في تثبيت بعض الكنايات المجازيّة حول هذا الشعب المهمّش والغامض. أضاف: «يعيش العلويّون... بعزلتهم في جبلهم وبهرطقتهم على حافّة العالم المتحضّر فعلًا»[28]. تسلّى الفرنسيّون بتحديد الأصول العِرقيّة وتفكيك المكوّنات الاجتماعيّة الأساس للمجتمع السوريّ واللبنانيّ، ولم يكن فولير استثناء، إذ أطلق حركة إحياء بعض القصص الخرافيّة -على سبيل المثال «أسطورة تحدّر العلويّين من الصليبيّين» التي «ولدت من حقيقة وجود بعض زُرق العيون وشُقر الشعور بين علويّي الجبال. بل قِيل حتّى، بشيء من المخيلة، إنّ وجود هذا النوع موثّق جيدًا بجوار القلاع الفرنسيّة تحديدًا»[29]. من جهة أخرى، طبّق فولير آخر منجزات علم الاجتماع على مسائل العِرق: «الادّعاء الوحيد الذي بوسعنا إقامته بخصوص العِرق هو أنّ أنماطًا عدّة تتمثّل في المنطقة: النمط التقليديّ للبدوي العربيّ الطويل النحيل الرّشيق، ذي اللون الأسمر الغامق، والعينين والشعر شديد السواد، والنموذج الشماليّ المميّز ببشرة فاتحة وعينين زرقاوين وشعر أشقر، وأخيرًا النموذج المنغوليّ المتميّز بوجه مسطّح، وعينين مائلتين، ووجنتين عاليتين، وبينها طبعًا كلُّ خليط يخطر ببال»[30]. لم يتحدّد قطّ ما الذي ينبغي لهذا السجل الفيزيولوجيّ أن يعنيه من حيث الممارسة الاجتماعيّة اليوميّة، لكن فولير، بين آخرين، لم يتردّد في التعليق على السياق الأوسع للحياة الاجتماعيّة في الإقليم العلويّ. كتب: «في الحقيقة، قلّة من الناس في سورية يتمتّعون بأخلاق بمثل هذه البساطة والنقاء: الدعارة والمثليّة غير معروفتين؛ فالعلويّ يتزوّج في سنّ مبكرة جدًّا. والأمراض الجنسيّة لا وجود لها؛ فالبُعد والفقر والدين تجتمع معًا لحماية العلويّ من الرذائل المَدينيّة. حتى أحداث السرقة والعنف نادرة في الأوقات العاديّة. الشعب العلويّ فظّ لكنه صالح وصحيّ»[31].

بقي فولير متسقًا في توصيفه المجتمع السوريّ وفق منظور علم الإثنيّات، وفي تبريراته السياسيّة للسيطرة الفرنسيّة على بلاد العلويّين. كتب متحسّرًا: «لسوء الحظّ كان حلّ المشكلة السياسيّة أصعب من حل المشكلة العسكريّة. اختارت الحكومة الفرنسيّة، بإقامتها إقليم حكم ذاتيّ للعلويّين، اتباع سياسة أقلويّة تنسجم مع تقاليد فرنسا في المشرق، وتقوم على حماية الأقليّات المسيحيّة والحفاظ على روح الانتداب»[32]. لم ينزع فولير، كونه جغرافيًّا عتيدًا، إلى فصل مسائل السياسة والبعد السياسيّ عن الاجتماعيّ والجغرافيّ، فكما قال: «يجدر الانتباه إلى أنّ هذه السياسة لم تكن إيديولوجيّة فقط؛ إذ اعتمدت أساسًا على حقيقة علم-إثنيّة لا يمكن إنكارها، ولا تتعارض من بعض النواحي مع الجغرافيا ولا التاريخ»[33]. هذا الالتزام «بالحقيقة العلم-الإثنيّة» مكّنه من تحويل قاعدة الجغرافيا الصلبة إلى الجوهر الجذاب للسياسات الليبراليّة المعاصرة. جادل فولير بأنّ هناك «هذا الشعور الذي نطلق عليه اسم الوطنية في الغرب حيث يصعب فصل الأمّة عن الدولة». أمّا في الشرق فالأمور السياسيّة مختلفة.

تبدو الدولة هنا، على النقيض من ذلك، سلطة عليا بعيدة، وفي الحقيقة غريبة تمامًا عن البلد. ينسحب هذا على أيّام سطوة السلطان، وبقيت الحال كذلك تحت الانتداب، وسوف تبقى على ما هي عليه تحت الحكومة الوطنيّة في دمشق. بالنسبة إلى السكّان المحليّين، الدولة «شرّ لا بد منه»، يوطّن المرء نفسه للإذعان لها، وكل ما يأمل به الاقتناع بأنّها «الشر الأهونّ»[34]. يسارع فولير إلى إيضاح أنّ هذا الكره للسلطة المركزيّة ليس وليد نزعة فردانيّة «حديثة»، بل ينبع بدلًا عن ذلك هنا من العداوة المستشرية التي تفرّق «مجتمعًا» عن آخر. «الدور الرئيس» للدولة، بل علّة وجودها، الحفاظ على السلم بين مختلف الجماعات المتنافسة. والجندرمة هنا، أكثر من أيّ مكان آخر، تجسيد الدولة ذاته[35]. عندما يشير المستشرقون والمعلّقون الأجانب إلى أنّ مجتمعات الشرق الأوسط تتطلّب سلطة حاكمة قويّة، سواء سلطة عسكريّة قويّة أو ديكتاتورًا مستبدًّا، غالبًا ما لا يكون المبرّر مجرّد الضعف التكوينيّ للمحكومين، بل أيضًا العداوات الدينيّة والإثنيّة والطائفيّة التي لا يمكن كبحها في هذه المجتمعات.

تواصل الاهتمام العلميّ والإثنوغرافيّ بالإقليم النصيريّ-العلويّ بعد فولير. كتب منير مشابك موسى أكثر تحليل حنكة وتبصُّرًا صدَر عن المجتمع العلويّ قطّ. أشرف على أطروحته للدكتوراه (مجلّدان ضخمان) في جامعة السوربون ريموند آرون، وهو عملاق بين عظماء علم الاجتماع الفرنسيّ الخالدين، مع فريق دعم مساعد مؤلّف من هنري كوربين ولويس ماسينيون، وهما نفسيهما ليسا مجرّد عالمَي اجتماع فانيين بل خالدين أيضًا، مع جمال صليبا، المفكّر وأستاذ الفلسفة في جامعة دمشق الذي لم يحظ بالمكانة التي يستحقّها. كان ماسينيون العضو الوحيد في اللجنة الأكاديميّة الذي درس وكتب عن المجتمع العلويّ[36]. كتب موسى متفاخرًا بمكانته كعارف من أهل البلد: «الأمر الذي سهّل مهمّتي كان معرفتي العميقة بالعلويّين، لأنّني ولدت في بلادهم. كانوا زملائي في الصف، وبعض أفضل أصدقائي في سورية». من ثمّ ادّعى موسى أنّ امتياز وصوله إلى هذه المعرفة أتاح له تحليل 'أعيادهم، ومراسمهم، والتعرف على عاداتهم، وسلوكهم، وأخلاقهم، وتكوينهم الاجتماعيّ، وتحيزاتهم، وشكوكهم، وطبيعتهم الصادقة، وأرواحهم «القلقة»، وبؤسهم'[37]. رفض موسى الاستنتاجات العلم-إثنيّة لمستشرقين أمثال إرنست رينان ورينيه دوسو، مجادلًا أنّ مصطلح «نصيريّ» لم يكن تحويرًا للكلمة العربيّة «نصرانيّ» (= مسيحيّ)، ولا إشارة إلى شعب ما قبل مسيحيّ سكن أراضي سورية. أوضح موسى بدلًا من ذلك أنّ مصطلح النصيريّة، كما أصبح متعارفًا عليه الآن، مشتقّ من محمّد بن نصير، «مؤسّس الطائفة» التي تسمّت باسمه في القرن التاسع، والذي تحدَّر من جبال ما يُعرف اليوم باسم كردستان العراق[38]. يشكّك موسى بالتوصيفات الأكاديمية الاختزاليّة للمجتمع العلويّ، ويسلّط الضوء على تاريخانيّة النقد الدينيّ الطائفيّ. على سبيل المثال، يستشهد موسى بمخطوطات منذ بدايات القرن الحادي عشر، تشهّر بممارسات جنسيّة طقسيّة مبتذلة (تبادل الزّوجات، الجنس الجماعيّ، إلخ)، كان يزُعم أنّها عادات علويّة أساسية تشير عمومًا إلى الأخلاقيّة المقيتة للعلويّين[39].

بقدر الخمول النسبيّ الذي عاشه العلويّون-النصيريّون حتى نهاية الحكم العثمانيّ، كان للقرن العشرين أثر أكبر في حياة المجتمع. يقول موسى إنّ «الحرب العالميّة الأولى دمّرت

حياة كثير من العلويّين الذين ماتوا بسبب الجوع والبؤس وتبعات الحرب، وفي بحثهم عن الخبز والطعام لأسرهم نهبوا ودمّروا قرى وبلدات المسيحيين والسُّنّة والإسماعيليّين المجاورة»[40]. كانت فترة الانتداب حاسمة لتمكين العلويّين وتحشيدهم، مع تقديمهم أقليّة وطنية ومجتمعًا طائفيًّا. ورغم أنّ موسى قد يكون بالغ في تقدير مدى «تحرير» الفرنسيّين لمجموعة «الأقليّات الساخطة والمضطهدة»، التي «رحّبت مبتهجة بالانتداب الفرنسيّ» و«رأت في فرنسا المخلّص الذي ينقذها من معذبيها»[41]، يبدو أنه لا جدال في كون فترة الانتداب نقطة تحوّلٍ في تاريخ ذلك المجتمع، وفي تصنيفات وممارسات الأقليّة والطائفة.

لعلّ سياسات فرنسا قدّمت للعلويّين المعزولين في جبلهم فرصة مواتية «ليخرجوا من قوقعتهم»[42]، لكنّ المجتمع الطائفيّ ليس قدرًا محتّمًا. السبيل الطائفيّ في سورية الحديثة -بأبعاده السياسيّة والمؤسّسيّة والوجدانيّة- لا يتبع مسارًا محدّدًا، فبالكاد مضى عقد على الاستقلال الوطنيّ، كما يقول موسى، حتى أصبح «العلويّون أعضاء فاعلين في الدولة السوريّة المستقلّة، لهم الحقوق ذاتها، وعليهم الواجبات ذاتها، شأن جميع السوريّين: مساواة وأخوة وعدالة وتكافل وتماسك اجتماعيّ». تجسّدت المحصلة النهائيّة بالنسبة إلى العلويّين، بالإضافة إلى «الأقليّات الأخرى التي كانت معزولة»، في «فكرة القوميّة، والوحدة الوطنيّة، والعيش المشترك في البلد ذاته، بالأفكار ذاتها، والمثل ذاتها، وفي ظل العلم ذاته! لهذا نرى، بوضوح، أنّه منذ سنوات خلت بدأ العلويّون يتركون وراءهم العزلة والظلمة متّجهين نحو عالم الحضارة والتنوير والحرية!»[43]. هذا انطباع جمهوريّ متفائل حول الشروط لإمكانيّة التطوير والتقدّم في قلب مناطق العلويّين. لا مجاز الفسيفساء السكونيّ، ولا «طنجرة الضغط» غير المستقرّة، تفسّر على نحو ملائم موقع المجتمع العلويّ في سورية منتصف القرن العشرين، بل بدا أنّ «بوتقة الانصهار» السوريّة حيوية وقابلة للتطبيق والبقاء.

لم يكن موسى الوحيد بين الباحثين الفرنسيّين والدارسين في فرنسا -المتخصّصين في علوم الأناسة والاجتماع والجغرافيا- الساعين إلى تسليط الضوء على هذا الجبل «الغامض». ففي إشارة واضحة إلى عدم تغيّر الميثاق الاجتماعيّ في المنطقة، وصف فوليرس بلاد العلويّين بأنّها «أشبه بمستحاثة حقيقيّة»[44]. وأعاد ماسينيون تدوير العبارة في وصفه الوضع الاجتماعيّ

والدينيّ للمنطقة، مجادلًا بأنّ «النصيريّة»، التي باتت بحدّ ذاتها مصطلحًا باليًا آنذاك، «جثة متحجّرة لعشرة قرون»[45]. أمّا الجغرافيّ إيتيان دو ڤوماس فصور المنطقة في تحليله جبل النصيريّة أنّها ممزّقة دائمًا وأبدًا بين الجبل والسّاحل[46]. ادّعى دو فوماس أنّه لم يحدث إلّا القليل من التغيير بين أواخر العهد العثمانيّ وفترة الانتداب، وأنّه بالكاد ثمّة تحوّل اجتماعيّ في العقد والنصف الأولى من عهد الاستقلال أيضًا. لذلك «يبقى المجتمعان (العلويّ والإسماعيليّ) اللّذان يعيشان هناك منطويَين على نفسيهما كليّة». المنطقة أنموذج مثاليّ لـ«الملجأ الجبليّ»، وهو «أنموذج أوّليّ استثنائيٌّ»[47] للفسيفساء المشرقيّة «وأقليّاتها المضغوطة». مع ذلك، وبعكس لبنان المجاور، حيث «أدّت العلاقات الخارجيّة» (لا يستطيع المرء الافتراض إلى أنّها مع فرنسا) «عملًا حمائيًّا»، فإنّ «انقطاع» شمال غرب سورية «عن بقية العالم» جعل هذه العزلة أشبه «بمحمية تحفظ مجتمعًا محكومًا عليه بنوع من التآكل الذي، وإنْ كان بطيئًا، لا يقل حتميّة»[48]. يخلص دو ڤاموس إلى القول إنّ المنطقة برمّتها «لا تبدو بلدًا فقيرًا، لم تحبه الطبيعة إلّا النزر اليسير» فحسب، بل أيضًا، كما قال عنه فولير، «بلد متحجّر اجتماعيًّا ما زال يكرّس في منتصف القرن العشرين طرائق تفكير وعيش بالية حدّدت جغرافيّته»[49]. بقيت مثل هذه السرديّات الانحطاطيّة للشرق الأوسط وسكّانه السمات الدائمة للخطاب الاستشراقيّ والأكاديميّ الفرنسيّ طوال تلك الفترة.

يقيم دو ڤاموس ادّعاءات سياسيّة وعلم-اجتماعيّة عريضة حول المنطقة وسكّانها دون أن يفقد خيطه الجغرافي تمامًا. ويضيف أن هناك بعض العلامات الإيجابيّة على صعيد «تغيير العقليّة، أي المفاهيم التي يكوّن الناس على أساسها عوائلهم، والروابط التي تجمعهم، ومعتقداتهم الدينيّة أو الأخلاقيّة، وبعبارةٍ واحدة كلّ ما يحدّد البنية الاجتماعيّة... ليس ثمّة شكّ في أنّ هذه العقليّة تتحرّك، وإن ما يزال على نحو غير ملحوظ»[50]. من هنا، قد يستطيع أنموذج قطاعيّ للمجتمع السوريّ تفسير الاختلاف الدينيّ. « يبقى السنّة والروم الأرثوذكس والعلويّون والإسماعيليّون، برُغم الدّساتير وقوانين الدولة المكتوبة، متجاورين أحدهم إلى جانب الآخر دون أن يشعروا برابطة تضامن حقيقيّة. لا تأثير للإحساس بالقرابة الاجتماعيّة (communion soc/iologique) على الأجندة الوطنيّة السوريّة، التي تظل

بالمطلق أقلّ أهميّة من المجتمع الدينيّ والقبيلة والعائلة»[51]. لم يقتنع دو ڤاموس بالرأي في أنّ مأسسة قطاعات منفصلة من قانون الأحوال الشخصيّة الطائفيّ سيكون كافيًا لتخفيف التنافر الطائفي الداخلي. ولعدم ثقته بقدرة القانون على إدارة، فضلًا عن التخفيف من حدّة الاختلاف الدينيّ أو العشائريّ أو باقي أنواع الاختلافات علم-الاجتماعيّة، يؤكّد «أنّ هذه العقليّة تبقى مسيطرة في كلّ مكان، وأنّ هذا الانقسام الاجتماعيّ ما يزال وحده الحقيقيّ»[52]. إذن، على الرّغم من بعض بوارق الأمل، يبقى استنتاج دو ڤاموس متشائمًا. و«كيف يمكن له في أيّ حال أن يكون غير ذلك؟» يضيف متحسّرًا، كون:

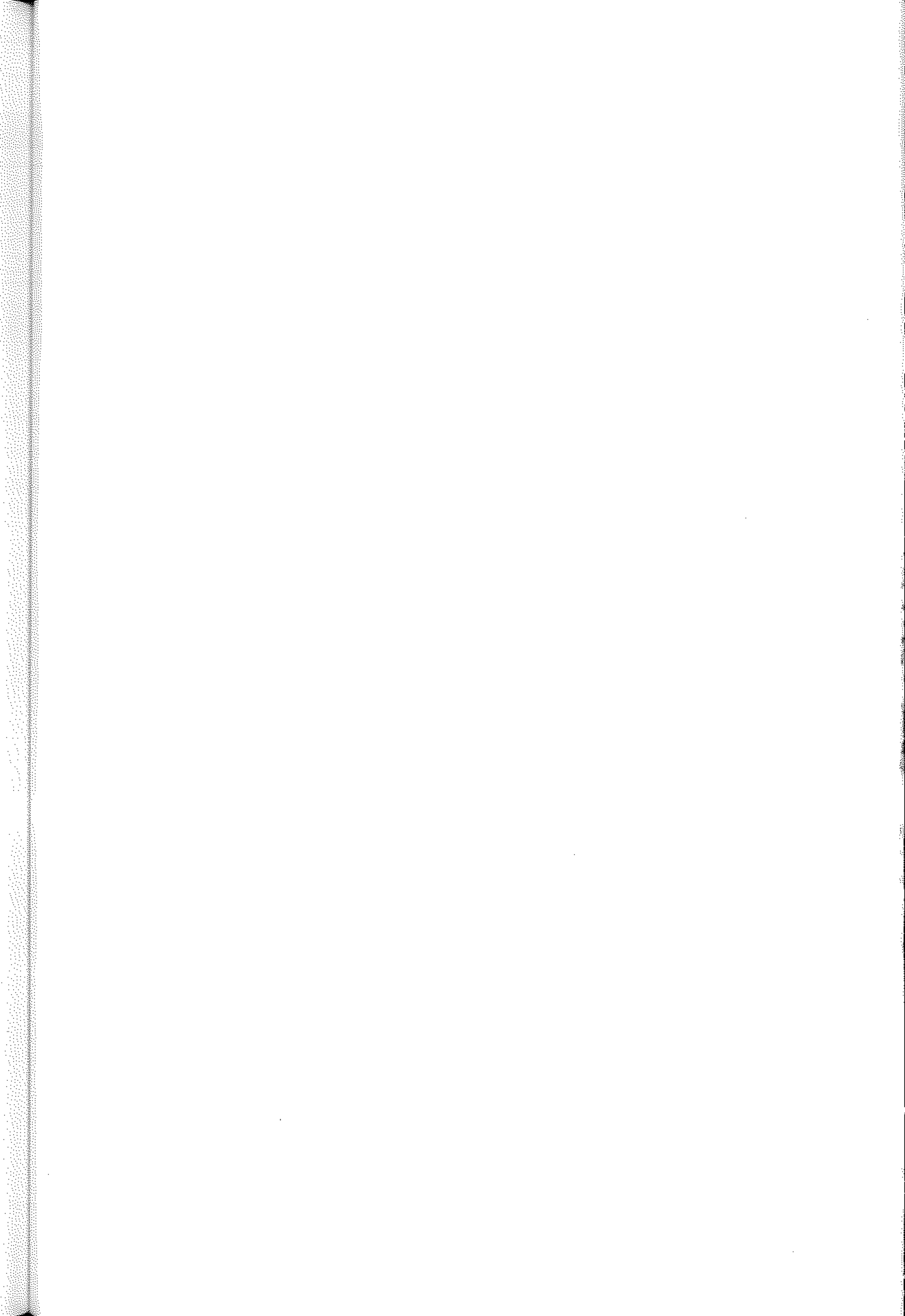
> الشرق لم يتصوّر لآلاف السنين إمكانيّة وجود فصل بين المجتمعين الدينيّ والدنيويّ، بين الكنيسة والدولة. الطائفة مجتمع دنيويّ وفي الآن ذاته مجتمع دينيّ؛ ومفهوم الأمّة مستورد غربيّ لم يُستوعَب قطّ إلّا من قبل قلّةٍ نادرة جدًّا تبقى، رغم حسن نواياها، عاجزة عن جعله حقيقة واقعة[53].

نجد هنا بوضوح، بعيدًا عن القناعة الخاطئة بعدم إمكانية الفصل بين الدين والدولة في الحضارات «الشرقيّة»، الصيغة الكلاسيكيّة بأنّ الاختلاف الطائفيّ (التقليديّ) نقيض الهُوِيّة الوطنيّة (الحديثة).

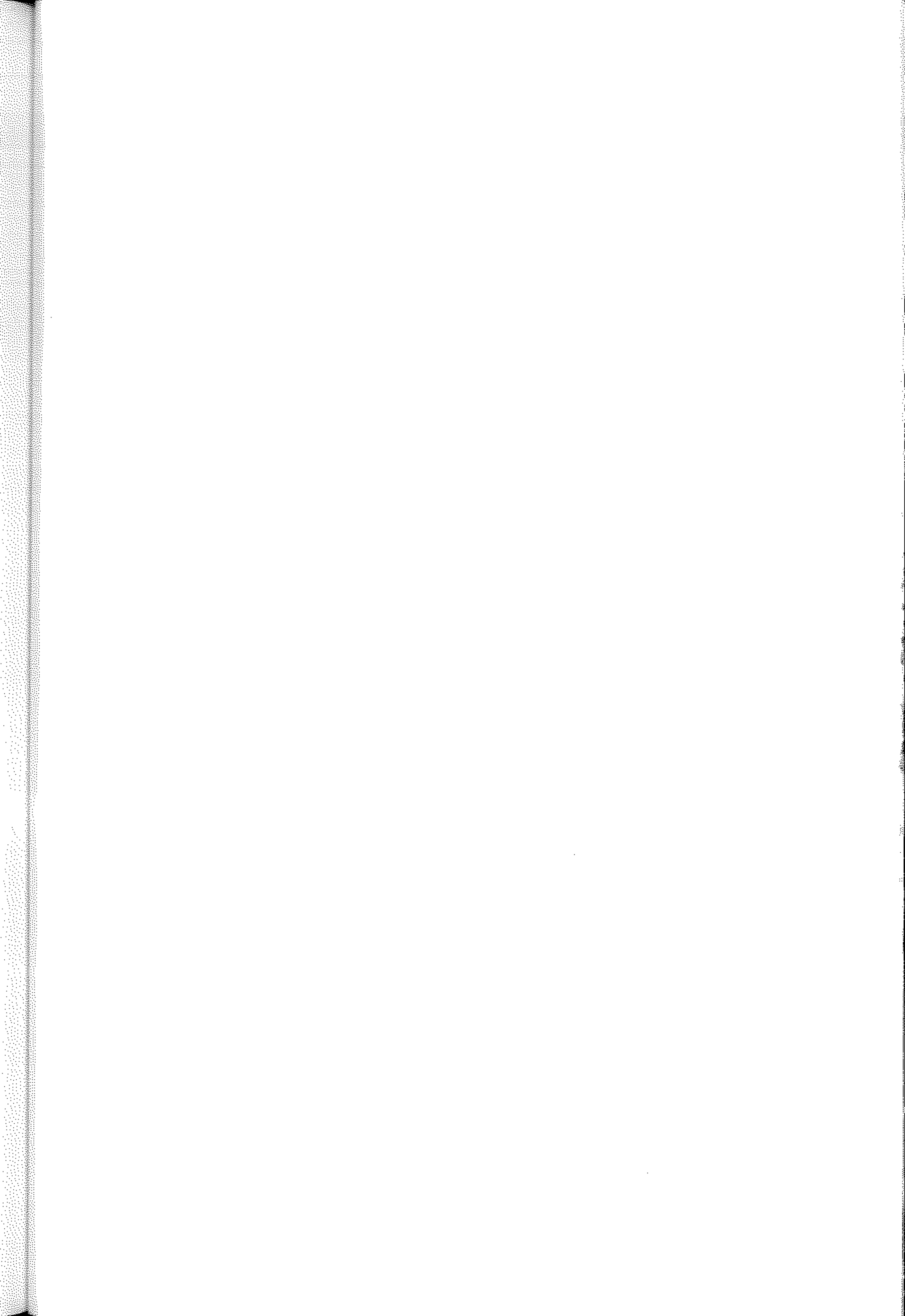
يجدر القول مجددًا إنّ أيّ نقاش عن الطائفيّة في سورية الحديثة (وفي أيّ مكان آخر) ينطوي على خطر التشييء العَرَضيّ للهُوِيّات والممارسات وأنماط المخيّلة الطائفيّة. لكن هذه الاحتماليّة ينبغي ألّا تلغي واجب إعمال الفكر في الأهمية التاريخيّة لأحداث وأفراد ولحظات معيّنة في تاريخ سورية الحديثة، كي نتمكّن من مساءلة الخطاب الوطنيّ والطائفيّ والجماعيّ وأشكاله التاريخيّة والسياسيّة والفكريّة الأخرى. والهدف من مثل هذا التحليل النقديّ لن يكون تثمين المقاربة «الفسيفسائيّة» أو «التطييفيّة» لدراسة سورية الحديثة -فمثل تلك المنظورات المنهجة تحديدًا هي التي طمست في الواقع معالم بعض أكثر الحقائق التاريخيّة أهمية وتعقيدًا هناك. كما لن يكون ببساطة اختزال الأشخاص والمجتمعات واللحظات المهمّة في تاريخ سورية الحديث إلى انتمائها الطائفيّ الموروث. بالأحرى، عبر وضع الخطابات الطائفيّة في مكانها، وعبر موضعتها تاريخيًّا ونقديًّا، وباقتفاء الحدود الأناسيّة

والتاريخيّة لصوت الطائفيّة وصمتها، قد يتمكّن المؤرّخون وعلماء الاجتماع الآخرين من تقديم تأويلات أكثر إقناعًا للتاريخ الدينيّ والسياسيّ والفكريّ للمجتمع السوريّ.

في واقع الحال، حتى هذا الاستعراض السّريع للتفاعلات مع المجتمع العلويّ وبعض موروثاتها في سورية خلال فترة الانتداب، لا يبعدنا كثيرًا عن تقييم تيري بيرك النقديّ لمقاربات علم الاجتماع الفرنسيّ في شمال إفريقيا حين كتب: «إنّ التقليد (في البحث العلميّ - الاجتماعيّ) الذي بدأ بطموحات استحضار ثمار الثورة الفرنسيّة إلى أراضي الإسلام، أصبح بطريقة ما مسوّغًا للإمبراطوريّة الاستعماريّة، وناشرًا للتنميطات العنصريّة، ومنتجًا لتراث شعبيّ غير ذي صلة»[54]. إذا كانت الجبال التي سكنها العلويّون «غامضة» للبعض، فقد ثبت أنّ تعريف البعد الدينيّ وإدارته في سورية القرن العشرين ملتبس بدرجة مماثلة. كثير من السوريّين كانوا، وما زالوا، فعليًّا شديدي الاهتمام بالدينيّ والعلمانيّ والطائفيّ أيضًا، وكيف تقاطعت هذه الاهتمامات، وكيف ستستمر في التقاطع، مع القوى الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة سوف يقرّر إلى حدّ كبير أشكال المستقبل الممكنة في سورية والمنطقة لفترة طويلة قادمة.



الجزء الثاني
العلويّون والدولة السوريّة



-4-

«رُوحْ عَ الشّام يا ابْني»:
التحوّلات الديمغرافيّة العلويّة تحت حكم حزب البعث

فابريس بالانش

شهد المجتمع العلويّ السوريّ على امتداد القرن العشرين تحوّلات جغرافيّة واجتماعيّة مهمّة، إذ هاجر من معقله المهمّش في منطقة الجبال السّاحليّة -الزراعيّة عمومًا- إلى العاصمة دمشق، حيث سيطر على النخبة الحاكمة في البلاد. يمكن الجدل بأنّ التخلّف والديناميّة الديمغرافيّة خلال خمسينيّات القرن العشرين وستينيّاته حفّزتا صعود العلويّين إلى السُّلطة وسهّلتاه، لكن تحوّلهم الديمغرافيّ وترقيهم الاجتماعيّ كانا فعلًا عاملَين مهمّين في إضعاف دولة الأسد. فمنذ اندلاع الثورة السوريّة ربيع عام 2011، يصارع الرئيس بشّار الأسد لاستعادة السيطرة على الدولة بدعم حلفاء خارجيّين أشدّاء، جزئيًّا بسبب القصور الديمغرافيّ الداخليّ المتبدّي باطّراد في قاعدته الداعمة، الذي شهد تشظّي سورية على طول خطوط صدع طائفيّة وإقليميّة. بينما استفاد نظام الرئيس السابق حافظ الأسد من فقر العلويّين، ضعف حكم الرئيس الحالي بشّار بفعل الترقّي الاجتماعيّ الحصريّ للمجتمع العلويّ في عهده. نجح بشّار في الحفاظ على سلطته بدعم روسيا وإيران، لكن ما الثمن الذي دفعته الدولة السوريّة؟[1].

يبقى تغيّر الحقائق الديمغرافيّة في سورية جوهريًّا لفهم حربها الأهليّة، وتصوّر الشّكل الذي ستبدو عليه الدولة السوريّة فعليًّا في المستقبل. فنظام بشّار الأسد، والمجتمع العلويّ نفسه، ضحايا نجاح سياسة حافظ الأسد المتعمّدة في المحاباة المجتمعيّة. كان الهدف من هذه السياسة تمكين مجتمع مهمّش سابقًا، وخلق كوادر من رجال ونساء علويّين موالين للنظام ومعتمدين عليه وعلى أجهزته، لكن هذه السياسة على المدى الطويل جعلت النّظام أكثر هشاشة.

يندرج المأزق العلويّ لنظام الأسد ضمن المخطّط السياسيّ الذي قنّنه العالم العربيّ ابن خلدون خلال العصور الوسطى، والذي استند إليه ميشيل سورا على نحو ملائم في تحليله للنظام السوريّ[2]. حسب نظرية ابن خلدون في «العَصبيّة»: يستولي جيل على السُّلطة أو «الملك» فيشيّد حكمه ويمأسسه. ويحافظ الجيل التالي على السُّلطة ويديمها بالعيش على تركة سابقه. بينما يفقدها الجيل الثالث والأخير في هذه السلسلة، الذي أفسدته الامتيازات وأضعفته الترقية الاجتماعيّة، على أيدي «عصبيّة» (أو مجموعة متماسكة) جديدة تنتقل إلى المركز من الأطراف، يحفّزها الاستيلاء على «الملك» إلى القتال بكلّ ما أوتيت من قوّة.

انخرقت خيمة الخوف الواسعة التي كانت تظلل الشعب السوريّ يومًا، وتمزّقت بفعل الحقائق الديمغرافيّة المتغيّرة مع ثورة أعداد هائلة ضدّ أسرة حاكمة مدعومة بأقليّة تتناقص باطّراد[3]. أبرزت الحرب الأهليّة السوريّة بحدّة تصدعات مجتمعيّة قائمة مسبقًا في البلاد، خصوصًا بين الغالبية السنيّة والأقليّات الدينيّة (العلويّة والدرزيّة والمسيحيّة والإسماعيليّة). ركّزت عدسات الإعلام بشدّة في الأيام الأولى للانتفاضة على تظاهرات دَرْعَا (وهي مدينة سنّية بنسبة 99٪) وعلى أطراف مدينة دمشق[4]. قامت تظاهرات بقيادة سنّية في أرجاء سورية كافّة[5]، حتّى في محافظات العلويّين التقليديّة كاللّاذِقِيّة وطَرطُوس. وفي تلك المرحلة المبكّرة، حين كانت «الثورة» في طورها الجنينيّ، انضمّ بعض المسيحيّين والعلويّين إلى التظاهرات، لكنّ مشاركتهم لم تلقَ القبول من كامل المجتمع السنّي، كما تثبت الشعارات الطائفيّة التي قِيل إنّها كانت تنشد ضدّ الأقليّات السوريّة، مثل: «العلويّة عَ التّابوت، والمسيحيّة عَ بيروت!»[6] لم تقتصر المخاوف ببساطة على فقدان المجتمع العلويّ موقعه الاجتماعيّ-الاقتصاديّ

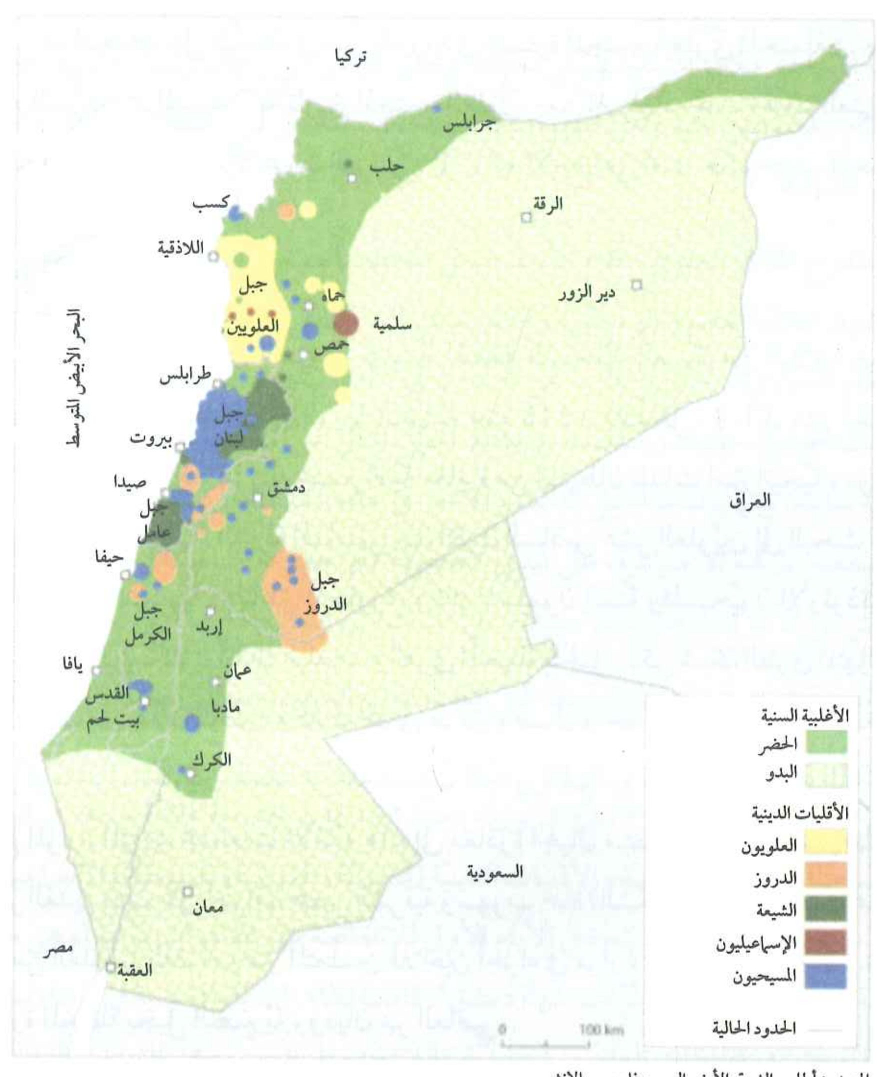
المتميّز لو استسلم الأسد؛ ما أنذر بخطر أكبر وهو أنّ التهديد باضطهاد جماعات المعارضة السنيّة[7] غذّى منذ البداية المخاوف العلويّة من تطهير عرقيّ[8]، الأمر الذي عزّز قاعدة دعم الأسد داخل دائرة تأييده الرّئيسة. لفهم هذه التحدّيات الديمغرافيّة التي يواجهها النّظام في صراعه للحفاظ على السُّلطة في سورية، ومدى خسارة المجتمع العلويّ المحتملة في حال نجاح التمرُّد، من المهم دراسة تاريخ المجتمع العلويّ -من اضطهاده تحت الحكم العثمانيّ، وتوسّعه الإقليميّ خلال الانتداب الفرنسيّ، إلى ترقيه الاجتماعيّ تحت حكم حزب البعث.

«الدولة العلويّة»

سكن المجتمع العلويّ السوريّ تقليديًّا المنطقة السّاحليّة الغربيّة من البلاد، حيث ظلّ معزولًا حتى انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة عام 1918 (الشّكل: 1.4). منع الحكم العثمانيّ ما كان ينظر إليه على أنّه مجتمع أقليّة مغايرة من استيطان بلدات استراتيجيّة ومراكز حضريّة. ودفع اضطهاد الدولة الممأسس منذ القرن السادس عشر العلويّين إلى البحث عن ملجأ في جبل النصيريّة والمناطق المجاورة، وكان المسلمون السنّة والمسيحيّون الأرثوذكس والإسماعيليّون يسكنون آنذاك البلدات والقرى المحيطة بالجبل. لكن شبكة الطرق المتهالكة التي ربطت بين هذه المناطق، وكانت تحوي طريق وصول واحد فقط يعبر جبل النصيريّة إلى مركزه، عزل العلويّين عمليًّا عن المجتمعات المجاورة لهم[9]. وعندما دفع النِّزاع الداخليّ وشُحّ الموارد المتزايد مجتمعات الأقليّة هذه إلى مغادرة الجبال منتصف القرن التاسع عشر، استقرّ العديد منهم على أطراف حمص الشرقيّة وسهوب حماة (الشّكل: 2.4)[10]، حيث عمل كثير من العلويّين الفقراء وغير المتعلّمين فلاحين أُجراء في مزارع النخب السنيّة والمسيحيّة الكبيرة المحيطة بجبل النصيريّة ووديان نهر العاصي.

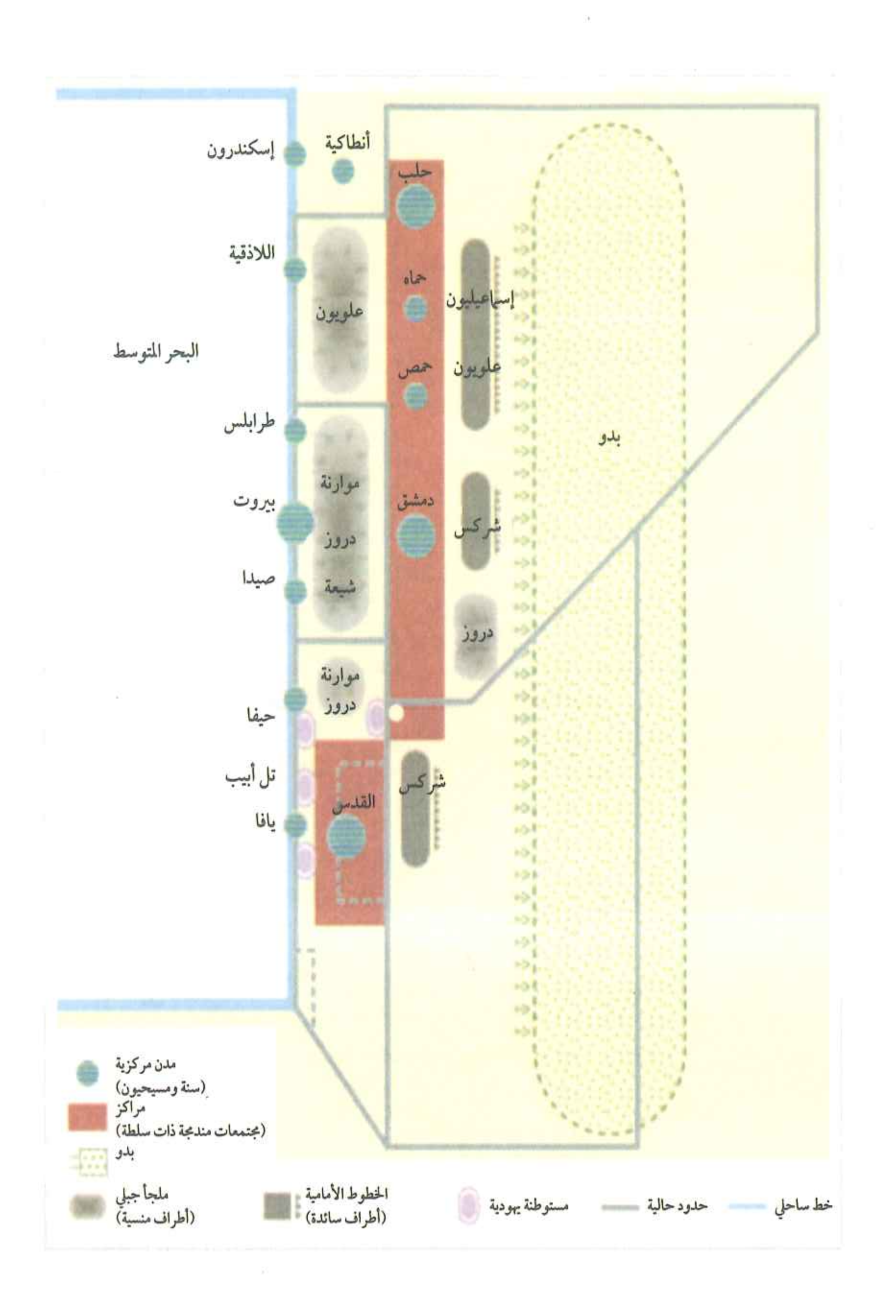
عقب انهيار الإمبراطوريّة العثمانيّة، أدارت فرنسا سورية بموجب نظام الانتداب قبل أن تمنحها استقلالها عام 1946. في عام 1920، أقامت فرنسا دولة علويّة على طول «السّاحل العلويّ» غربي سورية، على خلفية النِّزاع بين المجتمعين العلويّ والسنّي، وتنامي مشاعر القوميّة العربيّة التي جرى التعبير عنها على نحو متزايد بلغة إسلاميّة-سنّية واضحة. كان

الهدف حماية المجتمع العلويّ من سورية يهيمن عليها قوميّون عرب مسلمون سنّة، وتحرير العلويّين من التبعيّة للإقطاع السنّي.

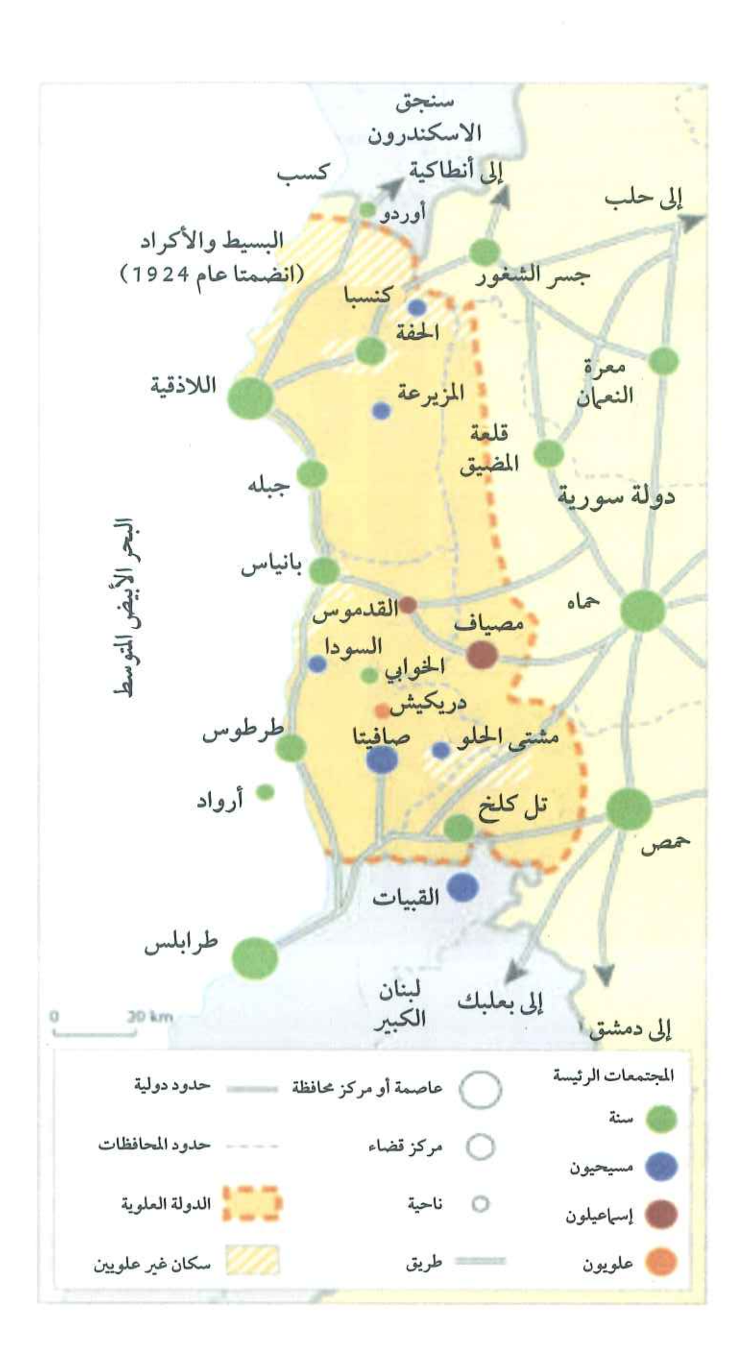


المصدر: أطلس الشرق الأدنى العربي، فابريس بالانش

الشكل 4-1: توزع المجتمعات في نهاية عهد الامبراطورية العثمانية



الشكل 4-2: مناطق المراكز والأطراف في نهاية عهد الامبراطورية العثمانية



الشكل 4-3: الدولة العلوية 1920 - 1936

نظريًّا، رُسمت الحدود الجغرافيّة للدولة العلويّة الجديدة بحيث تتوافق مع الحدود الديمغرافيّة للمجتمع العلويّ. لكن، عمليًّا، لم يجر التقيّد بهذا المبدأ (الشّكل: 3.4)، بل ضمّت أراضي ذات أغلبيّة سنيّة، بما فيها الباير وبسيط الأكراد، إلى الدولة العلويّة الجديدة، في حين أنّ بعض القرى التي سكنتها عائلات علويّة كبيرة من ملاك الأراضي وجدت نفسها خارج الحدود الجديدة. علاوة على ذلك، رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها فرنسا لتطوير نظام تعليميّ في الدولة العلويّة الجديدة لتنشئة نخبة قادرة على قيادة مجتمع وصفه الجغرافيّ الفرنسيّ جاك فولير بأنّ «التاريخ نسيه»[11]، ورغم كون العلويّين يشكّلون الأغلبيّة الساحقة من سكّان الدولة الجديدة، بقيت السُّلطة السياسيّة والاقتصاديّة متركّزة في أيدي النخب السنيّة والمسيحيّة الحضريّة. تُظهر نتائج الإحصاء السكّانيّ لعام 1935 مستويات تمدن منخفضة بين المجتمعات العلويّة داخل المنطقة السّاحليّة في الدولة العلويّة. شكّل العلويّون ثلثي سكّان الدولة العلويّة لكنهم لم يمثّلوا إلّا 3٪ فقط من سكّان المدن. لاحظ فولير أنّ العلويّين كانوا أساسًا غائبين عن البلدات والمراكز الحضريّة، حتى داخل الدولة العلويّة[12]، وبحلول عام 1936 بدا واضحًا أنّ مشروع بناء الدولة قد فشل فأعيد دمج الدولة العلويّة مع بقية سورية.

خلال العقد التالي، ازداد عدد العلويّين في بلدات ومراكز المنطقة الحضريّة بنسبة مهمّة بلغت قرابة 10٪ (انظر: الجدولَين 1 و2). كانت نسبة السنّة بين سكّان مدينة اللّاذِقِيّة البالغ عددهم 41.000 نسمة آنذاك 63٪، والمسيحيّين 29٪، والعلويّين 8٪[3]. وكان أكثر من 80٪ من علويّي سورية البالغ عددهم 340.000 نسمة تقريبًا ويشكّلون 11٪ من سكّان سورية في تلك الفترة، يتركّزون بكثافة في منطقة الجبال السّاحليّة. تعادل هذه المنطقة اليوم حدود محافظتَي اللّاذِقِيّة وطَرطُوس تقريبًا، وكانت تمثّل قلب المجتمع العلويّ، وتضمّ أغلبيّة علويّة تقدّر بـ(63.2٪) من السكّان، مع مجتمع سنّي مهم (22.1٪)، ومجتمع مسيحيّ أصغر (13.6٪)[14]. عاش غالبية علويّي سورية خارج حدود هذه المنطقة السّاحليّة

في سلسلة مناطق متفرّقة شرق نهر العاصي، ضمّت بلدات مخرم الفوقاني وعليات وجيربوس وصغيرون وأبو مندل.

الجدول 1: توزّع السكّان الحضريّ في المنطقة السّاحليّة السوريّة عام 1935 وفقًا لطوائفها الدينيّة[15]

	السنة		المسيحيّون		العلويّون		الإجمالي
البلدة	عدد السكّان	النسبة	عدد السكّان	النسبة	عدد السكّان	النسبة	
اللّاذِقيّة	25.000	78.6	6.300	8.19	500	1.6	31.800
جبلة	6.073	96.8	81	3.1	116	1.9	6.270
بانياس	1.671	77.5	350	2.16	136	6.3	2.157
طَرطُوس	3.000	68.5	917	9.20	462	10.6	4.379
أرواد	3.300	99.8	6	2.0	0	0.0	3.306
صافيتا	40	1.3	2.716	5.89	280	9.2	3.036
الحفة	911	70.8	360	28	15	1.2	1.286
المجموع	39.995	70.5	10.730	1.25	1.509	4.4	52.234

على الرغم من أنّ عملية التمدّن العلويّ كانت تتقدّم على نحو جيد في نهاية منتصف القرن العشرين، فإنّ مستويات الفقر والتخلف الشديد استمرت. لعلّ وصف [منير مشبك موسى] لحي «الرمل الشماليّ»، وهو حي علويّ أنشئ شمال مدينة اللّاذِقيّة، يسلّط الضوء على مدى تدنّي الوضع الاجتماعيّ-الاقتصاديّ للمجتمع العلويّ في تلك الفترة: «لا كهرباء، ولا ماء، ولا صرف صحيّ، ولا خدمات بلديّة، ولا رعاية صحيّة. بعوض وذباب بعدد حبات الرمال... معظم سكّان الحي عمّال أو من فئات البروليتاريا الأخرى؛ بعضهم ينتمي إلى الطبقة الوسطى من الموظّفين أو التجّار؛ 35٪ من السكّان يعيشون في بيوت يملكونها»[16]. بالنسبة إلى فقراء وأميي جبل النصيريّة[17] كان جيش المشرق الفرنسيّ،

الذي جنّد بين 10.000 و21.000 عسكريّ معظمهم من مجتمعات الأقليّات الدينيّة في سورية، السبيل إلى التقدّم الاجتماعيّ والمهنيّ. كان تمثيل العلويّين في الجيش الاستعماري الفرنسيّ مفرطًا، خاصة في «قُوّات المشرق الخاصّة» التي شكّلت أساس الجيش السوريّ بعد الاستقلال عام 1946، ما يفسّر جزئيًّا عدد الضبّاط العلويّين الكبير وغير المتناسب في اللجنة العسكريّة لحزب البعث بعد انقلاب عام 1963 [18]. تمأسس فرط تمثيل الضبّاط العلويّين في أجهزة المخابرات والوحدات العسكريّة الرّئيسة لدى وصول حافظ الأسد إلى السُّلطة عام 1970، وهذا سرّع إلى حدٍّ أبعد تمدين العلويّين وهجرتهم من جبل النصيريّة باتجاه السهول المحيطة وفي النهاية إلى دمشق.

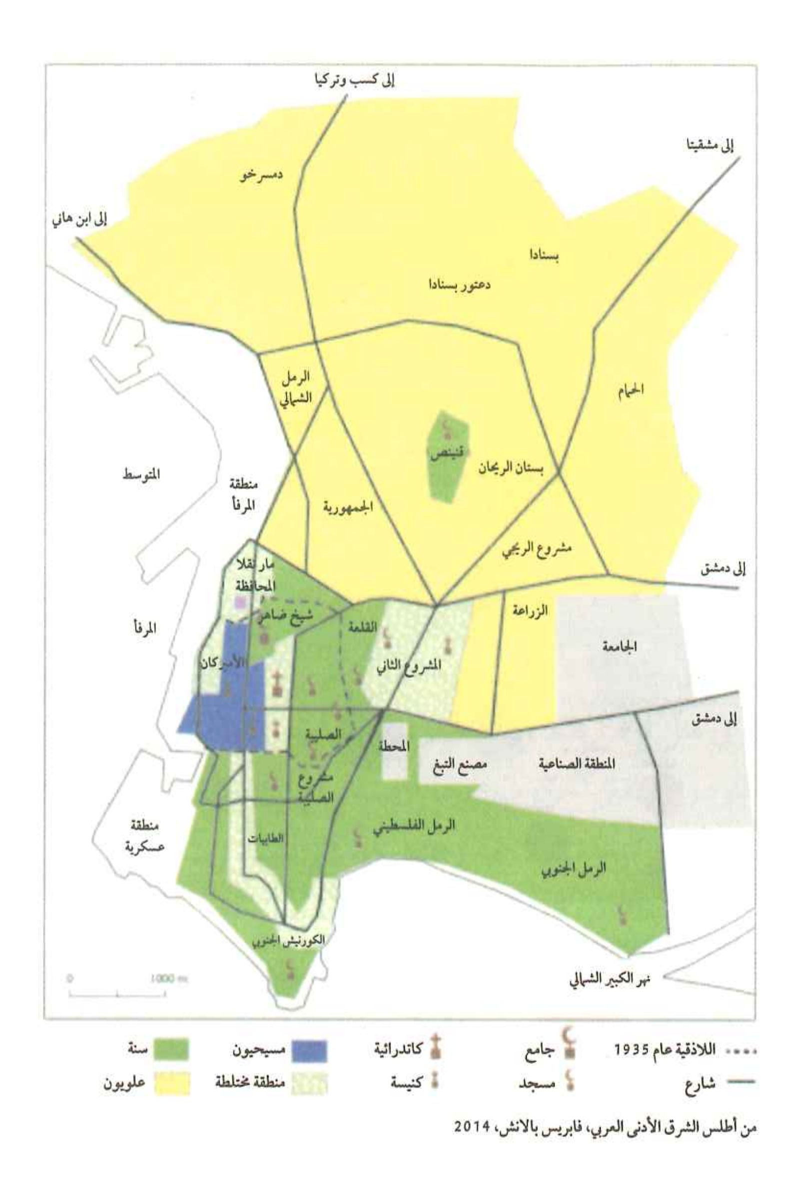
الجدول 2: التعداد السكّاني الحضريّ في منطقة السّاحل السوريّ عام 1947 وفقًا للجماعة الدينيّة [19]

	السُّنّة		المسيحيّون		العلويّون		الإجمالي
البلدة	**عدد السكّان**	النسبة	عدد السكّان	النسبة	عدد السكّان	النسبة	
اللّاذِقِيّة	26.000	63.4	11.800	28.8	3.200	7.8	41.000
الحفة	1.730	72.1	610	25.4	60	2.5	2.400
جبلة	8.020	90.1	240	7.2	640	2.7	8.900
بانياس	2.650	67.9	950	24.4	300	7.7	3.900
طَرطُوس	4.500	50.6	1.730	19.4	2.670	30	8.900
صافيتا	40	0.7	4.880	86.5	720	12.8	5.640
أرواد	5.060	99.2	40	0.8	0	0.0	5.100
المجموع	48.000	63.4	20.250	27.5	7.590	9.1	75.840

العلويّين ينزلون من الجبل

بدأت حكومة حزب البعث الجديدة عام 1963 سلسلة إصلاحات زراعيّة في أرجاء سورية كافّة، مثل تجفيف مستنقعات السهول الفيضيّة حول نهر العاصي، بما في ذلك سهل الغاب، وري الأراضي المحيطة به عام 1968 [20]. في حين كان أبرز هذه الإنجازات إنشاء سدّ الطبقة على نهر الفرات، أقيم أيضًا عدد كبير من السدود ذات الحمولة الأصغر في المنطقة السّاحليّة على ضفاف العاصي. خلق التحوّل الناتج من زراعة الحبوب إلى الزراعة المختلطة المرويّة فرص عمل مهمة في السهول قليلة السكّان. وشهد هذا التطوّر انتقال آلاف العائلات العلويّة من قرى جبل النصيريّة[21] إلى السهول المنخفضة المحيطة به، وإلى وادي الغاب وسهل عكار. نشأت مجمعات زراعيّة لاستيعاب هذه الهجرة التي زادت إلى حدٍّ كبير تَعدَاد السكّان العلويّين، وحوّلت أطراف جبل النصيريّة إلى إقليم علويّ (انظر: الشّكل 5.4 و6.4). تضمن الإصلاح الزراعيّ في ستينيّات القرن العشرين الاستيلاء على أراضٍ زراعيّة شاسعة من أيدي النخب المدينيّة، السنيّة والمسيحيّة غالبًا، وإعادة توزيعها على السكّان العلويّين. سعى النّظام إلى ضمان دعم المجتمع العلويّ بتوفير فرص ماديّة حقيقيّة أمامه للتطوّر والارتقاء الاجتماعيّ. واستكملت تلك الإجراءات استراتيجيّة حافظ الأسد الأخيرة لتقويض المجتمعات السنيّة العربيّة والكرديّة التي سكنت تلك المناطق وعارضت نظامه.

عندما جلب الخروج من الأرياف أعدادًا كبيرة من سكّان ريف الجبل إلى المراكز الحضريّة في اللّاذِقِيّة بعد عام 1963، أطلقت الحكومة مشروع بناء تجمّع سكنيّ واسع لإيواء تدفّقات الوافدين العلويّين الجدد. بالطبع، رحّب مجتمع علويّي السّاحل بهذه المبادرات التي شجّعت تحضّرهم وسهّلت تحالفهم مع حزب البعث الحاكم[22]. أسّس العلويّون المهاجرون أحياءَ لهم في جنوب حمص وشرقها، بما فيها أحياء الزهراء وكرم اللوز والأرمن وكرم الزيتون[23]، وفي الأطراف الشماليّة لقرى اللّاذِقِيّة وبلداتها ذات الغالبية العلويّة. غيّرت أعداد العلويّين غير المسبوقة في تلك البلدات والمراكز الحضريّة ديمغرافيّة المنطقة السّاحليّة، فأضعفت أهميّة المجتمعين السنّي والمسيحيّ الأرثوذكسيّ المهيمنين تقليديًّا، لصالح مجتمع علويّ أكثر أهمية

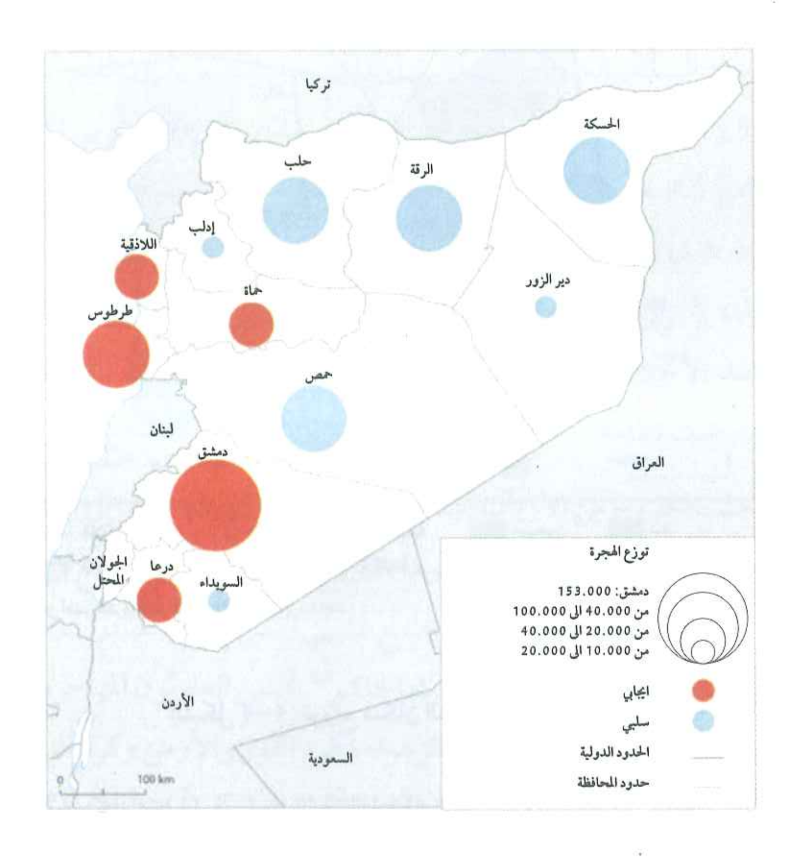


الشكل 4-4: توزيع سكان اللاذقية حسب الديانة

عدديّة وتركزًا سكّانيًّا كثيفًا. ضمّت لاحقًا المناطق الجديدة ذات الأغلبيّة العلويّة، مثل بسنادا ودمسرخو، إلى بلدية اللّاذِقِيّة، ما وسّع حدودها وخلخل الكثافة السكّانيّة السنيّة وخففها. بحلول ثمانينيّات القرن العشرين أصبح العلويّون مجتمع الأغلبيّة في المدن السّاحليّة اللّاذِقِيّة

وجبلة وبانياس وطَرطُوس، وتحوّل ساحل سورية على البحر الأبيض المتوسط عمليًّا إلى إقليم علويّ يمتد من السّاحل شرقًا إلى سهل الغاب غربًا، ومن تركيا شمالًا إلى لبنان جنوبًا. في حين كانت قرى العلويّين يومًا جيوبًا ريفيّة ضمن مناطق حضريّة ذات أغلبيّة سنّيّة، بحلول تسعينيّات القرن العشرين صار العكس هو الصحيح (باستثناء مدينة البسيط): وجدت قرى المجتمعات الأخرى نفسها جيوبًا ضمن إقليم علويّ متوسّع[24].

ازداد عدد سكّان اللّاذِقِيّة إلى أكثر من 400.000 نسمة عام 2010، منهم 50٪ تقريبًا علويّون و40٪ سُنّة و10٪ مسيحيّون. تبدّى هذا التحوّل الديمغرافيّ أيضًا في مدينتَي جبلة



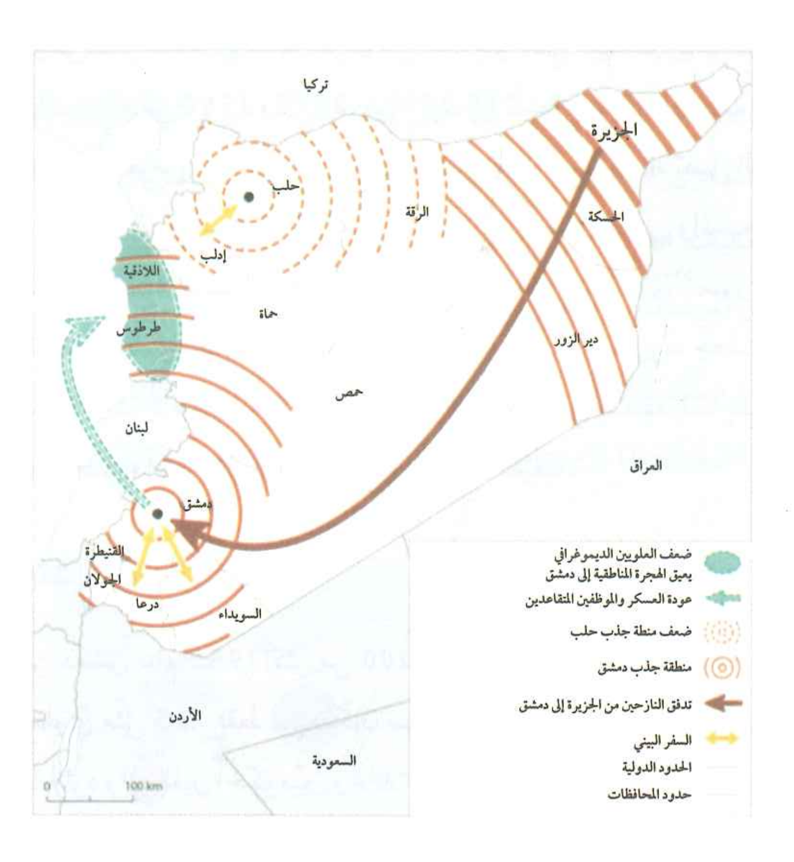
الشكل 4-5: توازن الهجرة الداخلية حسب المحافظة 1990-1994

وبانياس، وعلى نحو مشابه في مدينة طَرطُوس السّاحليّة التي شهدت زيادة سكّانيّة بنسبة عشرة أضعاف بين عامَي 1960 و2010، من 15.000 نسمة فقط إلى ما يقارب 150.000 نسمة[25]. تحوي طَرطُوس أعلى نسبة علويّين بين سائر المدن السوريّة، إذ تصل النسبة تقريبًا إلى 80٪ من السكّان، وينقسم الباقي بالتساوي بين المجتمعين السّنّي والمسيحيّ. وأدّت ترقية المدينة إلى عاصمة محافظة طَرطُوس[26]، وإنشاء ثاني أكبر ميناء دوليّ[27] سوريّ فيها عام 1974، وتوظيف استثمارات كبيرة الحجم في قطاعها السياحيّ وتطويره، جعلت كلها هذه البلدة الصغيرة ذات الأغلبيّة العلويّة ثاني أكبر مركز حضريّ في المنطقة السّاحليّة، ما خلق آلاف فرص العمل وأعطاها أهميّة اقتصاديّة وسياسيّة حقيقيّة.

«رُوحْ عَ الشّام يا ابْني!»

لم يسكن دمشق عام 1945أكثر من 4.200 علويّ[28]. بحلول عام 1980، ومع أنّ المجتمع العلويّ مثّل 15٪ فقط من سكّان سورية، نجح النّظام بتوسيع الوجود العلويّ عبر تثبيت الجنود والموظفين الحكوميّين وعائلاتهم، ليس في المنطقة السّاحليّة فحسب، بل في المراكز الحضريّة الاستراتيجيّة كاللّاذِقِيّة وحمص ودمشق حيث لم يسبق لهم وجود تاريخيّ[29]. خلال العقود الأسبق، تدفق العلويّون السّاعون للحصول على وظائف في القطاع العام المتوسّع إلى العاصمة دمشق بأعداد كبيرة. إحدى النّكات الشاميّة الشائعة آنذاك : 'سؤال: لم رأس الولد العلويّ مسطّح؟ جواب: لأن أمه كانت تصفعه صباح كل يوم على رأسه من الخلف وتقول له : رُوحْ عَ الشّام يا ابْني!'.

يقترب عدد العلويّين في العاصمة السوريّة سريعًا من نصف مليون اليوم[30]. دعّم حافظ الأسد سيطرته على العاصمة -عملًا بمقولته الشهيرة: «من يسيطر على دمشق، يسيطر على سورية»[31]- عبر إحاطتها بحزام من المنشآت العسكريّة وسكن الضبّاط، حيث شكّل العلويّون غالبية السكّان، كونهم الأعلى تمثيلًا في الجيش. وشهد هذا «الحزام» العلويّ الحضريّ حول المدينة ظهور أحياء «مخالفة» ذات أغلبيّة علويّة مثل حي المزّة. بنيت أيضًا ثكنات عسكريّة قرب القصر الرّئاسيّ أوائل الثمانينيّات شكّلت كتلًا دفاعيّة



الشكل 4–6: الهجرات الداخلية في سورية منذ 1990

تعزّز سيطرة الدولة على المدينة، وتمتن سلطة الأسد على تضاريسها الحضريّة. لكن لم يقطن كلّ العلويّين الذين هاجروا إلى دمشق في هذا النوع من المجمعات العسكريّة. ففي حين سكنت البيروقراطيّة البورجوازيّة العلويّة حيي المزّة والعبدلية، اللّذين أُنشِئا في سبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين، اختلط العلويّون الموالون للنظام بسكّان دمشق العاديين في الضواحي الشماليّة والغربيّة، مثل أحياء جديدة عرطوز وجرمانا وصحنايا (انظر: الشّكل 14.4). لقي العلويّون قبولًا أكبر من المجتمعين الدرزيّ والمسيحيّ في هذه الأحياء[32]، مقارنة بالضواحي السنيّة الحضريّة الأكثر محافظةً كدوما وحرستا وداريّا، التي تشكل اليوم معاقل المعارضة السوريّة.

بعد انقلاب عام 1963، عيّنَ العلويّون العاملون في مواقع المسؤوليّة في إدارات الدولة إخوتهم في الدين من أبناء القرى المجاورة في الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة بشكل روتينيّ. ونظرًا إلى تدنّي مستويات التعليم المزمنة في السّاحل العلويّ، استمدت إدارة الدولة موظفيها نموذجيًا من مجمع مرشحين لا يحملون أكثر من شهادة التعليم الثانويّ الأساس. خلق ذلك شرخًا بين العلويّين في أعلى وأدنى مراتب بيروقراطية الدولة، كون الموظفين الجدد على الأغلب عملوا في مناصب أمنيّة وخدمة مدنيّة متدنيّة المستوى. أدرك حافظ الأسد أنّ توطيد سيطرته على الدولة يتطلب منه إيجاد كادر من العلويّين الموالين الموثوقين في كل مستويات الجهاز الحكوميّ. ولكي يضمن تدفّقًا منتظمًا من العلويّين المؤهلين لمستويات الخدمة العامة العليا، وسع التعليم الحكومي المخصّص لمجتمعات الأقليّات المهمّشة والمعزولة تقليديًّا.

مع تضخم أعداد الموظفين العلويّين الجدد في مراتب الجهاز الحكوميّ، أصبحت المناصب متدنيّة المستوى نادرة، واشتدّت المنافسة على التوظيف في القطاع العام. صارت حيازة مؤهّل جامعيّ أو دبلوم معهد متوسّط شرطًا مسبقًا للدخول، لكن الصّلات و«الواسطة» السياسيّة بقيت بالغة الأهميّة. تمتّع العلويّون بحظوة واضحة في هذا المجال، نظرًا إلى مكانتهم المميّزة في ظلّ إدارة البعث[34]. اليوم، يرتبط المجتمع العلويّ ارتباطًا وثيقًا بالجهاز الحكوميّ، إذ أظهر إحصاء عام 2004 أنّ أكثر من 80٪ من الموظفين العلويّين يعملون في الجيش، أو الصناعات التابعة للدولة، أو القطاع العام[35].

في عام 1981، بلغت نسبة سكّان اللّاذقِيّة العاملين في القطاع العام 5.39٪، مع مسار تصاعدي في بداية التسعينيّات[36]. ارتفع هذا الرقم إلى 6.56٪ بحلول عام 2006، نتيجة حملات التوظيف الحكوميّة الكبيرة التي استهدفت المجتمع العلويّ عمومًا، رغم أنّ الاقتصاد السوريّ كان يمر بعمليات لَبرلَة وخصخصة واسعة[37]. ويوضح الطابع «الميراثيّ الجديد» (neo-patriomonial) للنظام السوريّ حقيقة أنّ المجتمع العلويّ كان المستفيد الرئيس من نموّ القطاع العام. سخّر نظاما الأسد كلاهما موارد الدولة لتعزيز التضامن أو «العَصبيّة العلويّة»، وحرصًا على أن تتركز تعيينات القطاع العام بأيدي أبناء المجتمع

العلويّ، وعلى أن يكافأ مؤيّدو النّظام على ولائهم للدولة. زادت نسبة السكّان العاملين في القطاع العام المدنيّ في محافظتَي اللّاذِقِيّة (54.6٪) وطَرطُوس (39.5٪) عن المعدّل الوطنيّ (26.9٪)[38]، ويزداد تمثيل المجتمع العلويّ في هذا القطاع إلى حدٍّ هائل مقارنة بالمجتمعات الأخرى. على سبيل المثال، تبلغ نسبة العلويّين العاملين في القطاع العام 81٪ من مجموع قوة عمل الذكور في محافظة اللّاذِقِيّة، مقارنة بنسبة 57٪ من المسيحيّين و44٪ من السّنّة[39]. ويتكرّر الأمر ذاته في قوة عمل النّساء، إذ تبلغ نسبة العاملات العلويّات في القطاع العام 35٪، مقارنة بنسبة 23٪ من المسيحيّات، و15٪ فقط من السنّيّات.

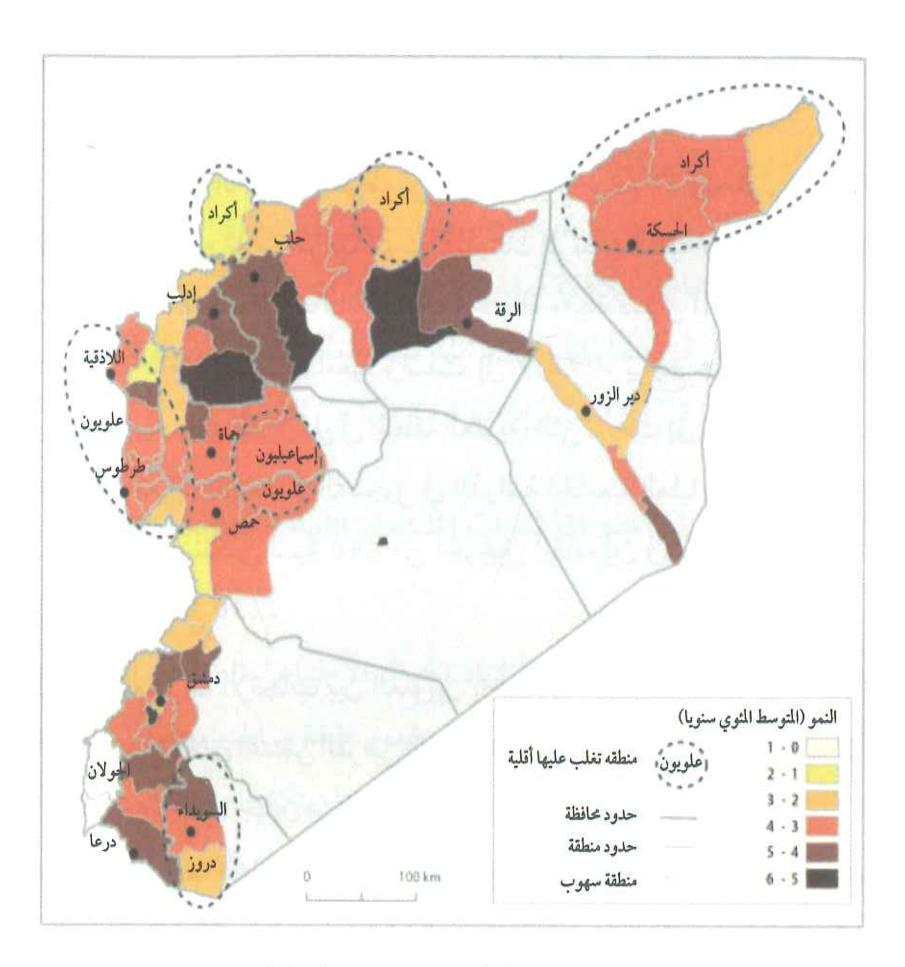
توطيد السُّلطة وتراجع المؤشّرات الديمغرافيّة: تعليم أعلى ومعدلات ولادة أدنى

أسهم التطوّر الحضريّ السريع وازدياد الحراك الاجتماعيّ الصاعد، اللّذان شهدهما المجتمع العلويّ تحت حكم كِلا الأسدين، في ظهور طبقة مواطنين علويّين أفضل تعليمًا وأكثر غنى ونفوذًا سياسيًّا. يمكن الجدل في أنّ ذلك جاء بتكلفة عالية الثمن، عمومًا على حساب إفقار جماهير السنّة في الريف السوريّ وزيادة استقطابيتها، إضافة إلى انخفاض دراماتيكيّ في معدّلات الولادة والأعداد السكّانيّة بين العلويّين. في حين أنّ العلاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وتراجع معدّلات الإنجاب ليست اتجاهًا غير مألوف عالميًّا، إلّا أنّها كانت مقلقة لنظام يعتمد في تجنيد عناصره العسكريّة والأمنيّة على نواة أقليّة علويّة.

على صعيد التقدّم التعليميّ، طرأ تحسّن كبير على توفّر التعليم للسكّان العلويّين بإنشاء مدارس ابتدائيّة وثانويّة في المنطقة السّاحليّة[40]. كانت نسبة الأمّية بين سكّان اللّاذِقِيّة البالغين، من عمر خمسة عشر عامًا فما فوق، 60 في المئة عام 1960، وهي نسبة توازي المعدل الوطنيّ آنذاك[41]. بحلول عام 2004 انخفضت مستويات الأمّية في اللّاذِقِيّة وطَرطُوس تباعًا إلى 10.7٪ و12.4٪[42]، وهذه نسبة أدنى من المعدّل الوطنيّ البالغ 17.5٪. كما أنّ الفجوة الجندريّة في مستويات محو الأمّية تلاشت تمامًا داخل المجتمع العلويّ.

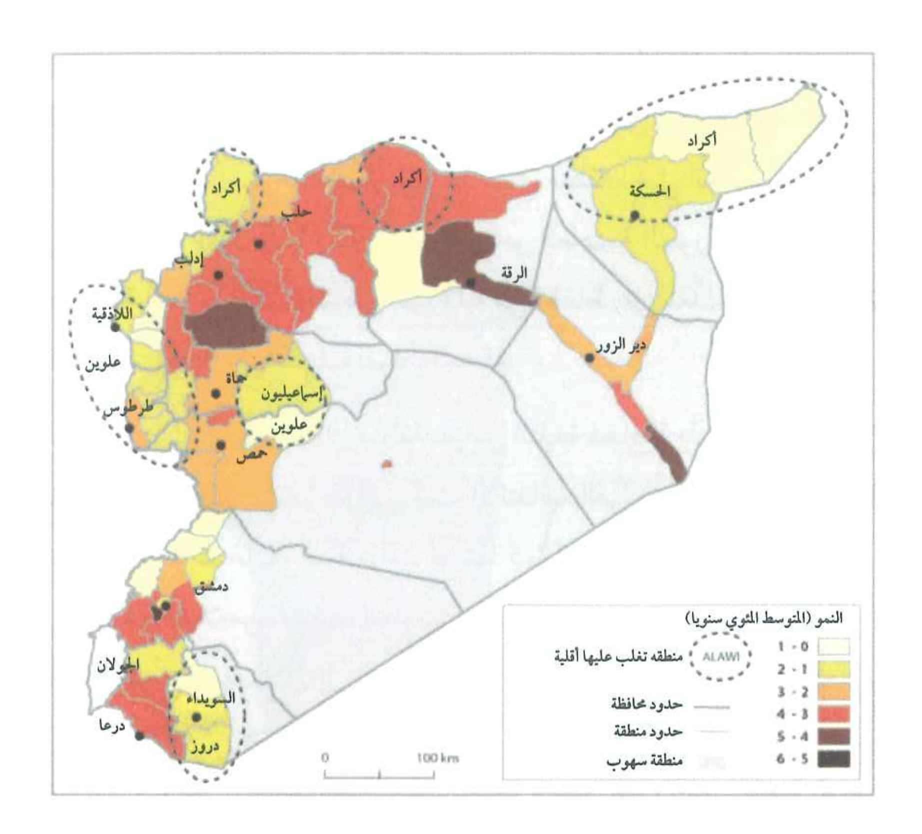
أنشأ حافظ الأسد جامعة في اللّاذِقِيّة لتشجيع أفراد المجتمع العلويّ على متابعة التعليم العالي، وتزايدت أعداد الطلاب المسجّلين فيها باطّراد. في عام 1981 بلغت نسبة حَمَلَة شهادات جامعيّة في اللّاذِقِيّة وطَرطُوس تباعًا 1.8٪ و2٪[43]، وبحلول عام 2004 تضاعفت هذه الأرقام ثلاث مرات لتحتلّ المدينتان المرتبتين الثانية والثالثة على المستوى الوطنيّ بنسبة 6.3٪ و5.9٪ تباعًا[44]. وحدها محافظة مدينة دمشق المركزيّة سجّلت نسبة أعلى من عدد حَمَلَة شهادات جامعيّة وصلت إلى 8.9٪[45]. يرجع هذا التقدُّم جزئيًّا إلى مستويات المساواة الجندريّة الأعلى في المنطقة العلويّة، التي ترجمت إلى وصول أفضل للنساء إلى التعليم الجامعيّ. كان معدل التسجيل في الدّراسة الجامعيّة العليا فعليًّا أكبر بين النساء العلويّات[46]، اللاتي شكّلن نسبة 40٪ من الخريجين الجامعيّين في المناطق العلويّة، مقارنة بالمعدّل الوطنيّ البالغ 30٪.

تراجعت معدّلات الإنجاب بين العلويّين باطّراد في السنوات العشرين الأخيرة، مع تزايد أعداد النساء اللاتي اغتنمن الفرص التعليميّة المتاحة، وانخفض متوسط عدد الأطفال في العائلة الواحدة خلال جيلين من ثمانية أطفال إلى طفلين اثنين[47]. كانت ثمّة علاقة واضحة بين مستويات التعليم الأعلى ومعدلات الولادة الأدنى: تنزع النساء الباحثات عن مهن إلى تأجيل الزواج حتى إتمام دراستهن، غالبًا بعد سنّ الخامسة والعشرين. صارت معدّلات الإنجاب في المحافظتين العلويّتين اللّاذِقِيّة وطَرطُوس أدنى بكثير من معدلاتها في المدن الداخليّة ذات الأغلبيّة السنيّة. وفي أقلّ من خمسين سنة خرج العلويّون من الطور الثاني لتحوّلهم الديمغرافيّ -تمثّل الطور الأول في تناقص معدّلات الوفيات مع ارتفاع مطّرد في معدّلات الولادة. انهارت معدّلات الإنجاب لدى العلويّين بسبب نجاح سياسات التطوير التفضيليّة غير المتكافئة التي أطلقها حافظ الأسد. عامل مساهم آخر يكمن في الفلسفة الدينيّة العلويّة، والثقافة الليبراليّة العلمانيّة لدى العلويّين غير المُلقَنين دينيًّا، ما يجعلهم أكثر تقبلًا للتقدُّم والتغيير. كما تخضع النساء العلويّات إلى عوائق اجتماعيّة وقيود دينيّة أقلّ من نظيراتهن السنّيّات الأكثر محافظة، وهذا مكّنهن من متابعة التعليم والحصول على فرص عمل، ومن ثمّ خفض معدّلات الولادة بين العلويّين.



الشكل 4-7: النمو الديموغرافي في سورية حسب المحافظة 1970-1981

تُظهر متابعة الخط البياني للنموّ السكّانيّ في سورية خلال فترة 1970-1981 (وهي الفترة الأكثر فعاليّة في سياسات حافظ الأسد التطويريّة) قصة مختلفة تمامًا عن فترة 1994-2004، عندما تمّ التخلّي عن هذه الخطط كليّة تقريبًا، بعد أن حقّق المجتمع العلويّ تحوّله السكّانيّ. كان معدّل نموّ السكّان في المنطقة العلويّة خلال سبعينيّات القرن العشرين موازيًا للمعدّل الوطنيّ، لكنه انهار كليّة تقريبًا خلال التسعينيّات، ما يعكس النموذج ذاته في باقي مناطق الأقليّة-الأغلبيّة كالسويداء (الدُّروز)، وشهبا، وصلخد، والسلمية، ومخرم الفوقاني.



الشكل 4-8: النمو الديموغرافي في سورية حسب المحافظة 1994-2004

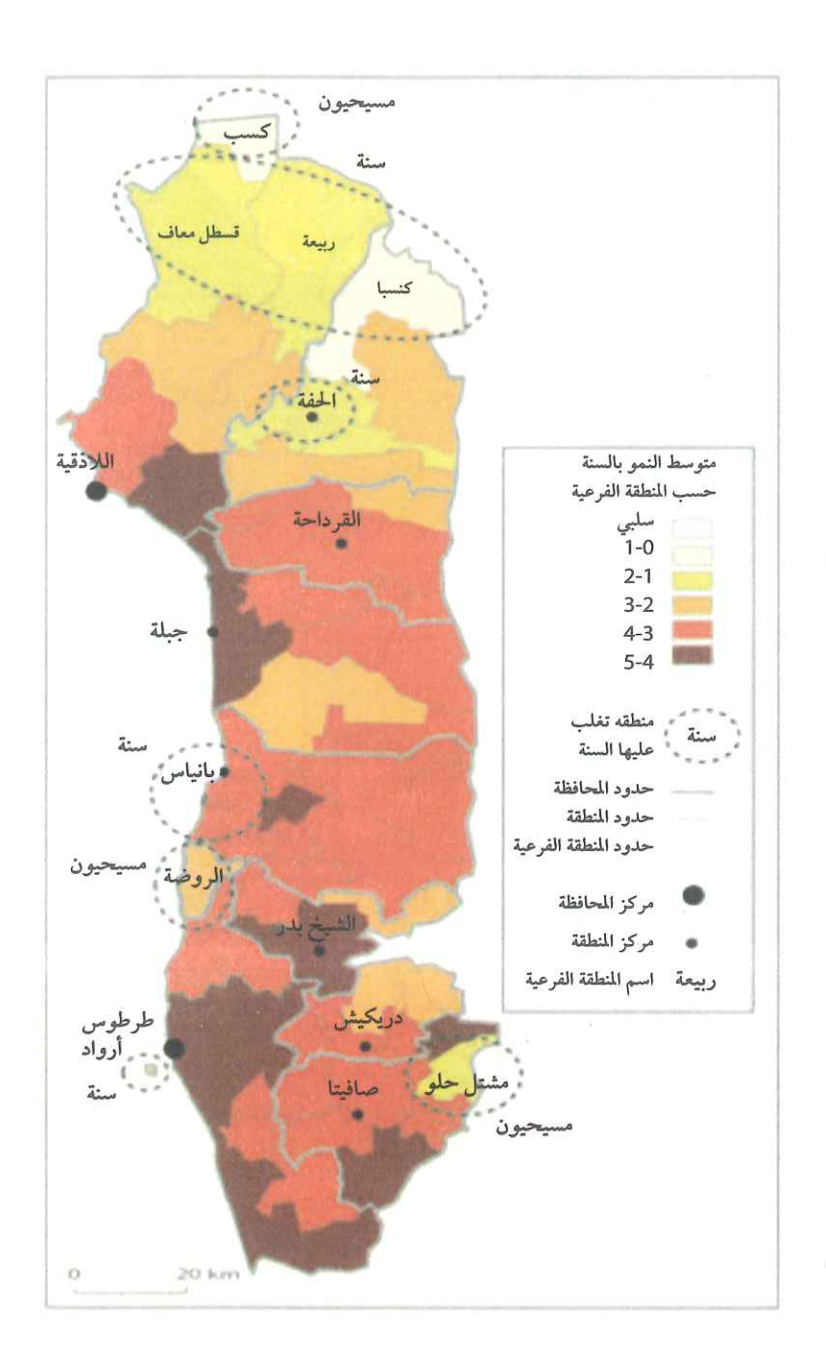
تبرز النتائج من فترة الإحصاء الأخير (1994-2004) زيادة مهمّة في الفرق بين معدّلات النموّ السكّانيّ في الأقاليم السنيّة والعلويّة[48]. تجاوز النموّ الديمغرافيّ في المناطق ذات الغالبية السنيّة، بدءًا من مدينة حماة وصولًا إلى البوكمال وحوران، نسبة 3٪ سنويًّا؛ بينما كانت النسبة في المناطق السّاحليّة العلويّة، مثل تلكلخ ومصياف، أقل من 2٪ سنويًّا. بقيت المنطقة الأخيرة تتمتّع بمعدّل هجرة صافٍ إيجابي* قبل الحرب الأهليّة (لأسباب نفصلها أدناه). ويمكن عزو معدّل نموّها السكّانيّ الأقل إلى معدّل الإنجاب الأقلّ لدى العلويّين،

* معدل الهجرة الصافي هو الفرق بين عدد المهاجرين إلى منطقة وعدد المهاجرين منها، ويكون إيجابيًّا عندما يكون معدل الداخلين أكبر من الخارجين وسلبيًّا في الحالة المعاكسة (المراجع).

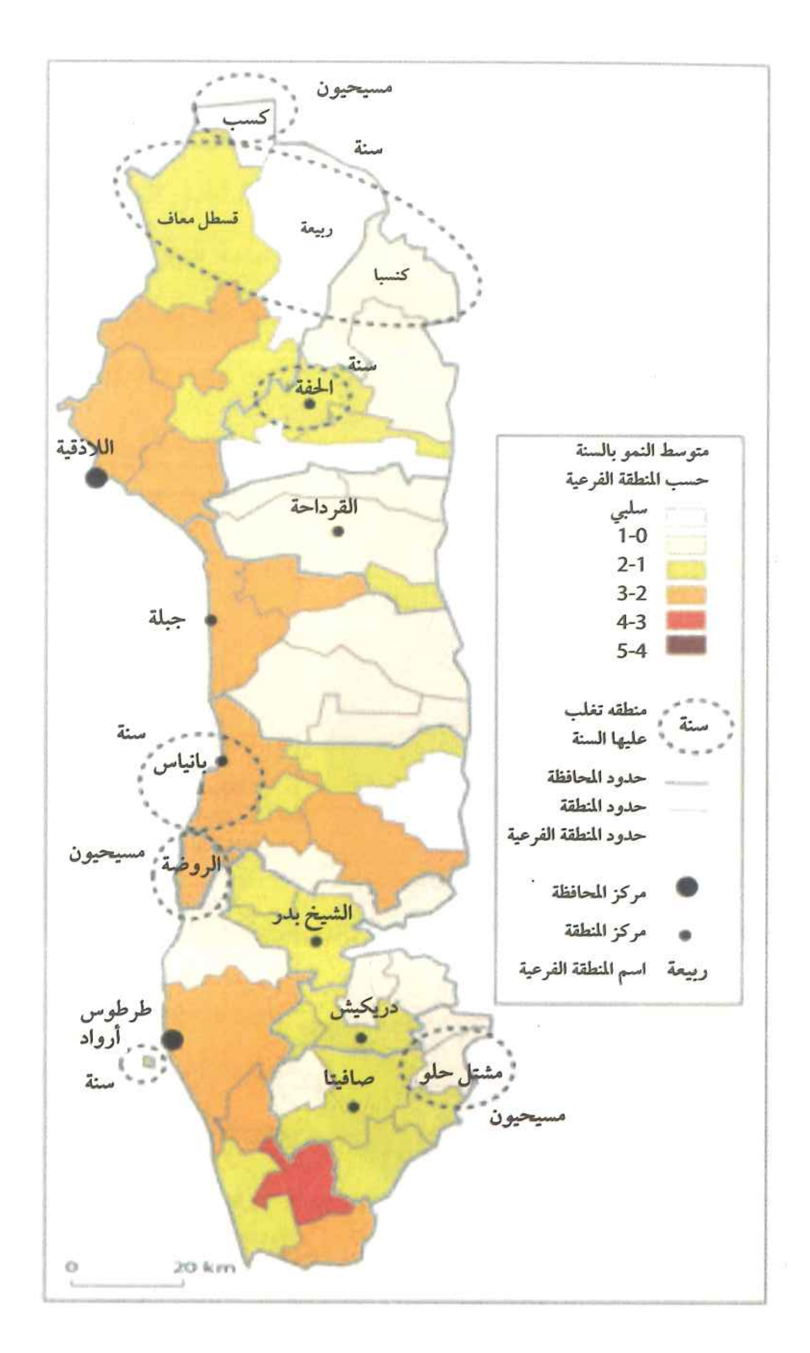
مقارنة بنظيره في مناطق الغالبية السنيّة حيث معدّل الهجرة الصافي سلبيّ. على مستوى المحافظة، شهدت الشيخوخة السكّانيّة في اللّاذِقِيّة والمناطق الجبليّة في طَرطُوس أكبر انخفاض في مستويات نموّها؛ لأنّ جيل الشباب في منطقة الجبل انجذب منذ الستينيّات بشكل جماعيّ نحو المدن السّاحليّة المجاورة ونحو العاصمة السوريّة لتوفّر فرص عمل أكبر. من جهة أخرى، تمكّنت المناطق السّاحليّة من الحفاظ على معدّل نموّ سكّانيّ يتراوح بين 2٪ و3٪ نتيجة التركز الكثيف لقواها العاملة.

تبدو الاتجاهات الديمغرافيّة في منطقة بانياس التابعة لمحافظة طَرطُوس مثيرة للاهتمام على نحو خاص أيضًا. كانت بانياس تحت الانتداب الفرنسيّ، مثل عدد من البلدات السّاحليّة، مدينة ذات غالبية سنّيّة بلغت نسبتها 77.5٪، وضمّت مجتمعًا مسيحيًّا نسبته 16.2٪، وعددًا قليلًا من السكّان العلويّين بلغت نسبتهم 6.3٪[49]. بحلول عام 1990 انقلب هذا التوزّع الديمغرافيّ إلى العكس تقريبًا، حيث تقدّر نسبة السكّان العلويّين في بانياس الآن بـ65٪[50]. هناك سببان لذلك: هجرة سكّان الأرياف العلويّين نحو مناطق كمدينة بانياس (يجذبهم التطوّر الصّناعيّ واسع النطاق للمدينة)، و«تجميع» السكّان العلويّين في هذه المنطقة عبر الدمج الإداريّ للقرى العلويّة في الطرف الشماليّ للمدينة، فأصبحت الآن داخل بلدية المدينة ذاتها بعد أن كانت سابقًا على أطرافها .

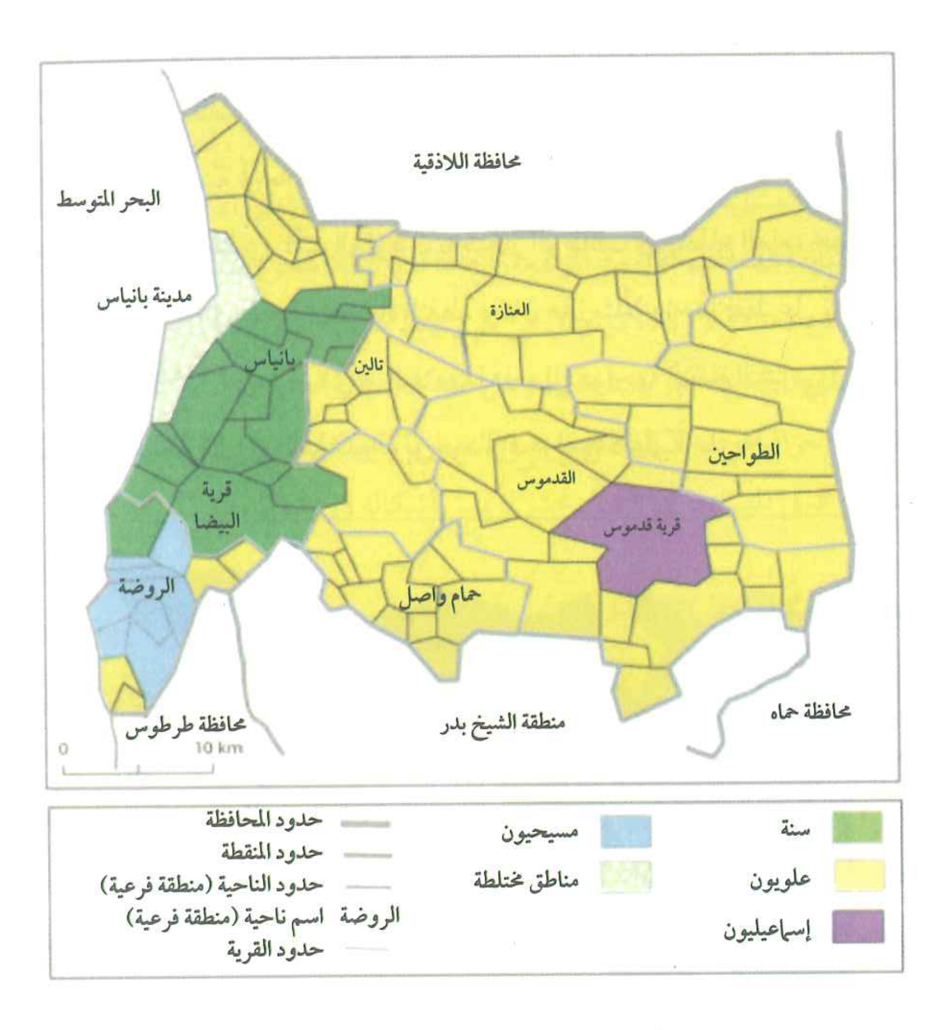
بدأت بانياس تفقد قدرتها على جذب المهاجرين العلويّين منذ عام 1990، بسبب قلّة المشاريع الصناعيّة الجديدة وتحسن البنية التحتيّة وشبكات المواصلات التي سهّلت التنقّل بين القرى الريفيّة والمركز الحضريّ. شهدت مدينة بانياس نموًّا سكّانيًّا كبيرًا عام 2004، برغم صافي الهجرة السلبيّ الناتج على ما يبدو من ارتفاع معدّل الولادة بين السنة. أمّا معدّلات الولادة العلويّة فبقيت منخفضة (1.6٪ سنويًّا[51])، بل كانت حتّى أدنى من ذلك في القرى ذات الأغلبيّة العلويّة الواقعة على حدود بانياس، بما فيها تالين والعنازة حيث بلغت 1.3٪ و1.2٪ تباعًا. وهكذا، بغياب هجرة علويّة إلى المنطقة، وفي ضوء انخفاض معدّلات الولادة بين العلويّين، قاد معدّل النموّ الأعلى للمجتمع السنّي إلى نموٍّ سكّانيّ كبيرٍ في المنطقة[52]. هذا المسار المتصاعد، وحقيقة أنّ النموّ السكّانيّ السُّنّيّ فاق نظيره العلويّ، شجّع



الشكل 4-9: النمو الديموغرافي في اللاذقية وطرطوس حسب المناطق الفرعية 1970 - 1981



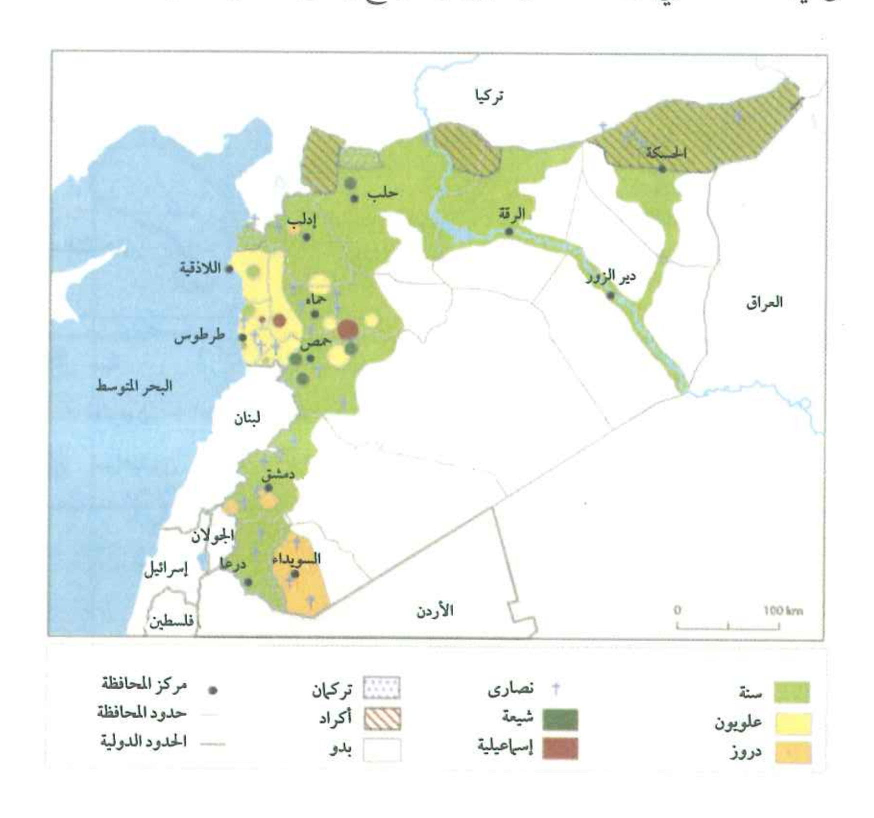
الشكل 4-10: النمو الديموغرافي في اللاذقية وطرطوس حسب المناطق الفرعية 1994 - 2004



سنة	مسيحيون	حدود المحافظة
علويون	مناطق مختلطة	حدود المنقطة
إسماعيليون		حدود الناحية (منطقة فرعية)
		الروضة اسم ناحية (منطقة فرعية)
		حدود القرية

الشكل 4-11: التوزيع الديني للسكان في منطقة بانياس

المجتمع السُّنّيّ على البدء بمواجهة الدّولة واتهامها بتعمد حرمان مناطقتهم من الخدمات العامة والفرص الاقتصاديّة المتاحة للمنطقة العلويّة. أدّت الثورة في ربيع عام 2011 داخل الأحياء والقرى السنيّة في بانياس، بما فيها منطقة البيضا[53]، إلى مواجهات عنيفة بين أفراد المجتمعين السنّي والعلويّ. اتّهم العلويّون باحتكار الوظائف في القطاع العام، خصوصًا في محطة توليد الكهرباء في المدينة ومصفاة النفط. وكان هذا مثالًا واحدًا فقط على تزايد وعي المجتمع السنّي بأهمية نموّه العدديّ في البلاد، ما دفعه إلى مواجهة النّظام السياسيّ في المنطقة، والطعن في المغالطة التي ترعاها الدولة بوجود واقع راهن لأغلبيّة علويّة.



الشكل 4-12: توزيع الطوائف في سورية

كان معدّل النموّ السكّانيّ في المناطق ذات الأغلبيّة الكرديّة ضعيفًا، مثل نظيره بين السكّان العلويّين، لكن السبب في ذلك يتعلق إلى حد بعيد بتخلف المنطقة الشديد الذي أدّى إلى هجرة أعداد مهمّة من سكّان الإقليم الشماليّ-الشرقيّ، عفرين وعين العرب والحسكة والمالكية والقامشلي، نحو مدينتَي دمشق وحلب. شهدت مناطق الأغلبيّة السنيّة المتخلّفة إلى حدٍّ مشابه، كهضاب القلمون المرتفعة، اتجاهًا قويًّا مماثلًا لهجرة السكّان إلى دمشق، لكنها حافظت على معدّلات ولادة مرتفعة. من ثمّ لم يهبط معدّل النموّ السكّانيّ عن 3٪ سنويًّا في منطقة السهول السنيّة جنوب دمشق، وعلى امتداد الهلال السنّي الواسع الممتدّ من الحدود السوريّة-العراقيّة وصولًا إلى سفوح جبل النصيريّة، عبر دير الزور والرقة وإدلب وحلب. وليس من قبيل المصادفة أنّ التمرُّد تجذّر بأعمق أشكاله في هذه المناطق.

التمرُّد ومكافحة التمرُّد

شهدت الموجة الأولى من الصِّراع العنيف في المنطقة العلويّة خلال الانتفاضة السوريّة ربيع عام 2011 مئات الاعتقالات والعديد من القتلى[54]. حسب منظمة «هيومن رايتس ووتش»، خلّفت معارك أيار/ مايو 2013 بين المتمرّدين والجيش أكثر من 248 قتيلًا، وأجبر آلاف من سكّان المناطق السّاحليّة السنيّة على الهرب[55]. تعرّض العلويّون المدنيّون أيضًا لمجازر كبيرة في منطقتي عرامو[56] ومعان[57]. ردَّ موالو النّظام العلويّون بوحشية بالغة، إدراكًا منهم لحقيقة أنّ نجاح انتفاضة سنّية سوف يهدّد وجودهم في سورية ذاته.

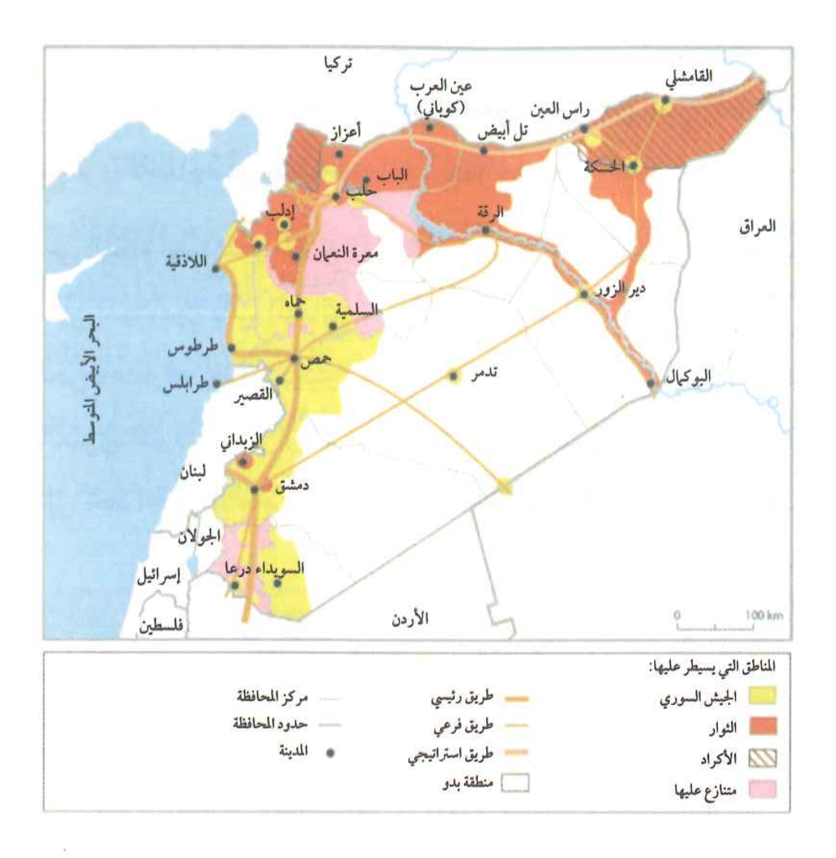
على الرّغم من القمع الوحشيّ في مناطق الغالبية السنيّة، وتبنّي استراتيجيّات تقارب التطهير الإثنيّ في المنطقة العلويّة، فإنّ تضافر عوامل شيخوخة السكّان العلويّين، وتدنّي معدّلات ولادتهم، وهجرتهم الجماعيّة، عنى استنزاف المصدر الأساس للدعم الديمغرافيّ والعناصر العسكريّة، وهو أمر حيويّ لإحكام النّظام قبضته على السُّلطة. على النقيض من ذلك، تزداد الأهمية الديمغرافيّة للمناطق السوريّة ذات الغالبيّة السنيّة، التي يرجّح أن تكون معادية للنظام، في المنطقة السّاحليّة وعلى النطاق الوطنيّ الأوسع. تبقى القضية الأساس على المحك استمرار وحدة الجيش العربيّ السوريّ وولائه. هل يملك بشّار الأسد الدعم

الكافي أو قدرة الإكراه الكافية لضمان انصياع عدد كاف من الجنود السنّة؟ وربما على مستوى الأهمية نفسه، هل يملك ما يكفي من الجنود العلويّين لمواصلة قمع التمرُّد إلى ما لا نهاية؟ الإجابة عن هذين السؤالين تكشفها حقيقة عدم استخدام وحدات عسكريّة ذات غالبية سنّيّة في هجمات النّظام الرئيسة، في حين تزايد اعتماد الأسد على مقاتلين خارجيّين من حزب الله اللبنانيّ، بالتنسيق مع عناصر المخابرات الإيرانيّة والمليشيات العراقيّة الشيعيّة.

أدّى المجتمع السنّي دورًا بارزًا في القُوّات المسلّحة السوريّة منذ تأسيسها. غير أنّ المجنّدين السنّة القادمين من المناطق الريفيّة الفقيرة المشابهة لجبل النصيريّة، كمنطقة حوران والمناطق المحيطة بحمص ونهر الفرات، كانت فرصهم أقل في الترقّي المهنيّ في الوحدات المدرعة، والقوى الجويّة، ووحدات النخبة في الجيش السوريّ (كالفرقة الرابعة سيئة السمعة)، التي بقيت تحت سيطرة قادة علويّين فضّلوا تقليديًّا تجنيد أفراد علويّين[58]. كان مصطفى طلاس[59]، وزير دفاع حافظ الأسد بين عامَي 1972 و2004، مثال الضابط السنّي رفيع المستوى الذي استفاد مؤيّدوه في المجتمع السنّة من تعيينه في هذا المنصب. لكن الحاجة إلى مكوّنٍ علويّ قويّ وقادر على حماية النّظام تركّزت بشكل حادّ منذ بداية الأزمة الراهنة، عندما انشقّ العديد من الضبّاط السّنّة رفيعي المستوى للانضمام إلى الجيش السوريّ الحرّ (بمن فيهم الملازم أوّل عبد الرزاق طلاس[60]، ابن أخ مصطفى طلاس*، الذي أسّس وقاد كتيبة الفاروق التي اقتحمت حي بابا عمرو في حمص وسلمته للثوار في شتاء عام 2011-2012).

عندما ثبت عجز الجنرال مناف طلاس، «الفتى الذهبيّ» للجيش السوريّ ونجل مصطفى طلاس، عن إخماد المعارضة في الرستن، مدينة أجداده التي تركها تتحوّل إلى معقل للمعارضة، ثم فرّ هاربًا إلى فرنسا عن طريق تركيا في تموز/ يوليو 2012 [61]، بات واضحًا أنّ الوحدات السنيّة ببساطة ليست موثوقة بما يكفي لتنفيذ أعمال هجوميّة ضدّ الثوار. أبقى النّظام الكتائب ذات الغالبية السنيّة داخل ثكناتها لشكّه في ولائها وموثوقيتها، رغم إدراكه

* عبد الرزاق ليس ابن أخ مصطفى طلاس (المراجع).



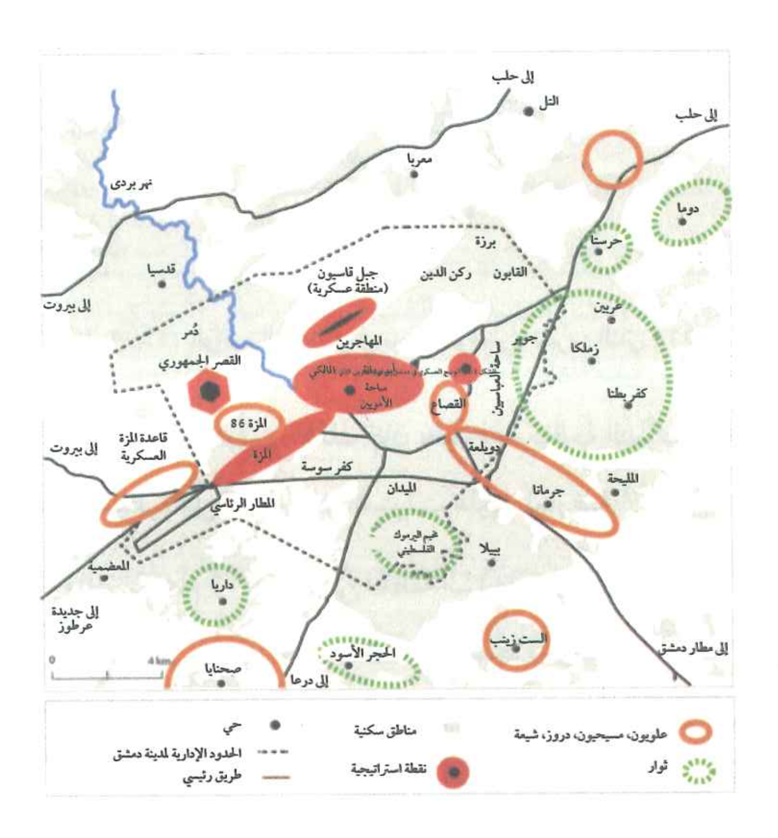
الشكل 4-13: الوضع العسكري في سورية نوفمبر/ تشرين الثاني 2014

استنزاف احتياطي الجنود العلويّين. لذلك كان بطيئًا في مكافحة التمرُّد، وعانى صعوبة كبيرة في استعادة السيطرة على المناطق التي استولت عليها المعارضة.

جنّد النّظام منذ ربيع عام 2012 علويّي المنطقة السّاحليّة، واستدعى تقريبًا كلّ الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 سنة للخدمة العسكريّة والقتال، في محاولاته تدارك عدم التوازن المجتمعيّ داخل قُوّات الأمن، وتعويض الخسائر الكبيرة التي تكبّدها الجيش. استُدعي سنّة المنطقة للالتحاق بالخدمة العسكريّة أيضًا، لكنّ الغالبية رفضوا ولجؤوا إلى تركيا أو انضموا في بعض الحالات إلى المعارضة بعد فرارهم إلى الجبال شمال شرق اللّاذِقِيّة (جبل الأكراد وجبل التركمان). كان المجتمع العلويّ، كما هو متوقّع، أكثر استجابة لنداء

الأسد بحمل السلاح، لاعتقاد كثيرين أنّ الخدمة العسكريّة واجب دفاعيّ لضمان بقاء مجتمعهم على قيد الحياة. كان الخوف من احتمال سقوط دمشق في أيدي المعارضة وتعرّض المجتمع العلويّ لانتقام سُنّي عاملًا محفزًا قويًّا لتطويع مجنّدين جدد.

استدعى النّظام أيضًا المسيحيّين والدروز للخدمة الاحتياطيّة، لكن بدرجة نجاح أقل. لم يكن لهذين المجتمعين ذات المصالح الاقتصاديّة الراسخة للحفاظ على الوضع القائم في سورية، لكن باعتبارهما أقليّتين دينيّتين نعمتا بالحماية تحت حكم الأسدين نزعتا إلى مشاركة المجتمع العلويّ مخاوفه من أفق وصول أغلبيّة السكّان السنّة إلى السُّلطة. بَيْدَ أنّ الخشية من إرسالهم إلى خط الجبهة الأماميّ للقتال في حلب أو جبال القلمون المتنازع عليها، جعل



الشكل 4-14: الوضع العسكري في دمشق نوفمبر/ تشرين الثاني 2014

كثيرين من الدروز والمسيحيّين يرفضون الانضمام إلى القُوّات المسلّحة النّظاميّة، مفضلين بدلًا من ذلك الانضمام إلى صفوف قوّة الدفاع الوطنيّ، وهي ميليشيا أنشأها النّظام بدعم لوجستي من إيران وحزب الله، مهمتها الحفاظ على سيطرة الدولة على المناطق التي لم تسقط في أيدي المعارضة. كان لتحشيد السكّان المدنيّين خلف النّظام فائدة مزدوجة تمكّنه من دفع السكّان المحليّين لحماية قراهم، وتفريغ الجيش للقتال في أماكن أخرى. بدأ النّظام استرجاع المناطق التي سقطت في أيدي الثوار بعد استيلاء القوى الإسلاميّة على مدينة الرقّة في كانون الثاني/ يناير عام 2013، معوضًا عن نقص القُوّات الموالية بالتفوّق التقنيّ ودعم حزب الله[62]، وعدد من الجنود الإيرانيّين[63] والعراقيّين[64]، بل حتّى بعض المقاتلين من حزب الاتحاد الديمقراطيّ الكرديّ[65].

العودة إلى المستقبل: إحياء الجيب العلويّ

تمتّعت المناطق السّاحليّة العلويّة كما أشرنا آنفًا بمعدّل هجرة صافٍ إيجابيّ حتى قبل اندلاع الحرب الأهليّة. ويرجع السبب إلى حدٍّ بعيد لتوفّر فرص العمالة في الجيش والقطاع العام، في حين جاءت غالبية الهجرة الداخليّة إلى العاصمة حتى نهاية الثمانينيّات من محافظتَي اللّاذِقِيّة وطَرطُوس اللّتين تضمّان غالبية علويّة. تغيّر الوضع جذريًّا بداية التسعينيّات، فالتطوّر الواسع للمنطقة العلويّة عبر إصلاح زراعيّ صارم، واستثمارات حكوميّة تفضيليّة عالية، وقطاع عام صناعيّ مزدهر[66]، عنى أنّ لدى المجتمع العلويّ محفّزات أقل للهجرة إلى دمشق. لكن هذه العوامل الاقتصاديّة وحدها لا تعلّل السبب في أنّ أعدادًا كبيرة من العلويّين الذين ولدوا في دمشق قرّروا لاحقًا العودة إلى القرى التي وُلِد فيها آباؤهم. تشير هذه النزعة إلى إحساس المجتمع بعدم الاستقرار، وفشل اندماج المجتمع العلويّ الثقافيّ في العاصمة السوريّة. وهذه ليست المرة الأولى في تاريخ سورية الحديث التي ينسحب فيها العلويّون نحو المنطقة السّاحليّة خَشية الاضطهاد. فقد شهدت بداية الثمانينيّات موجة هجرة علويّة كبيرة من حلب، ثاني أهمّ المدن السوريّة بسبب انتفاضة الإخوان المسلمين التي

استُهدف فيها العلويّون[67]، ولجأ العديد منهم إلى حي الدعتور-بسنادا الذي بني خصّيصًا لمجتمعهم في اللّاذِقِيّة.

أصبح جبل النصيريّة والمنطقة السّاحليّة مجدّدًا ملجأ جبليًّا لعشرات آلاف العائلات العلويّة من جميع مناطق سورية بعد اندلاع الصِّراع عام 2011. غادر هؤلاء المراكز الحضريّة الكبرى، وثبتوا أنفسهم في بلدات الجبل والمنطقة السّاحليّة الصغيرة، بما فيها صافيتا والقرداحة ودريكيش والشيخ بدر والقدموس. لكنّ العلويّين لم يكونوا المجتمع الوحيد الذي فرّ من الصِّراع ولجأ إلى المنطقة السّاحليّة. بحلول عام 2015، آوت محافظتا اللّاذِقِيّة وطَرطُوس «العلويّتان» قرابة مليون نازح، بمن فيهم سنّة فرّوا من حلب وحمص. مع ذلك، بالنسبة إلى المهجّرين أو العائدين العلويّين، تبقى المنطقة السّاحليّة الملجأ الدائم الوحيد للمجتمع العلويّ في سورية. كما يفسّر أحد اللاجئين العلويّين:

> ولدتُ في حلب عام 1950، وجاء والداي من أنطاكية. لم أشعر قطّ أنّني علويّ قبل بدء هذه الأزمة، حتى في فترة تمرّد الإخوان المسلمين بداية الثمانينيّات. لكننا منذ عام 2011 شعرنا بالكراهية الموجهة ضدّنا. غادرتُ حلب في سبتمبر/ أيلول 2012 مع كل أفراد عائلتي بعد أن اغتيل أحد أبناء عمومتي في الشارع. جئنا إلى طَرطُوس وسنقيم هنا. لا أعتقد أنّنا سنستطيع يومًا العودة إلى حلب والعيش فيها[68].

خاتمة خلدونيّة -جديدة؟

سرّعت سياسات التنمية الموجهة لحافظ الأسد التحول الديمغرافيّ للمجتمع العلويّ في سورية. فالتمدّن، والتعليم، وانخفاض معدّلات الإنجاب، وانسحاب العلويّين اللاحق من المراكز الحضريّة إلى السّاحل العلويّ كانت كلها نتائج فرعيّة لجهوده في تأمين الدعم العلويّ للنظام. المفارقة أنّ هذه العوامل جميعها أضعفت فرص بقاء نظام بشّار الأسد في الصِّراع على سورية.

عاش المجتمع العلويّ في أقلّ من نصف قرن ارتقاءً استثنائيًّا: أصبح الفلاحون الأمّيون الذين لا يملكون أراضي ضبّاطًا في الجيش، وتقدم أبناؤهم ليصبحوا مهندسين وأساتذة جامعيين وأطبّاء ومحامين. انتقل غالبية العلويّين للسكن في المدن، وتحوّلت قراهم بسرعة إلى ضواحٍ شبه حضريّة. استفاد العلويّون أكثر من أيّ مجتمع آخر في البلاد من سياسات التطوير، بسبب الزبائنيّة التي تربط النّظام السوريّ بقاعدة تأييده الأساس. بلا شك حدّث النّظام البعثي سورية، حتى وإن تعطل النّظام في التسعينيّات. وشجّعت الفلسفة الدينيّة العلويّة على رؤى منفتحة تجاه التغيير والتجديد، كان تحرّر المرأة أوضح مثال عليها.

يمكن تحديد المناطق والسكّان الأقلّ تطوّرًا بتتبع الرسم البيانيّ لنسب الولادات: دَرْعَا، وسهول حمص وحماة الريفيّة السنيّة، ومنطقة شمال سورية، وهي الآن جميعها معاقل للمعارضة. تبقى الأعداد الكبيرة للشباب السوريين العاطلين عن العمل، الذين لا يتمتع كثير منهم حتى بمستوى محدود من التعليم، مكوّنًا خطيرًا في خطاب المعارضة السوريّة. الجماعات الإسلاميّة مثل «أحرار الشام» و«جبهة النصرة» و«تنظيم الدولة الإسلاميّة» لاقت رواجًا بين مواطنين سنّة محبطين ومحرومين يريدون الانتقام من «الدولة العلويّة». وهذا النوع من «بؤساء العالم» الجدُد ليس لديه ما يخسره، ويريد كسب كلّ شيء: كان كلّ ما يحتاجونه آيديولوجيا تعبويّة تجمعهم معًا وتوفّر لهم إطارًا للفوز بـ«المُلك». نجح نظام بشّار الأسد، وإن بثمن باهظ، في مقاومة هذه الحركة حتى عام 2015، بدعم لاعبين دوليّين أساسيين وتكنولوجيا عسكريّة أتاحت له التعويض عن أعداده الأدنى. لم يعد للمتغيّر الديمغرافيّ اليوم، على نقيض عصر ابن خلدون، الأهمية التي كانت له يومًا، لكن ينبغي مع ذلك عدم استبعاده من تحليلنا. فكما كان في القرن الرابع عشر، عندما كتب ابن خلدون أطروحته السياسيّة، يبقى التطهير الإثني سلاحًا فعّالًا في الحرب. ويستخدم في سورية اليوم لتحجيم التمرُّد، وإعادة تحقيق توازن ديمغرافيّ بين المجتمعات غير-السنيّة ونظائرها السنيّة[69].

أدّى ارتفاع معدّلات ضحايا الحرب، والتهجير السكّانيّ واسع النطاق، والقيود الاقتصاديّة الشديدة، كما هو متوقّع، إلى انخفاض كبير في معدّلات ولادة كل مجتمع سوريّ. وتزداد خطورة هذا الوضع تحديدًا على المجتمع العلويّ الذي تكبّد خسائر عسكريّة تصل

إلى نحو 60.000 قتيل[70]. ليس هناك تعافٍ ديمغرافيّ سريع، والخسائر الناجمة عن الحرب، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لن تعوض بارتفاع في معدّل الولادة بعد انتهاء الصّراع. يشكل المجتمع العلويّ اليوم 10٪ تقريبًا من سكّان سورية[71]، والنّظام يدرك تمامًا أنّ بقاءه السياسيّ يعتمد على استدامة الولاء والتماسك العلويّين.

في حين أدت ترقية العلويّين داخل النّظام إلى تطوّر المجتمع ككل، أصبح نظام بشّار الأسد والمجتمع العلويّ بحدّ ذاته ضحيتي إنجازاتهما. فنجاح سياسة والده في ترقية العلويّين إلى مواقع المسؤولية في أرجاء الدولة كافة، نقل ما كان في الماضي مجتمع أقليّة مهمّشة من التخلّف والفقر إلى مقاعد السُّلطة. لكن هذا جعل النّظام في عهد بشّار الأسد أكثر هشاشة، وجعل بقاءه على المدى البعيد رهن توازن خطر يقوم على دعم قلّة قليلة.

-5-

علويّو سورية وحزب البعث

ريموند هينبوش

يستعرض هذا الفصل التفاعل بين الهُوِيّة العلويّة ومشروع حزب البعث لبناء الدولة، ويرتكز تحليله على الفرضيّات العديدة التالية:

أولًا، توجد عدّة هُوِيّات ممكنة في سورية، تتدرج من الأضيق -العشيرة والقبيلة والطائفة -إلى التماهيات الأعرض مع الحزب والطبقة والدولة، إلى هُوِيّات ما-فوق الدولة. وينذر عدم هيمنة أيّ منها -أي التسليم بأنّها الولاء «العادي» السائد -باحتمال كبير للتشظّي. تخفّف من حدّة هذا الوضع حقيقةُ أنّ العديد من الهُوِيّات يمكن حملها في الآن ذاته، وأنّها قد تتراكب وتعزّز كما قد تناقض إحداها الأخرى، وأنّها مرنة ودائمة التغيّر، ولا تتصلّب في كتل بدئية لا يمكن التوفيق بينها. يقال أحيانًا إنّ لدى العلويّين «عصبيّة» (تضامن جماعة) قويّة على نحو خاصّ، لكن هذه لم تُقصِ هُوِيّات أخرى، وتباينت إلى حدٍّ معتبر في شدتها.

ثانيًا، تحدّد الظروف، لا سيما السّياق الماديّ، أيّ الهُوِيّات تسود بين الأفراد والجماعات والبلاد في فترة معينة[1]. يزيد الإحساس بعدم الاستقرار (معضلة الأمن المحليّ) المرتبط بالصّراعات على السُّلطة تضامن الطوائف، وغالبًا ما لا تكون الجماعة المثلى صغيرة جدًّا أو كبيرة جدًّا لتعزيز أمن الأفراد وموقع قوتهم. ويسهّل تكامل الاقتصاد والبنية التحتيّة في إقليم الدولة، مقترنًا بالتحشيد الاجتماعيّ والتعليم العلمانيّ والحراك الجغرافيّ والعمالة غير

الزراعيّة، تماهي الأفراد الموسّع مع الطبقة والحزب والدولة. وتولّد الصّراعات للسيطرة الخاصّة على الموارد الشحيحة، كالأراضي ورأس المال، هُوِيّات طبقيّة؛ وفي المقابل، يتثبط الوعي الطبقيّ وتتشجّع هُوِيّة الجماعة الصغيرة بتوفّر الريوع الاستثنائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتركزه بكثافة في قبضة الدولة، وإتاحته عبر «الواسطة» (الصلات الزبائنيّة) القرابيّة والقبيلة والطائفيّة. هُوِيّات ما فوق-الدولة الأعرض تيسرها التدفقات الإقليميّة العابرة للدولة من وسائل الإعلام والخطابات الناطقة باللغة العربيّة، والهجرة، والمال، وأيضًا الصّراعات الإقليميّة القويّة التي تركّز على إسرائيل والتدخّل الغربيّ.

ثالثًا، الفاعلية السياسيّة -أي ترويج أصحاب المشاريع السياسيّة لهُوِيّات معيّنة- مهمّة أيضًا. يحاول بناة الدولة عادة المواءمة بين الدولة والهُوِيّة (الأمّة)، لما يسبغه ذلك من شرعنة محليّة وقوة دوليّة أكبر، مستخدمين الأدوات المتاحة تحت تصرّفهم مثل وسائل الإعلام والوظائف الحكوميّة والتجنيد ونظم المدارس الوطنيّة[2]. لكن سورية تمثّل تحدّيًا لبناة الدول، بسبب ضعف الأساطير الوطنيّة ذات الطابع السوريّ المميّز، وبسبب عدم تطابق حدود سورية المبتورة إمبرياليًّا مع حدود بلاد الشام التاريخيّة. لذلك تتنافس هُوِيّات ما -فوق وما- تحت الدولة بشدّة مع الولاءات للدولة: فسيفساء الأقليّات الطائفيّة والإثنيّة الذي يشكّل ثلث السكّان، مع هُوِيّات ما-فوق الدولة، مثل الوحدة العربيّة والوحدة السوريّة والوحدة الإسلاميّة، التي تَعِدُ بإعادة توحيد المجتمع السياسيّ الكبير والمشوّه. من ثمّ يتحتّم أن تستغل النخب الحاكمة وحركات المعارضة على حدٍّ سواء تلك الهُوِيّات القويّة إحداها ضدّ الأخرى. استغل بناة الدولة البعثيّون في محاولاتهم توطيد نظامهم كلًّا من ولاءات ما-تحت الدولة، وعلى وجه الخصوص تضامن الطائفة العلويّة التي عزّزت نواة النخبة الحاكمة الجديدة، وهُوِيّة ما-فوق الدولة القوميّة العربيّة السائدة لشرعنة الدولة؛ بينما روّجت المعارضة لهُوِيّة (إسلاميّة سنّية في غالبها) لتطعن في شرعية النّظام. بالتأكيد، تتوافق العروبة البعثيّة في نواحٍ مهمّة مع هُوِيّة الدولة السوريّة، سواء في احتوائها العلمانيّ للأقليّات أو خطابها حول مكانة سورية المميّزة بوصفها «قلب العروبة النابض». لكن الإنتاج المطّرد

لهُويّات ما-تحت وما-فوق الدولة في صراعات النّظام-المعارضة على السُّلطة أعاق تعزيز التوافق بين الدولة/ الإقليم والهُوِيّة/ الأمّة.

الهُوِيّة السياسيّة العلويّة وتشكُّل الدولة السوريّة

تجذّرت «عصبيّة» العلويّين في دينهم المميّز، وهو فرع من الإسلام الشيعيّ، الذي فصلهم عن الآخرين وجعلهم هدفًا لفتاوى عدّة أصدرها زعماء دينيّون سنّة بارزون، تحديدًا ابن تيمية، أحد رموز الإسلام السلفيّ، بالإضافة إلى فتاوى السلطات العثمانيّة. علاوة على ذلك، وباعتبارهم «أقليّة متماسكة» تركّزت في منطقة واحدة بدل أن تتبعثر جغرافيًّا، وكان من الصعب نسبيًّا الوصول إلى معقلهم في الجبل، بقيت فرصة اندماج العلويّين في المجتمع الأوسع ضئيلة منذ البداية[3]. اقتصر المجتمع العلويّ على مزارعين جبليّين من صغار ملّاك الأراضي، دون تقسيمات طبقيّة تضعف تضامنهم المجتمعيّ؛ ومع أنّ الانقسامات القبليّة حدّدت خطوط التنافس المجتمعيّ الداخليّ، إلّا أنّ التضامن الدفاعيّ بسبب تدنّي مكانة العلويّين في المجتمع السوريّ كبح تلك الانقسامات. اضطرّ الفقر الشديد الذي عانى منه العلويّون نتيجة تنامي عدد السكّان في أراضٍ شحيحة الموارد إلى تسخير بناتهم للعمل خادمات في بيوت أعيان اللّاذِقِيّة المدينيّين، ووضعهم في أسفل التراتبيّة الاجتماعيّة في تلك المدينة السنيّة.

تمزّقت الأقليّات الدينيّة الناطقة بالعربيّة إبّان ولادة الدولة السوريّة بين هُويّتيها العربيّة والطائفيّة. شجّعت سياسة «فرّق تسد» الفرنسيّة النزعة الانفصاليّة لدى الأقليّات؛ وحفّز تأسيس حكومة منفصلة يسيطر عليها العلويّون في اللّاذِقِيّة الوعي الذاتيّ العلويّ؛ ووصم تجنيد العلويّين في القُوّات العسكريّة بقيادة ضبّاط فرنسيّين المجتمع العلويّ بتهمة العمالة، من وجهة نظر الوطنيّين السّنّة. لكن العلويّين انقسموا بين أولئك الذين يقاتلون الفرنسيّين للحصول على الاستقلال بقيادة صالح العلي، والمتحالفين مع الوطنيّين السوريّين، وأولئك الساعين إلى الحماية الفرنسيّة ضدّ الغالبية السُّنيّة. من ثم تجاذبت العلويّين مخاوف المعضلة الأمنيّة من جهة، ومن الجهة المقابلة فرص الاندماج داخل المجتمع الأوسع.

التحشيد الاجتماعيّ والتشكّل الطبقيّ والتسييس

كان الصعود المتوازي لحزب البعث والتغيُّر في الهُوِيّة العلويّة كلاهما نتاج التشكُّل الطبقيّ الذي اخترق الخطوط الطائفيّة في سورية ما بعد الاستقلال. أولًا: بدأ التطوّر الرأسماليّ في الزراعة يحوّل الفلاحين من مزارعين مستأجرين* لم يتمتعوا إلّا بالقليل من الأمان، إلى عمّال مهاجرين مأجورين يعملون في المزارع الكبرى. تدفّق العلويّون خارج جبالهم مع ازدياد أعدادهم، وأصبحوا بروليتاريا ريفيّة في المزارع السُّنيّة الكبرى في منطقة حماة وحمص، ما جعلهم «جاهزين» للتحشيد السياسيّ من قبل حركات مناهضة لحكم الأقليّة الأوليغارشيّة الثريّة. بالتوازي مع ذلك، سعى بعضهم إلى إيجاد سبيل للخروج من الفقر بامتهان العمل كصفّ ضبّاط في الجيش، وهو تقليد أرسته فرنسا[4].

ثانيًا: ظهرت في سورية «طبقة وسطى جديدة»، وهي شريحة متواضعة الأملاك، تعتمد على رواتب الوظائف الحكوميّة، وتنجذب إلى الهُوِيّتين الطبقيّة والوطنيّة اللّتين نافستا الارتباطات التقليديّة بالعائلة والطائفة والمنطقة. جاءت شريحة مهمّة من تلك الطبقة الجديدة من البلدات الريفيّة والفلّاحين، وشكّلت إنتلجنسيا ريفيّة متمدّنة جزئيًّا. اتخذ فلّاحو الأقليّات الجبليّة (العلويّون والدروز والإسماعيليّون والمسيحيّون الأرثوذكس) المتركّزون في مناطق الأراضي الفقيرة مثل اللّاذِقِيّة، التحصيل العلميّ سبيلًا للتخلّص من فقرهم ووسيلة لتحقيق مكانة اجتماعيّة في المجتمع الذي يسيطر عليه السنّة. ولعبت المدارس التبشيريّة المسيحيّة في جبال العلويّين تحديدًا دورًا مهمًّا في منح العلويّين الفقراء فرص التحصيل العلميّ[5].

ترافق انتشار التعليم بين هذه الأقليّات مع اعتناق الجيل الأكثر شبابًا القوميّة العربيّة والقوميّة السوريّة هُوِيّتين علمانيّتين تمكّنهم، بغض النظر عن الدين، من الإسهام في المجتمع الوطني على قدم المساواة مع غيرهم. وهكذا، لم يتخذ التحشيد السياسيّ العلويّ شكلًا دينيًّا،

* (Sharecroppers) فلاحون بالمزارعة أو المشاركة أو المؤاكرة، يستأجرون الأرض من مالكها لقاء حصة من المحصول (المراجع).

باستثناء ظاهرة سليمان المرشد الوحيدة في فترة ما بين الحربين؛ بل حدّدت الهُوِيّة المجتمعيّة العلويّة بشكل رئيس شبكة حماية متبادلة لأفراد يتحرّكون داخل مجتمع ذي أغلبيّة سنيّة[6].

انعكس التشكُّل الطبقيّ في الصِّراعات السياسيّة الناشئة في خمسينيّات القرن الماضي في سورية. ظهرت أحزاب طبقة وسطى راديكاليّة عديدة اخترقت انقسامات السنّة-الأقليّة وتحدّت سلطة الأوليغارشيّة الزراعيّة-التجاريّة، ومنها حزب البعث القوميّ العربيّ الذي أصبح في نهاية المطاف الأداة السياسيّة الرئيسة التي أطاحت بالنّظام القديم. أسّس الحزب في أربعينيّات القرن العشرين أستاذًا مدرسة دمشقيَين من أبناء الطبقة الوسطى: ميشيل عفلق، وهو مسيحيّ أرثوذكسيّ جعل الحزب يبدو صديقًا للأقليّات؛ وصلاح الدين بيطار، وهو أحد أفراد مجتمع الغالبيّة السنيّة المسلمة. كذلك لعب زكي الأرسوزي، وهو أستاذ علويّ ولاجئ من لواء إسكندرون؛ ووهيب الغانم، وهو طبيب علويّ من اللّاذِقِيّة، دورًا رئيسًا في تسييس الشباب العلويّ وضمّه إلى الحزب. ولأنّ حزب البعث لقي قبولًا ضعيفًا في المدن -التي سيطر عليها أعيان السنّة المدينيّون، وزعماء الأحياء التقليديّون، وشيوخ الدين المعادون للعقيدة العلمانيّة -تحوّلت دعوة الحزب إلى استقطاب عامّة الشعب، بما في ذلك شباب الفلّاحين الذين جاؤوا إلى المدن للتعلم. كثير من هؤلاء كانوا شباب أقليّات، علويّة أو درزيّة أو إسماعيليّة، اجتذبتهم الحركة الراديكاليّة العلمانيّة التي يستطيعون من خلالها تحقيق الاندماج مع الأمّة، وفي الآن ذاته تحدّي الأوليغارشيّة الحاكمة عبر ثورة اجتماعيّة. التحق عدد كبير من هؤلاء الأعضاء الأوائل، الريفيّون عمومًا، بمهنتين ستكونان لاحقًا حيويّتين في الصِّراع على السُّلطة في سورية: التدريس، حيث استطاعوا تجنيد طلابهم؛ والجيش، الذي استولوا عليه في النهاية واستخدموه ضدّ الأوليغارشيّة الحاكمة. اتّحد حزب البعث عام 1953 مع حزب أكرم الحوراني، «الحزب العربيّ الاشتراكيّ»، ما أعطاه قاعدة شعبيّة فلاحيّة عبر-طائفيّة، كون الحوراني حشّد الفلاحين العلويّين والسنّة الذين لا يملكون أراضي زراعيّة ضدّ كبار الإقطاعيين السنّة في شمال سورية، ضمن حملة قامت على أساس طبقيّ تحت شعار «الأرض للفلاح»[7].

كان الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، وهو حزب علمانيّ آخر ترأّسه مسيحيّ أيضًا، منافس حزب البعث الرئيس على استقطاب ولاء الأقليّات السوريّة، بمن فيهم العلويّين. وجدت الأقليّات في علمانيّة الحزب المتشدّدة بديلًا عمّا اعتبرته قوميّة عربيّة يسيطر عليها السنّة، لكن هذا حدّ من جاذبيته للغالبية السنيّة. خلال الصِّراع على السُّلطة منتصف خمسينيّات القرن الماضي حول التدخُّل الغربيّ في السياسة السوريّة، الذي تورّط فيه الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ وعارضه حزب البعث بشدّة، أفل نجم الحزب وتسارعت حركة انتقال أنصاره العلويّين إلى حزب البعث[8]. استطاع البعث، على عكس الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، الوصول إلى السنّة، خصوصًا ذوي الخلفية الريفيّة، ومن ثمّ كان أكثر نجاحًا في تجسير هوّة الأغلبيّة-الأقليّة، تحديدًا خلال فترة تقاربه أواخر الخمسينيّات مع مصر الناصريّة التي يسيطر عليها السنّة.

أدّى حزب البعث العربيّ دورًا رئيسًا في الترويج للوحدة مع مصر عام 1958، باسم الآيديولوجيّة القوميّة العربيّة، لكنّ الجمهوريّة العربيّة المتّحدة تسببت بكارثة له. انقسم الحزب حول كيفية التعامل مع ناصر بعد انهيار الجمهوريّة العربيّة المتّحدة عام 1961، حيث انشقّ أنصار الحوراني وتبنَّوْا الانفصال، في حين ترك بعثيّون آخرون الحزب وانضموا إلى حركات ناصريّة جديدة. كلف الانشقاق عن الناصر الحزب خسارة جزء كبير من أتباعه المدينيّين أبناء الطبقة الوسطى، ما قصره على نواته الأصليّة الريفيّة عمومًا. تحت حكم «نظام الانفصال» الوجيز (1961-1963)، بدأ فرع حزب البعث في اللّاذِقِيّة الذي يسيطر عليه العلويّون، وهو أحد أقوى الفروع، بالتوازي مع مجموعة ضبّاط بعثيّين، أيضًا إلى حدٍّ بعيد أقلويين (اللجنة العسكريّة)، إعادة تنظيم الحزب على نحوٍ مستقل عن كبار قادته بهدف الاستيلاء على السُّلطة عبر انقلاب عسكريّ[9].

أدّى البعثيّون العلويّون دورًا محوريًّا في قيادة السياسة السوريّة خلال السنوات اللاحقة. وشكّل هؤلاء الصاعدون من أسفل نظام التقسيم الطبقيّ السوريّ، والمنفصلون عن الأوليغارشيّة السنيّة الحاكمة بترسيخهم الانشّقاقات الدينيّة والطبقيّة، نوعًا من البروليتاريا البديلة - أو القوة الاجتماعيّة المعبأة والأكثر استفادة من قيام ثورة شاملة في سورية. دفع

هؤلاء باتجاه التطرُّف داخل الحزب، وصاروا فيما بعد أشدّ المدافعين عن الثورة البعثيّة. كان للمجتمع المعدم الذي لا يملك أراضي ولا أي شيء آخر سوى الرغبة بالتعليم والعمل المهنيّ كل شيء يكسبه من اقتصاد تهيمن عليه الدولة، ويحوّل السيطرة على الفرص الاقتصاديّة بعيدًا عن أصحاب الثروات الخاصّة، وهذه حقيقة اجتماعيّة واقعة عكسها توكيد ملفّق لبعض الضبّاط العلويّين بأنّ الاشتراكيّة مكّنت الأقليّات الريفيّة من «إفقار المدينة»[10]، تمامًا كما عملت الرأسماليّة لصالح إثراء سنّة المدينة سابقًا.

انقلاب البعث الثوريّ والعلويّون في سياسات البعث الداخليّة: 1963-1970

نشأ نظام البعث أصلًا عن مؤامرة حفنة ضبّاط استولوا على السُّلطة في انقلاب عسكريّ عام 1963، وشكّل في البداية «تعايشًا بين الجيش والحزب»[11] على قاعدة شعبيّة ضيّقة، وبوجه معارضة شرسة من الناصريّين والإسلاميّين والليبراليّين الذين سيطروا على السياسات المدينيّة. وعلى الرغم من وجود واجهة سنّية مثّلها اللواء أمين الحافظ، فإنّ حقيقة كون قيادة البعث الناشئة باتت الآن إلى حدٍّ بعيد «أقلويّة» (علويّة ودرزيّة وإسماعيليّة)، وغالبًا ريفيّة، وأنّ خصومها كانوا أساسًا مدينيّين وسنّة، أعطى الصّراع بين النّظام والمعارضة طابعًا مدينيًّا-ريفيًّا وطائفيًّا أكثر منه طبقيًّا.

أعدّ النّظام الجديد، وسرعان ما أطلق، «ثورة» اشتراكيّة «من الأعلى» بنت لاحقًا قاعدة القوة الريفيّة والطبقيّة الضروريّة لاستقرار حكمه؛ لكن مفتاح بقائه في البداية كان السيطرة على الجيش. من ثمّ، لترسيخ موقعه، طهّر الحزبُ الجيشَ من الضبّاط المشكوك بولائهم للبرجوازيّة المدينيّة أو للناصريّين، ومعظمهم سنّة، واستبدلهم بضبّاط صفّ شكّل العلويّون في عام 1963، حسب [حنا] بطاطو[12]، 60٪ منهم، تبعًا لخيارهم التاريخيّ اتخاذ المهن العسكريّة مخرجًا من الفقر. علاوة على ذلك، وكجزء من «بَعْثَنَة» الجيش وجعله مقاومًا للانقلابات، استفاد البعثيّون، وكثير منهم علويّون، من الانتساب التفضيليّ إلى الأكاديميّة الحربيّة.

شهدت هذه الفترة أيضًا انشقاقًا داخليًا في الصّراع على السُّلطة بين الحرس القديم لعفلق والبيطار، يدعمهم أمين الحافظ، والجيل الجديد من القادة الأكثر راديكاليّة. سعى معتدلو الحزب، المعبّرون عن رؤية الطبقة الوسطى المدينيّة، إلى سبيل إصلاحيّ للتنمية تضمن فيه الدولة تعاون المؤسّسة السنيّة؛ في حين سعى الراديكاليّون الناطقون باسم الفلّاحين والطبقة الوسطى-الدّنيا إلى ثورة اشتراكيّة ضدّ سلطة المؤسّسة المدينيّة. كان هذا صراعًا حول الآيديولوجيا والسُّلطة الشخصيّة، لكن كلا الطرفين استغلّا الطائفيّة: استغلّ أمين الحافظ استياء السنّة من سيطرة الأقليّة على الجيش، بينما استغلّ زعيم الراديكاليّين، اللواء العلويّ صلاح جديد، خوف الأقليّات من السنّة. انتهى الصّراع بالإطاحة بالمعتدلين في انقلاب شباط/ فبراير عام 1966، لكن الخلافات الفئويّة داخل الحزب استمرّت. في أيلول/ سبتمبر 1966، انضم عدّة ضبّاط دروز كانوا قد شاركوا في انقلاب عام 1966، وشعروا الآن أنّهم أقصوا عن دائرة السُّلطة الداخليّة، إلى منشقّين ما زالوا موالين لمعتدلي الحزب الذين أطيح بهم، وقاموا معًا بمحاولة انقلاب فاشلة وتم تطهيرهم. بعد حرب 1967، طُهّر الجيش أيضًا من الضبّاط الحوارنة السنّة المحيطين برئيس الأركان أحمد سويداني، الذي اعتقد أنّه حُمِّل مسؤولية أداء الجيش الرديء في الحرب وقاد محاولة انقلاب فاشلة. دعمت هذه التطهيرات السياسيّة السيطرة العلويّة على الجيش والنّظام. وبحلول عام 1969 ترأّس اللواءان العلويّان صلاح جديد ووزير الدفاع حافظ الأسد فئتين متنافستين، راديكاليّة ومعتدلة داخل الحزب، وخاضا صراعًا على السُّلطة حول طريقة الردّ على الهزيمة الكارثيّة ضدّ إسرائيل في حرب 1967 [13].

أصبحت الطائفيّة سمة بارزة في سياسات البعث الداخليّة؛ لأنّ الشرعية الإجرائيّة التي يفترض أن تحل النّزاعات داخل الحزب بقيت هشّة، ومن ثمّ بقيت السُّلطة غير مستقرّة، خاصة مع احتفاظ الشخصيات السياسيّة-العسكريّة بالقدرة على استخدام التهديدات والقوة العسكريّة في هذه الصّراعات. دفع ذلك الخصوم السياسيّين إلى بناء ائتلافات قصوى باستغلال كلّ رابط متاح: الشخصيّ والعمريّ والطبقيّ والمناطقيّ، وقبل كلّ شيء آخر، الطائفيّ. مع أنّ الهدف لم يكن إعلاء الشأن الطائفيّ، نزعت التكتّلات وسط هذا

الوضع القلق إلى التشكّل بين القادمين من المنطقة أو الطائفة ذاتها، الذين شعروا بدرجة أعلى من الثّقة المتبادلة: لهذا نزع العلويّون والحوارنة والدروز، إلخ. إلى دعم أحدهم الآخر. في الآن ذاته، ونظرًا إلى أنّ التحالفات عبر-الطائفيّة وحدها تستطيع عادة الوصول إلى السُّلطة والحفاظ عليها، قامت الائتلافات المتنافسة على روابط متعدّدة، وكانت مرنة تتغيّر تبعًا للظرف والقضية أكثر منها تكتّلات بدئيّة صلبة: لهذا كان المعسكران المتصارعان في المواجهات الرئيسة عامَي 1966 و1970 ائتلافين عبر-طائفيّين مدنيّين-عسكريّين يتنازعان على السُّلطة والآيديولوجيّة[14].

لكن التمثيل المفرط منذ البداية للأقليّات الطائفيّة داخل الحزب والجيش تعزز لاحقًا بحملات التطهير الحتميّة للأطراف الخاسرة في الصّراعات على السُّلطة، وبنزعة المنتصرين إلى تعيين أتباعهم الموثوقين في المناصب الحيويّة، وهم غالبًا رفاق طائفيّون. ظهر العلويّون في وضع أفضل بعد كل مواجهة رئيسة داخل الحزب، بينما كان السنّة منقسمين على خطوط طبقيّة ومناطقيّة ومدينيّة-ريفيّة؛ ما أفقدهم تضامنًا موازيًا وعرّضهم لحملات تطهير مفرطة. ضيّق ذلك التمثيل الطائفيّ بين النخب العسكريّة على وجه الخصوص، وحفّز المزيد من السياسات الطائفيّة، لكن توطيد سلطة حافظ الأسد كان العامل الأهمّ في تعزيز الهيمنة العلويّة على المركز.

توطيد النّظام تحت حكم حافظ الأسد

لا يمكن تمييز التركيبة الاجتماعيّة للفئة البعثيّة التي جاء بها حافظ الأسد بداية إلى السُّلطة عام 1970 عن فئة خصومه الراديكاليين، لكن يمكن القول إنّها مثّلت انتصار الجيش على الانتلجنسيا الراديكاليّة. كانت أولوية الأسد توطيد دولة البعث غير المستقرّة، وتعبئة سورية لاستعادة مرتفعات الجولان التي خسرتها في حرب 1967 مع إسرائيل. وخلال العملية حوّل دولة البعث من أداة للثورة الطبقيّة إلى جهاز سلطة يخدم المصلحة الوطنيّة العليا.

كانت سياسة الأسد في بناء الدولة جوهريًّا «ميراثيّة جديدة»: تركّز السُّلطة في يد «ملكية رئاسيّة» عبر استقطاب المنافسين وموازنتهم ضمن ائتلاف عريض. وهكذا، استخدم الأسد

بداية قاعدته العسكريّة في الجيش ليحرّر نفسه من قيود حزب البعث الآيديولوجيّة. ثمّ بنى جماعة من الأتباع العلويّين المؤيّدين له شخصيًّا، غالبًا من أقربائه، عيّنهم في المراكز القياديّة الأمنيّة والعسكريّة الحيويّة، ما أحكم سيطرته على المؤسّسة العسكريّة. لكن حرصًا منه على استرضاء المدينيّين السنّة، خاصة الدمشقيّين، ضمّ أعدادًا مهمّة منهم إلى أعلى مراتب الحزب، وأشرك تكنوقراط غير-حزبيين في الحكومة، وبادر بتحرير اقتصاديّ محدود استفادت منه طبقة التّجار السنّة[15].

عزّزت استراتيجيّة الأسد في ترسيخ السُّلطة وتجنيد الأقارب والعشيرة في النواة الداخليّة للدولة بالضرورة الهيمنة العلويّة. فإخضاع هيئات القيادة الجماعيّة لحزب البعث إلى سلطة رئيس علويّ، يدعمه جهاز قمع علويّ مسؤول أمامه فقط، مثّل زيادة مهمة في سلطة بعض العلويّين. كان يطلق على الضبّاط العلويّين المحيطين بالأسد لقب «أباطرة/ بارونات»، وهو لقب مناسب؛ لأنّهم بوصفهم أقرباء الرئيس أو عملاءه جمعوا بين امتياز الوصول إليه وبين مناصب رفيعة في الحزب-الدّولة، مع السيطرة على أذرع القسر والإكراه. لذلك كانوا في مواقع فريدة تؤهلهم للعمل كوسطاء سياسيّين.

كان رفعت الأسد، شقيق الرئيس وقائد «سرايا الدفاع»، إمبراطور النّظام الأوّل حتى بداية الثمانينيّات. وترأس عدنان الأسد «سرايا الصّراع» التي تحكّمت بطرق الوصول إلى العاصمة وحرست مراكز القيادة فيها؛ بينما ترأّس شقيق زوجة الأسد عدنان مخلوف الحرس الجمهوريّ. وقاد علي حيدر القُوّات الخاصّة، وإبراهيم العلي الجيش الشعبيّ الأشبه بالميليشيا. ولعلّ محمّد الخولي، رئيس لجنة تنسيق الاستخبارات في الرئاسة، كان المساعد الأكثر حظوة بثقة الأسد؛ في حين أثبت علي دوبا، رئيس المخابرات العسكريّة، أنّه أحد أكثر أباطرة النّظام قدرة على البقاء. شغل زبانية الأسد العلويّون أيضًا عددًا غير متكافئ إطلاقًا من قيادات العمليات العليا في الجيش النّظاميّ، خاصة قيادات الفرق المدرّعة القادرة نظريًّا على القيام بانقلاب؛ فقاد اللواء شفيق فياض الفرقة الثالثة المهمّة لفترة طويلة؛ ومُددت خدمة لواءين علويّين آخرين، إبراهيم صافي وعدنان بدر حسن، فترات طويلة في قيادة الفرقتين الأولى والتاسعة. وفي أواخر التسعينيّات حلّ اللواء العلويّ علي أصلان محل اللواء السنّي حكمت

الشهابي في رئاسة الأركان[16]. كان الجيش مقسّمًا بين وحدات «الحرس الإمبراطوريّ» التي يسيطر عليها العلويّون وتحمي النّظام، وبين الجيش النّظاميّ الأوسع الذي يحمي حدود البلاد؛ وحيثما قاد ضبّاط سنّة وحدات عسكريّة جرت «توأمتهم» مع نواب قادة علويّين، فامتدت بالتالي شبكة تحكّم وسيطرة طائفيّة موازية لسلسلة القيادة البيروقراطيّة، وهو أحد أعراض الممارسة الميراثيّة الجديدة[17].

بقيت نواة النّظام الحاكم مع ذلك ائتلافًا عبر-طائفيّ. بذل الأسد قصارى جهده كيلا يعتبر قائد كتلة علويّة داخل النّظام، وبما أنّه تولّى السُّلطة من خلال تحالفات مع كبار القادة العسكريّين والسياسيّين الحزبيّين السنّة (عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي وناجي جميل وعبد الله الأحمر ومصطفى طلاس) فقد توجّب عليه، في البداية، تشارك الحكم معهم.

ثانيًا، بقيت تركيبة الصف الثاني من النخبة الحاكمة عبر-طائفيّة أيضًا. في الفرع العسكريّ القويّ لحزب البعث، تشارك السنّة (43.4٪) والعلويّون (37.7٪) مناصب القيادة العليا؛ وفي مجلس الوزراء تمثّلت الأغلبيّة السنيّة عن قرب أكثر في المقاعد الوزاريّة بين عامَي 1963 و1978 حسب نسبتها السكّانيّة، فتولى السُّنّة (58.2٪) والعلويّون (30٪) والدُّروز (19.6٪) والإسماعيليّون (6.5٪) والمسيحيّون (4.7٪).

ولم يُستبعد سنّة الأقاليم: ظهر في الواقع كثير من بعثيي منطقة دَرْعَا (حوران) السُّنّة في قمة هرمَي الحزب والدولة أواخر الثمانينيّات[18]. وعبّر تجنيدهم عن «حساب إثنيّ» غير رسميّ، لكن فهم ضمنًا على نطاق واسع بأنّه يهدف إلى تعريض قاعدة النّظام الشعبيّة.

ثالثًا، كان القسم الأكبر من سياسة النخب يدور في نهاية المطاف حول تنافس شبكات زبائنيّة للاستئثار بالموارد العامّة وتوزيع المحسوبيّات على الأتباع، وقد اخترقت هذه الشبكات الخطوط الطائفيّة فكان لكلٍ من السماسرة العلويّين المتنافسين حلفاء أو زبانية سنّة. تحاربت الائتلافات المتنافسة للأباطرة العلويّين وكبار مسؤولي الدولة ووكلاء شركات التوريد، مثلًا، على السيطرة على منح العقود التجاريّة وتحديد العمولات المخصّصة لهم فيها[19]. من جهة أخرى، شجّعت الزبائنيّة الخصومات العشائريّة العلويّة

الداخليّة للحصول على الغنائم والمحسوبيّات، حيث جاءت غالبية النخبة العلويّة العليا من عشيرتَي الرئيس وزوجته.

رابعًا، لم يستقر النّظام إلّا بنجاحه في دمج ائتلاف عبر-طائفيّ في قاعدته الشعبيّة، ضمّ الفلّاحين السّنّة من خلال سياسات الاستقطاب والإصلاح الزراعيّ. عادت ثورة البعث بالنفع على قطاعات عريضة من أبناء الطبقات الدنيا، خاصة الفلّاحين الذين حصلوا على الأراضي، وعلى أسعار حكوميّة عالية لمحاصيلهم، وعلى مدخلات الدعم الحكوميّ، وعلى كهربة قراهم، وعلى فرص أفضل في التعليم والوظائف الحكوميّة لأبنائهم[20]. واستفاد المجتمع العلويّ من التنمية الاشتراكيّة البعثيّة، مع أنّ تحليل الباحث آلاستر دريزدل للإنفاقات الحكوميّة العامّة لم يجد تفضيلًا مفرطًا للمناطق العلويّة مقارنة بالسّنيّة[21].

التمايُز الطبقيّ العلويّ والزبائنيّة تحت حكم الأسد

ترك توطيد الأسد حكمه آثارًا متباينة على المجتمع العلويّ، عزّزت الطائفيّة لكنها أيضًا قسّمت العلويّين طبقيًّا. بالنسبة إلى الآثار الأخيرة، تشكّل في أعلى هرم النّظام «مجمع عسكريّ-تجاريّ»، على حدّ قول صادق جلال العظم[22]، دخلت فيه النخبة العلويّة، خاصة ضبّاط الجيش والمخابرات، في صفقات تجاريّة مع طبقة تجّار السنّة الدمشقيّين. وحوّل الإثراء الناتج إحدى أهم قوى التغيير الراديكاليّ سابقًا إلى «برجوازيّة دولة» تمتلك امتيازات تدافع عنها.

تكهّن [باتريك] سيل[23] بأنّ هذا كان جزءًا من محاولة الأسد إعطاء نظامه أساسًا طبقيًّا يدعم استقراره؛ وفي الحقيقة ساعد التخفيف الناتج من حدّة العداء السابق بين الدولة والبرجوازيّة الخاصّة في توطيد أركان النّظام. لكن تحييد الانقسام الطائفيّ عبر تضامن طبقيّ في القمّة ما كان يرجح أن يتم إلّا باندماج أعضاء نخبة السُّلطة العلويّة على نحو واسع مع مختلف فئات البرجوازيّة السنيّة القديمة والجديدة ضمن طبقة مهيمنة، وهي عملية بالكاد بدأت في السبعينيّات. إحدى الإشارات إلى رغبة بعض النخب العلويّة في الانضمام إلى الطبقة العليا التي سيطر عليها السنّة حتى ذلك الوقت، كانت محاولة رفعت

الأسد تحشيد المثقّفين المهنيّين في «رابطة خريجي الدّراسات العليا» التي أنشأها، وتقديم نفسه نصير اللَّبْرلَة الاقتصاديّة المفضّلة للطبقة البرجوازيّة التي يهيمن عليها السنّة. في كلّ الأحوال، لم تنتج النخب العلويّة حتى ذلك التاريخ شريحة مهمّة من رجال الأعمال في القطاع الخاص، وطالما بقيت قاعدتهم الاقتصاديّة متركزة رسميًّا في القطاع العام افتقدوا إلى التحكّم الآمن بالثروة المستمدّة من الملكية الخاصّة. كذلك كان التزاوج بين العلويّين والطبقة الأرستقراطيّة القديمة أو طبقة التجار البورجوازيّين استثناء، حال دونه الدين وحقيقة أنّ كثيرًا من رجالات الجيل الأوّل من النخبة العلويّة كان لهم زوجات قرويّات. بحلول التسعينيّات، دخل أبناؤهم في مشاريع عمل مع شركاء سنّة وسعوا إلى الحصول على قبول مجتمع النخبة السنيّة، كونهم نشأوا نشأة مترفة، لكن الدلائل قليلة على مصاهرات واسعة النطاق بينهم.

ظهرت بالتزامن مع ذلك طبقة علويّة وسطى تعيش على رواتبها، وضمّت التكنوقراط الذين أصبحوا القوى المحرّكة لصناعات القطاع العام، مع شريحة متحرّرة فكريًّا من المهنيّين- أطباء واقتصاديّين ومثقّفين[24]. استخدمت الشرائح العلويّة الوسطى الجيش والشرطة والقطاع العام سبيلًا للخروج من قراها وتحسين حظوظها، ما خلق لديها مصلحة في الحفاظ على الأدوار المهيمنة لمؤسسات الدولة على السوق الخاصّ، حيث حافظت البرجوازيّة السنيّة على سلطتها. لذلك بقي ولاء المجتمع العلويّ دولاتيًّا واشتراكيًّا، حتى بعد أن أثرت العناصر المرتبطة بالنّظام نفسها بفترة طويلة. تحوّل العلويّون في الواقع من قوّة تغيير في سورية إلى مدافع عن الوضع الدّولاتيّ القائم والمعارض للتحرّرين السياسيّ والاقتصاديّ، اللّذين يعودان بالنفع على النخب السنيّة.

في الآن ذاته، بقي كثير من العلويّين في الطبقات الدنيا. وبقي المجتمع العلويّ الريفيّ معدمًا، بل لم تصل المياه الصحيّة إلى بعض مناطقه حتى خلال الألفيّة الثانية، في حين ما تزال بعض الأحياء العلويّة التي تأوي المهاجرين الريفيّين في دمشق مجرّد أحياء صفيح. مع ذلك، اخترقت الروابط الزبائنيّة التّفاوتات الطّبقيّة المتبدّية داخل المجتمع العلويّ وعزّزت تماسكه. وهكذا، تزعّم أباطرة الأمن العلويّون شبكاتٍ زبائنيّة من شباب علويّين مهمّشين

لا يملكون أراضي -حرفيًّا بروليتاريا رثّة -تركوا قراهم بأعداد كبيرة وانضمّوا بشكل جماعيّ إلى ميليشيات النّظام الأمنيّة المتعدّدة. حافظ هؤلاء على هُوِيّتهم العلويّة بهجرتهم واستيطانهم أحيائهم الخاصّة بالعلويّين في دمشق، وبإبقائهم على علاقات وثيقة مع قراهم. لكن لم يسمح للعلويّين، ولم تكن من مصلحتهم، التحشيد بشكل واضح على أساس طائفيّ (في الواقع، نظرًا إلى افتقارهم إلى هُوِيّة دينيّة صلبة، لم يعترضوا على محاولة النّظام تقبلهم باعتبارهم مسلمين شيعة). بدلًا من ذلك، أدرك المجتمع العلويّ الآن أنّ له قيادة على المستوى الوطنيّ في قمّة الحزب والدولة، وسهّلت تلك الحقيقة توسيع هويّته لتشمل هاتين المؤسّستين.

الطائفيّة وانتفاضة الإخوان 1976-1982

جاءت المعارضة الأكثر ديمومة لحزب البعث منذ استيلائه على السُّلطة من جماعة «الإخوان المسلمين»، بالتحالف مع عناصر من طبقة التجّار والأوليغارشيّة القديمة ورجال الدين المسيّسين. واجه الإخوان حزب البعث عام 1964، على نحو أبرز في مدينة حماة، حيث قصف الجيش أحد المساجد. وحشّد رجل الدين البارز حسن حبنّكة شباب حي الميدان المسلمين ضدّ خطاب البعثيّين الراديكاليّين العلمانيّ «الكافر» في أيار/ مايو 1967؛ وفي أوائل السبعينيّات قاد تظاهرات جديدة احتجاجًا على الدستور العلمانيّ. رغم أنّ الأسد أقام تحالفات مع تجّار دمشق، أظهرت انتفاضة الإخوان الطويلة بين عامَي 1976-1982 عدم تصالح كثير من السنّة مع الحكم البعثيّ والعلويّ. تأطّر الصّراع في اصطلاحات طائفيّة، لكن جذوره العميقة ترجع إلى عداوات طبقيّة. كانت نقمة الأوليغارشيّة القديمة والتجّار الذين تضرّروا بالاشتراكيّة البعثيّة تتفاقم لسنوات؛ وعبّر بيان الإخوان في الواقع عن مظالم القطاع الخاص بدعوته إلى التراجع عن قوانين الإصلاح الزراعيّ وإنهاء تدخّل الدولة في الاقتصاد. كما أنّ العداوات الطائفيّة التي أطلقتها الحرب الأهليّة اللبنانيّة كانت لها تداعياتها في سورية، إذ اعتبر تدخل النّظام ضدّ منظمة التحرير الفلسطينيّة عام 1976 ووقوفه إلى جانب المسيحيين، وإن يكن لأسباب جيوسياسيّة، بمنزلة خيانة الأقليّات للقضية الفلسطينيّة، وكلّف ذلك النّظام قدرًا معتبرًا من شرعيته. تزامن هذا مع تزايد

الاستياء من فساد العلويّين في السُّلطة، وانتهاكهم القانون، ومحاباة أقاربهم في تعيينات الوظائف الحكوميّة، ما جعل المتروكين المستبعدين، السنة عادة، يشعرون بتنامي هُوِيّتهم الخاصّة جرّاء هذا التمييز. ونشر ذلك بدوره التّعاطف مع الإسلام السياسيّ بين شرائح أوسع من الطبقة الوسطى.

سعت استراتيجيّة الإخوان في الواقع إلى إثارة الغالبيّة السنيّة ضدّ النّظام بتأطير الصِّراع ضمن اصطلاحات طائفيّة صريحة[25]. أعلن الإخوان «الجهاد» ضدّ حكم العلويّين «الكفرة»، وبدأوا أواخر السبعينيّات حملة مركّزة من أعمال التخريب واغتيالات النخب العلويّة بهدف إثارة أعمال انتقاميّة وصراع طائفيّ. إحدى نقاط التحوُّل كانت مجزرة عام 1979 التي قتل فيها ضابط بعثيّ سنيّ أكثر من 50 طالبًا ضابطًا في الأكاديميّة العسكريّة في حلب، وهو عمل أثار فعلًا توتّرات علويّة-سنيّة داخل الجيش؛ ومع ارتفاع حدّة الصِّراع، كان هناك المزيد من حالات انشقاق ضبّاط سنّة وانضمامهم إلى المعارضة الإسلاميّة مدفوعين بعداوات طائفيّة، بما فيها محاولة أحد أفراد الحرس الجمهوريّ اغتيال الأسد. فاقمت أعمال النّظام الانتقاميّة، خاصة تلك التي ارتكبها رفعت الأسد، حدّة الكراهية الطائفيّة إلى درجة أكبر. وأزاحت التوتّرات الطائفيّة داخل النّظام النِّزاعات الآيديولوجيّة، فكان البعثيّون السنّة أكثر استعدادًا لاحتواء المعارضة من المتشدّدين العلويّين.

استطاع النّظام البقاء لأنّ العلويّين كانوا أفضل تنظيمًا وتسليحًا من خصومهم ويحتلّون مواقع أكثر مركزيّة. شنّت الأجهزة الأمنيّة حملة قمع استثنائيّة في وحشيتها، بلغت ذروتها في اجتياح مدينة حماة، بقيادة فصائل علويّة لكن أيضًا بمشاركة وحدات كرديّة وبدويّة. كان على الإخوان تحشيد المجتمع السنّي برمته تقريبًا للانتصار على النّظام، لكن هذا المجتمع في الحقيقة كان مقسمًا أو عصيًّا على المتمرّدين. لم يتفكك حزب البعث والجيش، باستثناءات قليلة، على خطوط طائفيّة، حتى تحت ضغوطات ما يقارب حربًا أهليّة طائفيّة. ويعزى تماسك مؤسّسات النّظام إلى شبكة السيطرة العلويّة في الجيش، وإلى جذور حزب البعث الضاربة في القرى التي كانت تُستَغل من القوى المدينيّة نفسها التي يمثلها الإخوان. وهكذا استطاع النّظام تعبئة شرائح من الفلاحين السنّة بتصوير العصيان على أنّه محاولة

من المصالح المدينيّة لنقض قوانين الإصلاح الزراعيّ. اخترق الحزب القرى السنيّة في الريف والبيروقراطيّة التي يهيمن عليها السّنّة في المدن، فجعلهم عمومًا بعيدين عن متناول التحشيد المناهض للنظام. لم تنتقل الطبقة الوسطى السنيّة بشكل جماعيّ إلى طرف المعارضة الإسلاميّة، وبقي العصيان مركزًا جغرافيًّا في مدن الشمال، خاصة حلب وحماة؛ بينما بقي البرجوازيّون الدمشقيّون، أصحاب المصلحة في لَبرلَة الأسد الاقتصاديّة، موالين للنظام. عزز العصيان التضامن العلويّ: شكّلت استفادة العلويّين المفرطة من النّظام، وتخوّفهم من انتقام قد يواجهونه في حال سقوطه، مصلحة قويّة لهم في بقاء النّظام.

فرّ فلول الإخوان إلى المنفى بعد أحداث حماة وانهار العصيان. لكن الفترة وسمت النّظام والعلويّين في آنٍ بوصمة دائمة. ترك القمع في حماه كليهما عرضة الانتقام؛ لهذا صارت مراقبة المعارضة وقمع الانشقاق أكثر تفشّيًا في سورية. اتخذت عملية المأسسة مسارًا عكسيًّا، وبالإضافة إلى إماتة الحياة الحزبيّة داخل البعث، أبرز ذلك إلى حدٍّ أبعد الجانب الميراثيّ الجديد للنظام[26]. صار العلويّون الآن أكثر خشية من أيّ تحرّر اقتصاديّ أو سياسيّ قد يمكّن المؤسّستين التجاريّة أو الدينيّة اللّتين يهيمن عليهما السنة وتودّدت شرائح منهما إلى الإخوان. لكن الأسد حاول في الآن ذاته تهميش المتشدّدين السنّة عبر احتضان مؤسسة إسلاميّة معتدلة وغير سياسيّة، واسترضائها ببناء المساجد ورعاية علماء الدين، خاصة الصوفيّين، والترويج للإسلام في وسائل الإعلام. وكان الأثر العرضي لذلك نشر الآيديولوجيّة الإسلاميّة على حساب العلمانيّة.

بشّار الأسد: إضعاف دعامتَي النّظام الحزبيّة-الطائفيّة

كان مشروع بشّار الأسد تحديث دولة البعث عبر إصلاحات اقتصاديّة ليبراليّة، اقتضاها على ما يبدو إنهاك القطاع العام وتراجع عائدات النفط، صُمّمت لتحفيز القطاع الخاص وهندسة عملية انتقال سورية إلى اقتصاد السوق. عنى هذا منح المستثمرين امتيازات على حساب دوائر دعم النّظام التقليديّة. إذا كان حافظ الأسد وطّد استقرار نظامه حول تحالف

ثنائيّ مع المجتمع العلويّ وحزب البعث، فقد اقتضت إصلاحات بشّار تقليص اعتماده على كليهما؛ لكنه بفعله ذلك أضعف عن غير قصد دعامتَي النّظام الأساسيتين.

في محاولته تعزيز سلطته ضدّ مقاومة الحرس القديم وجهاز حزب البعث، اللّذين أعاقا إصلاحاته الليبراليّة، أزاح بشّار تدريجيًّا شخصيّات سُنيّة عديدة من مساعدي والده، وكانت نقطة التحوُّل عزل نائب الرئيس عبد الحليم خدّام وغيره من كبار قادة الحزب عام 2005. كان ثمن اجتثاث هؤلاء الأنصار القدامى الراسخين للنظام إضعاف الشبكات الزبائنيّة القويّة التي دمجت شرائح مهمّة من المجتمع داخل النّظام. من ثمّ أصبح بشّار الأسد أكثر اعتمادًا على عشيرة الأسد-مخلوف الأسرويّة، ما أدّى إلى فرط تركّز المحسوبيّة والفرص والفساد في أيديها، على حساب بقية محاسيب النّظام. كانت شرائح النخبة العلويّة الأكثر حظوة تموقع نفسها كي تبقى على قيد الحياة خلال النقلة من اقتصاد تسيطر عليه الدولة إلى اقتصاد السوق، عبر التحوُّل إلى الأعمال الخاصّة لتصبح بذلك جزءًا مفتاحيًّا من رأسماليّة المحاسيب الداعمة للنظام.

اعتبر الأسد في الآن ذاته الجهاز الحزبيّ واتحادَي العمّال والفلّاحين عوائق أمام الإصلاح الاقتصاديّ، فقلّص تمويلها إلى أقصى حدّ وهاجم سلطاتها القائمة على الرعاية والمحسوبيّة. أدّى تراجع دور حزب البعث كقناة لتجنيد النخب، والتخفيضات في تعويضات كوادره، إلى نزيف مستمر في عدد أعضائه، ما أحدث فجوة في الاتصال المنظّم بين النّظام وقاعدته الجماهيريّة، وقلّص قدرته على اختراق القرى والأحياء. ومع إهمال المناطق الريفيّة في استراتيجيّة اقتصاديّة مدينيّة-المرتكز، كسر ذلك التحالف مع الفلّاحين السنّة الذي وطّد عليه النّظام أركانه تحت حكم حافظ[27]، وجعله أكثر عرضة لطفرة جديدة من المعارضة الإسلاميّة التي تمكّنت للمرّة الأولى من اختراق معقل النّظام الرّيفيّ سابقًا.

تفاقم بالتوازي مع ذلك انعدام الثقة الطائفيّ الذي كان يغلي تحت السطح، نتيجة تباطؤ الحراك الاجتماعيّ لمعظم الناس؛ بينما كانت قلّة في القمة -أشهرها رامي مخلوف، ابن خال الرئيس -تغتني بثراء فاحش، وبدا نجاحها رهن الصّلات الطائفيّة. كانت سورية أيضًا عرضة انتشار «آفة» العنف الطائفيّ الكامن، الذي أصاب جارتيها لبنان والعراق، عبر

حدودها المشتركة معهما، رغم أنّ آثار مظاهره السلبيّة دفعت السوريّين لفترة إلى تثمين الأمن الاجتماعيّ. ترك تخلّي النّظام عن الآيديولوجيا البعثيّة فراغًا تنافست الليبراليّة الجديدة والإسلامويّة على ملئه، وفتح مجالًا أوسع أمام الصحوة السّلفيّة التي تروّج لها دول الخليج، والتي يمكن في الظروف المناسبة أن تتحوّل إلى جهاديّة. رعى النّظام في الواقع تيارًا جهاديًا ضدّ الاحتلال الأميركيّ للعراق سرعان ما ارتدّ عليه بعد انتفاضة عام 2011.

ضعفت في الآن ذاته قاعدة دعم النّظام العلويّة. في منتصف العقد الأوّل من القرن الحالي، تعرّض النّظام لضغوطات خارجيّة هائلة أحدثت صدوعًا في نواة النّظام العلويّة، أبرزها تشكيل المحكمة الدوليّة للتحقيق في مقتل رئيس الوزراء اللبنانيّ الأسبق رفيق الحريري. أضرّ «انتحار» غازي كنعان بمكانة بشّار لدى كثير من العلويّين، وكنعان ربطته علاقات قويّة بالحريري وشكّل البديل العلويّ الأكثر معقوليّة لبشّار الأسد. كذلك همّش آصف شوكت*، صهر الرئيس ومدير الاستخبارات العسكرية، لفترة ربما بسبب الاغتيال الغامض للقائد العسكريّ لحزب الله عماد مغنية في دمشق. تهتّكت بالتوازي مع ذلك روابط النّظام بالمجتمع العلويّ الأوسع. نشأ الجيل الثاني من النخبة العلويّة في بيئة حضريّة مترفة، وتلقّوا تعليمهم في الخارج، ودخلوا عالم الأعمال كمحاسيب رأسماليّين، فاقدين صلتهم بالأخلاقيّة الريفيّة المساواتيّة للمجتمع العلويّ. كان عامّة العلويّين قلقين من محاولة بشّار الأسد التودّد إلى السنّة، التي جسّدها زواجه الرمزيّ خارج المجتمع العلويّ من امرأة سنيّة. في الآن ذاته، أثرت سياسات اللّبرلَة الاقتصاديّة طبقة برجوازية حضريّة جديدة أهملت المناطق الريفيّة والجيش، وبالتالي مصدر فرص العلويّين للترقّي. وكانت تظاهرات العلويّين في اللّاذِقِيّة في تشرين الثاني/ أكتوبر 2007 إشارة إلى مدى تأزّم العلاقات بين النّظام والعلويّين[28].

---

* قُتل لاحقًا في تصفية «خلية الأزمة» عام 2012 (المراجع).

يبدو واضحًا أنّ مقتضيات الإصلاح الاقتصاديّ كانت تدفع النّظام إلى إعادة هيكلة قاعدته الاجتماعيّة في اتجاه ما بعد-شعبويّ، يبتعد فيه عن جماعة أنصاره العلويّة-البعثيّة المزدوجة (مع ارتباطاتها السنيّة الريفيّة) السابقة، إلى تحالف مع برجوازيّة مدينيّة عابرة للطوائف.

العلويّون في الثورة السوريّة

كانت انطلاقة الثورة السوريّة من قرى وبلدات متوسطة الحجم ومدن صفيح مؤشرًا على انقلاب قاعدة النّظام الاجتماعيّة تحت حكم بشّار. مزجت الثورة منذ البداية مظالم ريفيّة وطائفيّة. مهد الثورة دَرْعَا كانت سابقًا قاعدة للبعث، لكنّ الفساد والجفاف شجّعا انتشار السلفيّة بين شبابها العاطلين عن العمل؛ ثمّ جاء ردّ فعل عشائريّ ضدّ اعتقال النّظام أبناءها، ورد فعل مقابل، مفرط إلى أقصى الحدود من القوى الأمنيّة، التي رفض الأسد محاسبتها، فأشعل فتيل ثورة سرعان ما امتدّت إلى مناطق أخرى. في بانياس بدأت التظاهرات ضدّ منع ارتداء النّقاب في المدارس؛ وفي اللّاذِقِيّة ضدّ جماعة الشّبّيحَة الأشبه بمافيا علويّة. أحد مراكز الثورة المستمرة كان مدينة حمص المختلطة دينيًّا، حيث ألهب تجاور المجتمعات الطائفيّة الصِّراع. امتدّت الثورة أيضًا إلى مدينتَي حماة ودير الزور، معقلا المعتقد السنّي التقليديّان النّاقمان على النّظام، مع رغبة الأولى بالانتقام ردًّا على أحداث 1982 التي ما تزال حيّة في الذاكرة. صارت صلاة الجمعة مناسبة أسبوعيّة للتحشيد، وظهرت لجان مقاومة حول المساجد والأئمة، قادة الأحياء الطبيعيّين الذين قاموا أحيانًا بقيادة التظاهرات.

لكن لم يكن من المحتم بحال من الأحوال تحوّل هذا الصِّراع، الذي عرفت الطبقة الاجتماعيّة قسمًا كبيرًا منه -المحرومون ضدّ المنعّمين- إلى صراع طائفيّ بحلول عام 2012. اتخذ التيار السائد للثورة شكل احتجاج سلميّ في البداية؛ وسعت المعارضة إلى كسب الأقليّات إلى صفّها بخطاب الاحتواء المدنيّ، وانضم بعض الليبراليين العلويّين بداية إلى المتظاهرين. كذلك كانت القاعدة الاجتماعيّة للنظام عبر-طائفيّة، تضم محاسيب رأسماليين، وموظفي الحكومة المدينيين، غالبًا من السنّة، والأقليّات. المدينتان السنّيتان أساسًا، دمشق وحلب، حيث تركز الازدهار الاستثماريّ، والفورة في السياحة، والاستهلاكيّة الجديدة التي

حفزتها سياسات الأسد الاقتصاديّة في نهاية العقد الأول من القرن الحالي، بقيتا ساكنتين شهورًا بعد انطلاق الانتفاضة؛ بل استطاع النّظام في الواقع تحشيد تظاهرات مضادّة في قلب مراكزه الحضريّة. رأت الطبقات الوسطى في كلتا المدينتين بشّار الأسد مصلحًا أصلًا، وفي حين خاب أملها بقمعه المتظاهرين، خشي كثيرون من حالة عدم الاستقرار وفقدان نمط حياتهم العلمانيّ الحديث إذا وصل الريفيّون التقليديّون أو المتمرّدون السلفيّون إلى السُّلطة[29].

كان لجوء النّظام إلى «الحلّ الأمنيّ» -الاعتقالات والعنف ضدّ المتظاهرين- الخطوة القاتلة على طريق الحرب الأهليّة الطائفيّة. طالبت المعارضة بدورها إسقاط النّظام، وأظهرت قدرتها على ملء الشوارع بتظاهرات لا نهاية لها، ما وضع النّظام في موقع دفاعيّ؛ ونظرًا إلى ضعف البعثيّة كآيديولوجيا وكتنظيم، لم يكن لدى النّظام قدرة كبيرة على الردّ بتحشيده الخاص لأنصاره الريفيّين (كما فعل في مواجهة العصيان الإسلاميّ في الثمانينيّات). لذلك رأى النّظام أنّ أفضل فرصة للبقاء تحشيد الأقليّات وتعزيز تماسك قاعدته العلويّة، بتصوير المعارضة مجموعة إرهابيين إسلامويّين يجب قمعهم بالقوة والعنف. تفعّلت طبقة منبوذة وشديدة الطائفيّة بتجنيد النّظام واستخدامه ميليشيات غالبيتها العظمى علويّة عُرفت باسم «الشّبِّيحَة». ومع تأمين النّظام دعم الأقليّات، التي قد تتعرض للانتقام في حال سقوطه، اتخذ تحشيد المعارضة باطّراد صبغة إسلامويّة سنّيّة. كان للمعارضة أيضًا حافز لتطييف النِّزاع، إلى الحدّ الذي تأطّر فيه ضمن اصطلاحات طائفيّة، كونه يجعل المتمرّدين أكثر قدرة على تجاوز الانقسامات الطبقيّة والمدينيّة-الريفيّة بين السنّة ويحشد كامل ميزتهم السكّانيّة (70٪). نجمت عَسْكَرة النِّزاع عن عنف النّظام ضدّ المتظاهرين، ما شرعن دفاع المعارضة المسلّح عن النفس، وسرّع الانشقاقات السنيّة داخل الجيش، وقاد إلى تشكيل «الجيش السوريّ الحرّ». أجّج العنف الطائفيّ أيضًا توافد الجهاديّين السُّنّة، مدعومين بالمال والسلاح من الخليج. بعض هؤلاء كانوا من قدامى محاربي «الطليعة المقاتلة» للثورة الإسلاميّة بداية الثمانينيّات، الذين تحوّلوا بعد إخفاق تمرّدهم في سورية إلى جهاديين عبر-قوميين في أفغانستان، حيث لعبوا دورًا في تشكيل تنظيم القاعدة[30].

وجد العلويّون أنفسهم محاصرين بين النّظام والمعارضة. حاول بعضهم في البداية تخفيف التوتّرات الطائفيّة مع السنّة، ونأى بعض مشايخ العلويّين بأنفسهم عن قمع النّظام. لكن، نظرًا إلى وجود العلويّين المفرط في الأجهزة الأمنيّة التي كانت دومًا في خط المواجهة الأوّل، تكبّد العلويّون خسائر أكبر من السنة نسبة إلى حجمهم من السكّان[31]؛ ولهذا صاروا ينظرون إلى كلّ من يحاول الإطاحة بالنّظام، حتى بالتظاهر السلميّ، على أنّه معتدٍ، وإلى كلّ قتيل علويّ على أنه شهيد في الحرب ضدّ الإرهاب[32]. في دمشق، شهدت المناطق العلويّة والسنيّة المتجاورة هجماتٍ متبادلة. ومع استهداف العلويّين بسبب هُويّتهم -والتهديد بالإبادة من قبل بعض المتطرّفين الإسلاميّين السُّنّة، مثل تهديد الشيخ عدنان عرعور المقيم في السعوديّة ضدّ مؤيّدي النّظام- رصّ العلويّون صفوفهم خلف النّظام[33]. ولأنّه عجز عن حمايتهم، سلّح النّظام العلويّين ضمن ميليشيات كانت مسؤولة عن مجازر ارتكبت، ليس بالضرورة بمقتضى سياسة الدولة، بل بحكم المأزق الأمنيّ. غذّى الصِّراع الطائفيّ نزعة واضحة إلى إقامة مناطق «مطهّرة إثنيًّا» وآمنة من خطر تهديد «الآخر»، ما يثير احتمال تفتت التراب الإقليميّ السوريّ على طول خطوط صدع طائفيّة في فترة ما بعد الحرب.

مع ازدياد تأطير النّزاع على أنّه صراع سنيّ-علويّ، ظهرت رمزيّة علويّة وخطاب معادٍ للسُّنّة على نحو أكثر صراحة وعلانيّة، خاصة في ذم «التكفيريّين». ترسّخ بالتوازي مع ذلك تماهي العلويّين مع النّظام: كما قال نير روزن، لم يستطع العلويّون فصل أنفسهم عن النّظام أو تصوّر سورية بدون الأسد، فتبنَّوْا شعاراتٍ مثل «الأسد للأبد». و«بينما كان الخبراء في الغرب... يناقشون احتمال قيام دولة علويّة منفصلة... لا يسمع المرء شيئًا من هذا القبيل من العلويّين أنفسهم. فلطالما كانت سورية مشروعهم المركزيّ»[34]. في الواقع، تراجع الخطاب القوميّ العربيّ بين العلويّين لمصلحة الهُويّة السوريّة، بسبب دعم الخطاب العربيّ-الإسلاميّ العابر للدولة ودعم الحكومات العربيّة للمعارضة. بالتوازي مع ذلك أيضًا، تهمّشت في صفوف المعارضة الهُويّة السوريّة التي روّج لها بادئ الأمر معتدلون علمانيّون، نتيجة مغادرة أعداد كبيرة منهم البلاد، ما غيّر موازين القوى لمصلحة الراديكاليّين الإسلاميّين الذين تدعمت هُوِيّاتهم الإسلاميّة العابرة للدولة بالمال والمقاتلين والخطاب السلفيّ العابر

للدولة. وهكذا تطوّر استقطاب بين هُويّتين تشكّلتا في صراع إحداهما مع الأخرى، هُوِيّة الدولة العلويّة/ السوريّة والهُوِيّة الإسلاميّة العابرة للدولة. يبدو أنّ الدولة التي أنجبت القوميّة العربيّة تحفر الآن قبرها.

الخاتمة

في خمسينيّات القرن الماضي، كان العلويّون متحشدين اجتماعيًّا، يطغى اندماجُهم في طبقات وأحزاب سياسيّة أوسع على هُوِيّتهم الطائفيّة. بعد عام 1963، أصبح العلويّون مدفوعين بطموحات الحراك الاجتماعيّ والآيديولوجيا المتشكلة طبقيًّا، ومن ثمّ زاد تمثيلهم في الوسيلتين الراهنتين آنذاك للوصول إلى السُّلطة، الجيش وحزب البعث. بدءًا من الستينيّات، أعيد تفعيل التضامن الطائفيّ العلويّ نتيجة الصّراعات على السُّلطة داخل النّظام، واستخدام الصّلات الطائفيّة للوصول إلى شبكات الزبائنيّة في دولة حافظ الأسد الميراثيّة الجديدة. صار العلويّون تحت حكم حافظ الأسد متمايزين طبقيًّا، لكن انبعاث المعضلة الأمنيّة مجدّدًا خلال الانتفاضة الإسلاميّة في الثمانينيّات أبقت عصبيتهم على قيد الحياة. كلّف اعتماد نظام البعث على «العَصبيّة» العلويّة خسارة شرعيته بين الغالبية السنيّة؛ لكن نواته العلويّة أنقذته من الهجمات المتكرّرة للمعارضة المحليّة والخارجيّة. تمكّن العلويّون من التخلّص من الفقر، وتمتّعوا بحقّ وصول مميّز إلى السُّلطة والفرص الاقتصاديّة بالاعتماد على نظام البعث. لكن، من الجهة المعاكسة، نزعت المظالم ضدّ النّظام إلى وصم المجتمع العلويّ برمّته، وإلى الحدّ الذي استبعد فيه النّظام الغالبية السنيّة واستعداها فقد عرّض أمن كلّ العلويّين للخطر.

-6-

الإخوان المسلمون السوريُّون ومعضلتهم العلويّة

رافائيل لوفيڤر

في محاولاته الضّغط على الفصائل السوريّة للتوصل إلى حلّ سياسيّ بعد بدء الحرب الأهليّة السوريّة عام 2011، أبدى المجتمع الدوليّ اهتمامًا كبيرًا بدعم المجتمع العلويّ المستدام لحكومة بشّار الأسد. وما تزال دوافع دعم العلويّين القوي للنظام غير مفهومة تمامًا، لكنها تُوّصَّف نمطيًّا بتعابير الأحّاديّة الجمعيّة وقصر النظر. يقال إنّ العلويّين يدعمون النّظام لأنّهم هم النّظام، وزواله مرادف لزوالهم أنفسهم. لكن يبدو أنّ الخوف ممّا قد يحدث لاحقًا هو الدافع الرئيس لدعم العلويّين نظام الأسد. تجلّى ذلك على نحو واضح منذ أن شهدت البلاد صعود جماعات جهاديّة مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (دَاعِش)، وكلتاهما استخدمت خطابًا شرسًا ضدّ العلويّين، وانخرطت في أعمال قتل طائفيّ. مع ذلك، تبقى جذور انعدام ثقة العلويّين بالإسلاميّة السنيّة قديمة وعميقة وتتضمن جماعات تعتبر نسبيًّا «معتدلة»، مثل جماعة «الإخوان المسلمون» في سورية.

يمكن إرجاع جزء كبير من عدم الثقة العلويّة في الحقيقة إلى أواخر السبعينيّات، حين تطورت مواجهات بين جماعة الإخوان المسلمين وبعض حلفائها السنّة الأكثر راديكاليّة من جهة، وبين النّظام البعثيّ الذي يهيمن عليه العلويّون من جهة أخرى، وتحوّلت إلى معركة طائفيّة عنيفة انتهت بهزيمة الطرف الأوّل ونفيه سياسيًّا. شهد الإخوان المسلمون

منذئذ قدرًا كبيرًا من الاعتدال السياسيّ والآيديولوجيّ. على مستوى الخطاب البلاغيّ، دعا قادتهم في بيانات متعدّدة إلى إقامة «دولة مدنيّة» تحمي حقوق الأقليّات. وسعى التنظيم على الصعيد السياسيّ إلى إقامة تحالفات مع أعضاء الأقليّات الدينيّة، بمن فيهم أعضاء من المجتمع العلويّ، داخل الهيئات التمثيليّة للمعارضة السوريّة. لكن، حتّى تاريخه، فشلت هذه الجهود في إقناع العلويّين بـ«وسطية» الإخوان المعلنة وتسامحهم الدينيّ المكتشف حديثًا. استغل النّظام هذا الشكّ الكامن بمهارة. خلال أشهر من قيام الثورة السوريّة، ورغم أنّ معظم أعضاء الإخوان لم يشاركوا في التظاهرات المناهضة للنظام بسبب وجودهم في المنفى، أعلن بشّار الأسد مع ذلك: «نحن نقاتل الإخوان المسلمين منذ الخمسينيّات، وما نزال نقاتلهم»[1].

يبيّن هذا الفصل العلاقة المعقّدة بين الإخوان المسلمين السوريّين والمجتمع العلويّ. أولًا، وعبر تحليل العلاقة التاريخيّة بين هاتين الجماعتين، يدرس الفصل التطوّر السياسيّ للإخوان المسلمين في سورية، متعقبًا جذور الكراهية العلويّة للإسلاميّة. ثمّ يستعرض محاولات الإخوان المسلمين الأخيرة الحصول على دعم الأقليّات السوريّة بتبنّيهم موقفًا سياسيًّا وآيديولوجيًّا جامعًا، وإعادة تقديم نفسهم كقوّة إسلاميّة «وسطيّة». أخيرًا، يتناول الفصل عواقب ظهور الفرع العسكريّ للإخوان المسلمين مجدّدًا عام 2011، وأثره في علاقة الجماعة بعلويّي سورية.

مواجهة طائفيّة

شكّل «جهاد» الإخوان المسلمين ضدّ نظام الرئيس السوريّ حافظ الأسد بين عامَي 1979 و1982 نقطة تحوّل حاسمة في تطوّر التنظيم داخل سورية. وكان مصطفى السّباعي، أحد تلامذة مؤسّس جماعة الإخوان المسلمين [في مصر] حسن البنّا، أنشأ الفرع السوريّ للتنظيم منتصف الأربعينيّات. مارس التنظيم نشاطه في أيامه الأولى ضمن أطر المؤسّسات الديمقراطيّة وشارك في السّياسات البرلمانيّة في سورية المستقلّة حديثًا[2]. لكن استيلاء حزب البعث على السُّلطة عام 1963 غيّر المسار التطوريّ للتنظيم. استعدت

السياسات العلمانيّة والاستبداديّة باطّراد للنّظام البعثيّ الجديد قطاعات مختلفة من المجتمع السوريّ التي استمدّ منها الإخوان قاعدة دعمهم، بما فيها تجّار السوق والطبقة الوسطى المدينيّة والسنّيون المحافظون. استهدفت أجهزة النّظام الأمنيّة الجماعة بقسوة، بسبب قدراتها التنظيميّة وقاعدتها السياسيّة العريضة. علّق أحد أعضاء الإخوان المسلمين السوريّين المقيم في المنفى حاليًّا: «واجهنا ثلاثة خيارات آنذاك بوصفنا أعضاء في تنظيم الإخوان: إمّا أُرسلنا إلى السجن، أو قُتلنا، أو غادرنا البلاد واحدًا بعد الآخر»[3].

سرّع هذا القمع وتيرة التطرف داخل تنظيم الإخوان -وهو توجّه بلغ ذروته في تغيير القيادة عام 1975. قاد التنظيم منذ تأسيسه الرسميّ عام 1946 وحتّى عام 1972 مصطفى السباعي وعصام العطار، اللّذان غالبًا ما يذكرا على أنّهما قائدان معتدلان وبراغماتيّان أيّدا المشاركة في السياسات البرلمانيّة ورفضا النشاطات شبه العسكريّة. ولعلّ خير مثال على مدى اعتدالهما إدانة العطار القاطعة لأعمال الشغب التي اندلعت في مدينة حماة ضدّ النّظام البعثيّ في نيسان/ أبريل 1964. تزعم تلك الانتفاضة مروان حديد، من شباب الإخوان المسلمين وكان غير منضبط، وبادر إلى تسليح المتظاهرين وقادهم في مواجهة مباشرة مع جنود النّظام. يتذكر أحد مساعدي عصام العطّار المقرّبين ردّ فعل المراقب العام السابق للإخوان عندما علم بالتمرُّد: «بينما كُنّا في رحلة إلى مكة في العربيّة السعوديّة لحضور اجتماع تنظيم الإخوان المسلمين الدوليّ، علمت أنا والأستاذ العطّار عبر الإذاعة بوقوع الاشتباكات العنيفة في حماة، قبل أن يدين العطّار فورًا وعلنًا العنف الذي مارسه الطرفان»[4]. مع ذلك، وكما تذّكر المراقب العام الأسبق، «حمّلني النّظام المسؤولية عن نشاطات مروان حديد!»[5] مستخدمًا صلة حديد بالإخوان المسلمين ذريعة لنفي عصام العطّار. أضعف ذلك إلى حد بعيد سلطة العطّار على تنظيم الإخوان المسلمين، خاصة مع تنامي المرارة ضدّ حزب البعث إثر قيام النّظام بقصف جامع السلطان الكبير في حماة. وبحلول نهاية الستينيّات، واجه العطّار تحدياتٍ داخليّة أجبرته على التنازل عن قيادة التنظيم.

لم يجر الصِّراع للسيطرة على زعامة الإخوان بعد على أسسٍ آيديولوجيّة؛ لكن وجود العطّار في منفاه في مدينة آخن بألمانيا الغربيّة أخضع قراراته لمزيد من التمحيص والنقد،

بما فيها إصراره على مواصلة المعارضة السلميّة ضدّ النّظام. ومع أنّ خليفته القادم من مدينة حلب، عبد الفتاح أبو غدّة، كان عالمًا إسلاميًّا محترمًا على نطاق واسع، إلّا أنّه افتقر إلى المهارات القياديّة لاحتواء تنامي الراديكاليّة الإسلاميّة في سورية. بالكاد مرّت ثلاث سنوات على تعيينه حتى استبدل بعدنان سعد الدين، الأصغر سنًّا وأكثر كاريزميّة والقادم من مدينة حماة أصلًا. تسببت مجموعة الناشطين الأكثر راديكاليّة التي ترأّسها سعد الدين في النهاية بمواجهات مفتوحة بين الإخوان المسلمين والنّظام. تزامن ذلك مع ظهور «الطليعة المقاتلة»، وهي حركة جهاديّة سوريّة قادها مروان حديد الذي خاب أمله بالإخوان المسلمين بعد أحداث نيسان/ أبريل 1964، فبدأ بتجنيد شبّان مدينته حماة لشنّ حرب جهاديّة استباقيّة ضدّ النّظام «الكافر». سعت حملته إلى التحريض على إثارة صراع عنيف بين عموم الحركة الإسلاميّة وحزب البعث. يتذكر [رياض الشقفة] أحد قادة الإخوان المسلمين البارزين من مدينة حماة صداقته مع «الشيخ مروان» الذي «كان مقاتلًا إسلاميًّا شجاعًا، يتمتّع بصفات القائد الحقيقيّ، وكان له تأثير عميق على شباب حماة... لكنه لم يحترم قواعد التنظيم كثيرًا، فقد أراد الإخوان أن يقلّلوا من التفكير ويكثروا من الفعل. بعبارة أخرى [كان طموحه] تثوير تنظيمنا»[6].

كانت طائفيّة حديد وكراهيته العلويّين قاطعتين لا لبس فيهما. إذ لم يفرق بين المجتمع العلويّ ونظام البعث، وتجاهل الدّور الرئيس الذي لعبته شخصيات سنيّة مركزيّة داخل النّظام السياسيّ وفي حزب البعث، مثل وزير الدفاع مصطفى طلاس ووزير الخارجيّة عبد الحليم خدّام. عندما بدأت «الطليعة المقاتلة» حملة القتل المستهدف لمسؤولي النّظام البارزين، كانت كل الهجمات تقريبًا ضدّ العلويّين أو «الكلاب النصيريّة»[7]، كما كان حديد يشير إليهم. يتذكر مسؤول سنّي بارز تلك الأوقات بقوله: «كان كلّ أصدقائي العلويّين، المقرّبين وغير المقرّبين من النّظام، يخافون رؤية كيس بلاستيك على عتبات أبوابهم، ربما يخفي قنبلة داخله»[8].

بعد موت مروان حديد في السجن عام 1976، انتقلت قيادة «الطليعة المقاتلة» إلى عبد الستّار الزعيم، وهو إسلاميّ آخر من مواليد مدينة حماة. تقرّ معظم الروايات بأنّ الزعيم جعل تكتيكات الجماعات الجهاديّة أكثر حرفيّة، وأعطى «الطليعة المقاتلة» صبغة وطنيّة

بتسريع عملية تجنيد المتطوعين من مختلف مناطق سورية السنيّة. تشير الروايات أيضًا إلى افتقاد الزعيم الكاريزما، ما أدّى في النهاية إلى تفكك مركزيّة الجماعة وظهور أمراء محلّيين مستقلّين، بمن فيهم عدنان عقلة، وهو عضو بارز في «الطليعة المقاتلة» من مدينة حلب[9]. نظّم عقلة عملية طائفيّة كبرى في حزيران/ يونيو 1979، بمساعدة أحد ضبّاط حزب البعث السنّة. اخترق أعضاء التنظيم مدرسة المدفعية وأجبروا طلاب الضبّاط فيها على التجمّع في إحدى القاعات، ثم فصلوهم على أساس دينهم وقتلوا 83 مجندًا علويًّا رميًا بالرصاص، فيما أبقوا على حياة الطلاب السنّة. صعّد الاعتداء التوتّرات الطائفيّة في سورية، وفاقم الصّراع بين السنّة والعلويّين. حمّل النّظام الإخوان المسلمين مسؤولية مذبحة مدرسة المدفعية في حلب، وأعلنه تنظيمًا «إرهابيًّا». رغم أنّ الإخوان أدانوا الاعتداء رسميًّا، فإنّ التنظيم تحت قيادة عدنان سعد الدين صار أقرب إلى «الطليعة المقاتلة» على نحو لا يمكن إنكاره[10].

كان هذا التحالف المتنامي نتاجًا جزئيًّا لقمع النّظام العنيف للإخوان المسلمين. في آذار/ مارس 1980، سحق النّظام بوحشيّة انتفاضة في مدينة حلب أسفرت عن مقتل عدة مئات من الأشخاص[11]. وخلال أسابيع اقتحمت سرايا الدفاع، وهي وحدة في الجيش السوريّ تقتصر مهمّتها على حماية النّظام في دمشق، سجن تدمر حيث يعتقل العديد من أعضاء الإخوان المسلمين، ويُقال إنّها قتلت ما بين 500 إلى 1000 سجين رميًا بالرصاص[12]. بعد عدّة أيّام من الحادث، في تموز/ يوليو 1980، صدر القانون (49) الذي جعل الانتماء إلى تنظيم الإخوان المسلمين جريمة عقوبتها الإعدام. يبدو أنّ ثمّة روابط وولاءٍ خاص وبعض التشابهات الآيديولوجيّة بين الإخوان وأعضاء «الطليعة المقاتلة» في بعض المدن السوريّة. في الواقع، رغم مصادقة الإخوان رسميًّا على سياسة عدم ازدواجية العضويّة، كان التمييز بين الجماعتين ضبابيًّا جدًّا في حماة، المدينة التي تحدَّرت منها قيادة كلتا الجماعتين. قال أحد القادة الإسلاميّين البارزين من مدينة حلب تعليقًا على هذا التحالف الذي أثّر بعمق في تاريخ الإخوان المسلمين السوريّين: «كنّا نطرد أعضاء من الجماعة قريبين من الطلائع المقاتلة في كل المدن السوريّة. في حلب على سبيل المثال، حين علمنا أنّ عدنان عقلة يحضر بانتظام حلقات مروان حديد فصلناه فورًا من تنظيم الإخوان. لكن الأمور في حماة كانت

أكثر اضطرابًا؛ لأنّ القيادة المحليّة هناك أكثر انفتاحًا على ازدواجية العضويّة»[13]. في الحقيقة أشارت برقية من وكالة مخابرات الدفاع الأميركيّة عام 1982 إلى أنّ نائب عدنان سعد الدين نفسه، سعيد حوى، كان «مساعد الشيخ مروان حديد»[14]. يفسّر أحد قادة الإخوان الناشطين في حماة هذه العلاقة المعقّدة إلى حدٍّ أبعد: «كان عبد الستار الزعيم صديقًا. وكان فرع الإخوان المسلمين المحليّ ناشطًا في تقديم المال إلى الطليعة المقاتلة التي دعمت بدورها عوائل الذين قتلوا في الحرب ضدّ نظام البعث في حماة». لكنه ادّعى أنّه «ولا حتّى قرشًا واحدًا ذهب لمساعدة النشاطات العسكريّة للطليعة المقاتلة، فالصداقات الشخصيّة لم تعنِ قطُّ اندماج الجماعتين»[15].

فقدت هذه الفروقات الدقيقة أهميتها في تشرين الأوّل/ أكتوبر عام 1979 عندما شنّ الإخوان المسلمون حربهم الجهاديّة الخاصّة على نظام حافظ الأسد، وتعاونوا مع الطليعة المقاتلة في كانون الثاني/ ديسمبر عام 1980 حيث شكّلوا معًا «قيادة مشتركة»[16]. بالنظر إلى الوراء، شعر إخوان مسلمون كثر بالنّدم على تشكيل هذا التحالف -الذي انهار بعد سنة واحدة -كونه شوّش التمايز بين الجماعتين، دون أن يحقّق مكاسب عسكريّة أو سياسيّة مهمّة. كان له أثر أيضًا في غرس بذور الشك في قلوب وعقول علويّين كثر تساءلوا كيف يمكن لقوّة إسلاميّة «معتدلة» تدعو إلى قدر أكبر من التعدّدية السياسيّة والدينيّة في سورية إقامة تحالف مع جماعة جهاديّة تدعو إلى «حاكمية شرع الله في الأرض»، وتدين الديمقراطيّة وحقوق الأقليّات[17]. بل أشار البعض إلى أنّ عدم إقامة أيّ تمايز بين الإخوان المسلمين والطليعة المقاتلة صبّ في مصلحة النّظام، الذي استغلّ القضية وأنحى باللائمة على الإسلاميّين في سلسلة اغتيالات، مثل اغتيال محمّد الفاضل، وهو علويّ معارض كان عميد [كلية الحقوق ورئيس] جامعة دمشق[18]. عزّزت هذه الاغتيالات الصورة السلبيّة للغاية التي حملها علويّون كثر عن الإخوان والإسلاميّين عمومًا. وضّح أحد كبار العلويّين المنشقين تعليقًا على رفض مجتمعات الأقليّات السوريّة تأييد أيّ بديل للنظام بقوله: «تشهد سورية الآن انبعاث خوّف الأقليّات اللّاواعي على وجودها، وهو خوف ظهر خلال أعمال العنف أواخر السبعينيّات وبداية الثمانينيّات»[19]. ذلك الخوف، أضاف المعارض، يفسّر عمق الهوّة

الهائلة بين بيان الإخوان المسلمين الأخير بأنّ الجماعة قوّة إسلاميّة «وسطيّة»[20] وافتقادها الدّعم بين المجتمعات غير السنيّة.

فتح فصل جديد

من المفارقة أنّ تنظيم الإخوان المسلمين السوريّ يعدُّ الآن أحد أكثر الحركات الإسلاميّة اعتدالًا في المنطقة من حيث سياسته وآيديولوجيته. في حين اعتاد سعيد حوى، مهندس مشروع التطرّف الآيديولوجيّ للإخوان في أواخر السبعينيّات، حضّ سنّة سورية على تطبيق فتوى ابن تيمية -التي تبيح سفك دماء العلويّين[21]- يدعو قادة الإخوان الحاليين في الواقع إلى إقامة «دولة مدنيّة» تضمن حقّ المواطنة والحماية لكلّ الجماعات الدينيّة والإثنيّة، بما فيها العلويّين. بل تطالب الجماعة حتى بتعديل الدستور السوريّ الذي وضعه حزب البعث عام 1973، بحيث يسمح لغير المسلم أن يصبح رئيسًا للجمهورية[22].

جاء هذا التحوّل الآيديولوجيّ نتيجة عقود من النقاش داخل التنظيم حول أسباب فشله في تغيير مجرى السياسة السوريّة. انتهت المجابهات بين الإخوان المسلمين السوريّين والنّظام فعليًّا في شباط/ فبراير 1982، بعد حملة قمع واسعة النّطاق شنّتها قُوّات الأمن السوريّة في حماة. قتل خلال أسابيع قليلة عدد يتراوح بين 10.000 و40.000 مدنيّ، ما شكّل صدمة كبيرة للمعارضة السياسيّة[23]. أجبرت المجزرة من تبقى من مقاتلي الإخوان المسلمين على مغادرة سورية واللجوء إلى دول الجوار كالعراق والأردن والسعوديّة وتركيا. كما بدأت صراعًا مهمًّا داخل التنظيم حول المسؤولية عن سفك الدّماء. حسب أحد القادة السابقين: «كانت حماة أشبه بزلزال ضرب تنظيم الإخوان المسلمين: لقد طفت الاختلافات بيننا على السطح وبدأ بعضنا يفتّش عن كبش فداء»[24].

أحدثت مجزرة حماة انشقاقًا داخل التنظيم بين الإخوان المسلمين في حلب، الذين تخلّوا عن الكفاح المسلّح ودعوا إلى التفاوض مع نظام البعث، وقيادة الإخوان في حماة التي واصلت الدعوة إلى المقاومة وتابعت تنفيذ العمليات العسكريّة ضدّ مسؤولي البعث وأجهزته داخل سورية وخارجها. لم يكن من المستغرب أن يفضي هذا الصدام بحلول عام 1986 إلى أزمة

قيادة أدّت عمليًّا إلى انفصال جناحَي الحركة. وعندما اتّحدا مجدّدًا أوائل التسعينيّات، كان أحد شروط «فصيل حلب» إعلان الذين أيّدوا سابقًا الكفاح المسلّح التخلّي رسميًّا عن العنف. اكتمل التحوّل عام 1996 عندما اعترف زعيم الإخوان المنتخب حديثًا، علي صدر الدين البيانوني، وهو من مدينة حلب، بأخطاء الإخوان المسلمين السابقة. أشار «ميثاق الشرف الوطنيّ» الصادر عام 2001 إلى بداية الثمانينيّات على أنّها «مرحلة تاريخيّة تصرّمت، ولقد نشأت تلك المواجهة عن عوامل من الانفعال وسوء الفهم»[25]. وفي عام 2004 خطت الجماعة خطوة أخرى إلى الأمام بتأكيدها الصريح أنّ «الإخوان المسلمين في سورية قاموا بمراجعة شاملة لكامل سياساتهم»، وأنّ «الحرّيات الأساسيّة والحقوق المدنيّة والسياسيّة لم تعد موضع جدال»[26]. من نواحٍ عدّة، انعكس هذا التطوّر بأفضل صوره في التغيّرات التي عاشها زعيم الإخوان علي صدر الدين البيانوني نفسه. كان البيانوني القائد العسكريّ السابق للإخوان المسلمين في حلب، ثم فرّ من سورية إلى عمّان ومنها إلى لندن، حيث ترك احتكاكه بإسلاميّين من بلدان أخرى، مثل زعيم حركة النهضة التونسيّة راشد الغنوشي، أثرًا عميقًا في تفكيره.

أظهر الإخوان حسن نواياهم في منتصف العقد الأوّل من القرن الحالي عندما شاركوا مع مسيحيين وعلويّين وأكراد في «إعلان دمشق»، وهو ائتلاف واسع ضمّ شخصيّات مستقلّة وأحزابًا سياسيّة طالبت بالتحرّر السياسيّ في سورية. لكن التنظيم لم يستغل الفرصة لإظهار اعتداله إلّا مع بدء الربيع العربيّ وانطلاق الثورة السوريّة. كانت مقاربته للثورة في البداية حذرة، رحّبت بالحركة المناهضة للنّظام بينما أصرّت أنّها «لا تمتلكها»[27]. بالتوازي مع ذلك، أدّى بعض أعضائها دورًا مهمًّا في تشكيل هيئاتٍ معارضة جديدة، مثل المجلس الوطنيّ السوريّ، والائتلاف الوطنيّ لقوى الثورة والمعارضة السوريّة. حاول الإخوان إقامة تحالفات مع منشقّين سياسيّين مسيحيّين وأكراد وعلويّين داخل هذه الهيئات. كما شارك التنظيم في ترشيح أعضائه إلى مناصب مهمّة، مثل رئيس المعارضة أو سفرائها لدى بلدان عدّة[28]. أكسبت هذه التحالفات العابرة للطوائف والآيديولوجيّات الإخوان في بعض الحالات ثناء غير متوقّع من قادة علويّين تفاعلوا معهم في منتديات المعارضة. قال

أحد المنشقّين العلويّين البارزين: «هم محافظون، بالطبع، إلّا أنّهم منفتحون جدًّا سياسيًّا، خصوصًا نحو جماعات الأقليّة، كونهم متلهّفين لإظهار حسن نواياهم»[29].

تجلّت رغبة الإخوان في إشهار أوراق اعتمادهم «الوسطيّة» إلى حدٍّ أبعد في تقديم الدعم الماليّ واللوجيستيّ للمنشقّ العلويّ سقراط البعاج، الذي نظم سلسلة «ورشات عمل ضد الطائفيّة». أنشئ هذا المنتدى في حزيران/ يونيو 2011، وجمع معارضين علويّين ومسيحيّين بارزين بالإضافة إلى كبار الإسلاميّين السوريّين. ويصرّح بيانه التأسيسيّ بأنّه «منذ أن بدأت الثورة كان جليًّا أن النظام السوري في سورية سوف يلعب على الحبل الطائفي لاستمراره بالحكم مهما خلف من دمار. ولذلك فقد تداعى نفر من الأكاديميين والناشطين الوطنيين لتأسيس ورشة عمل لصيانة الوحدة الوطنية وتجريم الطائفية والسعي لبناء سوريا العدالة والحرية والكرامة لجميع أبنائها»[30]. كان من بين المشاركين على الجانب الإسلاميّ الإخوان المسلمون، ممثّلين بمُلهم الدروبي؛ ورابطة علماء سورية برئاسة الشيخ مجد مكي؛ ومؤتمر علماء المسلمين برئاسة الشيخ منير الغضبان -وكلاهما عضو في الإخوان المسلمين -إضافة إلى شخصيات إسلاميّة مستقلّة مثل هيثم المالح، والشيخ عدنان عرعور، والشيخ مرشد معشوق الخزنوي. ثم جمعت الورشة كل المشاركين السنّة وغير السنّة في خمس مناسبات أخرى بين أيلول/ سبتمبر 2011 وآذار/ مارس 2013 [31].

عمومًا، لم تحظَ إنجازات المنتدى المعتبرة باهتمام وسائل إعلام غربية انصب جلّ تركيزها على سرديّات الراديكاليّة الإسلاميّة والصِّراع الطائفيّ بين المجتمعات. لكن مجرّد الجمع بين منشقّين علويّين بارزين والإخوان المسلمين وشيوخ سلفيين معروفين بموقفهم المعادي للشيعة، مثل الشيخ عدنان عرعور، يُعدّ في حدّ ذاته إنجازًا كبيرًا. الأمر الأكثر أهمية كان محتوى الأوراق التي قدّمها المشاركون في ورشة العمل، وتضمنت «دور الدين وعلماء الشريعة في الوحدة الوطنيّة وتجريم الطائفيّة»، و«الاستفادة من القانون الدوليّ خلال عملية المصالحة القانونيّة وتجريم الطائفيّة»، و«مشروع تأسيس لجان حماية المناطق من الفوضى»، و«مبادرة المصالحة الوطنيّة لحلّ الأزمة في سورية»[32]. صدر إعلانان مشتركان، جاء الأوّل على شكل «بيان صادر عن العلويّين الأحرار»، دعوا فيه أتباع ديانتهم إلى أن يحذو حذوهم ويتخلّوا عن

النّظام. حمل الإعلان الثاني عنوان: «التزام من الإسلاميّين إلى الأقليّات في سورية»، وجاء تطمينًا من القادة السنّة المشاركين بأنّ علاقتهم بالعلويّين والمسيحيّين المؤيّدين للنظام في أيّ شكل من أشكال سورية ما بعد الأسد سوف تحكمها «قواعد أخلاقيّة» وأحكام «عدالة انتقاليّة». علّق أحد العلويّين المشاركين في الورشة: «صدمني الموقف الإيجابيّ للإخوان المسلمين - فقد أظهروا التزامًا بالحضور والمشاركة في كلّ الجلسات، بل حتى موّلوا بعضها جزئيًا»[33]. وأكّد أحد قادة الإخوان الذي أدّى دورًا محوريًّا في تنظيم هذه الندوات الجوّ الصحيّ الذي عُقِدت فيه تلك الجلسات: «نحن في جماعة الإخوان المسلمين تعلّمنا من تاريخنا -نحن ببساطة نؤمن تمامًا بقضية ورشة العمل وهو إيضاح أنّ أيّ استخدام للطائفيّة سوف يعد جريمة»[34]. يبدو أنّ فصلًا جديدًا قد فُتِح في العلاقة بين علويّي سورية -أو على الأقلّ بعضهم -وجماعة الإخوان المسلمين.

بلغ تحوّل الإخوان المعلن ذاتيًا نحو «الوسطية» أوجه في حزيران/ يونيو 2013، عندما أعلنوا تشكيلَ حزب سياسيّ جديد (وعد)، عضويته مفتوحة أمام الإخوان المسلمين والمستقلّين والشخصيّات السياسيّة غير السنيّة أيضًا[35]. ومع أنّ الإخوان أرادوا بادئ الأمر تأسيس جناحهم الإسلاميّ السياسيّ الخاصّ[36]، إلا أنّ تصاعد التطرّف جعلهم يعيدون التفكير في طرائقهم. بحلول عام 2013 تقرر أنّ يكون الحزب الجديد مستقلًّا عن قيادة الإخوان المسلمين، ويحمل «هُويّة وطنيّة» وتكون عضويته «مفتوحة أمام كلّ من يريد الانضمام إليه»[37]. في حزيران/ يونيو 2013 أُقِرّ التوجّه السياسيّ للحزب خلال مؤتمره الأوّل الذي عُقِد في مدينة إسطنبول، وأقسم فيه «آباؤه المؤسّسون» المئة على التزامهم بالعدالة الانتقاليّة، والتعدديّة البرلمانيّة وفصل السلطات. استنادًا إلى وثائق الحزب الرسميّة، يصعب في الواقع القول إنّ «وعد» حزب إسلاميّ بأيّ حال من الأحوال، فباستثناء تأكيده ضرورة «توافق الأحكام القضائية مع الشريعة الإسلاميّة»، يمثّل البرنامج السياسيّ للحزب «نموذجًا للقيم التحرّرية -بل حتّى العلمانيّة -التي أحالت الإسلام عمليًّا إلى مرتبة أحد الأصول الثقافيّة، وأحد الروابط الجامعة مع الدول العربيّة والإسلاميّة الأخرى»[38]. ولجعل نظرة الحزب الشاملة للجميع مطمئنة لعلويّين قد يرغبون بالانضمام إليه، استحدث الإخوان آليّة

داخليّة تحدّد نسبة مشاركة الجماعة بثلث أعضاء الحزب -تاركة ثلثًا «لإسلاميّين مستقلّين» وثلثًا «لشخصيّات مستقلّة» (بمن فيها سياسيّون مسيحيّون وعلويّون). شرح أحد مؤسّسي «حزب وعد» الأساس المنطقيّ لهذه الآليّة: «الرسالة التي نحاول إيصالها هي أنّنا نريد إعادة بناء الجسور المحطّمة داخل المجتمع السوريّ. ولتحقيق ذلك، وجذب بعض العلويّين والمسيحيين، قرّرنا ألّا يشغل الإخوان موقع السيطرة السياسيّة داخل قيادة الحزب»[39].

لكن حزب «وعد» فشل حتّى تاريخه في كسب قلوب السوريين وعقولهم -بمن فيهم الأقليّات عمومًا والعلويّون خاصة. يقول أحد أعضاء حزب وعد غير السنّة: «اكتشفت أنّ حزب الوعد في الحقيقة يتصرّف وكأنّه ذراع سياسيّة للإخوان المسلمين»[40]. تأخّر إطلاق الحزب رسميًّا عدّة شهور «تلبية لطلب حزب العدالة والتنمية التركيّ الحاكم»[41]؛ ما أثار الشكوك حول مدى استقلاليته، وقد فشل الحزب حتّى الآن في إقناع عامّة الناس باستقلاله عن الإخوان المسلمين.

العودة إلى المربّع الأوّل؟

يبقى تاريخ تنظيم الإخوان المسلمين السوريّين المثير للجدل، خاصة تحالفه مع «الطليعة المقاتلة»، يلطّخ صورته السياسيّة المعاصرة بين مجتمعات الأقليّات. يعتقد كثير من العلويّين أنّ التنظيم يصدر بيانات جامعة، ويتحالف مع بعض قادة الأقليّات المنفيين، في الوقت الذي يتحضّر على أرض الواقع للمعركة الطائفيّة الأخيرة والحاسمة. تفاقمت هذه المخاوف منذ تحوّل الانتفاضة السوريّة إلى حرب أهليّة وعودة ظهور الكتائب الإسلاميّة الثوريّة. لكن الإخوان المسلمين السوريّين حافظوا إلى الآن على التزامهم بوسطيتهم المعلنة حتّى في المسائل العسكريّة -على الأقل حفاظًا على المظاهر.

تطوَّر الجيش السوريّ الحرّ بسرعة إلى أهم تنظيم ثوريّ جامع مهمته الدفاع عن المجتمعات المحليّة بعد تحوّل ردّ النّظام على الانتفاضات إلى العنف. في آذار/ مارس عام 2012، أعلنت المعارضة السياسيّة في الخارج اعترافها بالجيش الحرّ وأيّدت صراحة مبدأه في «الدفاع عن النفس». لكن ثمّة دلائل تشير إلى أنّ بعض أعضاء الإخوان المسلمين

السوريّين تورّطوا في التقرّب من بعض الجماعات المسلّحة أواخر عام 2011. في الآن ذاته، دعم بعض الإخوان المسلمين العضو السابق في الجماعة، هيثم رحمة، الذي كان يوفّر التمويل والمساعدات الماديّة للجيش السوريّ الحرّ داخل مدينته حمص وجوارها عبر مجموعة تُسمّى «لجنة حماية المدنيين». يقول أحد الإخوان المسلمين المشاركين في اللجنة: «على اعتبار أنّ الكفاح المسلّح كان ما يزال مثار جدل في أوساط المعارضة آنذاك، قرّرت قيادة الإخوان مؤقّتًا اعتماد مبدأ لا مركزيّة القرارات في هذه المسألة، وترك الأمر إلى الأفراد ليقرّروا المشاركة أو عدمها في هذا النوع من النشاطات»[42]. لكن مع انتشار الصّراع العسكريّ على نطاق أوسع في عام 2012، وافقت قيادة الإخوان برمتها على التمويل المباشر لجماعات ثوريّة محدّدة تشارك الإخوان آيديولوجيتهم الإسلاميّة المعتدلة، مثل لواء عمر الفاروق في حمص ولواء التوحيد في حلب[43]. اعترف عضو آخر مقرّب من قيادة التنظيم: «قبلت هاتان الجماعتان ما قدّمناه لهما من مال ودعم في البداية». لكن مع ظهور متبرّعين أكثر ثراء يدعمون هذه الكتائب، تنوّعت مصادر التمويل وصار هذان الفصيلان أكثر استقلالًا. ثم اختتم كلامه قائلًا: «ومع أنّهما تتّخذان قراراتهما الآن باستقلالية عنّا، ما نزال نتمتّع بعلاقات طيّبة مع كلٍّ منهما»[44].

مع مرور الوقت، صارت أعمال السّلب والانتقام واختراقات النّظام أكثر شيوعًا بين كتائب الجيش الحرّ. في صيف عام 2012، بعد بيان غامض لأحد أعضاء الإخوان المسلمين البارزين في حمص، ملهم الدروبي، سرت شائعات بأنّ الإخوان محبطون من الوضع وقد شكّلوا مجموعتهم الثوريّة الخاصّة[45]. نفت قيادة التنظيم على الفور تشكيل أيّ جماعة مقاتلة محدّدة، ووبّخت الدروبي. لكن التنظيم أقرّ في كانون الثاني/ يناير 2013 بأنّ بعض الكتائب «المعتدلة» تشكّلت وتواصلت معه لتنسيق العمل[46]. لذلك دُعِيت بعض الجماعات «ذات الفكر الوسطيّ»، التي وضعت ثقتها بالإخوان، إلى مؤتمر عُقد في إسطنبول حيث تجمّعت تحت راية «دروع الثورة»[47]. أوضح عضو رفيع المستوى في تنظيم الإخوان «أنّ هدف الدروع توحيد كلّ من هم سنّة ملتزمون ووطنيّون صادقون يؤمنون بدولة مدنيّة، سواء أكانوا أعضاء في التنظيم [أي الإخوان المسلمين] أم لم يكونوا»[48]. تعكس البيانات السياسيّة

التي أصدرتها الدروع هذا التوجّه، إذ يدعي برنامجها الثوري في منشوراته انبثاقها من خلفية «إسلاميّة-وسطيّة معتدلة»، تلزمها بمفاهيم مثل التقيّد بـ«القانون الدوليّ لحقوق الإنسان»، والالتزام بـ«الحوار والانتخابات الديمقراطيّة»، والرّفض القاطع لـ«دعوات التكفير والقتل الجماعيّ، والتمييز الإثنيّ والطائفيّ»[49]. كانت هذه رسالة مباشرة توضّح رفضها للآيديولوجيّات السلفيّة والجهاديّة المتطرّفة.

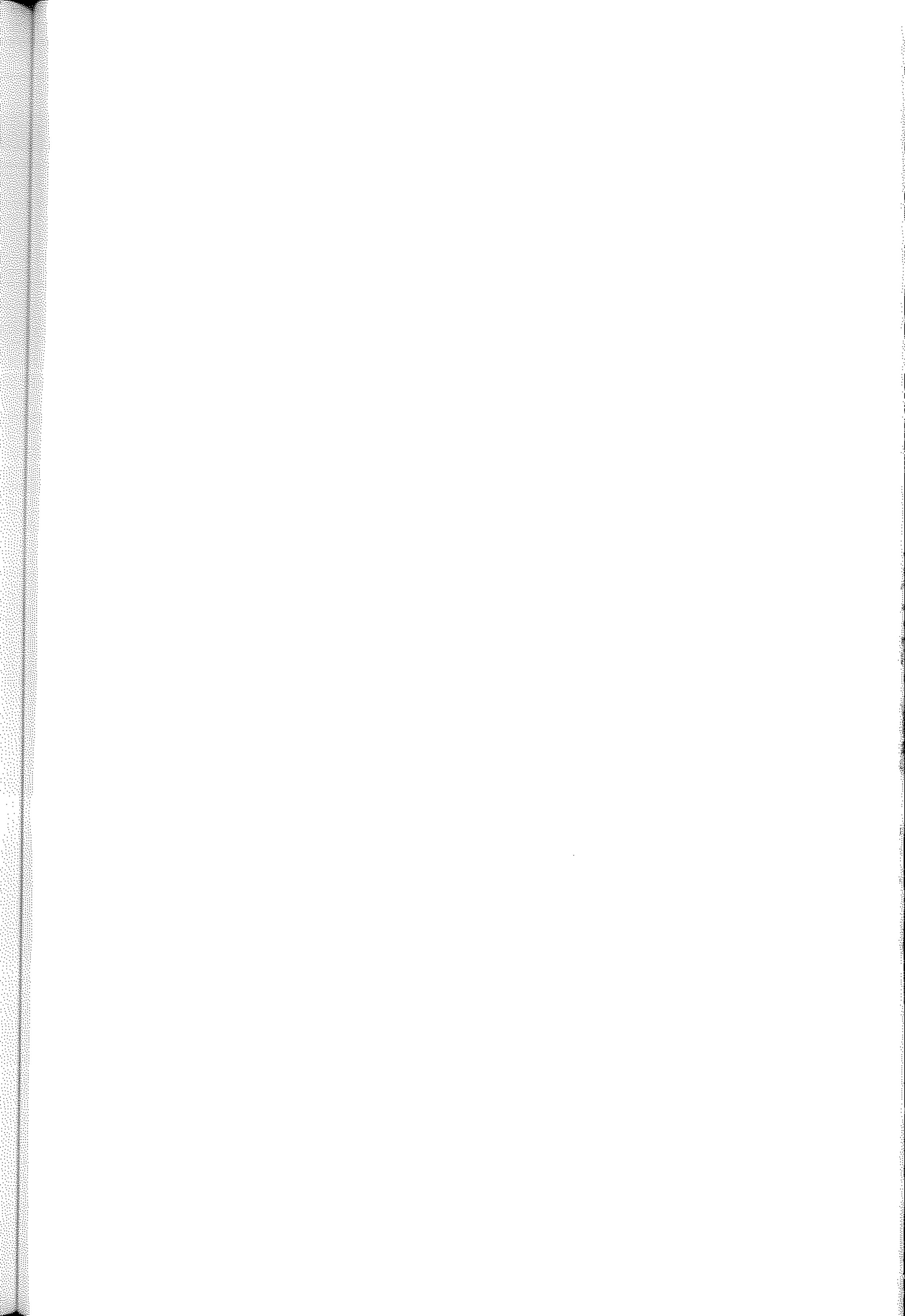
بَيْدَ أنّ انعدام الثقة بأجندة الإخوان استمرّت، وتصاعدت بإحجامها عن الاعتراف رسميًّا بإدارة سياسات وعمليات الدروع، أو على الأقل التأثير عليها بشدّة. أشار أحد المنشقّين العلويّين البارزين إلى أنّه: «إذا كانت الدروع تمثّل الجناح المسلّح الجديد للإخوان المسلمين فلا بأس؛ لكن حقيقة كون الإخوان غير مستعدّين لتأكيد ذلك علنًا يلقي ظلالًا من الشك حول حقيقة نوايا الجماعة»[50]. يتّضح هذا القلق في مناطق مثل اللّاذِقِيّة وحمص وحماة التي تسكنها أعداد كبيرة من العلويّين ما يزال كثير منهم يذكّرون راديكاليّة الإخوان أوائل الثمانينيّات. وتعزّز ذلك القلق بظهور ألوية دروع تحمل أسماء قادة سابقين في «الطليعة المقاتلة»، مثل «كتيبة الشهيد البطل عبد الستّار الزعيم». قد تكون تلك عملية علاقات عامّة من البعض داخل جماعة الإخوان، لتذكير السنّة في حماة والمناطق المجاورة بالدور البارز الذي قام به الإسلاميّون المحليّون في قتال النّظام قبل ثلاثين سنة، لكنه أثار مخاوف مفهومة داخل المجتمع العلويّ. لا يبدو أنّ الدروع حتى تاريخه تورّطت مباشرة في أعمال متطرّفة أو انتقامات طائفيّة. إذ لم تشارك، مثلًا، في هجمات المتمرّدين ضدّ علويّين مدنيّين في منطقة اللّاذِقِيّة في آب/ أغسطس 2013. تلك الهجمات التي أطلق عليها اسم «غزوة السّاحل» قامت بها كتائب بارزة في المعارضة ارتبط معظمها بجماعات جهاديّة-سلفيّة قريبة من توجّه تنظيم القاعدة، وقتلت فيها مئة مدنيّ علويّ على الأقل في اثنتي عشرة قرية في منطقة اللّاذِقِيّة[51]. يذكر عضو رفيع المستوى في جماعة الإخوان المسلمين أنّه «يوجد في سورية مليونا علويّ - ليسوا جميعًا متورّطين بدعم نظام الأسد؛ ولذلك فمن الخطأ بمكان أخذ كامل المجتمع العلويّ بجريرة أفعال بعضهم»[52].

مع ذلك، برغم مثل هذا الخطاب البلاغيّ التطمينيّ، قد يكون ثمّة مشكلة في ذهنيّة الدروع ومنظورها في المستقبل البعيد ومتوسط الأمد. في الواقع، ظهرت كتائب الدروع في غضون سنوات قليلة، ولم يكن لدى الإخوان بالضرورة الوقت والموارد الكافية لتزويدها بالثقافة الدينيّة والسياسيّة العميقة التي يتيحها التنظيم عمومًا لأعضائه، ما دفع قيادة الإخوان إلى تكثيف جهودها للتأكّد من تطبيق المقاربة «الإسلاميّة الوسطيّة» فعليًا على أرض الواقع. وقد أقرّ عضو رفيع المستوى في جماعة الإخوان أنّ «موضوع التعليم مطلق الأهمية لمنع التطرّف. لذلك نرسل حاليًا مشايخ معتدلين ينضمون إلى كتائب الدروع لتزويد أفرادها بالإرشاد الوسطيّ في قضايا الحرب والمجتمع؛ كما نرسل مدرّبين لمرافقة المقاتلين على الأرض والتأكّد من تقيّدهم جميعًا بقواعد الشريعة الأخلاقيّة في إدارة الصِّراع - نحن نأخذ هذه الأمور بمنتهى الجدّية، مع أنّ العملية تصبح شديدة التعقيد أحيانًا في خضم المعركة»[53]. يبقى علينا الانتظار للحكم حول ما إذا كانت تلك التطمينات كافية لمنع التطريف الإسلاميّ لدروع الثورة.

الخلاصة

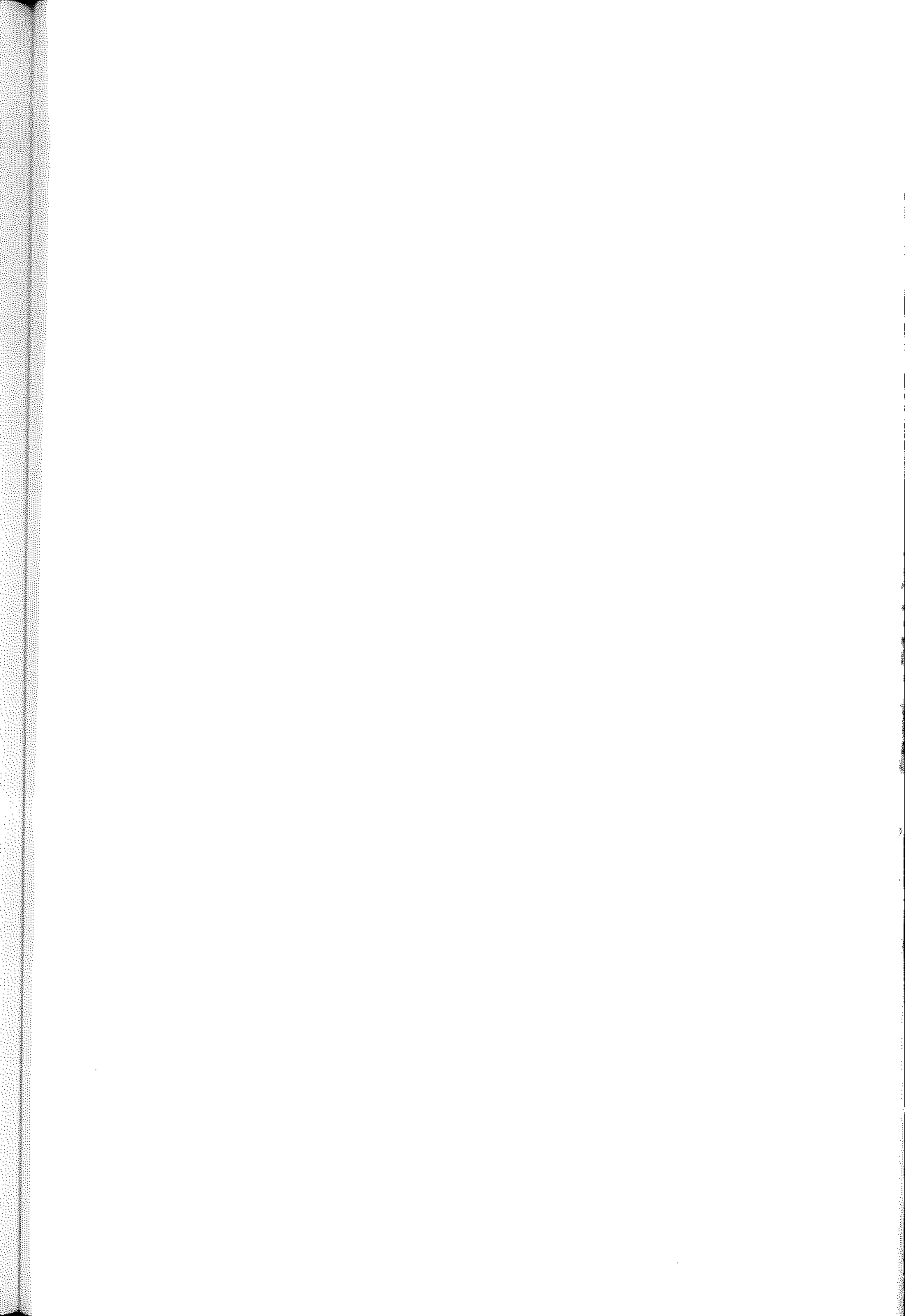
قضى الإخوان المسلمون السنوات القليلة الماضية في محاولة استعادة شبكاتهم القديمة داخل البلاد بعد ثلاثة عقود في المنفى. سعى التنظيم إلى تقديم نفسه قوّة صاعدة، ليس في سياسات المعارضة في الخارج فحسب، بل أيضًا في الصِّراع العسكريّ على الأرض. منذ عام 2013، تعثّرت هذه المحاولة بعض الشيء بظهور جماعات سنّيّة متطرّفة، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة. لكن ظهور لاعبين راديكاليين على مشهد المعارضة السوريّة يوفّر للإخوان أيضًا فرصة نادرة لإظهار آيديولوجيتهم «الوسطيّة»، والتأكيد مجدّدًا على أنّ تورّطهم السابق مع المتطرّفين أوائل الثمانينيّات صار فعلًا شيئًا من الماضي. حتّى تاريخه، تبنّى أعضاء التنظيم خطابًا سياسيًّا وطنيًّا أكثر منه إسلاميًّا. كذلك حاولوا أن يكونوا جسرًا بين الجماهير السنيّة المحافظة والعلمانيّين السوريّين. بعض مبادراتهم، مثل إقامة حزب الوعد، تدعم هذه المقاربة. كما بذل الإخوان جهودًا إضافيّة للتواصل مع الأقليّات الدينيّة

السوريّة، والمؤكّد أنّ الالتزام بالتعدّديّة السياسيّة قد يكون حاسمًا في التوصّل إلى حلّ سياسيّ بين قُوّات المعارضة والنّظام. لكن ظهور الفروع العسكريّة للإخوان داخل سورية، مثل كتائب دروع الثورة، ورفض التنظيم إعطاءها إقرارًا علنيًّا بالانتماء إليه، يلقي ظلالًا من الشك حول التزامه بالسياسة «الوسطيّة». قد تكون البيانات التي تصدرها الدروع حتّى تاريخه انعكاسًا لاعتدال الخطاب البلاغيّ الإخوانيّ، بَيْدَ أنّ عجز التنظيم عن تزويد مقاتلي الدروع بالثقافة الدينيّة والسياسيّة الملائمة سوف يختبر، عاجلًا أو آجلًا، مدى إخلاص التنظيم «للوسطيّة» التي أعلنها ذاتيًّا -وهذه المرّة على الأرض وليس من المنفى.



الجزء الثالث

المجتمعات والهُوِيّات والسُّلطة العلويّة



-7-

تنوّع العلويّين وتضامنهم: من السّاحل إلى الدّاخل

ليون. تي. غولدسميث

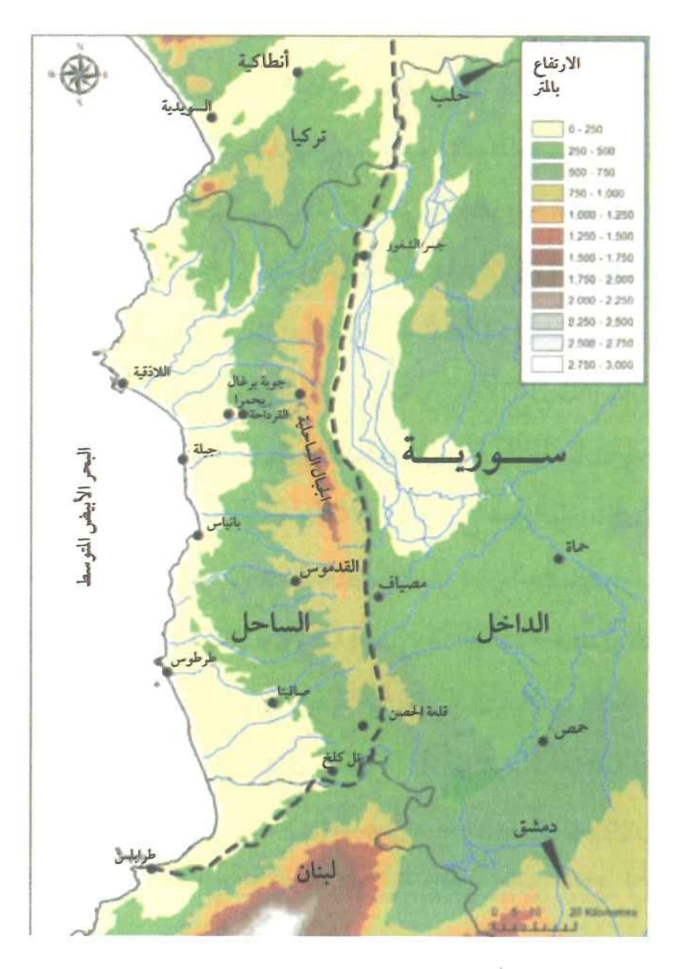
علويّو المشرق العرب حالة متناقضة. هم من ناحية تشكيلة بشريّة شديدة التنوُّع والتشظّي أظهرت، من ناحية أخرى، ورغم اختلافاتها الواضحة، تضامنًا كبيرًا خلال الثورة السوريّة التي بدأت في آذار/ مارس 2011. ومثل أيّ جماعة دينيّة أخرى، لا يمكن تصنيف العلويّين وفق مصطلحات إثنيّة-طائفيّة ضيّقة وأحاديّة البعد؛ كما يصعب أيضًا وضع تصنيف جامع وحصريّ للطائفة العلويّة متعدّدة الأوجه. فأن تكون علويًّا يعني أشياء مختلفة لأفراد مختلفين من الطائفة، مع مصادر هُوِيّة متعدّدة ومتداخلة، بما فيها العربيّ والإسلاميّ والشيعيّ والسوريّ والتركيّ واللبنانيّ والمدينيّ والريفيّ والمنتمي إلى النخبة أو الطبقة العاملة. ولتجاوز تلك الهُوِيّات وتقديم تحليل شامل لهذا المجتمع الدينيّ، من المفيد تقسيم الطائفة إلى فئتين جغرافيّتين واسعتين: علويّو السّاحل وعلويّو الدّاخل. تشير الأولى، لأغراض هذا الفصل، إلى قلب أراضي الطائفة الممتدّة من شمال لبنان عبر السّاحل السوريّ إلى جنوب تركيا؛ وتشير الأخيرة إلى العلويّين الذين يعيشون خارج تلك المنطقة المركزيّة، بما في ذلك المدن الداخليّة السوريّة مثل حمص وحماة ودمشق وحلب وجوارها.

تخضع الهُوِيّة العلويّة من السّاحل إلى الدّاخل لنزعات متعارضة تتجه نحو تنوُّع وتضامن الجماعة في آنٍ. من جهة، يعد تباين أشكال الهُوِيّة العلويّة متغيّرًا إيجابيًّا من حيث اندماج

العلويّين في سورية، ويتعلّق بعمليات جغرافيّة واجتماعيّة-اقتصاديّة وسياسيّة بعيدة الأمد. الأهمّ من ذلك أنّه نتاج تغلّب الطائفة تدريجيًّا على إحساسها التاريخيّ بالقلق وعدم الأمان إزاء المسلمين السنّة، الذين اضطهدت سلطاتهم السياسيّة والدينيّة العلويّين المغايرين دوريًّا[1]. من الجهة المقابلة، يعدّ تضامن العلويّين متغيّرًا سلبيًّا في تقييم مدى الاندماج العلويّ، وينبع من شعورهم الكامن بالخوف وعدم الأمان[2]، ويمكن ربطه بعملية تمدن متقلبة ومتردّدة، وبالعَسْكَرة السياسيّة للطائفة، وبتصوّرات العلويّين عن الرفض الاجتماعيّ من قبل الغالبيّة السنيّة، وباحتمالات الصّراع الأهليّ وحقيقته. لأغراض هذه الدّراسة أيضًا، يمكن تحديد منطقة السّاحل بالحاجز الماديّ الذي تشكّله الجبال السّاحليّة الوعرة شمال غرب سورية (انظر الشّكل 1.7). يشكّل هذا النطاق والمنطقة الواقعة إلى غربه معقل الطائفة العلويّة التي تمثّل غالبية السكّان في المنطقة الممتدّة من شمال لبنان إلى جنوب تركيا[3]. في المقابل، كان الدّاخل الواقع شرق الجبال السّاحليّة السوريّة على الدوام نطاق المسلمين السنّة، الذين يشكّلون أغلبيّة المناطق الحضريّة والريفيّة الممتدّة من دمشق جنوبًا، مرورًا بمدينتَي حمص وحماة في الوسط، وصولًا إلى حلب في الشمال.

يرجع تركّز الكثافة العلويّة في الأجزاء السّاحليّة والجبليّة شمال غرب سورية إلى تهميشهم التاريخيّ عن التيار العام للمجتمع الإسلاميّ، إلى حدٍّ بعيد نتيجة الزعم بتفسيرهم المختلف و«غير القويم» للإسلام الشيعيّ، خصوصًا شبه تأليههم لرابع الخلفاء الراشدين وأوّل أئمة الشّيعة، علي بن أبي طالب[4]. أدّى الاضطهاد العبّاسي في القرن العاشر إلى إبعاد العلويّين عن مركز الخلافة في بغداد، العاصمة الحضاريّة للعالم الإسلاميّ آنذاك، وإقصائهم إلى أطراف مناطق سورية الكبرى[5]. استعادت الطائفة هنا عافيتها وتمتّعت بـ«فترة ذهبيّة» استمرّت حتى نهاية القرن الحادي عشر، حيث تمدّد العلويّون بحرّية عبر شمال سورية، بما في ذلك المراكز الحضريّة مثل حلب وطرابلس وبيروت وصولًا إلى طبريا جنوبًا[6]. لكن وصول السلاجقة الأتراك المهتدين حديثًا إلى الإسلام السّنيّ قرابة عام 1070م أنهى تلك الفترة الذهبيّة. كان السلاجقة المتعصّبون غير متسامحين مع الجماعات المغايرة، ما جعل العلويّين ينسحبون من المدن إلى الجبال السّاحليّة المقفرة قرب اللّاذِقِيّة[7]. اختلط

العلويّون هنا بجماعات مغايرة أخرى كالشّيعة والمسيحيّين، وطوّروا عبر القرون اللاحقة هُويّة ريفيّة صلبة وحصريّة باعتبارهم «أبناء الجبل»[8]. بعد عزلة نسبيّة دامت سبعة قرون ونصف، من 1830 إلى سبعينيّات القرن العشرين، وسّع المجتمع العلويّ تدريجيًّا آفاقه الاجتماعيّة والسياسيّة. بدأت العملية باستغلال علويّين «أقوياء» انحطاط السُّلطة العثمانيّة لفرض أنفسهم على سياسيّات السّاحل المحليّة. وعندما أسّس البروتستانت الأميركيّون بعثات تبشيريّة على الأراضي العلويّة ابتداء من عام 1857، انفتحت أمام الطائفة باطّراد فرص تعليميّة استمرّت عبر الانتداب الفرنسيّ، وبداية الاستقلال السوريّ، والفترة البعثيّة منذ عام 1963 [9]. هاجر العلويّون بأعداد كبيرة في أربعينيّات وخمسينيّات القرن الماضي من جبال السّاحل إلى الدّاخل، سعيًا وراء فرص اجتماعيّة-اقتصاديّة. اجتذبتهم آفاق العمالة في القطاعين الصناعيّ والعام، خاصة الجيش، كما اجتذبتهم الحركات السياسيّة القوميّة والاشتراكيّة التي كانت تكتسب زخمًا في سورية آنذاك[10]. قدّمت التيارات العروبيّة والاشتراكيّة والقائمة على قاعدة شعبيّة ريفيّة، بما فيها البعثيّة، وعدًا كبيرًا بدمج العلويّين في المجتمع السوريّ، خصوصًا من خلال تشكيل ائتلاف طبقيّ مع سنّة الأرياف[11]. تتوّج الانحدار العلويّ من الجبال السّاحليّة خلال عقدين بصعود أحد أبنائهم إلى رئاسة الجمهورية السوريّة: ضابط القوى الجويّة البعثيّ حافظ الأسد. شكّل ذلك ارتقاء لا يصدق في آفاق انتقال العلويّين العاديين من الفقر الريفيّ إلى وعد الحراك المدينيّ الصاعد. لكنّ الانتقال لم يكن آمنًا تمامًا. أضمر كثير من العلويّين شعورًا كامنًا بالقلق وعدم الأمان من الغالبيّة السنيّة المسلمة، خاصة عقب الصّراع بين النّظام السوريّ وتنظيم الإخوان المسلمين السنّي بين عامَي 1976 و1982 [12]. شكّلت هذه التشنّجات الداخليّة نكسة لاندماج العلويّين في سورية، ما جدّد مشاعر العلويّين بالقلق وعدم الأمان، وجعلهم عرضة الاستغلال السياسيّ باعتبارهم عماد «الحرس الإمبراطوري» الحامي لنظام الأسد. لهذا لم يقطع كثير من العلويّين قطُّ صلاتهم بأصولهم الريفيّة تمامًا، بل تركوا خيار العودة مفتوحًا. مع ذلك، كانت الطائفة بحلول عام 2011 على عتبة اندماج حقيقيّ ومستدام في الدولة السوريّة المتعدّدة، خاصة أبناء الجيل العلويّ المولود في السبعينيّات.



الشكل 7-1: مناطق الساحل- الداخل في شمال غرب سورية

يبلغ عدد العلويّين في بداية القرن الحادي والعشرين 3-4 ملايين نسمة تقريبًا، يعيش 100.000-120.000 منهم في شمال لبنان، موزّعين بين إقليم عكار الريفيّ وضاحية جبل محسن في طرابلس[13]. ويبلغ مجموع العلويّين في الجزء الشماليّ من السّاحل 750.000 نسمة تقريبًا، يعيشون في مدن هاتاي وأضنة ومرسين جنوب تركيا[14]. ويشكل علويّو شمال غرب سورية الغالبية العظمى من الطائفة، وقد يصل عددهم إلى المليونين، يتوزّعون بين المدينتين السّاحليّتين اللّاذِقِيّة وطَرطُوس، وعبر مئات القرى والبلدات المنتشرة في الجبال

والسهول السّاحليّة. يمكن تصنيف باقي أفراد المجتمع العلويّ في المشرق على أنّهم علويّو الدّاخل. بدأ العلويّون يتوسعون خارج أماكن توزعهم الإقليميّة المعتادة باتجاه عموم المنطقة السوريّة خلال القرن العشرين. وفي حين بقي معظم العلويّين في السّاحل، صار كثير منهم سكّانًا دائمين للداخل الذي يسيطر عليه السنّة. خلال فترة حكم حزب البعث، من عام 1963 حتى الآن، هاجر 14٪ من مجموع السوريين داخليًّا، معظمهم من المناطق الريفيّة إلى الحضريّة[15]. على صعيد التَّعدَاد السكّانيّ العام، تابعت الأعداد الحضريّة تزايدها بمعدل سنويّ بلغ 2.4٪ عام 2010، مقابل معدّل نموّ سكّانيّ في الأرياف بلغ 0.8٪ فقط[16]. قد يكون عدد علويّي الداخل قرابة نصف مليون في مدينة دمشق عام 2011، مع عدد مشابه داخل مدينتَي حمص وحماة وجوارهما في وسط سورية[17].

لا يمثّل تصنيف علويّي السّاحل والدّاخل شرخًا في المجتمع العلويّ السوريّ، بل يشير إلى مدى ثبات واستدامة الاندماج الاجتماعيّ والمكانيّ للطائفة العلويّة في المجتمع السوريّ الأوسع. لا شك أنّ الثورة السوريّة التي انطلقت في 15 آذار/ مارس 2011 شكّلت امتحانًا خطيرًا للاندماج العلويّ. ومع انحسار سلطة الدولة البعثيّة وشرعيّتها، كان أحد الأسئلة المفتاحيّة: هل سيسمح تنوُّع هُوِيّات الطائفة العلويّة بالحفاظ على اندماجها داخل الدولة السوريّة المتغيّرة، أم إنّ الشعور الكامن بانعدام الأمان سيجبر العلويّين على الارتكاس إلى التضامن الطائفيّ والصِّراع مع الغالبيّة السنيّة؟

مصادر التنوُّع

تضمّ الطائفة العلويّة عددًا كبيرًا من الهُوِيّات الفرعيّة المتداخلة والخفية بالنسبة إلى مجموعة دينيّة صغيرة الحجم نسبيًّا. وتتعقد محاولات تحديد الأوجه المتعدّدة للهُوِيّة العلويّة إلى حدٍّ أبعد بالغموض قديم العهد الذي تعمّدت الطائفة إحاطة نفسها به. في عام 1697 علّق الرحّالة البريطانيّ هنري موندريل على الهُوِيّة العلويّة بقوله: «[للعلويّين] شخصية غريبة ومتفرّدة؛ لأنّ مبدأهم عدم الالتزام بدين محدّد، مهما يكن، وهذا ينعكس عنهم

للأشخاص الذين يجاورونهم [...] لم يستطع أحد قطُّ اكتشاف ما الشّكل أو المعيار الذي تتّخذه ضمائرهم حقًّا»[18].

في بداية القرن الحادي والعشرين، ما يزال هذا الإخفاء والتعتيم على الهُوِيّة إلى حدٍّ بعيد جزءًا من السلوك الاجتماعيّ العلويّ. ومع أنّ المزيد بات يعرف اليوم عن الدين العلويّ، ما يزال العلويّون شديدي الحرص على عدم إظهار هويتهم الدينيّة علنًا، خاصة مع انتقالهم إلى المراكز الحضريّة سعيًا وراء الترقّي الاجتماعيّ والاقتصاديّ[19]. لذلك يمكن دراسة أربعة عوامل رئيسة للتنوُّع بهدف تفكيك الجوانب المختلفة للهُوِيّة العلويّة: التضاريس والاتصال، والهُوِيّة القَبَليّة والامتياز، والانقسامات الوطنيّة، والتفاوت بين العلويّين.

التضاريس والاتّصال

أدّت الجغرافيا الطبيعيّة دورًا في تعزيز الاختلاف بين العلويّين منذ بدء قدومهم إلى الجبال السّاحليّة السوريّة في القرن الحادي عشر. صارت هذه «الأقليّة المبعثرة» التي انتشرت لقرون في أرجاء المشرق أكثر تشظيًا من حيث بنيتها الاجتماعيّة والسياسيّة، مع أنّها أصبحت تقنيًّا «أقليّة مركَّزة» في ملجئها الجبليّ في سورية[20]. نتج ذلك جزئيًّا عن طبيعة تضاريس الجبال السّاحليّة، التي ترتفع مباشرة شمال فتحة حمص قرب الحدود مع لبنان، وتمتدّ قرابة 100 كيلومتر، ثم تنخفض في الشمال بمحاذاة الطريق السريع اللّاذِقِيّة–حلب (انظر الشّكل 1.7). تتألّف السلسلة من جبال كثيرة «التلال والطيّات»، وتضمّ وديانًا عميقة وجروفًا حادّة تشطر المنطقة إلى أجزاء منفصلة[21]. تسببت هذه التضاريس الجبليّة بتقسيم الطائفة إلى عشائر وقبائل واتحادات مفكّكة داخل أجزاء منعزلة من الجبال[22]. لم تزد أقصى كثافة سكّانيّة حتى عام 1930 عن 250 نسمة في أيّ من هذه القرى والبلدات[23]، ومنع هذا الوضع أيّ فرد أو جماعة من فرض نوع من الاتّساق والوحدة عبر الطائفة ككل[24]. أبقت تلك الظروف الطائفة العلويّة مفتّتة داخليًّا، لكن الجبال السّاحليّة بانزياحها الشاقولي الحاد في الجانب الشرقيّ عزلتها أيضًا عن المراكز الحضريّة في الداخل، مثل مدينتَي حمص وحماة[25]. بعد وصول حافظ الأسد إلى السُّلطة عام 1970، أنفق قسم معتبر من موارد

الدولة على إنشاء طرق وبنى تحتيّة لربط مختلف أجزاء الجبال السّاحليّة، ما حسّن إلى حدٍّ هائل الاتّصال بين الأراضي المركزيّة العلويّة ذاتها من جهة، وارتباطها مع بقيّة أجزاء البلاد من جهة أخرى[26]. لكن التفتّت المجتمعيّ بقي ملحوظًا في استمرار الولاءات المجتمعيّة العلويّة الفرعيّة، ما يمكن أن ينتج تنوُّعات في السلوك السياسيّ بين أبناء الطائفة.

الهُوِيّة القَبَليّة والامتياز

شكّلت القبيلة مصدر هُوِيّة العلويّين الرئيس منذ القرن الحادي عشر وحتّى القرن العشرين. وفي حين تآكلت الهُوِيّة القبليّة تدريجيًّا نتيجة التحضر والتعليم والآيديولوجيا البعثيّة، إلّا أنّها تبقى وثيقة الصلة اليوم. كثيرًا ما تحاربت العشائر العلويّة فيما بينها طوال فترة الحكم العثمانيّ للمشرق، ولم يؤكّد العلويّون بقوة على مصالحهم وهُوِيّتهم المشتركة كطائفة دينيّة. لاحظ أحد المسؤولين العثمانيّين ذات مرة أنّ «من حسن حظ حكومة السلطان أنّ هؤلاء السكّان المتوحشين [...] يستنفذون قوتهم في قتال بعضهم بعضًا بدل التمرُّد على الحكومة»[27]. لكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر صارت بعض القبائل العلويّة في وضع يسمح لها ببسط سيطرتها وفرض وحدة علويّة أكبر. كانت هذه حال إسماعيل خير بيك الذي فرض سيادته بين عشيرتَي الخيّاطين والحدّادين في منطقة صافيتا[28]. ولعلّ العثمانيّين استشعروا الخطر الناجم عن قيام تضامن علويّ أكبر فصفّوا إسماعيل خير بيك عام 1858، بالتآمر مع أحد أقربائه[29]. شخص مؤثّر لاحق بين العلويّين كان سليمان المرشد، الذي تمتّع بسلطة ونفوذ معتبرين في السّاحل عبر حركة دينيّة منشقّة في الفترة بين عامَي 1923 و1946. كما استطاع المرشد تحقيق تمثيل سياسيّ علويّ في الداخل من خلال فوزه بمقعد في البرلمان السوريّ في دمشق. أتباع المرشد عدّوه نبيًّا يؤسّس لفرع جديد كلية تقريبًا من الطائفة العلويّة يعرف باسم المرشديّة. ومع أنّ المرشديين ليسوا حرفيًّا جماعة قبليّة بحدّ ذاتهم، فإنّهم يبقون جماعة فرعيّة مهمّة ومتميّزة من الطائفة العلويّة[30].

تحوّلت السُّلطة العلويّة من المرشديّة والقبائل الأخرى باتجاه الاتحادات العشائريّة الحدّاديّة والكلبيّة بدءًا من ستينيّات القرن العشرين. أنتج هذان الاتحادان المتمركزان في قلب منطقة السّاحل في محافظة اللّاذِقيّة شخصيتين سياسيّتين كان لهما أثر بالغ في السياسة

السوريّة خلال ستينيّات القرن العشرين: صلاح جديد من عشائر الحدّادين، وحافظ الأسد من عشائر الكلبيّة[31]. انتهى نفوذ صلاح جديد فعليًّا في الصّراع على السُّلطة داخل حزب البعث عام 1970، إلّا أنّ الحدّادين حافظوا على سلطتهم عبر زواج حافظ الأسد من أنيسة مخلوف، ابنة إحدى عوائل الحدّادين المهمّة. صار الأرجح إحصائيًّا أن تأتي نخب النّظام بعد ذلك من عشيرتَي الخيّاطين والكلبيّة السّاحليّتين[32].

بقي الولاء القبليّ والعشائريّ مهمًّا بين النخب العلويّة في اختيار أشخاص موثوقين لمراكز مفتاحيّة في النّظام، لكن الهُوِيّة القبليّة فقدت أهميتها باطّراد في حياة العلويّين العاديّين الذين بدأوا التحوّل إلى الداخل. قبل مرحلة التمدّن، كانت ارتباطات علويّي السهول الداخليّة والسّاحليّة بالبنى القبليّة لتوّها أضعف من مثيلتها بين علويّي الجبال. ودفعت عملية التمدّن العلويّ، التي بدأت منتصف القرن العشرين وتسارعت وتيرتها بعد الثورة البعثيّة، كثيرًا من علويّي الداخل إلى الانفصال عن جذورهم القبليّة إلى حدّ حتّى أبعد[33]. عمومًا، تشكّل الهُوِيّة العلويّة مصدرًا للتنوُّع بين العلويّين، أو سبيلًا إلى فرص مهنية أكبر للذين يملكون العلاقات العشائريّة المناسبة، أو مصدر استياء للذين لا يملكونها، أو شكلًا بائدًا للهُوِيّة لدى علويّي الداخل المتمدّنين.

الانقسامات الوطنيّة

بالإضافة إلى التنوُّع القبليّ، تفصل الجغرافيا السياسيّة أيضًا علويّي المشرق. في الفترة بين عامَي 1920 و1939، انقسمت الطائفة العلويّة في إقليمها المركزيّ بين ثلاث دول جديدة، لبنان وسورية وتركيا، اتّخذ كلٌّ منها نهجًا سياسيًّا مختلفًا تمامًا[34]. في تركيا، امتزجت القومية الديمقراطية التركيّة بعلمانيّة متشدّدة (وحديثًا إسلاميّة سنّية معتدلة) شكّلت الثقافة السياسيّة السائدة. وأصبح لبنان ديمقراطية طائفيّة، حيث شكّلت الهُوِيّة الدينيّة والطائفيّة مكوّنًا أساسًا في النّظام السياسيّ. على النقيض من ذلك، ظهرت سورية معقلًا للقوميّة العربيّة، حيث قُمِعت الهُوِيّات الدينيّة المنفصلة لمصلحة هُوِيّة عربيّة أو سوريّة جامعة. أضاف هذا الانقسام الجيوسياسيّ طبقات إضافيّة إلى الهُوِيّة العلويّة، ولا يجدر بنا التقليل من شأن شعور العلويّين بانتمائهم التركيّ أو اللبنانيّ أو السوريّ. فالتجارب المختلفة،

والهُوِيّات الوطنيّة التركيّة أو اللبنانيّة أو السوريّة العلويّة تشكّل مصدرًا إضافيًّا لتنوُّع الطائفة العلويّة في السّاحل. أصبحت الطائفة العلويّة ضمن حدود دولها القوميّة الجديدة منفصلة آيديولوجيًّا، وتدريجيًّا، لغويًّا.

من الطبيعي جدًّا في لبنان أن يحمل الفرد هُويّتين توأم قويّتين استنادًا إلى كونه لبنانيًّا وعضو أحد المجتمعات الدينيّة في الآن ذاته. وترجع هذه الازدواجيّة إلى إرث تاريخ طويل من التعايش المشترك بين مختلف المجتمعات الدينيّة يمتدّ حتى القرن السابع[35]. تمأسس هذا التعايش تدريجيًّا عبر اتفاقيات التنظيم المجتمعيّ في العقد السادس من القرن التاسع عشر، ودستور عام 1926، والميثاق الوطنيّ لعام 1943، ورسّخت جميعها مبدأ تشارك السُّلطة على أساس طائفيّ[36]. لم يحصل علويّو لبنان على اعتراف رسميّ بهم جماعة سياسيّة حسب النّظام السياسيّ الطائفيّ لوطنهم حتى عام 1992، إلّا أنّهم عززوا مصالحهم كطائفة بصورة شرعيّة. بهذا المعنى، يشبه علويّو لبنان المجتمعات الدينيّة اللبنانيّة الأخرى، لكنهم مختلفون تمامًا عن علويّي سورية وتركيا. المفارقة أنّ حقيقة تأكيد علويّي لبنان هُويّتهم الدينيّة الخاصّة هي طريقة «لبنانيّة» بامتياز.

وجدت الغالبية العظمى من العلويّين نفسها ضمن حدود سورية. بعد رحيل سلطة الانتداب الفرنسيّ عام 1946، وفترة عدم الاستقرار السياسيّ خلال الخمسينيّات وبداية الستينيّات، عزّز صعود حزب البعث إلى السُّلطة عام 1963 ثقافة سياسيّة روّجت لهُوِيّة سوريّة وعربيّة قويّة. كان ثمّة مزايا واضحة للعلويّين، وباقي الأقليّات أيضًا، في اعتناق الآيديولوجيا البعثيّة وتنحية هُويّتهم العلويّة واعتبار أنفسهم بدلًا من ذلك عربًا سوريّين.

في عام 1939، ضُمّ الجزء الشماليّ من قلب المنطقة العلويّة، المعروف باسم لواء الإسكندرون، إلى تركيا بموافقة الفرنسيّين. وباستثناء القوميّين العرب الملتزمين، أمثال زكي الأرسوزي، سرعان ما تعلم معظم العلويّين الذين وجدوا أنفسهم في تركيا تقدير فوائد الجنسيّة التركيّة[37]. فكما قال أحد قادة المجتمع العلويّ في أنطاكية: «قبلنا تركيا ونجحنا ونحن إلى اليوم ممتنّون لها»[38].

يزداد انخراط العلويّين الأتراك واندماجهم في الثقافة السياسيّة للجمهورية التركيّة مع كل جيل، نتيجة إزاحة التعليم واللُّغة التركيتين الهُوِيّة العربيّة-العلويّة للأجيال الأسبق عهدًا. من الشائع جدًّا بين العائلات العلويّة في أنطاكية أن يتحدث الوالدان العربيّة بطلاقة، في حين يحتفظ أبناؤهم بمعرفة محدودة للغة. قد يشهد قدوم جيل آخر بدء اختفاء اللُّغة العربيّة بين علويّي جنوب تركيا كليّة، مع أنّ تدفق اللاّجئين السوريّين إلى جنوب تركيا منذ عام 2011 قد يقدّم دعمًا غير متوقّع للغة العربيّة في المنطقة.

لا تشكّل هذه الانقسامات الجيوسياسيّة بالضرورة إشكاليّة بالنسبة إلى العلويّين. في الواقع، قلّما يعلّق العلويّون سلبًا على التقسيم السياسيّ للطائفة في قلب منطقتها الجغرافيّة بين دول ثلاث، ولا أدلّة تذكر على وجود طموحات علويّة قوميّة أو انفصاليّة. العلويّون عمومًا قانعون بالسماح لهُوِيّة الطائفة بالاندماج والتنوُّع داخل البنى السياسيّة اللبنانيّة أو السوريّة أو التركيّة على امتداد السّاحل.

التفاوت بين العلويّين

يمكن توصيف البنية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة للعلويّين قبل حلول القرن العشرين بأنّها مساواتيّة[39]. بالطبع، كان تحقيق الثراء الشخصيّ هدف المتنفّذين القبليين أمثال إسماعيل خير بيك، إلا أنّ معدل التفاوت بين العلويّين تسارع مع كلّ جيل، ولم يتزايد بشكل صارخ إلّا خلال حكم حزب البعث، برغم الآيديولوجية الاشتراكيّة البعثيّة. استغلّ أقارب الرئيس السوريّ المقرّبون وأباطرة العشائر العلويّة مثلًا صلاتهم السياسيّة لتحقيق منافع ماليّة طوال السبعينيّات وبداية الثمانينيّات[40]. ومع أنّ شبكة الرعاية والمحسوبيّة التي ترأسها حافظ الأسد، وتدرّجت نزولًا إلى عامّة العلويّين، منعت ظهور مستويات قصوى من التفاوت كان يحتمل أن تتسبب بانشقاقات بين أبناء الطائفة[41]، اتّسعت هوّة الدخل إلى مستويات غير مسبوقة بعد انتقال السُّلطة من حافظ الأسد إلى نجله بشّار عام 2000. اتبع بشّار الأسد استراتيجيّة اقتصاديّة تقوم على «اشتراكية السوق»، حاولت الموازنة بين اقتصاد التخطيط المركزيّ وبين خصخصة جزئية لأصول الدولة[42]. أدّى ذلك، بغياب شفافية فعّالة ودون

وضع ضوابط تنظيميّة، إلى تركُّز هائل للسلطة الاقتصاديّة في أيدي أفراد مقرّبين من النّظام، فيما تزايد إهمال العلويّين العاديين في الأرياف والمستويات الدنيا من القطاع العام[43]. ارتقى ابن خال الرئيس رامي مخلوف الذي ينتمي إلى قبيلة الحدّادين، مثلًا، إلى مرتبة أصحاب البلايين بسرعة فائقة[44]، في حين عانى العلويّون الريفيّون العاديّون، والعاملون في الوظائف الدنيا في القطاع العام اقتصاديًّا، وتفاقم وضعهم بالجفاف الشديد الذي أصاب البلاد بين عامَي 2006 و2010[45].

أدّى تزايد التفاوت الاقتصاديّ بين علويّي سورية إلى تصورات باتّساع الهُوّة في مستوى السُّلطة والنفوذ بين علويّي السّاحل والدّاخل. أشار بعض علويّي الداخل إلى وجود تفرقة «مناطقيّة»؛ وكانت النظرة إلى علويّي السّاحل أنّهم يستحوذون على منافع اجتماعيّة-اقتصاديّة غير متكافئة، وعلى المناصب المفتاحيّة في الحكومة والأجهزة الأمنيّة، بسبب صلاتهم القبليّة أو العَشائريّة أو المناطقيّة[46]. وقد أسهمت تصورات التفاوت هذه داخل المجتمع العلويّ، خاصة منذ عام 2000، في إضعاف التعاون العلويّ أو «العَصبيّة»[47].

ردود الفعل تجاه الثورة

تترجمت مصادر التنوُّع هذه وتزايد الاستياء من النّظام إلى ردود فعل متباينة تجاه الثورة السوريّة بين العلويّين. حسب الناشطة العلويّة المعارضة خولة دنيا، يمكن تصنيف العلويّين إلى أربع فئات: مؤيّدو النّظام، ومؤيّدو المعارضة، وداعمو المعارضة الصّامتون، والحياديّون[48]. يصعب تأكيد ما إذا كان ثمّة ارتباط في ردود الفعل المختلفة تلك بين علويّي السّاحل والداخل تجاه الثورة، وإن كان يرجّح أن علويّي الدّاخل -الأقل انتفاعًا من النّظام والمنفصلين عنه سياسيًّا- أضعف تأييدًا للنظام. وقد تجلّت المعارضة المنظمة بين علويّي الداخل للنظام فعليًّا في تشكيل «حزب الحداثة والديمقراطية»، الذي مثّل علويّين من منطقة حماة في مؤتمر المعارضة المنعقد في مدينة أنطاليا التركيّة في 1 حزيران/ يونيو 2011[49].

أظهر علويّو السّاحل دلالات قويّة على ولائهم للنظام منذ بداية الاحتجاجات ضدّه. إذ جاب الشباب العلويّون شوارع اللّاذِقيّة في سياراتهم يوم الجمعة 25 آذار/ مارس 2011،

أي الليلة السابقة لخروج أولى التظاهرات، وهم يهتفون بشعارات مؤيّدة للنظام ويطلقون الرّصاص في الهواء[50]. كان هذا تعبيرًا عن ولائهم للنظام وترهيبًا استهدف المتظاهرين المحتملين في آنٍ. ولم يؤدِ ازدياد مآتم التعزية بشخصيات أمنيّة محليّة في القرداحة، معقل نخبة علويّي السّاحل المنعّمين، إلّا إلى زيادة الولاء والتضامن كما ظهر في الهتاف الشائع «الأسد أو لا أحد»[51]. نظر كثير من العلويّين السّاحليّين إلى النّظام باعتباره حامي أمن العلويّين وحامي وحدة البلاد معًا، استنادًا إلى أسس شرعيّة عريضة، كما بيّنه تعليق من علويّي منطقة الشيخ بدر الواقعة ضمن محافظة طَرطُوس: «نحن لا نؤمن بحافظ الأسد لأنّه كان علويًا، بل لأنّه كان وطنيًّا عظيمًا... هل يستطيع أيّ نظامٍ أن يحكم أربعين سنة دون رضى شعبه؟»[52]. كذلك أظهر العلويّون في أنطاكية، الجزء التركيّ من السّاحل، آراء مشابهة. علّق أحد المشايخ العلويّين في آذار/ مارس 2011: «يسير [بشّار الأسد] على خطى أبيه؛ والده مهّد له الطريق. هو [حافظ الأسد] طبّق العدالة والحقوق كي لا يكون هناك تمييز بين علويّ وسنّي... لكن هناك متطرّفون، وهم أشخاص يتم إفسادهم وتسييرهم من الخارج، يريدون إسقاط النّظام»[53].

غير أنّ علويّي السّاحل ليسوا بحال من الأحوال متّسقين في دعم النّظام، بل شارك بعضهم في التظاهرات الأولى في اللّاذِقِيّة وبانياس[54]. في أغلب الأحيان، وجد علويّو السّاحل الذين تعاطفوا علنًا مع المعارضة أنفسهم منبوذين وعرضة ضغط حكوميّ شديد. وصف صاحب محل علويّ من بانياس المآزق التي وجد نفسه فيها بعد إظهار تعاطفه مع مطالب المتظاهرين بتغيير حقيقي: «أراد النّظام أذيّتي ليجعلني عبرةً للآخرين في المجتمع... الحي منقسم: نصفه محبط وخانع، والباقي وحوش»[55]. ضمّ أبرز علويّي السّاحل الذين انضمّوا إلى المعارضة علنًا الشاعرة رشا عمران، والكاتبة المنشقّة سمر يزبك التي حاولت فتح حوارات مختلفة بين شيوخ العلويّين وحركات المعارضة[56].

في الداخل، شارك كثير من العلويّين في احتجاجات دمشق والتظاهرات السلميّة في «ساحة الساعة» في حمص[57]. بدا أنّهم يريدون إبعاد أنفسهم عن النّظام، ويسعون إلى تنمية المصالح العلويّة في الإصلاح السياسيّ والتعدّديّة ضمن سياق الثورة السوريّة. جادلت

سندس سليمان من مدينة حماة، التي ادّعت تمثيل مصالح علويّي الداخل في مؤتمر أنطاليا، أنّ النّظام تلاعب بمخاوف العلويّين الأمنيّة وأنّ الآفاق الأفضل للطائفة تكمن في اتباعها سبيلًا نحو سورية «حرّة وديمقراطية»[58]. كما ذكرت تقارير في أيلول/ سبتمبر 2011 أنّ شيوخ دين علويّين بارزين من مدينة حمص كرّروا الرؤية ذاته، وحاولوا إبعاد الطائفة عن النّظام إثر تصاعد حملات الحكومة لقمع المعارضة[59].

شعر كثير من عامّة علويّي الداخل ببساطة أنّهم محاصرون ومتردّدون في مواقفهم تجاه النّظام والمعارضة على حدٍّ سواء[60]. لكن لم يستغرق الأمر سوى بضعة أشهر على انطلاق الثورة حتى بدأ علويّو الداخل يدركون أنّهم أكثر عرضة للخطر من نظرائهم في السّاحل ذي الغالبية العلويّة. دفعت مخاوف التعرّض المحتمل لانتقام الغالبية السنيّة كثيرًا من علويّي الدّاخل إلى دعم النّظام، على الأقل ضمنيًّا. كان الدافع الرئيس لدى العديد منهم مخاوفهم العمليّة حول الحفاظ على مصادر رزقهم في وظائف القطاع العام، وحول سلامة أفراد أسرهم العاملين في القوى الأمنيّة[61]، التي قتل فيها تقريبًا 11.000 علويّ بحلول عام 2013 [62].

ليس ثمّة علاقة واضحة بين ردود أفعال العلويّين المختلفة وبين ظروف الطائفة الاجتماعيّة أو السياسيّة أو الجغرافيّة المتباينة، لكن كان من الأرجح أن يظهر علويّو الداخل المتمدّنون، الذين لا يملكون الصلات السياسيّة ذاتها التي يملكها علويّو السّاحل، تعاطفًا أكبر مع المعارضة في البداية، أو على الأقل قدرًا أكبر من الازدواجية تجاه النّظام. على النقيض من ذلك، كان الأرجح أن يظهر علويّو السّاحل، الذين تربطهم صلات إقليميّة وعشائريّة واقتصاديّة-اجتماعيّة أقوى مع الدولة، دعمًا أكبر للنظام، وإن باستثناءات بارزة. غير أنّ المسار العام تمثّل في أنّ الطيف الواسع للهُوِيّات العلويّة وأنماط السلوك السياسيّ للعلويّين بدآ يتلاقيان في تضامن طائفيّ.

مصادر التضامن

في مواجهة تنوُّع الهُوِيّة العلويّة، هناك عوامل عدة تحرّض على قدر أكبر من التضامن بين علويّي سورية. أوّلًا، بقي التمدّن العلويّ أوليًّا وغير مكتمل، نتيجة إدراك العلويّين

نقاط اختلافهم المشتركة مع المجتمع السُّنيّ الحضريّ. دفع ذلك العلويّين إلى الحفاظ على نمط حياة يراوح في دائرة حضريّة-ريفيّة مغلقة: تحوّط العلويّون على رهاناتهم بالهجرة إلى المدن الداخليّة عمليًّا بعدم قطع صلاتهم تمامًا مع قرى وبلدات أسلافهم ذات الأغلبيّة العلويّة. لذلك نزع العلويّون إلى التجمع معًا في البيئة المدينيّة لتبادل الدعم المعنويّ، ما ولّد تصورات بين باقي المجتمعات السوريّة بطائفيّة العلويّين. عامل آخر كان عَسْكَرة الطائفة، خلافًا لتضامنها القبليّ المحدود في فترة ما قبل الاستقلال. أنتجت عملية انخراط العلويّين تدريجيًّا في الجيش السوريّ خلال فترة ما بعد الحكم العثمانيّ في النهاية «عصبيّة» علويّة واسعة النطاق، تحشّدت لدعم حكم الأسد عام 1970. ثالثًا، دفع استمرار إحساس العلويّين بالتعصب الدينيّ السنيّ وعدم التسامح مع الطائفة العلويّة إلى تكتل الجماعة معًا في حالة انعدام أمن مشتركة، خاصة في أوقات الاضطراب السياسيّ. عامل أخير حرض على الوحدة العلويّة كان سقوط البلاد في حرب أهليّة سورية منذ منتصف عام 2012، ما زاد شعور العلويّين بعدم الأمان ومن ثمّ التضامن، وشكّل تهديدًا خطيرًا لآفاق اندماج العلويّين مستقبلًا في المجتمع السوريّ.

التمدّن المتردّد

يمكن تفهّم حذر العلويّين في مقاربتهم الحياة المدينيّة بعد 1000 عام من الإقصاء عن المناطق السوريّة الحضريّة، بمعنى بقائهم قلقين على أمنهم وتقبّلهم في الداخل المدينيّ المسلم السنّي غالبًا. لذلك كان لعملية التمدن العلويّ بعدين مفتاحيين: أولًا، في حين أصبح التمدُّن مع مرور الزمن دافعًا لتنوُّع التجربة الاجتماعيّة والهُوِيّة، فقد عمل بداية على زيادة وعي العلويّين بهُويّتهم المشتركة. فسّر الباحث السوريّ الراحل حنّا بطاطو على أكمل وجه آليّة الدعم المتبادل بين الأقليّات الريفيّة التي أظهرت ميلًا طبيعيًّا إلى التآزر مع بعضها في بيئات الداخل الحضريّة الغامضة والغريبة عنها:

> في سورية [....] يميل أهل الريف المحرومون، أو الذين كانوا محرومين فيما مضى [....] -ويمثّلون مستوى مختلفًا من التطوّر الاجتماعيّ الذي تمثّله

> الجماعات الحضريّة الرّاسخة نسبيًّا في المدنيّة - إلى اتّباع أقاربهم أو أبناء عشائرهم أو طوائفهم أو المناطق التي تحدَّروا منها، أو التعاون معهم على نحو لافت في أعمالهم السياسيّة. ولا يعتبر هذا علامة على انغلاقهم الطائفيّ الضيق، مع أنّ سلوكهم يحتمل هذا التفسير، بقدر ما هو في الحقيقة تصرّف بطريقة طبيعيّة، أي مجرّد خضوع للمنطق الذي تفرضه بنية وضعهم الأصلي[63].

ثانيًا، يتّصف التمدّن العلويّ بأنّه دائريّ، احتفظت فيه معظم العائلات بروابط متينة مع قراها الريفيّة. ينسحب هذا على علويّي السّاحل والداخل في آنٍ، فلكثير من العلويّين مقار إقامة مزدوجة في ضواحي اللّاذِقِيّة المتمدّدة، وفي قراهم الأُمّ في الجبال السّاحليّة، مع الخدمات المكوكيّة لمئات الحافلات الصغيرة التي تنقل الأفراد جيئة وذهابًا من المدينة إلى الجبل كلّ يوم. ورغم أنّ بعض علويّي الداخل يدّعون قطع علاقاتهم بأصولهم الريفيّة، فكثير منهم أيضًا ما يزالون يحافظون على أساليب حياة مزدوجة تتوزّع بين مدينة حماة أو حمص وقراهم الأصليّة في الأجزاء الجنوبيّة والشرقيّة من الجبال السّاحليّة[64].

لا تعدّ هذه الازدواجية في التمدّن العلويّ فريدة في أنماط الهجرة الريفيّة-المدينيّة -توجد أنماط مشابهة بين شيعة جنوب لبنان أو الإيبو في نيجيريا -لكن المهم في الحالة العلويّة هو أنّ الدافع الأساس لهذه الازدواجية الريفيّة-المدينيّة يرجع إلى شعور العلويّين (الكامن) بانعدام الأمان أكثر من كونه دافعًا اقتصاديًّا[65]. فالحاجة إلى الحفاظ على وجود ملجأ مفتوح في السّاحل والقرى الجبليّة يرجع مباشرة إلى احتمال قيام اضطرابات سياسيّة «خطيرة» في الداخل. مرّ النّظام السوريّ عام 2005 بمثل هذه الاضطرابات؛ إذ واجه ضغطًا دوليًّا شديدًا بعد اتّهامه بالتورّط في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبنانيّ السابق رفيق الحريري. ونجم عن انسحاب القُوّات السوريّة من لبنان في العام ذاته أزمة داخليّة خطيرة تعرّض لها النّظام، وبدأ العلويّون يفكّرون في خيار الانسحاب إلى معقلهم في السّاحل. أخبر أحد علويّي السّاحل المراسل الصحفيّ أنطوني شديد في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2005 أنّه في حال سقوط النّظام «سيعود العلويّون في دمشق إلى القرى، وسيجدون هناك الحماية مع أهلهم»[66]. عمومًا، كانت هذه النزعة لعودة العلويّين إلى ملاجئهم التاريخيّة بمنزلة فعل

معاكس يوازن ويعيق عملية الاندماج الاجتماعيّ الحقيقي. وفي تكرار لردّ الفعل العلويّ على تمرّد الإخوان المسلمين بين عامَي 1976 و1982، أرسل كثير من الشخصيات الأمنيّة والعسكريّة العلويّة في دمشق عوائلهم إلى القرى الجبليّة أو السّاحليّة حفاظًا على سلامتهم منذ اندلاع الحرب الأهليّة السوريّة[67].

التحشيد والعَسْكرة

بدأ ضمّ العلويّين إلى المؤسسة العسكريّة في سورية منذ فترة الانتداب الفرنسيّ، وكانت عَسْكَرة الجماعة حافزًا على تضامن العلويّين. تجنّد العديد من العلويّين الريفيّين الفقراء بداية في «القُوّات الخاصّة» الفرنسيّة، وهي قوة استعماريّة أدّت دورًا رئيسًا في قمع المعارضة الوطنيّة[68]. وُصِم المجتمع العلويّ منذ تلك الفترة بالتّعاون مع القوى الاستعماريّة الفرنسيّة، ما أدّى إلى زيادة التماسك المجتمعيّ العلويّ[69]. بعد حصول سورية على استقلالها عام 1946، جرى استيعاب ما تبقّى من جنود «القُوّات الخاصّة» في الجيشين الوطنيّين الجديدين لدولتَي سورية ولبنان المستقلّتين[70]، واستمرّ وجود العلويّين بكثافة في الرتب الدنيا داخل الجيش السوريّ[71]. أصبحت الأكاديميّات العسكريّة السوريّة، التي كانت إلى حدٍّ بعيد مغلقة بوجه العلويّين الفقراء وغير المتعلّمين خلال فترة الانتداب الفرنسيّ[72]، أحد «الطرق السريعة للحراك الاجتماعيّ الصاعد» أمام الشباب العلويّين الذين تجنّدوا في الجيش بأعداد كبيرة[74].

تدريجيًّا، عبر سلسلة معقّدة من الانقلابات وحملات التطهير في الجيش السوريّ بين عامَي 1949 و1970، خلق التمثيل العلويّ المفرط في الجيش السوريّ المُسيّس الظروف المؤاتية لتحشيد «العَصبيّة» العلويّة الطائفيّة. كان التضامن العلويّ داخل القُوّات المسلّحة عاملًا مهمًّا في توطيد حافظ الأسد حكمه، وظهرت فاعلية ذلك التحشيد واستمراريته منذ اندلاع الصّراع السوريّ عام 2011، إذ كانت وتيرة انشقاق العسكريّين العلويّين مثلًا منخفضة جدًّا[75]. كذلك فعّلت استمرارية الثورة وحجمها مكوّنات طائفيّة أكثر صراحة في عَسْكَرة الطائفة، عبر تشكيل ميليشيات محليّة وقوى غير نظاميّة تُعرَف باسم «الشّبّيحَة».

وأكمل نظام الأسد التحشيد العسكريّ الطائفيّ للعلويّين في كانون الأوّل/ يناير 2013، بتنظيمه الميليشيات العلويّة المختلفة داخل وحدات مسلّحة موالية للنظام أطلق عليها اسم «قوّات الدّفاع الوطنيّ»[76].

تصوُّرات التعصُّب السُّنّي

مصدر مهم للتضامن العلويّ النزعةُ إلى التوجّس من إمكانية تصاعد التعصُّب الاجتماعيّ-الدينيّ السُّنيّ، إذ يشكّل القلق العلويّ حيال نوايا الغالبية السنيّة المسيطرة عنصرًا رئيسًا في التفكير العلويّ. أظهر مسح صدر عام 1995 أنّ 91 في عيّنة من 100 علويّ يشعرون بخوف وعدم أمان مستمرّين حول وضعهم كأقليّة في الوطن العربيّ على المدى البعيد[77]. يوضّح هذا الشعور الكامن بالقلق تعليق شيخ علويّ في بداية عام 2011: «السنّة لا يحبّون العلويّين، أمّا العلويّون فيحملون الحبّ لكلّ الناس. السنّة لا يحبّون إلّا السنّة، فما أن تخبر أحدًا من السنّة بأنّ هذا الشخص علويّ حتى يقول لك إنّه ليس مسلمًا»[78].

وقعت حادثتان مهمّتان في الفترة بين صعود نظام الأسد عام 1970 وبدء الأزمة عام 2011 زادتا من عدم ثقة العلويّين بالغالبية السنيّة. في عام 1973، لم تشترط اقتراحات حافظ الأسد لدستور جديد أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا[79]. اندلعت أعمال شغب وتظاهرات قام بها المسلمون السنّة لاحقًا في المدن الداخليّة حماة وحلب ودمشق أظهرت للعلويّين، وللأقليّات الدينيّة الأخرى، أنّ اندماجهم وقبولهم في «سورية علمانيّة» ما يزال بعيد المنال[80]. الحادثة الثانية (والأكثر أهمية) كانت الصِّراع بين الإخوان المسلمين ونظام الأسد من عام 1976 إلى عام 1982. خشي العلويّون تحديدًا من أعمال انتقاميّة للهجوم العسكريّ الشامل على مدينة حماة، الذي شهد سحق النّظام عصيان المدينة أخيرًا في شباط/ فبراير 1982. وما يزال بعض العلويّين حتى هذا اليوم يظنّون أنّ الأخوان المسلمين خطّطوا وأداروا الثورة السوريّة ربّما انتقامًا لهزيمتهم في حماة[81].

تجلّى قلق العلويّين حول عدم تسامح السنة بشكل ملموس في السنوات السابقة للثورة السوريّة. بدأ مستوى متصاعد من عدم الأمان بسبب الهُوِيّة الاجتماعيّة والدينيّة يكشف

عن نفسه على نحوٍ متزايد بين عامَي 2009 و2011. على سبيل المثال، كانت التمايزات بين الجماعات الدينيّة صارخة خلال شهر رمضان، عمومًا بين أولئك الذين يلتزمون بواجب الصوم خلال ساعات النهار وأولئك الذين لا يلتزمون به. هذه الأنماط من الاضطرابات والتوتّرات الاجتماعيّة التي تبدو ظاهريًّا سطحيّة كشفت مخاوف أعمق وتصوّراتٍ متضاربة حول الهُوِيّة تصاعدت إلى مستويات حادّة جديدة خلال الثورة السوريّة عام 2011 [82]. لاحظت الدكتورة كريستا سلامندارا أنّ «كلمة علويّ» في سورية «قد تحمل أحيانًا إيحاءاتٍ طبقيّة ودينيّة»[83]. لذلك تفاقمت حساسية العلويّين من مواقف المجتمع السنّي المتعالية تجاه أصولهم الريفيّة الفلّاحيّة عندما هتف متظاهرون في اللّاذِقِيّة عام 2011 بأنّهم، كما قيل، يريدون إرجاع «بشّار للضيعة»[84].

برغم هذه المخاوف، تحدى وجود العلويّين إلى جانب السنّة في التظاهرات المعادية للنظام عام 2011 التصوّرات السائدة لدى العلويّين حول تعصب السنّة الدينيّ. كان الأرجح أن يؤمن علويّو الداخل، الأكثر خبرة في العيش مع الغالبية السنيّة والأوسع أفقًا في التفاعل معهم، بأنّ الثورة لم تكن حول الدين والطائفيّة. على سبيل المثال، شعر أحد الشبّان العلويّين من مدينة حمص أطلق على نفسه اسم فادي بـ«فرحة غامرة» لمشاركته في إحدى التظاهرات الكبيرة المعارضة للنظام في ساحة الساعة في حمص[85]. وعندما انضمت الممثّلة العلويّة المعروفة فدوى سليمان إلى المتظاهرين في حمص، تحدى الاستقبال الإيجابيّ الذي لاقته الادعاءات بالطائفيّة السنيّة[86]. بالنسبة إلى النظام، هدّدت أنماط الأحداث هذه الدعم العلويّ الواسع للحفاظ على الوضع السياسيّ الراهن. في نيسان/ أبريل 2011، استخدم النّظام الرّصاص الحي لتفريق التظاهرات في حمص، فاختبأت فدوى سليمان وأرسلت قُوّات الأمن لمحاولة القبض عليها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 [87]. أثارت حملة القمع المدمّرة في حمص غضب المجتمع الحمصيّ السّنيّ، ما أدّى إلى إطلاق دعوات الجهاد من المساجد، وحدثت عمليات خطف وهجمات على أساس طائفيّ من الجانبين. أرهقت هذه الأحداث الطبيعة عبر-طائفيّة لحركة الاحتجاج في حمص، وبدأ العلويّون والمسيحيّون - بوصفهم أقليّات - يخشون تحوّل الاحتجاجات إلى صراع دينيّ في سورية، ما جذبهم إلى

دعم النّظام[88]. بحلول تموز/ يوليو 2013، عندما شنّت الحكومة هجومها على مواقع الثوار في حمص، كانت قُوّات النّظام تتمتّع بدعم قويّ من الأحياء العلويّة في المدينة[89].

التحوّل إلى الحرب الأهليّة

لعبت تصورات العلويّين حول طبيعة الثورة دورًا محوريًّا في اندلاع الحرب الأهليّة في سورية. تظهر أحداث حمص عام 2011 -المشار إليها أعلاه- كيف حوّل الخوف والقلق ما كان سابقًا مجتمعين سُنيّ وعلويّ مندمجين معًا، وحركة احتجاج من مختلف الأطياف وجعلاها مستقطبة حول هُوِيّات طائفيّة. تبدّت ديناميات مشابهة في السّاحل أيضًا في بدايات الانتفاضة. حدثت أولى التظاهرات في معقل النّظام في اللّاذِقِيّة يوم 25 آذار/ مارس 2011، حيث تعرّض متظاهرون سلميّون يهتفون «حرية» إلى إطلاق نار من مسلّحين مجهولين. تفرّقت التظاهرة بذعر، وحسب مصادر حكوميّة قتل 12 شخصًا من قُوّات الأمن والمتظاهرين[90]. غذّى مثل هذا التحوّل السريع للأحداث من مظاهرات سلميّة إلى عنف مميت تصوّرات العلويّين السّاحليين حول تهديدات «الجماعات المتطرّفة» المسلّحة التي تخوّفت منها الحكومة[91].

بدأ النّظام يحذّر العلويّين من تزايد خطر التطرّف السنّي قبل ثلاثة أشهر من بداية الاحتجاجات. ذكر عقيد علويّ من مدينة حمص أنّه تلقّى أوامر في كانون الأول/ ديسمبر 2010، مباشرة بعد ثورة تونس، بأن يكون على أهبة الاستعداد ضدّ هجمات قد تقوم بها «جماعات إسلاميّة متطرّفة»[92]. فعّلت هذه التحذيرات من التطرّف الإسلاميّ مخاوف العلويّين الكامنة من احتمال حدوث انتقام سُنّي. كانت إحدى اللحظات الحاسمة في الثورة السوريّة نشوب أول المعارك الرئيسة بين المنشقّين عن القوى الأمنيّة وبين قُوّات النّظام في بلدة جسر الشغور في 4 حزيران/ يونيو 2011[93]. شكّلت تلك المعركة نقطة تحوّل في مسار الانتفاضة السوريّة التي اتّسمت حتّى ذلك التاريخ بأنّها حركة احتجاج سلمية وجنحت بها نحو الحرب الأهليّة[94]. ربطت الحكومة السوريّة منذ أمد بعيد أيّ عدم استقرار سياسيّ في البلاد بخطر الحرب الأهليّة والطائفيّة[95]. وكانت هذه الرسالة مقنعة

لكثير من علويّي السّاحل والداخل في آنٍ، إذ بدا أنّ العنف الطائفيّ الذي اندلع في لبنان المجاور عام 1975، وفي العراق بعد عام 2003، يدعم هذه الفكرة[96]. ويبدو أنّ تحوّل المشهد السوريّ نحو حرب أهليّة بعد ثورة 2011 يدعم أيضًا سرديّة النّظام حول «الوضع الراهن أو الصِّراع الطائفيّ».

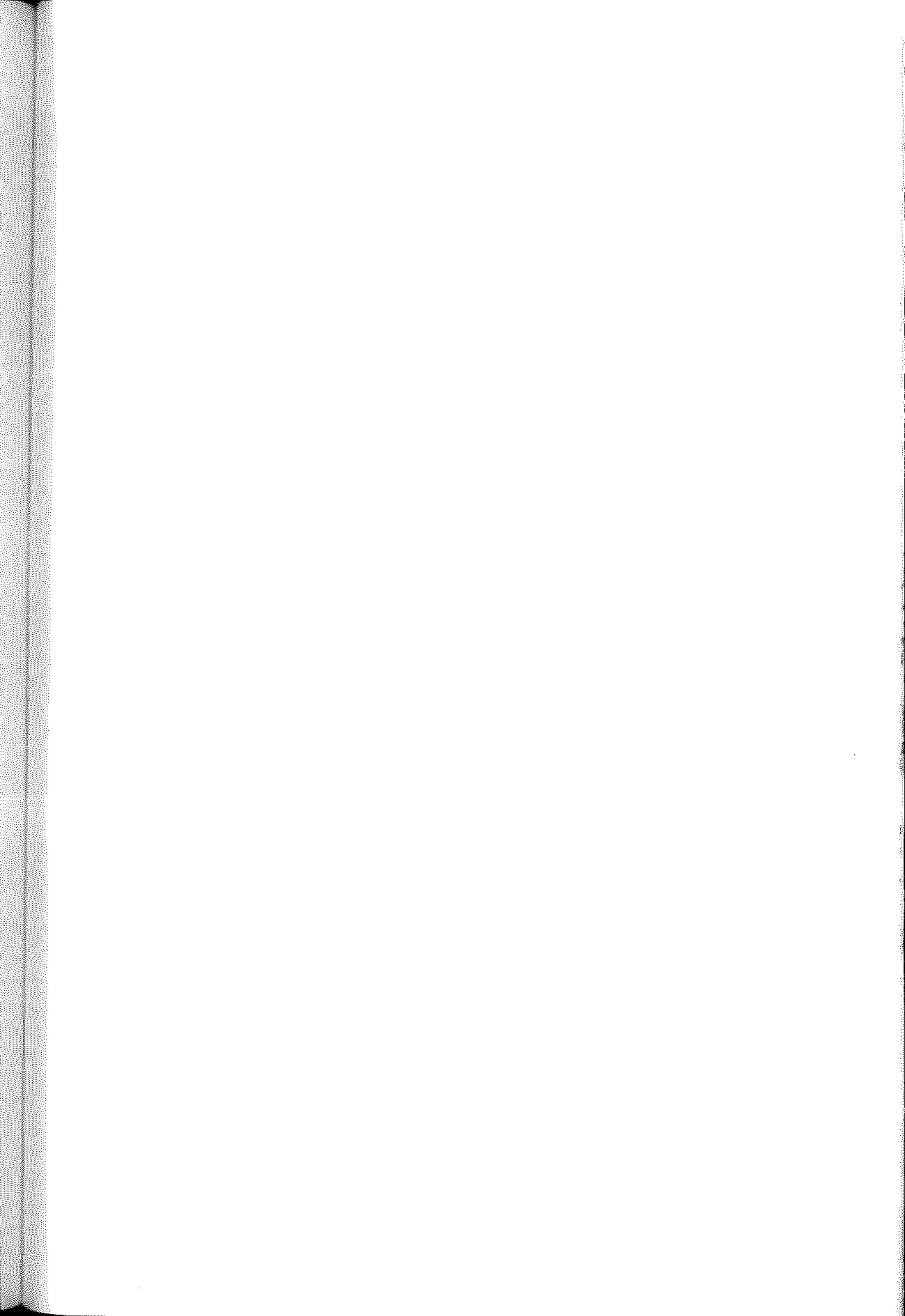
شعر العديد من العلويّين في منتصف عام 2012 أنّ تحذيرات النّظام حول خطر الإرهاب والتطرّف الدينيّ ثبتت صحتها[97]. باتت الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل جبهة النّصرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، أكثر تورّطًا في الصِّراع، وحلّ الإسلاميّون الراديكاليون تدريجيًّا محل المعارضة العلمانيّة والقوى الإسلاميّة المعتدلة. عزّز شبح الخوف من أصوليّة سُنيّة راديكاليّة، غير متسامحة مع الطوائف المغايرة، دعم علويّي السّاحل والداخل معًا للنظام. كما رسخ تصاعد الطائفيّة وانحسار المعارضة المعتدلة الهُويّة العلويّة والسلوك السياسيّ العلويّ، ما دفع كثيرًا من السوريّين، بمن فيهم بعض علويّي المعارضة[98]، إلى الإشارة بأنّ النّظام السوريّ استخدم استراتيجية متعمّدة لإثارة صراع طائفيّ[99].

الخلاصة

ازداد تفاعل الطائفة العلويّة الاجتماعيّ، وتوسّع توزّعها المكاني باطّراد من مركزها الإقليميّ في السّاحل باتجاه الدّاخل الحضريّ ذي السيطرة السنيّة منذ منتصف القرن العشرين، مع أنّ العملية لم تكن خطية ودون انتكاسات كبيرة. بحلول عام 2011، بات العلويّون موجودين في مناطق الداخل الحضريّة الكبرى، وغالبًا في أحياء مختلطة. شكل علويّو الداخل المتمدّنون حلقة ضعيفة كامنة في «العَصبيّة» العلويّة؛ فقد كانوا أكثر اندماجًا في المجتمع السوريّ الأوسع، وشعروا بارتباط أضعف مع النّظام الذي اعتقد كثير منهم أنّه لا يميّز إلّا علويّي السّاحل. لكن إقامة علويّي الداخل في قلب الحواضر السنيّة الداخليّة أشعرهم أيضًا بأنّهم أكثر عرضة للخطر عندما تحوّلت الثورة إلى حرب أهليّة. وأجبر هذا الإحساس المشترك بعدم الأمان علويّي السّاحل والداخل معًا على اتّخاذ مواقف متشابهة، على الأقل ضمنًا، في دعم النّظام.

في نهاية المطاف، يتأتى التناقض بين تنوُّع الهُوِيّة العلويّة وبين اتّساق السلوك السياسيّ العلويّ تجاه الثورة السوريّة نتيجة إحساس الطائفة المستمر بالقلق وانعدام الأمان. كان من شأن انشقاق كبير في الطائفة العلويّة أن يؤثّر في منع الانحدار نحو صراع طائفيّ. نظرًا إلى عدد العلويّين المنتشرين في قوى الأمن الحكوميّة، مثلًا، كان حدوث انشقاق كبير ضمن الطائفة العلويّة على صعيد الولاء للنظام سيضعف إلى حدٍّ مهم قوّة الدولة العسكريّة، ويقلّل قدرتها على مواجهة الثورة باستخدام عنف الدولة. ولعل الحديث الذي جرى على سلّم أحد الأبنية داخل مدينة داريا المتنازع عليها، بين أحد مقاتلي المعارضة وجنديّ علويّ من الجيش السوريّ في نيسان/ أبريل عام 2013، يمثل المأزق الأمني المؤثّر في السلوك السياسيّ العلويّ: جادل المقاتل بأنّ المعارضة لا تريد إلّا إزاحة بشّار الأسد ولا مشاكل لديها مع العلويّين. لكن الجندي العلويّ عبّر بدوره عن مخاوفه من طبيعة المعارضة، والآفاق المحتملة لعلويّ مثله في سورية ما بعد الأسد[100]. يرمز هذا الحديث إلى أنّ الشعور بعدم الأمان يكمن في مركز تناقضات الهُوِيّة العلويّة بين التنوُّع والاندماج، وبين التضامن والنِّزاع.

مع دخول الأزمة السوريّة عامها الرابع سنة 2014، تضخّمت مخاوف العلويّين من اضطهاد محتمل على أيدي الغالبيّة السنيّة بعد تزايد قوّة الجماعات الإسلاميّة الراديكاليّة على حساب قوى المعارضة المعتدلة. وكلّما استمرّ الصِّراع لأمد أطول، ابتعد إلى حدٍّ أكثر أفق متابعة الاندماج العلويّ المستدام في سورية ما بعد الحرب[101]. على الرغم من أنّ الموقف العسكريّ للنظام أوائل عام 2014[102] يبدو قويًّا، فإنّ سلسلة التفجيرات «الإرهابيّة» في أحياء حمص العلويّة منذ 6 آذار/ مارس 2014 توضّح حجم التهديد الذي يحتمل أن يواجهه العلويّون الذين يبقون في الداخل مستقبلًا[103]. في التحليل النهائيّ، أدّى الصِّراع للحفاظ على نظام الأسد إلى تصعيد الطائفيّة والحرب الأهليّة والتطرّف الدينيّ، وكلها تهدّد بعكس العملية الطويلة لتنويع الهُوِيّة العلويّة واندماج العلويّين في سورية. السيناريو الأرجح أمام العلويّين في السنوات القادمة سيكون تراجعًا اجتماعيًّا نحو التضامن الطائفيّ، وتراجعًا مكانيًّا بالعودة إلى معقلهم الإقليمي في السّاحل.



-8-

المحسوبيّة والزبائنيّة في اقتصاد سوق بشّار الاجتماعيّ

آلان جورج[1]

ذكرت برقية سريّة من السفارة الأميركيّة في كانون الثاني/ يناير 2006 أنّ رجال الأعمال السنّة في دمشق يشتكون من 'طبقة «فاسدة» أغلبيتها علويّة [(*Allawite*) كذا*] صارت مستحكمة... وتستخدم النّظام الفاسد للهيمنة على كلّ مستويات الأعمال'. ثم أضافت أنّ «آل الأسد يديرون سورية كما لو أنّها شركة عائليّة». يبقى المدى المحدّد للتورّط العلويّ في «الطبقة الفاسدة» محلّ جدل؛ لكن المؤكّد أنّ المحسوبيّة والزبائنيّة في سورية الأسد تنبعان من الأسرة الحاكمة نفسها، وهي علويّة؛ ومن دائرتها المباشرة، وكثير من أعضائها الرئيسين علويّون. البعد شاسع عن الخطاب البلاغيّ الرسميّ، حيث يدار الاقتصاد لمصلحة «الشعب»، وحيث الفساد انحراف غير مقبول. إحدى القضايا المركزيّة في سياسة البلاد في الواقع كانت ولا تزال: ما الطريقة الأفضل لإدارة تلك «الشركة العائليّة»، مع مواقف متنافسة تعكس براغماتية واعتبارات عمليّة -فضلًا عن المصالح الذاتيّة الضيّقة- على

* إشارة من الكاتب إلى خطأ الأميركيّين في النقل الحرفي لكلمة علويّ بالإنكليزيّة، إذ ترد في البرقية (Allawite) بدل (Alawi) أو (Alawite) (المراجع).

الأقل بقدر ما تعكس اعتبارات آيديولوجيّة. لكن «الطبقة الفاسدة» في كل الأحوال نمت وازدهرت على طول الخط[2].

كان الالتزام باقتصاد «اشتراكيّ» موجّه-مركزيًّا أمرًا محوريًّا في الخطاب البلاغيّ لأنظمة سورية البعثيّة. الرئيس حافظ الأسد الذي حكم سورية من عام 1970 حتى وفاته عام 2000 كان دائمًا وأبدًا براغماتيًّا، واكتفى بالتشدّق عن الإصلاح الاقتصاديّ. فخوفه من أن يكون للتغيير الاقتصاديّ الجذريّ عواقب سياسيّة سلبيّة على قاعدة سلطته دفعه إلى تحديد تلك الإصلاحات وتحويلها إلى إجراءات كانت دائمًا بطيئة ومترددة ومتناقضة. عمليًّا، لم تطبق سيطرة الدولة على الاقتصاد دائمًا بهمة حقيقيّة، لكن بحلول عام 2000، عندما ورث بشّار الأسد أباه، كان القطاع العام يسيطر على القسم الأكبر من اقتصاد البلاد. وكان الفساد وانعدام الكفاءات متفشّيان؛ وكانت البطالة مرضًا مستوطنًا خصوصًا بين السوريّين الأصغر سنًّا؛ وكانت المشاريع التي تملكها الدولة، وهي غالبًا خاسرة، مفرطة العمالة، يوجّهها مديرون عُيّنوا لولائهم للحزب لا لبراعتهم التجاريّة. كلّ قطاع كان مثقلًا بقواعد وأنظمة تتولّى إنفاذها بيروقراطيّة هائلة أظهرت نفس العيوب المتبدّية في باقي القطاع العامّ. بقي الاقتصاد السوريّ على قيد الحياة خلال تلك الفترة بفضل صادرات النفط من حقول طُوّرت في الثمانينيّات، وبفضل الإعانات الماليّة من دول الخليج النفطيّة الغنيّة، والتحويلات الماليّة للسوريّين العاملين في الخارج، والمساعدات العسكريّة وغير العسكريّة من حلفاء سورية في الكتلة السوفييتيّة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، من روسيا.

تميّزت فترة حكم بشّار الأسد قبل الحرب الأهليّة بتبنّي برنامج لَبْرلَة اقتصاديّة هدف إلى خلق تنافس تجاريّ، وإن ليس على حساب الرعاية الاجتماعيّة. قُدّم البرنامج على أنّه مبادرة مثالية جريئة، مع أنّه في الحقيقة رد فعل ارتكاسيّ. أدرك النّظام أنّ اقتصاد سورية الموجَّه والمتكلّس قد فشل، وأنّ عائدات النفط التي عوّمته ستنفذ سريعًا، وأنّ القطاع الخاصّ يقدّم أفق النجاة الوحيد. حتّى عام 2005، عندما كان بشّار ما يزال يوطّد أركان حكمه، لم تختلف إصلاحاته شكلًا ومضمونًا كثيرًا عن تلك التي أدخلها والده. كان المستفيدون الرئيسون الأقرباءَ والمقربين الفاسدين من دائرة النّظام الداخليّة، الذين صاروا يعملون

الآن بالتحالف مع طبقة رجال أعمال جديدة. وكان ثراؤهم الفاحش المتزايد باطّراد لا يقوم على المنافسة، بل على احتكارات قطاعات معيّنة، تفرضها في نهاية المطاف الأجهزة الأمنيّة التي اعتمد عليها النّظام. بعد عام 2005، تكثّفت عملية الإصلاح بإشراف نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري، مهندس برنامج التحرير الاقتصاديّ المعتمد للبلاد. سعى البرنامج إلى خلق ما يسمّى «اقتصاد سوق اجتماعيّ»، لكن المعارضة الشرسة من حزب البعث وبقية أركان الدولة الأساس أعاقت العملية بشدّة. تبنّت شبكات الأعمال الفاسدة المستحكِمة الإصلاحات التي تستفيد منها، بينما قاومت الإصلاحات الأخرى بقوة. مع ذلك، أُنجزت تغييرات حقيقيّة، على المستوى الكلّي على الأقلّ، لكن على حساب اتّساع التفاوتات في الثروة، ودونما أثر يذكر على مستويات البطالة. قد يكون من المبالغة الجزم بأنّ مصائب البلاد الاقتصاديّة كانت السبب في قيام ثورة 2011، لكنها بالتأكيد وفرت سياقًا مؤاتيًا جدًّا للثورة.

الخطاب البلاغيّ للنظام

«تفاوت» أداء الاقتصاد السوريّ «بشدّة» تحت حكم حافظ الأسد، واستجاب الأسد بإصدار مجموعة «قوانين ومراسيم وقرارات تتّسم أحيانًا بالتجريبيّة وأحيانًا أخرى بالارتجال... [أو ببساطة] تأتي كردّ فعل على حالة معيّنة». اعترف بشّار الأسد في خطاب القسم بعدم وجود «استراتيجيّات واضحة» في الماضي، ووعد بتقديم إصلاحات من خلال «تحديث» القوانين السوريّة «وإزالة العقبات البيروقراطيّة أمام تدفُّق الاستثمارات الداخليّة والخارجيّة وتعبئة رأس المال العام والخاص معًا، وتنشيط القطاع الخاص ومنحه فرصًا أفضل للعمل»[3]. لذلك عندما ورث الشاب ذو الأربع وثلاثين سنة الرئاسة، كان ثمّة تفاؤل بأنّ نظامي سورية السياسيّ والاقتصاديّ قد يتغيّرا أخيرًا نحو الأفضل. ظهرت مقالات في وسائل إعلام الدولة (لم يكن هناك غيرها) حتى قبل وفاة حافظ تنتقد وضع الاقتصاد وأوجه قصور بيروقراطية الدولة الهائلة والمحبطة. لكن سورية كانت وستبقى دولة بوليسيّة، تمسك فيها الأسرة الحاكمة بمقاليد السُّلطة، جوهريًّا عبر أجهزة أمنيّة متعدّدة

ومتوحّشة، ويبقى انتقاد ثوابت النّظام وسلطة الرئيس المطلقة من المحرّمات. السوريّون الذين فشلوا في الاعتراف بذلك تعرّضوا للاعتقال والتعذيب، لكن هوامش النّقاش حول أولويّات البلاد الاقتصاديّة والسياسيّة كانت قد توسّعت حتى قبل أن يخلع بشّار على نفسه عباءة أبيه.

بعد تسلم بشّار السُّلطة، بدا لأشهر قليلة وجيزة -في ما يُسمّى «ربيع دمشق»- أنّ الوعد بتغيير حقيقيّ في الفضاءين السياسيّ والاقتصاديّ قد يتحقّق. جرت في أنحاء سورية كافّة حوارات علنيّة ومفتوحة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون، عقدت في مئات «منتديات المجتمع المدني» الجديدة، ومعظمها في منازل خاصّة. طالب «بيان الـ 99»، الذي نشر في صحيفة **الحياة** اليومية الصادرة في لندن ووقع عليه 99 مثقفًا وفنانًا وأكاديميًّا سوريًّا، بإنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1963؛ وإصدار عفو عام عن كلّ المعتقلين والمنفيين السياسيّين؛ وإقامة «دولة قانون... تعترف بالتعدّديّة السياسيّة والفكريّة». تبع ذلك في كانون الثاني/ يناير عام 2001 «بيان الـ 1000» (رغم تسريبه ونشره قبل اكتمال جمع التواقيع). دعا البيان صراحة، على خلاف «بيان الـ 99»، إلى إقامة نظام سياسيّ متعدّد الأحزاب، وأثار تساؤلات حول «الدور القائد» لحزب البعث في الدولة. عاد النّظام إلى عادته القديمة في بداية عام 2001، فأُغلقت المنتديات واعتُقل كبار الناشطين المنادين بالديمقراطية[4]. وفي مقابلة شكّلت معلمًا بارزًا مع صحيفة **الشرق الأوسط** السعوديّة الصادرة في لندن يوم 8 شباط/ فبراير 2001، رفض الرئيس الناشطين (تمامًا كما رفض المتظاهرين لاحقًا في ربيع عام 2011) باعتبارهم «جواسيس» و«حمقى» يخدمون مصالح أعداء سورية، وأكّد أنّ «التطوير الاقتصاديّ هو محور النقاش الأساسيّ اليوم في سورية وله الأولويّة»[5].

صرّح الرئيس في نيسان/ أبريل 2009، خلال زيارة للعاصمة النمساويّة فيينا: «نحن في سورية اليوم نشهد مرحلة إصلاح اقتصاديّ شاملة ترتكز على تحرير التجارة وزيادة دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الاستثمار». وأضاف بشّار، مرددًا مقولة: «التغيير ضمن إطار الاستمراريّة»، وهو موضوع مركزيّ في الخطاب البلاغيّ للنظام منذ البداية: «لم نعتمد في

عملية التطوير مبدأ الصدمة، بل اعتمدنا مبدأ التدريج أو التدرج بهذه العملية. قد لا نكون الأسرع بالتطوير ولكن خطواتنا... مدروسة ومستقرّة»[6].

تغيّر الاقتصاد السوريّ فعلًا بين عامَي 2000 و2010، لكن التغيّرات كانت غالبًا مفكّكة وغير متّسقة. وكما في عهد حافظ الأسد، جاءت التدابير المتّخذة استجابة لحاجات مباشرة فكانت انعكاسيّة لا استباقيّة. تحرّر نظام الاقتصاد الموجّه القديم إلى حدٍّ ما، وتعيّن القطاع الخاصّ المحتقر سابقًا محرّكَ النموّ الاقتصاديّ المستقبليّ. تحوّلت العقود والمنافع الاقتصاديّة الأخرى مباشرة إلى رجال أعمال مقرّبين إلى الأسرة الحاكمة، أو إلى كبار الضبّاط في أجهزة الدولة الأمنيّة. ربما -لأنّه لا دليل صلب هنا- كان ذلك جزئيًّا وسيلة لتدعيم أمن النّظام، كونه يوفّر لشخصيّات مفتاحيّة فيه حوافزَ قويّة للحفاظ على الوضع القائم. خلال السنوات الأولى لحكم حافظ الأسد، كانت المحاباة و«الواسطة» والمحسوبيّة إلى حدٍّ بعيد أكثر تكتّمًا وأضيق مدى. لكنّ ظهرت لاحقًا طبقة جديدة فاسدة صارت في عهد بشّار منفلتة تمامًا، تتباهى باستعراض ثرائها وفي الآن ذاته تتشدّق بالخطاب البلاغيّ عن الاقتصاد الحرّ.

يوضّح موقع سورية على مؤشرات الأداء السياسيّ والاقتصاديّ الدوليّة طبيعة إصلاحات بشّار الاقتصاديّة المحدودة. في عام 2011، أي بعد عقد من عمليّات «التحرير» و«التحديث» و«الإصلاح»، إن شئنا استخدام الكلمات الطنّانة الأثيرة للنظام، احتلّت سورية المرتبة 144 بين 183 دولة في الجدول الدوريّ للبنك الدوليّ من حيث «سهولة المعاملات التجاريّة»[7]. وجاءت سورية في المرتبة 98 بين 142 دولة على مؤشّر التنافسيّة العالميّة لعام 2011-2012 [8]. وفي عام 2003، وهي المرّة الأولى التي تُدرج فيها على «مؤشّر الشفافية الدوليّة لمدركات الفساد»، جاءت سورية في المرتبة 66 من بين 133 دولة[9]، ثم تراجعت إلى المرتبة 127 بين 187 دولة عام 2010.

الاقتصاد الكُليّ

ابتلي تحليل الاقتصاد السوريّ تاريخيًّا بإحصاءات غير دقيقة أو مضلّلة. الأرقام الرسميّة تحديدًا تحذف اقتصاد الظّل (الاقتصاد غير المشروع) والاقتصاد غير الرسميّ (غير المسجّل)،

وتتراوح نشاطاتها من التهريب إلى العمالة غير المسجّلة في المزارع. شكّلت هذه النشاطات بحلول القرن الجديد نسبة 40٪ من الناتج المحلّي الإجمالي، و43٪ من قوة العمالة الحقيقيّة. كما اعتادت الشركات الصغيرة في سورية أن تحتفظ روتينيًّا بسجلات حسابات موازية للتهرّب من الضرائب[10]. يؤكّد عبد الله الدردري، القيّم على محاولات التحرير الاقتصاديّ في سورية خلال العقد الأوّل من القرن الحالي، أولًا باعتباره رئيس هيئة تخطيط الدولة عامَي 2003 و2004 ثم نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصاديّة بين عامَي 2005 و2011، أنّ الإصلاحات الاقتصاديّة، بما فيها ترشيد الدعم الحكوميّ، أدّت عمليًّا إلى القضاء على اقتصاد الظلّ بحلول عام 2010، في حين اتُّخِذت خطوات لإدخال النشاطات غير الرسميّة في الأرقام الرسميّة للناتج الإجمالي المحلّي. ادّعى الدردري أنّه «بذلك صارت الإحصاءات تعكس الحقائق» عن الاقتصاد السوريّ، رغم اعترافه بأنّ «20-25٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في سورية غير رسميّ»[11].

تمتلك سورية اقتصادًا متنوِّعًا نسبيًّا، وقد صنّفها البنك الدوليّ في شريحة دول «الدّخل المتوسّط الأدنى». في عام 2010 -أي العام الأسبق للثورة التي أدّت إلى حرب أهليّة، وبالتالي اضطراب اقتصاديّ شديد - كان الناتج المحلّي الإجمالي في سورية 59.1 مليار دولار. وبلغ متوسط النموّ الحقيقيّ للناتج الإجمالي المحلّي سنويًّا 4.3٪ في فترة 2000-2010، بمستوى أعلى 6.9٪ عام 2004، وأدنى 2.1-٪ عام 2003 (انظر الجدول 1). الأهم أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي ازداد ببطء أكثر، ما يعكس النموّ السريع لعدد سكّان البلاد بنسبة 2.5٪ تقريبًا كل عام في فترة 2000-2010. كان عدد سكّان سورية 16 مليونًا عام 2000 و20.4 مليونًا عام 2010، وفي حين زاد عدد السكّان بنسبة 27.5٪، لم ينمُ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي (بحساب الأسعار الثابتة لعام 2005) إلّا بنسبة 22.7٪، من 1.385 دولارًا عام 2000 إلى 1.700 دولار عام 2010 [12]. ما لا يقلّ أهمية أنّ هذا النموّ لم يتوزّع بشكلٍ متساوٍ، إذ ظهرت هوّة متوسّعة في الدخل نتيجة حتميّة لإصلاحات الحكومة، واستحواذ أقليّة صغيرة مقرّبة من النّظام على نسبة عالية من عوائد النموّ الاقتصاديّ. في عام 2004 كان أغنى عشرة بالمئة من سكّان سورية يمثّلون نسبة 28.9 في المئة من الاستهلاك، بينما لم يمثّل أفقر عشرة في المئة إلّا نسبة 3.4 في المئة[13].

الجدول 1: معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الفعلي (٪)[14]

العام	نموّ الناتج المحلّي الإجمالي
2000	2.3
2001	3.7
2002	5.9
2003	-2.1
2004	6.9
2005	6.2
2006	5.0
2007	5.7
2008	4.5
2009	5.9
2010	3.4

تاريخيًّا، كانت الزراعة دعامة الاقتصاد والمصدر الواحد الأكبر للعمالة. في فترة 2000-2010 مثّلت الزّراعة قرابة 20٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي، بمستوى أعلى 27٪ عام 2001، وأدنى بمعدلي 17٪ و16.5٪ عامَي 2008 و2010 تباعًا[15]. تضرّرت الزراعة بشدّة من عام 2006 إلى عام 2010 جراء جفاف حادّ دام أربع سنوات، خصوصًا في شمال-شرق سورية، فاقم آثاره سوء إدارة الموارد المائية. تأثّر نحو 1.3 مليون نسمة، منهم 800.000 شخص تدمّرت مصادر رزقهم كليّة، وكان صغار الفلّاحين تحديدًا الفئة الأكثر تضرّرًا[16]. لا توجد تقديرات دقيقة، لكن المؤكّد أنّ بضع مئات آلاف السوريّين هاجروا بسبب الجفاف إلى مدن مزدحمة لتوها[17]. وبالإضافة إلى المعاناة الهائلة التي سببها، أعاق الجفاف بشدّة مشروع النّظام للإصلاح الاقتصاديّ -الأمر الذي يعد غالبًا عاملًا محتملًا ساعد على قيام ثورة 2011. انخفضت نسبة العمالة في الزراعة إلى النصف، من 32.9 في المئة من قوة العمل الوطنيّة عام 2000 إلى 14.3 في المئة عام 2010[18]. أمّا الصناعة، المتركّزة عمومًا في حلب، فمحدودة النطاق نسبيًّا، وتتوجّه نحو تصنيع المنتجات الزراعيّة

والغذائيّة والكيماويّة. في عام 2010 مثّلت الصناعة نحو 7 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، والنسبة نفسها تقريبًا من القوة العاملة.

أدّى النفط دورًا حاسمًا في الاقتصاد. في بداية حكم عائلة الأسد أوائل السبعينيّات، لم تنتج سورية إلا 120.000 برميل في اليوم من نفط متدني الجودة في حقول شمال شرق البلاد. لكن حقول النفط الخام عالي الجودة المكتشفة حديثًا في وادي الفرات في الثمانينيّات دعمت الإنتاج، ووصل الناتج الوطنيّ إلى 582.000 برميل في اليوم عام 1996. تراجع الإنتاج منذئذٍ باطّراد ليهبط عام 2010 إلى 385.000 برميل في اليوم[20]، لكن الأثر المالي عوّضه ارتفاع أسعار النفط عالميًّا. ذكر تقرير للسفارة الأميركيّة في دمشق عام 2005 أنّ النفط «يشكّل تقريبًا 20٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي، و65-70٪ من الصادرات، و50٪ من عائدات الدولة»[21]. لكن يجب التعامل مع هذه الأرقام باعتبارها مجرّد مؤشّرات، مثل كثير من الأرقام المتعلّقة بالاقتصاد السوريّ. إذ يبقى قسم كبير من النشاطات الاقتصاديّة غير رسميّ أو غير مشروع، ومن ثمّ لا يُدرج في الإحصاءات الرّسميّة. تظهر بيانات صندوق النقد الدوليّ عام 2010 أنّ النفط شكّل 30٪ من العوائد الحكوميّة عام 2005[22]. وينعكس هبوط إنتاجه في أنّ سورية أصبحت مستوردًا صافيًا للنفط عام 2007، مع أنّه بقي يمثّل 9.5٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي و48٪ من الصادرات عام 2010 [23].

تعثّر تطوير صناعة السياحة في سورية، التي عُدّت لأمد بعيد أحد المصادر المحتملة للقطع الأجنبي والعمالة، بسبب عدم استقرار المنطقة المزمن. خلال عام جيّد، مثل عام 2010، شكّلت السّياحة 23٪ من عوائد الصادرات، ونحو 11-12٪ من الناتج المحلّي الإجمالي[24].

إحدى السمات البارزة للاقتصاد تحت حكم بشّار الأسد الدور المتزايد للنشاطات الخدميّة. شكّلت الزراعة والصناعة (بما فيها النفط) معًا 62٪ من الناتج المحلّي الإجمالي عام 2000، وبلغت حصّة قطاع الخدمات 38٪، في حين أصبح الرقمان 54٪ و46٪ تباعًا بحلول عام 2009 [25]. في عام 2010 شكّلت القطاعات الخدميّة معًا 57.7٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي[26]، وجاء 84.4٪ من نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في فترة 2000-2010 من قطاع الخدمات، مقارنة بنسبة 15.6٪ فقط من القطاعات غير الخدميّة[27].

للوهلة الأولى على الأقل، كانت سورية بشّار في بعض الجوانب تقريبًا نموذجًا للتدبُّر المالي. بلغ مجموع ديون سورية الخارجيّة في البداية 22.2 مليار دولار، اقتُرِضت معظمُها من دول الكتلة السوفييتيّة سابقًا، وأُعيدَت جدولتُها عام 2005. في عام 2010 انخفضت ديون سورية إلى رقم متواضع بلغ 5.3 مليار دولار، وأظهر الحساب الجاري فائضًا خلال كامل الفترة تقريبًا، ما أدّى إلى ركم احتياطيّ النّقد الأجنبيّ من رقم تافه بلغ 126 مليون دولار سنة استلام بشّار الحكم، إلى رقم معتبر بلغ 19.6 مليار دولار عام 2010 [28]. على نحوٍ مماثل، بقي العجز في ميزانيّة الحكومة عمومًا ضمن حدود معقولة، إذ تراوح بين 1-3٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في ثمانٍ من الإحدى عشرة سنة في فترة 2000-2010، رغم أنّه تجاوز نسبة 4٪ خلال عامَي 2004 و2005[29]. الفائض الوحيد كان عام 2001، وبلغ 2.3٪ من الناتج المحلّي الإجمالي. كان سجل الحكومة حول التضخم أكثر تباينًا وأظهر تقلّبات سنويّة حادّة (انظر الجدول 2). عمومًا، كانت الأسعار عام 2010 أعلى بنسبة 75٪ تقريبًا عمّا كانت عليه عام 2000، وهذا يعكس جزئيًّا ارتفاع الأسعار عالميًّا، لكنه أيضًا نتاج رفع الدعم الحكوميّ المكلّف جدًّا للمنتجات الزراعيّة والمحروقات. كلّفت هذه الإعانات الحكوميّة في فترة 2003-2008 بين 5.9 ٪ و12.9٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي سنويًّا، وكان رفعها جزءًا رئيسًا من برنامج بشّار التحرّريّ[30].

الجدول 2: معدّل التضخّم السّنويّ في سورية (٪)[31]

العام	معدّل التضخم السّنويّ
2000	-3.9
2001	3.4
2002	-0.5
2003	5.8
2004	4.4
2005	7.2
2006	10.4
2007	4.7
2008	15.2
2009	2.8
2010	4.4

السِّياق الدوليّ

مقارنة بالاقتصادات الشرق أوسطيّة الأخرى التي تحمل أعباء ديون غربيّة، تمتّعت سورية بدرجة من الاستقلاليّة في شؤونها الماليّة، ما يعكس عزلتها النّسبيّة عن العالم الخارجيّ. كانت سورية إلى حدّ معتبر مكتفية ذاتيًّا في الطاقة والمواد الغذائيّة، ووفّرت لها صادراتها النفطيّة (وإن كانت تتناقص تدريجيًّا) أساسًا صلبًا لتمويل الدولة. كان الاقتصاد السوريّ إلى حدٍّ بعيد، وبرغم اللَّبْرلَة في عهد بشّار الأسد، محميًّا من المنافسة الخارجيّة بتعريفات جمركيّة وغيرها من الحواجز التجاريّة. ولعلّ الفائدة الوحيدة لذلك كان عزل البلاد عمومًا عن الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008.

لكن حظوظ الاقتصاد السوريّ اعتمدت إلى حدٍّ مفرط على البيئة الإقليميّة وتأثُّرها الشديد بالجفاف، نظرًا إلى أهميّة الزراعة للاقتصاد السوريّ. موقع سورية في قلب المشرق، وواقع كونها دولة مواجهة في الصّراع العربيّ-الإسرائيليّ، جعلا الاقتصاد السوريّ شديد الحساسية تجاه التطوّرات الإقليميّة. بعد الحرب العربيّة-الإسرائيليّة عام 1973، تمتّعت دمشق بتدفّق المساعدات الماليّة من دول الخليج التي بلغ مجموعها في أواخر السبعينيّات نحو 1.6 مليار دولار سنويًّا، أي تقريبًا 10٪ من الناتج الإجمالي الوطنيّ[32]. لكنّ هذه المساعدات تراجعت بحدّة خلال الثمانينيّات، بسبب معاناة الاقتصادات الخليجيّة من الانخفاض الشديد في أسعار النفط نتيجة التخمة النفطيّة العالميّة. قلّص هذا التراجع بشدّة تحويلات السوريّين العاملين في الخليج، وهي إحدى دعامات الاقتصاد السوريّ. وتفاقمت الأزمة الاقتصاديّة الناتجة بسبب فترات جفاف طويلة دمّرت القطاع الزراعيّ الذي يعتمد إلى حدٍّ بعيد على مياه الأمطار. كان ردّ نظام حافظ الأسد ببراغماتيته المميزة اقتطاعات كبيرة في الإنفاق وقيود على الاستيراد (خفّفت حدّة آثار الأخير بعض الشيء عمليات تهريب واسعة النطاق، خاصة عن طريق لبنان وأساسًا برعاية شخصيّات أمنيّة قويّة في النّظام)، وبجولة مبدئيّةٍ حذرة من التحرّير الاقتصاديّ. في أوائل التسعينيّات، بعد مشاركة سورية في التحالف العسكريّ ضدّ العراق خلال أزمة الكويت عامَي 1990-1991، عادت المساعدات الخليجيّة وشكّلت قرابة 5٪ من الناتج الإجمالي الوطنيّ[33].

تراجعت المساعدات الخليجيّة أواخر التسعينيّات، إلّا أنّ الازدهار الاقتصاديّ الذي شهده الخليج نتيجة تعويم أسعار النفط مجدّدًا في فترة 2000–2008، أعطى الاقتصاد السوريّ دَفعة انتعاش. تدفّقت التحويلات، وتزايدت مبيعات المنتجات السوريّة في أسواق الخليج، وبدأ رجال أعمال خليجيّون مشاريع في سورية أكثر ترحيبًا بالاستثمار، وإن يكن في قطاعَي العقارات والسياحة أساسًا.

كان المصير السياسيّ والاقتصاديّ لسورية ولبنان مترابطًا على نحو لا انفصام فيه. تدخّلت دمشق عسكريًّا في حرب جارتها الأهليّة عام 1976، وبقيت قُوّاتها هناك حتّى عام 2005، بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري. وفّر لبنان للأجهزة الأمنيّة والعسكريّة السوريّة فرصًا هائلة لإثراء أنفسها بممارسات غير مشروعة، وكان وجهة مهمّة للسوريين غير القادرين على إيجاد فرص عمل في وطنهم. لذلك شكّل إخراج القُوّات العسكريّة السوريّة من لبنان -الذي جاء إلى حدٍّ كبير نتيجة ضغوط غربيّة ردًّا على اتّهام نظام الأسد بدعم متمرّدين سنّة يعملون ضدَّ الولايات المتّحدة في العراق- ضربة اقتصاديّة مهمّة، ونكسة سياسيّة وعسكريّة. بل اعتبر بعض المراقبين الانسحاب السوريّ دافعًا إضافيًّا لبرنامج بشّار الأسد الاقتصاديّ التحرّريّ (انظر أدناه).

أصبح تحالف سورية مع إيران، الذي يرجع إلى فترة الحرب العراقيّة–الإيرانيّة في فترة 1980–8، دعامة استراتيجيّة للنّظام، وانعكس في علاقات اقتصاديّة أوثق. منذ عام 1982 تحديدًا، زوّدت طهران دمشق بنفط مدعوم لقاء إغلاق سورية أنبوب نفط عراقيّ يعبر الأراضي السوريّة إلى البحر المتوسط. لكن العلاقات الثنائيّة بقيت متواضعة نسبيًّا، إذ بلغت قيمة التجارة الكلّية بين البلدين 316 مليون دولار في عام 2010 [34]. ازدادت أهمية إيران الاقتصاديّة للنظام السوريّ إلى حدٍّ كبير بعد الانتفاضة، حيث قدّمت إيران مليارات الدولارات، مع أنّ المبلغ المحدّد يبقى غير معروف علنًا. أوردت التقارير منتصف عام 2011 أنّ إيران تفكّر في تقديم مساعدات ماليّة للنّظام السوريّ تصل إلى 5.8 مليار دولار [35]. في السنة التالية بدا أنّ طهران تمدّ النّظام السوريّ بمبلغ يتراوح بين 600 إلى 700

مليون دولار شهريًا[36]، ثم وافقت عام 2013 على منح سورية خطين ائتمانيين بلغ مجموعهما 4.3 مليار دولار[37].

كانت سورية حافظ الأسد وعراق صدّام حسين خصمين لدودين، لكنّ تقاربًا في العلاقات بدأ مع وصول بشّار إلى السُّلطة. صارت العلاقات مع عراق ما بعد صدام أكثر قربًا منذ أيار/ مايو 2006 على وجه الخصوص، عندما تسلّمت حكومة نوري المالكي السُّلطة في بغداد، وهي حكومة يسيطر عليها الشّيعة ومقرّبة من إيران، حليفة سورية الإقليميّة الرئيسة. أعيدت العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بعد انقطاع دام نحو 25 عامًا، وسرعان ما تبعتها تطوّرات اقتصاديّة وتجاريّة. في عام 2005 بلغت قيمة الصادرات السوريّة إلى العراق، ومعظمها سلع مصنعة، ما مجموعه 282 مليون دولار وشكّلت نسبة 4.3٪ من إجمالي صادرات تلك السنة، في حين بلغ الرقمان الموازيان 2.3 مليار دولار وأكثر من 20٪ بقليل عام 2010 [38].

كان لغزو العراق الكارثيّ بقيادة الولايات المتّحدة عام 2003 تداعيات مهمّة في سورية. بحلول عام 2006، مع احتدام المجازر الطائفيّة في العراق، آوت سورية 1.3 مليون لاجئ عراقيّ، ما وضع ضغوطات كبيرة على بنيتها الاجتماعيّة التحتيّة المُرهقة أصلًا، وزاد التضخم في أسعار العقارات والبضائع. لكن إنفاقات اللاجئين أصبحت دعامة مهمّة للاقتصاد السوريّ، إذ «زاد اللاجئون... الطلب المحلّي و[كانوا] لذلك يعدون المحرّك الأساس للاقتصاد السوريّ» في فترة 2005–7 [39].

دعم حافظ الأسد متطرّفي حزب العمال الكردستانيّ في حربهم مع الحكومة التركيّة، ما أدّى إلى توتر شديد في علاقات سورية مع أنقرة. تخلّت سورية عن حزب العمال الكردستانيّ، وطردت قائده عبد الله أوجلان من دمشق عام 1998، بعد تهديد تركيا بغزو سورية. بعد حلّ مسألة حزب العمال الكردستانيّ، ازدهرت علاقات سورية مع تركيا قبل الانتفاضة، وكانت أبرز المعالم: زيارة بشّار الأسد أنقرة في كانون الثاني/ يناير 2004، وهي أوّل زيارة يقوم بها رئيس سوريّ إلى تركيا؛ وعقد اتفاقيّة التجارة الحرّة التي دخلت حيّز التنفيذ في كانون الثاني/ يناير 2007؛ وزيارة الرئيس السوريّ الثانية إلى أنقرة في تشرين الأوّل/

أكتوبر 2007. توسّعت السياحة والتجارة بين البلدين، وتكثّفت الاستثمارات التركيّة في سورية، خاصة في قطاع حلب الصناعيّ. ارتفعت أيضًا قيمة التبادل التجاريّ بين البلدين من 729.2 مليون دولار عام 2000 إلى 2.3 مليار دولار عام 2010، مع أنّ الميزان التجاريّ كان إلى حدٍّ بعيد لمصلحة تركيا، إذ بلغت قيمة الصّادرات التركيّة إلى سورية 1.85 مليار دولار عام 2010 [40].

تأثّر تطوّر الاقتصاد السوريّ أيضًا بعلاقات سورية مع الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد الأوروبيّ. خضعت دمشق منذ أمد بعيد لعقوبات أميركيّة مختلفة، تكثّفت خلال فترة رئاسة جورج دبليو بوش الابن. وعلى الرغم من محدوديّة التدخل الاقتصاديّ الأميركيّ المباشر في سورية، ما يعكس عقودًا من العداوة المتبادلة، شملت العقوبات الأميركيّة دوريًّا كيانات وشخصيات غير أمريكيّة كان عليها الاختيار بين التجارة مع سورية أو الولايات المتّحدة.

تعمّدت دمشق تطوير علاقات أوثق بالاتحاد الأوروبيّ بعد انهيار الكتلة السوفييتيّة أواخر الثمانينيّات. في عام 2001، بدأ الطرفان يتفاوضان لعقد اتفاقية شراكة رسميّة مشابهة للاتفاقيات التي وقّعها الاتحاد الأوروبيّ مع العديد من دول ساحل المتوسط. وتوفّر هذه الاتفاقيات أفضلية وصول إلى أسواق الطرفين، وتلزم الطرف المتوسطي بالتحرّير الاقتصاديّ. تقدَّمت محادثات سورية مع بروكسل ببطء شديد، ثم جُمِّدت في أيار/ مايو 2011 عقب بداية الثورة السوريّة. لكن سورية استفادت من مجموعة إجراءات أقرّها الاتّحاد ضمن برنامج حسن الجوار الأوروبيّ، الذي صمّم أساسًا لتشجيع التحرّر الاقتصاديّ السوريّ، بَيْدَ أنّ هذه الإجراءات علّقت أيضًا.

سعت سورية في العقد الذي سبق الانتفاضة إلى توسيع وصولها إلى الأسواق الإقليميّة على نحو ينسجم تمامًا مع برنامج التحرّر الاقتصاديّ. وقّعت سورية اتفاقيّة تجارة حرّة مع تركيا في كانون الثاني/ يناير 2005، (انظر أعلاه)؛ ثم دخلت «منطقة التجارة العربيّة الحرّة الكبرى» (غافتا) حيّز التنفيذ برعاية جامعة الدول العربيّة؛ وفي أيار/ مايو 2010 تقدّمت سورية بطلب انضمام إلى منظمة التجارة العالميّة.

من بين جميع المتغيّرات المؤثّرة في الاقتصاد السوريّ، بقي المناخ المتغيّر الوحيد الذي لا سلطة للنظام السوريّ عليه. والدور الحيويّ للزراعة، من حيث الإنتاج والعمالة على حدٍّ سواء، يعني أنّ الأداء الاقتصاديّ التاريخيّ للبلاد تذبذب بشدّة حسب معدّلات هطل الأمطار، كما في الثمانينيّات وفي الفترة بين عامَي 2006 و2010 مثلًا، حيث تأثّرت حظوظ الاقتصاد السوريّ بعمق نتيجة الجفاف.

اللَّبْرلَة الارْتكاسِيَّة

شكّلت «اللَّبرلَة» الاقتصاديّة سِمَةً مميّزة لرئاسة بشّار الأسد قبل الانتفاضة، مع أنّ والده حاول القيام بتلك العملية مرارًا قبله. كل الأنظمة البعثيّة التي حكمت سورية منذ آذار/ مارس 1963 كانت ملتزمة، وإن بدرجات متفاوتة، بسيطرة الدولة على الاقتصاد وانعدام الثقة العميق بالقطاع الخاص (أو على الأقل بتمظهراته غير البرجوازيّة-الصغيرة). جُرّدت البرجوازية التقليديّة -التي هيمنت على السياسة والاقتصاد- من ممتلكاتها وهُمّشَت إلى حدٍّ بعيد في السنوات التي سبقت قيام حافظ الأسد بحركته «التصحيحيّة» (أي انقلابه) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970. بتعابير اقتصاديّة بحتة، كانت الدولة البعثيّة فشلًا مدويًّا، وكانت الإصلاحات المحدودة التي طبّقت في عهد حافظ الأسد عقيمة وغير فعّالة. تكبّدت المشاريع التي تديرها الدولة خسائر هائلة، رغم حمايتها من منافسة البضائع المستوردة بتعريفات الحماية الجمركيّة، وأنتجت سلعًا ذات نوعيّة ملتبسة للبيع بأسعار موحدة حدّدتها الدولة. لم يمت عامّة الشعب جوعًا، بل عاشوا حياة كفاف، واعتمدوا في صلاح حالهم على وفرة في الدعم الحكوميّ للأسعار. ثبتت الدولة بشكل مصطنع أسعار صرف العملات - كانت هناك ثلاثة أسعار يستخدم كلّ منها في فئات مختلفة من المعاملات التجارية. وأشرف على صرح الاقتصاد السوريّ المتداعي والمهلهل بيروقراطيّة هائلة الحجم، منخفضة الأجر، عديمة الهمّة، تراقبها سلسلة أجهزة أمنيّة متوحّشة تعمل خارج أيّ شكل من أشكال قانون، ويهيمن على هذه مجتمع الرئيس العلويّ. حسب رأي أحد كبار الدبلوماسيين الغربيين، «كان هناك نوع من المساواة في البؤس»[41].

لم يكن النشاط الاقتصاديّ تحت حكم حافظ الأسد أقلّ تسييسًا ممّا كان عليه تحت أسلافه في حزب البعث؛ لكنه كان أكثر براغماتيّة، خاصة في أوقات المصاعب الاقتصاديّة. في الطور الأوّلي من لَبرلَته الاقتصاديّة، 1970-1977، شجّع حافظ الأسد إلى حدٍّ ما القطاع الخاصّ عبر تخفيف متواضع لضوابط الدولة على عدد من النشاطات الاقتصاديّة. لكنه في الآن ذاته وسّع القطاع العام وبيروقراطيّة الدولة، ما خلق طبقة كبيرة تعتمد مباشرة على النّظام. طرأ طور لَبرلَة ثانٍ عريض في فترة 1978-1986، وتأتّى نتيجة كساد اقتصاديّ سببه إلى حدٍّ بعيد الانكماش الاقتصاديّ في الخليج. تضمّنت الإصلاحات إطلاق ما يُسمّى مشاريع القطاع المشترك (العام-الخاص) في السّياحة والنقل. توسَّعت في هذه الفترة على نحو دراماتيكيّ شبكات الفساد التجاريّ، التي ركزت على تهريب أنواع هائلة من السلع -بدءًا من السجائر وانتهاء بالآلات الصناعيّة- عبر الحدود مع تركيا ولبنان، حيث انتشر الجيش السوريّ منذ عام 1976. تبع طور ثالث الجزء الأسوأ من الأزمة الاقتصاديّة. في عام 1986 صدر المرسوم رقم (10) الذي سمح بإقامة مشاريع زراعيّة مشتركة بين القطاعين العامّ والخاص. وفي عام 1991 أعلن الرئيس التزامه «بالتعدّديّة الاقتصاديّة» حيث يمكن للقطاع الخاص أداء دور أكبر إلى جانب القطاع العام. طُبّقت مجموعة مختلفة من الإصلاحات الحذرة، والمتناقضة داخليًّا أحيانًا، على صعيد العملة الأجنبيّة والتجارة واللوائح الضريبيّة. واسطة العقد كانت القانون رقم 10 لعام 1991، الذي كثر التبجُّح به، وسُنَّ أساسًا بغرض تعزيز الاستثمار الداخليّ، لكنه فشل في تحقيق أيّ أثر ملموس.

لاحظ بسّام حدّاد في دراسته المفصّلة حول شبكات الأعمال السوريّة العامة-الخاصّة، أنَّ:

> المكاسب غير المتوقّعة من كل واحدة من هذه الفترات الثلاث زادت فرصة الرِّيعيّة، وروّجت لأسلوب في التعامل التجاريّ يتميز بشبه الشرعيّة، وبعقليّات الكسب السريع، وبالآفاق قصيرة الأمد. جذبت كلّ فرصة جديدة المزيد من رجال الأعمال، أو «الداخليّن الجُدد» إلى مجالات الأعمال التجاريّة ذات الصّلة، ما أدّى إلى تضخم حجم الشبكات الاقتصاديّة غير الرّسميّة. في بداية التسعينيّات، بدأت تترسَّخ نخبة اقتصاديّة جديدة لم تعتد المنافسة وليست معنيّة بتوليد القيمة المضافة، باعتبارها الجزء العلويّ المميّز،

وإن غير المتماسك، من القطاع الخاص الذي يفرز نواتجه الإنمائيّة وسياقه المؤسّسيّ الخاص. كانت لهذه النّخبة الاقتصاديّة الرّيعيّة جوهريًّا، بالإضافة إلى مختلف المسؤولين الحكوميين، والنخب السياسيّة والعسكريّة/ المخابراتيّة المركزيّة، وذريتها، مصلحة واضحة في الدفاع عن الترتيبات الاقتصاديّة والسياسيّة القائمة[42].

يوافق نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصاديّة عبد الله الدردري على أنّ حافظ الأسد كان حريصًا على تحقيق القطاع الخاص قدرًا أكبر من المشاركة: «جرَّب حافظ التحرير الاقتصاديّ، وتحدّث عن التعدّديّة الاقتصاديّة، وحاول الاصطفاف مع الطبقة التجاريّة القديمة في المراكز الحضريّة الرّئيسة في دمشق وحلب»[43]. لكن تمرّد أواخر السبعينيّات وبداية الثمانينيّات بقيادة الإخوان المسلمين عرقل خططه. أعيد إحياء هذا الخطط حصريًّا بعد 1990-1، عندما تحوّل الأفق الماليّ مع أزمة الكويت وعودة تدفّق المساعدات الماليّة الخليجيّة إلى سورية. وفي هذا «الطور الأوّل من الإصلاح»[44] تم تطبيق القانون رقم (10) والتدابير الاقتصاديّة الأخرى.

صرَّح الدردري، الذي غادر الحكومة أواخر آذار/ مارس 2011 عندما أقيلت وزارة ناجي العطري بعد الإرهاصات الأولى للانتفاضة، بأنَّ ثمّة طورًا ثانيًا «كان يفترض أن يبدأ عام 1995»[45]. لكن أكبر أبناء الرئيس وخليفته المختار، باسل، توفّي في حادث سيارة في كانون الثاني/ يناير 1994، ولم يكن حافظ الأسد المريض بالسكّري ومشكلات قلب مزمنة على ما يرام. أوضح الدردري أنّ «الرئيس كان ضعيفًا وهشًّا، ولم يكن جاهزًا للدفع بالمزيد من الإصلاحات»، وأضاف أنّ حافظ قرر أساسًا إرجاء المزيد من التغيير إلى حين تسلَّم بشّار دفّة القيادة.

باختصار، جرى تطبق التحرّير الاقتصاديّ -بالمعنى الضيّق لدور أكبر يلعبه القطاع الخاصّ في اقتصاد ما يزال خاضعًا لهيمنة الدولة، ورجال أعمال يتحالفون غالبًا مع مسؤولي النّظام الداخليّين وتحت سيطرتهم - باعتباره في آنٍ وسيلة لتوطيد أركان النّظام واستجابة للأزمات الاقتصاديّة التي فشل القطاع العامّ في حلّها. تغلغل الشك بالقطاع الخاصّ في أرجاء

«النّظام الاقتصاديّ» كافّة، لكن القابعين في قلب «النّظام السياسيّ» أدركوا على الأقلّ أنّ القطاع الخاصّ كان أمل سورية الوحيد للتخفيف من حدّة الصعوبات الاقتصاديّة، سيما أنَّ القرار باللجوء إليه كان قد اتخذ قبل أمد بعيد من تسلّم بشّار السُّلطة في تموز/ يوليو 2000.

فجوة السّنوات الخَمْس

لا شكّ أنّ بشّار الأسد كان ملتزمًا شخصيًّا بالإصلاح الاقتصاديّ - وإن يكن إصلاحًا ذا طبيعة حذرة وتدريجيّة - لكن التقدُّم كان بطيئًا لدرجة مؤلمة، وغالبًا مفككًا غير متّسق، يعكس الضّغوطات المتعدّدة التي واجهها. عارضت قطاعات اجتماعيّة-سياسيّة مفتاحيّة التغيير بمرارة: أدرك القائمون على مشاريع القطاع العامّ أنّهم لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة في اقتصاد سوقيّ التوجُّه. وكان للشبكات الفاسدة التي تربط شخصيات النّظام الداخليّة المتنفّذة برأسماليّة شركائهم المحاسيب مصلحة واضحة في الحفاظ على الوضع القائم. كان حزب البعث خلال حكم حافظ الأسد قد تحوّل عمومًا إلى ماكينة لتملّق الرئيس، لكنه بقي أساسًا عديم الثقة بالقطاع الخاصّ.

بغضّ النظر عن مسألة الإصلاح بحدّ ذاتها، انشغل بشار بالمهمّة الأكثر إلحاحًا في تأمين مركزه ضدَّ حرس النّظام القديم المثير للمتاعب، الذي لم يكن أفراده جميعًا كبار السن هرمين، أو خدموا طويلًا في مواقعهم. رغم إدراكهم فائدة بشّار كشخصية رمزيّة، لم يُبدِ هؤلاء كثير احترام لهذا القادم الجديد ذي السلوك الدّمث والتعليم والثقافة الغربيّيْن. يحدّد الدردري سببين مفتاحيّيْن وراء تلكّؤ الإصلاح في السنوات الخمس الأولى من رئاسة بشّار الأسد: 'هو [بشّار] أراد التغيير، لكن لم يكن ثمّة برنامج إصلاح شامل واضح. لم تكن ثمّة رؤية واضحة حول الوجهة التي تسير إليها سورية. كان عليه أيضًا توطيد موقعه في مواجهة «الحرس القديم» في الجيش، والأجهزة الأمنيّة، والحزب. تطلّب ذلك كبيرًا من طاقته'[46]. لم يستطع الرئيس الجديد السيطرة على النّظام بالطريقة التي استطاعها والده، وفي سنواته الأولى في الحكم استبدل العديد من كبار الشخصيات المشكوك بولائها داخل الأجهزة الأمنيّة العسكريّة والمدنيّة.

لربما كان الإصلاح بطيئًا، لكن كان هناك تقدّم. في نيسان/ أبريل عام 2001 أُقرّ القانون رقم (28) القاضي بالسّماح بإنشاء مصارف خاصّة، منهيًا أربعين سنة من احتكار الدولة للقطاع المصرفيّ، وافتُتح أوّل هذه المصارف عام 2004. وسمح القانون رقم (36) لعام 2001 بإقامة جامعات خاصّة، وتأسست خمس عشرة منها. كما أُعلِنَ عن خطط لإنشاء سوق أوراق ماليّة، وجرى توحيد أسعار صرف اللّيرة السوريّة عام 2002، ورفع الحظر عن الاتّجار بالعملة الأجنبيّة في العام التالي. في 13 أيار/ مايو 2000 -قبل شهرٍ فقط من وفاة حافظ الأسد- صدر مرسوم بتعديل القانون (10) لعام 1991 بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبيّ، تأكيدًا لأجندة بشّار التحرّيريّة القادمة، وإن لم يكن عمومًا فعّالًا.

الفساد المُستَشرِي

يشير خطاب بشّار البلاغيّ إلى أنّ الاقتصاد يمكن تحفيزه بالمنافسة الصحيّة، لكن الواقع كان مختلفًا تمامًا. فشبكات الدولة-الأعمال الخاصّة غير الرسميّة، التي ظهرت على نحو خفيٍّ نسبيًّا خلال السبعينيّات، وازدادت ثراء ونفوذًا وعلانية لاحقًا، صارت الآن مستشرية، تحتكر قطاعات رئيسة من النشاط الاقتصاديّ حصرًا بحكم صلاتها بعائلة الرئيس، أو ارتباطاتها بعناصر مركزيّة في المجمع العسكريّ-الأمنيّ الذي تأسّس عليه النّظام. أدرك بشّار أنّ هذه الشّبكات سيف ذو حدّين، تعزز ولاء رعاتها للنظام، لكنها في الآن ذاته تقوّض الثقة العامّة بقدرة النّظام ذاته على إدارة الاقتصاد. كان بشّار أضعف من أن يكبح الفساد حتى لو أراد ذلك فعلًا - وليس ثمّة دليل ماديّ على أنّ اهتماماته تجاوزت التذمّر الشخصيّ من الفساد في مجالسه الخاصّة. نعم، شُنَّت حملات رسميّة ضدَّ الفساد، لكنها لم تمسّ شخصيات مفتاحيّة تركتها بسبب أهمّيتها للنظام[47].

شجّع مثل هذا الفساد الكريه عالي المستوى تفشّي الفساد على مستويات أدنى في أرجاء الإدارات وقطاعات الاقتصاد كافّة. ثانية، كانت تلك سّمة بارزة باطّراد تحت حكم حافظ الأسد، لكنها توسّعت أُسيًّا بعد وفاته. بحلول عام 2005، عندما جرت متابعة برنامج تحرريّ أكثر اتّساقًا، كانت شبكات الفساد قد ترسّخت لدرجة أنّها لم تعد تكتفي باقتناص

الفرص التي تصادفها، بل صارت فعليًّا تشكل أجندة الإصلاح ذاتها، عبر الضغط لوضع تدابير تضمن احتكاراتها في معظم قطاعات الأعمال الرئيسة.

أكّدت برقية السفارة الأميركيّة المعنونة «طبقات سورية الفاسدة»[48] والمرسلة في كانون الثاني/ يناير 2006 أنّ 'سورية ما تزال خاضعة لسيطرة «طبقة فاسدة» تستخدم علاقاتها الشخصية مع أفراد عائلة الأسد والأجهزة الأمنيّة للحصول على سيطرة احتكاريّة على معظم قطاعات الاقتصاد، في الوقت الذي تثري فيه نفسها ومنتفعيها من أفراد النّظام'. ثمّ تابعت البرقية المتبصِّرة:

> تفيد جهات اتصالنا بأنّ الفساد الذي يبدأ من القمّة يرشح نزولًا عبر جميع مستويات الأعمال. وتشتكي تلك الجهات بين نخبة رجال الأعمال السنّة في دمشق، ولكثير منهم ضغائن ضدَّ النّظام بسبب التهميش المستمر لدور طبقتهم، من أنّ ثمّة «طبقة فاسدة» معظمها من العلويّين [(Allawite) كذا] صارت مستحكمة خلال السنوات الثلاثين الماضية، وتستخدم النّظام الفاسد لتهيمن على كلّ مستويات الأعمال. تحجم تلك الجهات غالبًا عن التحدّث علنًا عن أفراد هذه المجموعة ونشاطاتهم المحدَّدة، لكنهم يدّعون بأنّ أعضاء الطبقات الفاسدة شخصيات معروفة، وبوسع أيّ سوريّ إعداد قائمة بأسماء الـ50 شخصًا الأكثر فسادًا. يقولون إنّ الطبقات الفاسدة تتمتّع بمستويات نفوذ وسلطة متفاوتة في الحكومة، وإنّ الأكثر قوة هم في دائرة الرئيس الأسد الداخليّة. ويضيفون بأنّ كلّ مستويات الطبقات الفاسدة وثيقة الصّلة بالمخابرات الأمنيّة والعسكريّة التي يستخدمونها للحصول على سيطرة احتكاريّة وغير قانونيّة على الأسواق المحليّة.

خلصت البرقية إلى القول:

> ترتبط الطبقات الفاسدة مع نظام الأسد بعلاقة تكافليّة -كلاهما ينتفع من علاقته بالآخر، ولا يستطيع أحدهما العمل بدون الآخر. وكما تسارع جهات اتصالنا بين المجتمع السُّنيّ السوريّ إلى الإشارة، تمنع الطبقات الفاسدة العناصر الأكثر تقدمًا في المجتمع، بمن فيهم كثير من رجال الأعمال الذين

تلقوا تعليمهم الجامعيّ وتدريبهم العالي في الولايات المتّحدة وأوروبا، من الإسهام الكامل في الاقتصاد. آل الأسد يديرون سورية كما لو أنّها شركة عائليّة، والطبقات الفاسدة هي التي تجعل هذه الشركة تعمل... لكن قد يصعب تحديد أين تنتهي العائلة وأين تبدأ الطبقات الفاسدة.

كان كثير من النجوم في سماء الفساد هذه -وربما معظمهم- علويّين، والنجم الأسطع بلا جدال أحد أفراد عائلة الأسد، لكن السنّة وآخرين كانوا أيضًا بارزين. كان الفساد، على الأقلّ، حيّزًا تطابقت فيه في أغلب الأحيان مزاعم النّظام بعدم طائفيّته مع الحقيقة.

«اقتصاد السوق الاجتماعيّ»

تسارعت عملية الإصلاح، على محدوديتها، بشكل هائل بعد حزيران/ يونيو 2005، عندما صادق المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث على مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعيّ»، حيث سيزدهر القطاع الخاصّ وتبقى الرعاية الاجتماعيّة محمية. عُيّن الدردري في الشهر ذاته نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصاديّة، وأنيطت به مسؤولية صياغة برنامج لَبْرلَة اقتصاديّة متكامل ومتَّسق. أكّد الدردري أنّ شغله الشاغل كان أزمة في ميزان المدفوعات تلوح في الأفق، بسبب ركود صادرات النفط وتزايد الاستيراد. استُدعي الدردري، وهو ليس شخصية بعثيّة على الإطلاق، للحديث مع الرئيس أوّل مرّة منتصف عام 2003، ويزعم أنّ الأسد لم يكن لديه فهم تفصيليّ ودقيق لماهية الإصلاحات الضّروريّة، وأنَّ أسلافه في المنصب فشلوا في تزويد الرئيس بـ«مسار واضح» للإصلاح. يعتقد الدردري أنّ «الأسد كان لديه إحساس غريزيّ بأنّ الأمور يجب أن تتغيّر. لكنه أخبرني صراحة أنّه لا يعرف كيف ينبغي القيام بذلك، أو في أيّ اتجاه»[49]. مرة أخرى، كان الإصلاح في سورية مجرّد ردّ فعل ارتكاسيّ.

فُصّل البرنامج في الخطة الخمسيّة العاشرة (2005–2010) للاقتصاد، التي شهدت إدخال سلسلة من الإجراءات الاقتصاديّة التحريريّة[50]. تأسّست «هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السوريّة» عام 2005، وافتُتحت البورصة في آذار/ مارس 2009. صدر تشريع

استثماريّ جديد لم يترك إلّا فعاليات حلج القطن وتعبئة المياه المعدنيّة وإنتاج السجائر حكرًا على القطاع العام. تأسّست هيئة سوريّة للاستثمار، وجرى التّعاقد مع شركات خاصّة لإدارة الموانئ التي تملكها الدولة. سُمح بالاستثمار الخاص في محطات الطاقة، ما مهّد الطريق أمام إقامة أوّل محطّة طاقة مستقلّة. خُفضت الضرائب والدّعم الحكوميّ المكلّف للمحروقات والمواد الغذائيّة، وخُففت إلى حدٍّ أبعد الضوابط المفروضة على العملة الأجنبيّة وأسعار المنتجات، والتعريفات الجمركيّة الحمائيّة على الواردات. دشّنت مناطق التجارة الحرّة مع الدول الأعضاء في اتفاقية «غافتا» (منطقة التجارة العربيّة الحرّة الكبرى) عام 2005، ومع تركيا عام 2007. توسّعت قرب موانئ البلاد وحدودها مناطق التجارة الحرّة، التي أُنشئت أصلًا عامَي 1971-1972. في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 تأسّست «السوريّة للاستثمار»، وهي شركة قابضة عملت إلى جانب شركتَي قطاع خاص قابضتين قويّتين ومتنوّعتين أنشئتا عام 2007، وهما «الشّام القابضة» و«سورية القابضة». بالمجمل، صدر أكثر من ألف قانون ومرسوم جديد لتشجيع المنافسة والاستثمار[51]. وكان من المتوقّع الحفاظ على هذا الزخم في الخطّة الخمسيّة الحادية عشرة (2011-2015) التي أقرّتها الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

كانت الإصلاحات محدودة وأحيانًا بدائيّة ومنقوصة، رغم كثافتها واتّساقها -على الأقل مقارنة بما سبقها. لم يمسّ القطاع العام المتورّم وغير الفعال عمومًا، واستمرّ الفساد المستشري بلا هوادة. كما لاحظت وزارة الخارجيّة الأميركيّة في آذار/ مارس 2011، «يبقى الاقتصاد إلى حدٍّ بعيد مركزيّ التخطيط، وتستمر شركات القطاع العام غير التنافسيّة في استنزاف الموارد الماليّة الحكوميّة». ثم أضافت أنّه في حين «يرفض المسؤولون الحكوميّون علنًا فكرة خصخصة مشاريع الدولة لأسباب آيديولوجيّة، فإنّ مثل هذه المواقف قد تعكس مخاوفهم البراغماتيّة غير المعلنة من زيادة دراماتيكيّة في معدلات البطالة»[52].

تضاربت الإجراءات الجديدة غالبًا مع القوانين والأنظمة القديمة -التي كانت نفسها متناقضة ذاتيًّا أحيانًا. ذكرت برقية من السّفارة الأميركيّة في آذار/ مارس 2007[53]:

> يضمن النّظام أن يشارك مجتمع الأعمال السوريّ بكافة مستوياته في عمليات فساد ممنهج، تمامًا كما يضمن، عبر إصدار مجموعة متناقضة من أحكام قانون الطوارئ والقوانين العادية والقواعد التنظيميّة الأخرى، أن يجد كثير من السوريّين أنفسهم ينتهكون باستمرار أحكامًا قانونيّة مختلفة في سياق حياتهم العادية. وبسيف ديموقليطس هذا المسلّط على رؤوسهم، يسهل جدًّا على حكومة الجمهوريّة العربيّة السوريّة استغلالهم والتلاعب بهم.

احتدمت صراعات قديمة وراء الكواليس، وأحيانًا علانية، بين مؤيّدي ومعارضي الإصلاح، وبين السلطات وشبكات أعمال الدولة-القطاع الخاص (إلى الحدّ الذي يمكن فيه التمييز بينهما) الفاسدة، وبين وشبكات أعمال الدولة-القطاع الخاص الراسخة والمتناحرة. لم يستطع الأسد تحييد معارضي خططه الاقتصاديّة التحريريّة، فحتّى حين كانت بعض الإجراءات تُقرّ من قبل رئيس يبدو ملتزمًا بالإصلاح، غالبًا ما كان يجرى تخريب عملية إنفاذها.

تساءل أحد مسؤولي السّفارة الأميركيّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006: «إذا كان المشكّكون بجهود النّظام الإصلاحيّة على حقّ، وكانت وتيرة ومدى الإصلاح الاقتصاديّ بطيئين جدًّا واعتباطيّين جدًّا لإحداث فرق اقتصاديّ مهم في أيّ وقت قريبًا، فالسؤال هو لماذا؟» ثم أجاب مستنتجًا أنّ:

> سورية مليئة بمعارضي الإصلاح... والغالبية العظمى من السوريّين يشعرون أنّ لهم مصلحة في النّظام الراهن. بالإضافة إلى أعضاء حزب البعث والأجهزة الأمنيّة، وهم جدلًا الخاسر الأكبر في أيّ تعديلات هيكليّة، يحرص الـ30٪ من السوريّين العاملين في الدولة أيضًا على حماية مناصبهم، وبؤرة اهتمام كثير منهم استمرارية الوصول إلى الرشاوى منخفضة-المستوى[54].

ينسجم هذا مع جدل الدردري بأنّ بعض رجال الأعمال كانوا يضغطون لفتح قطاع ما أمام الاستثمار الخاص، لكن حال منحهم ترخيصًا كانوا يضغطون لإغلاق ذلك القطاع أمام المنافسة:

> رفضتُ إغلاق الباب... فاستخدموا نفوذهم مع البيروقراطيّة لعرقلة إصدار ترخيصات للمنافسين... جاءت المعارضة الكلاميّة من حزب البعث ومجموعات مثل المنظمات الشعبيّة - اتحاد الفلّاحين وما إلى ذلك. وجاء التخريب الأكبر من «تحالف أصحاب المال-أصحاب السُّلطة»[55].

يؤكّد الدردري محدودية الدور الذي لعبته قوى السوق في تخصيص العقود: «عندما أردت قانون مشتريات عامّة جديد، أرسلت مذكرة إلى الرئيس تظهر أنّ 50٪ من عقود البناء الحكوميّة في السنوات الخمس قبل عام 2008 ذهبت إلى خمس شركات فقط»[56].

في أيلول/ سبتمبر 2007، ذكر مسؤول أميركي أنّ الدردري أكّد مجدّدًا ضرورة رفع الدّعم عن المحروقات؛ لأنّ «أغنى 10٪ من السكّان يحتكرون نحو 56٪ من الإعانات بسبب الفساد المستشري». وأضاف أنّ «تهريب» المنتجات المدعومة عبر الحدود السوريّة كان «متفشيًا»[57]، وأنّ التحدّيات التي يواجهها الدردري لم تكن سرًّا: «طبقات الثرثرة في دمشق... تحدثت حول الإحباط العميق الذي يشعر به الدردري لعجزه عن تطبيق برنامجه الإصلاحي»[58].

يرى الدردري -الذي عُيّن في أيلول/ سبتمبر 2011 في منصب رفيع في مفوضية الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا)-أنّ فشل الأسد في الإيفاء بكامل وعوده في إنجاز أجندته الإصلاحيّة يرجع بالدرجة الأولى إلى حاجته استرضاء الدوائر القويّة الدّاعمة لنظامه. المسؤولون الأميركيّون توصّلوا إلى استنتاج أقلّ تعاطفًا:

> لا شكّ أنّ دوافع الأسد في دعم الدردري والإصلاح الاقتصاديّ معقّدة، ويرجّح أن تمثّل مزيجًا غير صحيّ من الشكوكيّة السياسيّة، والمثاليّة، والمحسوبيّة الانتهازيّة، والإيمان الساذج بالخطوات الاعتباطيّة إلى التحرير الاقتصاديّ، والمخاوف من اتّخاذ أيّ قرارات اقتصاديّة قد تثير احتجاجاتٍ واسعة النطاق وتتسبّب بمحنة اقتصاديّة. من ثمّ يواجه الأسد قضايا التركة والتحدّيات الاقتصاديّة ذاتها التي تواجه بقية القادة في أنحاء العالم العربيّ كافّة: كيفية التعامل مع العولمة وخطر الخسارة في الاقتصاد العالميّ، فيما

يحاولون البناء على الإرث الذي أنجزه آباؤهم في أوقات أقلّ تعقيدًا. يدرك الأسد بالتأكيد فداحة الفوضى الاقتصاديّة السوريّة، وقد يكون مخلصًا في رغبته بالإصلاح الاقتصاديّ، لكن ثمّة تفسيرات أقل إيجابيّة. من المحتمل جدًا أن يكون الأسد يسعى ببساطة إلى توسيع دائرة النشاطات الفاسدة للعائلة والمحاسيب، وإلى ترسيخ سمعة في الإصلاح الاقتصاديّ تساعد في إضفاء الشرعيّة على نظام يفتقر إلى أيّ حجة مقنعة لحكم سورية سوى القوّة.

على المستوى الكلّي، كانت إنجازات برنامج الإصلاح الاقتصاديّ في فترة ما بعد 2005 جديرة بالاحترام فعلًا، لكن بالكاد ثمّة مؤشرات على وجود تغييرات هيكليّة. في عام 2010 أسهم القطاع الخاص بنسبة 59٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مقارنة بنسبة 36٪ عام 2000[59]؛ غير أنّ هذه النسب توازي نظائرها في التسعينيّات. وفي عام 2007 شكّل القطاع الخاصّ 60.5٪ من النّاتج المحلّي الإجمالي، مقابل 52.3٪ عام 2000[60]. لكن، حسب إحصاءات البنك الدوليّ، قُدّر إسهام القطاع الخاصّ في الناتج المحلّي الإجمالي في فترة 1992–2007 بنحو 51٪، مقابل 40٪ عام 1980، وارتفعت هذه النّسبة إلى 61٪ عام 2002[61]. كذلك تشير تقديرات عام 2008 إلى أنّ القطاع الخاصّ وفر فرص عمل لـ 65٪ من القوة العاملة السوريّة، مقابل نحو 60٪ في بداية رئاسة بشّار[62]. غير أنّ تقارير البنك الدوليّ تشير هنا أيضًا إلى أنّ هذه النّسبة وصلت إلى 72٪ في فترة 1992–1997[63].

شكّل جذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر هدفًا مركزيًّا لبرنامج النّظام التحريريّ، وقد نجح في هذا المجال. في فترة 2007–2010، اجتذبت سورية 6.8 مليار دولار في صافي الاستثمار الأجنبيّ المباشر، وبلغت ذروة سنويّة وصلت إلى 2.6 مليار دولار عام 2009، مقابل مبلغ هزيل لم يتجاوز 761 مليون دولار في فترة 1991–1999 و1.9 مليار دولار في فترة 2000–2006[64].

اكتسب القطاع الخاصّ أهمّية متناميّة في سوق العمالة الرسميّ، مع أنّ العديد من الوظائف الجديدة كانت أدنى أجرًا وأقلّ أمانًا من نظائرها في القطاع العام. في فترة 2001–2010 بقيت حصّة القطاع العام من العمالة الرسميّة مستقرّة نسبيًّا، نحو 27٪، في

حين ارتفعت حصّة القطاع الخاصّ من 34٪ إلى 43٪[65]. لكن محاولات النّظام استرضاء العاملين في القطاع العام أضعف وضع نظرائهم في القطاع الخاص على نحو مجحف. لاحظ نادر قبّاني أنّ:

> أحد العوامل المفتاحيّة في التحوُّل من اقتصاد تقوده الدولة إلى اقتصاد السوق الاجتماعيّ ازدياد جاذبية وظائف القطاع الخاصّ مقارنة بالوظائف الحكوميّة، خاصة من حيث الأجور والمنافع. لكن الحكومة السوريّة، حتى مع التوجّه المعلن نحو سياسات تخفيض العمالة في القطاع العام، زادت أجور العاملين فيه إلى حدٍّ كبير بدءًا من عام 2000. ارتفع معدّل الأجر الاسميّ لساعة العمل الذي يتقاضاه العامل في القطاع العام بين سنّ 20 و29 سنة بنسبة 70٪ في الفترة بين عامَي 2001 و2007، في حين ارتفع معدّل الأجر الموازي في القطاع الخاصّ بنسبة 50٪ فقط[66].

يبدو أنّ نفوذ شبكات رأسماليّة المحاسيب الفاسدة بدأ بالانحسار بحلول عام 2010، مع أنّ الدلائل غير قطعيّة، إذ اكتسبت قوى السوق زخمًا وبدأ مجتمع أعمال مستقلّ فعلًا تأكيد ذاته. يشير بسّام حدّاد إلى «تراجع شبكات الامتيازات بوصفها السبيل السائد لتحقيق «النجاح» الاقتصاديّ بعد عام 2005»[67]، وشكّل ظهور «مؤسسات تجاريّة ذات مصداقيّة أكبر [من غرف التجارة التي يسيطر عليها النّظام وشبكات الفساد]... منذ منتصف ذلك العام إشارة إلى شرخ في بنية الحوكمة الاقتصاديّة في سورية»[68].

ركّز منتقدو برنامج سورية في الإصلاح الاقتصاديّ التحريريّ على فشله في توليد فرص عمل كافية، وعلى الأثر السلبيّ لذلك في المناطق الريفيّة النائيّة وتوزيع الثروة. لكن الدردري يؤكّد أنّ المشروع لم يكن ليبراليّة-جديدة مباشرة على طريقة «إجماع واشنطن»: «اعتقدتُ أنّه كان علينا التطوير بطريقة أكثر توازنًا اجتماعيًّا، ولم يكن من الصعب إقناع بشّار الأسد بهذا: أردنا رأسماليّة بوجه إنسانيّ»[69]. يشكّك بعض المحلّلين في أنّ ذلك ما حدث حقًّا. ريموند هينبوش، مثلًا، يجادل في «أنّ السعي لتجنّب العزلة والوصول إلى الموارد عنى تنحية مثال اقتصاد السوق الاجتماعيّ جانبًا، وأنّ السياسة التي اتبعها تكنوقراط بشّار الإصلاحيّون...

بالكاد يمكن تمييزها عن الليبراليّة الجديدة بأولويّتها المتركّزة على ركم رأس المال والنموّ، على حساب إهمال المساواة وتوزيع الثروة»[70].

بعيدًا عن «الأوليغارشيّين الاقتصاديّين»[71] الفاسدين، كان المستفيد الرئيس من الإصلاحات الطبقة الوسطى-العليا المدينيّة المتعلّمة، خصوصًا في دمشق وحلب، بينما تضرّر الأقل ثراء والفقراء -الغالبية العظمى من السوريّين- بشدّة جراء التضخّم ورفع الدعم الحكوميّ. في عام 2008، تقاضى 70٪ من القوة العاملة السوريّة تقريبًا أقل من 100 دولار شهريًّا، ودعم نحو 40٪ من موظّفي القطاع العام دخلهم عبر وظائف ثانية، بينما تراوح متوسّط الراتب الشهريّ في القطاع العام سنة 2010 بين 225 و270 دولارًا[72]. في عام 2003-2004، كشف مسح أجراه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ أنّ 11.4٪ من السوريّين -نحو مليوني شخص- لم يستطيعوا الحصول على حاجاتهم الأساسيّة، وأنّ 30٪ من السكّان -قرابة 5.3 مليون شخص- يعيشون «تحت خطّ الفقر الأعلى»، الذي يمثّل «مستوى معقولًا من الحاجات الأساسيّة»، وأنّ 62٪ من هؤلاء يعيشون في الأرياف، بما في ذلك المحافظات الشماليّة-الشرقيّة التي تضرَّرت بشدَّة من الجفاف في فترة 2006-2007. ازدادت نسبة التفاوت على الصعيد الوطنيّ، رغم انخفاض نسبة الفقر في فترة 1996-2004 (وإن بتباينات مناطقيّة مهمّة)، إذ ارتفع مؤشّر جينيّ (حيث 0 يمثّل مساواة كاملة و100 تفاوتًا كاملًا) من 33 إلى 37. ولاحظ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ أنّ « النموّ على الصعيد الوطنيّ لم يكن في مصلحة الفقراء، وأنّ غير الفقراء... استفادوا من النموّ الاقتصاديّ نسبيًّا أكثر من الفقراء»[73]. أظهرت دراسة أجريت عام 2007 أنّ 12.3٪ من السكّان (أكثر من 2.4 مليون نسمة) كانت تعيش تحت خطّ الفقر الأدنى و33.6٪ (نحو 6.7 مليون نسمة) تحت خطّ الفقر الأعلى[74]. إذا أخذنا بالاعتبار الجفاف ورفع الدعم والتضخم، من شبه المؤكّد أنّ الوضع سَاءَ أكثر بحلول عام 2010، وتظهر الصورة ذاتها من التحليلات القائمة على مسوحات دخل الأسر وإنفاقها[75].

عنى نموّ عدد سكّان سورية وشبابها أنّ مجرَّد الحفاظ على مستويات البطالة السابقة (على افتراض بقاء معدّلات إسهام القوة العاملة على حالها، انظر أدناه) يقتضي خلق نحو

250.000–300.000 فرصة عمل جديدة سنويًّا. لكن الأداء العمليّ كان أدنى بكثير من هذا المستوى. في فترة 2001–2007، لم يتجاوز متوسّط الزيادة السّنويّة الصافية عن 36.000 فرصة عمل جديدة، وفي عام 2008 خسارة صافية بلغت 98.000 وظيفة[76]. في فترة 2003–2010، تراوحت معدّلات البطالة الرسميّة بين 8.1٪ و10.9٪[77]، لكن هذه الأرقام قابلة للتأويل. أحد الملامح المميّزة لهذه الفترة انخفاض معدل إسهام القوة العاملة (نسبة القوة العاملة إلى كامل عدد السكّان) من 52٪ عام 2001 إلى 43٪ عام 2010[78]، خاصة في المناطق الرّيفيّة، ولولا ذلك لارتفع معدّل البطالة إلى أكثر من 25٪. كذلك كانت نسبة البطالة مرتفعة على وجه الخصوص بين الشباب السوريّين. في عام 2007، بلغت نسبة بطالة الشباب 19٪، وشكّل الشباب 57٪ من العاطلين عن العمل، و78٪ من الباحثين عن عمل للمرّة الأولى[79]. في عام 2010، كان نحو ربع مليون شاب (بين 15–24 سنة) عاطلين عن العمل، وهذه زيادة على عددهم البالغ 192.000 عام 2009[80]. أمّا الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15–19 سنة، فارتفع معدّل بطالتهم من 14.8٪ عام 2009 إلى 19.7٪ عام 2010، في حين بلغت الأرقام المكافئة للفئة العمريّة 20–24 سنة 17.7٪ و20.8 ٪ تباعًا[81].

يبدو الدردري متفائلًا حيال التقدّم الذي أحرزته سورية: «بحلول كانون الثاني/ يناير 2011، كنت على قناعة بأنّ أسَّسَ الاقتصاد الكليّ كانت قوّية جدًّا جدًّا. وتلك كانت الخطوة رقم واحد فقط، وكان أمامنا طريق طويل. لم أدّع قطّ نجاحًا مطلقًا، لكن يتحتّم عليّ القول إنّ معظم المعايير الأساس التي وضعناها عام 2004 لعام 2010 تحقّقت»[82].

الخلاصة

لا يصعب انتقاد برنامج بشّار الأسد للإصلاح الاقتصاديّ، فعيوبه ظاهرة وإنجازاته موضع شكّ، مع أنّ العديد من مؤشّرات الاقتصاد الكلّي فيه مشجعة. في الآن ذاته، استفادت النخبة السوريّة، المرتبطة عمومًا بالنّظام، على نحو غير متناسب من الإصلاحات، في حين ازداد فقر غالبية السوريّين من حيث القيمة الحقيقيّة، واستمرّت البطالة. كانت النظرية أنّ

الثروة في نهاية المطاف سوف تتسرّب نزولًا إلى تلك الغالبية من السوريّين، وفي أثناء ذلك تُبقي الدولة على شبكة أمان اجتماعيّ لحماية الشرائح الأكثر حرمانًا. بحلول عام 2010، لم يكن ثمّة دليل على أيّ أثر لهذا «التسرُّب النازل»، في حين أنّ الصّحة والتعليم وبقية الخدمات العامّة التي شكّلت «شبكة الأمان» توسّعت كمًّا لكن على حساب النوعيّة. حسب دراسة المركز السوريّ لبحوث السياسات:

> من ناحية، كان معدّل نموّ الناتج المحلّي السنويّ عاليًا نسبيًّا... وأساسات الاقتصاد الكليّ مستقرة... ومن ناحية أخرى، لم يصل النموّ الاقتصاديّ إلى غالبيّة السكّان... شلّ الفساد بيئة الأعمال التجاريّة، وتزعّمت الاحتكارات جماعات مصالح جديدة ظهرت أوائل التسعينيّات بعد إدخال الإصلاحات الاقتصاديّة الليبراليّة-الجديدة[83].

لم تكن التفاوتات الماليّة التي فاقمها برنامج الإصلاح الاقتصاديّ السبب الرئيس للانتفاضة، لكنها بالتأكيد كانت عاملًا مساعدًا مهمًّا. من بين الشعارات التي هتف بها المتظاهرون ضدّ النّظام: «حاميها حراميها»، ساخرين من الرئيس ومعتبرينه وأقرباءه المقرّبين المشهورين بغناهم الفاحش وسوء سمعتهم «حراميّة»[84].

كانت إصلاحات الأسد الاقتصاديّة ما بعد 2005 بالتأكيد أكثر من تجميليّة. فعائدات النفط الحيويّة التي دعمت قسمًا كبيرًا من باقي قطاعات الاقتصاد كانت على وشك أن تختفي، ولم يكن لدى الدولة بديل يحلّ محلّها. استجاب النّظام الذي لا يملك إلّا حيّزًا ضيّقًا جدًّا للمناورة السياسيّة وتعيقه الآثار الاقتصاديّة لجفاف مدمّر، بفعل ما بوسعه. بالتأكيد، لو لم تحدث الانتفاضة لتوسّعت عمليّة الإصلاح وتعمّقت، وربّما سمحت بـ«تسرُّب» حقيقيّ للثروة باتّجاه الأسفل. لكن يرجّح أنّها كانت ستعزّز أيضًا تفاوتات الدخل القائمة في سورية، وتزيد حدَّة التوتّرات السياسيّة والاجتماعيّة. بدلًا من ذلك، تدمّر الاقتصاد كليّة بالحرب الأهليّة، وتشير تقديرات عام 2014 إلى أنّه حتّى في حال توقف القتال، ونما الناتج المحلّي الإجمالي بمعدّل 5٪ سنويًّا، فسوف يستغرق سورية قرابة ثلاثين عامًا لاستعادة ناتجها المحلّي الإجماليّ لعام 2010[85].

-9-

علويّو طرابلس: الهُوِيّة والعنف والجغرافيا- السياسيّة المدينيّة

كريغ لاركن، وأوليفيا ميدا

العلويّون طائفة لبنانيّة بامتياز، لم تبخل مرّة بإرسال أبنائها ليستشهدوا في سبيل الوطن... لماذا إذن يحاول البعض وضعهم في مقام لا يناسبهم؟ لماذا يشكّك الناس في لبنانيّتنا؟

فاطمة الرفاف، الجامعة اللبنانيّة -طرابلس[1]

«الله يرحم شباب جبل محسن والله يحمي سورية»

ملصق شهيد علويّ في منطقة جبل محسن - طرابلس

يناقش هذا الفصل الوجود المحاصَر والهُوِيّات المتنازَعة للمجتمع العلويّ اللبنانيّ في مدينة طرابلس. علويّو طرابلس طائفة إسلاميّة متحفظة وحيويّة، لا يزيد تَعدَادُها عن 10٪ من سكّان المدينة البالغ نصف مليون نسمة. يتحصَّن أبناء الطائفة بقوة على قمة «جبل محسن»، الجيب العلويّ الجاثم فوق «باب التبّانة»، حي جيرانهم وخصومهم التاريخيّين السنّة في أسفل الوادي. تفاقمت التصدُّعات الاجتماعيّة والحضريّة لعلويّي جبل محسن، المهمّشين اقتصاديًّا والمُخوَّنين دينيًّا، نتيجة اعتمادهم لأمد بعيد على سلالة آل الأسد العلويّة الحاكمة في سورية ودعمهم المستمرّ لها. وما يزال تواطؤهم السياسيّ والعسكريّ مع القُوّات والمخابرات السوريّة خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة (1975-1990)، ومؤازرتهم بشّار

الأسد مؤخّرًا في الحرب الأهليّة الدائرة في سورية، يؤجّجا المظالم التاريخيّة والعداوات المعاصرة في شوارع طرابلس المضطربة.

تتمتّع طرابلس بتقليد طويل من كونها مدينة «متمرّدة»، ومرتكز حركات تحرّر ومقاومة مسلّحة متعاقبة[2]، بدءًا بالثورات ضدّ-الدولاتيّة خلال الانتداب الفرنسيّ (في عشرينيّات القرن العشرين) بقيادة المفتي عبد الحميد كرامي، إلى التيّارات القوميّة العربيّة العلمانيّة في ستينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته، إلى محاولات «حركة التوحيد»[3] فرض «مدينة-دولة إسلاميّة» في فترة 1983-1985، إلى الظهور الراهن لجماعات سلفيّة-جهاديّة تحاول إثارة عصيان مدني[4]. شهدت طرابلس وسط هذه الانتفاضات والتمرُّدات أيضًا أربعة عقود من عنف مدينيّ دوريّ بين عصابات ميليشاويّة سنّيّة ومقاتلين علويّين في الحيين المتجاورين المتناحرين -«باب التبّانة» و«جبل محسن».

نجم عن تجدُّد الأعمال العدائيّة مؤخرًا في أيار/ مايو 2008 أكثر من عشرين جولة معارك أسفرت عن 170 قتيلًا، ومئات الجرحى، وهجمات تخريبيّة أحرقت فيها محال تجاريّة، وممارسات عقابيّة طائفيّة تعرض فيها أشخاص للضرب المبرح[5]. بلغ العنف ذروته في آب/ أغسطس 2013 بعد أن ضربت سيارتان مفخّختان مسجدَي «التقوى» و«السلام» أثناء صلاة الجمعة، وهما التفجيران الأكبر والأكثر دمويّة في المدينة منذ نهاية الحرب الأهليّة اللبنانيّة[6]. فشل الهجومان في استهداف قادة سُنّة بارزين، بمن فيهم الشيخ السلفيّ سالم الرافعي، ووزير العدل والمدير العام السابق لقوى الأمن الداخليّ [اللواء] أشرف ريفي. تورّط في الهجومين عدّة مشتبهين من علويّي جبل محسن، بمن فيهم رئيس الحزب العربيّ الديمقراطيّ والعضو السابق في البرلمان علي عيد[7]. اندلعت أعمال عنف انتقاميّة ضدّ المجتمع العلويّ في طرابلس، وحدثت إطلاقات نار عقابيّة على نقاط تفتيش مرتجلة أقامتها وأشرفت عليها شبكات سلفيّة تتبع «اللّجنة العسكريّة للانتقام لضحايا تفجيري طرابلس» بقيادة الشيخ الرافعي، وأقرباء الضحايا الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «أولياء الدم»[8].

لم تتجنّب طرابلس السقوط في حرب مفتوحة إلّا بخطة عسكريّة-أمنيّة، وهي الخامسة من نوعها في العقد الماضي. تضمّنت الخطة التي وضعت موضع التنفيذ في نيسان/ أبريل

2014 نشر 1400 جندي من قوى الأمن الداخليّ، إلى جانب قُوّات الجيش اللبنانيّ وفروع المخابرات العسكريّة، ونجم عنها مصادرة أسلحة واعتقال فوري، أو اختفاء مفاجئ، لقادة الميليشيات البارزين في كلتا المنطقتين[9]. تسود حتى الآن هدنة حذرة، تتخلّلها هجمات مسلّحة متفرّقة على الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة في ضواحي طرابلس الشرقيّة. لكن المدينة كلّها تغلي بالتوتّرات المجتمعيّة والإحباطات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة، حيث يعيش 63٪ من السكّان تحت خطّ الفقر[10]. يستمر عنف الشارع المتواصل، والتهديد بحدوث صدامات مستقبليّة، في تشويه طبيعة الحياة اليوميّة وإعاقة اللقاءات المجتمعيّة. وتتعمّق خطوط المعركة المكانيّة بحظر التَّجوال المتكرّر، وانتشار نقاط القنص، والمتاريس العشوائيّة، والستائر المضادّة للقنّاصة في الشوارع، والطرق المحاطة بالدبابات، والحواجز الطيّارة، وتحوّل جميعها السكّان المحليّين إلى مقاتلين أو «جنود مدنيّين»[11]. حتى المشفى الوحيد في جبل محسن، «مستشفى الزّهراء»، تحول إلى قاعدة عسكريّة للجيش اللبنانيّ فيما يعدُّ رمزًا لعَسْكَرة المشهد الطبيعيّ السائدة اليوم.

يعكس النِّزاع الإقليميّ في ضواحي طرابلس الشرقيّة عددًا من الصِّراعات اللبنانيّة الأوسع ويتغذّى بها: المعركة من أجل السّيادة الوطنيّة والأمن الداخليّ؛ دور نخب طرابلس السياسيّة ونفوذها؛ تصاعد الخصومات الجيوسياسيّة بين محور سورية-إيران-حزب الله واصطفاف السعوديّة-قطر-تيّار المستقبل السنّي. سارعت المنافذ الإخباريّة ووسائل الإعلام الدوليّة إلى اعتبار عودة الاقتتال في طرابلس امتدادًا حتميًّا و«توسّعًا طبيعيًّا» للحرب الدّائرة في سورية[12]. بكلمات إيميل حكيم، صارت طرابلس مجدّدًا «سوريةَ لبنان الصغّيرة» و«التربة الخصبة لحرب بالوكالة طال انتظارها بين أعداء نظام الرئيس السوريّ بشّار الأسد وحلفائه»[13]. ولعلّ هذا التفسير الإقليميّ يكتسب قدرة أكبر على الإقناع مع تدفّق أكثر من مليون لاجئ سوريّ إلى لبنان، بمن فيهم مقاتلون من الجيش السوريّ الحرّ ومن شبكات جهاديّة-سلفيّة[14]. في الواقع، تؤوي طرابلس اليوم أكثر من 62.000 لاجئ سوريّ مسجّل (وما يقارب 300.000 لاجئ في شمال لبنان)، ما يضع عبئًا هائلًا على الخدمات العامّة، وفرص العمل، والسكن، والعلاقات المجتمعيّة[15].

في أحيان كثيرة يحجب التركيز على المزيج السامّ من الحرب الأهليّة السوريّة والسلفيّة والطائفيّة، الذي ما يزال يهيمن على الدّراسات المحدودة عن جبل محسن/ باب التبّانة ويحتويها[16]، التاريخ المعقّد لاندماج العلويّين، ويقلّل من شأن التواطؤ اللبنانيّ في الصِّراع. يجادل هذا الفصل بأنّ جبل محسن ليس «ساحة حرب بالوكالة» أو امتدادًا للنزاع السوريّ فحسب، بل أيضًا «مسرح حرب» تاريخيّة قائمة بذاتها، مشبّعة بالمظالم المحليّة وتناحرات القوى السياسيّة والتوتّرات الداخليّة. فعقود العنف ومئات القتلى تشير إلى عجز الحكومة اللبنانيّة بقدر ما تشير إلى اختراقات اللاعبين الإقليميّين وتنافس الآيديولوجيّات المتصارعة (العروبة-الإسلام). لذلك يسعى الفصل إلى دراسة المفاوضات المستمرّة والديناميّة على الهُوِيّة والذاكرة الاجتماعيّة والبقاء اليوميّ، اعتمادًا على مقابلات وملاحظات إثنوغرافيّة من داخل جبل محسن. ويجادل بأنّ النظرة الشاملة والدقيقة للتجربة العلويّة في طرابلس يجب أن تحلل جبل محسن بوصفه في آنٍ موقعًا ماديًّا لصّراع مدينيّ حضريّ، وفضاء متخيّلًا لتضامنات مجتمعيّة (وطنيّة ودينيّة وسياسيّة) وتنافسات جيوسياسيّة. صار جبل محسن فعليًّا مجازًا للمجتمع العلويّ ككل، وأصبح البيئة التي تخاض فيها المعركة حول الهُوِيّة والولاء العلويّين. من ثمّ، أصبحت السيطرة داخل،أو بدقّة أكبر السيطرة على، الإقليم رمزًا للسيطرة داخل، أو بدقّة أكبر السيطرة على، الطائفة العلويّة ذاتها. ويجادل الفصل على نطاق أوسع بأنّ الاستقرار المستقبليّ لحيي طرابلس المتحاربين يعتمد إلى حدٍّ بعيد على قدر أكبر من المركزيّة والتنسيق بين أجهزة المخابرات اللبنانيّة المتداخلة، إلى جانب التزام سياسيّ أكبر بالاستثمار الاقتصاديّ في «الغيتوين» المعدمين. بدون مثل هذه التوافقات، سيبقى «زعماء الأزقة»[17]، وفروع المخابرات المتنافسة، والمشايخ، والنخب السياسيّة الراديكاليّة، وكل منهم حريص على تعزيز إقطاعاته الشخصيّة وتحالفاته الاستراتيجيّة، يستغلّون التفاوتات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة التي يبتلي بها جبل محسن وباب التبّانة على حدٍّ سواء ويتلاعبون بها.

الدفاع عن الجبل بالدم

لم يأتِ العلويّون إلى طرابلس؛ العلويّون كانوا دائمًا هنا، قبل الموارنة، وقبل الدُّروز. عندما جاء الموارنة إلى طرابلس احتلّوا مواقع العلويّين، كما فعل

> الدُّروز... لذلك صار لزامًا على العلويّين الذين سيقطنون هذه المناطق الجبليّة أن يدافعوا عن أرضهم بدمائهم.
>
> بدر ونوس، عضو البرلمان اللبنانيّ عن مدينة طرابلس، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013

تستند المطالب الأصليّة للطوائف الدينيّة اللبنانيّة غالبًا إلى سكنها المتصل في مواطن جبليّة: جبل عامل للشيعة، وجبل الدُّروز (والشوف) للدروز، وجبل لبنان (كسروان والمتن) للموارنة[18]. العلويّون ليسوا استثناء، إذ يستقر أكثر من نصف مجتمعهم الذي يقدر عدده بـ 100.000-120.000 نسمة تقريبًا في جبل محسن، الضاحية الجبليّة شديدة الترابط شرق نهر «أبو علي» في طرابلس. تاريخيًّا، أدّت موجات متلاحقة من الاضطهاد الدينيّ بسبب معتقدات العلويّين المغايرة للإسلام الرسميّ[19] إلى تهجيرهم من المراكز الحضريّة إلى المناطق القصيّة في جبل النصيريّة في سورية، وإلى جبال طرابلس وعكار والضنية على امتداد شمال-غرب السّاحل اللبنانيّ. تنتشر اليوم خمس عشرة قرية علويّة لبنانيّة من عكار في الشمال إلى بلدة الغجر على الحدود الجنوبيّة مع إسرائيل[20]، لكن جبل محسن يبقى الموقع الأهم للسلطة المجتمعيّة العلويّة.

لم يكن جبل محسن على الدوام منطقة علويّة حصريّة. في بدايات القرن العشرين تقسم المجتمع اللبنانيّ جدلًا على أساس الطبقة والإقطاع أكثر منه على أساس الانتماء الدينيّ[21]، ولعقود طويلة كان جبل محسن موطن مهاجرين ريفيين علويّين وسنّة تعايشوا وحتى تزاوجوا فيما بينهم[22]. في طرابلس المعاصرة، ليس لجبل محسن سجل مدنيّ منفصل حتى اليوم، بل يتبع إداريًّا حي باب التبّانة الأوسع. سجّل رسميًّا أوّل وجود للعلويّين في لبنان كمجتمع دينيّ متميّز في الإحصاء العام الأوّل والوحيد للسكّان عام 1932، وذكر أنّهم يمثلون أقلّ من 1٪ من مجموع السكّان البالغ 861.339 نسمة. منحت المعاهدة الفرنسيّة-اللبنانيّة عام 1936 [في المادة رقم (L. R/60)]، العلويّين اعترافًا رسميًّا كطائفة دينيّة تتمتّع بحقّ السُّلطة على قانون الأحوال الشخصيّة والتمثيل السياسيّ الطائفيّ الخاصين بها[23]. لكن

أعداد العلويّين القليلة في الواقع أقصتهم عن المشاركة السياسيّة وإنشاء مؤسّسات مدنيّة أو محاكم دينيّة علويّة.

من الإشكاليّ تأكيد الأعداد الحاليّة لعلويّي لبنان، بسبب الالتباس الديمغرافيّ والحساسية السياسيّة. كانت هناك محاولات سياسيّة لتضخيم أعداد المجتمع العلويّ، مثل «مرسوم التجنيس الرئاسيّ» (رقم 5247) لعام 1994 المدعوم سوريًّا، والذي منح الجنسية اللبنانيّة لقرابة 8.000 علويّ في عكار وطرابلس[24]. من جهة أخرى، هناك أيضًا أدلّة قويّة على أنّ أعدادًا كبيرة من العلويّين غيّروا هُويّتهم الدينيّة إلى الإسلام السنّي أو الشيعيّ لإتاحة وصول أفضل إلى وظائف القطاع العام وتسهيل الاندماج الاجتماعيّ[25]. يساوي بعض المحلّلين بين ذلك وبين الممارسة التاريخيّة لـ«التّقية»، أو إخفاء الديانة خشية الاضطهاد، بينما تشير مصادر سياسيّة إلى أسباب أخرى مثل الاضطرابات الأهليّة أو حتى المغريات الماليّة، إذ «كان زعماء الشّيعة يعطون العلويّين المال لتغيير مذهبهم الرسميّ كي يضخّموا أعداد الطائفة الشيعيّة»[26]. في فترة 2009–2013 انخفض عدد الناخبين العلويّين المسجّلين في طرابلس بنسبة مهمّة بلغت 0.76٪ (من 15.224 إلى 14.565)، وهي في آنٍ نتيجة طبيعيّة للعنف الداخليّ، ومحصلة براغماتيّة لتحويل الديانة، كما تثبت التغييرات في بطاقات الهُوِيّة[27].

لكن يبدو أنّ قلّة من العلويّين على امتداد خط التماس في جبل محسن غادرت منازلها بشكل دائم إلى القرى المجاورة. في الحقيقة، يشير عدد من المسوحات المحليّة إلى تعزيز أعداد العلويّين، مع انتقال أكثر من نصف السكّان الحاليين إلى الحي خلال العشرين سنة الماضية[28]. يبدو أيضًا أنّ ثمّة التزامًا طاغيًا بالبقاء والصمود[29]: يختار 90٪ من السكّان الذين تضرّرت ممتلكاتهم في الحرب إصلاح منازلهم والبقاء فيها بدل الرّحيل إلى مكان آخر[30]. ما يثير الدهشة أيضًا إظهار السكّان إحساسًا عاليًا بالأمان داخل جبل محسن -يشعر 89٪ من السكّان بأمان أكبر داخل الحي مقارنة بخارجه[31]. تؤكّد هذه الاتجاهات جدلًا الفقر المستوطن وعدم توفّر بدائل اقتصاديّة عملية أكثر من تأكيدها أفضليات وميول العلويّين المناطقيّة. فكما اعترف صاحب متجر في منتصف عمره داخل جبل محسن: «لا نعيش هنا بمقتضى الاختيار، بل بحكم الضرورة. قلّة يتحمّلون نفقات المغادرة أو حتى نفقات الإيجار

هذه الأيام. لن يكون هناك سلام أبدًا في هذا المكان - لذلك نحن مجبرون على الدفاع عن منازلنا وعن كرامتنا»[32].

تعزيز السُّلطة: المحسوبيّة والسياسة والعنف

برغم هذا الالتباس الديمغرافيّ، اقتصر التمثيل المجتمعيّ العلويّ في لبنان وداخل مدينة طرابلس حصريًّا تقريبًا على وسيط سلطة وصانع قرار سياسيّ وحيد: الحزب الديمقراطيّ العربيّ. ترجع نشأة هذا الحزب إلى التقاء عدّة حركات اجتماعيّة يساريّة -حركة الشباب العلويّ- خلال الستينيّات، وإلى الرعاية العسكريّة والسياسيّة المباشرة للدولة السوريّة منذ تدخّلها في لبنان عام 1976. في البداية جمعت الحركة التي يقودها علي عيد، وهو أستاذ مدرسة كاريزمي من طرابلس، بين النضال من أجل الحقوق المدنيّة العلويّة وبين الرغبة بتحقيق أمان مجتمعيّ أكبر. أدخل عيد، بكلمات أحد كبار مساعديه في الحزب العربيّ الديمقراطيّ «روح مارتن لوثر كينغ ومالكوم إكس»[33]، لكن طعنه من قبل مواطن سعوديّ خلال دراسته في الجامعة الأميركيّة في بيروت ساعد على تكوين شخصيته العامّة رمزًا للتحدّي المجتمعيّ العلويّ. يوازي التحوّل الراديكاليّ للحزب العربيّ الديمقراطيّ من الناشطيّة المدنيّة إلى التحشيد المسلّح سقوط لبنان السريع في مهاوي حرب أهليّة مدمّرة. أدّت أحداث العنف في مدينة طرابلس عام 1976 إلى تهجير العلويّين من جبل محسن، بعد صدامات مع حركة فتح والتيارات الإسلاميّة. وخلفت «صدمة الطرد» من جبل محسن، حسب مصادر الحزب العربيّ الديمقراطيّ، ضغائن عميقة ومخاوف وجوديّة، ورغبة بانتقام مسلّح.

في المنفى، عزّز علي عيد تحالفه مع الرئيس السوريّ حافظ الأسد، وشقيقه رفعت الأسد قائد القوى الأمنيّة الداخليّة والمجموعة العسكريّة شبه الرسميّة سيئة السمعة - «سرايا الدّفاع». قدَّم رفعت الأسد التدريب العسكريّ والأسلحة لأبناء طائفته اللبنانيّين، ما سهّل عودتهم إلى جبل محسن وتشكيل ميليشيا الحزب العربيّ الديمقراطيّ، «فرسان العربيّ الحمر»[34]. في المقابل، قدم الحزب العربيّ الديمقراطيّ بقيادة عيد ولاء راسخًا ومعقلًا عملياتيًّا حصينًا للجيش السوريّ وأجهزة المخابرات السوريّة داخل جبل محسن. وكما بيّن

علي فضّة، الناطق باسم الحزب العربيّ الديمقراطيّ: «سورية درّبتنا، وأهّلتنا، وسلّحتنا، ودعمتنا، وأعادتنا لحماية منطقتنا. لقد عدنا مع الجيش السوريّ إلى لبنان»[35].

شكّل التطوّر الديناميكيّ للحزب العربيّ الديمقراطيّ في طرابلس ومجتمع جبل محسن التجربة العلويّة اللبنانيّة، وما يزال يشكّلها بثبات في جميع الأحوال. تتّسم هذه التجربة بأربع مراحل مميّزة. شهد الطور الأوّل في فترة 1976-1993 نشأة الحزب العربيّ الديمقراطيّ، وتعزيز القيادة العلويّة المحلّيّة عبر الدعم السوريّ لميليشيا الحزب العربيّ الديمقراطيّ، «الفرسان الحمر»، ولاحقًا عبر غنائم ما بعد الحرب في اتفاقية السلام الموقّعة تحت الهيمنة السوريّة[36]. منحت اتفاقية الطائف التي أقرّتها سورية عام 1989 علويّي لبنان على نحو فريد مقعدين برلمانيين (طرابلس وعكار)، ومنصبي رئاسة لمؤسستين حكوميتين، وسفيرًا ديبلوماسيًّا ونظام محاكم علويّة مستقل لتنظيم القوانين المدنيّة للمجتمع العلويّ[37]. تأسس لاحقًا مجلس إسلاميّ علويّ ضمّ 600 عضو وترأسه الشيخ أسد عاصي. انتخب علي عيد أوّل نائب علويّ في طرابلس عام 1992، بينما شغل البعثيّ عبد الرحمن* المقعد العلويّ الآخر في عكار.

يمكن وسم الطور الثاني (1993-2000) بالابتعاد السوريّ عن الحزب العربيّ الديمقراطيّ وصعود سياسيّين علويّين بديلين. تلاعبت سورية إلى حدّ كبير بالانتخابات اللبنانيّة عام 1996، سواء عبر تزوير بطاقات الاقتراع أو تغيير حدود الدوائر الانتخابيّة أو بالإكراه المباشر[38]، فخسر علي عيد مقعده البرلمانيّ بأغلبيّة كبيرة لصالح أحمد حبّوس، وهو رجل أعمال ثريّ من مدينة طرابلس. ويمكن عزو ابتعاد سورية عن وكيلها العلويّ السابق إلى قلق حافظ الأسد من سمعة علي عيد العنيفة في طرابلس وشكوكه بعلاقة عيد الشخصيّة مع رفعت الأسد في آنٍ. وكان انقلاب رفعت العسكريّ الفاشل في سورية عام 1984، الذي أسماه باتريك سيل «حرب الأخوين»[39]، أدّى إلى فترة نفي قسريّ لرفعت في أوروبا، بينما نجمت عن مناوراته اللاحقة لمحاولة خلافة أخيه نهاية التسعينيّات اشتباكات

---

* عبد الرحمن عبد الرحمن (المراجع).

مسلّحة في اللّاذِقِيّة وحملة قمع وحشيّة لشبكة دعمة[40]. أسهم كِلا العاملين بالتأكيد في حدوث تحوّلٍ في السياسة السوريّة، لكن التهميش السياسيّ للحزب العربيّ الديمقراطيّ في طرابلس يعكس أيضًا الحقائق المريرة «للسلام السوريّ» (Pax-Syrianna). كما يفسّر ريموند هينبوش، تمكّنت سورية في لبنان من «ضرب مختلف القوى ببعضها، وجعل نفسها مصدر دعم حاسم لا غنى عنه وسط صراعات القوة الدّائرة، والمصدر المستقر الوحيد للحماية من الخصوم والأعداء»[41]. في طرابلس، مكّنت سياسة «فرّق تسد» الأسد من كبح سلطة عيد، وفي الآن ذاته رعاية طيف واسع من الحلفاء بين النخب السنّة التقليديّة (آل كرامي)، والعشائر (الأسود والموري والنشار)، بل في النهاية حتى بين أعدائه الإسلاميّين السابقين (هشام منقارة، وبلال شعبان، وحركة التوحيد الإسلاميّة -المجلس العسكريّ).

لم تقوِّض خسارة عيد مقعدة البرلمانيّ مكانته أو شعبيته تمامًا بين قاعدة دعمه في جبل محسن. كانت بالأحرى رمزًا للانقسامات المتزايدة بين النخبة السياسيّة العلويّة -التي تختارها الغالبية السنيّة في طرابلس تبعًا للتركيبة السكّانية في المنطقة، والتي ينظر إليها باطّراد على أنّها «غير ذات صلة بالمجتمع المحلّي وغير خاضعة للمساءلة على مستوى القاعدة الشعبيّة»[42] -وبين القيادة المجتمعيّة العلويّة القائمة على شبكات المحسوبيّة المتجذّرة في جبل محسن. يفسّر علي فضة، النّاطق باسم الحزب العربيّ الديمقراطيّ، التداعيات المشوّهة لهذا الصدع:

> لدينا نائبان في البرلمان -حسب قانون الانتخاب المجحف والرجعيّ- هذان النائبان لنا (العلويّين) لكنّ «تيّار المستقبل» السنّي أخذهما منا. لهذا لدينا نائبان لا يمثّلاننا. حصل المرشّح عن جبل محسن في الانتخابات، رفعت عيد، على 98٪ من أصوات العلويّين؛ وحصل بدر ونوس على 2٪ وقيل له إنّه النائب الفائز. الانتخابات هنا تقوم على نظام الأغلبيّة - لكنّ غالبية ناخبي طرابلس سنّة. السنة إذن يختارون نائبنا، وليس نحن. بدر ونوس لا يستطيع تحقيق مصالح العلويّين لأنّه من التيار (السياسيّ) المخالف تمامًا... هو لم يكن قطُّ خيار الناس، هو فُرض على المقعد العلويّ[43].

لكن إقصاء الحزب العربيّ الديمقراطيّ عن الساحة السياسيّة اللبنانيّة أدّى إلى عدد من المكاسب الاستراتيجيّة للحزب، إذ مكّنه من شرعنة سرديته حول «حرمان العلويّين من حق التصويت»، وتقديم نفسه على أنّه «الصوت العلويّ الحقيقيّ»[44]، وفي الآن ذاته نأى الحزب بنفسه عن إخفاقات الدولة داخل جبل محسن وتنصل من مسؤوليته عنها. ملأ الحزب العربيّ الديمقراطيّ الفراغ في السُّلطة بعد انسحاب السُّلطة اللبنانيّة -البلديّة والعسكريّة على حدٍّ سواء- من ضواحي طرابلس الشرقيّة، وتبادل توفير خدمات اجتماعيّة محدودة (حفظ الأمن الداخليّ، والتأمين الصّحي للكوادر، والتحويلات للمقاتلين) مقابل الوفاء والولاء المحلّيين.

شهد الطور الثالث (2000-2013) لتطوّر الحزب عودة العلاقات مع سورية لدى تسلم بشّار الأسد ورفعت عيد عرشي أبيهما الوراثيين في سورية وفي الحزب العربيّ الديمقراطيّ تباعًا. سهل تجدّد علاقات الأسد-عيد إعادة بناء ميليشيا علويّة قويّة من 1000 مقاتل في جبل محسن، زُوّدت على ما يبدو بأسلحة الجيش السوريّ المنسحب في نيسان/ أبريل 2005[45]. يشير بعض المعلقين اللبنانيين إلى أنّ فرسان العربيّ «لم يجرَّدوا من أسلحتهم أبدًا على نحو ملائم» بعد انتهاء الحرب الأهليّة، وأنّ وجودهم الفعليّ استمرّ في الحقيقة من خلال «حزب الله» الذي وفَّر لعلويّي طرابلس «تغطية خطابيّة لكن أيضًا أسلحة ودعمًا عسكريًّا»[46]. في كل الأحوال، استُقطبت السياسيّة اللبنانيّة بعد اغتيال الحريري في معسكرين متنافسين: تحالف «8 آذار» المؤيّد لسورية بقيادة حزب الله، وضمَّ حركة أمل، والحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، والحزب العربيّ الديمقراطيّ، والتيار الوطنيّ الحرّ بقيادة ميشيل عون (الذي انضمّ في شباط/ فبراير عام 2006)؛ وتحالف «14 آذار» المعادي لسورية بقيادة تيّار المستقبل الذي يتزعّمه سعد الحريري، والقُوّات اللبنانيّة برئاسة سمير جعجع، والحزب التقدّميّ الاشتراكيّ برئاسة وليد جنبلاط (الذي انسحب لاحقًا عام 2009). اندلعت مواجهات عنيفة بين أعضاء هذين التيارين المتناحرين في صيف 2008 - تعرّض تيّار المستقبل لهجوم مباغت من مقاتلي حزب الله والحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ وحركة أمل في بيروت؛ بينما شنّت الميليشيات السنيّة التي يدعمها تيّار المستقبل هجمات عدّة

على الحزب العربيّ الديمقراطيّ في طرابلس. سعى بشّار الأسد منذ الانسحاب العسكريّ السوريّ المفاجئ من لبنان عام 2005 إلى دعم حلفائه العلويّين عبر تعزيز وتوحيد قاعدة سلطة رفعت عيد داخل جبل محسن -ما مكّنه من تجميع القادة والمقاتلين الميدانيّين تحت سلطة مركزيّة، وتنسيق عمليّات التزوُّد بالأسلحة وتوجيه الهجمات[47]. استثارت معارك جبل محسن/ باب التبّانة في أيار/ مايو 2008 المزيد من الدعم للحزب العربيّ الديمقراطيّ، إذ لجأ السكّان الخائفون إلى حاميهم المسلّح الوحيد. لكن، كما تشير مارين ميليغان، حكم الحزب العربيّ الديمقراطيّ البلطجيّ والمرتزق جعل كثيرًا من السكّان «خائفين من حماتهم الأبطال كما من الميليشيات المعادية»[48]. أحد الناشطين العلويّين أكّد أنّ رفعت عيد لا يقدّم شيئًا سوى «الأسلحة والمقابلات التلفزيونيّة»، فيدفع آليات الحرب قدمًا ويستغل وسائل الإعلام. وأضاف الناشط مفسرًا إلى حدٍّ أبعد:

> الواقع على الأرض في جبل محسن الآن هو أنّ رفعت عيد ليس له تأييد [حقيقيّ]. هو يوزّع المال، ووسائل الإعلام في صفه، وله خط سياسيّ، ولديه أسلحة... لكن داخل جبل محسن كلهم يعرفون أنّ رفعت عيد ليس قائدًا جيّدًا، مع أنّ النِّزاع في سورية، ونقاط التفتيش في جبل محسن تدفعهم للقول - لا بأس، في هذه المرحلة فقط، سنظلُّ مع رفعت عيد[49].

الطور الرّابع وربّما الأكثر دراماتيكيّة في التاريخ القصير للحزب العربيّ الديمقراطيّ يحدث الآن. في تموز/ يوليو 2014، قيل إنّ رفعت وعلي عيد فرّا من لبنان إلى سورية لتجنّب تهم جنائيّة مرتبطة بتفجيري مسجدَي «التقوى» و«السلام»، وإدانات رسميّة بدعم وارتكاب «أعمال إرهابيّة في طرابلس»[50]. دفعت الحملة العسكريّة المنسقة ضدَّ المقاتلين السنّة والعلويّين بعض المعلّقين إلى التبشير بـ«فرصة تاريخيّة أمام العلويّين اللبنانيين للبحث عن قادة جدّد يتبنون مقاربة أكثر استقلاليّة عن دمشق، وموقفًا أكثر تصالحًا مع الأغلبيّة السنيّة في طرابلس»[51]. يبقى آخرون أقلّ تفاؤلًا في تحليلاتهم، مشيرين إلى أنَّ شبكات الحزب العربيّ الديمقراطيّ ما تزال قائمة في مكانها، وإلى الانقسام بين القادة العلويّين البدلاء المحتملين الذين لا يتمتعون بنفوذ كبير في جبل محسن، وإلى حقيقة أنّ بعض السكّان يرون

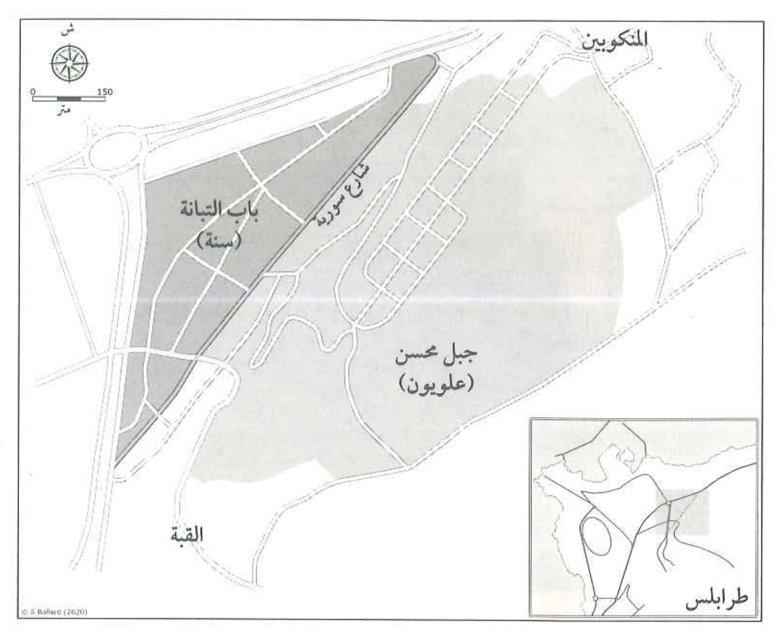
في مغادرة عيد تضحية مؤقتة لتجنّب صراع أكبر[52]. يحذّر الصحافي اللبنانيّ جهاد الزّين عن حقّ من التنبّؤات المتسرّعة، نظرًا إلى «ارتباط مصير الحزب العربيّ الديمقراطيّ بمصير سورية»؛ لذلك «علينا أن ننتظر مصير سورية قبل أن نستطيع استنتاج مصير الحزب العربيّ الديمقراطيّ»[53]. وفي حين يبقى مستقبل الحزب العربيّ الديمقراطيّ على المحكّ، من الحيويّ تقصّي الإرث والأثر بعيدي المدى لتمظهرات جبل محسن الحضريّة عبر عقود من الصِّراع.

جيرة شوّهها العنف

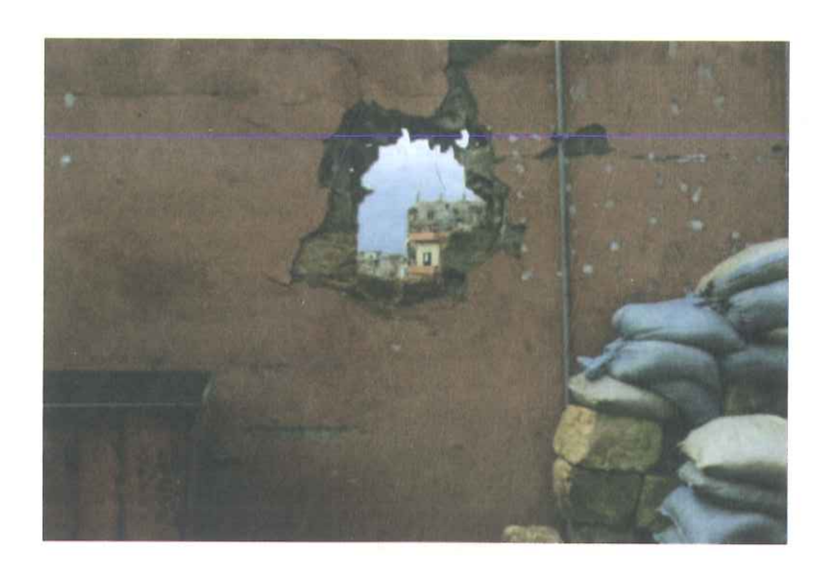
يشير سكوت بولين في تقصّيه المقارن للصراعات الحضريّة، **المدينة والروح في المجتمعات المقسّمة**، إلى أنّ «الحياة في المدن المستقطَبة تشكّل وضعًا طبيعيًّا مختلفًا، حيث تتداخل الفواصل المدينيّة مع خطوط الصَّدع الثقافيّ، وتنحشر الذكريات البعيدة في أماكن ضيّقة»[54]. فعليًّا، يفصل بين جبل محسن وباب التبّانة، الحيّان المتجاوران والمكتظّان بالسكّان، شارع سورية الذي تحدّد ملامحه (غالبًا) الحفر والمتاريس والدبّابات المصطفّة على طوله. لكن الصَّدع في ذاكرة الحيين يمتد أعمق بكثير إلى تهجير العلويّين عام 1976، وإلى مجزرة باب التبّانة عام 1986 التي قتل فيها مئات السنّة. كلتا الحادثتين المؤلمتين محفورتان في عمق التاريخين المحلّيين والذاكرتين الجمعيتين للحيين، وينحى كل حيّ باللائمة فيهما كلية على الحي المقابل[55].

يقدّر ضحايا عمليات القتل التي ارتكبها الجيش السوريّ ومقاتلو الحزب العربيّ الديمقراطيّ عام 1986 في باب التبّانة بـ 200-400 قتيل[56]. سحقت المجزرة حركة التوحيد الإسلاميّ وقائدها الشعبويّ خليل عكاوي (أبو عربيّ)، لكنها خلقت أيضًا إرثًا من الاستياء المجتمعيّ والغضب الشعبيّ. وصف الصحافي اللبنانيّ محمّد أبو سمرة تلك العملية بـ«انتقام المقهورين»:

> منذ النهاية العنيفة لإمارة حركة التوحيد الإسلاميّ وعهد «مشيخة شباب» [منظمة الحي بقيادة شيخ محلّي] خليل عكاوي عام 1986، تصاعدت ثقافة فقرٍ وغضب مسلّح كردّ فعل على الاستياء المضمر الذي يغلي في باب التبّانة، خصوصًا بين أبناء مجنّدي الإمارة والمشيخة المفقودتين. ولعدم وجود منفذ



الشكل 9-1: خارطة جبل محسن، طرابلس



الشّكل 9-2 منظر قنّاص يشرف على باب التبّانة (تصوير أليكس بوتر، 2014).



الشّكل 9-3 متراس مضادّ للقنّاصة في جبل محسن
(تصوير كريغ لاركن، كانون الأوّل/ ديسمبر 2013).

لتنفيس غضبهم المكبوت، يتفهم المرء كيف تحظى حركات مثل «الشباب المؤمن» بجاذبية خاصّة لجماعات أيتام صغار لا يجدون ما يتطلعون إليه سوى حياة جنوح وقسوة وعنف[57].

لا تسهم سرديّات الألم والمعاناة في طرابلس بتأجيج الخطابات الطائفيّة فحسب، بل تخلق وتدوّم مشاهد طائفيّة - جيوب مدينيّة متجانسة، محاطة بعتبات منيعة ومساحة متعيّنة[58]. تسميها ويندي بولان «بنى الصّراع التحتيّة» - «الجدران والحواجز والمناطق العازلة وأنظمة التنقّل» التي «تمزّق المدن لتشكّل جبهات مواجهة تدمّر النسيج الحضريّ والحياة اليوميّة، بحيث لا يؤدّي التواصل المجتمعيّ ما ينبغي أن يؤدّيه من تواصل وفائدة»[59].

جبل محسن ضاحية حدوديّة على خط المواجهة، محاطة من الجهات الأربع بأحياء مجاورة ذات أغلبيّة سنيّة: «باب التبّانة»، و«القبّة»، و«الريفا»، و«المنكوبين»، و«مخيم البداوي»

للاجئين الفلسطينيّين (الشّكل 1.9). كما قال أحد السكّان المحلّيين، نعيش «في غرفة بلا نوافذ»، منقطعين عن الدولة، ومحاصرين بجيران عدائيين. يذهب أحد كوادر الحزب العربيّ الديمقراطيّ أبعد من ذلك: «في جبل محسن نحن تحت الحصار بالمعنيين المجرّد والفعلي في آنٍ... نحن مطوّقون بكلّ معنى الكلمة، ومن كلّ الجهات. فعليًّا من حيث إنّنا على خط التماس، ومجرّدًا من حيث إنّ كلّ فرد في جبل محسن يعدّ نفسه الآن هدفًا محتملًا»[60]. تنتشر دبابات الجيش اللبنانيّ ونقاط تفتيشه وجنوده على طول السطوح البينية المدينيّة المتصدّعة، لتنظّم الوصول إلى الأحياء وتغلق المعابر دوريًّا. تحوّلت الأبنية السكنيّة على أطراف جبل محسن إلى خطّ تماس نشط مخرّم بثقوب الرصاص - كونها تمثّل موقعًا ممتازًا للقناصة العلويّين، وهدفًا حتميًّا للنيران الانتقاميّة (انظر: الشّكل 2.9). تشكّل هذه المنازل الأحياء الأفقر والأخطر في المنطقة، مثل «الحارة الجديدة» المقابلة مباشرة لباب التبّانة، لكنها مع ذلك تبقى مأهولة دائمًا بسبب تدنّي قيمة إيجارها. قد تخليها العائلات مؤقّتًا حين تندلع المعارك، وقد تعلق داخلها أحيانًا طوال فترة تبادل الأعمال العدائيّة، لكنها غالبًا تعود لترمّم ما خلفته الحرب من أضرار. غيّر النِّزاع طويل الأمد هندسة المكان المعماريّة: تكشف جولة في الحي متاريس مدعّمة بأكياس الرمل بين الأبنية، وأنفاق وخنادق بدائيّة حفرت كيفما اتّفق لتجنّب رصاص القناصة، وشقق الطوابق العليا المهجورة، وحواجز فولاذيّة متحركة ضدَّ القنص كتب عليها: «انتبه -خطر الموت -قنّاصة» (انظر: الشّكل 3.9).

ليس هناك منطقة عازلة تفصل المتحاربين، على عكس الصِّراعات المدينيّة الأخرى، أو تسمح بحضور عسكريّ فاعل لتخفيف حدَّة الأعمال العدائيّة. يتّخذ الجيش مواقعه على طول شارع سورية، وفي مرتفعات جبل محسن المتاخمة، متمركزًا بين الأبنية السكنيّة المأهولة والمحالّ التجاريّة، ومع ذلك يبقى الاعتقاد السائد أنَّ الجنود اللبنانيّين غير قادرين على التدخّل وغير راغبين به، وأنّ الدّولة تمارس سياسة «الحياد السلبيّ»[61]. كما يفسّر أحد الناشطين المدنيين من طرابلس، جاء قائد ميليشيا من باب التبّانة مؤخّرًا إلى العقيد الجميّل من الكتيبة الرابعة في الجيش اللبنانيّ وسأله لماذا لا يطلق الجيش النار على قناصة من جبل محسن. أجابه العقيد: «لا أريد أن أخسر أيًّا من رجال الجيش اللبنانيّ في هذا النِّزاع»[62].

حلّ محلّ المخاوف من عدم مبالاة الجيش وعدم كفاءته القلق من تسييس الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة وتشظّيها. بكلمات إليزابيث بيكارد، أصبحت الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة «شديدة الانقسام محليًّا، وشديدة الخضوع والتبعيّة دوليًّا»[63]. يكمن الاستقطاب بين الجيش اللبنانيّ الذي كثّف تعاونه مع حزب الله وحلفاء سوريين الآخرين، وبين قوى الأمن الداخليّ التي تتهم بأنّها الجناح المسلّح لحركة 14 آذار، ومنحازة في حمايتها تحديدًا للمجتمعات السنيّة وقيادة تيّار المستقبل[64]. ويفاقم الإحساس بالانحلال الأمنيّ تداخل فروع أجهزة الاستخبارات وتنافسها - المخابرات العسكريّة، والمديريّة العامة لأمن الدولة، وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخليّ - لارتباط كل منها بزعماء طائفيّين/ سياسيّين، وإعاقتها عملية تبادل المعلومات والتعاون الجماعي لحفظ الأمن.

تتبدّى هذه الانقسامات الحادّة في طرابلس بوضوح على مستويي الخطاب المجتمعيّ والحضور في الشارع: قوى الأمن الداخليّ أكثر انتشارًا في باب التبّانة، بينما يحرس الجيش اللبنانيّ جبل محسن. أعلن الشيخ الرافعي في اجتماع لكبار مشايخ طرابلس عقد في تموز/ يوليو 2013، أنّ «القضاء والجيش [اللبنانيّين] خاضعان للمشروع الإيراني. الأوامر تأتي من إيران، يستلمها القضاء، ثم يصدر مذكرات توقيف بحقّ شباب السنّة»[65]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، اتّهم رئيس الحزب العربيّ الديمقراطيّ رفعت عيد قوى الأمن الداخليّ باتباع أجندة سعوديّة [-صهيونية]، وأنّ تعذيبهم المشتبه بهم العلويّين سوف يؤدّي إلى أعمال انتقاميّة: «أقول علنًا إنّ من حلّل دمنا وهو فرع المعلومات وأعوانه حلال علينا دمه»[66]. تبرز هذه الاتهامات الطائفيّة بتواطؤ إقليمي المخاوف العامة حول مسألة بقاء القُوّات الأمنيّة اللبنانيّة محايدة ومستقلّة. الخشية، كما تلاحظ بيكارد بذكاء، أن تصبح «القُوّات المسلّحة اللبنانيّة إلى جانب قوى الأمن الداخليّ... عملاء صراع معولم بين القوى الغربية والشبكة الإسلاميّة الشرق أوسطيّة»[67].

لا شكّ أنّ النّزاع العنيف أحدث انزياحًا ماديًّا وتحوُّلًا في جبل محسن -لكنه خلق أيضًا على نحو مشين «اقتصاد حرب» تكافليّ يوحّد مقاتلي وتجّار الحيين المتناحرين. ليس من غير الشائع أن تسمع شهادات مقاتلين علويّين وقادة ميدانيّين سُنّة يشترون أسلحة وذخائر

من بعضهم[68]؛ وعلى نحوٍ مشابه تجّارًا في كلتا الضاحيتين يدفعون خوات لعدم استهداف محالّهم في معارك الشوارع. كشف تقرير استقصائيّ أجرته صحيفة **الحياة** في جبل محسن وباب التبّانة عن التقاطع الحيويّ بين الازدهار الاقتصاديّ والسُّلطة العسكريّة. إذ يعمل اقتصاد الحرب وفق تسلسل هرميّ ثلاثي المستويات من «المموّلين»، و«الوسطاء» (القادة الميدانيّين)، و«المقاتلين». مموّلو الميليشيات في باب التبّانة أساسًا السياسيّون المحليّون -ميقاتي، والصفدي، والحريري، وكبّارة، وكرامي- بالتنسيق مع دول الخليج (...)، في حين أنّ القادة الميدانيين في الغالب تجّار (زياد علوكي -تجارة الحبوب؛ وسعد المصري -تجارة الخضار)، أو رجال دين (الشيخ حسام الصبّاغ والشيخ خالد السيّد)[69]. أمّا المقاتلون الفعليّون فيؤتى بهم من صفوف الشباب العاطلين عن العمل، وعمّال الأسواق المؤقتين، والمهتدين السلفيّين الذين يتقاضون رواتب شهريّة، ويحصلون على تغطية شاملة للخدمات الطبيّة.

يبقى رفعت عيد «سمسار الحرب الوحيد» في جبل محسن، والقادة الميدانيّون في الغالب أرباب عمل مستقلّون: أصحاب مصانع وعمّال بناء وتجّار وأصحاب شركات سيارات الأجرة[70]. يدفع الحزب العربيّ الديمقراطيّ تعويضات القادة الميدانيّين ويسلّحهم، وبدورهم ينفق هؤلاء على مقاتليهم في محاولة للحفاظ على ولائهم والإبقاء على خدماتهم. في أحيان كثيرة، يؤدّي سجن قادة الميليشيات أو وقف إطلاق النار - كما في الأحداث التي فرضتها الخطّة الأمنيّة لعام 2014 - إلى صراعات داخليّة على السُّلطة، ومفاوضات جديدة على السيطرة الإقليميّة. يدوّم اقتصاد الحرب دوائر العنف بشكل حتميّ، إذ يقوم على الفقر الاجتماعيّ، والقوة القسريّة، والتهميش السياسيّ. كما يخلص تقرير مجموعة الأزمة الدوليّة حول باب التبّانة/ جبل محسن إلى القول في استنتاج لافت للنظر عام 2010:

ما الذي يمكن أن يطمح إليه شباب هذه المنطقة سوى الصِّراع المسلّح الذي يمنحهم الفرصة لتعلّم كيفية حمل السلاح وكسب قليل من المال؟ ليست المبادئ الكبرى أو الانتماءات السياسيّة أو الولاءات الدينيّة، بل ما يدفع هؤلاء الشبّان أكثر إلى القتال حاجاتهم الماديّة، وغياب الأفق، والوضع اليائس الذي يجدون أنفسهم فيه[71].

يتّفق أحد المقاتلين المحبطين على خطّ تماس التبّانة–محسن: 'سئمنا تجّار الدم، هؤلاء المسمّون «قادة ميدانيّين». لا أحد يعطيك رصاصة مجّانًا ودون شيء بالمقابل. ندرك ذلك تمامًا. وندرك أنّ بعض المشايخ والقادة على الأرض يتقاضون المال باسمنا'[72]. رغم أنّ العديد من سكّان جبل محسن وباب التبّانة مدركون خطورة وضعهم، ليس هناك إجماع كبير حول كيف يمكنهم في نهاية المطاف إحداث تغيير. لكن ثمّة خطابات مختلفة ومتناقضة وسط الصّراع حول الكيفيّة التي ينبغي فيها تصوّر وتمثيل جبل محسن. وتعكس هذه الخطابات على الدوام صراعات القوى العلويّة الداخليّة، غير أنّها تكشف أيضًا مفاوضات معقّدة ومتحوّلة على الهُوِيّة الدينيّة، والولاء الوطنيّ، والرعاية الإقليميّة.

تصوّر جبل محسن: غيتو. رهينة. يتيم.

الغيتو المحاصر

تدور السرديّة الأكثر شيوعًا بين سكّان جبل محسن حول حيوات حبيسة في غيتو محاصر، تتخلّلها معارك لا تنتهي. وتوفّر المعارك -التي غالبًا ما تُعَدُّ وتُسمّى باسم حي أو عيد أو شهيد محدَّد- أطرًا زمانيّة وكلاميّة للحياة اليوميّة؛ كما توفّر تمايزًا في الموت، مع تخصيص قطعة من أرض مقبرة جبل محسن لـ«شهداء المعارك»[73]. يزُيّن مدخل هذه المقبرة المجتمعيّة نقش حجريّ: «شهداؤنا عظماؤنا»، بينما تمتلئ جدرانها الخارجيّة بلافتات شهداء ملصقة حديثًا (الشّكلان 9.4 و9.5). تشهد لوحات الملصقات الشخصيّة هذه على راهنية الصِّراع، لكنها تؤكّد أيضًا فردانيّة كل شهيد، وكيف تختار كل عائلة تأويل تضحية أحبتها وإرثهم.

تقتصر بعض الملصقات ببساطة على صور وأسماء غير رسمية -وهؤلاء الضحايا الأبرياء لمعارك الشوارع في جبل محسن. اللافتات الأخرى تصوّر مقاتلين بواسل بالزيّ العسكريّ يحملون بنادق قنّاصة بعدسات تلسكوبيّة مكبرة. تنعي إحداها فقدان «الشهيد البطل» طالب حسن ماما الذي مات وهو يقاتل مع الجيش اللبنانيّ، ويظهر في الصورة مرتديًا بذته العسكريّة؛ وتنعي أخرى «الشهيد البطل» علي محمود شبيب الذي وضعت صورته على العلم السوريّ وكتبت فوقها مقولة: «الله يرحم شباب جبل محسن، والله يحمي سورية».



الشّكل 9-4 مقبرة جبل محسن، «شهداؤنا العظام» (تصوير كريغ لاركن، كانون الأوّل/ ديسمبر 2013).

يحوي عدد من الملصقات الصور الخالِدة لحافظ وبشّار الأسد يتقبلون الشهداء ويؤكّدون ولاءاتهم السوريّة البعثيّة؛ بينما تفضّل أخرى صور الشيخ صالح العلي، المجاهد العلويّ الأسطوريّ الذي قاد الثورة السوريّة عام 1919 ضدّ سلطات الانتداب الفرنسيّة. قلّة من ملصقات جبل محسن تحوي آيات قرآنيّة أو تستخدم صورًا دينيّة، ما يميزهم بوضوح عن الشهداء اللبنانيّين الشّيعة الذين غالبًا ما تحوي ملصقاتهم آيات أو رموزًا دينيّة، أو إشارات مرئيّة إلى الإمام علي أو الحسين. بشكل عامّ، يشير «الأموات الأحياء» في جبل محسن إلى صراع إقليميّ علمانيّ، يستحضر ولاءات سوريّة لكنّه يقرّ بالحقائق اللبنانيّة.

لا يستغرب أن تتّسق الملصقات مع سرديّة الحزب العربيّ الديمقراطيّ، التي تتوسّل تصوير جبل محسن حيًّا محاصرًا وفي الآن ذاته معقلًا حصينًا للمقاومة العلمانيّة ضدّ عدو



الشّكل 9-5 ملصقات الشهداء، جبل محسن (تصوير كريغ لاركن، كانون الأوّل/ ديسمبر 2013).

بدائيّ متطرّف. حسب تفسير علي فضة: «كنا هنا منذ وقت طويل، وسنبقى هنا، فكل ما نفعله هو حماية وجودنا في وجه السلفيين التكفيريين الذين لا يميّزون بين سُنيّ أو شيعيّ أو مسيحيّ»[74]. رئيس الحزب العربيّ الديمقراطيّ رفعت علي عيد كان حتى أكثر صراحة في تأطيره جبل محسن ليس فقط حصنًا منيعًا ضدّ الخطر السّلفي في طرابلس، بل أيضًا كبش فداء في «ساحة» الصّدامات الجيوسياسيّة. قال عيد مفسرًا:

> ... المحور [سورية-إيران-حزب الله] يحقّق أخيرًا الكثير من الإنجازات، والظاهر أنّ الجميع بات يتقبّل أن يكون جبل محسن ساحة لفشة خلق الطرف الآخر، هذه معادلة قاسية ومؤلمة، نحن نخدم مشروعنا وقضيتنا وقناعتنا على حساب دمائنا... ولسنا دائمًا قادرين على إفهام أهلنا وناسنا في الجبل أنّ الصبر هو الخيار الأفضل[75].

لم يغب عن بال نقاد عيد الكثر تواطؤه في قبول تلك الـ«معادلة» القاسية والمؤلمة التي تضحّي بأمن جبل محسن لتعزيز التحالفات الاستراتيجيّة مع سورية وحزب الله. فأعداد متزايدة من علويّي طرابلس ليسوا على استعداد لخدمة ما يرونه «مشروع وقضية ومعتقدات» عيد نفسه، أو القبول بتحوّل منطقة جبل محسن إلى «ساحة لفشة خلق».

رهينة لا حول لها

يتمثّل تصوُّر جبل محسن البديل في أنّه رهينة لا حول لها -أوّلًا باحتجازه ضدَّ إرادته من قبل السُّلطة الاستبداديّة والقسريّة لعشيرة آل عيد، وثانيًا بخضوعه للقوى السياسيّة الإقليميّة التي لا يمكن مقاومتها. انتقادات عائلة عيد ليست ظاهرة جديدة، خاصة بين الطبقة الوسطى المثقّفة لعلويّي لبنان، وفي أوساط المفكّرين الساخطين الذين يسكن معظمهم خارج جبل محسن. لكن بدأت تظهر تدريجيًّا معارضة داخليّة متصاعدة ضدَّ المحاباة، والفساد، وسوء الإدارة الاقتصاديّة، وتكتيكات الخفارة المجتمعيّة الوحشيّة. بكلمات مسؤول بارز سابق في الحزب العربيّ الديمقراطيّ: «لم يعد للحزب وجود -أصبح قشرة فارغة، مجرّد غطاء لنشاطات قلّة قليلة»[76]. يقرّ نائب طرابلس العلويّ بدر ونوس، أحد أبرز منتقدي الحزب العربيّ الديمقراطيّ، بأنّ حصوله على مقعده النيابي جاء نتيجة اصطفافه السياسيّ القريب من تيّار المستقبل بزعّامة الحريري «الذي احتاج إلى شخصيّة علويّة على قائمته ضدَّ عشيرة عيد»[77]. حسب ونوس:

> الحزب العربيّ الديمقراطيّ (رفعت عيد ووالده علي) يمارس اليوم نوعًا من الإرهاب ضدَّ المواطنين العلويّين أشدّ بكثير من الذي يشنّه على مواطني طرابلس... الحزب العربيّ الديمقراطيّ «سرطان» تبتلي به الطائفة العلويّة اللبنانيّة... والجرح المفتوح الذي ألحقته عشيرة عيد في جبل محسن واضح جدًّا، ولذا فالصِّراع قبل كونه علويًّا-سنّيًّا هو في الحقيقة علويّ-علويّ[78].

يعكس هذا الشجب الملتهب لهيمنة آل عيد وتأثيرهم المدمّر في الجبل توتّرات طبقيّة وثقافيّة تحتيّة في المجتمع العلويّ. يرى ونوس أنّ جبل محسن أصبح آفة حرمان وتمرّد تلطّخ

الإرث الحضاريّ المميّز لعلويّي لبنان، وواجهة تخلّف وبربريّة تحول شباب جبل محسن إلى وقود للصراع و«جنود مشاة» ملتزمين بمحور المقاومة. من ناحية أخرى، يشير عرين الحسن، المحامي البارز في طرابلس والناشط المدني العلويّ، إلى نقص الخدمات والمرافق في جبل محسن، وينحو باللائمة في ذلك على عدم كفاءة الحزب العربيّ الديمقراطيّ. فإعطاء رفعت عيد الأولوية للحرب على «التطوير الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ»، يسجن سكّان جبل محسن ولا يوفّر لهم أفقًا للمستقبل. وكما يؤكّد بحماس:

> أهلنا يموتون في كلّ جولة [معارك]... أطفالنا لا يستطيعون الذّهاب إلى المدارس، أطفالنا لا يستطيعون النزول إلى طرابلس لأنّ هناك إطلاق نار تحذيريًّا. اقتصاديًّا التجّار يعانون لأنّهم لا يستطيعون العمل... انظروا إلى حزب الله، تبنوا الكفاح [المسلّح] لكنهم قدموا نتيجة لأهلهم - يبنون لهم مؤسّسات، ويعطونهم المال. أمّا نحن، فماذا فعلنا هناك في الجبل؟ تعالوا إلى جبل محسن، كلّ عشرة أمتار مقهى، هناك نحو 200 مقهى في جبل محسن، لكن لا وجود لمكتبة واحدة... لا شيءَ في جبل محسن، شارعان أو ثلاثة فقط، وبشّار الأسد ورفعت عيد[79].

يميّز هذا النقد على نحو لافت بين الحزب العربيّ الديمقراطيّ وبين حليفه السياسيّ حزب الله الذي تبنّى «مقاومة شاملة» تجمع بين منصة آيديولوجيّة وطائفة واسعة من الخدمات الاجتماعيّة: «جمعية الحياة الصحيّة الإسلاميّة»، و«جهاد البناء» (مؤسسة للبناء والتطوير) و«مؤسسة الجرحى» و«المؤسسة التربويّة»[80]. أمّا الخواء الآيديولوجيّ والعداء للثقافة والفكر إلى جانب الفشل في تقديم خدمات مجتمعيّة، يجعل وجود الحزب العربيّ الديمقراطيّ، بالنسبة إلى الحسن، وجودًا قمعيًّا خطرًا في جبل محسن.

لعلّ المجاز الثاني، الرهينة، الأكثر شيوعًا - وتظهر فيه طرابلس ميدان معركة استراتيجيّة بين قوى إقليميّة (سورية وإيران والسعوديّة وقطر والكويت) وتيّارات جيوسياسيّة (الجهاديّة-السلفيّة ومحور المقاومة والتدخّلية الغربيّة). من ثمّ يمثّل جبل محسن وباب التبّانة «منطقة حرب بالوكالة»[81]، حيث ينقل لاعبون دوليّون صراعاتهم إلى مسرح طرابلس

المحلّي، ويدعمون مقاتلين «محليّين» في حرب أرخص وأسهل إدارة بما لا يقارن مع أيّ حرب أخرى قد تندلع في العاصمة اللبنانيّة[82]. يوضح نوّاف كبّارة هذه النقطة: «يرتبط تصاعد الطائفيّة في طرابلس مع تعمق النّزاع السوريّ. السعوديّة وإيران تتنافسان إقليميًّا للسيطرة على المنطقة وفرض رؤيتين إسلاميّتين مختلفتين. الأحداث في شوارع جبل محسن وباب التبّانة مجرّد تموُّجات سطحيّة من أمواج أعمق وأكبر في طهران والرياض»[83].

لا شكّ أنّ طرابلس مهددة بالحرب الأهليّة السوريّة وصراعاتها المترادفة مع ردود الفعل اللبنانيّة المنقسمة تجاهها. لكن إلى أيّ مدى يرتهن ساستها وسكّانها للديناميات الإقليميّة والرعاة الأجانب؟ وما مدى دقّة النظر إلى جبل محسن بوصفه بيدقًا في لعبة شطرنج جيوسياسيّة، أو «منطقة عازلة» امتصت مرارًا صدمة وأذى ألعاب القوّة الوطنيّة والدوليّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة-الطائفيّة؟ لا أجوبة واضحة عن هذه التساؤلات. لكن الذين قابلناهم على امتداد الطّيف السياسيّ الطرابلسيّ جزموا في تحليلهم بأنّ المدينة «صندوق بريد إقليميّ» لإيصال رسائل استراتيجيّة، وتهديدات مقنعة، وأحيانًا طرودًا متفجّرة. يفسّر علي فضة ذلك إلى حدٍّ أبعد:

> تعتقد العربيّة السعوديّة أنّ طرابلس صندوق البريد الذي تستطيع عبره إرسال رسائل إلى سورية، وحتى إلى حزب الله وإيران. عندما بدأت معركة القلمون كانت السعوديّة تقول عبر صحفها ومنافذها الإعلاميّة إنّه في حال اشتبك حزب الله مع الجيش السوريّ الحرّ في معركة في القلمون فإنّها ستفتح أبواب الطُّوفان لنزاع في لبنان، بدءًا من طرابلس[84].

رغم تحيزه، يبقى تحليل فضة صحيحًا في الربط بين تصاعد التوتّرات المحليّة مع أحداث أوسع، مثل المعارك التي اندلعت في القلمون أو القصير، أو التي حدثت مؤخّرًا في عرسال بين الجيش اللبنانيّ (وحزب الله) وتنظيم الدولة الإسلاميّة في آب/ أغسطس 2014، وأدّت إلى تظاهرات وقطع طرقات في باب التبّانة، ومحاولة تدخل المشايخ السلفيّين المحلّيين[85]. على نحوٍ مماثل، يبقى جبل محسن مقياس ضغط علويّ رمزيّ يعكس حركات مدّ وجزر الصِّراع في سورية المجاورة. وفي حين يحرص بعض المحلّلين على وضع جبل محسن ضمن خطاب

« الهلال الشيعيّ» الأوسع[86] -وربطه بنفوذ إيران الإقليميّ المتوسّع أبدًا عبر مجموعات ميليشيات شيعيّة (حزب الله وعصائب أهل الحق وأبو الفضل العبّاس) التي تقاتل في سورية والعراق حاليًّا، غير أنّ هذه المقاربة مغلوطة أساسًا. أولًا، رغم أنَّ جبل محسن والحزب العربيّ الديمقراطيّ سهلًا أحيانًا مهام عملاء المخابرات السوريّة، فإنّ مقاتليهما المحليّين لم يتورّطوا في صراع أوسع ولا يشاركون في الحرب الأهليّة السوريّة. ثانيًا، من الأهمية بمكان عدم الخلط بين التقارب الجيوستراتيجيّ العسكريّ أو التحالفات التكتيكيّة والاشتراك المفترض في رؤى دينيّة آيديولوجيّة. علويّو لبنان ليسوا رفاقًا طبيعيين لمقاتلي حزب الله، أو القبائليين الحوثيين، أو الباسيج الإيرانيّ، أو الميليشيات الصّدرية -فهم لا يؤمنون أو يتوافقون مع الشّيعة الاثني عشريّة التقليديّة، ولا يرجح أن يقاتلوا أو يموتوا في سبيل دولة الخميني الإسلاميّة القائمة على عقيدة «ولاية الفقيه». قد تكون تلك الجماعات المتباينة متحدّة الآن في مواجهة العدو السُّني-السلفيّ المشترك (داعش/ القاعدة)، وموحدة في مفردات الحرمان والاستلاب الدينيّة المشتركة، لكنها تبقى خاضعة لأجندات وطنيّة، وقواعد دعم محليّة، وتعدّدية سلطات دينيّة (المرجعيّة الشيعيّة)[87]، وولاءات إثنيّة (عربيّة وفارسيّة) وقبليّة. لذلك من الخداع النظر إلى طرابلس على أنّها مجرّد «صندوق بريد» إقليميّ؛ طرابلس تبقى أساسًا صمّام الأمان أو البؤرة لصراعات لبنانيّة أوسع -ساحة محليّة تتيح التنفيس عن التوتّرات الداخليّة واحتواءها، وتسمح بممارسة صراعات القوة بين النّخب، وتصرف النظر من خلال «عدم استقرارها» عن المشاكل الحقيقيّة كالحرمان الاجتماعيّ والفساد.

اليتيم المتروك

السرديّة الأخيرة السائدة عن جبل محسن أنّه يتيم متروك: مرفوض من الدولة اللبنانيّة، وممنوع من الوصول إلى الإتاحات الاجتماعيّة-الاقتصاديّة بسبب (لا) ولاءاته المتخيلة. كما يقول أحد سكّان جبل محسن مفسرًا: «ليست الدولة غائبة عن جبل محسن فحسب، بل تنكر علينا هُويّتنا اللبنانيّة. نحن ملومون باستمرار على أصولنا العلويّة... نريد الدولة لكن الدولة لا تريدنا»[88].

ليس إحساس العلويّين بأنّهم متروكون ظاهرة فريدة في ثاني أكبر المدن اللبنانيّة. طرابلس، كما يلاحظ هلال خشان، «لا مكان لها على الخارطة الاقتصاديّة والتنمويّة والسياحيّة اللبنانيّة، إذ صار اسمها مرادفًا للفقر والبؤس والحرمان»[89]. تنخفض الرواتب الشهريّة في طرابلس إلى أدنى من 170 دولارًا، مقارنة بمتوسّط الأجور اللبنانيّة البالغ 355 دولارًا؛ وتبلغ نسبة بطالة الشباب 45٪، في حين يعيش أكثر من 57٪ من سكّان طرابلس تحت خطّ الفقر، مقارنة بالمعدّل الوطنيّ البالغ 28٪. لذلك يسائل كثيرون سياسة الدولة بعيدة الأمد (وغير المعلنة) في عدم الاستثمار في طرابلس وإهمالها[90]. الإحصاءات والحقائق في باب التبّانة وجبل محسن حتى أسوأ. أقلّ من 3٪ من الطلاب يبلغون المرحلة الثانويّة في كلتا المنطقتين؛ أكثر من 82٪ من السكّان لا يملكون ضمانًا صحيًّا؛ أكثر من 63٪ من السكّان يعيشون على أقلّ من 4 دولارات يوميًّا؛ الخدمات العامة الأساس في المنطقتين بحدودها الدنيا؛ النّظام التعليميّ بالكاد يعمل، مع أعلى نسبة تسرُّب مدرسيّ في لبنان؛ وبالنسبة إلى شبّان المنطقة تبقى البطالة النتيجة المنطقيّة الأرجح. غذّى الوضع الاقتصاديّ المتردّي، بالإضافة إلى مشاعر النَّبذ والتهميش، ثقافة ميليشيات حيث لا يترك الحرمان والإقصاء الاجتماعيّ-الاقتصاديّ خيارات كثيرة أمام المجتمع العلويّ سوى التحشُّد وراء حزب سياسيّ، قد لا يوفّر الكثير من الحماية الماديّة لكنه على الأقل يقدّم الوعد بردٍّ عنيف[91].

المكوّن الثاني، وربما الجانب الأكثر إثارة للجدل في إحساس العلويّين بالترك والإهمال، يتعلّق بولائهم للدولة اللبنانيّة. كان نتاج الشعور الطاغي داخل المجتمع العلويّ في جبل محسن بتهميش الدولة الاقتصاديّ-الاجتماعيّ تراجع الثقة بهذه الدولة، واستطرادًا الولاء لها. عزّز «غياب» الدولة شبه الكلّي «عن تأدية واجباتها»[92] الإحساس التاريخيّ في المجتمع بأنّه أقليّة محرومة، وقاد إلى وضع أدرك ساسة الأحزاب في المناطق الشماليّة من البلاد حقيقته، فاستغلوا مشاعر التهميش لخدمة مصالحهم الخاصّة[93].

يشهد انتشار الأعلام السوريّة وصور الأسد في جبل محسن على تضارب الولاءات، لكن من السذاجة مساواة ذلك بالخيانة الوطنيّة؛ إذ يعكس بالأحرى السياسات الطائفيّة اللبنانيّة وديناميات الراعي-العميل. توضّح كوكب إبراهيم، إحدى ساكنات جبل محسن العلويّات، الوضع على النحو التالي: السُّلطة في لبنان اليوم «تنبني على أسس الطائفة أو

القبليّة أو العشيرة [و]... لذلك من الطبيعي جدًّا أن تشعر الأقليّات بالحاجة إلى حماية أنفسها وتعزيز مصادر قوتها... و[من] المحتَّم أن تتوحّد طوائف الأقليّات كلٌّ تحت قائد طائفتها، سواء كان لبنانيًّا أم لا»[94]. تظهر دراسة حديثة لعلويّي جبل محسن في الحقيقة أنّ 43٪ من المشاركين جاهروا بولاء سياسيّ لقائد غير لبناني[95].

لا يعبّر كلّ المجتمع العلويّ في طرابلس بالتأكيد عن هذا الإحساس بالالتباس الوطنيّ. العلويّون المقيمون خارج الجبل، ممن لهم روابط وعلاقات ومصالح اقتصاديّة مدمجة مع المجتمع اللبنانيّ الأوسع، واضحون جدًّا في موقفهم: «نحن لبنانيون، ولاؤنا للبنان وللدولة اللبنانيّة، للجيش اللبناني، للأرض التي نشأنا عليها، لجوارنا، للشعب، ولاءنا لهؤلاء»[96]. إنّ مثل هذه الأصوات تناقض الحديث عن الطبيعة المغايرة لمجتمع لبنان العلويّ.

الخلاصة: «مُشْ طايفيّة.. بَسْ دفاعيّة»

التقييم اللبنانيّ الأكثر شيوعًا لسياسات طرابلس العاصفة هو «مُشْ طايفيّة... بَسْ دفاعيّة»[97]. ولعلّ حكمة هذا التحليل يؤكّدها النجاح النسبيّ للعملية الأمنيّة العسكريّة الأخيرة؛ إذ تمَّ احتواء العنف مؤقتًا، وسُجن قادة الميليشيات، وأزيلت بعض المتاريس من الطرقات. لكن الطائفيّة والأمن لسوء الحظ ثنائيّة ضدّية زائفة؛ مشكلات طرابلس أعمق بكثير وتتطلّب إصلاحات أكثر منهجيّة، واستثمارات اقتصاديّة، وتنمية حضريّة، وإعادة هيكلة السُّلطة السياسيّة والمجتمعيّة كما تمظّهر نفسها في شوارع جبل محسن وباب التبّانة .

قد يكون علويّو طرابلس على مفترق طرق: تحرّروا من قبضة آل عيد وتحالفهم المدمّر مع النّظام السوريّ، لكنهم يبقون غير واثقين وغير مقتنعين بوضعهم في لبنان كأقليّة ضعيفة «لا قائد لها». كما يؤكّد هذا البحث، هناك عدد من الأصوات العلويّة المخالفة، لكن لم يبرز منها بعد من يتحدّى إرث الحزب العربيّ الديمقراطيّ ونفوذه المتبقّي في جبل محسن. من المبكّر جدًّا في الواقع التبشير بقطيعة كاملة مع الماضي، ويبقى مصير المجتمع العلويّ في طرابلس مرتبطًا على نحو لا يمكن محوه بمصير نظام الأسد في دمشق.

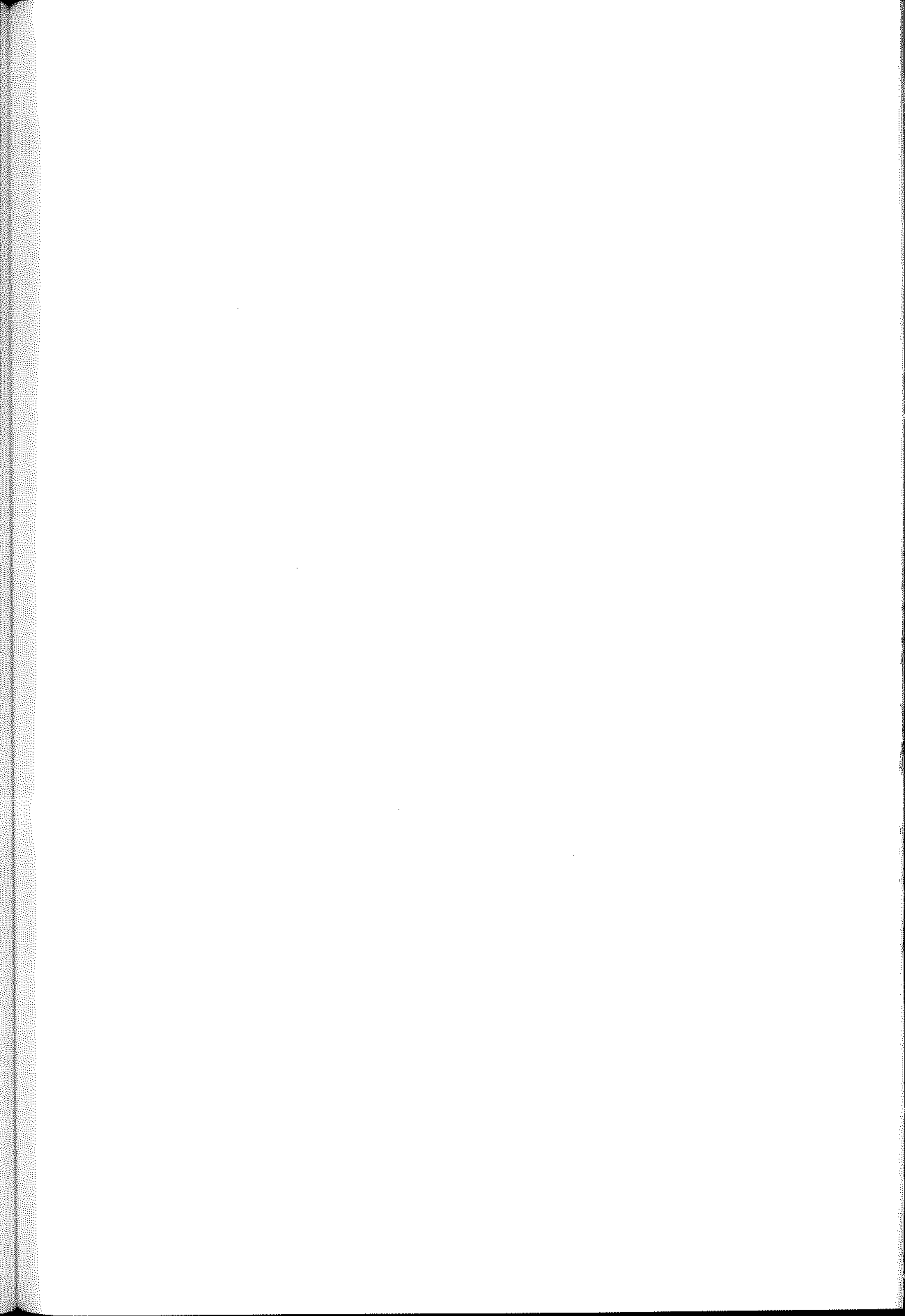
هناك جدلًا فاعلون كثر (لبنانيون ورعاة خارجيّون) يستثمرون في «سياسة عدم استقرار» طرابلس، ويستفيدون منها بحيث لا يسمحون بإحداث تغيير منهجيّ. حروب الشوارع وما يعقبها من هدن تنسقها وتديرها غالبًا النخب السياسيّة، للضغط على سياسات الحكومة أو لتعزيز دعم تلك الأحياء. في الآن ذاته، وفر سياسيّو طرابلس السنّة الأسلحة والتمويل لمقاتلي الميليشيات، ودعوا إلى ضمهم للجيش اللبنانيّ، وسهّلوا سجنهم وإطلاق سراحهم لاحقًا[98]. ويشهد الاعتقال الراهن لقادة ميليشيات طرابلس، دون محاكمتهم، على صراع السُّلطة السياسيّة المستمر بين تيّار المستقبل ورئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي. وكما فسّر سياسيّ طرابلسيّ فضّل عدم ذكر اسمه: «لا يتمّ التعامل مع ملفات هؤلاء الأشخاص بسرعة... فمن الصعب أن يذهبوا للمحاكمة ويدافعوا عن أنفسهم وينقلوا تجربتهم بتلقي الدعم والتمويل وحتى التسليح من الأجهزة السياسيّة والأمنيّة»[99]. ولعلّ إطلاق سراح عدد من قادة ميليشيات باب التبّانة -عمرو عريش وأبو تيمور الدندشي (في تموز/ يوليو 2014) -قد يمهّد الطريق أمام صدور عفو عام مستقبلًا (يشمل اشتباكات طرابلس)، وفي المقابل ردّ الاعتبار لآل عيد في جبل محسن. لكن الأمر الأكثر تأكيدًا الآن أنّ الفراغ الراهن في السُّلطة الذي خلفه سجن قادة ميليشيات طرابلس تملؤه جماعات سلفيّة-جهاديّة أكثر تطرّفًا. شهدت منطقة باب التبّانة فعلًا ظهور فصائل مواليّة لجبهة النصرة، بقيادة شادي مولوي وأسامة منصور اللذين سيطرا على مسجد عبد الله بن مسعود وفرضا قواعد اجتماعيّة صارمة على الحي[100]. أدّت حملة قمع عسكريّة لاحقة في باب التبّانة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014 إلى مقتل أحد عشر جنديًّا لبنانيًّا، وثمانية مدنيين، واثنين وعشرين متطرّفًا، مع سجن مئات من الإسلاميّين في سجن رومية[101]. لكن على الرغم من تزايد الهجمات العسكريّة ومصادرات الأسلحة وإطلاق النار على الإسلاميّ المطارد أسامة منصور، يبدو أنّ جبهة النصرة تزداد قوة. في كانون الثاني/ يناير 2015، نفذ عميلان محلّيان من جبهة النصرة، طه سمير الخيال وبلال محمّد المرعيان، هجومًا انتحاريًّا مزدوجًا على مقهى في جبل محسن، ما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وجرح ثلاثين آخرين[102]. قد يؤدّي تصاعد العنف المحلّي

وتزايد الحرمان الاجتماعيّ -اللذان يفاقمهما تدفّق اللاجئين السوريّين -إلى تسويات سياسيّة جديدة، لا تستبعد إطلاق سراح قادة ميليشيات طرابلس السابقين واستقطابهم مستقبلًا.

تبقى طرابلس شديدة الحساسية تجاه الاصطفافات الإقليميّة، لكن هشاشتها تكمن أيضًا في التصدُّعات داخل الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة. تورَّطت فروع المخابرات اللبنانيّة التابعة للجيش وقوى الأمن الداخليّ على حدٍّ سواء في نزاعات مجتمعيّة طائفيّة، في حين ما زالت الشكوك قائمة بقدرة الجيش على الحفاظ على حياديته، أو حتّى وحدته، في وجه الاستقطاب الطائفيّ. كشفت الحرب في سورية، والتسلّل الخطير لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلاميّة إلى الأراضي اللبنانيّة، ضعف القيادة اللبنانيّة السنيّة الراهنة، والحاجة إلى تعاون استراتيجيّ بين حزب الله والجيش وقوى الأمن الداخليّ. في نهاية المطاف، يعتمد استقرار طرابلس المستقبلي واندماج العلويّين في المدينة على كيفية تعامل السلطات اللبنانيّة مع حاجات المدينة الأمنيّة قصيرة الأمد، ومع تفاوتاتها البنيويّة الأبعد أمدًا في آنٍ معًا.

الجزء الرّابع

العلويّون في الصِّراع والنِّزاع



-10-

مطاردة الأشباح: ظاهرة «الشّبِّيحَة»

آرون لوند

عمّت الاحتجاجات ضدّ الرئيس بشّار الأسد أرجاء سورية في آذار/ مارس 2011، رغم محاولات الحكومة قمع التظاهرات بالقوة. بحلول نهاية العام، ظهرت جماعات مقاومة مسلّحة واجتاحت حرب عصابات مناطق حمص وإدلب وحلب وعدّة محافظات أخرى. في صيف عام 2012، كانت سورية لتوّها في أتون حرب أهليّة كبرى، يمزّقها العنف والتشظّي السياسيّ والطائفيّ والتدخّل الأجنبيّ. فقدت الحكومة السيطرة على مساحات واسعة من البلاد في البداية، خصوصًا في الريف العربيّ السّنيّ حيث كانت قُوّات الثوار أقوى، ولم يكن لدى الجيش ما يكفي من القوة البشريّة لاسترجاع مناطق معادية والحفاظ عليها. بدأ الوضع يستقرّ منتصف عام 2013، وبعد سنة بدا واضحًا أنّ الوضع انقلب جذريًا، إذ بدت قُوّات الأسد راسخة تمامًا في مواقعها، بل استعادت بعض الأراضي، مع أنّ الآفاق بعيدة الأمد للنظام تبقى إلى حدٍّ بعيد غامضة.

هناك أسباب عدّة لهذا الانقلاب الدينامي في الحظوظ: الدعم العسكريّ والمالي السخيّ من حلفاء مثل روسيا وإيران؛ وإخفاق المعارضة في توحيد صفوفها واجتذاب تأييد أقليّات سورية الدينيّة؛ وفشل المعارضة المستمر -ولعله السبب الأكثر أهمية- في تقديم بديل معقول لحكومة الأسد. لكن سببًا مهمًّا آخر لتغيّر حظوظ الأسد كان التجنيد الجماعيّ لمقاتلين مدنيين

يدعمون الجيش السوريّ النّظاميّ ويخفّفون العبء عنه، بعد أن عانى من ضعف الروح المعنويّة والانشقاقات الدورية للجنود السُّنّة. في آذار/ مارس 2011، كان المتظاهرون المناهضون للحكومة يبلّغون لتوّهم عن هجمات ما يُسمّى «الشّبِّيحَة»، وهو لقب غامض يستخدم لتوصيف طائفة واسعة من جماعات الأمن الأهليّ والميليشيات المؤيّدة للأسد. خلال الموجات الأولى من الاحتجاجات الشعبيّة في الشوارع، شجّعت الدولة السوريّة على تشكيل عصابات محليّة، مؤلَّفة غالبًا من العلويّين أو جماعات أقليّات أخرى شعرت بالتهديد من الثورة التي يهيمن عليها السُّنّة. ومع تحوّل حركة الاحتجاج إلى تمرّد عنيف، ازداد عديد هذه الميليشيات وقوّتها وحنكتها. حصل نظام الأسد أيضًا على دعم آلاف المقاتلين غير السوريّين من شيعة العراق ولبنان، بدعم من الحكومة الإيرانيّة عادة. صارت شبكات الميليشيات السوريّة والميليشيات الشيعيّة التي يدعمها العراق وإيران سمة مميّزة لا يمكن لقُوّات الأسد المسلّحة الاستغناء عنها؛ فهذه الميليشيات تنشط في أرجاء البلاد كافّة، وقد تنافس أعدادها مجتمعة ما تبقّى من قُوّات الجيش السوريّ[1].

ما تزال حركة المعارضة تشير إلى معظم هؤلاء المقاتلين المدنيين باسم «الشّبِّيحَة»، وهي كلمة شاع تداولها بالصدفة تقريبًا أواخر آذار/ مارس 2011. وصفيًّا، الاصطلاح غير ذي قيمة، يحجب بدل أن يسلّط الضوء على الطبيعة المعقّدة والمتحوّلة لميليشيات الأسد المدنيّة. في الحقيقة، أدّى إطلاق اسم «الشّبِّيحَة» دون تمييز على كل المقاتلين المؤيّدين للحكومة إلى إخفاء التنوُّع الاستثنائيّ للمجموعات شبه المسلّحة المقاتلة إلى جانب الأسد.

يهدف هذا الفصل إلى تفكيك خطابات «الشّبِّيحَة» الملتبسة وغير الدقيقة، وتسليط الضوء على عموم ظاهرة الميليشيات المؤيّدة للحكومة في سورية. من الأهميّة بمكان البدء بدراسة أصول مصطلح «الشّبِّيحَة» واشتقاقاته اللُّغويّة. بعد ذلك يتقصّى الفصل العمليّة التي تطوَّرت عبرها هذه القوى من شبكات محليّة غير نظاميّة إلى تنظيمات مسلّحة ضخمة وشبه رسميّة. ثم يجادل في الختام بأنّ تبنّي ميليشيات مدنيّة ومقاتلين شيعة غير سوريين قد يكون ساعد على تعزيز سلطة الأسد، لكن تزايد اعتماد الدولة على ميليشيات شعبيّة محلّيّة ومقاتلين أجانب قد يشكّل تحدّيًا بعيد الأمد لتماسك النّظام وسيادته السياسيّة.

ظاهرة الشّبّيحَة: حرب كلاميّة

في بداية عام 2011 لم تكن سورية عالقة في بدايات انتفاضة مدنيّة فحسب، بل أيضًا في خضم معركة بلاغيّة وكلاميّة؛ إذ تصارع مؤيّدو الأسد ومعارضوه لتعريف النِّزاع بمصطلحاتهم الخاصّة والتأثير في التغطية الإعلاميّة الإقليميّة والدوليّة. أشار مؤيّدو الحكومة ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة إلى المتظاهرين بوصفهم «مندسّين» أو «إرهابيين» أو «عصابات مسلّحة». وبدورها سخرت المعارضة من مؤيّدي الأسد ووصفتهم بالـ«منْحِبّكجِيّة»، وهي كلمة مستحدثة تعني تقريبًا «نحن-الذين- يحبونك»، إشارةً إلى ترويج الدولة لعبادة الشخص المحيطة بالرئيس[2].

ظهر مصطلح «الشّبّيحَة» في خطاب المعارضة للمرة الأولى في هذا السياق، مشيرًا إلى جماعات من داعمي النّظام المدنيين الذين اعتدوا على المتظاهرين بقبضات الأيدي والهراوات والسكاكين وحتى الأسلحة الناريّة، مؤتمرين نموذجيًّا بأوامر ضبّاط مخابرات بلباس مدنيّ يقودونهم. يتذكّر ربيع، وهو ناشط شارك في أولى التظاهرات واضطرّ لاحقًا إلى مغادرة سورية، جماعات «الشّبّيحَة» في دمشق عام 2011 بوضوح:

> استخدمت الحكومة استاد العباسيين شبه مركز لهم، وهو ملعب كرة قدم كبير في قلب دمشق. تمركز نحو ألف جنديّ [نظامي] هناك، وأوقفوا العديد من الباصات العامّة وأعطوها للشِّبّيحَة كي يستخدموها وسائل لتنقّلهم. كنت أراهم يجوبون الشوارع طوال اليوم في هذه الباصات، متَّجهين نحو أماكن تجمُّع التظاهرات. عندما كانت تظاهرة ما تبدأ، لم يكن الأمر يستغرق سوى عشر دقائق ربما حتى يتَّصل أحد العاملين في الأمن، أو أحد المتعاملين مع الأمن، بالشرطة. عندها يأتي الشّبّيحَة، أحيانًا مصطحبين المخابرات (الأجهزة الأمنيّة) معهم، لكنهم لا يرتدون زيًّا رسميًّا. لذلك لم يكن بمقدورك التعرُّف عليهم سوى بأنَّ بعضهم جاء من السّاحل، لأنَّك تستطيع تمييز لهجتهم[3].

مع ذلك، لم تكن كلمة «شبّيحَة» اشتقاقًا جديدًا تمامًا. مصادر عديدة تتّفق على أنّها استخدمت سابقًا للإشارة إلى عصابات إجراميّة علويّة مرتبطة بالنّظام في السّاحل السوريّ،

لكن أصلها ومعناها الدقيق يبقيان موضع خلاف. يشكّل الجذر العربيّ بأحرفه الصامتة الثلاثة (ش-ب-ح) كلمة «شَبَحْ»، وجمعها أشباح. كثير من السوريّين والمراسلين الدوليّين وجدوا في هذا المعنى تفسيرًا كافيًا، ولم يتحرّوا إلى حدٍّ أبعد، لكن آخرين حاولوا اقتفاء آثار أصوله. ترتبط إحدى النظريات بطراز سيارة «مرسيدس» [S600] المعروف في سورية باسم «الشَّبَح»، الذي يقال إنّه كان أثيرًا للعصابات الإجراميّة آنفة الذكر وشائع الاستخدام بينها[4]. لكن الجذر العربيّ (ش-ب-ح) يمكن أن يحمل معاني أخرى، بما فيها «أن تكون قويًّا»، أو أن «تمزّق إربًا». في العربيّة العامّية التي يحكيها العلويّون في منطقة السّاحل، يستخدم الجذر لتوصيف «فعل استعراضيّ سريع»، كما عندما يغطس أحد الشبّان بهلوانيًّا في الماء أو يقفز حارس المرمى عاليًا ليمسك بالكرة. من ثمّ قد تدلُّ كلمة «شبّيح» على شخص صلب ورجولي ومقدام[5]. وبهذا المعنى استُخدمَت الكلمة لأمد بعيد في الإشارة إلى المهرّبين العاملين على الحدود السوريّة-اللبنانيّة، وفي هذا السياق تحديدًا صارت مرتبطة بعائلة الأسد.

شبّيحة آل الأسد

جاء انقلاب قام به عدَّة ضبّاط متحدِّرين من عائلات علويّة ساحليّة في آذار/ مارس 1963 بحزب البعث إلى السُّلطة في سورية. وأدَّت حالة عدم الاستقرار المستمرَّة وحملات التطهير الداخليّ تدريجيًّا إلى تعزيز هيمنة مجاميع الضبّاط العلويّين على الجيش، واستطرادًا على حزب البعث وسياساته[6].

عندما أصبح حافظ الأسد رئيسًا بعد انقلابين داخليّين متتاليين عامَي 1969 و1970، بدأ أقاربه من بلدة القرداحة في محافظة اللّاذِقِيّة فرض سيطرتهم على الحياة الاقتصاديّة في السّاحل، بما في ذلك أعمال التهريب المربحة. يقال إنّ أوّل فرد من عائلة الأسد تورَّط جديًّا في التهريب كان مالك الأسد، نجل إبراهيم، الأخ غير الشقيق لحافظ. استفاد مالك من صلات العائلة لتأسيس عمل غير شرعيّ مربح في النصف الثاني من السبعينيّات، إلّا أنّه أثار سخط الرئيس الأسد -لاتّهامه ببيع أسلحة للمتمرّدين الإسلاميّين- فأوقفت عمليات تهريبه[7].

ازداد نفوذ شقيقَي الرئيس الأصغر سنًّا، جميل ورفعت، تدريجيًّا على الجريمة المنظّمة في منطقة اللّاذِقِيَّة. تورَّط نجلا جميل الأسد، منذر و(على نحو أكثر أهمية) فوّاز في أعمال التهريب السّاحليّ والابتزاز، ومع مرور الوقت بدأ لقب «الشّبِّيحَة» يطلق على حاشية فوّاز الأسد ومرافقيه وجماعات مشابهة. صار الشّبِّيحَة، وغالبيتهم العظمى من العلويّين ويقودهم أحد أفراد الأسرة الحاكمة، يشتهرون بسمعتهم السيئة وسلوكهم المتهوّر والعنيف وتورّطهم في عمليات السَّلب والابتزاز والجريمة المنظَّمة[8].

كتب المثقّف السوريّ ياسين الحاج صالح، الذي يتّهم شبِّيحَة عائلة الأسد بالتورّط في جرائم عديدة، بما فيها السرقة والخطف والاغتصاب والقتل، «في ثمانينيّات القرن العشرين كان الشّبِّيحَة، المتمتّعون بحصانة تامَّة، يتصرَّفون بحرّية مطلقة في مدينة اللّاذِقِيّة»[9]. بحلول التسعينيّات ضعفت حظوظ الشّبِّيحَة، جزئيًّا لأنَّ النِّزاعات داخل الأسرة الحاكمة عرّضتهم لمزيد من المراقبة. في عام 1984 نُفِي رفعت الأسد خارج البلاد بعد تحدِّيه حكم الرئيس حافظ الأسد؛ وبدا أنّ فرع جميل الأسد أيضًا فقد نفوذه. سرعان ما بدأ حافظ الأسد بعد ذلك إعداد أكبر أبنائه باسل ليكون خليفته. وعندما قُتِل باسل في حادث سيارة عام 1994، توجّه الرئيس إلى ابنه الثاني بشّار، الذي خلفه صيف عام 2000. عمل كلا الأخوين على كبح جماح عصابات الشّبِّيحَة التي يديرها أبناء عمومتهما في السّاحل، ربّما لمنع ظهور منافسين محتملين ولتحسين صورتهما العامّة. أخيرًا، أدّت التطوّرات الدوليّة والإصلاحات الاقتصاديّة المطبقة في سورية خلال التسعينيّات والعقد الأوّل من القرن الحالي إلى انخفاض أرباح التهريب، ما أجبر العديد من رموز الشّبِّيحَة السابقين على البحث عن مصدر آخر للسلطة والدّخل.

إعادة تعبئة الشّبِّيحَة

لم يكن مصطلح الشّبِّيحَة شائع الاستخدام عندما بدأت الثورة السوريّة، إذ اقتصر إطلاقه حتى أواخر آذار/ مارس 2011 على العصابات الإجراميّة آنفة الذكر في السّاحل. تغيّر الوضع إثر امتداد التظاهرات وأعمال الشغب المناوئة للحكومة إلى المجتمعات السنيّة في اللّاذِقِيّة وبانياس. بعد فترة تردّد في البداية، سرعان ما قمعت الحكومة المتظاهرين بعنف

وقتلت العديد من الناشطين في 26 و27 آذار/ مارس 2011 [10]. وصفت مصادر محليّة مرتكبي أعمال القتل بأنّهم مزيج من أفراد عسكريّين بزيهم الرسميّ و«شبّيحة» -وهو مصطلح يُفهَم لفوره في منطقة اللّاذِقِيّة لكن ليس بالضرورة في أيّ مكان آخر.

بثّت قناة **العربيّة** الإخباريّة الفضائيّة التي تملكها السعوديّة في 27 آذار/ مارس 2011 تقريرًا عن أعمال العنف في اللّاذِقِيّة، استنادًا إلى مصادر ناشطين محليّين. بيّن التقرير أنّ القوى الأمنيّة تستخدم «عصابات إجراميّة تُسمّى الشّبّيحَة» لقمع التظاهرات. قدّرت **العربيّة** أعداد الشّبّيحَة بين 5000 و10000 شخص في سورية، وأشارت إلى أنّهم يأتون من مناطق ذات أغلبيّة علويّة مثل جبلة والقرداحة وطَرطُوس واللّاذِقِيّة[11]. ومع تدافع المحلّلين السوريّين والدوليّين لتفسير التقارير عن هجوم المدنيين الموالين للأسد على المتظاهرين المناهضين للدولة، انتشر مصطلح الشّبّيحَة بسرعة بين الناشطين والمراسلين الدوليّين الذين اعتمدوا عليهم مصادر لأخبارهم.

وردت كلمة الشّبّيحَة أوّل مرة في الصحف الأميركيّة والأوروبيّة الرئيسة بعد تقرير قناة **العربيّة**. نشرت صحيفة **ديلي تيلغراف** البريطانيّة في 28 آذار/ مارس تقريرًا عن «نشر أفراد من عصابات الشّبّيحَة سيّئة السمعة، المرتبطة بأفراد من عائلة الأسد، في شوارع طَرطُوس وضواحي دمشق»، واصفة الشّبّيحَة بـ«رجال عصابات مسلّحين بالهِراوَات وبنادق الصيد»، وبـ«المسلّحين»[12]. تبعتها **الإكسبرس** الفرنسيّة بعد يومين في مقال وصف الشّبّيحَه بـ«الميليشيا البعثيّة المرتبطة بماهر الأسد»، شقيق الرئيس الأصغر[13]. رشَحَ هذان التقريران بسرعة إلى منافذ الإعلام العربيّة وتقارير الناشطين، وسرعان صارت الكلمة شائعة الاستخدام في أوساط المعارضة والناشطين السوريّين على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام العالميّة. على سبيل المثال، استخدمت صحيفة **الشرق الأوسط** السعوديّة كلمة «الشّبّيحَة» للمرّة الأولى في 30 آذار/ مارس 2011، في مقال اعتمد على تقرير **ديلي تلغراف** قبل يومين[14]. وردت الكلمة بعد ذلك بانتظام في صحيفة **الشرق الأوسط**، وبحلول نهاية الصيف كان المصطلح قد استقرّ بما فيه الكفاية ليستخدمه رئيس التحرير عنوانًا للصفحة الأولى: «سورية: نظام الشّبّيحَة»، دونما حاجة لتقديم أيّ شرح للعبارة[15]. فُهمت الكلمة في

تلك المرحلة على أنّها تعني «مؤيّدي الأسد» عمومًا، و«أعضاء الميليشيات المؤيّدة للأسد» خصوصًا، ولم تعد حكرًا على المناطق السّاحليّة حيث يعمل الشّبّيحَة «الحقيقيّون» بل استُخدِمَت في كلّ مناطق سورية.

شهدت سورية خلال عامَي 2011 و2012 ظهور ميليشيات محلّيّة متنوّعة مؤيّدة للنظام، لكن لا المعارضة السوريّة ولا وسائل الإعلام العالميّة أظهرت كثير اهتمام بفهم هذه الظاهرة. لم تكن المجموعات التي هاجمت المتظاهرين واحدة أصلًا، فقد ضمّت رجال شرطة بزّي مدنيّ، وعناصر مخابرات، وأعضاء من حزب البعث، ومجاميع شبه المسلّحة[16]، وشخصيات عشائريّة مرتبطة بالحكومة، وشبابًا جنّدتهم المخابرات أو رجال أعمال مؤيّدين للنظام وفق عقود رسميّة مقابل المال. استمرّت المعارضة مع ذلك في الإشارة إلى كلّ واحدة من هذه المجموعات باسم «الشّبّيحَة»، وتبنّى الإعلام العالميّ هذه التسمية عمومًا، معتمدًا بشدّة على تقارير الناشطين من داخل سورية. بدا أنّ مراسلين كثر، وحتّى مسؤولين حكوميّين معنيّين بالشأن السوريّ، كان لديهم انطباع بوجود حركة ميليشياويّة منظّمة تُدعَى «الشّبّيحَة»، مرتبطة على نحو ما بممارسات إجراميّة في السّاحل السوريّ خلال الثمانينيّات.

قدّمت مجلة **الإيكونومست** في مقال نشرته في حزيران/ يونيو 2011 حول الجماعات المسلّحة في حمص مثالًا نموذجيًّا عن كيفية تعامل الإعلام العالميّ مع ظاهرة الميليشيات: «تظهر مقاطع فيديو صوَّرها هُواة من مدن مختلفة بلطجية بلباس مدنيّ -يُعرفون بالشّبّيحَة- يرتكبون فظائع وحشيّة. كثير من هؤلاء أفراد من عشيرة الأسد، أو مهرّبون، أو مبتزّون من منطقة السّاحل، يعتقد أنّهم بقيادة منذر وفواز الأسد، ابنا عمّ الرئيس بشّار»[17].

في الحقيقة كان شبّيحة حمص آنذاك يتألّفون من عدّة مجموعات ممّا يُسمّى «اللّجان الشعبيّة»، وعناصرها نموذجيًّا شباب من الطبقة العاملة العلويّة، نظّمتهم وسلّحتهم المخابرات السوريّة، وموّلهم رجال أعمال مؤيّدون للأسد[18]. يبدو أنّ «اللّجان الشعبيّة» في حمص كانت بالأصل محلّيّة بالكامل، ولا يوجد ما يشير إلى ارتباطها بمنذر أو فوّاز، أو في هذا السّياق بعمليات التهرّيب في السّاحل. مع ذلك، بقي شيوع استخدام اسم «الشّبّيحَة» على نطاقٍ واسع يستدعي إلى المشهد جماعات الشّبّيحَة التاريخيّة وقادتها. في أيّار/ مايو

2011، فرض الاتحاد الأوربيّ عقوبات على فواز ومنذر الأسد لكونهما «جزءًا من ميليشيا الشّبِّيحَة»[19]. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر 2012، ذهبت وزارة الخزانة الأميركيّة خطوة أبعد بتجميد الأصول الاقتصاديّة «للشبّيحَة»، وكأنّها مجموعة منظّمة لها ميزانيّة وحسابًا مصرفيًّا، وليست شتيمة ابتدعتها المعارضة[20].

إهانة سياسيّة

في سياق ثورة 2011، استخدم مصطلح الشّبِّيحَة بداية للإشارة إلى المدنيّين العنيفين الموالين للأسد، لكن معناه توسع تدريجيًّا مضعِفًا ارتباطه بالعنف الماديّ فقط. بدأت الكلمة تُستخدَم سريعًا مجازًا للإشارة إلى أنصار النّظام غير المسلّحين -مثل مخبري السُّلطة والصحافيين والسّاسة والشخصيات الدينيّة- لتصويرهم على أنّهم لا يختلفون عن الشّبِّيحَة المسلّحين. على سبيل المثال، ذمّ المقال الافتتاحي سابق الذكر في **الشرق الأوسط** الكُتّاب الموالين للأسد باعتبارهم «شبّيحة الإعلام»، لتفريقهم عن «شبّيحة الأمن». بدأ بعض المعلقين والناشطين يستخدمون الكلمة أيضًا للإشارة إلى أيِّ شخص يعمل لمصلحة الحكومة، دون السعي لإقامة مقارنة بالجماعات المسلّحة. ناشط المعارضة ربيع، مثلًا، يصف عملاء الحكومة في مراقبة مقاهي الإنترنت عفويًّا بالشّبِّيحَة[21]. في الحقيقة، يتطابق استخدام المعارضة كلمة «شبِّيحَة» عن قرب مع استخدام مؤيّدي الحكومة كلمة «إرهابيّين» لوصف كلّ الثائرين المسلّحين، وأحيانًا المدنيّين الداعمين لهم. يمكن طبعًا وضع تعريفات دقيقة لكلتا الكلمتين، «شبِّيحَة» و«إرهابيّين»، لكن القصد الرئيس من استخدامهما ليس التوصيف، بل إهانة الخصم ونزع شرعيّته وتشويه صورته.

أعاد موالو النّظام المتعصّبون ردًّا على ذلك تأهيل المصطلح على نحو يناسبهم لاستفزاز المعارضة وتحدّيها. اعتبر المتظاهرون الموالون للحكومة أنفسهم، مثلًا، «شبِّيحَة فخورين»، بمعنى أنّهم مستعدّون للقتال والموت في سبيل النّظام. وعندما ألقى بشّار الأسد كلمة في تظاهرة نظّمتها الدولة في ساحة الأمويين بدمشق في كانون الثاني/ يناير 2012، استقبله الحشد بهتاف أثير لدى موالي النّظام: «شبّيحة للأبد، لأجل عيونك يا أسد»[22].

يكثرُ استخدام الكلمة اليوم في نزاعات المعارضة الداخليّة أيضًا، لاتّهام الخصوم بالتسلُّط أو العنف على نحوٍ يُذكّر بالميليشيات المؤيِّدة للأسد. على سبيل المثال، عندما حاول الائتلاف المعارض المعروف باسم الجيش السوريّ الحرّ انتخاب رئيس أركان جديد ربيع عام 2014، وقع شجار بالأيدي بين المعسكرين المتنافسين. ألقى سليم إدريس، رئيس هيئة الأركان المخلوع، باللَّوم على منافسيه في بدء العراك واصفًا أفعالهم بـ«التَّشبيح» أو «سلوك الشّبّيحَة»[23].

لكن مصطلح الشّبِّيحَة يبقى مثقلًا بحمولة طائفيّة، بسبب ارتباطه التاريخيّ بالطائفة العلويّة وطبيعة الصِّراع في سورية. يحرص كثير من أعضاء المعارضة على الإشارة بأنَ «الشبّيح» قد يأتي من أيّ طائفة، بَيْدَ أنّ آخرين يستخدمون الكلمة عرضًا مرادفًا للعلويّين المؤيّدين للنظام. قد يُشار إلى قرى العلويّين مثلًا بـ«قرى الشّبِّيحَة»، وتستخدم بعض الفصائل عبارات من قبيل «دكّ معاقل الشّبِّيحَة» مرادفًا ملطفًا لإطلاق الصواريخ على بلدات العلويّين[24].

بكلمات أخرى، لا يمكن استخدام مصطلح «الشّبِّيحَة» بمعنى وصفيّ محض أو باعتباره فئة تحليليّة صرفة. أيًّا كانت أصوله، صار المصطلح اليوم جوهريًّا إهانة سياسيّة يُقذَف بها مؤيّدو الأسد عمومًا، والمقاتلون الموالون للحكومة تحديدًا، سواء كانوا علويّين أم لا.

الميليشيّات الموالية للأسد

بعد نصف قرن من حكم البعث، واجه بشّار الأسد ثورة عام 2011 بطيف واسع من موارد الدولة وشبكات الرعاية والمحسوبيّة تحت تصرّفه؛ إذ سيطر على جيش يضمّ أكثر من 300.000 جندي، وأربعة أجهزة مخابرات رئيسة، يخدم فيها عشرات آلاف الضبّاط المتفرّغين، إلى جانب وحدات أصغر من مجموعات شبه عسكريّة وميليشيات وشرطة.

عمل العديد من أفراد النخب المحلّيّة السياسيّة والاقتصاديّة والقبليّة والدينيّة لعقود على تنمية صلاتهم بدمشق، في محاولات جادّة لتحسين مركزهم وإدارة علاقاتهم مع الدولة

المركزيّة. مع مرور الوقت، أصبح العديد من سماسرة السُّلطة المحلّيين هؤلاء مدمجين نوعًا ما بقوة في قاعدة النّظام السياسيّة، ما مكّنهم من الوصول إلى وظائف ورعاية حكوميّة، وإن يكن خلق لهم أيضًا أعداء خلال العمليّة. لذلك شكّلوا أصحاب مصلحة راسخة في بقاء النّظام. بالإضافة إلى ذلك، هناك قسم كبير من السوريين منظّمين في حزب البعث، أو معتمدين على بيروقراطيّة الدولة. وحتى بين أولئك الذين لا مصلحة شخصيّة لهم في النّظام الحاكم، بدا أنّ كثيرًا منهم مقتنعون تمامًا أنّ بقاء الرئيس الأسد -رغم كلّ عيوبه- أفضل من انتصار المعارضة، أو على الأقل تستحيل إزاحته دون اضطراب واسع وربّما انهيار الدولة. تصلّبت هذه الآراء مع ازدياد تحوّل الثورة إلى العنف والطائفيّة، بينما أثبتت قوى المعارضة الديمقراطيّة عجزها عن السيطرة على تصاعد التمرُّد بقيادة إسلامويّة.

مع سقوط سورية في حرب أهليّة عامَي 2011 و2012، قدّم العديد من مؤيّدي النّظام، بتشجيع أو دون تشجيع من الحكومة، خدماتهم أو خدمات شبكات عملائهم المحليّين دفاعًا عن الوضع القائم. في كلّ مناطق سورية تقريبًا، وجدت الدولة نفسها قادرة على أن تعتمد على شريحة واحدة على الأقلّ من المجتمع، سواء باستخدام مؤسّسات الحزب والدولة لتحشيد أكبر قدر من السكّان والسيطرة عليهم، أو باستغلال الخصومات الطائفيّة والقبليّة الموجودة مسبقًا.

توصف حركة الميليشيات المؤيّدة للحكومة السوريّة بأنّها ظاهرة كلية علويّة أو قائمة على الأقليّات. قد تكون تلك صورة كاريكاتوريّة ابتدعتها المعارضة، لكنها لا تخلو من شيء من الحقيقة. ففي حين يحتضن معظم الريف السنّي المسلم العربيّ الثورة، تبقى كلّ المناطق التي تسكنها الأقليّات بعد ثلاث سنوات من الصّراع تحت سيطرة الحكومة (كما كل المراكز الحضريّة الرئيسة تقريبًا). يتفق المراقبون السوريّون والأجانب على حدٍّ سواء حول ميل مجتمعات الأقليّات عمومًا نحو الحكومة. ويبدو أنّ القاعدة الجماهيريّة المواليّة الأكثر تحشيدًا تأتي من الأقليّات غير السنيّة، خاصة المجتمع العلويّ الذي غالبًا ما يوصف بأنّه في قلب استراتيجية الميليشيات الحكوميّة. العديد من شبّان وحتى شابّات المجتمع العلويّ

تطوّعوا للخدمة، وتذكر التقارير أنّ القرى العلويّة تلقت كميّات مهمّة من الأسلحة لتعزيز دفاعاتها، والمساعدة في تشكيل ورعاية ميليشيات مواليّة للدولة[25].

تكمن أهمية الدور الذي تؤدّيه الأقليّة الشيعيّة الصغيرة في المجهود الحربيّ للنظام السوريّ في قدرتها على تشكيل قناة للدّعم الأجنبي[26]. وكانت تهديدات الثوّار للسكّان الشّيعة وأماكنهم المقدّسة في سورية استثارت ردود فعل قوية من المسلمين الشّيعة في الشرق الأوسط الأوسع، إذ سافر إليها آلاف المتطوّعين من العراق ولبنان. سهّلت الحكومة الإيرانيّة، الحليف القديم لنظام الأسد، هذا التحشيد -الذي نناقشه بتفصيل أكبر أدناه- عبر المساعدة مع مختلف وكلائها الإقليميّين في تنظيم ميليشيات محليّة من المسلمين الشّيعة الأهليين. تذكر التقارير على سبيل المثال أنّ مجموعات درّبتها الحكومة السوريّة وحزب الله تنشط في بلدة بُصرى الشّام المختلطة دينيًّا جنوب البلاد، مدعومة بمقاتلين دروز مؤيّدين للحكومة من محافظة السويداء المجاورة[27].

يرجّح أنّ يكون المسلمون العلويّون والشّيعة أكثر الطوائف الدينيّة السوريّة تمثيلًا في حركة الميليشيات المؤيّدة للأسد، لكن بعض المناطق المسيحيّة شكّلت أيضًا تربة خصبة لتجنيد المتطوّعين. في منطقة القصير، وهي بلدة على الحدود مع لبنان، تعاقدت الدولة من الباطن مع أفراد معيّنين من عشيرة مسيحيّة كبيرة، آل كاسوحة، في جهود مقاومة التمرُّد، وساعد هؤلاء في إقامة نقاط تفتيش والتضييق على شخصيات المعارضة في فترة مبكّرة من عام 2011 [28]. كذلك يشرف الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ، وهو حركة قوميّة علمانيّة تنشط في كلٍّ من سورية ولبنان، على وحدات مسلّحة في المناطق المسيحيّة في محافظات حمص وريف دمشق وطَرطُوس[29]. ويضمّ الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ أعضاء من طوائف عدَّة، لكنه غالبًا ما ينظر إلى دوره بوصفه وسيلة تحشيد لمسيحيي سورية[30].

لكن من الخطأ تصوُّر أنّ قُوّات ميليشيا الرئيس الأسد أو الشّبِّيحَة تتألّف حصرًا من الأقليّات الدينيّة. محافظة الحسكة في شمال شرق سورية موطن خليط ديني-عِرقيّ معقّد، وتقدم مثالًا مفيدًا عن تفاصيل العلاقة الدقّيقة بين الحكومة السوريّة والقوى المحليّة، بما فيها العديد من السنّة العرب.

يشكّل المسلمون السنّة الأكراد المجموعة السكّانيّة الأكبر في الجزء الشماليّ من محافظة الحسكة، وأغلبيّة واضحة في العديد من المناطق الأخرى. ويشكّل المسلمون السنّة العرب جزءًا كبيرًا أيضًا من تَعدَاد السّكّان، وهناك أقليّات أصغر معظمها من إثنية السّريان والأرمن المسيحيّين. بسبب ضعف علاقات الدولة تاريخيًّا مع الأكراد -الذين قُمِعَت طموحاتهم الوطنيّة وثقافتهم ولغتهم تحت حكم حزب البعث- يضطر الأسد الآن إلى التنافس مع القوى الإسلاميّة الثائرة للحصول على تأييد مجتمعات القبائل العربيّة السنيّة في الحسكة. لكن الحكومة تقرّبت أيضًا من الأقليّات المسيحيّة التي تخشى صعود حركة المعارضة الإسلاميّة، بينما تسعى في الآن ذاته إلى استغلال الفرص الناجمة عن التوتّرات الإثنيّة العربيّة-الكرديّة لتحييد المجتمع الكرديّ.

تخضع المناطق الكرديّة في محافظة الحسكة لنفوذ جماعات مسلّحة مواليّة لحزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD) المرتبط بحزب العمال الكردستانيّ (PKK)، وهو جماعة تحارب الحكومة التركيّة من مقرّها في العراق. لم تعترض حكومة الأسد على استيلاء حزب الاتحاد الديمقراطيّ على المدن ذات الأغلبيّة الكرديّة، الذي تمّ خلال أيام فقط في تموز/ يوليو 2012. تسبب ذلك بتدهور كبير في العلاقات العربيّة-الكرديّة، وأشعل نزاعات داخليّة جديدة في صفوف المعارضة، بينما يحافظ حزب الاتحاد الديمقراطيّ والحكومة السوريّة على تعايش مؤقّت في الشمال الشرقيّ، عمومًا بتجنّب التعدّي على أراضي بعضهما. ينحصر وجود الجيش العربيّ السوريّ في جيوب ثانوية داخل مدينة القامشلي الشماليّة وحولها، متجمعًا في الأحياء العربيّة وحول عدد من المؤسّسات الحكوميّة التي لم يقرّبها حزب الاتحاد الديمقراطيّ، كالمطار وبعض أبنية الإدارة المركزيّة. لكن قُوّات النّظام تعمل بقوّةٍ أكبر بكثير في مناطق الأغلبيّة العربيّة داخل مدينة الحسكة، عاصمة المحافظة الواقعة في منطقة أبعد إلى الجنوب، وفي محيطها[31].

ينزع خصوم حزب الاتحاد الديمقراطيّ الأكراد والعرب إلى النظر لسياسة عدم الاعتداء بوصفها دليلًا على صفقة سرّية مع قُوّات الأسد، ويتعامل كثيرون مع الميليشيّات الكرديّة على أنها جزء لا يتجزّأ من قُوّات النّظام، ويقاتلونها ويسمون مؤيّدي حزب الاتحاد

الديمقراطيّ شبّيحَة[32]. ينكر قادة حزب الاتحاد الديمقراطيّ ذلك، ويؤكّدون أنّهم جماعة معارضة شرعيّة ملتزمة بإسقاط بشّار الأسد، لكنهم مكرهون على خوض حرب دفاعيّة ضدّ فصائل تدعمها تركيا، وضدَّ الجهاديّين الراديكاليّين، وضدَّ جماعات المعارضة العربيّة السنيّة الأخرى[33].

تجنّد جماعات الثورة المعادية للأسد وقُوّات الميليشيات المؤيّدة للأسد على حدٍّ سواء مقاتليها أساسًا من القبائل العربيّة السنيّة ذات العلاقات المتوتّرة تاريخيًّا مع الأكراد في منطقة القامشلي. تتضمن هذه قبيلة طيء، وهي قبيلة عربيّة سنّية موجودة في العراق وسورية وفّرت القوة البشريّة لوحدة الميليشيات المؤيّدة للأسد داخل مدينة القامشلي، بقيادة محمّد فارس، أحد الشخصيات القبليّة. كذلك تخشى العائلات العربيّة التي استوطنت أراضي صادرها حزب البعث من الأكراد بداية السبعينيّات من أن تُطردَ منها الآن، فدعمت الحكومة أيضًا. لكن يبدو أنّ بعض هؤلاء السكّان المستوطنين يشعرون أنّ الثوار الإسلاميّين حماة أكثر مصداقيّة لمصالحهم[34].

تحتفظ الدولة إضافة إلى ذلك بودٍّ كثير من مسيحيي محافظة الحسكة، مع أنَّ حزب الاتحاد الديمقراطيّ أيضًا يخطب ودّ هذا المجتمع ودعمه. نظمت مجموعة علمانيّة سريانيّة-مسيحيّة تُدعَى «حزب الاتحاد السريانيّ» ميليشيا مدينيّة صغيرة في محافظة الحسكة أطلق عليها اسم «سوتورو»، بالإضافة إلى جناح شبه عسكريّ صغير يُدعَى «المجلس السريانيّ العسكريّ». يشارك كلا التنظيمين عمومًا في البنى السياسيّة الكرديّة التي يدعمها حزب الاتحاد الديمقراطيّ، لكن أحد فروع ميليشيا «سوتورو» في مدينة القامشلي يتبع بدلًا من ذلك مؤيّدي الحكومة، ونشأ باعتباره ميليشيا مواليّة للأسد ولذلك أطلق عليه معارضو النّظام اسم الشبّيحة[35].

ينبغي أن يتّضح أيضًا من الوضع المتداخل في منطقة الحسكة، الذي يعكس التشكيلات المحليّة المعقّدة إلى درجة مساوية في باقي المحافظات، أنّ الاستراتيجيّة الحكوميّة في تجنيد الميليشيات تبقى أكثر حنكة وانتهازيّة بكثير من مجرّد الاعتماد على الأقليّات العلويّة وغير السنيّة. كذلك لجأت إلى الحكومة مجاميع أخرى تخشى انتصار المعارضة أو تحتاج الحماية

من خصومها المحليّين، ومع أنّ تمثيل الأقليّات الدينيّة كالعلويّين والشّيعة أكبر في هذه الميليشيات مقارنة بنسبتها من السكّان، سوف يعتمد تركيب قوى الميليشيا في أيّ منطقة في سورية دومًا على البيئة السياسيّة والإثنيّة- الطائفيّة المحليّة.

يبدو أنّ المقاتلين العرب السنّة في العديد من المناطق، كما في الحسكة، انتهى بهم المطاف في الواقع إلى صفّ الدولة بسبب السياسات القبليّة. ومع أنّ آيديولوجيّة حزب البعث مناهضة للقبليّة، بذل كلٌّ حافظ وبشّار الأسد قصارى جَهدَيْهما لاستقطاب أعيان العشائر ومنحهم مناصب حكوميّة وفرصًا اقتصاديّة. جنّدت الدولة كثيرًا من أبناء القبائل العربيّة السنيّة، وتضمُّ مؤسّسات الدولة مثل مجلس الشعب ومجلس الوزراء نموذجيًّا ممثّلين عن الجماعات العشائريّة الرئيسة. مثال راهن على ذلك وزير الدّفاع العماد فهد جاسم الفريج المتحدّر من منطقة حماة، وهو أحد أبناء قبيلة الحديدين المتنفّذة وذات العلاقات الـ«قويّة تاريخيًّا» مع نظام الأسد والمجتمع العلويّ[36].

في حلب ارتبط جهاز المخابرات بعلاقات قديمة مع آل برّي، وهم جماعة عشائريّة عربيّة سنّية مركزها حي باب النيرب. انتُخب أحد أبنائها، حسن برّي، عضوًا في مجلس الشعب السوريّ، في حين يقال إنّ أخاه علي زين الدين يدير شبكة جريمة منظّمة في حلب، بحماية صلاته في المخابرات الحكوميّة. ساعد علي زين الدين مع رجال عشيرته في قمع تظاهرات حلب عام 2011، وصدّوا هجمات الثوار إلى أن اجتاحت فصائل المعارضة في النهاية معقل عشيرة برّي في باب النيرب في تموز/ يوليو 2012. ذكرت التقارير أنّ حسن برّي جُرح في المعركة بينما أُعدم علي زين الدين والعديد من أتباعه -«شبّيحة برّي»[37].

مصدر عبر-طائفيّ آخر لدعم النّظام كان وما يزال حزب البعث. في عام 2011، تراوح عدد أعضاء الحزب بين مليونين وثلاثة ملايين، ينتمون إلى كل الجماعات الدينيّة في سورية[38]. يشارك آخرون كثر في واحدة أو أكثر من «المنظّمات الشعبيّة» والاتحادات المختلفة التي يقودها حزب البعث، مثل الاتحاد العام للفلاحين وطلائع البعث واتّحاد شبيبة الثورة والاتحاد العام النّسائيّ والاتحاد العام لطلبة سورية والاتحاد العام لنقابات العمّال. ويرتبط أعضاء الحزب بالدولة عبر طائفة واسعة من الامتيازات، وطبعًا الخوف ممّا قد يعنيه استيلاء

الثوار على الحكم بالنسبة لهم ولعوائلهم. انشقّ العديد من البعثيين وانضموا إلى المعارضة، خاصة عندما بدا أنّ النّظام يقترب من الانهيار بين عامَي 2011 و2012، لكن آخرين قاتلوا بقوة للحفاظ على النّظام السياسيّ الراهن. ذكرت التقارير أنّه جرى تسليح العديد من الكوادر البعثيّة التي اعتبرت موالية للنظام كجزء من استراتيجية بناء الميليشيات الحكوميّة[39].

النموذج الأوّليّ للميليشيات: اللّجان الشعبيّة

بدأ مؤيّدو الحكومة السوريّة بالتطوّع للخدمة فيما يُسمّى «اللّجان الشعبيّة» في الأسابيع الأولى من الثورة. وتشكّلت هذه اللّجان بداية كنوع من منظمات حراسة الأحياء الأهليّة، لكنها انتشرت بشكل ملحوظ جدًّا في أنحاء سورية كافّة -لدرجة أنّ الأسد ذكرها في كلمة ألقاها على مدرج جامعة دمشق في حزيران/ يونيو 2011، حيث أشار إلى أعضاء اللّجان الشعبيّة بأنّهم «شباب واجهوا الأخطار [في سبيل الوطن]». مع ذلك، بالكاد أتت وسائل الإعلام الدوليّة على ذكرها إلّا من خلال تقارير مشوَّشة عن «عصابات الشَّبِّيحَة»[40].

كانت اللّجان الشعبيّة محاولة أوليّة لتمكين المتطرّفين المؤيّدين للأسد ووضعهم ضمن إطار هيكليّ. قد تكون اللّجان الشعبيّة اعتمدت على تدخّل الدولة في المناطق التي افتقر فيها النّظام إلى قاعدة شعبيّة صلبة، لكن في المناطق التي شعرت فيها المجتمعات المحليّة المؤيّدة للنظام بالخطر من الحركة الثوريّة بدا أنّ لجانًا شعبيّة أشبه بمنظمات الحراسة الأهليّة تشكّلت على نحو عفويّ وغير منظّم. في نيسان/ أبريل 2011، شعرت الشرطة في محافظة حمص -حيث كان الاستقطاب الطائفيّ والسياسيّ حادًّا بشكل خاص- أنّها مضطرة إلى محاولة منع تشكيل لجان شعبيّة «حماية للأمن والمصلحة العامّة»[41].

يُتوقّع من أعضاء اللّجان الشعبيّة أن يتحوّلوا إلى عيون أجهزة المخابرات وآذانها في مجتمعهم المحلّي، وأن ينظموا تظاهرات مؤيّدة للحكومة عندما تدعو الحاجة، وأن يغلقوا منطقتهم بإقامة نقاط تفتيش وتسيير دوريات ليليّة. مع مرور الوقت، تزايد استخدام اللّجان الشعبيّة لمطاردة شخصيات المعارضة ومهاجمتها. ويبدو أنَّ معظم اللّجان الشعبيّة بدأت انطلاقتها سيئة التسليح أو غير مسلّحة، ودونما تنظيم أو تدريب حقيقيّ. دعمت أجهزة

المخابرات وقادت اللّجان الشعبيّة التي يبدو أنّها تألّفت من شباب عاطلين عن العمل ضَمِن النّظام ولاءهم بإعطائهم امتيازات الوصول إلى موارد الدولة ورواتب يدفعها موالو النّظام الأثرياء[42]. ومع أنّ هذه اللّجان تنظمت اسميًّا تحت رعاية مكتب الأمن القوميّ، وهو هيئة حكوميّة تشرف على أجهزة المخابرات، فإنّ كثيرًا من هذه الجماعات اشتهرت سريعًا بسلوكها غير المنضبط وإساءة استخدامها السُّلطة[43].

في حمص، جمعت أجهزة المخابرات الشباب غالبًا من أحياء علويّة مؤيّدة للحكومة، ونظّمتهم في لجان شعبيّة، وزوّدتهم بالسلاح، وأعطتهم رواتب شهريّة من صندوق البستان الخيريّ الذي يديره رامي مخلوف، وهو رجل أعمال ثري وابن خال الرئيس الأسد. مع تصاعد حدة القتال في حمص عام 2012، استطاعت اللّجان الشعبيّة -التي صارت يُشار إليها الآن من قبل المعارضة وبعض أعضائها ذاتهم باسم «شبِّيحَة» -تجنيد المزيد من الأعضاء وتزويدهم بأسلحة أثقل، وبهذا تحوَّلت إلى ميليشيات محلّية قوية[44].

قُوّات الدّفاع الوطنيّ

بدأ النّظام في عام 2012 عملية إعادة تنظيم العديد من اللّجان الشعبيّة والميليشيات الأخرى التي ظهرت خلال النِّزاع[45]. أسفر ذلك عن تشكيل «قُوّات الدّفاع الوطنيّ»، وهي مظلّة هيكيليّة جديدة للـ«المواطنين المحلّيين المقاتلين إلى جانب الجيش للدّفاع عن مجتمعاتهم ومناطقهم»، كما قال الأسد منتصف عام 2013 [46]. بمرور الوقت، صارت قُوّات الدّفاع الوطنيّ جزءًا بالغ الأهمية في الجهاز العسكريّ الحكوميّ، تقوم بأعمال قتاليّة على الخطوط الأماميّة، وتستخدم أحيانًا أسلحة ثقيلة ودبّابات ومدفعيّة. يبدو أنّ الحكومة الإيرانيّة متورطة بشدّة في تشكيل قُوّات الدّفاع الوطنيّ، ووفّرت لها الدّعم الماديّ والماليّ إضافة إلى التدريب. في أيلول/ سبتمبر 2012، قال قائد الحرس الثوريّ الإيرانيّ اللواء محمّد علي جعفري إنّ أكثر من 50.000 سوري تمّ «تنظيمهم جيشًا شعبيًا، أو قوة باسيج [-ميليشيا المتطوّعين الإيرانيّين-] سورية» لدعم جيش الأسد[47].

على عكس التنظيم الاعتباطي للجان الشعبيّة، يفترض أن يرتدي مقاتلو قُوّات الدّفاع الوطنيّ زيًّا رسميًّا (أو على الأقل شارات مميّزة)، رغم اختلافه على ما يبدو من منطقة إلى أخرى. يتلقّى المجنّدون بضعة أسابيع من التدريب العسكريّ الأساس، وهناك أيضًا تقارير عن دورات تخصّصيّة في إيران، ويتقاضون راتبًا شهريًّا يقال إنّه 15.000 ليرة سورية[48]. ذكرت بعض المصادر أنّ دمج قُوّات الدّفاع الوطنيّ كانت بإشراف غسّان نصّور، وهو عميد علويّ في الحرس الجمهوريّ يتمتّع بمكانة جيدة لدى الأسرة الحاكمة، لكن الحركة تبدو لا مركزيّة إلى أبعد الحدود[49]. كلّ محافظة سوريّة لها فرعها الخاص من قُوّات الدّفاع الوطنيّ، ويعكس أعضاء كل فرع بالتالي الديمغرافيّا المحليّة. يقود هذه الأفرع ضبّاط محليّون، غالبًا برتبة عقيد أو عميد، أو قادة مدنيّون صعدوا عبر تميّزهم في اللّجان الشعبيّة أو لتمتّعهم بصلات خاصّة مع النخبة الحاكمة[50].

القُوّات غير النّظاميّة الأخرى

تمثّل قُوّات الدّفاع الوطنيّ المجموعة المنظمة شبه العسكريّة الأكبر في سورية، لكنها بالتأكيد ليست الوحيدة، مع أنّ معظم المجاميع الأخرى ميليشيات محلّية. قد تكون ثاني أكبر المجموعات «كتائب البعث»، التي ظهرت إثر وصول الثوار إلى حلب صيف عام 2012. نظّم المجموعة أمين فرع الحزب المحلّي، هلال هلال، الذي نُقل فيما بعد إلى دمشق ورُقّي إلى منصب الأمين القطريّ المساعد[51]. جميع مقاتلي الكتائب أعضاء في حزب البعث حصلوا على تدريب عسكريّ أساس واستُخدموا لحماية مرافق الحزب وتخفيف الضغط عن الجيش[52]. تحوّلت كتائب البعث في حلب تدريجيًّا إلى فصيل قويّ، مستفيدة من مرسوم رئاسيّ يمنح مجنّدي حلب حقّ أداء الخدمة العسكريّة في الميليشيات المحلّية المؤيّدة للدولة[53]. وفي حين يبدو أنّ هؤلاء المقاتلين أساسًا من العرب السنّة -ما يعكس ديمغرافيّة حلب- تأسّست فروع جديدة لكتائب البعث لاحقًا في اللاذِقِيّة وطَرطُوس ودمشق، وقد تكون تركيبتها الدينيّة مختلفة[54].

مثال أصغر بكثير، لكن مثير مع ذلك للاهتمام، عن مجموعة شبه عسكريّة مؤيّدة للنظام الميليشيا اليساريّة-الوطنيّة المعروفة باسم «المقاومة السوريّة»[55]. تحارب المجموعة بشكل رئيس في شمال منطقة اللاذقيّة، تحت قيادة معراج أورال (المشهور باسم «علي كيالي»)، وهو علويّ شيوعيّ ولد في تركيا وعاش في سورية منذ أوائل الثمانينيّات[56]. تروّج «المقاومة السوريّة» لرسالة يساريّة وطنيّة علمانيّة في دعايتها الإعلاميّة على شبكة الإنترنت، لكن جماعة أورال ربطت نفسها بشخصيات دينيّة علويّةٍ ويبدو أنّها تعمل الآن جوهريًّا كميليشيا علويّة[57].

المقاتلون الشّيعة والميليشيات الأخرى بقيادة أجنبيّة

بالإضافة إلى مختلف جماعات الميليشيات السوريّة، سافر الآلاف للقتال إلى جانب قُوّات الحكومة السوريّة، معظمهم مسلمون شيعة جندتهم الأحزاب الدينيّة في العراق ولبنان. يبدو أنّ الحكومة الإيرانيّة أدّت دورًا رئيسًا في إنشاء هذه الميليشيات وتوجيه المقاتلين إلى سورية[58]. أرسلت عدّة فصائل عراقيّة شيعيّة موالية لإيران مقاتلين إلى سورية، من بينها «عصائب أهل الحق»، و«كتائب حزب الله»، و«جيش المهدي»، و«منظمة بدر»[59]. إحدى أوائل الميليشيات الشيعيّة وأكبرها في سورية لواء «أبو الفضل العبّاس» الذي شكّله مقاتلون عراقيّون من «عصائب أهل الحقّ» وجماعات أخرى في دمشق عام 2012 [60]. قلّما تستخدم الفصائل العراقيّة أسماءها الخاصّة عندما تقاتل في سورية. منظمة بدر، مثلًا، شكّلت جماعة في سورية أسمتها «قُوّات الشهيد محمّد باقر الصدر»، وزعمت أنّها أرسلت إليها 1500 مقاتل عراقيّ بحلول صيف 2013 [61]. تستخدم هذه الجماعات سرديّة دينيّة تركّز على الدفاع عن سكّان سورية الشّيعة وعن الأماكن المقدّسة أكثر من تركيزها على إنقاذ نظام الأسد[62]. وقد أظهرت اهتمامًا كبيرًا تحديدًا بمقام السيدة زينب جنوب دمشق، حيث تسكن أعداد كبيرة من العراقيين الشّيعة ومهاجرين آخرين.

يشكّل حزب الله اللبناني استثناء جزئيًّا. فرغم أنّه حزب إسلامويّ-شيعيّ موالٍ صراحة لإيران، يركّز قسم كبير من برنامج دعايته الخارجيّة على المقاومة العربيّة-الإسلاميّة ضدّ

إسرائيل والولايات المتّحدة، بدل صياغته بعبارات دينيّة وطائفيّة صِرفَةٍ. يبرّر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله تدخّل جماعته في سورية على أساس أنّ « الملفين السوريّ واللبنانيّ ملف واحد»، وأنّ «الخطر الوجوديّ» من التكفيريين (المتطرّفين السنّة) لا يمكن التصدّي له على جانب واحد فقط من الحدود[63]. يعمل حزب الله في سورية باسمه الحقيقيّ، على عكس معظم الجماعات العراقيّة. وفي حين يبدو أنّه قدّم بعض الدعم للحكومة السوريّة عام 2011، لم يعترف حزب الله بأيّ وجود عسكريّ مباشر في سورية قبل أيار/ مايو 2013، عندما ساعدت قُوّاته الجيش السوريّ في استعادة مدينة القصير من الثوار السنّة. أدّى حزب الله مرّة أخرى دورًا قياديًّا في منطقة القلمون شمال دمشق ربيع عام 2014، كما قاتل في دمشق ومناطق أخرى[64].

يشكّل الإسلاميّون الشّيعة الغالبية العظمى من المقاتلين الأجانب المؤيدين للنظام، لكن عددًا من الجماعات العلمانيّة الصغيرة المقيمة جزئيًّا أو كليًّا خارج سورية ساعدت أيضًا قُوّات الأسد. تضم هذه ميليشيا «الحرس القوميّ العربيّ» التي شكّلها عام 2013 يساريّون لبنانيّون وأعداد أقل من المصريّين والتونسيّين واليمنيّين وغيرهم[65]، بالإضافة إلى الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ الذي أرسل كوادر لبنانيّة للقتال إلى جانب رفاقهم الحزبيين في سورية[66].

الفصائل الفلسطينيّة المؤيّدة للنظام جوهريًّا محليّة، إذ يتحدَّر مقاتلوها من عائلات اللاجئين التي أقامت في سورية نموذجيًّا على امتداد جيلين أو ثلاثة. انضم بعض الفلسطينيين إلى «شبكات الشّبِّيحَة» واللّجان الشعبيّة في المراحل الأولى للثورة، وقادت هذه الجماعات داخل مخيمات اللاجئين فصائل فلسطينيّة تدعمها الحكومة السوريّة، مثل الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين-القيادة العامّة، والصاعقة، وفتح الانتفاضة[67]. في أواخر عام 2013 أعيد تنظيم عدّة جماعات مسلّحة من مخيمي اللاجئين في النيرب وحندرات في حلب ضمن ميليشيا فلسطينيّة أكبر تُسمّى «لواء القدس»، أدّت دورًا مهمًّا في دعم الجيش العربيّ السوريّ منذ ذلك التاريخ[68].

تهديد للسلطة المركزيّة؟

لم يكن اعتماد الدولة على الميليشيات المحلّية خاليًا من المشاكل. في أيلول/ سبتمبر 2013، أخبر مسؤول حكوميّ سوريّ مجلة **تايم** في إشارة إلى ظاهرة صعود قادة الميليشيات: «بعد هذه الأزمة سيكون هناك ألف أزمة إضافية. قبل سنتين تحوّل هؤلاء من نكرات إلى شخصيات مهمّة تمتلك أسلحة وسلطة. كيف سنقول لهؤلاء الشّبِّيحَة أن يعودوا مجددًا لكونهم نكرات؟»[69].

يبقى الأسد قائد النّظام السوريّ بلا منازع، لكنه يعتمد الآن بقوة على قادة محليّين لا تتطابق مصالحهم بالضرورة مع مصالح الدولة المركزيّة. بعض الميليشيات تورّط في صراعات قوى محليّة مثيرة للخلاف، أو راديكاليّة طائفيّة وسياسيّة مفرطة، أو ممارسات إجراميّة. يزداد طموح قادة الميليشيات غالبًا مع ازدياد نفوذهم وانحسار النّظام العام حولهم، وقد يسعى بعضهم إلى توسيع نفوذهم في مواجهة الحكومة المركزيّة عبر التمويل الذاتيّ أو البحث عن رعاة جدد. ذكرت تقارير في حمص عام 2012 أنّ الميليشيات لتوّها تبتزُّ عائلات علويّة ثرية لتمويل نشاطاتها اليوميّة وبيع خدماتها وبضائعها المنهوبة لقاء المال[70].

ترتبط بعض أقوى الميليشيات الموالية للنظام بالحكومة الإيرانيّة و/ أو منظمات مقيمة خارج سورية، وقد يقدم كثير منها أجندته الخاصّة على مصالح نظام الأسد. تتضمن هذه وحدات القُوّات الأجنبيّة المقاتلة للعراقيين الشّيعة، التي غادرت مواقعها في سورية فجأة عندما تفجّر الصِّراع الداخليّ السنّي-الشيعيّ في العراق في تموز/ يونيو 2014 [71]. يُعتقد أيضًا أنّ إيران تمارس بعض النفوذ على الميليشيات السوريّة الأهليّة، خاصة الميليشيات الشيعيّة الصغيرة التي درّبها الإيرانيّون وحزب الله في مناطق مثل القصير وبُصرى الشام. كما يبدو أنّ قُوّات الدّفاع الوطنيّ تعتمد على دعم الإيرانيّين وتدريبهم، مع أنّ قادتها ومقاتليها سوريّون. تعمل القُوّات المؤيّدة للأسد في سورية حتى الآن بوحدة هدف يجمعها على ما يبدو، رغم بنيتها اللامركزيّة واختلاف ولاءاتها. لكن ثمّة دلائل عابرة على وجود نزاعات داخليّة في صف النّظام وعلى تحدّي مقاتلي ميليشيات محليّة سلطات الدولة[72].

اندلعت تظاهرات واشتباكات مسلّحة وجيزة في جرمانا، الضاحية الدمشقيّة ذات الأغلبيّة الدرزيّة، بعد تحرّك قُوّات الحرس الجمهوريّ لاعتقال قادة إحدى اللّجان الشعبيّة المحلّية صيف عام 2013. تشير بعض الروايات إلى احتجاجات على عدم دفع الأجور، لكن مصادر موالية للمعارضة ادّعت أنّ هؤلاء القادة غرقوا في أوحال ممارسات إجراميّة، وانحرفوا كثيرًا عن مهمتهم الأصليّة في التصدّي للثورة. حسب أحد التقارير، فقدت اللّجنة الشعبيّة في جرمانا حظوتها عند الحكومة لمصلحة كتيبة قُوّات دفاع وطنيّ تشكّلت حديثًا، لكن كلتيهما بقيتا تحت رعاية مسؤولين مختلفين داخل النّظام[73].

في حالةٍ أحدث عهدًا، ذكرت تقارير أنّ أعضاء إحدى ميليشيات قُوّات الدّفاع الوطنيّ المتشدّدة في حمص حاولوا عرقلة خطة وقف إطلاق نار محلّي بموافقة الحكومة في شباط/ فبراير 2014، عبر إطلاق النار على قافلة للأمم المتّحدة، ما أجبر الأسد على إرسال أحد كبار قادة المخابرات لمنع حدوث اضطرابات[74]. وعندما تمكّنت الحكومة أخيرًا من السيطرة على المدينة القديمة في حمص في أيار/ مايو 2014، وقعت اشتباكات قصيرة بين الميليشيات الموالية للحكومة. ذكرت التقارير أنّ النّزاع وضع مقاتلي قُوّات الدّفاع الوطنيّ فرع حمص ذي الغالبية العلويّة في مواجهة مقاتلي الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ ذي الغالبية المسيحيّة، ما يوحي باحتمال حدوث صراع طائفيّ محليّ داخل المعسكر الحكومي[75].

على المدى البعيد، قد تقوِّض استراتيجيّة النّظام في تفويض قادة محلّيين مغمورين مسؤوليات عسكريّة، واستدعاء ميليشيات ذات قيادات أجنبيّة إلى الأراضي السوريّة، سلطة الحكومة المركزيّة. يدَّعي أحد مراقبي الحكومة السوريّة المطّلعين أنّ هذه العملية قطعت لتوّها شوطًا بعيدًا، وأنّ ليس ثمّة إطار مؤسسيّ يجمع القُوّات المؤيّدة للحكومة في العديد من مناطق سورية بقدر ما تجمعها «روح النّظام» الذي يصارع لمراقبة وتنسيق عمل الجماعات المحلّية العديدة الموالية اسميًّا للأسد[76].

مع ذلك، ليست هناك تقارير موثوقة في السنوات الأربع الأولى من الصّراع عن عمليات تمرّد أو حروب داخليّة واسعة النطاق في معسكر الحكومة. قد يرجع هذا إلى أسباب عدّة. على الصعيد السياسيّ، تمنع سيطرة النّظام على وسائل الإعلام التعبير الصريح والعلني عن

هذه الاختلافات؛ وتوفّر طبيعة الدولة الاستبداديّة، والمركزيّة الرمزيّة لقيادة الأسد، بؤرة مشتركة تجمع المقاتلين المؤيّدين للنظام. تنظيميًّا، يرجح أنّ دمج العديد من اللّجان الشعبيّة ضمن قُوّات الدّفاع الوطنيّ سوف يحكم السيطرة المركزيّة على القادة المحلّيين. يشير الباحث السوريّ خضر خضور أيضًا إلى الدور الذي تؤدّيه مؤسّسات مدنيّة، مثل الجمعية السوريّة لدعم أسر الشهداء، التي تقدّم خدمات اجتماعيّة لمقاتلي قُوّات الدّفاع الوطنيّ وعائلاتهم، في «شبك المدنيين إلى حدٍّ أبعد بمؤسّسات الدولة»[77].

في التحليل النهائي، لا شك أنّ الدعم الذي قدّمته الميليشيات المحلّية والأجنبيّة للجيش العربيّ السوريّ ساعد في استقرار النّظام، وتحوُّل الحرب لمصلحة الأسد[78]. ويبدو أنّ الحكومة تدرك المخاطر المصاحبة لهذه الاستراتيجية، وتتّخذ خطوات لاحتواء الآثار المدمرة لانتشار الميليشيات المحليّة. يبدو أيضًا أنّ هذه الجهود كانت ناجحة حتى الآن، لكن يتحتَّم على الحكومة في عملية الدمج الفاعل لجماعات ذات قيادات مدنيّة ضمن القاعدة الداعمة للأسد إعطاء وزن أكبر للمصالح الضيقة والدوافع الآيديولوجيّة أو الطائفيّة لهذه الجماعات، ربّما على حساب استراتيجيّة وطنيّة أكثر حكمة وأبعد مدى. كما أنّ اعتماد الأسد على الدعم الخارجيّ الإيرانيّ وغيره قد يحدُّ من استقلاله السياسيّ، ويعرّضه لمخاطر فتح الجهاز الحاكم ذاته أمام الاختراق الأجنبيّ وفقدان السيادة الوطنيّة.

-11-

العلويّون في المعارضة السوريّة

كارستن فيلاند

كانت هناك دومًا معارضة من داخل المجتمع العلويّ خلال حكم آل الأسد. ونظرًا إلى سيطرتهم على الأجهزة الأمنيّة، واطّلاعهم على الأسرار الداخليّة للنظام، كان العلويّون دومًا من بين أكثر المنشقين الذين يخشاهم النّظام. ولأنّهم يتمتّعون بدور بارز داخل المجتمع السوريّ، حظي نقاد النّظام العلويّون دومًا بمصداقيّة عالية في صفوف المعارضة. أبرز المعارضون العلويّون أيضًا مدى الفقر والفساد والمظالم الاقتصاديّة-الاجتماعيّة داخل المجتمع العلويّ ذاته، ما ناقض الافتراضات السائدة حول انتفاع جميع العلويّين من نظام الأسد. ولتشكيكهم في سرديّة السلالة الحاكمة القائمة على افتراض ولاء كل العلويّين لآل الأسد، شكّل المنشقّون العلويّون دومًا خطرًا داهمًا على النّظام. لكن العلويّين لم يستطيعوا بناء هُوِيّة متميّزة تفصل مجتمعهم عن النّظام[1]، ويفتقد العلويّون في المعارضة فعليًّا إلى قيادة موحدة تجمع أطياف المجتمع العلويّ، وتمثّله، وتوصّل مظالمه إلى المجتمع الدوليّ. يتقصّى هذا الفصل دور العلويّين داخل المعارضة السوريّة، مقتفيًا أثر شخصيات النخبة العلويّة وسرديّاتها الرئيسة. ويجادل بأنّ المثقفين العلويّين شكّلوا دومًا، وما زالوا يشكّلون، جزءًا حيويًّا من المعارضة السوريّة العلمانيّة، رغم إحجامهم عن تبنّي استراتيجيّة علويّة شعبيّة تتحدّى هيمنة النّظام المسيطرة وسلطة خطابه على المجتمع العلويّ.

قمع المعتدلين

لم يعتبر النّظام السوريّ الحركات الإسلاميّة الخطر الرئيس عليه. كلا الأسدين، حافظ ونجله بشّار الذي خلفه عام 2000، استفادا في الواقع من وجود تيّار إسلاميّ سنّي راديكاليّ في البلاد، واستغلاه مرارًا لخلق عدوّ مشترك يتوحّد السوريّون ضدّه تحت راية الآيديولوجية القوميّة العلمانيّة للدولة البعثيّة. في الآن ذاته، قمع كلا الأسدين على وجه التحديد تلك التيارات داخل مجتمعات الأقليّات، خصوصًا العلويّة، التي تجرّأت على انتقاد النّظام.

سُجن الإسلاميّون، أو أطلق سراحهم، تبعًا لمصالح النّظام المحليّة والإقليميّة. في الثمانينيّات، فتح حافظ الأسد الباب أمام الوهّابيّة الثقافيّة والتعليميّة، في محاولته تأمين دعم السعوديّة لتوطيد أركان حكمه، فسمح لمشايخ سعوديين بارزين بإنشاء مدارس تحفيظ القرآن* وإقامة مؤسسات خيريّة وبناء مساجد في أرجاء سورية كافّة[2]. تعهّدت السعوديّة في المقابل بعدم دعم متطرّفي الإخوان المسلمين السوريّين، الذين شكّلوا خطرًا مهمًّا على النّظام بين عامَي 1976 و1982. وسمح بشّار الأسد للإسلاميّين بعبور الحدود إلى العراق إبّان غزو التحالف عام 2003، وشجّعهم على القتال ضدّ قُوّات الولايات المتّحدة التي شكّلت خطرًا على مصالح سورية القوميّة. أُطلق سراح بعض الإسلاميّين من سجن صيدنايا سيئ السمعة لهذا الغرض[3]. ثم عاود بشّار اللعب بـ«ورقة الإسلاميّين» منذ منتصف عام 2011، فأطلق سراح إسلاميّين بارزين من سجن صيدنايا في محاولة لتشويه سمعة المعارضة ذات الأغلبيّة السنيّة، بإضافة راديكاليين ومتطرّفين عنفيين ومجرمين إلى صفوفها، ما عزّز بالتالي صورة النّظام باعتباره الضامن الوحيد لأمن الأقليّات وحريّتها. وقد أصبح بعض السلفيّين الذين أطلقهم بشّار من صيدنايا شخصيات قياديّة في الجماعات الإسلاميّة الثوريّة، مثل «أحرار الشّام» و«جيش الإسلام»[4].

---

* شجع النّظام تحديدًا تيار المشيخة الصوفيّة في الثمانينيّات لمحاصرة تيار الإسلام السياسيّ. أما الكتب السلفية المعاصرة فلم توجد في سورية إلا في عقد التسعينيات بعد حرب الخليج الأولى التي شاركت فيها سورية (المترجم أ. ع.).

تعرّض الإسلاميّون السوريّون تاريخيًّا لإقصاء النّظام وقسره، لكن المعارضين السياسيّين الأكثر جدّية واستمراريّة وتهديدًا لحكمه كانوا المفكّرين والناشطين العلمانيّين، والعديد منهم يساريون أصلًا، ويتمثّل العلويّون بينهم بقوة غير متناسبة مع أعدادهم في سورية. شكّل المثقّفون العلمانيّون في الواقع بديلًا علمانيًّا عمليًّا لنظام البعث، ولهذا سجن باستمرار أعضاء «حركة المجتمع المدني»* -وهي المعارضة التقليديّة العلمانيّة المثقّفة في سورية قبل اندلاع الثورة -رغم محاولاتهم المتكرّرة التوصل إلى حل وسط مع النّظام. ركز المثقّفون السوريّون على الرغبة بانتقال سلس للسلطة، و«هبوط ناعم»، وإصلاحات تدريجيّة. رفض كثير منهم الخطاب الحادّ حول تغيير النّظام، وانتقدوا مثل تلك المساعي القادمة من الخارج. وفي حالات كثيرة، اشترك المثقّفون السوريّون في الإيمان بآيديولوجيات قوميّة عربيّة، وأضمروا النفور ذاته من سياسات الولايات المتّحدة الخارجيّة، خاصة سياسة الرئيس جورج دبليو بوش.

بدا في فترة معيّنة أنّ بعض عناصر النّظام تسعى إلى الاستفادة من النبرة المعتدلة للمعارضة اليساريّة، واستغلال حقيقة عدم دعوتها صراحة إلى تغيير النّظام بالقوة. في عام 2003، كتب بهجت سليمان -رئيس المخابرات السوريّة الأسبق وسفير سورية السابق في الأردن، وهو شخصية مخيفة ذات سطوة ورهبة على نطاق واسع داخل سورية- في صحيفة السفير اللبنانيّة: 'في سورية ليس هناك معادون للنظام القائم فيها وإنّما هناك «معارضون» له، غير أنّ معارضتهم هذه لا تندفع إلى ما هو أبعد من المطالبة بتحقيق بعض الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة، مثل إلغاء حالة الطوارئ وإنهاء الأحكام العُرفيّة وإصدار قانون للأحزاب وترشيد توزيع الثروة الوطنيّة'[5]. بدل التواصل مع هؤلاء «المعارضين» الساعين إلى تحوُّل تدريجيّ نحو مجتمع مدنيّ تعدّديّ، حمل بشّار بقوّة على المثقّفين اليساريّين في محاولاته تصفية البديل المعقول الذي شكّلوه لحكمه، بعد أن كان وعد بالإصلاح لدى وصوله إلى السُّلطة.

---

* يقصد «لجان إحياء المجتمع المدني» في سورية، التي طالبت باحترام حقوق الإنسان والمواطنة وحرية الرأي والفصل بين السلطات (أ.ع.).

وهكذا شعرت المعارضة السوريّة «المعتدلة» التي ضمّت عددًا كبيرًا من العلويّين، بالإحباط من سياسات الأسد وصارت أكثر تشدّدًا في معارضتها حكمه.

بات تمييز سليمان بين «المعارضين» و«الأعداء» قديمًا عفا عليه الزمن مع سقوط سورية في دوامة العنف. لكن حتّى بعد قمع الحكومة الوحشيّ للتظاهرات الشعبيّة عام 2011، حاولت شخصيات مهمّة في المعارضة إبقاء الباب مفتوحًا للحوار مع الأسد في محاولة لتجنّب الحرب الأهليّة. من أبرز هؤلاء الكاتب والناشر لؤي حسين، وهو شخصية علويّة بارزة في حركة المجتمع المدنيّ السوريّ، وميشيل كيلو، الكاتب المسيحيّ الناشط في حقوق الإنسان، وكلاهما شارك في مؤتمر المعارضة الذي عقد في فندق سميراميس في دمشق في حزيران/ يونيو 2011. كان تجاهل الأسد هذه «المعارضة البنّاءة» جدلًا أحد أكبر أخطائه.

استبدال النخب العلويّة

استمدّ حزب البعث تأييده الشعبيّ منذ بدايته من المجتمعات السوريّة المحرومة سياسيًّا، والفقيرة والمهمّشة اجتماعيًّا، ثم وسّع باطّراد قاعدته الاجتماعيّة تحت حكم حافظ[6]. وجد العلويّون المجتثّون من جذورهم في لواء الإسكندرون (المنطقة المحيطة بمدينتي إسكندرونة وأنطاكية التي تنازلت عنها فرنسا لتركيا عام 1939) واللاجئون الفلسطينيّون -وكلاهما ضحية سياسات إمبريالية- وطنهم السياسيّ مع البعثيّين[7]. كسب حزب البعث أيضًا دعم أولئك الناقمين على النخبة السنيّة التقليديّة من ملاك الأراضي، وكسب دعم شباب مجتمعات الأقليّات، مثل العلويّين والدروز والإسماعيليّين. انجذب أعضاء الأقليّات تحديدًا إلى الحزب، كونهم رأوا في آيديولوجية البعث القوميّة العربيّة الراديكاليّة وأجندته الإصلاحيّة فرصة لتعزيز حراكهم الاجتماعيّ الصاعد واندماجهم في المجتمع السوريّ.

طرأت تغيّرات كبيرة داخل المجتمع العلويّ بعد وصول حزب البعث إلى السُّلطة عام 1963. تهمشت تدريجيًّا نخب سورية في السياسيّة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والدين، وهذه أتت تقليديًّا من خلفيات مدينيّة متعلّمة، نتيجة ترسيخ حزب البعث علويّين من مراتب اجتماعيّة وأصول ريفيّة أدنى في المناصب العسكريّة والمدنيّة والمخابرات، حيث

شكّلوا العمود الفقري لدولة الأسد. تهمش أيضًا أعيان العلويّين الدينيّين التقليديّين، نتيجة السيطرة المركزيّة على المناصب ومنحها حصرًا بمباركة الرئيس[8]. لم يستقبل حافظ قطُّ وفودًا من مشايخ العلويّين، أو على الأقلّ لم يوثّق أيٌّ من تلك الاجتماعات إطلاقًا[9]، بل كان يستقبل المشايخ على أساس فرديّ ويتلاعب بهم واحدًا ضدَّ الآخر ليضمن ولاءهم جميعًا. كانت المقايضة البعثيّة الأساس الحراك الاجتماعيّ العلويّ لقاء ولاء المجتمع العلويّ المطلق وغير المشروط لنظام الأسد. وتحت هذه الظروف يمكن لشخص أن يصبح زعيمًا دينيًّا (شيخًا) بسبب مواقفه الاجتماعيّة والسياسيّة ضمن هيكليّة سلطة الأسد، وليس بسبب مؤهّلاته الفكريّة. صار من الطبيعيّ جدًّا أن يُعتمد جنرال، مثلًا، شيخًا علويًّا.

بعد أن سحق حافظ الأسد تمرّد الإخوان المسلمين، الذي بدأ عام 1976 وبلغ ذروته في مجزرة حماة عام 1982، حوّل بؤرة اهتمامه إلى فئات المجتمع الأخرى المعارضة لحكمه. تلقّى العديد من شخصيات المعارضة العلويّة العاملة في الأحزاب اليساريّة -خصوصًا «رابطة العمل الشّيوعيّ» (1981-1993) التي رفضت الانضمام إلى الجبهة الوطنيّة المؤيدة للنظام[10]، وعملت بالتالي من خارج الإطار القانونيّ الذي سمح به حزب البعث -أحكامًا بالسجن أطول بكثير من أحكام الشخصيات المعارضة من خلفيّات دينيّة أخرى. وهكذا تلاشت المعارضة العلويّة التقليديّة تدريجيًّا، وصارت ذريتها أكثر انشغالًا بالمشاركة في التطوير الاقتصاديّ، وأقلّ اهتمامًا بالتورُّط في العمل السياسيّ. عندما وصل بشّار إلى الحكم ظهرت إنتلجنسيا علويّة عارضت النّظام، وشاركت في ربيع دمشق عامَي 2000-2001. في أيلول/ سبتمبر 2000 صدر أوّل تصريح مهم للجان إحياء المجتمع المدنيّ السوريّ، «بيان الـ99»، وكان ثلث الموقعين عليه علويّين*[11]. وقبل أن يسحق النّظام الحركة في شباط/ فبراير 2001 صدر «بيان الـ1000»، ونشأت منتديات الحوار في منازل خاصّة في كلّ نواحي دمشق. كان عارف دليلة الشخصية [العلويّة] الأبرز في هذه المجموعة، وهو عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق ومستشار اقتصاديّ سابق لحافظ الأسد. من بين الناشطين العشرة الأبرز الذين اعتُقلوا وسُجِنوا في نهاية ربيع دمشق، تلقّى دليلة حكم

---

* لم يمثل العلويون نسبة الثلث من الموقعين (أ. ع.).

السجن الأطول*، كون الأستاذ الجامعي تجاوز خطًّا أحمرَ بمطالبته بالديمقراطيّة والشفافية لمحاربة الفساد، وانتقاده نظام سورية الاقتصاديّ في إحدى محاضراته[12]. بالإضافة إلى شخصية علويّة مهمّة أخرى، الروائيّ والناقد نبيل سليمان، الذي نظّم لجان إحياء المجتمع المدنيّ في اللّاذِقِيّة.

بدأت نواة دعم النّظام تنكمش وتقتصر على زمرة علويّة، فباستثناء السياسيّ المخضرم ونائب الرئيس فاروق الشرع، استُبدلت كلّ الشخصيات المفتاحيّة في السياسة والمخابرات والجيش بأشخاص علويّين. ودون أن يمتلك الشجاعة ليغامر بإجراء انتخاب شعبيّ، لربّما كان وسّع قاعدة سلطته، لم يبقَ للأسد الكثير يعتمد عليه الآن سوى عشيرته وجهازه الأمنيّ. شكّل ذلك تحوّلًا جذريًّا عن حكم حافظ الذي اعتمد نظامه على عملية انتقاء بالغة الدّقة لشخصيات الشرائح الاجتماعيّة غير العلويّة[13]. لم يكن حزب البعث تحت حكم حافظ الأسد حزبًا علويًّا، بل تكوّنت قاعدته من شرائح اجتماعيّة، وليس تجمعات دينيّة، مختلفة. ولا كان حال معظم العلويّين فعليًّا أفضل من حال أعضاء المجتمعات السوريّة الأخرى[14]. لكن منذ خلافة بشّار لم تظهر فقط هُوّة بين علويّي الأسد وبين الأغلبيّة السكّانية السنيّة والمنشقّين من الفئات الدينيّة الأخرى، بل تنامت أيضًا فجوة أخطر على نظام بشّار بين علويّي الأسد والعلويّين غير الموالين للأسد، ما قلّص قاعدة تأييد النّظام إلى حدٍّ أبعد.

مع انكماش النّظام وقمعه الانشقاق، حاول العلويّون تشكيل معارضة سرّية متماسكة وفعّالة. في 1 كانون الثاني/ يناير 2007 ** حضر مثقفون علويّون إلى شقّة رجل الأعمال السنّي رياض سيف، أحد قادة ربيع دمشق وعضو مجلس الشعب السابق. وفي اجتماع دام تسع عشرة ساعة أسّس أعضاء سنّة وعلويّون ومسيحيّون في المعارضة «المجلس الوطنيّ لإعلان دمشق للتغيير الديمقراطيّ». نوقشت في الدوائر العلويّة فكرة تشكيل أحزاب معارضة علويّة منظمة -بتشجيع من توصيات مؤتمر حزب البعث العاشر عام 2005،

---

* كان هناك تفاوت في أحكام السجن، وكانت الأعلى من نصيب عارف دليلة، بينما نال بعض العلويين خمس سنوات، وآخرون ثلاث سنوات (أ.ع.).

** عقد الاجتماع في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2007 (أ.ع.).

وقانون الأحزاب الجديد في دستور عام 2012 الذي أنهى نظريًّا هيمنة حزب البعث*- لكن لم يُسمح في النهاية بتأسيس أحزاب ذات خلفية دينيّة وإثنيّة محدّدة. شكّلت فكرة تأسيس حزب معارض علويّ أو ذي أغلبيّة علويّة تهديدًا كبيرًا للنظام، إذ لم يسبق أبدًا أن ظهر حزب كهذا. ويرجع السبب في ذلك جزئيًّا إلى حقيقة خشية العلويّين في المعارضة من انتقام مفرط لاتخاذهم موقفًا معاديًا للنظام؛ وربما الأهم تعبيرهم عن آرائهم بمصطلحات علمانيّة وآيديولوجيّة، وليس من منظور دينيّ أو إثنو-دينيّ.

سرديّة المعارضة العلويّة

كان من السهل الاستيلاء على العلويّين سياسيًّا ضمن مشروع الأسد الأسرويّ (=السُّلاليّ)، كونه لم يسبق لهم تعريف أنفسهم أساسًا من حيث الأصل أو الدين. جعل طمس الحدود بين الأسد والمجتمع العلويّ الأوسع عملية الفصل بينهما شبه مستحيلة، ما أسهم في نجاح النّظام وحيويته. بدا من غير الوارد لأغلب السوريّين الفصل بين النّظام والحكومة، خاصة بالنسبة إلى الذين بقوا في معسكر الأسد، سواء عن قناعة أو خوف. وضع ذلك علويّي المعارضة في ورطة لا يحسدون عليها: نظرت الأغلبيّة السنيّة إليهم بشكٍّ وخوف بسبب موقعهم «المتميّز»، في حين لاحقهم النّظام دون رحمة بوصفهم خونة ومتآمرين. نشر حبيب أبو ذر (اسم مستعار)، وهو منشق علويّ يجاهر بانتقاد النّظام، مقالًا مطوّلًا في مجلة زينيث الألمانية في أيلول/ سبتمبر 2013 لخّص فيه العديد من الانتقادات التي أثارها العلويّون في المعارضة ضدّ الأسد. علّق حبيب في مقالته، مجادلًا بأنّ المجتمع العلويّ رهينة لدى الأسد، بقوله: «قلّما استطاع حاكم أن يقمع أبناء مجتمعه الدينيّ بهذه الطريقة، وفي الآن ذاته ضمن أن يشكروه راكعين»[15]. الأسد عرّف «علويّته» واستخدمها لإعادة اختراع نفسه «مسيحًا مخلّصًا لأقليّة مكروهة، خالقًا هُويّتها، وواهبًا إيّاها علّة الوجود». شجّع الأسد «تبهيم» المجتمع العلويّ، وإفقاده القيم والروابط والمُثُل كي تصبح ديكتاتوريته الوحشيّة مقبولة. إذ «ليست القوة العسكريّة وأجهزة المخابرات السرّية الضامن الحقيقيّ

* حسب بعض المصادر المطلعة، لم يكن هناك نقاش حول تشكيل أحزاب من قبل العلويين (أ.ع.).

لاستمرار حكم بيت الأسد، بل سديمية الهُوِيّة العلويّة وضبابيتها، ومخاوف العلويّين وعدم استقرارهم الداخليّ، وكراهية الغالبية السنيّة لهم»[16].

«العلويّون في الحقيقة نتاج تطوّر حديث نسبيًّا»[17]، أضاف أبو ذر مشيرًا إلى أنّ سديمية الهُوِيّة العلويّة هذه طمست خطوط التعريف والنسب، وأنّ السرديّة السياسيّة المعاصرة حول التجانس العلويّ تسعى إلى التعتيم على هجرة العلويّين من العراق، والتغطية على اندماجهم مع القبائل السوريّة المحلّية. نجم عن ذلك لاحقًا التنافس الحاد وطويل الأمد بين القبائل العلويّة، وأكبرها عشائر الحدّادين والخيّاطين والمتيورة والكلبيين، والأخيرة هي التي انضمّت إليها عائلة الأسد. يذهب أبو ذر أبعد من ذلك ليؤكّد أنّ 'سلالة الأسد حديثة العهد جدًّا بالنسب العلويّ، ما يثير الشكوك حول حقيقة «علويّة» آل الأسد'[18]. ويجادل أبو ذر في أنّه قبل نحو ستين عامًا، كانت نسبة أسلاف الأسد «الوحش»، وأنّ كنيتهم «الأسد»إضافة حديثة، وكلا «الوحش» و«الأسد» اسمان غير مألوفين بين العلويّين الذين، على عكس السنة، لا يسمون عوائلهم غالبًا نسبة إلى سمات أو حيوانات محدّدة[19]. تاريخيًّا، قد لا يمكن إثبات جميع ادعاءات أبو ذر، لكن المثير للاهتمام أنّ شخصية علويّة معارضة سعت إلى تقويض المصداقيّة الإثنو-دينيّة لسلالة الأسد. وبغياب سرديّات علويّة دينيّة بديلة، أو قادة يتحدون الوصاية المجتمعيّة لآل الأسد على العلويّين، صار التاريخ أداةً مهمّة لشرعنة السرديّات السياسيّة السوريّة الحديثة أو نزع شرعيتها.

العلويّون والثورة السوريّة

خرج سوريّون من كل الخلفيات الاجتماعيّة والدينيّة إلى الشوارع في الأسابيع والأشهر الأولى للثورة، مردّدين مطالب تظاهرات الربيع العربيّ الأخرى في تونس وليبيا، وقبل كل شيء آخر مصر. بدأت التظاهرات ضدّ فساد موظفي النّظام في دَرْعَا في الجنوب، وامتدت عبر البلاد إلى جسر الشغور قرب الحدود التركيّة في الشمال، وإلى بانياس واللّاذِقِيّة على ساحل المتوسط، وإلى دير الزور في الصحراء الشرقيّة، وإلى المدينتين الصّناعيتين الرئيستين حمص وحماة. ما يثير الاهتمام أنّ تظاهرات خجولة خرجت في دمشق خلال شهري شباط/

فبراير وآذار/ مارس 2011، قبل ورود الأخبار الأولى عن القتلى في دَرْعَا. وعندما تبنّى النّظام «الحلّ الأمني» لسحق الاحتجاجات السلميّة، صارت التظاهرات ضدّ الأسد نفسه، وليس المؤسسات الأدنى مرتبة التي استهدفتها التجمّعات الاحتجاجيّة في البداية.

رفضت الحركة الطائفيّة صراحة منذ الشهور الأولى للثورة، وكذلك فعلت تنظيماتها المختلفة، بما فيها المجلس الوطنيّ السوريّ[20]. اختلط العلويّون مع حشود المحتجّين، ورفعوا الرايات، وهتفوا بشعارات الحرّية والإصلاح، بل سافر بعضهم من مدينة إلى أخرى للمشاركة في التظاهرات[21]، ما أثار دهشة ناشطي المعارضة من خلفيات مجتمعيّة أخرى. ركّزت معظم شعارات الاحتجاج آنذاك على وحدة الشعب السوريّ ووطنيّته. على سبيل المثال، في تظاهرة الحريقة (دمشق) في شباط/ فبراير 2011، وفي العديد من التظاهرات اللّاحقة، شدّد المتظاهرون على الوحدة الوطنيّة ضمن إطار التعدديّة، فأنشدوا هتافات مثل «لا سنّية ولا علويّة، بدنا حرية» و«سورية بجميع أطيافها وطوائفها».

عبّر المثقفون السوريّون عن غضبهم من استخدام العنف بإصدار بيان وقّعه 102 كاتب من كل الخلفيات في 25 نيسان/ أبريل 2011، حدادًا على «شهداء الثورة» وإدانة لـ«الممارسات القمعيّة العنيفة التي ارتكبها النّظام السوريّ بحقّ المتظاهرين». تضمن الموقّعون على البيان شخصيات علويّة مثل لؤي حسين والكاتبتين سمر يزبك وهالا محمّد ومراسلة الصحيفة العربيّة **الشرق الأوسط** سعاد جروس، بالإضافة إلى الكاتب والسجين السياسيّ السابق ياسين الحاج صالح، والمنتج السينمائيّ محمّد علي الأتاسي. واعتقل منصور العلي، وهو شخصية علويّة بارزة من مدينة حمص، بعد احتجاجه على إطلاق النار على المتظاهرين في مدينته[22].

بدأ المجتمع السوريّ ينقسم عندما واجه النّظام الاحتجاجات السلميّة بعنف متصاعد. شعر المجتمع العلويّ على المستوى الشعبيّ أنّه مهدّد، كونه الخاسر الأكبر من تغيير النّظام، والخائف الأكثر من ردّ فعل سنّي عنيف. من جهة أخرى، أنتج العنف بعض حالات التضامن الدينيّ الداخليّ. لكن بعض قادة العشائر العلويّة نأوا بأنفسهم عن نظام الأسد علنًا وبشجاعة. جاء مثال على المعارضة العلويّة من المنطقة السّاحلية ذاتها، حيث تأسست

«رابطة تنسيقيات الساحل السوري» و«رابطة الإخاء الوطني والعيش الواحد في الساحل السوري» نهاية عام 2011، وأعلنت أنّ «المجتمع العلويّ غير مسؤول عن الممارسات البربريّة ضدّ المتظاهرين»[23]. أكّد البيان أيضًا أنّ ميليشيات الشّبّيحَة «دمى في أيدي عائلة الأسد»، وأنّهم لا يمتّون بصلة إلى الطائفة العلويّة. كما ساوى كتّاب البيان بين قوى النخبة الوحشيّة التابعة لماهر الأسد وبين الميليشيات التي قادها عمّ بشّار رفعت الأسد في السبعينيّات [سرايا الدفاع] وشاركت في مجزرة حماة. جاء في البيان: «لقد شكّل العلويّون على مرّ تاريخ هذا الوطن وجود هذا الوطن ونشأته ووحدته، شأنهم في ذلك شأن الدُّروز والسّنّة والشّيعة والأكراد والمسيحيّين وكلّ مكوّنات الشعب السوريّ. وعلى مرّ تاريخ الشعب السوريّ لم تُقص طائفة أو تعتدي طائفة على أخرى»[24].

ركّز نص البيان على المشاركة الفاعلة للمجتمع العلويّ في التاريخ الثوريّ السوريّ، بما في ذلك مقاومة النفوذ الاستعماريّ الفرنسيّ، وتأسيس أحزاب وحركات وطنيّة ويساريّة وقوميّة عربيّة. وتعمّد كتّاب البيان -الذين بقوا متخفّين وما زالوا مجهولين حتى لعلويّي المعارضة اليوم[25]- ذكر دور العلويّين الفاعل في الحركة العربيّة الاشتراكيّة بقيادة أكرم الحوراني، وهو قوميّ عربيّ سنّي وأحد مؤسّسي حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ. كذلك شدّد البيان على المقوّمات الوطنيّة للعلويّين المعاصرين الذين «كانوا على استعداد لأداء واجبهم تجاه تحرير الجولان، وحملوا كلَّ قيم التحوّل الديمقراطيّ»[26]. يظهر هذا النقد الشديد استخدام المعارضة العلويّة أحيانًا الخطاب القوميّ العربيّ وإرث سورية الكبرى المرتبطين بالنضال الوطنيّ من أجل الاستقلال[27]. على النقيض من هؤلاء، باع العلويّون المؤيّدون للنظام والعديد من العلويّين الآخرين الذين كانوا ببساطة خائفين على حياتهم، ممتلكاتهم في سهول أماكن مثل حمص وانسحبوا إلى جبال العلويّين، تحسبًا لاضطرار الطائفة العلويّة إلى الدفاع عن معقلها الأخير، ما يذكّر ببناء الدولة الطائفيّة تحت الانتداب الفرنسيّ.

صوت علويّ آخر انتقد النّظام وناصر الثورة الصحافي ومحامي حقوق الإنسان مازن درويش. أسّس درويش مع زوجته يارا بدر عام 2004 «المركز السوريّ للإعلام وحرية التعبير» (CMFE)، وهو مؤسّسة شريكة لمنظّمة «مراسلون بلا حدود» التي سمّت درويش

مراسل العام لسنة 2012. كان درويش أحد أهم المصادر لمراسلي وسائل الإعلام الأجنبيّة الذين لم يستطيعوا دخول سورية، ومارس نشاطه سرًّا دون الحصول على ترخيص من الدولة، وضغط باستمرار لاستصدار قانون حرية الصحافة. اعتقل مازن درويش للمرة الأولى عام 2008، عندما نشر مع أحد زملائه تقريرًا عن تمرّد معتقلي سجن عدرا قرب دمشق، لكن اعتقاله لم يدم أكثر من عشرة أيام. لم يكن درويش محظوظًا على نحو مماثل في 16 شباط/ فبراير 2012 حين أخذته القوى الأمنيّة مع عدد من زملائه، بعد نشرهم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، وما يزال معتقلًا منذ تاريخه[28]*.

شخصية علويّة مهمّة أخرى في السنة الأولى للثورة فدوى سليمان، الممثلة السوريّة التي ولدت في حلب وأدّت دورًا حيويًّا في تظاهرات حمص عام 2011. رفضت فدوى، مثل العديد من علويّي المعارضة، التصنيف الطائفيّ وكتبت في صفحتها على «فيسبوك» في كانون الأول/ ديسمبر 2011: «فليسقط العلويّون وليبقَ الإنسان فيهم، وليسقط السنّة والدروز والإسماعيليّة والإسلام واليهوديّة والمسيحيّة، وليبقَ الإنسان فيهم.. عاش الإنسان حرًّا كريمًا أينما كان، ومهما كان انتماؤه ودينه. عاش عاش عاش». وكتبت في مكان آخر: «النّظام يصور حمص على أنّها معقل للتشدّد الإسلاميّ لكنني أمشي في أحياء سُنيّة لتوزيع منشورات... وأدخل بدون حجاب منازل أسر متديّنة لمناقشة الأوضاع السياسيّة وتنظيم المظاهرة التالية»[29]. أظهرت مقاطع على «يوتيوب» فدوى سليمان وهي تقف على منصّة في حي الخالدية السّنيّ في حمص في كانون الأوّل/ ديسمبر 2011 وهي تهتف «واحد، واحد، واحد، الشعب السوريّ واحد!»[30]. وجدت فدوى نفسها مجبرة على مغادرة البلاد عندما صار الوضع في سورية خطرًا على حياتها وحياة الناشطين الذين يحمونها**، في حين

* أفرج عن مازن درويش أواخر عام 2015، وانتقل للعيش في ألمانيا، وهو عضو اللجنة الدستورية عن المجتمع المدني (أ.ع.).

** توفيت فدوى سليمان في 17 آب/ أغسطس 2017 في باريس بعد معاناة طويلة مع مرض السرطان (أ.ع.).

تبرّأ منها غالبية العلويّين المؤيّدين للنظام، وظهر شقيقها محمود على إحدى محطات التلفزة التي تملكها الدولة وجادل بأنّ وحدة سورية أكثر أهميّة من شقيقته[31].

منذ بداية الأزمة، كان جزء من استراتيجيّة بقاء النّظام على قيد الحياة تصوير الثورة على أنّها أولًا عنفيّة، وثانيًا تمرّد سنيّ متطرّف. أسكت النّظام بسرعة أصوات النقاد المعتدلين، سواء كانوا علمانيين أم شيوخًا إسلاميّين. اعتقلت المخابرات الداعية الإسلاميّ الدمشقيّ البارز معاذ الخطيب، رئيس جمعية التمدّن الإسلاميّ المستقلّة، الذي اعتبره كثيرون شخصية إسلاميّة مستنيرة. خاطب معاذ المتظاهرين قبل اعتقاله بقليل، بحضور المعارضين عارف دليلة وميشيل كيلو بجانبه: «نحن نتكلم بالحرية من أجل كل إنسان في هذا البلد، من أجل كلّ سنّي وكل علويّ وإسماعيليّ ومسيحيّ، بشعب العرب أو بشعب الأكراد العظيم»[32].

كانت الشخصيات العلويّة البارزة في المعارضة مزعجة جدًّا لماكينة النّظام الدعائيّة، رغم أنّها كانت بوضوح أقليّة في المجتمع العلويّ. ادّعت شخصيات المعارضة أنّ خوف النّظام من وجود علويّين في صفوفها قد يفسدون سرديّة الأسد عن حرب طائفيّة-أهليّة أسهم في استعداده لارتكاب مجازر متعمّدة، مثل قتل المتظاهرين في «ساحة الساعة» في حمص - التي أطلق عليها الناشطون اسم «ميدان التحرير»- يوم 18 نيسان/ أبريل 2011. في تلك الليلة المشؤومة، احتشد عشرات آلاف المواطنين ليشكّلوا بؤرة مركزيّة للثورة السوريّة، بمن فيهم علويّون محليّون ومن مناطق أخرى، ففتحت قُوّات الأمن النار وقتلت عشرات المدنيين. وقعت مجزرة مشابهة في ساحة العاصي في حماة يوم 4 تموز/ يوليو 2011، حيث احتشد مئات آلاف المواطنين -معظمهم سُنّة لكن من مختلف الخلفيّات- يردّدون مقاطع من أناشيد المغني السنّي إبراهيم قاشوش. عندما رفض رئيس شرطة حماة المسيحيّ محمود سعودي أمر الحكومة بإطلاق النار على المتظاهرين السلميين، عُزل فورًا وأُرسلت وحدات عسكريّة أخرى إلى المدينة أطلقت الرصاص الحيّ على الحشود، ما أدّى إلى وقوع عدّة وفيات[33].

مع تحوُّل المقاومة إلى عصيان مسلّح في الأشهر اللاحقة، اكتسبت صورتها في الخارج طابعًا أكثر سنيّة باطّراد. ومع تصاعد وحشية النّظام، خاصة بعدما دمّرت القُوّات

الحكوميّة حي بابا عمرو في حمص في شباط/ فبراير 2012، أحسّ العلويّون (وإلى حدٍّ أقلّ المسيحيّون والدُّروز والإسماعيليّون) قبل غيرهم بالخطر والخوف من الانتقام، بينما لم يعد كثيرون يتعاطفون مع الاتّجاه الذي كانت الثورة تتخذه. بالنسبة إلى العديد من علويّي الجبال السّاحليّة الذين انتقدوا النّظام بداية، رجّحت كفة الميزان ضدّ المعارضة السوريّة يوم 4 آب/ أغسطس 2013 عندما قتل متمرّدون إسلاميّون أكثر من 190 مدنيًّا، وأسَروا أكثر من 200 رهينة في هجوم عسكريّ جنوب صلنفة في ريف محافظة اللّاذِقِيّة. حسب منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أعدم على الأقل 67 من الضحايا أو قتلوا بطرق غير شرعيّة خلال عملية قرب القرى العلويّة[34]. تشوهت الثورة، بنظر كثير من العلويّين، وبنظر أناس كثر من خلفيات أخرى أيضًا، بتحوّلها إلى صراع مسلّح متعدّد الجبهات وذي مظهر طائفيّ.

ثمّة سرديتان سائدتان ومتناقضتان داخل المجتمع العلويّ حول المسؤول عن التطرّف وتصاعد العنف. تدّعي الأولى أنّ النّظام يحتجز المجتمع العلويّ رهينة كجزء من استراتيجيته للبقاء بعد أن أثار الكراهية الطائفيّة في البلاد. ويجادل تفسير ثانٍ شائع إلى حدٍّ مماثل بأنّ الإرهابيين الإسلاميّين، الذين كانوا يتحيّنون اللحظة المواتية للانتقام من المجتمع العلويّ لدوره في مجزرة حماة، سعوا للاستيلاء على الدولة. تراجع عدد من علويّي المعارضة في هذه المرحلة عن مواقفهم السابقة وبدأوا يدعمون النّظام. أغلبيّة هؤلاء علويّون يساريّون، من بينهم فاتح جاموس، وهو زعيم رابطة العمل الشيوعيّ لمدّة طويلة ومعتقل سابق قضى عدّة أحكام سجن بين أعوام 1982–2000 و2003–2006. صرّح جاموس في أيار/ مايو 2012 خلال الانتخابات التي أجريت وفق الدستور الجديد، بأنّ هدف المعارضة يجب ألّا يكون الإطاحة بالنّظام، بل تمهيد الطريق أمام انتقال سلميّ للسلطة. ورفض جاموس الاعتراف بالمعارضة السوريّة المتشكّلة في الخارج، وعمل أمينًا عامًّا لتيّار طريق التغيير السلميّ[35] داخل ما يسمّى المعارضة «الرسميّة» التي قَبِلها النّظام علنًا، وإن يكن بشروطه الخاصّة[36]. شخصية معارضة أخرى نأت بنفسها عن الثورة، الروائي نبيل سليمان، الذي هاجمه عملاء الأجهزة الأمنيّة خلال ربيع دمشق وأصابوه بجروح.

بين المعارضات: الشخصيات والتيارات العلويّة

يبقى العلويّون الذين ما زالوا يحتفظون بآراء معادية للنظام ناشطين بحذر شديد داخل سورية ولا يمكن ذكر أسمائهم في هذا النصّ، بل لعل وضعهم خطر لدرجة أنّهم غير معروفين حتى لرفاقهم العلويّين. لكن أفرادًا عدّة وجماعات علويّة متفرّقة يعلّقون باستمرار على المدوّنات، ويشاركون في نقاشات الـ«فيسبوك»، ومؤتمرات المعارضة، ووسائل الإعلام المعتادة، مثل الممثلة فدوى سليمان والصحافي مازن درويش. ما تزال سليمان تدعم الثورة من باريس، رغم إعرابها عن قلقها من تزايد الطابع الطائفيّ للنزاع. بذل علويّون آخرون جهودًا لخلق أرضية مشتركة بين النّظام وتيارات المعارضة السياسيّة الرئيسة. أحد أبرز ممثلي هذا الاتّجاه حاليًا لؤي حسين، وهو ناقد صريح لنظام الأسد في أوقات أسبق وأقلّ استقطابًا، وأحد منظّمي المؤتمر الرئيس الأوّل لحركة إحياء المجتمع المدنيّ الذي عقد في دمشق يوم 27 حزيران/ يونيو 2011 *. شارك لؤي في التظاهرات المبكّرة، لكنه سرعان ما نأى بنفسه عن المعارضة، خاصة عندما تصاعد الصّراع عسكريًا، دون أن يعتبر النّظام أو أيّ معارضة تعمل من خارج البلاد فاعلين شرعيّين في سورية المستقبل. ولأنّه بقي في دمشق، واجه حسين انتقادات لكونه عضوًا في «المعارضة الناعمة»[37] التي تستطيع التحرّك، وإن ضمن حدود صارمة، وتستطيع حتى السفر خارج البلاد. وبوصفه ماركسيًّا وعضوًا سابقًا في «رابطة العمل الشيوعيّ»، قاد حسين منذ أيلول/ سبتمبر 2011 تيّار «بناء الدولة السوريّة»، الذي بقي ينتقد عَسْكَرة المعارضة ويرفض أيّ تدخّل دوليّ في سورية، ما ضاعف الدهشة حين تخلّى حسين عن موقعه ممثلًا رئيسًا لـ«المعارضة الداخليّة» وفرّ إلى تركيا في شباط/ فبراير 2015، بعد اعتقاله في تشرين ثاني/ نوفمبر 2014 وإطلاق سراحه بكفالة. صعّد حسين من حدَّة انتقاداته حكومة الأسد منذ «انتخابات» دمشق في حزيران/ يونيو 2014، وبعد

* لم يكن لؤي حسين من منظمي الاجتماع لكن حضره. أما الذي عقد في 27 حزيران/ يونيو 2011 فلم يكن المؤتمر الأول والمهم لحركة إحياء المجتمع المدني، وإنما "مؤتمر تشاوري" لبعض فئات المعارضة في فندق سميراميس في دمشق وبموافقة السلطات. بعد ذلك، أنشأ لؤي حسين ومنى غانم "تيار بناء الدولة السورية" (أ.ع.).

هروبه أدلى بتصريح مثير للاهتمام قال فيه إنّ النّظام السوريّ تشظّى إلى ميليشيات، وصار من المستحيل بالتالي إيجاد شريك تفاوضي للمعارضة[38].

توجد شخصيات معارضة معتدلة أخرى داخل «هيئة التنسيق الوطنيّ لقوى التغيير الديمقراطيّ» (NCB)، التي يترأّسها المحامي الناصري حسن عبد العظيم في دمشق. تألّفت هيئة التنسيق من مجموعات قومية-يساريّة، وأحزاب كرديّة لم يبقَ منها إلّا حزب الاتحاد الديمقراطيّ (PYD) -الفرع السوريّ لحزب العمال الكردستانيّ (PKK) في تركيا. ضمّت هيئة التنسيق بداية أشخاصًا يساريّين- ليبراليّين تحوّلوا تدريجيًّا إلى معارضين أكثر صلابة لنظام الأسد، مثل برهان غليون أو ميشيل كيلو، اللذين انضمّا إلى المعارضة في الخارج. لم تعترف حركات الاحتجاج الرئيسة داخل سورية - سواء «الهيئة العامة للثورة السوريّة» أو «لجان التنسيق المحلّية في سورية» أو «المجلس الأعلى للثورة السوريّة» - بهيئة التنسيق واعتبرتها مجرّد ورقة توت تغطي عورة النّظام. بقي أغلب أعضاء هيئة التنسيق في دمشق، مثل رئيسها حسن عبد العظيم، مع مخاطر متزايدة على الأقل حتى بداية 2015، لكن بعض مؤسّسيها أُجبروا على التخفّي، مثل محامي حقوق الإنسان العلويّ حبيب عيسى، الذي اعتقل بعد حملة قمع النّظام عام 2001. كان عيسى قوميًّا عربيًّا وناطقًا رسميًّا باسم «منتدى جمال الأتاسي» الشهير، وهو أحد الآثار المتبقية من منتديات الحوار في ربيع دمشق، واضطر أيضًا إلى التخفّي والعمل سرًّا على شبكة الإنترنت عام 2005 [39].

وجد علويّون بارزون آخرون، مثل عارف دليلة وعبد العزيز الخيّر، بيتًا سياسيًّا في هيئة التنسيق. لكن دليلة هرب إلى دبي، في حين اعتقل الخيّر في 20 أيلول/ سبتمبر 2012، بعد عودته من زيارة سياسيّة إلى الصين للتحضير لمؤتمر «الحوار الوطنيّ» الذي دعت إليه هيئة التنسيق في دمشق. لم يُسمع عن الخيّر منذ اعتقاله، وهو عضو قياديّ في رابطة العمل الشيوعيّ سجن نحو اثني عشر عامًا (1993-2005)، وربما ينبغي فهم اعتقاله في سياق أوسع. فبعد نضال مشترك في السنوات البعثيّة الأولى، اشتركت عائلتا الخيّر والأسد بتاريخ طويل من المواجهات يرجع إلى إعدام الشاعر البعثيّ حسن الخيّر عام 1979، وإلى سجن وتعذيب زوجة عبد العزيز الخيّر، منى، لفترات طويلة. جرى اعتقال الخيّر في مطار دمشق

قبل أيّام قليلة من معركة مفتوحة بين العائلات العلويّة المتخاصمة في بلدة القرداحة مسقط رأس حافظ الأسد يوم 29 أيلول/ سبتمبر 2012. قيل إنّ أحد أفراد عائلة الخيّر انتقد طريقة تعامل الأسد مع الأزمة وطالب برحيله، ما أدّى إلى تبادل إطلاق نار بين العائلتين. وقفت عائلتا عبود وعثمان، اللتان تتمتّعان بذات النفوذ والاحترام، إلى صفّ عائلة الخيّر في المواجهة، ويشير مُدخل على صفحة «فيسبوك» لجماعة المعارضة العلويّة، «تنسيقيّة القرداحة»، إلى مقتل محمّد الأسد في تبادل إطلاق النار[40].

ظهرت تقارير أخرى عن خلافات داخليّة بين العلويّين. على سبيل المثال، بعد أن دعا مفتي دمشق الشيخ حسون إلى الجهاد ضدّ الثوّار السنّة في آذار/ مارس 2013، دعت مجموعة مشايخ علويّين إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين. تواردت أخبار لاحقًا عن قتال داخليّ في القرداحة خلّف عدّة قتلى. ويرجع سبب هذا الصِّراع إلى رفض بعض العائلات العلويّة إرسال أبنائها للقتال في الخطوط الأماميّة، وإلى استياء العلويّين الواضح من تردّي الأوضاع في سورية. صحيفة **الحياة** اليوميّة الصادرة في لندن توسّعت في تفصيل هذه الحادثة:

> النّظام... لا يكترث بالثمن المضاعف الذي ستدفعه الطائفة العلويّة جراء تورطها، أكثر من أيّ طائفة أخرى، بهذا الكم الهائل من سفك الدماء... نداء رجال الدين العلويّون بنقاطه العشر، رغم ضبابيته، مؤشر واضح على استعداد الطائفة للانشقاق عن آل الأسد مقابل ضمانات بحمايتها. هل هناك بالتالي ثورة على استعداد لأن تستجيب؟[41]

عندما بدأت الجماعات الإسلاميّة تعتدي على محيط منطقة اللّاذِقِيّة، تراجع الانتقاد العلويّ لنظام الأسد، ولم تتشكل علنًا حتى تاريخه أيّ حركة علويّة ضدَّ الأسد في قلب منطقة النّظام، باستثناء عدّة مبادرات من أفراد جريئين، وبعض صور الاحتجاج مجهولة المصدر التي حُمّلت على شبكة الإنترنت وصفحات «فيسبوك».

يعدّ حزب العمل الشيوعيّ كما ذكر آنفًا من بين التجمعات السوريّة التي استقطبت تقليديًّا عضوية علويّة كبيرة. تشكل الحزب عام 2004، لكن نشأته ترجع أصلًا إلى جماعة ماركسيّة عملت بين عامَي 1981 و1993. لم تنضم الجماعة الأصليّة مطلقًا إلى التجمّع

الوطنيّ الديمقراطيّ، لكن المجموعة المعاد تشكيلها أصبحت عضوًا فيه عام 2006 [42]. أسّس بعض الأعضاء التقليديّين في حزب العمل الشيوعيّ مثل لؤي حسين منظّمات خاصّة بهم، في حين تركت شخصيات علويّة أخرى الحزب وتحوّلت إلى الوسط الليبرالّي وتيّار المعارضة الرئيس، مثل الصحافي السجين لأمد بعيد أنور بدر والسياسيّ بسام يوسف. صار بدر ويوسف اليوم كلاهما عضوين في الائتلاف الوطنيّ السوريّ لقوى الثورة والمعارضة السوريّة (SOC) الذي اعترفت به 130 دولة ممثلًا شرعيًّا للشعب السوريّ في أيلول/ ديسمبر 2012.

يضمُّ الائتلاف الوطنيّ السوريّ علويّين آخرين، منهم السوريّ-الكنديّ توفيق دنيا الذي كان أيضًا أحد أعضاء الهيئة التنفيذيّة للمجلس الوطنيّ السوريّ بصفته عضوًا في الكتلة الوطنيّة[43]؛ والمخرج السينمائيّ ثائر موسى، وهو عضو في «حركة معًا» وانتُخب لاحقًا عضوًا في اللجنة التنفيذيّة لاتحاد الديمقراطيّين السوريّين الذي تأسّس في اسطنبول في أيلول/ سبتمبر 2013؛ والسجين منذ أمد بعيد مالك أسعد من «حركة معًا». منذر ماخوس، الممثل الرسميّ للائتلاف الوطنيّ السوريّ في باريس، علويّ أيضًا. وتضمُّ الشخصيات العلويّة المعارضة للنظام والمقيمة في الخارج المخرج السينمائيّ أسامة محمّد، وهو أحد شخصيات ربيع دمشق وعضو تيّار التغيير الوطنيّ الذي يرأسه عمار قربي، والمعارض العلويّ المنشقّ عن النّظام والمقيم في لندن وحيد صقر*، وهو عضو في المجلس الوطنيّ السوريّ أيضًا[44].

أصبحت بعض السيدات العلويّات شخصيات بارزة في المعارضة، مثل الكاتبة وناشطة حقوق الإنسان خولة دنيا (شقيقة توفيق دنيا، وزوجة الطبيب والناشط المعروف جلال نوفل)[45]، والكاتبة روزا حسن، والروائية سمر يزبك، والشاعرة رشا عمران، والمحامية الناشطة في حقوق الإنسان منى أسعد. وكانت لمى أحمد إسكندر الديبلوماسيّة العلويّة الأولى، وحتى الآن الوحيدة، التي انشقّت عن النّظام في وزارة الخارجيّة السوريّة.

---

* توفي وحيد صقر في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في لندن بعد معاناة مع المرض (أ. ع.).

ووجّهت السكرتيرة الثانية السابقة في القنصلية السوريّة في دبي، التي هربت إلى ألمانيا في حزيران/ يونيو 2013، رسالة قوّية إلى مجتمعها العلويّ وموظّفي الدولة المدنيين عمومًا، دعت فيها زملاءها السابقين إلى التخلّي عن النّظام ودعم الثورة السوريّة «بكلّ الوسائل المتاحة». ناشدت لمى ضمير الموظفين المدنيين، دون استخدام تعابير دينيّة، ودون تقديم نفسها جزءًا من المجتمع العلويّ أو دعوة مجتمعها حصرًا للاقتداء بها. وصفت إسكندر الحكومة السوريّة في بيان انشقاقها بأنّها «نظام مافيوي» حكم سورية عبر «منظومة وراثيّة من الفساد والدولة الأمنيّة والذهنيّة القمعيّة»[46]. وفي إدانتها المقاربة الأمنيّة التي يستخدمها النّظام، قالت إسكندر: «إنّنا نُقتَل في الشوارع، بيوتنا اليوم صارت حطامًا، أولادنا اليوم باتوا يخافون من لون السماء إذا نظروها، لا فرق فينا بين طفل أو مسلّح، أو بين عائلة أو تجمّع لمعارضين، إذ ترمى علينا كل صنوف آلة الإرهاب الأسديّ»[47]. المعروف أنّ لمى إسكندر ابنة أحمد إسكندر [أحمد] وزير الإعلام السابق (1973-1983)، وعضو القيادة القطريّة لحزب البعث (1978 -1983)، وسرعان ما تبرّأت عائلتها المتنفّذة منها.

أبرز المنشقّين العلويّين وأعلاهم رتبة حتى الآن وزير الدفاع السابق علي حبيب. ولد حبيب عام 1939 في صافيتا الواقعة في قلب جبال العلويّين قرب طَرطُوس، وخدم تحت قيادة الأسد من عام 2009 حتى شهر آب/ أغسطس 2011. يقول التبرير الرسمي لمغادرته إنّ حبيب استُبدِل «لظروف صحيّة»، لكن يبدو أنّه وضع تحت الإقامة الجبريّة بسبب رفضه العنف المنفلت الذي استخدمه النّظام في مواجهة الاحتجاجات التي كانت آنذاك سلميّة عمومًا. في أيلول/ سبتمبر 2013، ذكر منشقّون وأعضاء في المعارضة لوكالة رويترز أنّ حبيب هرب إلى تركيا، لكنه ابتعد عن الأضواء ولم يصطف مع المعارضة، رغم أنّ بعض أعضاء المعارضة ينظر إلى حبيب على أنّه بديل معقول للأسد يمكن أن تستخدمه الولايات المتّحدة وروسيا يومًا شخصية توافقية[48].

منشقٌّ علويّ آخر فريد من نوعه شقيق حافظ الأسد رفعت، نائب رئيس الجمهورية الأسبق وقائد «سرايا الدفاع» سيئة السمعة. حظي رفعت بدعم علويّ كبير، وأدّى دورًا محوريًّا في مجزرة حماة، وشكّل رأس حربة في قتال الإسلاميّين السوريّين خلال السبعينيّات

والثمانينيّات. نُفي رفعت خارج سورية بعد فشله في الاستيلاء على السُّلطة في محاولة انقلاب عام 1983-1984، ويعيش الآن بين باريس ولندن. يعتقد رفعت أنّه كان ليشكّل الخليفة الطبيعيّ الأفضل لحافظ الأسد مقارنة بطبيب العيون الشابّ وعديم الخبرة بشّار. يقال إنَّ رفعت في منفاه يحتفظ بولاء جماعة مؤيّدين في بلدة بانياس السّاحليّة، حيث اندلعت احتجاجات في الأسابيع الأولى للثورة. يموّل رفعت أيضًا عدّة أحزاب سياسيّة صغيرة (تتجمّع في مجلس الاتحاد الوطنيّ)، وقناة تلفزة فضائيّة (شبكة أخبار العرب/ ANN)، وعددًا من الجماعات الوهميّة التي يدير معظمها أبناؤه وموظفوه. كذلك يتمتّع رفعت بعلاقات قويّة مع العربيّة السعوديّة، ويرتبط بعلاقة قرابة عبر الزواج بالملك الراحل عبد الله [آل سعود][49].

تزعم شخصيات معارضة أنّ رفعت الأسد زار سورية بعد بدء الثورة. وظهر رفعت فعلًا على محطات إذاعة وتلفزة عالميّة في باريس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 مع جماعة صغيرة من حلفائه تعرف باسم «المجلس الوطنيّ الديمقراطيّ»، مطالبًا برئيس جديد من داخل صفوف عائلة الأسد[50]. لكن رغم علاقة رفعت الفريدة بالدائرة الداخليّة لأسرة الأسد، فقد بقي شخصية معزولة موضع شكّ مؤيّدي بشّار ومعارضيه على حدٍّ سواء.

نشط العلويّون إلى حدٍّ بعيد في العالم الرقمي، حيث ناقشوا أفكارهم ضمن مجموعات «فيسبوك» مغلقة. وكان أحد أهم مضيفي مجموعات النقاش هذه علي ديّوب، الذي نظّم من مقرّ إقامته في هولندا نهاية عام 2013 مجموعة كبيرة من قرابة ستين شخصية علويّة داخل سورية وخارجها، ناقشت قضايا مثيرة للجدل حول الهُوِيّة والاستراتيجية. يرى ديوب أنّ العلويّين لم يجدوا موطنًا في الائتلاف الوطنيّ أو تيّارات المعارضة الرئيسة عمومًّا؛ لأنّ «المعارضة تجنّبت الحديث عن العلويّين والقضية الطائفيّة الماثلة أمامهم... هم لم يرحّبوا علنًا بالعلويّين، ولم يجدوا موقفًا مشتركًا تجاه الأقليّات». هناك علويّون أفراد داخل الائتلاف الوطنيّ، لكن العلويّين الآخرين الذين دعوا للانضمام رفضوا، مثل ديوب نفسه، الذي قال: ‹لم أرد أن أكون «ديكورًا علويًّا»›[51]. يرى ديوب أنّ «العلويّين ليسوا مجتمعًا، بل مجتمعات عدّة»، ويعتقد أنّ حدوث انقلاب شبه مستحيل بسبب الخوف الذي يجمع أركان النّظام،

ويخلص إلى أنّ على العلويّين عدم لعب أيّ دور سياسيّ في سورية بعد الآن، على الأقل في المستقبل القريب، بل عليهم بدلًا من ذلك الاكتفاء بإبداء الرأي والتحوُّل إلى صوت مهم، دون دخول عالم السياسة، إذ يكفيهم ما أحدثوه من ضرر حتى الآن»[52].

العلويّون والمقاومة المسلّحة

اختار بعض العلويّين في المعارضة الانخراط في الناشطية السياسيّة، لكن آخرين اتخذوا موقفًا أكثر تطرفًا بدخولهم في صراع مسلّح مباشر ضدَّ النّظام. لم يحاول العلويّون في هذا الصِّراع تشكيل وحدات علويّة حصريّة، بل فضّلوا اتّباع طريق أكثر علمانيّة وشمولًا، تمامًا مثلما فعلوا في المجال السياسيّ. أهم تشكيل في هذا السياق «كتائب الوحدة الوطنيّة»، وهي ائتلاف كتائب وألوية ذات توجُّه علمانيّ ولا طائفيّ واضح، تأسّست في آب/ أغسطس 2012 بالتزامن مع تشكيل فرع سياسيّ أُطلق عليه اسم «تيار الوحدة الوطنيّة». تجمّع المثقفون والناشطون القريبون من هذه الحركة في ربيع عام 2013 تحت اسم «كلّنا سوريون»، بمبادرة من شخصيات علويّة معارضة اجتذبت شخصيات ليبراليّة ديمقراطيّة من كلّ المجتمعات. يقوم الفرع السياسيّ لحركة «كلنا سوريون» على مبادئ ديمقراطيّة، مع التأكيد على حماية التنوُّع والتعدديّة، ويشجّع المصالحة الاجتماعيّة، ويفاوض لعقد هدنٍ بين قرى من مجتمعات دينيّة مختلفة، وتحرير الأسرى من الجانبين، ويساعد جنود الجيش المنشقّين، ويقوم بأعمال الإغاثة في المناطق المختلطة.

بلغ عدد المقاتلين المسلّحين في كتائب الوحدة الوطنيّة بحلول نهاية عام 2013، حسب تقديرات المبادرة العربيّة للإصلاح، 2000 مقاتل، وكان معقلاهما الأساس في جسر الشغور (غربي إدلب) -الذي صار معقل جبهة النصرة عام 2015 -وفي أحياء دمشق الجنوبيّة، مع وجود مهم في جبل الزاوية (محافظة إدلب)، ووحدات أصغر تعمل في دَرْعَا ودير الزور. كتائب الوحدة الوطنيّة غالبًا متعدّدة الطوائف، خصوصًا في المناطق الحسّاسة كريف اللّاذِقِيّة، كما يعمل لواءان في السلمية (ريف حماة) يضمّان مقاتلين إسماعيليين. كانت كتائب الوحدة الوطنيّة القوة الأقوى على الأرض في جبل الوسطاني وسهل الروج (غربي إدلب) منذ أيلول/

سبتمبر 2013، مع وجود بعض العناصر الإسلاميّة المتطرّفة في الجبهات المجاورة[53]. ورغم ضغوط وتهديدات المحاكم الشرعيّة في غرب إدلب وشمال اللاّذِقِيّة، تعاونت الكتائب مع القضاة المنشقّين عن النّظام لفتح محاكم مدنيّة تطبّق القانون المدنيّ والجنائيّ السوريّ، وعملت محكمتان مدنيّتان على الأقل في هذه المناطق منذ تموز/ يوليو 2013. اعترفت كتائب الوحدة الوطنيّة بالمجلس العسكريّ الأعلى (SMC) المرتبط بالسُّلطة السياسيّة للائتلاف الوطنيّ، كما أسهمت في تشكيل «جبهة أحرار سورية» (JAS)، وهي ائتلاف علمانيّ يعمل تحت مظلّة المجلس العسكريّ الأعلى. تغيّرت التحالفات العسكريّة باستمرار منذ ذلك الحين، وتغيّر معها مصير الفاعلين العلويّين العسكريّين القلّة في المعارضة.

مؤتمرات المعارضة العلويّة والإجماع المستقبلي

عُقِد مؤتمر المعارضة العلويّة الأول رسميًّا في القاهرة يوم 23 آذار/ مارس 2013. كان معظم المشاركين العلويّين مقيمين في الخارج، ما أثار انتقاد شخصيات علويّة داخليّة مثل لؤي حسين. رغم أنّ عشرة ناشطين علويّين من داخل سورية حاولوا حضور المؤتمر ومنعوا من السفر، استطاع سبعة آخرون الانضمام إلى الأعضاء المئة في الاجتماع[54]. هدف المؤتمر إلى إعادة تأكيد التزام علويّي المعارضة بالوحدة الوطنيّة والتعايش السلميّ بين المجتمعات المحليّة، بما يعكس الموقف الذي اتّخذه العديد من القادة العلويّين خلال الانتداب الفرنسيّ في عشرينيّات القرن الماضي ضدَّ اقتراحات تقسيم البلاد. كرّر مؤتمر القاهرة بالتالي الموقف المبكر لجماعات المعارضة العلويّة السّاحلية داخل سورية. قال بسام يوسف، أحد منظّمي المؤتمر الرئيسين، في لقاء معه: «الطائفة العلويّة تدعو المعارضة للتصدّي للمشكلة الطائفيّة التي يؤججها النّظام، فالورقة الأخيرة التي يمكن أن يستغلها النّظام الآن هي الحرب الأهليّة وتقسيم سورية»[55].

ناقش المؤتمرون تكتيكات النّظام لتغذية الطائفيّة، وخشي البعض على نحو لافت من أن يدفع العلويّون ثمنًا جماعيًّا إن لم يبددوا أسطورة أنّ مجتمعهم كتلة واحدة موحَّدة تقف بقوّة خلف نظام الأسد. عندما اجتمع المشاركون في القاهرة كانت حصيلة الصِّراع السوريّ

70.000 قتيل تقريبًا. تضاعف هذا الرقم بحلول نهاية ذلك العام، ما زاد المخاوف من تصاعد التطرّف السنّي. عمد العلويّون الداعمون للثورة، والمتخوّفون في الآن ذاته من نتيجتها النهائيّة، إلى تشجيع سرديّة سورية التعدّديّة، وأصدرت اللّجنة المنظّمة بيانًا جاء فيه: «إنّ النّظام الذي يزداد عزلة وضعفًا سيعمل على دفع العصبيّات الطائفيّة إلى حالة الاقتتال الدمويّ. وهناك قوى تشكّلت وتقف ضدّ النّظام لكنها تتقاطع معه في الدفع باتّجاه الصّراع الطائفيّ... إنّ العمل على نزع الورقة الطائفيّة من يد النّظام ويد كلّ من يستعملها هو أمر بالغ الأهمية كمقدمة لإسقاط النّظام وكمدخل لإعادة صياغة العقد الاجتماعيّ السوريّ على أسس الدولة الحديثة، دولة المواطنة والعدالة فقط»[56]. في هذا السياق قال عصام يوسف، وهو أحد الناشطين الذين حضروا مؤتمر القاهرة، بأنّه شارك مرة في تظاهرة تنادي بالديمقراطيّة في منطقة الخالديّة السنيّة في حمص عندما تعرَّض المتظاهرون لهجوم ميليشيات مؤيّدة النّظام: «التجأت مجموعة منّا إلى أحد المنازل، وبدأ صاحب المنزل الذي لم يكن يعرف أنّني علويّ يسب العلويّين. وعندما أخبره رفاقي أنّي علويّ اقترب مني وأعطاني مفاتيح بيته». خاطب يوسف الحاضرين قائلًا: «نحن العلويّين سوريون أولًا. نحن نحاول أن نكون جزءًا من تغيير حقيقيّ»[57].

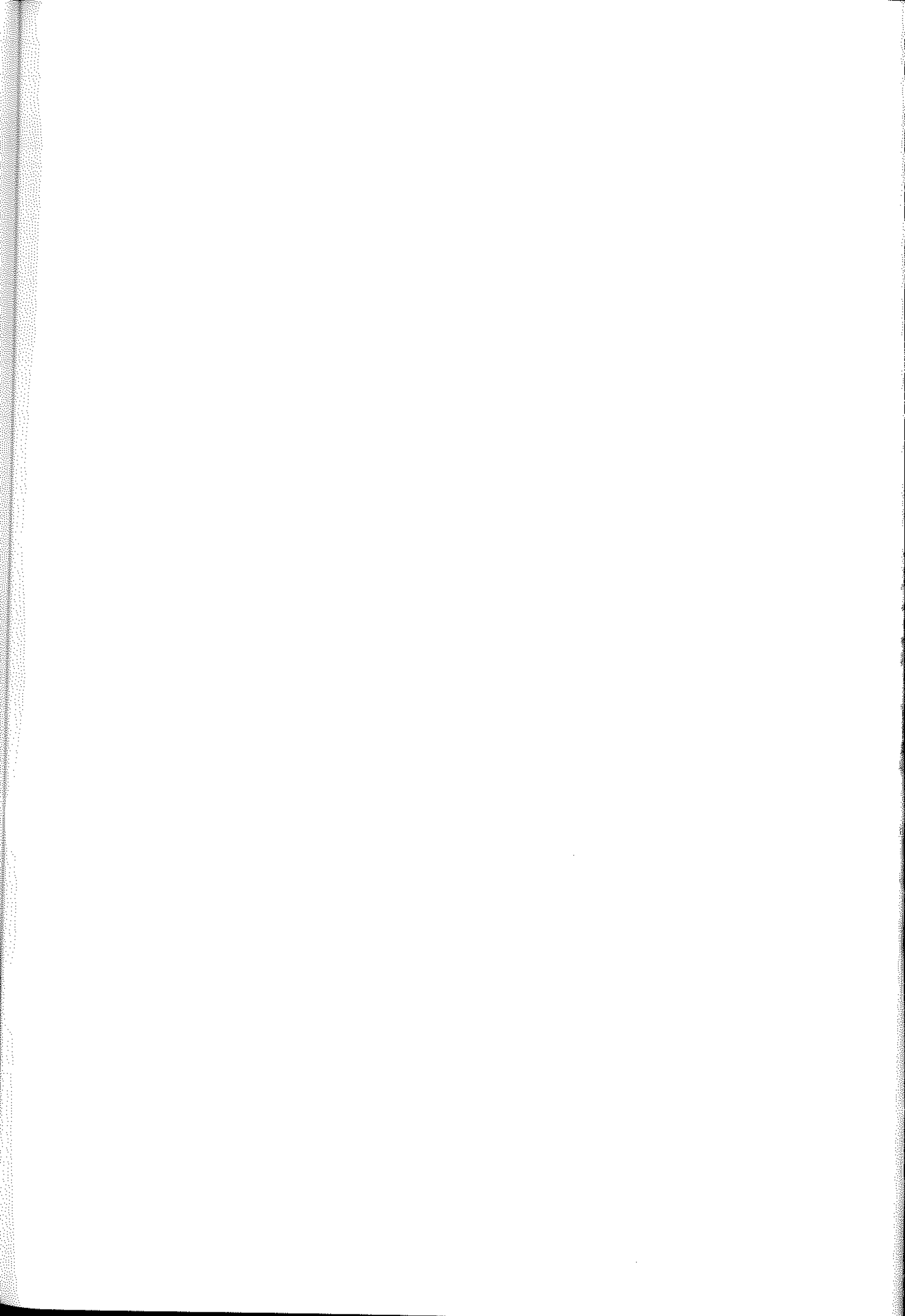
تضاربت كلماته مع الكراهية التي لقيها مشاركون علويّون آخرون في مناطق يسيطر عليها الإسلاميّون. علّق أحد المشاركين: 'حدث مرة أنّني كنت في إحدى البلدات وكانت هناك لافتة تقول: «يمنع دخول العلويّين والكلاب»'. قال «جمال» إنّ التوتّرات بين العلويّين والسنّة تاريخها طويل، لذلك تفاجأ كثير من السوريّين بأنّ العلويّين كانوا في التظاهرات المناهضة للنظام في آذار/ مارس 2011. «كان هناك ترحيب هائل بنا، عانقونا جميعًا. كان الناس مبتهجين حقًا... ثم تغيّر كلّ شيء. أصبحنا أشخاصًا غير مرغوب بهم. والآن صارت لدينا حالات قتل على الهُوِيّة الطائفيّة»[58].

يتّضح الزخم الذي أطلقه مؤتمر المعارضة العلويّة على مواقع فيسبوك والمنتديات الافتراضيّة الأخرى. لكن يبقى العلويّون داخل المعارضة حتّى اليوم جماعة غير متجانسة، إذ ما تزال الأغلبيّة البعيدة عن النزعات الإثنو-دينيّة ترفض فكرة تشكيل حزب علويّ

يتحدّى هيمنة الأسد، في حين ترى الأقليّة ذلك خيارًا ممكنًا، خاصة مع المنحى الطائفيّ الذي اتّخذته الحرب الأهليّة السوريّة.

عُقد مؤتمر ثانٍ للمعارضة العلويّة في مدينة اسطنبول يومَي 12و13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، لكن غالبية المشاركين المئة وخمسة عشر لم يكونوا علويّين[59]. رغم حضور بعض العلويّين اليساريّين المعروفين، أمثال بسام شريف وثائر موسى وجمال سليمان وعلي ديبو وتوفيق دنيا، إلّا أنّ سياسيّين علويّين معارضين معروفين أيضًا شككوا في جدواه وقيمته ولم يحضروا. جاء المشاركون البارزون من الائتلاف الوطنيّ، بمن فيهم رئيسه آنذاك أحمد الجربا، وهو سنّي موّل المؤتمر، وأحمد طعمة، وهو سنّي أيضًا ورئيس وزراء حكومة المعارضة المؤقتة. قلّل المؤتمر في مسعاه من شأن «الشخصية العلويّة»، وركّز على تقديم منصّة لكلّ المجتمعات. وانعكس ذلك في بيان المؤتمر الذي لم يتضمن أيّ رسالة موجّهة خصيصًا إلى العلويّين أو إلى أيّ مجتمع أقليّة سوريّ آخر. ركز البيان بدلًا من ذلك على الخوف المشترك من إجهاض الثورة: «تواجه الثورة السوريّة اليوم خطرًا حقيقيًّا... واللحظة الراهنة تستوجب من جميع مكوّنات الشعب السوريّ تحمّل مسؤوليتها كاملة لإنقاذ سورية. إنّ النصر الأكبر للطاغية يكمن في إلحاق الأذى بقيمنا، عبر ترسيخ نزعات التطرّف الدينيّ والطائفيّ والقوميّ»[60].

طالب المشاركون بعقد «مؤتمر وطنيّ» تحضره جميع أطياف المعارضة السوريّة، بجناحيها السياسيّ والعسكريّ، بالإضافة إلى المنظمات المدنيّة، لوضع أجندة عمل وطنيّة للمرحلة القادمة من الثورة السوريّة[61]. عمومًا، يتّفق العلويّون المشاركون في المعارضة مع مبادئها وقراراتها السياسيّة الأساس في معظم جوانبها. وقد أكّد المؤتمر مجدّدًا أنّ ظهور استراتيجية علويّة بتعريفها الضيّق، أو حتّى قيام حزب سياسيّ علويّ، أمر بعيد الاحتمال في المستقبل القريب. سوف يبقى «وجه جانوس» المزدوج للمجتمع العلويّ السوريّ - نظامًا ومعارضة، جناةً وضحايا في الآن ذاته - يطارده طوال فترة الصّراع الذي يزداد عنفًا باطّراد، ويتجاوزها إلى فترة انتقاليّة يتوجّب عليه فيها إعادة التفاوض على العيش المشترك وإعادة تحقيقه لكلّ مكوناته التاريخيّة.



-12-

القمع ليس «شيئًا غبيًّا»: ردود أفعال النّظام للانتفاضة والتمرُّد السوريّين

راينود ليندرز

أحد التصوُّرات الشائعة لردّ النّظام على «الانتفاضة-التي-تحوّلت-إلى-تمرُّد» يؤكّد أنّه عمومًا، ومعه الرئيس بشّار الأسد على وجه الخصوص، نظام فاقد الصلة إلى حدٍّ بائس بالتطوُّرات المذهلة مُذ ضرب الربيع العربيّ سورية في آذار/ مارس 2011. لم يكن لدى النّظام أدنى فكرة، حسب هذه القراءة للأحداث، عن كيفية الاستجابة للتحدّيات الشعبيّة غير المسبوقة لسنواته الخمسين في السُّلطة، باستثناء أفضل ما يعرفه -العنف والقمع الغاشمَين. ومع وصول عنف النّظام ضد المتظاهرين والثائرين إلى أبعاد كارثية مروّعة، وصِف النّظام ومسؤولوه على نحو مماثل بأنّهم لا-عقلانيّون، وغير-أكْفَاء، وعديمو الحيلة والفطنة حتى للنجاة بجلودهم. تتوافق هذه الطرائق في توصيف النّظام مع النزعة السائدة في اعتبار الأنظمة الاستبداديّة التي تستخدم العنف المنفلت، في الشرق الأوسط تحديدًا، أنظمة لا-عقلانيّة بعمق ودائمًا - من منظورات ليبراليّة سيئة التعريف لكن قطعية أخلاقيًّا - مدمّرة وعكسيّة النتائج، تهزم ذاتها بذاتها. من ثمّ، كلّما تصاعد العنف الذي استخدمه النّظام السوريّ ازداد توصيفه بأنّه قاصر وغبي أصلًا. في تشكيكه بالسمات اللاعقلانيّة التي تُعزى عادة للصراع المسلّح والعنف عمومًا، اختار أحد الباحثين، كريستوفر كريمر، عنوانًا

لكتابه **الحرب الأهليّة ليست شيئًا غبيًّا**[1]. وعلى نحو مشابه، لكن لأغراض أكثر تواضعًا بما لا يقارن، تجادل الحجج المطروحة هنا حول الصّراع في سورية بأنّ الاستبداد والقمع لم يكونا «شيئًا غبيًّا» أيضًا. على العكس تمامًا، فلو نحينا جانبًا الاعتبارات والأحكام الأخلاقيّة، تشير استجابات النّظام السوريّ للانتفاضة-التمرُّد على المستويات المحلّيّة والوطنيّة والإقليميّة والدوليّة إلى أنّه كان «وثيق الصلة»، ومحتسبًا، وعقلانيًّا، ومستعدًّا للتعلم -وإن عبر التجربة والخطأ، وحتى إن لم تتغلّب استجاباته على كلّ التحديات المرعبة المتبقية، والتي يرجح أن تتصاعد في المستقبل القريب. في الواقع، قد يؤدّي تزايد قوّة التمرُّد إلى سقوط النّظام في النهاية. لكن تكتيكات واستراتيجيات وقدرة النّظام على التكيُّف تبقى المفتاح لفهم كيف ولماذا، بعد وقوعه تحت مطرقة احتجاجات شعبيّة وتمرّد شرس لأكثر من أربع سنوات، ما يزال النّظام السوريّ قائمًا -مهزوزًا ومتضررًا، بلا شكّ، لكن حيًّا يرزق ويقاوم.

صور الطاغية السّاذج

لعلّ صورة الأسد وزوجته وهما يتصفّحان ويحمّلان الأغاني ويستمتعان بحفلات تسوّق مسرفة على الإنترنت أثارت الانطباع بقوة عن ديكتاتور بائس مثير للشفقة، سجين قصره، لا يقدّر التحدّيات الهائلة والملحّة التي تتهدّد نظامه. قال أحد صحفيي **الغارديان**، التي نشرت إيميلات مسربة للأسد وزوجته ومساعديهما في آذار/ مارس 2012: « يتولّد لديك فعلًا، من إيميلات كثيرة، إحساس بحياة داخل شرنقة مذهّبة، معزولة على نحو استثنائيّ عن [...] الفظائع الدائرة في بقية البلاد»[2]. كذلك ادّعى طارق الحميد، المعلّق في صحيفة **الشرق الأوسط** السعوديّة، أنّ «الأسد منفصل تمامًا عن الواقع... [و]... مصرّ على متابعة القتل حتّى النهاية المريرة»[3]. أثار الناشطون السوريّون أيضًا صورًا مشابهة، لعلّ أكثرها حيويّة تلك التي قدّمتها فرقة مسرح عرائس ساخرة، «مصّاصة متّة»، وصوّرت فيها باستمرار شخصية بطلها الرئاسيّ، «بيشو»، فردًا وحيدًا معزولًا، مسكونًا بالاضطرابات المحيطة بقصره، حيث لم يبقَ له مَن يتحدَّث إليه سوى «شبّيح»، وشبح والده الراحل حافظ يخاطبه من الجحيم[4]. كما أبرز بعض الناشطين السوريّين، تأكيدًا لهذه الصور، الخلفيّة

الريفيّة لمسؤولي النّظام، وعقد نقصهم المفترضة تجاه «الحداثة» بشكل أعمّ، وفظاظة طباعهم المصاحبة، وتخلّفهم الذي منعهم أولًا من التنبّؤ بأشرس تحدٍّ لحكمهم منذ أوائل الثمانينيّات، ومنعهم ثانيًا من مواجهته[5]. أكّد مراقبون آخرون أنّ النّظام يتّسم بصفات بائدة عفا عليها الزمن، وجادلوا بأنّها منعته على نحو مماثل من صياغة ردٍّ مناسب للثورة. حتى ويليام دوبسون في توصيفه «منحنى تعلّم الديكتاتور»، فشل نموذجيًّا في اكتشاف حدٍّ أدنى من الذكاء في «وحشية» النّظام السوريّ منذ آذار/ مارس 2011 [6]. «بدت الحكومة السوريّة يومًا بعد يوم، ومع تزايد عزلتها وتبدّد شرعيّتها، أقلّ معقولية وقدرة على البقاء، وبدا أنّ الأسد اختار حملة قمع بطيئة-الاحتراق من مخلّفات القرن العشرين لمواجهة ثورة حديثة ومعاصرة من القرن الحادي والعشرين»[7].

لكن نجاحات النّظام السوريّ التي أثبتتها مكاسبه العسكريّة النسبية على أرض معركة تزداد فوضويّة باطّراد، خاصة في عامَي 2013 و2014، أسكتت إلى حدٍّ ما هذه التقويمات المبكّرة بقصوره الظاهر. مع ذلك، قليلًا ما عدلت معظم تحليلات الأزمة السوريّة الافتراض السّائد حول لا عقلانيّة الطاغية وسذاجته وعدم كفاءته. واستمرَّ بعض المحلّلين في النظر إلى هذه السمات على أنّها نذير بسقوط النّظام المحتم، وإن كانوا أقرّوا بطرق مختلفة أنّه سيستغرق وقتًا أطول ممّا كان متوقّعًا في البداية. وهكذا، ادّعى المحلّل عبد الباري عطوان أنّ موقف النّظام المتعنّت ورفضه التفاوض يرجع إلى فشل الأسد في إدراك حقيقة ما يواجهه؛ فهو يتصرّف، كما جادل عطوان، «وكأن سورية واحة من الاستقرار والأمان ولا تشهد حربًا أهليّة [...]»[8]. على نحوٍ مشابه، ردّ رامي خوري، وهو معلّق لبنانيّ في صحيفة **ديلي ستار**، على خطاب استفزازيّ ألقاه الأسد في دار الأوبرا في دمشق: «كان الخطاب أوبراليًّا في أوهامه الأخروية، منفصلًا تمامًا عن حقائق الواقع خارج المبنى»[9]. وعبّر الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتّحدة إلى سورية عن المشاعر ذاتها بأسلوب أكثر ديبلوماسيّة، إذ عقّب بأنّ دائرة الرئيس الأسد الداخليّة على ما يبدو تضلّله بالحديث عن مؤامرة إرهابيّة لا تمكن مواجهتها سوى بقبضة حديدية[10]. بقي تصاعد عنف النّظام يحيّر المراقبين، ما دفع البعض إلى أن يجد في استخدامه العشوائيّ «للبراميل المتفجّرة»، خصوصًا في حلب وجوارها نهاية عام 2013، دليلًا على «ضعف مهارته القتاليّة»[11]؛ في حين رأى مراقبون

آخرون أنّ فشل النّظام ذاته في التواصل مع معارضيه لم يترك أمام الثائرين خيارًا سوى متابعة القتال. في نهاية عام 2013، وخلال تقديمه الدليل على «عجز الأسد عن الاستجابة بمرونة» للثورة والتمرُّد، كتب روبن ياسين-كساب، وهو مراسل شرق أوسطي، ملخّصًا الأسباب العديدة في أنّ «سورية دكتاتوريّة بدون دكتاتور كفؤ»[12].

بالنظر إلى الوراء، قد يُغفر للمتظاهرين والناشطين السوريّين استخفافهم أو تقليلهم من شأن قدرة النّظام على التقييم الصحيح للانتفاضة-التي-تحوّلت-إلى-تمرُّد، والاستجابة لها، والتعلم منها، وتعديل مواقفه تجاهها[13]. فكما فسر صادق العظم، مثقّف سورية وفيلسوفها الأبرز، اكتشف السوريّون عبر فعل التحشيد ذاته ضدَّ النّظام أنّهم يستطيعون التغلُّب على «عقدة نقصهم [...] في وجه القوّة الكليّة لهذا النّظام العسكريّ»[14]. لذلك ينبغي ألّا يفهم تقويمهم لنظام متداعٍ على أنّه تحليل دقيق، بل وسيلة لإطلاق صرخة تحشيد تهدف إلى تحطيم حاجز الخوف الذي أحبط لعقود فعلهم الاحتجاجيّ الجماعيّ. حذّر تشارلز تيلي لتوّه من أنّ «مشكلة الروايات»، خصوصًا تلك التي يحكيها الثوار، تكمن في أنّها تقدّم «دليلًا رديئًا» إلى الحقائق والتفسير الاجتماعيّ في آنٍ، تحديدًا لأن سرديّاتها لا تهدف إلى تفسير بل إلى تغيير الحقائق[15]. لكن المعلّقين الأكاديميّين والأقلّ انخراطًا في مثل هذه الأجندات الناشطيّة ردّدوا باتّساق أيضًا تقويمات جمود النّظام وعدم كفاءته. في الواقع، تتوافق هذه التقديرات مع التحليلات الشائعة حول افتقار بشّار الأسد المفترض للقدرات القياديّة منذ وصوله إلى السُّلطة عام 2000، ومع الادّعاءات بسكونيّة النّظام وسماته البائدة التي عفا عليها الزمن عمومًا[16]. يبدو أنّ هذين التقويمين معًا جزء من تقليد طويل ينظر إلى الاستبداد على أنّه أصلًا وفي نهاية المطاف مكبّل بمجموعة سمات تجعله غير مهيّأ للتعامل بكفاءة مع الاحتجاجات الجماهيريّة والتحدّيات الشعبيّة.

عجز عن سماع الهزّات التي تسبق الزلزال وقمع أحمق؟

يبدو أنّ تقييم الجنون المزعوم للنظام السوريّ، وفقدانه الصّلة بالتغيّرات الدراماتيكيّة التي اجتاحت المنطقة منذ الربيع العربيّ، تأكّدا عشية انطلاق الثورة السوريّة حين أجرى الأسد لقاء صار الآن شهيرًا ومشينًا مع صحيفة **وول ستريت جورنال**[1]. أعلن الأسد هنا

بثقة أنّ سورية ستبقى منيعة ضدّ موجة الاحتجاجات في العالم العربيّ، بسبب «استثنائيتها» المفترضة والمرتبطة بقدرة النّظام على التكيّف، وشعبيّة سياسته الخارجيّة، وتحدّيه إسرائيل والولايات المتّحدة وحلفائهما من «المعتدلين» العرب في المنطقة. طبعًا كان على خطأ، لكن كذلك كان معظم الخبراء، وفي واقع الحال كثير من المنظّرين للتحشيد الشعبيّ والثورات. تؤكّد الفئة الأخيرة أنّ الشعب يتحشّد عندما يواجه أو يرى «فرصًا بنيويّة»، مثل انقسامات الدولة–النخب، أو انقلابات، أو هزيمة في حرب، أو أيّ تطوّر آخر يشي بتصدّعات مفاجئة داخل النخبة الحاكمة[18]. لم يمر النّظام السوريّ بأيّ من هذه قبل الانتفاضة مباشرة، ولذلك اطمأن إلى أنّ بإمكانه النجاة من العاصفة المستعِرة في أماكن أخرى في المنطقة. إذا رفضنا غطرسة الأسد والنّظام عشيّة الثورة بوصفها دليلًا على «فقدان الصّلة» بالواقع، فعلينا تصنيف المنظورات التحليليّة لمعظم خبراء الشرق الأوسط على نحو مشابه. لم يكن الأسد والنّظام السوريّ وحدهما من فاتهما إدراك تطوّر مهم دفع إلى التحشيد فيه تغيّر سريع في رؤى المواطنين الغاضبين، وليس ضعفًا مفاجئًا في بنية النّظام. قدّمت أعداد متزايدة من السوريّين حراكها في الخارج والداخل على حدٍّ سواء، بتشجيع من أحداث تونس ومصر، وبغضب عارم من استخدام النّظام المهين للعنف ضدّ الاحتجاجات الأولى، على أنّه واجب النزول إلى الشوارع، ومواجهة أخطار التعرّض لعنف النّظام، وتحدّيه في عقر داره وموقع سطوته، أولًا عبر المطالبة بإصلاحات جذريّة، ثم التحوُّل بسرعة إلى المطالبة بإسقاط النّظام. شكلّت أعراف اجتماعيّة، وجزئيًّا شبه–قبَليّة، تتعلّق بالشرف والرجولة والشجاعة ومُثل أخرى، دوافع التعبير عن الذات التي قادت هؤلاء «المنتفضين الأوائل»[19]. ويمكن الجدل بأنّ تفعيلها وبروزها كانا إلى حدٍّ بعيد داخليّي المنشأ، تولّدا عن مشاعر مشجّعة وقابلة للانتقال أطلقها فعل التحشيد ذاته، ولا يمكن رؤيتها لا من قبل النّظام ولا حتى المتظاهرين أنفسهم[20].

عندما أطلقت قُوّات أمن النّظام النار على المنتفضين السوريّين الأوائل في دَرْعَا، وهي منطقة متأخرة في حوران جنوب غرب البلاد، تبيّن أنّ القمع أشعل المزيد من الاحتجاجات وزاد راديكاليتها. اتُّهم النّظام مجددًا بارتكاب خطأ فادح آخر. لكن حتى أولئك الأكاديميّين

العاكفين على دراسة الرابطة بين القمع والتحشيد فشلوا في تقديم تفسير قطعيّ ومقنع حول كيف، ولماذا، وتحت أيّ شروط، يمنع القمع التحشيد ومتى يفاقمه ويلهبه[21]. تبين أنّ أهل دَرْعَا اعتبروا استخدام النّظام العنف على أنّه إضافة الألم إلى مهانة اعتقال سيّدتين وخمسة عشر تلميذًا قبل ذلك، ما دفعهم إلى التغلُّب على خوفهم من القمع عبر مطالباتهم بالكرامة. لم يكن بمقدور أحد التنبؤ بذلك، لا النّظام ولا أولئك العاكفين على دراسة آثار القمع على التحشيد. يبدو أنّ النّظام كان بداية مدركًا تمامًا لآثار القمع المتباينة، وكان فعلًا منقسمًا حول كيفية الاستجابة للاحتجاجات. في الأشهر القليلة التي سبقت الانتفاضة، ذُكر أنّ النّظام أصدر تعليماته للمسؤولين الحكوميّين بالإصغاء إلى شكاوى المواطنين وتهدئة الجماعات السكّانيّة المضطربة، بينما تدخل وزير الداخليّة سعيد سمور شخصيًّا لتهدئة تجمّع احتجاجيّ عفويّ في سوق الحريقة بدمشق يوم 16 شباط/ فبراير 2011 [22]. لكن ذُكر في الآن ذاته أنّ لجنة حكوميّة خاصّة لدراسة إمكانية اندلاع احتجاجات في سورية، خلصت إلى نتيجة مفادها أنّ السبب الرئيس في تتالي الاحتجاجات في كلٍّ من تونس ومصر كان عدم سحقها في بدايتها، وأنّ هذا ما يجب تجنّبه في سورية[23]. ولأنّ النّظام بدا مترددًا من حيث التنبؤ بآثار القمع، لم تُعطَ أجهزة الأمن تعليمات واضحة حول كيفيّة التعامل مع التظاهرات الشعبيّة حال بدايتها[24]. يحتمل أنّها تصرّفت من تلقاء ذاتها لدى مواجهتها تظاهرات شعبيّة في أماكن مثل دَرْعَا، فصعّدت عن غير قصد الاحتجاجات التي أرادت تطويقها. يبدو أيضًا أنّ النّظام عند هذه النقطة تحديدًا مال بسرعة نحو الأمر باستجابة قاسية لمنع التصعيد. ولعلّ النّظام في هذا الجانب استشعر حدسيًّا ما حاول منظرو الألعاب (Game theorists) تشكيله في نمذجتهم متواليات التحشيد[25]. يقول منظّرو الألعاب إنّه يندر حدوث التحشيد في البيئات القمعيّة، لأنّه لا يتوفّر للناشطين المعزولين عادة إلّا القليل من اليقين حول أفضليّات الآخرين وخياراتهم، أو مستوى استعدادهم المشترك للقيام بمخاطرات كبيرة عبر الخروج إلى الشوارع. مع ذلك، حال وقوع التحشيد بطريقة ما تحت هذه الظروف، فإنّه يرسل للآخرين إشارات ومعلومات مهمّة تؤثّر على قرارهم في الانضمام إلى الحركة. ما كان على الأسد إلّا أنّ يشغّل جهاز تلفازه ليشاهد التقارير من تونس ومصر، ويرى

بنفسه كيف استطاع «المنتفضون الأوائل» هناك زيادة أعدادهم عندما لم يتمّ التعامل معهم بحسم. في هذا السياق، بدا أنّ مسؤولي النّظام والمتظاهرين على حدٍّ سواء كانوا مدركين لأرجحية حدوث الآثار المتتالية للتظاهرات، كون «تظاهرات الشوارع برهانًا على انتهاك القيمة الاستبداديّة الأكثر قداسة -النّظام»[26]. لا يتحتّم أن يكون المرء «فاقد الصّلة» أو لا-عقلانيًّا كي يكون قاصرًا وغير فعّال في استجابته لهذا التحوّل المنطقيّ العميق وغير المتوقّع، بصرف النظر عن مدى لا أخلاقيّة النّظام في اتّخاذه خيار القمع الهائل[27].

مواجهة انتشار الاحتجاجات

حتّى حصار دَرْعَا في نيسان/ أبريل 2011، ونظرًا إلى طبيعة المشهد السوريّ المتشظّي الذي تسوده هُوِيّات محليّة وإقليميّة وعبر-وطنيّة، كانت الاحتمالات أن تبقى الأحداث هناك في النهاية شأنًا محليًّا ذا أثر وطنيّ محدود. حتى ناشطو دمشق شككوا بداية في أن تكون دَرْعَا شرارة كافية لإحداث تحشيد على المستوى الوطنيّ. ظنّ النّظام - وبالتأكيد تمنّى - الأمر ذاته. في الواقع، كان التلاعب بالهُوِيّات المحليّة والمناطقيّة إحدى طرق السيطرة المفتاحيّة للنظام قبل الانتفاضة[28]. ولم يكن ثمّة سبب مباشر، من منظور النّظام، يمنع أن تثبت تلك الطريقة جدواها مجددًا[29]. من ثمّ صوّر النّظام الاحتجاجات أنّها مجرّد تعبير عن مظالم محليّة، وسمح لممثلي دَرْعَا في مجلس الشعب إبراز هُوِيّة المتظاهرين الحورانيّة، وكأنّه ينكر أنّ لمطالبهم أيّ أهميّة على الصعيد الوطنيّ[30]. كما استبدل المحافظين المحليّين، واستحدث «حوارًا وطنيًّا» على مستوى البلديات، انتهى إلى اقتراح إصلاحات في الإدارة المحليّة، وإجراء انتخابات محليّة في كانون الأول/ ديسمبر 2011[31]. ترافقت كلّ هذه الجهود مع محاولات النّظام المحمومة لإحياء حلفائه المحليّين، وتشجيعهم، وخلق حلفاء جدد داخل مجتمعاتهم. أقام النّظام أثناء ذلك نقاط تفتيش في أرجاء البلاد كافّة، وكأنّه يؤكّد فعليًّا تشظّي البلاد ويسعى من الآن فصاعدًا إلى شلّ إمكانية التحشيد[32]. من الواضح أنّ محاولة النّظام احتواء الاحتجاجات فشلت محليًّا؛ لكن ليس لأنّها لم تكن متجاوبة مع الوضع. فشلت لأنّ المتظاهرين في أرجاء البلاد حولوا آنيًا المرجعيّة الجغرافيّة المحليّة التي دامت بينهم لفترات

طويلة إلى أداة أساس في عملية التحشيد، ما أخرج دَرْعَا بسرعة من هامشيتها المتصوّرة إلى البلاد ككل، وبلغ ذروته في محاولة المتظاهرين المثيرة للإعجاب إعادة اكتشاف، أو حتّى خلق، منبر وطنيّ لتحدّيهم المشترك للنظام[33]. لكن، في النهاية، حقّقت جهود النّظام الحثيثة لتفتيت الانتفاضة وإعادتها إلى محليّتها بعض النجاح، مع أنّ ذلك لم يتجسَّد إلّا بعد تصاعد خطر العنف الطائفيّ إلى حدٍّ كبير، وبعد تحوّل الانتفاضة بشكل حاسم إلى تمرُّد. كما لاحظ خضر خضور وكيفين مازور، «تآمرت الأحداث لإعادة جر الانتفاضة إلى ملعب النّظام الأثير -السياسات المناطقيّة»[34].

أثبت المتظاهرون منذ انطلاقة الانتفاضة إصرارًا وقدرة على المناورة. ويُعزَى ذلك إلى حدٍّ بعيد إلى اعتمادهم على شبكات تضامن قبليّة أو شبه قبليّة واسعة الانتشار[35]. وشكّل ذلك بطرق عدّة عائقًا جديًّا أمام أجهزة أمن النّظام، المخابرات، في قمعها الاحتجاجات، لعجزها عن اختراق تلك الشبكات كلية. وهكذا اعتقلت قُوّات الأمن في الأيام الأولى للثورة أفراد «عشيرة الأبازيد» في دَرْعَا بشكل جماعيّ، بدل اعتقال منظمي الحشود الرئيسين[36]. ثم استجاب النّظام بمحاولة خطب ودّ زعماء القبائل ورؤسائها في أرجاء البلاد كافّة[37]. كان لمقاربة العصا والجَزَرَة هذه نتائج متباينة، لكن قيل إنّها تمكّنت من دقّ إسْفِينٍ بين القبائل والعشائر الفرعيّة، وبين مؤيّدي النّظام ومعارضيه وأولئك الذين ينتهجون مقاربة أكثر حذرًا. وتبدى ذلك على نحو أبرز في التأثير على تحالف قبائل البكارة في حلب وجوارها، وعلى قبائل الشمال الشرقيّ ودير الزور، وعلى قبائل الجبور داخل وفي جوار الحسكة، وعلى قبيلة طيء في القامشلي[38]. مع ذلك، بقي ضعف العمل الاستخباراتيّ على شبكات التحشيد المراوغة التي لا قيادة لها، سواء ذات طبيعة قبليّة أم غير ذلك، يشكّل مأزقًا للنظام. على سبيل المثال، تظهر ملفات تم الاستيلاء عليها في مبنى المهجور للمخابرات العسكريّة في الرقة، بعد سقوط المدينة بأيدي الثوار في آذار/ مارس 2013، أنّ النّظام أدرج عشوائيًّا أسماء كلّ طلاب الجامعة على أنّهم مثيرو شغب محتملين، ما يشير إلى أنّه لم تكن لديه أدنى فكرة عن هُوِيّة الناشطين الرئيسين[39]. لكن تركيزه على القبائل والعشائر يوحي بأنّ النّظام كان يقرأ الانتفاضة بالشّكل الصحيح. أدرك النّظام على نحوٍ مماثل أن الشبكات المراوغة التي تمكّن

التحشيد وتغذيه إلى درجة مهمّة تركّزت حول التحرّكات عبر الحدود وأعمال التهريب، كون الأخيرة توفّر للناشطين موارد أساسية ورأس مال اجتماعيّ تمكنه من الصمود بوجه هجمة النّظام. إزاء ذلك شنّ النّظام حملة وسم فيها المحتجين بأنّهم «حِفنة مهرّبين»[40]، وأرسل جماعاته البغيضة (بمن فيهم سجناء سابقين أطلق سراحهم شَرطيًّا) لتنافس هذه الشبكات، وأغلق الحدود لأسابيع بحالها. يبدو أنّ محاولات النّظام للاحتفاظ بالسيطرة على حدود البلاد شكّلت هاجسًا رئيسًا للأسد نفسه، فقد ذكره مرارًا في مقابلاته واجتماعاته مع كبار الشخصيات الأجنبيّة باعتباره أمرًا بالغ الأهمية في التصدّي «للمهرّبين والمتمرّدين»[41].

اللّعِب ببطاقة الهُويّة الطائفيّة والإثنيّة

قدّم النّظام والمحتجُّون على حدٍّ سواء في البداية أوراق اعتماد شاملة تجاه المجتمع السوريّ متعدّد الطوائف. وكان النّظام قد حرص لعقود على أن يبني لنفسه صورة ضامن السلام الطائفيّ في البلاد، برغم حقيقة أنّ معظم صناع قراره الرئيسين، وأجهزته الأمنيّة، وقيادات ضبّاطه مجندون من داخل المجتمع العلويّ الذي يشكّل نحو 11٪ من السكّان. لكن ادّعاءات النّظام هذه كانت أكثر من مجرّد خطابات جوفاء، إذ بذل جهودًا لضمِّ العرب السنّة واستقطابهم، أولًا من خلال تعيينات الخدمة المدنيّة، ومؤخرًا عبر مصاهرة رجال النّظام الأقوياء عائلات رجال الأعمال السنّة. أبرز المتظاهرون من جهتهم نواياهم اللاطائفيّة، حتى عندما اعتمدوا بأغلبيّة ساحقة على مجتمع العرب السنّة، الذي يشكّل نحو 60٪ من السكّان. لكن سرعان ما ارتفعت مستويات الإحساس بالخطر لدى جميع الأطراف إلى ذرىً مخيفةٍ، خاصة مع تصاعد العنف، وأحدثت تحوّلًا لا رجعة فيه في كلتا السرديّتين. اخترع النّظام لتوّه، وبنى، وشجّع، واستغّل انقسامات طائفيّة غيّرت -بل قوّضت -على نحو دراماتيكيّ ديناميّة الانتفاضة. تضمَّنت تكتيكاته في هذا السياق استخدام العنف، بمستويات فظيعة أحيانًا، ما ولّد تصورات ومخاوف أوليّة دفينة تخدم مصلحة النّظام. حتى صيف 2011 أوقعت قُوّات النّظام خسائر كبيرة في صفوف المتظاهرين الذين كانوا عزّلًا عمومًا، لا سيما في مناطق يسكنها خليط من مجتمعات طائفيّة تعيش جنبًا إلى جنب، معظمه

عرب علويّون وسنّة[42]. وثّق مراسل شبكة الجزيرة نير روزن، الذي زار سورية خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، بالتفصيل كيف وجد التنميط والتعصُّب الطائفيّين في سياق الاستقطاب المتصاعد طريقهما إلى المستوى المحلّي، حيث انخرطت القرى المتجاورة والمجتمعات داخل القرى في أعمال عنف طائفيّ متبادل[43]. سرعان ما أصبح «تفعيل الحدود» -أي تصعيد الاختلافات المتُصوَّرة بين أعضاء الجماعة الداخليّة والخارجيّة -استجابة طاغية لتزايد مستويات القلق وانعدام الأمان لدى كلّ الأطراف. انتشرت على نطاق واسع في وسائل إعلام تسيطر عليها الدولة تقارير وإشاعات حول هجمات عنيفة ضدّ العلويّين، خصوصًا ضبّاط النّظام وعوائلهم، أثارت المخاوف من تصميم العرب السُّنّة على جعل المجتمع العلويّ برمّته يدفع ثمن عنف النّظام. اجتاحت وحشدت سرديّات طائفيّة عدائيّة متصاعدة باطّراد ميليشيات مؤيّدة للنظام تشكّلت حديثًا، بما فيها «اللّجان الشعبيّة» والشّبِّيحَة، التي أطلقت مستويات عنف وحشيّ غير مسبوقة ضدّ المتظاهرين، خاصة في حمص[44]. في البداية، حاول النّظام وفشل في إحياء جماعات حماية محليّة من داخل حزب البعث المحتضر لتخفيف الضغط على قُوّاته النّظاميّة المُنهكَة. ثمّ تبنّى بحماس المجموعات المسلّحة الجديدة، وأمدّها بمجندين جُدد عبر إطلاق سراح مرتكبي الجرائم من السجون، وأعطاها حقّ الوصول إلى مخازن الأسلحة والتمويل، ونسّق عملياتها مع المخابرات، واعتمد على نموذجها لتشجيع انتشار ميليشيات داعمة للنظام في أنحاء البلاد كافّة، أساسًا بإنشاء «قوى الدفاع الوطنيّ» (انظر أدناه). انخرطت القُوّات المرتبطة بقوى الدفاع الوطنيّ على نحو متزايد في أعمال قتل طائفيّ بلغ ذروته في مجازر عديدة، خاصة منذ بداية 2012، أسوأها شهرة مجزرتا الحولة والقبير في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو من ذلك العام[45].

على الرغم من أنّ النّظام يتحمّل بوضوح المسؤولية الأولى في التحوّل الطائفيّ للانتفاضة، وأنّه استفاد كما ينبغي من الاستقطاب الناتج الذي وضع المجتمعات الدينيّة السوريّة أحدها ضدّ الآخر، لا يبدو أن كلّ ممارساته التي أبرزت السرديّات الطائفيّة صُمّمت عمدًا لهذا الغرض. على سبيل المثال، لتصعيب عملية ترك الجنود المنشقّين ثكناتهم، نقلت القواعد العسكريّة غالبًا إلى مناطق علويّة و/ أو مسيحيّة في مختلف المدن والبلدات، على افتراض

أنّ الجنود المنشقّين يرجّح أن يكونوا عربًا سُنّة ليس لهم روابط مجتمعيّة في بيئة ثكناتهم قد تسهّل بخلاف ذلك فرارهم. عندما كان القصف المدفعي يبدأ بعد ذلك من هذه المجمعات مستهدفًا الأجزاء الأخرى من المدن، تعزّزت الانطباعات بأنّ للهجمة منطقًا طائفيًّا واضحًا. بل شجّع النّظام على نحو أكثر دراماتيكيّة التأطير الطائفيّ إلى أقصى المستويات، في محاولاته التغطية على الصعوبة التي واجهها في تحديد واستهداف قيادات خصومه ومحرّضيه الرئيسين. بعد أن اعتقل النّظام أفراد عشيرة الأبازيد في دَرْعَا دون تمييز، طبّق منطقًا مشابهًا في مختلف مناطق البلاد، معتبرًا علامات الهُوِيّة السُّنيّة العربيّة إنابة عن مشاعر العداء للنظام، أو عن الأنشطة التخريبيّة، أو تقديم الدعم للمتظاهرين والثائرين. لذلك مشّطت قُوّات النّظام المناطق المختلطة بحثًا عن مشتبهين داعمين للمعارضة، واستهدفت مواطنين يحملون أسماء عرب سنّة. ثم دمّرت قرى بأكملها وأحياء حضريّة برمتها يقطنها عرب سُنّة، بدءًا بقصف النّظام حي بابا عمرو في حمص بالمدفعية بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2012.

عزّزت المشاعر الطائفيّة والمخاوف الوجوديّة المتنامية المعسكر الجهاديّ-السلفيّ الوليد في المعارضة؛ لأسباب ليس أقلّها توفيره عقيدة مؤاتية تقدّم الصِّراع على أنّه حرب ضدّ نظام علويّ كافر وعملائه الشّيعة (الموسومين بالروافض، أي رافضي الدين الحقّ*). تبنّى المتظاهرون باطّراد شعارات معادية للعلويّين، أو تغنوا بمديح عدنان عرعور، الشيخ المنفي والمفرط في عدائه للعلويّين. أطلق النّظام في هذه الأثناء، صيف عام 2011 تقريبًا، سراح العديد من السجناء السلفيّين-الجهاديّين الذين قاد بعضهم وانضمّ كثير منهم إلى العديد من الجماعات المسلّحة الإسلاميّة المتطرِّفة، التي بدأت تثير خلافات عنيفة في فترة مبكرة من عام 2012 [46]. اكتسب التمرُّد باطّراد طابعًا جهاديًّا سلفيًّا مع توافد مقاتلين جهاديين أجانب انضمّ أغلبهم إلى جبهة النصرة أولًا، ثمّ إلى تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام. همّش ذلك، من بين عوامل أخرى، الجماعات المقاتلة المعتدلة أو غير الإسلاميّة المرتبطة مباشرة أو عن بعد بالجيش السوريّ الحرّ والقيادة العسكريّة الموحّدة. اتّهم النّظام لأسباب وجيهة بتجنُّب ضرب الجماعات الجهاديّة-السلفيّة التي يهيمن عليها المقاتلون الجهاديّون

---

* هكذا في النص الأصلي، والأشهر أن أصل التسمية زيد بن علي في القصة المشهورة (أ. ع.).

الأجانب في هجومه الشرس على الثائرين، وذكرت التقارير أنّه تواطأ مع جبهة النصرة في السماح بنقل النفط من مناطق تسيطر عليها الجماعة المسلّحة شمال شرق البلاد إلى المناطق التي يسيطر عليها النّظام[47]. يبدو أيضًا، كما ذكر شهود عيان في الرقّة خريف عام 2013، أنّ قُوّات النّظام تجنبت استهداف مقارّ تنظيم الدولة الإسلاميّة في حملة قصفها المركّز على المناطق التي يسيطر عليها الثوّار[48]. في ظلّ هذه الظروف، لم يعد إصرار النّظام على وجود «مؤامرة تكفيريّة إرهابيّة» يبدو صعب التصديق. من منظور النّظام، كان لادّعائه هذا فوائد كثيرة، إذ حشّد معظم العلويّين وساعد على ربطهم به، تمامًا كما جعل كثيرًا من المسيحيّين ينحازون إلى جانب النّظام الذي رأوا أنّه أهون الشرّين؛ وشتّت الانتباه على نحو متزايد عن مطالب المتظاهرين الأوليّة بالإصلاح الشامل لخمسين سنة من الحكم الاستبداديّ الجائر؛ وساعد في دفع إيران وحزب الله للوقوف خلف النّظام، كون لكلّ منهما أسبابه الخاصّة في التصدّي للتيار الجهاديّ-السلفيّ؛ ورجّع صدى مشكلات موسكو الخاصّة مع الناشطيّة الإسلاميّة المتطرّفة، مشجّعًا روسيا على وضع كامل ثقلها وراء النّظام؛ وعقّد إلى حدٍّ كبير دعم أوروبا والولايات المتّحدة للثائرين عمومًا وثناهما عنه في نهاية المطاف.

علاوة على استخدامه الانقسامات الطائفيّة وتضخيمها، تلاعب النّظام بمكر بتصدُّعات البلاد الإثنيّة. قدّم النّظام في نيسان/ أبريل 2011 تنازلات للأكراد الذين يمثّلون عشرة إلى خمس عشرة بالمئة من السكّان، أولًا بمنح الجنسية السوريّة للأكراد غير المجنّسين ممّن لا دولة لهم، ثم بالسماح لحزب الاتحاد الديمقراطيّ المتحالف مع حزب العمال الكردستانيّ بالسيطرة على بعض المناطق ذات الغالبية الكرديّة في شمال شرق البلاد. مكّن ذلك النّظام على الفور من تحويل قُوّاته القليلة بعيدًا عن المناطق التي يسيطر عليها الأكراد ونشرها في أماكن أخرى من البلاد، مع أنّ مؤسّسات الدولة التابعة للنظام بقيت تعمل في القامشلي، ويقال إنّ أجهزة الشرطة السرّية التابعة له كليّة الحضور في المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطيّ كافّة[49]. كذلك أوقعت تكتيكات النّظام بين الأكراد والتيّار الرئيس في المعارضة السوريّة، الائتلاف الوطنيّ السوريّ (SNC) الذي يهيمن عليه العرب السُّنّة المستاءون من فشل الأكراد في أداء دور فاعل في التمرُّد و«تواطئهم» مع النّظام[50]. توسّعت

الصُّدوع بين الطرفين عندما بدأ القادة الأكراد يفقدون ثقتهم بالمعارضة لإصرارها على هُوِيّة سورية العربيّة، متجاهلة حقوق الأكراد ومطالبهم بالحكم الذاتي. بعد أكثر من عامين من المشاحنات قَبِل الائتلاف أخيرًا في أيلول/ سبتمبر عام 2013 حذف كلمة «عربيّة» من تصوّره لـ«الجمهورية السوريّة» ما بعد الأسد[51]. لكن سرعان ما طغت على التنازل المتأخّر المواجهات المتكرّرة بين الميليشيات الكرديّة والمقاتلين الإسلاميّين-الجهاديّين من مدينة الرقة المجاورة في وقت لاحق ذلك العام، ما أثار المزيد من الشكوك الواسعة بأنّ حزب الاتحاد الديمقراطيّ يؤدي دور قوة رديفة للنظام في حربه مع أشرس خصومه. في كانون الثاني/ يناير 2014، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي إقامة منطقة «إدارة ذاتيّة» تحت سيطرته، ما غذّى مخاوف المعارضة العربيّة من أجندات الأكراد الانفصاليّة. علاوة على كل ذلك، استفاد النّظام على نحو مماثل بإزعاج تركيا، ربّما المتحمّس الأكثر صخبًا في المطالبة بتغيير النّظام السوريّ في البداية؛ فقيام منطقة حكم ذاتيّ للأكراد بفعل الواقع أوجد كيانًا مسلّحا متقلّبًا لا يمكن التنبؤ بردود أفعاله، يلوّح بأعلام حزب العمال الكردستانيّ على عتبة باب تركيا ذاتها.

الميراثيّة في زمن الحرب

ركّز كثير من المعلّقين ومراقبي الشأن السوريّ في بحثهم عن الأسباب الجذريّة للانتفاضة على سياسات النّظام الاقتصاديّة-الاجتماعيّة، كونه تخلّى عن «العقد الاجتماعيّ» الشعبويّ الذي تبنّاه، وهو ترتيب ميراثي-أبويّ يقايض النّظام فيه الخضوع بالمنافع الماديّة خارج دوائره الضيّقة[52]. على هذه الخلفيّة، تزايد إحساس المستفيدين السابقين من النّظام بالتهميش جرّاء الإصلاحات الاقتصاديّة الانتقائيّة وما رافقتها من محسوبيّة متفشّية، خاصة منذ تولي بشّار الأسد السُّلطة عام 2000. ومع تزايد الفقر والتفاوت الاقتصاديّ-الاجتماعيّ «كان لا بدّ أن ينهار شيء ما»، على حدّ تعبير أحد الباحثين[53]. قد يكون هذا، أو لا يكون، تفسيرًا مقنعًا بما فيه الكفاية لقيام الانتفاضة، لكن طيفًا معتبرًا من تدابير النّظام في استجابته للانتفاضة يُظهر أنّ تحليله الخاصّ يتطابق مع الإجماع الأكاديميّ. فقد اتّخذ النّظام منذ بدء الانتفاضة الإجراءات

الآتية[54]: رفعَ رواتب العاملين في القطاع العام، ومنح الموظّفين غير النّظاميين في المؤسّسات العامّة عقود عمل ثابتة، ووظّف عددًا كبيرًا من الشباب السوريّين في القطاع العام، وأوقف الاقتطاعات في دعم المحروقات، وخفّض الضرائب الاستهلاكيّة، وأسقط ديون الدولة عن المزارعين والصّناعيّين، ودفع أسعارًا أعلى لمزارعي القطن لقاء منتجاتهم، وخفّض قيمة بدل الإعفاء من الخدمة العسكريّة. كما وضع سياسات نقديّة هدفت إلى احتواء التضخّم ومنع انهيار الليرة السوريّة. وأسهمت تخفيضات الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى المنع المؤقت لتصدير الأغنام، في الحدّ من تضخم الأسعار والحيلولة دون وصولها إلى المستويات الفادحة التي عانى منها العراق بسبب العقوبات الدوليّة في تسعينيّات القرن الماضي. سرّع النّظام بالتزامن مع ذلك عمليات مسح الأحياء العشوائية أو «غير المَنظّمة» التي بدأها منذ عام 2008[55]، ورصد الأموال وأطلق مناقصات «إعادة بناء» أو «تحسين»، وبالتالي السيطرة على تلك الأحياء. أعلن النّظام أيضًا عن خططٍ لبناء 50.000 وحدة سكنيّة منخفضة التكلفة في محاولة لتوفير الإسكان الميسر[56]، وبلا شكّ، إن تمّ فعلًا تنفيذ هذه الخطط يومًا، فسيكون الحصول عليها مشروطًا بالولاء للنظام. طبعًا، يكذب تلك السياسات المعلنة قصف قُوّات النّظام المتواصل لهذه المناطق ذاتها، والهدم المتعمّد منذ تموز/ يوليو 2012 لمناطق سكنيّة واسعة في ضواحي دمشق وحماة، باستخدام البلدوزرات والمتفجّرات، عقابًا لأهلها على دعمهم المعارضة[57]. لكنّ استخدام النّظام أبواق دعايته للترويج لسياسات التهدئة في هذا المجال، ولجوءه -بعد فشلها- إلى إلحاق دمار هائل بهذه الأحياء، يكشف الكثير عن قراءته للانتفاضة بوصفها متجذّرة في الإفقار والحرمان الاجتماعيّ-الاقتصاديّ المرتبطين بتخليه عن عقده الاجتماعيّ.

دفع النّظام منطقه الميراثي إلى أقصى مداه في حربه مع المتمرّدين للسيطرة على الأراضي والسكّان. في الجيوب التي يسيطر عليها، ضَمِن النّظام استمرار المؤسّسات الحكوميّة في أداء وظائفها، فدفع رواتب الموظفين الحكوميين، وأبقى الخدمات الأساسية كالكهرباء مؤمنة عمومًا. كما شجّع رواد الأعمال المعتمدين على النّظام، والبعض يقول أجبرهم، على إنفاق مبالغ معتبرة على المساعدات الإنسانيّة للمهجّرين والمدنيين المنكوبين داخل مناطقه،

فاستخدم رجال الأعمال الموالون للنظام مؤسّساتهم الخيرية، مثل «مؤسسة البستان» التي يملكها رامي مخلوف، لدعم عائلات قتلى أو جرحى «الشّبّيحَة» و«اللّجان الشعبيّة»[58]. استفاد النّظام أيضًا من الجهات الدوليّة المانحة للمساعدات الإنسانيّة التي أُجبرت على إبقاء مقارها في المناطق التي يسيطر عليها، كونها ملزمة بالعمل ضمن حدود سيادة الدولة. حسب بِن باركر، مدير مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق شؤون المساعدات الإنسانيّة في سورية حتى شهر شباط/ فبراير 2013: «في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في سورية، يجب التفاوض، وأحيانًا قبول الإملاءات، حول ماذا، وأين، وإلى مَن توزّع المساعدات، بل حتّى حول توظيف كادر العاملين»[59]. لجأ النّظام أحيانًا إلى مقاربة «واحدة-بواحدة»، فسمح بوصول وكالات الغوث إلى المدنيين المحاصرين مقابل تقديمها مساعدات للمتعاطفين مع النّظام الذين يتعذّر على الحكومة الوصول إليهم[60]. سحب النّظام مرارًا مواد معيّنة من قوافل المعونات الدوليّة المتّجهة إلى مناطق يسيطر عليها الثوار[61]، ربّما لتوزيعها على مؤيّدي النّظام. باختصار، كانت رسالة النّظام إلى المواطنين الذين أرهقتهم الحرب باطّراد واضحة: إن كنتم تريدون الحدَّ الأدنى من الحياة الطبيعيّة، فالنّظام رهانكم الأفضل للبقاء.

بالطبع، الوجه الآخر لميراثية النّظام زمن الحرب كان جعل الحياة المدنيّة في المناطق التي يسيطر عليها الثوار بائسة إلى أبعد حدٍّ ممكن، وكانت وسيلته المفتاحيّة في هذا المجال منع وصول المساعدات الإنسانيّة بشكل ممنهج. بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (2139) في 22 شباط/ فبراير 2014، الذي طالب بوصول المساعدات الإنسانيّة دون قيود، سمح النّظام بوصول بعض المعونات الدوليّة إلى كلّ المحافظات باستثناء دير الزور، حيث منعت نقاط التفتيش الحكوميّة مرور قوافل المساعدات[62]. لكن الإجراءات الروتينيّة، والمعوّقات الإداريّة، إضافة إلى رفض النّظام السماح بعبور المساعدات نقاط الحدود «غير الشرعيّة» (أي التي يسيطر عليها الثوار)، تبقى تحرم منها ملايين السوريّين المقيمين داخل تلك المناطق في جميع أنحاء البلاد. اعتُقِل السوريّون الذين قدّموا مساعدات للمهجرين، ولوحِقوا قضائيًّا في بعض الحالات أمام محكمة الإرهاب المنشأة حديثًا، بتهمة «تمويل أعمال الإرهاب»[63]. حلّ النّظام في أيار/ مايو 2014 المجالس الإداريّة لخمس عشرة جمعية خيريّة في دمشق،

لأنّها «لا تعمل بالشّكل المناسب»[64]؛ وذكرت التقارير أنّ ما مجموعه 47 عاملًا في المساعدات الإنسانيّة قتلوا بنهاية شهر تموز/ يوليو 2014، كثير منهم بنيران النّظام[65]. يبدو عمومًا أنّ جمعية الهلال الأحمر، وهي إحدى المنظمات السوريّة القليلة التي سمح لها النّظام بالعمل، حافظت على حياديتها، وتمكّنت أحيانًا من عبور خطوط الجبهات الأماميّة. لكنها هي أيضًا اتُّهِمَت بالانصياع لإملاءات النّظام بوقف تقديم المساعدات للمناطق التي يسيطر عليها الثوار، أو إلى العائلات التي يشتبه في ارتباطها بالمعارضة[66].

يرجع عدم تحدّي النّظام سيطرة الثوار على مناطق في مختلف أنحاء البلاد إلى قدراته العسكريّة المحدودة. لكن ذلك عاد عليه أيضًا بامتيازات إضافية مكّنته من تحرير موارد ماليّة لـ«تدليل» الجيوب المواليّة النّظام، في حين ترك الصّراعات الداخليّة بين الجماعات المتمرّدة على الغنائم والأرض تأخذ مجراها كاملًا، وتشوّه سمعة المعارضة جرّاء محاولاتها الفاشلة عمومًا توفير الخدمات الأساسيّة، واستعادة الأمن والقانون في المناطق الخاضعة لسيطرتها. في لقاء أجرته معه قناة «المنار»، محطّة تلفزيون حزب الله، في أيار/ مايو 2013، علّق الأسد بأنّ «السبب الأوّل في انقلاب الموازين [لمصلحة النّظام] انقلاب الحاضنة. كانت هناك حاضنة في بعض المناطق للمسلّحين، وأؤكّدُ ليس عن قلّة وطنيّة، وإنّما عن قلّة معرفة، هناك كثير من الأشخاص خدعوا...»[67]. لكن إلى الحدّ الذي كانت فيه المعركة على كسب العقول والقلوب، فقد كان لدى النّظام الكثير يقدّمه لأولئك الذين لم يستطع إقناعهم. تحديدًا منذ قصف حمص الوحشيّ بداية عام 2012، أخضع النّظام المناطق الواقعة تحت سيطرة الثوار روتينيًّا لقصف مدفعيّ عشوائيّ استهدف على نحو مشين المخابز المحليّة، وتسبب بسقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين؛ ثم بدأ إلقاء «براميل متفجّرة» على المناطق السكنيّة، كان أولها في آب/ أغسطس 2012، محدثًا دمارًا هائلًا لم يستطع أحد توفير الحماية منه. بلغت استراتيجية النّظام القائمة على الجمع المنهجي بين الحرمان الذي يفرضه والعنف الغاشم الذي يمارسه ذروتها فيما أسماه ضبّاط الأمن السوريّون ومؤيّدو النّظام في تشرين الأول/ أكتوبر 2013: «حملة التجويع حتى التركيع»[69]. حاصر النّظام وأغلق وجوّع مناطق ذات كثافات سكّانيّة عالية تقع تحت سيطرة الثوار، بما فيها مناطق وأحياء في ضواحي دمشق،

أشهرها مخيم اليرموك والغوطة الشرقيّة وداريا، والمدينة القديمة في حمص، ومناطق في حلب والحسكة، حيث بلغ مجموع المحاصرين 175.000 شخص تقريبًا بحلول آذار/ مارس 2014 [70].

حرب النّظام الإعلاميّة

أُسقطت سياسات النّظام الإعلامية من الحسبان بوصفها فشلًا ذريعًا، وعُدّت دليلًا إضافيًّا على جموده وافتقاره إلى البراعة والإبداع. وبالتأكيد لم تكن منافذ النّظام الإعلاميّة، سواء وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أو نظائرها «الخاصّة» مثل قناة «الدنيا» وصحيفة الوطن اليومية، ندًّا لاستخدام المحتجّين البارع والمتطوّر باطّراد لمواقع التواصل الاجتماعيّ، والانتشار المذهل لصحافة «المواطنين» منذ أيام الانتفاضة الأولى. قاربت وسائل إعلام النّظام في تقاريرها حد السخف أحيانًا، وقوّضت بلا شكّ غايتها. على سبيل المثال، زعمت قناة «الدنيا» أنّ الإعلام الأجنبيّ أنشأ مجسّمات للمدن والبلدات السوريّة في قطر، مقرّ قناة «الجزيرة»، لتمثيل مظاهرات ادّعت أنّها لم تحدث قطّ[71]. لكن جهود النّظام الأخرى في مواجهة أو إضعاف مدى وتأثير حملات المحتجّين الإعلامية تبقى جهودًا ملموسة حقّقت، من منظور النّظام، بعض النجاح.

يعدُّ «الجيش الإلكتروني» السوريّ، الذي وجّه له الأسد التحيّة في خطاب ألقاه في حزيران/ يونيو 2011[72]، ردّ النّظام على ناشطيّة وسائل التواصل الاجتماعيّ واسعة الانتشار، ويتخصّص في التنصُّت على وسائل التواصل الاجتماعيّ، والرسائل الإلكترونيّة، والإنترنت، والقرصنة والتصيّد الاحتيالي. اكتسب الجيش الإلكتروني مكانة أسطورية بوصفه وحدة الحرب السبرانية للنظام، ويُعتقد أنّه مؤلّف من تقنيين مستقلّين مؤيّدين للنظام وعاملين مرتبطين به بشكل رسميّ أكثر. هناك العديد من غرف المعلوماتيّة داخل فروع الأمن والمخابرات الرئيسة في مختلف أنحاء البلاد، تعمل على مدار الساعة، بطاقم من طلاب تقنية المعلومات الشباب الذين وظفوا لهذا الغرض، ومجندين يؤدّون الخدمة الإلزاميّة[73]. يشرف على هؤلاء وينسّق عملهم فرع أمن الاتصالات السوريّ في حي المهاجرين بدمشق، واسمه

الرمزي «الفرع 255». عثرت شبكة دوليّة لناشطي الإنترنت تعرف باسم «تيليكوميكس» (Telecomix) في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 على دليل عن أعمال مراقبة ورقابة حكوميّة هائلة في سورية، باستخدام أجهزة تجسّس على الإنترنت طوّرتها الشركتان الأميركيّتان «بلو كوت» (Blue Coat) و«أنظمة سيسكو» (Cisco System)[74]. وجِد أيضًا أنّ النّظام زرع برامج تجسّس إلكتروني في حواسيب الناشطين، متخفيّة على شكل تطبيق خدمات تشفير برنامج «سكايب» لتعقّب مواقع المستخدمين المستهدفين واختراق إيميلاتهم الخاصّة[75]. كذلك يبدو أنّ الفرع 225 مسؤول عن قطع خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة، أو تخفيض سرعة الإنترنت في الأحياء والمناطق التي أراد النّظام عزلها عن العالم الخارجيّ.

لكن لعلّ الجانب المفتاحيّ الأكثر أهمية في استجابة النّظام الإعلاميّة للانتفاضة كانت إثارة الشكوك حول صدقيّة ومصداقيّة تقارير المحتجّين. سارع النّظام ربيع عام 2011 إلى إطلاق سلسلة برامج تلفزيونيّة أسبوعيّة، تحت عنوان «أكاذيب المعارضة»، تستخدم غالبًا تفاصيل ممضّة للادّعاء بأنّ ناشطي المعارضة، بالتواطؤ مع المنافذ الإعلاميّة العربيّة والأجنبيّة، زوّروا القطات من فيديوهات «يوتيوب» وتلاعبوا بها لتقديم دعم زائف لأجنداتهم المراوغة، ولإخفاء أساليبهم العنيفة. كذلك تُحمّل قُوّات الأمن فيديوهاتها الخاصّة على «يوتيوب»، على سبيل المثال بعد هجومها على الجامع العمريّ في دَرْعَا في نيسان/ أبريل 2011، ربّما لاستعراض غنائمها، أو تقديم «أدلّة» على وجود مخازن أسلحة، أو ردع الناشطين الطامحين باحتذاء حذو دَرْعَا في الاحتجاج والتظاهر[76]. في مناسبات أخرى، بدا أنّ قناة تلفزيون الدولة تتعمّد تقليد فيديوهات «يوتيوب» رديئة النوعيّة التي يحمّلها الناشطون عادة، على سبيل المثال في آب/ أغسطس 2011، حين بثت فيديوهات مرتعشة الصورة ومن زوايا مقلوبة، تظهر إرهابيين مزعومين في حماة يفرغون رصاص أسلحتهم في المدنيين. علاوة على ذلك، كان النّظام مصدر فيديوهات «يوتيوب» مزوّرة ومتلاعب بها بوضوح، حمّلها على الإنترنت لإثارة الشكوك حول موثوقية حملة المعارضة الإعلاميّة الرقميّة[77]. ولتشويش الوضع إلى حدٍّ أبعد، زعم أنّ جنود النّظام السوريّ مثّلوا مجازر (ملفّقة) خاصّة ليبيعوا مقاطعها أساسًا إلى قنوات فضائية عربيّة تدفع لهم ثمن أفلام وفيديوهات حصريّة[78]. وبالإضافة إلى منعه

الصحفيين الدوليّين من إرسال تقاريرهم بحرّية من سورية، استهدف النّظام بشكل ممنهج الصحفيين المحترفين (السوريّين والأجانب)، وناشطي الإنترنت، ومطوّري برمجيات تتجاوز القيود والرقابة الحكوميّة على الإنترنت، بالاعتقال والعنف المميت. ويعد النّظام مسؤولًا عن قتل معظم الصحفيين المحترفين الثلاثين منذ آذار/ مارس 2011، إضافةً إلى قتل 107 «صحفيّين مواطنين» وناشطي إنترنت، واعتقال عشرات غيرهم[79].

كلّ هذا لم يمنع الناشطين المناهضين للنظام من بثّ رسائلهم بفاعليّة إلى الجمهور الخارجيّ، إلاّ أنّه بالتأكيد أعاقها. ولعل أهم مظاهر هذه الإعاقة الشكوك التي ترسّخت حول صدقيّة ومصداقيّة رسائل الوصل الاجتماعيّ القادمة من سورية. ردّت معظم المنافذ الإعلاميّة الدوليّة بإضافة «إخلاء مسؤولية» لدى بثّها مقاطع ناشطين سوريين، مؤكدة عدم إمكانية التحقّق من صحّتها بشكل مستقلّ. استطاع النّظام فعليًّا في بعض الحالات إثبات عدم دقّة بعض تقارير وسائل الإعلام الدوليّة ومنظّمات حقوق الإنسان، كما في حالة امرأة مقطوعة الرأس تعرّفت مؤسستا «هيومن رايتس ووتش» و«منظّمة العفو الدوليّة» على جسدها المشوّه بوصفها زينب الحصني، وادّعتا أنّها اعتقِلت في تموز/ يوليو 2011. لكن التلفزيون الحكوميّ السوريّ أظهر زينب الحصني على قيد الحياة يوم 4 تشرين الأول/ أكتوبر، وعدها دليلًا على فبركات وسائل الإعلام الأجنبيّة[80]. في أثناء ذلك، قدَّم بعض الصحفيين الأجانب «المرافقين» للوحدات العسكريّة السوريّة، بمن فيهم رينيه هيرمان من صحيفة **فرانكفورتر ألماين زايتونغ** وروبرت فيسك من صحيفة **الإندبندنت** البريطانيّة، قصصًا وتقارير تدعم سرديّة النّظام عن انتفاضة يدفعها العنف والتزمت الطائفيّ ويسيطر عليها إرهابيّون جهاديّون منذ انطلاقتها[81]. كانت النتيجة أنّ معظم وسائل الإعلام الدوليّة -الباحثة دومًا عن تقارير «متوازنة» حتى وإن كان التوازن المتوفر قليلًا- صارت تشكّك في صحة روايات المحتجّين عن أحداث الانتفاضة، في حين استقرَّ رأي آخرين على سرديّة أنّ سورية «أرض فوضى واضطراب، حيث الحقيقة محيّرة، وغير محددة، ويستحيل التحقُّق منها ومعرفتها»[82]. باختصار، حقّق النّظام تقدمًا مهمًّا في خلق نسخة افتراضيّة من «ضبابية الحرب» المأثورة.

عندما دخل الجهاديّون، بمن فيهم المقاتلون الأجانب، ميدان المعركة بداية عام 2012، لم يعد خطاب الإعلام السوريّ عن «مؤامرة إرهابيّة تكفيريّة» يبدو سخيفًا. وصلت مقاطع فيديو وتقارير عن أعمال وحشيّة ارتكبها الثوار، سواء دفعها أو حتى فبركها النّظام أم لا، وساعدت باطّراد في تشكيل آراء ومشاعر الجمهورَين المحلّي والغربيّ في آنٍ[83]، وعزّزها التقدّم المذهل الذي حقّقته داعش في العراق في تموز/ يوليو 2014. أدرك النّظام تمامًا هذا التغيّر في المزاج العام، وحشدت الحكومة رجال أعمال يتحدّثون الإنكليزيّة في الداخل، واستأجرت شركات علاقات عامّة في الخارج، لإبراز صورة ناجحة عن حرب شاملة وضرورية يخوضها النّظام ضدّ التطرف والإرهاب الإسلاميّين[84]. وعندما بات جليًّا منتصف عام 2013 أنّ الجهاديّين-السلفيّين، وليس النّظام، يشكّلون الخطر الأكبر على الصحفيين، رفع النّظام بعض القيود التي كان فرضها سابقًا على الصحفيين الغربيين، ومنحهم المزيد من تأشيرات الدخول. اليوم، يجرؤ عدد أقل بكثير من الصحفيين على زيارة الأراضي التي يسيطر عليها الثوار، والنتيجة، كما لاحظت مجلة **الإيكونومست**، «صارت تغطية النّظام أرحم»[85].

من قمع الاحتجاجات إلى مكافحة التمرُّد

مالت ردود النّظام على العصيان والاحتجاجات الشعبيّة بمختلف أشكالها إلى استخدام مستويات عنف قصوى. ونجح ذلك في نهاية المطاف. فكما أشير آنفًا، أسهمت حملات قمع النّظام في عَسْكَرة التحشيد المناهض له، على نحو ملحوظ منذ نهاية عام 2011. لعلّ النّظام فكّر في هذا السياق أنّ العنف بدوره سوف يحوِّل المواجهة بينه وبين أعداد المحتجين المتزايدة باطّراد إلى صراع مسلّح، حيث تكون فرص النّظام في الفوز أو البقاء أكبر، نظرًا إلى قدراته العسكريّة المتفوّقة. في كل الأحوال، تتطلّب مكافحة التمرُّد امتلاك أنواع من الخبرات والتجارب والمهارات والموارد ونماذج التنظيم المختلفة تمامًا عمّا يتطلّبه التعامل مع التحشيد السلميّ. وجزئيًّا بسبب ذلك، من المتوقع أن تقلّ بكثير أعداد الراغبين أو المستعدّين أو القادرين على لعب دور فاعل في صراع مسلّح. وهكذا يمكن الجدل بأنّ المواجهة العسكريّة

التالية، التي ما تزال مستمرّة حتى اليوم، تنطوي على فرصة أقلّ بكثير لتغيير النّظام مقارنة بالاحتجاجات الشعبيّة السلميّة التي تحدّته في الأشهر القليلة الأولى للانتفاضة. قرأ بعض الناشطين السوريّين بدقة تكتيكات النّظام في هذا المجال[86]؛ إذ أدركوا، من بين أشياء أخرى، أنّ استخدام العنف كأحد وسائل الاحتجاج ينزع إلى أن يطغى، بل يهيمن، على الصّراع ذاته، كونه يُنحّي، أو حرفيًّا يتفوق على أسلحة، باقي أشكال الاحتجاج[87]. جوهريًّا، علِق هؤلاء في معضلة عدم رفض العنف كلية، وعدم منع استخدامه في الصّراع مع النّظام على نحو فاعل لأسباب تتعلّق بحقّ الدّفاع المشروع عن النفس، حتى لدى مقاومتهم استخدام السلاح خشية أن يؤدّي ذلك عمليًّا إلى تشتيت صفوفهم، أو لأنّه يصبّ في مصلحة النّظام، أو لأنّه يتنافى مع مبادئهم. مع مرور الوقت، بدا أنَّ هؤلاء النشطاء أصبحوا فئة هامشيّة صغيرة مقارنة بتهديد المتمرّدين المسلّحين الملوّحين برشاشاتهم. لكن الذين أصرّوا على الاحتجاج السلميّ تعرّضوا منهجيًّا للاعتقال والضرب والتعذيب والقنص والاغتيال من قبل نظام أدرك أنَّ احتمال إسقاطه عبر الجماهير التي يستطيعون تحشيدها أكبر بكثير من احتمال سقوطه على أيدي متمرّدين مسلّحين تبقى أعدادهم، حتى وإن شكّلت خطرًا جديًّا، هزيلة -وتهزل باطّراد- مقارنة بأعداد جماهير المحتجّين سلميًّا[88]. أيًّا كانت حسابات النّظام بالضبط، فقد ثبت أنّه كان محقًّا في رهانه على ميزته النسبيّة في القوة العسكريّة، على الأقلّ حتى وقت قريب جدًّا. لم تختف الاحتجاجات السلمية تمامًا، بل بدا أنّها ازدادت جرأة بوجود حماتها المسلّحين في البداية[89]، لكنها فشلت منتصف عام 2012 في إعادة تحشيد الأعداد ذاتها التي هدّدت النّظام خريف عام 2011. لم يتحقّق أيّ دعم أجنبيّ مهم قد يرجّح الكفة لمصلحة الثوار حتى آذار/ مارس 2015. ورغم أنّ انتصارات الثوار اللاحقة، مثل سيطرتهم على إدلب، تحدّت بالتأكيد الميزة العسكريّة للنظام، لكنها لا تكذب حقيقة أنّه صمد كلّ تلك الفترة الطويلة.

تواجه الأنظمة الاستبداديّة في اعتمادها العنف الشديد والمستدام تحدّيين أساسيين يتوجّب نموذجيًّا التعامل معهما: أحدهما تحييد «الخطر الأخلاقيّ»، حيث إنّ «الموارد ذاتها التي تمكّن عملاء النّظام من قمع معارضيه تمكّنهم أيضًا من العمل ضدّ النّظام نفسه»[90]؛

الثاني زيادة القدرات القمعيّة ضمن محدوديّة الموارد والقوى البشريّة المتاحة، مع الحفاظ على انضباطه وتماسك قواه أثناء العمليّة. قدّم النّظام السوريّ حلولًا مفصّلة، وحتى الآن، ناجحة عمومًا لكلتا المعضلتين. فالتدابير الوقائيّة التي طوّرها النّظام السوريّ وصقلها منذ بداية السبعينيّات لمنع حدوث انقلاب يرجّح أن تكون حيّدت، أو حتى استبقت، مشكلة «الخطر الأخلاقيّ». وكما جادل جيمس كوينليفان، طوّر العديد من الأنظمة العربيّة، بما فيها النّظام السوريّ، تقنيات «توفّر حماية قويّة ضدّ الانقلابات» عبر «تشكيل وحدات قتاليّة موازية تتمركز بجوار العاصمة وتوازن قوّة الجيش النّظاميّ؛ [و] خلق أجهزة أمنيّة متعدّدة تراقب المنشقّين والمتآمرين المحتملين، وتراقب إحداها الأخرى أيضًا»[91]. وصف عضو منشقّ عن مخابرات النّظام القُوّات المسلّحة السوريّة بأنّها «جيش أمنيّ»، حيث لكلّ ضابط ملحقين ومساعدين، أحدهم على الأقل علويّ ويتمتّع بامتيازات أعلى من امتيازات ذلك الضابط[92]. كما أنّ معظم عملاء الأمن رفيعي المستوى الذين يتجسّسون على ضبّاط الجيش جاؤوا من وظائف عسكريّة، وهم أصحاب الكلمة الفصل في كلّ القرارات والمناورات الحربيّة تقريبًا، ويستطيعون نقض قرارات القادة العسكريّين النّظاميين. أسهمت هذه التدابير بمجملها في الحفاظ على الانضبّاط داخل القُوّات المسلّحة وزادت إمكانية الاعتماد عليها، سيما وأنّ الضبّاط والجنود الذين رفضوا تنفيذ أوامر إطلاق النار على المتظاهرين وقتلهم، مثلًا، اعتُقلوا أنفسهم أو أعدموا ميدانيًا من قبل عملاء الأمن المزروعين ضمن وحداتهم العسكريّة[93].

أضافت إيفا بيلين في هذا السياق أنّ «قُوّات الأمن المنظّمة ميراثيًّا» توفّر صمّام أمان آخر ضدّ الانقلابات؛ لأنّ سيادة روابط الدم أو الطائفة في المناصب والترقيات العليا بين أفراد النخب العسكريّة، إضافة إلى انتشار المحسوبيّة والفساد بينها، تحدّد «مدى استثمار النخبة العسكريّة شخصيًّا في بقاء النّظام»[94]. لدى خلافته أبيه عام 2000، صقل بشّار الأسد هذه الأساليب بتعيين خلصائه العلويّين حصريًّا لقيادة فروع الأمن المتعدّدة في البلاد، وكلّفهم باختراق وتفحص قيادات القُوّات المسلّحة النّظاميّة، وسمح لكبار قادة الجيش البارزين، من عائلة مخلوف الأسوأ سمعة، باقتناص فرص الأعمال المرتبطة بالإصلاح الاقتصاديّ.

تطلب تعزيز القوى القمعيّة للنظام وضمان فاعليتها القتالية اتخاذ خطوات إضافيّة، نظرًا إلى ندرة القوى البشريّة ومحدوديّة الإمكانات العسكريّة المتاحة نسبيًّا. كان التحدّي الرئيس للنظام في هذا الخصوص تناقص أعداد قُوّاته المسلّحة بسبب عمليات الفرار والانشقاق[95]، لكن أيضًا جراء التدابير القاسية ضدّ الذين رفضوا تنفيذ الأوامر، وبشكل أعمّ نتيجة عمليات التطهير والخسائر البشريّة الكبيرة. في الآن ذاته، تزايدت حاجة النّظام إلى الجنود مع تزايد أعداد المتظاهرين ثم المتمرّدين على حدٍّ سواء. عانت قُوّات النّظام علاوة على ذلك من العيوب المرتبطة بالتنظيم الميراثيّ، ما جعلها نموذجيًّا «شديدة الفساد وأحيانًا عديمة الكفاءة؛ جزئيًّا لأنّ الديكتاتور كان على الدوام أكثر اهتمامًا بمنع الإطاحة به في انقلاب عسكريّ من إنشاء قوّة مقاتلة كفؤة»[96]. يمكن النظر إلى عدّة تدابير مفتاحيّة اتخذها النّظام منذ آذار/ مارس 2011 على أنّها استجابات مدروسة لهذه المعضلات: اعتمد النّظام بشكل قطعيّ لا لبس فيه على العنف في قمع الاحتجاجات الشعبيّة لتقليص أعداد خصومه (الذين أصبحوا الآن مسلّحين) إلى نسب يسهل إلى حدٍّ أبعد التعامل معها؛ وواجه النّظام المتمرّدين تدريجيًّا في مناطق مختارة، أساسًا في المدن والبلدات الرئيسة، ثم وسَّع نطاق عملياته بعد تأمين المدن إلى أجزاء من الأرياف، لتحقيق هدف مزدوج يوفّر القُوّات من جهة، ويفتّت التمرُّد من جهة أخرى بين أمراء حرب محلّيين وطائفة واسعة من الجماعات المسلّحة الثائرة، ويثير الخلافات بينها[97]؛ وأدار النّظام وحدات النخبة من «حرسه الإمبراطوريّ» - الفرقة المدرعة الرابعة وألوية الحرس الجمهوريّ والقُوّات الخاصّة- بالتناوب على خطوط الجبهات العاملة، وقرنها مع الوحدات النّظاميّة لتعزيز قدراتها القتاليّة ومنع عمليات الانشقاق والفرار في آنٍ[98]؛ وزاد النّظام اعتماده بشكل مطّرد على ميليشيات غير نظاميّة، بدءًا بالشّبّيحَة واللّجان الشعبيّة وانتهاء بضم 60.000 إلى 100.000 جنديّ من قُوّات الدّفاع الوطنيّ إلى الجيش النّظاميّ بداية عام 2013، بشكل رئيس لتخفيف الضغط عن جنوده وإعفائهم من مهام الاحتفاظ بالمناطق المسترجعة[99]؛ وأخيرًا، استدعى النّظام قُوّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ، ومقاتلي حزب الله، ومتطوّعين عراقيّين شيعة أساسًا لتعزيز قدراته القتاليّة، وتقديم التدريب والإرشاد وحتى تنفيذ مهمات قياديّة. قطع النّظام عبر هذه التدابير

مجتمعة شوطًا بعيدًا في حلّ مشكلات نقص قواه البشريّة، والتحدّيات التي يفرضها ذلك على شنّ حملة مكافحة تمرّد فعّالة، حتى وإن عجزت عن حلّ تلك المشكلات كليّة، أو ثبت في نهاية المطاف أنّها غير كافية لهزيمة التمرُّد. بفضل تحسّن حظوظ النّظام، على الأقلّ حتى الأشهر الأولى من عام 2015، ومع ازدياد تورّطها في ممارسات النّظام الوحشيّة، انخفضت شهية الانشقاق في صفوف القُوّات المسلّحة النّظاميّة، بما فيها الوحدات التي ما تزال تضمّ العديد من جنود المشاة العرب السنّة، تحديدًا في الوقت الذي تصاعد فيه إحساس بالخطر المشترك مع بروز أعدائهم الجهاديّين.

التعلُّم من الانتفاضات العربيّة و«الفرسان السُّود» و«البُوكَر» الدوليّ

كما تعلّم المتظاهرون والمتمرّدون من نظرائهم في أماكن أخرى في العالم العربيّ، وتلقّوا الدعم الأجنبيّ وناوروا على السّاحتين الإقليميّة والدوليّة للحصول على اعتراف وثقل سياسيّين، كذلك فعل النّظام؛ بل انتهج سبلًا سرعان ما مكّنته من محاصرة المعارضة على كلّ الجبهات، رغم الدعم المعلن الهائل الذي تلقته دوليًّا.

وسّع النّظام السوريّ قدرته على التعلُّم من التحدّيات الطارئة التي شكّلتها الانتفاضة الشعبيّة على بقائه والتلاؤم معها، من خلال المراقبة الدقيقة للسياسة الإقليميّة والدوليّة المتعلّقة بمصير الانتفاضات العربيّة في أماكن أخرى. ويمكن استقراء ذلك من الطريقة التي راقب فيها النّظام مسيرة الانتفاضات الحاصلة في تونس ومصر وليبيا، وتقييمه ردود الفعل الدوليّة لتلك الأحداث، ومن ثمّ الاستجابة لها بتطوير استراتيجيات رأى أنّها سوف تزيد احتمالات بقائه إلى أقصى الحدود. حظيت التطوّرات الخارجيّة بعناية فائقة في منافذ النّظام الإعلاميّة، ما يشي باهتمام كبير بين مؤيّدي النّظام بمآلات ودروس الأحداث الإقليميّة وانعكاساتها على سورية. على سبيل المثال، منع النّظام تركيز وسائل الإعلام الدوليّة المفرط على استيلاء المتظاهرين الميادين العامّة واحتلالها، كما حدث في مصر. إذ تظهر أوامر مسرّبة، يُزعم أنّها صادرة عن «خلية إدارة الأزمة» في مكتب رئاسة الجمهوريّة و«مكتب الأمن الوطنيّ» في حزب البعث، وجوب منع التظاهرات في السّاحات العامّة في دمشق وبقية

المدن بأيّ ثمن، أساسًا بإرسال قوى الأمن والشّبّيحَة وعناصر حزب البعث لاحتلالها بشكل دائم[100]. اشتكى الناشطون السوريّون نتيجة ذلك من أنّ عدم قدرتهم على بلوغ المعايير الجمالية لنظرائهم المصريّين [الذين احتلّوا ميدان التحرير] في هذا المجال تسبّب في قلّة الاهتمام الدوليّ الذي تلقوه[101].

نظر البعض في المعارضة إلى النموذج اللّيبيّ بوصفه مصدر إلهام -كونه يجمع بين تدخّل عسكريّ دوليّ محدود تحت ستار مهمّة إنسانيّة، وبين إقامة منطقة محرّرة يمكن فيها تشكيل حكومة انتقالية تحظى بدعم المجتمع الدوليّ. من جانبها، اعتبرت الحكومة السوريّة هذا السيناريو كابوسًا كامنًا اكتسب مزيدًا من المعقوليّة مع تزايد أعداد المنشقّين عن الجيش السوريّ، ومع اتجاه المعارضة السوريّة بشكل أعم نحو العَسْكَرة. بعد أشهر قليلة من بداية الانتفاضة، ظهر أنّ الأولوية الحاسمة للنظام صارت منع تكرار «سيناريو بنغازي» في سورية، كما يتّضح من حملات النّظام العسكريّة السريعة والشرسة وغير المتكافئة على الرستن ودَرْعَا وحلب. قد لا يمثّل هذا بحد ذاته «تعلُّمًا»، فأيّ نظام سوف يقاوم خسارة سيطرة إقليميّة، سواء على طراز بنغازي أم لا، لكن دعائيي النّظام لم يخفوا سرًّا في أنّ أحداث ليبيا ألقت بثقلها على استجابات النّظام الاستراتيجيّة لامتداد التمرُّد المسلّح[102].

لا شكّ أنّ نظام الأسد عاير باتّساق مستوى قمعه بحيث عكس تقديره لكيفية ردّ المجتمع الدوليّ على استخدامه القوة، خصوصًا ردّ فعل الولايات المتّحدة وحلفائها الأوربيين. من اللافت في هذا المجال أنّ النّظام السوريّ مارس قمعه بجرعات عنف متصاعدة تدريجيًّا، ربّما لدحض حجج تُقيم تقاطعات بين سورية وليبيا، وقد تُستغل لتبرير إنشاء منطقة حظر جويّ في الحالة السوريّة[103]. بدأ النّظام وفقًا لذلك استخدام المدفعيّة الثقيلة في حصار حمص في شباط/ فبراير 2012. وعندما فشل ذلك في إطلاق ردّ فعل دوليّ، بدأ النّظام الاعتماد على قُوّاته الجويّة لتخفيف الضغط عن جنوده المنهكين، أولًا بهجمات مروحيّات محدودة ثم التصعيد إلى طائرات مقاتلة تدكُّ مناطق واقعة تحت سيطرة الثوّار. عندما فشل ذلك أيضًا في إحداث ردّ فعل دوليّ، استخدم النّظام القذائف وصواريخ «سكود» للمرة الأولى في كانون الأوّل/ ديسمبر 2012 ضدّ أهداف عسكريّة ثم أحياء سكنيّة. تلى ذلك

البراميل المتفجّرة، وقنابل النابالم، والقنابل العنقوديّة. ثمّ لجأ النّظام، كما أفادت التقارير، إلى أسلحته الكيميائيّة أولًا على نطاق محدود بما فيه الكفاية للإنكار، ثم على نطاق أوسع بكثير في الغوطة في محيط منطقة دمشق يوم 21 آب/ أغسطس 2013. عدّل النّظام على نحو تدريجيّ مماثل سرديّته الخاصّة حول الانتفاضة والتمرُّد، استجابة لمخاوف تكرّار السيناريو الليبيّ والتدخّل الغربيّ. على سبيل المثال، شبّه الأسد في خطاب ألقاه يوم 20 حزيران/ يونيو 2011 المحتجّين بـ«الجراثيم» الموجودة في كلّ مكانٍ، على الجلد وداخل الأحشاء»[104]. معمر القذافي استخدم مرارًا تشبيهات بلاغيّة مماثلة، ساعدت الدعاة الغربيين في إقامة حجّتهم على ضرورة تدخّل إنسانيّ مسلّح في ليبيا. يرجّح جدًّا أنّ الأسد غيّر مساره استجابة لذلك، وسرعان ما غابت لغة خطاب حزيران/ يونيو وظهر بدلًا منها توصيف النّظام معارضيه دوريًّا بـ«بالإرهابيّين» و«التكفيريّين» و«القاعدة».

يهرع الحلفاء الأجانب غالبًا إلى نجدة الأنظمة الاستبداديّة لموازنة الضغوطات والعقوبات الدوليّة، أساسًا بتوفير الدعم الماليّ والأسلحة والغطاء الديبلوماسيّ، فيصبحون منذئذ «ضامني حملات القمع القهريّ»[105]. أمثال هؤلاء الحلفاء الأجانب، أو «الفرسان السُّود» كما أسماهم كارل هوفباور [وآخرون، في كتابهم **إعادة النظر في العقوبات الاقتصاديّة**] ضمن السّياق الأكثر تحديدًا لمساعدتهم الدول الأخرى على مراوغة أو خرق العقوبات الدوليّة، ألقوا طوق نجاة للنظام السوريّ[106]. إيران وحزب الله وروسيا على وجه الخصوص زوّدوا النّظام بالمال والسلاح والمقاتلين، بينما وفّرت روسيا أيضًا الدعم السياسيّ في المحافل الدوليّة، بما فيها مجلس الأمن. كذلك قدّم «فرسان سورية السُّود» نصائح عن الثورة المضادّة، وساعدوا النّظام في صياغة وتجويد استجاباته للانتفاضة/ التمرُّد. أقرّ قائد الحرس الثوريّ الإيرانيّ محمّد علي جعفري بأنّ قُوّاته كانت «تقدّم المساعدة الفكريّة والاستشاريّة وتبادل الخبرات»[107] مع النّظام السوريّ. ويظهر استخدام النّظام ميليشيات «شبه» أو «غير» نظاميّة أو «لا تتبع-الدولة» لاختراق وإعاقة التّظاهرات الشعبيّة بعض نقاط التشابه مع تكتيكات ميليشيات الباسيج الإيرانيّة، مع أنّ للمرء أن يشكّك في أنّ استخدام ميليشيات غير نظاميّة في سورية سابقًا وفّر مصدر إلهام داخليّ المنشأ[108]. يعتقد أنّ عناصر من قُوّات الدّفاع الوطنيّ

وقُوّات النخبة في الجيش وضبّاط الأمن يذهبون في مهمّات إلى إيران حيث يتلقون تدريبات عسكريّة[109]، وذُكر أنّ مقاتلي حزب الله أكملوا الدور الإيرانيّ في تقديم النّصح والتدريب لقُوّات النّظام السوريّ، بفضل كون العربيّة لغتهم الأم، وبفضل باعهم الطويل في عمليات قتال المشاة الخفيفة وخبرتهم في الصِّراع متدنّي مستوى الشدّة[110].

قد تكون إيران قدّمت للنظام، بالإضافة إلى تقديمها الخبرة في استخدام المَعدّات العسكريّة التي زوَّدت بها سورية، معرفتها في تصنيع أسلحة ومتفجّرات مرتجلة اكتسبها حرسها الثوريّ من خلال صلاته بالميليشيات في العراق[111]. كذلك قد تكون إيران قدّمت النصح للنظام السوريّ حول كيفية التعامل مع العقوبات الدوليّة والتحايل عليها[112]. وللمرء أن يشكك في أنّ قمع النّظام الإيرانيّ للحركة الخضراء جزء من تلك «الخبرات» التي قال الجعفري إنّه تبادلها مع نظرائه السوريّين. حسب مصادر حكوميّة في الولايات المتّحدة، أرسلت إيران عملاء إنفاذ القانون الذين لعبوا دورًا رئيسًا في قمع الحركة الخضراء في إيران عام 2009 إلى دمشق لتقديم النصح ومساعدة النّظام السوريّ بداية عام 2011 [113]. هناك تشابه صارخ بين تكتيكات النّظام السوريّ وبعض الأساليب التي استخدمها النّظام الإيرانيّ ضدّ متظاهري عام 2009. فسعي النّظام السوريّ لخطب ودّ كبار رجال الدين المسيحيّين، ومقايضاته المستترة مع بعض الجماعات الكرديّة، يشبهان إلى حدٍّ بعيد استغلال النّظام الإيراني حالة انقطاع الصّلة بين الحركة الخضراء وجماعات الأقليّات، بمن فيهم الأكراد، عام 2009 [114]. يُرجّح أيضًا أن يكون «الجيش الإلكترونيّ» السوريّ بني على نموذج «وحدة جرائم الإنترنت» الإيرانيّة التي أُنشِئَت عام 2009 للتصدّي لناشطي شبكة الإنترنت الإيرانيّين.

بالإضافة إلى استخلاصه العبر واستفادته من دعم ونصح حلفائه، أدّى النّظام دوره على السَّاحتَين الإقليميّة والدوليّة لتعزيز سلطته والحفاظ على موقعة في الداخل. إقليميًّا، اعتمد النّظام على إيران وحزب الله في سرديته الطائفيّة حول الاحتجاجات، وفي جهوده لمساعدة تحويل الانتفاضة إلى تمرُّد جهاديّ أساسًا، كونه وضع الصِّراع السوريّ مباشرة على تقاطع مفتاحي في خطّ الصّدع الإقليميّ الحاسم، الواقعيّ أو المتصوَّر، في الصِّراع بين الشّيعة

والسُّنّة، و«المقاومة» الشيعيّة ضدّ السلفيّة-الجهاديّة، وإيران ضدّ قوى الخليج العربي"[115]. رغم أنّ هذا طبعًا ليس من صنع النّظام كليّة، إلّا أنّ تصويره المعركة على أنّها حرب تخاض ضدّ إرهابيين جهاديّين وجد صدى في موسكو، إذ إنّ لروسيا تجاربها الخاصّة مع الإسلاميّين الراديكاليّين، ولا تزال في الواقع تواجه وضعًا مضطربًا في شمال القوقاز. يصحُّ الافتراض بأنّ النّظام السوريّ أبرز هذه التجارب في لقاءاته مع صنّاع القرار الروس[116]، تمامًا كما أنّه لا بدّ ركّز على مخاطر التدخّل الغربيّ بعد إحساس روسيا بالخديعة جراء «المهمّة الإنسانيّة» في ليبيا التي رأت، من منظورها، أنّها تطوَّرت بطريقة لا مبرّر لها إلى مشروع تغيير النّظام.

كذلك أضعف صعود الجماعات الجهاديّة-السلفيّة، خصوصًا جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلاميّة، شهيّة الجمهور الغربي للتعاطف على نحو لا لبس فيه مع الثوار السوريّين، كما خلق عقبات لا يمكن تذليلها أمام صنّاع القرار الغربيّين لتسليح ثوار الجيش السوريّ الحرّ الأكثر علمانية في توجهاتهم. من ثمّ، مع بقاء فرص مهمّة «لإدارة الوضع العسكريّ» حتّى منتصف عام 2012 تقريبًا، ضاع عمليًّا زخم تزويد الثوّار بالأسلحة أو بدعم عسكريّ مهم وسط جوّ من التردُّد السياسيّ الغربيّ غلّفته مواقف مبدئيّة تفضّل الحلول السلميّة[117]. لم يظهر الزخم مجددًا بسبب الانتشار المطّرد وغلبة الميليشيات الإسلاميّة المتشدّدة، التي تبيّن الآن أنّها ستستفيد دون شكّ من أيّ مساعدات مهمّة أو أسلحة «فتّاكة» قد يقدّمها الغرب للثوّار. في وقت لاحق ذلك العام، وصلت الجهود الحثيثة لمجموعة دول أصدقاء سورية إلى طريق مسدود في محاولتها ضمان وتجميع ناشطي المعارضة في المنفى، ممثّلين بالمجلس الوطنيّ السوريّ، بسبب تنافس الناشطين فيما بينهم على النفوذ والمناصب. ولعلّ السبب الأهمّ أنّ الطبيعة العسكريّة والعنيفة التي اتخذها الصّراع داخل سورية تجاوزتهم جميعًا، وأنّهم فشلوا جميعًا في أداء دور مهم فيه. اتّهمت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجيّة الأميركيّة المحبطة بمشاحنات المعارضة، المجلس الوطنيّ السوريّ بأنّه منفصل عن واقع مواطنيه الذين يزدادون بؤسًا في سورية[118]. لقي الائتلاف الوطنيّ السوريّ الأوسع والأكثر شموليّة المصير ذاته بعد تأسيسه في كانون الأوّل/ ديسمبر 2012، ما دفع الأسد إلى ترجيع قول كلينتون عندما رفضه بوصفه تجمُّعًا مفكّكًا لمنفيين يقضون أوقاتهم في فنادق فاخرة في الخارج[119]. بدا

أنّ الطاولة انقلبت تمامًا عندما صرّح نائب وزير الخارجيّة فيصل المقداد بابتهاج في كانون الأوّل/ ديسمبر 2014 أنّ عدّة وكالات استخبارات غربيّة تواصلت مع النّظام للتّعاون في مواجهة التحدّيات التي يشكّلها الإسلاميّون المتطرّفون، أساسًا جرّاء قلقها من أنّ أعدادًا معتبرة من المتطوّعين الغربيّين انضموا إلى صفوف المتمرّدين الجهاديّين[120]. بدأت العواصم الغربيّة على ما يبدو ترجّع صدى الملاحظات التي أبداها الأسد قبل أشهر قليلة:

> ما الذي سيكسبه الغرب على صعيد مصالحه عندما تكون القاعدة في حديقته الخلفية تعيث فسادًا في الأرض؟... بعد سنتين ونصف السنة عليه أن يعيد النظر بسياسته ويتساءل ما الذي سيحرزه... ما الذي سيكسبه شعبه عندما توجد حالة فوضى في سورية بدعم غربي؟[121]

في أثناء ذلك، هدد النّظام السوريّ دول الجوار مرارًا بأنّ امتداد العنف عبر الحدود من سورية، وهو أمر أثار مخاوفها الشديدة، سيكون نتاج سياساتها وسياسات الغرب. وكان الأسد حذّر في مرحلة مبكّرة من الأزمة بأنَّ تدخل الغرب ضدّ نظامه «سيؤدّي إلى زلزال... يحرق المنطقة بأسرها»[122]. وأرسل النّظام منذ ذلك الحين رسائل تذكير وافية حول إمكانية حدوث تمدّد إقليميّ شامل للعنف، إذ اغتيل بعض منتقدي النّظام اللبنانيّين، واشتبك مقاتلون مؤيّدون للنظام مع قُوّات معارِضة له في طرابلس أساسًا، وحدثت تفجيرات مروّعة في المدينة نفسها وفي البلدات الحدوديّة التركيّة زرعها على الأرجح عملاء النّظام السوريّ، وقصفت الطائرات الحربيّة السوريّة دوريًّا قرى حدوديّة لبنانيّة، واخترق ضبّاط الاستخبارات السوريّة اللاجئين السوريّين الواصلين إلى الأردن. حذَّر النّظام السوريّ الحكومة الأردنيّة مرارًا بأنّ فتح أيّ جبهة جنوبيّة عبر دعم الثوار من الأراضي الأردنيّة - وهو سيناريو قيل إنّ السعوديّة طالبت به- سوف تكون له عواقب وخيمة. دفعت هذه التحذيرات المسؤولين الأردنيّين إلى إرسال تأكيدات إلى دمشق بأنّهم لن يسمحوا بحدوث ذلك[123]. من جهتها، ذُكّرت إسرائيل بمصلحتها الخاصّة في بقاء النّظام في دمشق للحفاظ على الاستقرار في الجولان، حيث طرأت عدّة حوادث أمنيّة وسقطت عرضًا قذائف طائشة في الأراضي التي تحتلّها إسرائيل، ما أنذر بعدم استقرار أسوأ بكثير على الحدود لو فقد

النّظام السيطرة كليًّا. حرص النّظام على عدم الردّ على عدّة غارات جويّة إسرائيليّة -في كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو وتشرين الأوّل/ أكتوبر عام 2013- بالتأكيد ليس لأنّه لا يحتمل فتح جبهة إضافيّة، لكن أيضًا لأنّه يفضّل تشجيع إسرائيل على تواطئها بحكم الواقع في بقاء النّظام، عبر تقديم نفسه شريكها المحتمل الوحيد، إن لم يكن في السلام فبالتأكيد في إحلال الاستقرار. وصلت في هذه الأثناء أعداد اللاجئين السوريّين في دول الجوار إلى ثلاثة ملايين في شهر أيلول/ سبتمبر 2014، وما تزال تتصاعد باطّراد، ويمثّل العبء الذي يشكّلونه على الاقتصادات المحليّة واستقرار الدول المضيفة تذكِرة بالمخاطر الإقليميّة في لعبة نهاية النّظام، إذا وصل النِّزاع يومًا إلى هذه المرحلة فعليًّا. على هذه الخلفية، يبدو أنّ النّظام يودُّ الإشارة إلى أنّ أزمة اللاجئين لن تشهد بوادر تراجع إلّا إذا استعاد الأراضي التي يسيطر عليها الثوار واستردَّ سلطته في سورية[124]. قد يبدو ذلك مستبعدًا، لكن الدول المضيفة قد تضطرّ في مرحلة ما إلى تقبّل هذا المنطق، ومن ثمّ تطوير مصلحة إضافيّة عن غير قصد في بقاء النّظام، لأنَّ لا حلول أفضل يُرجَّح أن تطرح نفسها. مع ذلك لم تبدأ بعد إجمالًا المعركة الإقليميّة الكاملة التي يخشاها النّظام حول مصيره خارج سورية، رغم قدرته على إيصال العنف وعدم الاستقرار إلى قلب عواصم جيرانه. حاليًا، يبدو النّظام راضيًا بترك التجاوزات غير المباشرة إلى خصومه، إذ أعلنت «دَاعِش» في حزيران/ يونيو 2014 تأسيس «دولتها الإسلاميّة» في العراق، ونفَّذ الجهاديّون-السلفيّون هجمات في لبنان، وخشيت الأجهزة الأمنيّة الأردنيّة حدوث الشيء نفسه على أراضيها. كأنّ النّظام أدرك أنّه متى، أو إذا، حدث التداعي الإقليميّ بشكل لا لبس فيه، وهذا سوف يُعزى إلى ممارسات النّظام المتعمّدة، فإنّه سيفقد قوّة ردعه، ومن ثمّ يتوقّف عن فرض القيود النسبيّة على أولئك الذين يفكّرون بتقديم دعم كامل للثوّار أو بالتدخّل بطريقة ما. وقد نجح النّظام على نحو متزايد، إثر المكاسب الهائلة التي حقّقها تنظيم دَاعِش في العراق، في تقديم نفسه لجيرانه ودول الغرب على حدٍّ سواء باعتباره فعليًّا شريكًا لا يمكن الاستغناء عنه في الجهود المشتركة للتصدّي لتنظيم الدولة.

امتدّت لعبة «بوكر» النّظام إلى الصعيد الدوليّ، حيث تمكّن من عكس سلسلة انتكاسات جدّية تعرّض لها في البداية عبر إعادة فرض نفسه ممثّلًا وحيدًا لسيادة الدولة السوريّة. من جهة، كانت عزلة النّظام السوريّ الدوليّة تداني في درجتها عزلة جنوب إفريقيّة خلال فترة التمييز العنصريّ، كما أظهر القرار رقم 66/ 253 الذي تبنّته الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في آب/ أغسطس 2012 بأغلبيّة مسجّلة بلغت 133 دولة صوَّتت مع القرار، و12 دولة ضدَّه، في حين امتنعت 31 دولة عن التصويت[125]. انتقد القرار النّظام بشدَّة، كغيره من قرارات الجمعيّة العامّة اللّاحقة في حزيران/ يونيو وكانون الأوّل/ ديسمبر 2013، و«عبّر عن غضبه» على فظائع حقوق الإنسان التي يرتكبها واستخدامه الأسلحة الثقيلة ضدّ المدنيين. في كانون الأوّل/ ديسمبر 2012، عقد «أصدقاء سورية» مؤتمرًا في مراكش حضره ممثّلو 130 دولة، وخلص إلى أنّ «بشّار الأسد فقد شرعيته في حكم سورية»، واعترف المشاركون بالائتلاف الوطنيّ السوريّ ممثّلًا شرعيًّا للشعب السوريّ، وهو إجراء لا ينقصه سوى خطوة واحدة للاعتراف بسيادته على الدولة السوريّة[126]. لكن النّظام، رغم كلّ هذه الضغوطات، بالإضافة إلى عقوبات أوروبيّة وأميركيّة تصاعدت باطّراد منذ أيار/ مايو 2011، لم يتزحزح. طبعًا، استطاع النّظام تجاهل الضغوطات إلى حدٍّ كبير بفضل روسيا والصين اللّتين منعتا مجلس الأمن الدوليّ مرارًا من اتّخاذ أيّ إجراء ضدّه، أو الموافقة على فرض عقوبات عليه، باستخدامهما سلطة حقّ النّقض («الفيتو»). بذل النّظام جهودًا محمومة للضغط على الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، بمن فيهم الأرجنتين والبرازيل وأذربيجان وغواتيمالا وجنوب إفريقيا والهند[127]، ودعا وفودًا وصحفيين من هذه البلدان إلى دمشق، أو تواصل معهم السفراء السوريّون وجماعات «التضامن مع سورية»، وهي مجموعات مؤيّدة للنظام في الخارج يترأسها مهاجرون سوريّون. بشكل أعمّ، تراجع النّظام في سياسته الخارجيّة إلى موقفة المعتاد كلّما واجه تحدّيات تبدو مستعصية: تحمّل الأزمة وانتظر، حسب تعبير الأسد، حتى يساعد «الواقع الفعلي» في إعادة تأهيل النّظام واستعادته مكانته الدوليّة[128].

حتى تاريخه، يبدو واضحًا باطّراد أنّ الأمر، من منظور النّظام، كان يستحق الانتظار. ففي واحدة أخرى من مفارقات الصِّراع السوريّ المروّعة، أرسى المَعْلَمَ الأوّل في إعادة تأهيل النّظام دوليًّا استخدامُه الأسلحة الكيميائيّة، كما يجمع معظم المراقبين، في الغوطة يوم 21 آب/ أغسطس 2013. قد يكون النّظام أخطأ التقدير في المجازفة باستخدام الأسلحة الكيميائيّة الذي قرّب الولايات المتّحدة وبعض حلفائها إلى حدٍّ خطير من تنفيذ ضربات عسكريّة ضدّه. لكن، من منظور النّظام أيضًا، كان الأمر ببساطة يستحقّ المجازفة؛ لأنّ الثوار في ضواحي دمشق حاصروا مجمعًا عسكريًّا كبيرًا على مشارف جبل قاسيون الذي يشكّل خطّ دفاع حيويّ عن وسط مدينة دمشق والقصر الرئاسيّ في جبل المزّة. في كلّ الأحوال، رغم وابل الإدانات الدوليّة وتهديدات الولايات المتّحدة بتنفيذ ضربات جويّة، قلب النّظام الطاولة بسرعة عبر سماحه لمفتّشي الأمم المتّحدة بتفكيك مخزونه من الأسلحة الكيميائيّة، على الأرجح بناء على اقتراحات روسيّة. من وجهة نظر الأسد، كان للصفقة فوائد عدّة، لعل أكثرها مباشرة إبعاد خطر الضربات الأمريكيّة التي كانت ستستهدف على الأرجح، حتى وإن كانت محدودة، منشآته العسكريّة ذاتها على جبل قاسيون، وهو موقع الفرقة الرابعة للنظام الذي ربّما أطلقت منه الصواريخ المزوّدة بعوامل كيميائيّة[129]. وبما أنّ واشنطن فكّرت بخيار الضربات العسكريّة ثم استبعدته، فالأرجح أنّه لن يرد إلى أذهان صنّاع القرار في الولايات المتّحدة ثانية في المستقبل القريب. ولعلّ الأهمّ أنّ صفقة الأسلحة الكيميائيّة حوّلت سورية من دولة منبوذة دوليًّا إلى شريك حيويّ في تجربة غير مسبوقة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وفق اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائيّة. أخيرًا، إحدى النتائج الفرعيّة المرحّب بها للجهود الدوليّة لإخراج مخزون سورية من الأسلحة الكيميائيّة بأمان خارج أراضيها كانت أنّ المجتمع الدوليّ بدا مؤيّدًا ضمنيًّا، وصار له الآن مصلحة كبيرة في نجاح جهود النّظام العسكريّة لاستعادة السيطرة على الطرق الرئيسة التي تشكّل الممرّ الاستراتيجيّ على امتداد 300 كيلومتر من دمشق عبر حمص إلى اللّاذِقِيّة، حيث تشحن المواد والتجهيزات الكيميائيّة بعيدًا.

مَعْلَم بارز آخر على الطريق الثابت لإعادة تأهيل النّظام رسميًّا على الصعيد الدوليّ جاء نتيجة جولات المحادثات الفاشلة التي عقدت بين النّظام والائتلاف الوطنيّ في مدينتَي مونترو وجنيف في كانون الثاني/ يناير 2014. لم يتبنَّ الأسد فكرة عقد مؤتمر دوليّ لمناقشة «انتقال السُّلطة» في سورية، وهو المؤتمر الذي أطلق عليه اسم جنيف 2، إلّا عندما صارت الظروف أقلّ ملاءمة لتقديم أيّ نتائج حقيقيّة. راهن أولًا على رفض المعارضة حضور المؤتمر، ثم انتظر خلاف روسيا-الولايات المتّحدة حول تداعيات الانتقال المفترض، ثم أمل أن ترفض واشنطن منح إيران مقعدًا على طاولة المفاوضات. كانت النتيجة خلال التحضيرات الطويلة للمؤتمر أنّ المعارضة -وليس الأسد -باتت متّهمة بالعناد. قدّم الائتلاف الوطنيّ السوريّ، بعد ليّ حلفائه الغربيين ذراعه لحضور المؤتمر، تصوّر الحدّ الأقصى لما اعتبره مرحلة انتقاليّة حقيقيّة، فرفضه النّظام لفوره. ومع خفض سقف التوقعات حول نتائج المحادثات حتى من قِبل الولايات المتّحدة، الراعي الأكثر حماسًا لها، استطاع النّظام بسهولة تحويل المؤتمر إلى منبر استعرض عبره استعداده لتقديم المساعدة في معالجة الكارثة الإنسانيّة في سورية. كان رعاة المؤتمر الأساس، ومبعوث الأمم المتّحدة الأخضر الإبراهيمي على حدٍّ سواء، متلهّفين على الأقلّ لتحقيق بعض النتائج، وغير قادرين على مقاومة الالتزام الأخلاقيّ في مبادرة النّظام الإنسانيّة، فركّزوا على جهود دفع الطرفين المتنازعين للموافقة على صفقة إنسانيّة بخصوص مدينة حمص المحاصرة، معربين في الوقت ذاته عن أملهم بإمكانية تطبيق اتفاقات مشابهة في مناطق سورية أخرى. وهكذا، أحال النّظام عمليًّا وخلال أيام قليلة فقط بيان جنيف 1، الذي صدر في حزيران/ يونيو 2012 ونصّ على تحديد توجهات عامّة لكن واضحة نحو انتقال متصوّر للسلطة في سورية، إلى مزبلة التاريخ. الأنكى من ذلك أنّ اتفاقية حمص تضمّنت بعض الالتزامات من جانب النّظام للسّماح بخروج «المدنيّين الأبرياء» من مركز المدينة القديمة، وتقديم بعض المعونات لأولئك الذين قرّروا البقاء، بدل إجباره على القبول بممر إنسانيّ دائم لإيصال المساعدات الأساسيّة إليهم بموجب القانون الإنسانيّ الدوليّ الملزم بتنفيذه. كما جادل بعض ناشطي المعارضة السوريّة دون أن يصغي إليهم أحد، خدمت تلك الصيغة مصلحة النّظام، الذي أقدم على كلّ خطوة تخطر ببال

لتهجير القاعدة الشعبيّة الداعمة للثوار واستئصالها بالقوة، بما في ذلك إخلاء المناطق التي يسيطر عليها الثوّار من مواطنيها[130]. مع ذلك، شرع النّظام بممارسة دوره الجديد كشريكٍ للمجتمع الدوليّ في معالجة الأزمة الإنسانيّة في سورية، ومعظمها من صنعه.

إعادة النظر في الثورة السوريّة المضادّة

شخّص العديد من الباحثين بطرائق مختلفة الاستبداد والأنظمة المستبدّة عمومًا بأنّها أصلًا تفتقد الحكمة، وقصيرة النظر، وحمقاء، وعديمة الكفاءة، ولا عقلانيّة بعمق[131]. ويبدو أنّ ديكتاتوريي الشرق الأوسط نالوا أكثر من نصيبهم العادل في هذا التصنيف للحكم الاستبداديّ الغبي وصناعة القرارات اللاعقلانيّة. يأتي جمال عبد الناصر مصر، وشاه إيران، ومعمّر قذافي ليبيا، وصدّام حسين العراق على رأس قائمة القادة المستبدّين الذين خلقوا بطريقة أو أخرى شروط دمارهم وهزيمتهم، نتيجة لا عقلانيّتهم الواهمة و«انفصالهم» عن الواقع. من هذا المنظور، النّظام السوريّ مجرّد المثال الأخير في سلسلة ديكتاتوريات «غبية» ستتفتت أو تنهار عاجلًا أم آجلًا. لكن، في سياق السنوات الثلاث من تحدّيات غير مسبوقة وعلى ما يبدو مستعصية هدّدت بقاءه ذاته، طوّر النّظام السوريّ وطبّق طائفة واسعة من التكتيكات والاستراتيجيّات التي تشير إلى أنّ هذه التقديرات غير دقيقة، أو أنّ تنبؤاتها في أحسن الأحوال سابقة لأوانها. إذ لا تبدو تشخيصات النّظام للأسباب الجذريّة للانتفاضة خاطئة على نحو استثنائيّ؛ وقراراته المفتاحيّة، بما فيها اعتماده الكبير على القمع الوحشيّ، أبعد ما تكون عن اللا عقلانيّة؛ والنّظام كان وما يزال سريع التجاوب، يعدّل سياساته كلّما تحتّم عليه ذلك؛ وابتكر طرقًا لمعالجة الآثار غير المقصودة لممارساته؛ وفهم أهمية الطريقة التي أطّر فيها متّحدوه قضيتهم واتّخذ تدابير ناجعة لتقويض سرديّاتهم؛ وأظهر على جميع تلك الجبهات دلائل تشي بقدرته على «التعلُّم» من أخطائه وأخطاء الآخرين. التحليلات التي تجادل بأنّ حسن طالع النّظام، على الأقلّ حتى بداية 2015، يرجع حصرًا إلى الدعم الهائل من روسيا وإيران وحزب الله[132] تقلّل من شأن قدرته على التكيّف، وتغفل على نحو أكثر تحديدًا دور النّظام في كسب هذا الدعم الأجنبيّ أساسًا وفي الاستفادة القصوى من آثاره.

باختصار، قام النّظام السوريّ عن سابق عمد وإصرار واحتساب بثورة مضادّة ساعدت أولًا في تحويل انتفاضة سلميّة عمومًا إلى حركة تمرّد مسلّح، ثمّ أخرج الأخير عن مساره كي لا يتبقى إلّا حرب أهليّة يملك النّظام فيها فرصة أفضل للبقاء.

هذا لا ينكر تعرّض النّظام لنكسات وخسائر كبيرة كان يمكن تفادي بعضها أو تخفيف حدّته لو استجاب النّظام بطريقة مغايرة. في الواقع، تنطوي مخالفة فكرة «الطاغية اللاعقلانيّ عديم الكفاءة» على الخطر المقابل بتضخيم قدرات النّظام وفاعليته وكفاءته. من شبه المؤكّد أنّ إحدى أخطاء النّظام الناجمة عن ممارساته وسياساته نفسها سوف تكون انشغاله في المستقبل القريب بالصّراع لاحتواء الظاهرة الجهادية-السلفية التي ساعد في إطلاقها ودعمها؛ ويرجّح أنّه سيواجه أيضًا تحدّيات من كثرة الميليشيات غير النّظاميّة التي أنشأها خصوصًا إذا، أو متى، انحسر التهديد المشترك للتمرُّد المسلّح. مع ذلك، من منظور النّظام، وتبعًا لميل الأسد المعلن إلى تسخير كلّ سياساته لخدمة بقاء النّظام فحسب، فإنّ الضرر الذي تسبب به لنفسه وللبلاد قاطبة كان ثمنًا يستحقّ الدفع[133]. وليس ثمّة أسباب مباشرة للاعتقاد، حتى عندما يواصل بعض المحلّلين التعبير عن آمالهم بحدوث العكس، أنّ النّظام، بعدما أثبت قدرته على الاستجابة والتكيّف، لن يستطيع تقديم إجابات عن هذه التحدّيات وغيرها مستقبلًا. لكن لا يجب قراءة ذلك بحدّ ذاته على أنّه تنبؤ ببقاء النّظام، فازدياد التعاون بين تركيا وقطر والسعوديّة في رعاية مجموعات مختلفة من الثوار قد يؤدّي إلى تغلُّب المتمرّدين على مرونة النّظام وحيويته.

لا يعني الاعتراف بتجاوبيّة النّظام وتحليلها الإيحاء بوجوب رؤية تكتيكات وممارسات الثورة المضادّة التي انتهجها على أنّها نشأت أصلًا عن خطة كبرى رُسِمت ثم طُبّقت عمدًا[134]، بل لعلّ «التجربة والخطأ» توصّف على نحو أفضل استجابات النّظام وكيفية حدوثها. ورغم أنّ هذا ينبغي تقصّيه وتوثيقه إلى حدٍّ أبعد في المزيد من البحث العلميّ، يبدو أنّ معظم قرارات النّظام وممارساته نشأت أصلًا عن دوافع وممارسات متنوّعة، وغالبًا متناقضة، للعديد من المسؤولين وأصحاب المناصب في النّظام، حتّى وإنْ ضيّقت الأزمة دوائرهم. يشير ذلك إلى درجة من التكيّف المرتجل والمتولّد جماعيًّا، وهو استبداديّ دون

شكّ لكن أقلّ عرضة لمخاطر الرؤية الضيّقة والأخطاء الحسابيّة القاتلة المرتبطة نموذجيًّا بالحكم الاستبداديّ.

إنَّ قسمًا كبيرًا من النقاشات الدائرة حاليًا حول ما يستطيع العالم الخارجيّ فعله، أو ما يجب عليه فعله، لاحتواء أو إيقاف سفك الدماء في سورية، فشل بالاعتراف، فضلًا عن معالجة، الحقيقة المربكة في قدرة النّظام السوريّ على التكيُّف والاستجابة واحتساب خطواته بدقّة. لكن انتقاد النّظام أخلاقيًّا على الفظائع التي ارتكبها، حتى حين يكون مبرّرًا تمامًا، ينبغي ألّا يقف في طريق التحليل والتقييم المتبصّرين لمرونة النّظام التي يتوجّب على أيّ شكل من أشكال التدخّل الخارجيّ أخذها بالحسبان، سواء اشتمل ذلك التدخل على العقوبات، أو الديبلوماسيّة، أو دعم الثوار، أو الضربات العسكريّة، أو في الواقع التعاون مع النّظام.

المساهمون

فابريس بالانش (Fabrice Balanche)

أستاذ مساعد في جامعة ليون 2، ومدير مجموعة البحث في قضايا البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. تتركّز مجالات خبرته الرّئيسة في شؤون سورية ولبنان، حيث عاش عشر سنوات بعد إجراء عمله الميدانيّ الأوّل في المشرق عام 1990. نشر عام 2006 بحثًا عن سورية المعاصرة بعنوان **المنطقة العلويّة والسُّلطة السوريّة** (*La region alaouite et le pouvoir syrien*)، وعام 2012 **أطلس الشرق الأدنى العربيّ** (*Atlas du Proche-Orient arabe*)، وهو خبير بارز تُطلب مشورتُه مرارًا في شؤون الحرب الأهليّة السوريّة وقضايا المياه في المنطقة.

أسلم فاروق علي (Aslam Farouk-Alli)

باحث مشارك في مركز بحوث الإسلام المعاصر في جامعة كيب تاون، جنوب إفريقيا. يحمل شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعيّة، الدّراسات الدينيّة، من جامعة كيب تاون، وشهادة ماجستير في اللغة العربيّة من جامعة جنوب إفريقيا. محرّر ومؤلّف مساهم في كتاب **مستقبل فلسطين وإسرائيل: من الجذور الاستعماريّة إلى حقائق ما بعد الاستعمار** (*The Future of Palestine and Israel: From Colonial Roots to Postcolonial Realities*, Midrand, South Africa: Institute of Global Dialogue, 2007). ترجم عن العربيّة

أيضًا كتابًا مهمًّا للباحث الإصلاحي المصري الشيخ محمّد الغزالي، مع مقدمة طويلة عن سيرة حياة المؤلّف، صدر تحت عنوان **ضمن حدود الإسلام -دراسة في البدعة** (*Within the Boundaries of Islam– A Study on Bid'ah*, Kuala Lampur: Islamic Book Trust, 2010). تتركز اهتماماته البحثيّة في مجالَي الدين والسياسة.

آلان جورج (Alan George)

حصل على شهادتين في الجغرافيا، بكالوريوس (BA) من جامعة أوكسفورد (1970)، وماجستير (MA) من جامعة درم (1972)، قبل إكماله أطروحة دكتوراه (PhD) عن سورية عام 1978 في جامعة درم أيضًا. عمل منذ عام 1984 صحفيًّا مستقلًا، وباحثًا وشاهدًا خبيرًا في قضايا اللجوء السياسيّ في الشرق الأوسط. كان رئيس قسم البحوث في غرفة التجارة العربيّة–البريطانيّة، والمدير المساعد الأسبق لمجلس تعزيز التفاهم العربيّ–البريطانيّ. تتضمن مؤلفاته **سورية: لا خبز ولا حرّية** (*Syria: Neither Bread Nor Freedom,* London: Zed Books, 2003) و**الأردن: العيش وسط تقاطع النيران** (*Jordan: Living in the Crossfire,* London: Zed Books, 2005). كان عضوًا كبيرًا مشاركًا في كلية سانت أنتوني، جامعة أوكسفورد، بين عامَي 2003 و2013، ويعمل الآن زميل بحث زائرًا في معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة كِينْغز كوليدج لندن.

ليون ت. غولدسميث (Leon T. Goldsmith)

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسيّة في جامعة السلطان قابوس في عُمان. يبحث الدكتور غولدسميث في شؤون علويّي المشرق منذ عام 2007، وأجرى أبحاثًا ميدانية في سورية ولبنان وجنوب تركيا عامَي 2009 و2011. شهد بداية الثورة السوريّة في آذار/ مارس 2011 في دمشق والمنطقة السّاحليّة حيث يعيش غالبية العلويّين. ألّف كتاب **دائرة الخوف: علويّو سورية في الحرب والسلم** (*Cycle of Fear: Syria's Alawites in War and Peace,* London: Hurst, 2015)، وكتب مقالاتٍ عن الهُوِيّة العلويّة في **المجلة**

البريطانيّة لدراسات الشرق الأوسط، ومجلة شؤون خارجيّة، والمجلة التركيّة لدراسات الشرق الأوسط أورتادغو إتوتليري (*Ortadogu Etutleri*).

ريموند هينبوش (Raymond Hinnebusch)

أستاذ العلاقات الدوليّة ودراسات الشرق الأوسط، ومدير مركز الدّراسات السوريّة في جامعة سِنت أندروز، ومحرّر «أوراق سِنت أندروز في الدّراسات السوريّة المعاصرة». تتضمّن كتبه عن سورية، **سورية: الثورة من فوق** (*Syria: Revolution from Above*, Routledge, 2000)، و**الحلف السوريّ-الإيرانيّ: قوى متوسطة في نظام إقليميّ مخترق** (*The Syrian-Iranian Alliance: Middle Powers in a Penetrated Regional System*, Routledge, 1997) بالاشتراك مع إيه. إحتشامي، و**سورية وعملية السلام في الشرق الأوسط**، (*Syria and the Middle East Peace Process*, Council of Foreign Relations Press, 1991) بالاشتراك مع أ. دريزدل، و**السُّلطة الاستبداديّة في سورية البعثيّة: الجيش والحزب والفلاح** (*Authoritarian Power in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, Worldview Press, 1990)، و**الفلّاحون والبيروقراطيّة في سورية البعثيّة: الاقتصاد السياسيّ للتطوير الريفيّ** (*Peasants and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Economy of Rural Development*, Westview Press, 1989).

مايكل كير (Michael Kerr)

أستاذ دراسات النِّزاع ومدير معهد الدّراسات الشرق أوسطيّة في جامعة كِينْغز كوليدج لندن. تخرج في جامعتَي إسكس (إجازة بمرتبة الشرف في العلوم السياسيّة)، وكلية لندن للاقتصاد (ماجستير في علوم الحوكمة، ودكتوراه في التاريخ الدوليّ)، حيث كان زميل منحة ليڤيرهيوم عام 2007 و2008. تركّز أبحاثه الشرق أوسطيّة على المشرق، وتتضمّن كتبه الأخيرة **لبنان: بعد ثورة الأرز** (*Lebanon: After the Cedar Revolution*, eds. With Are Knudsen, London: Hurst and New York: OUP, 2012)، تحرير مع آري كندسن، **والصّراع والديبلوماسية والمجتمع في العلاقات الإسرائيليّة-اللبنانيّة** (*Conflict, Diplomacy*

and Society in Israeli–Lebanese Relations, eds. With Rory Miller, Routledge, 2010) تحرير مع روري ميلر، والمدمّرون: **قصّة عملية السلام الضائعة في إيرلندا الشمالية** (*The Destructors: The Story of Northern Ireland's Lost Peace Process*, Dublin: Irish Academic Press, 2011)، وفرض **تشارك السُّلطة: النِّزاع والعيش المشترك في إيرلندا الشماليّة ولبنان** (*Imposing Power–Sharing: Conflict and Co–existence in Northern Ireland and Lebanon*, Dublin: Irish Academic Press, 2005).

كريغ لاركن (Craig Larkin)

محاضر في السياسة المقارَنة في معهد الدّراسات الشرق أوسطيّة في جامعة كِينْغز كوليدج لندن، ونائب مدير «مركز دراسات المجتمعات المقسَّمة»، ورئيس مشارك لمجموعة بحث لبنان وسورية في جامعة كِينْغز كوليدج لندن. يحمل شهادة دكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة إكستر (معهد الدّراسات العربيّة والإسلاميّة، 2009)، وماجستير في علم الجريمة والعدالة الجنائيّة (ماجستير في القانون، 2009)، وإجازة جامعيّة (بمرتبة الشرف) في القانون والسياسة (إجازة في القانون، 1998) من جامعة كوينز في بلفاست [آيرلندا الشماليّة]. تتضمن مؤلفاته الحديثة: **الذاكرة والصِّراع في لبنان: تذكّر الماضي ونسيانه** (*Memory and Conflict in Lebanon: Remembering and Forgetting the Past*, London: Routledge, 2012)، تأليف مشترك مع بولان وستيرنبرغ وكيرياكو ودَمبر.

رافائيل لوفيفر (Raphaël Lefèvre)

باحث «منحة غيتس» في جامعة كيمبريدج (كينغز كوليدج)، حيث تتركز أبحاثه الراهنة على دراسة الطريقة التي تطوّرت عبرها التمظهرات المحليّة للإسلاميّة السنيّة في لبنان منذ بدايات ثمانينيّات القرن الماضي حتى الآن. يعمل باحثًا مشاركًا في مركز دراسة العلاقات الدوليّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيّة في جامعة كيمبريدج، وهو حاليًا زميل زائر في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، حيث تهتم أبحاثه بالديناميات الراهنة داخل الأوساط الإسلاميّة في لبنان وسورية. ألّف كتابًا عن الإسلاميّة السوريّة بعنوان **رماد حماة:**

الإخوان المسلمون في سورية (The Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria, London: Hurst and New York: OUP, 2013).

راينود ليندرز (Reinoud Leenders)

أستاذ مشارك (حائز درجة الدكتوراه من كلية الدّراسات الشرقيّة والإفريقيّة، سواس، جامعة لندن) في العلاقات الدوليّة والدّراسات الشرق أوسطيّة، قسم الدّراسات الحربيّة في جامعة كِينْغز كوليدج لندن. تبحث أعماله في الاقتصاد السياسيّ للفساد، والحوكمة الاستبداديّة، وقضايا اللاجئين، والصِّراع في الشرق الأوسط بما فيه سورية. ألّف مؤخرًا كتاب **غنائم الهدنة: الفساد وبناء الدولة في لبنان ما بعد الحرب** (*Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Post-War Lebanon*, Cornell UP, 2012)، وحرّر (بالمشاركة مع ستيفين هيديمان) **استبدادية الشرق الأوسط: الحوكمة والنِّزاع ومرونة النّظام في سورية وإيران** (*Middle East Authoritarianism: Governance, Contesation and Regime Resiliance in Syria and Iran*, Stanford UP, 2013). كما عمل سابقًا مع مجموعة الأزمات الدوليّة في بيروت، وفي جامعة أمستردام.

آرون لوند (Aron Lund)

صحافي وكاتب عمود سويدي متخصّص في قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يحمل شهادة ماجستير في الدّراسات العربيّة والشرقيّة من جامعة أوبسالا (السويد)، ويحرّر مدونة «سورية في أزمة» الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدوليّ (carnegieendowment.org/syriaincrisis). نشر الكثير عن حركات المعارضة السوريّة والميليشيات والجيش. بالإضافة إلى إسهاماته المنتظمة في العديد من الصحف والمجلات، نشر لوند ثلاثة كتب: **حلم دمشق** (*Drommen om Damaskus*, SILC Forlagk 2010)، و**منقسمون يقفون: استعراض شامل لفصائل المعارضة السياسيّة السوريّة** (*Divided They Stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions*, FEPS /Olof Palme International Centre, Brussels, 2012)، و**سورية تحترق: كيف تحوّلت الثورة ضدّ الأسد إلى حرب**

أهليّة (*Syrien briner: Hur revolutionen mot Assad blev ett inbordeskrig*, Silc Forlagk (Stockholm, 2014).

أوليڤيا ميدا (Olivia Midha)

باحثة مستقلّة تعمل بين بيروت ولندن. تخرّجت في جامعة أوكسفورد عام 2012 بإجازة في الدّراسات الشرقيّة، وحصلت على شهادة ماجستير في تسوية النّزاعات من جامعة كِينْغز كوليدج لندن عام 2013. تتقن العربيّة والفرنسيّة والفارسيّة، وعملت سابقًا مرشدة ومستشارة حول قضايا الأمن والاستراتيجيّة في الشرق الأوسط، وتركّز بشكل خاص على المجتمعات العلويّة في سورية ولبنان.

ماكس وايس (Max Weiss)

أستاذ مشارك في التاريخ ودراسات الشرق الأدنى، ومدرّس في برنامج مئوية الياس بودينوت الثانية للتدريب في جامعة برنستون. مؤلّف كتاب **في ظلّ الطائفيّة: القانون والشيعيّة وصناعة لبنان الحديث** (*In the Shadow of Sectarianism: Law, Shi'sm, and the Making of Modern Lebanon*, Cambridge, Mass.: Harvard UP, 2010)، ومترجم رواية نهاد سيريس **الصمت والصخب** مؤخّرًا. يعمل حاليًا على كتابة تاريخ تأويليّ لسورية في القرن العشرين سيصدر عن دار نشر جامعة برنستون، وعلى ترجمة رواية ممدوح عزّام **معراج الموت**. يحمل شهادة دكتوراه من جامعة ستانفورد.

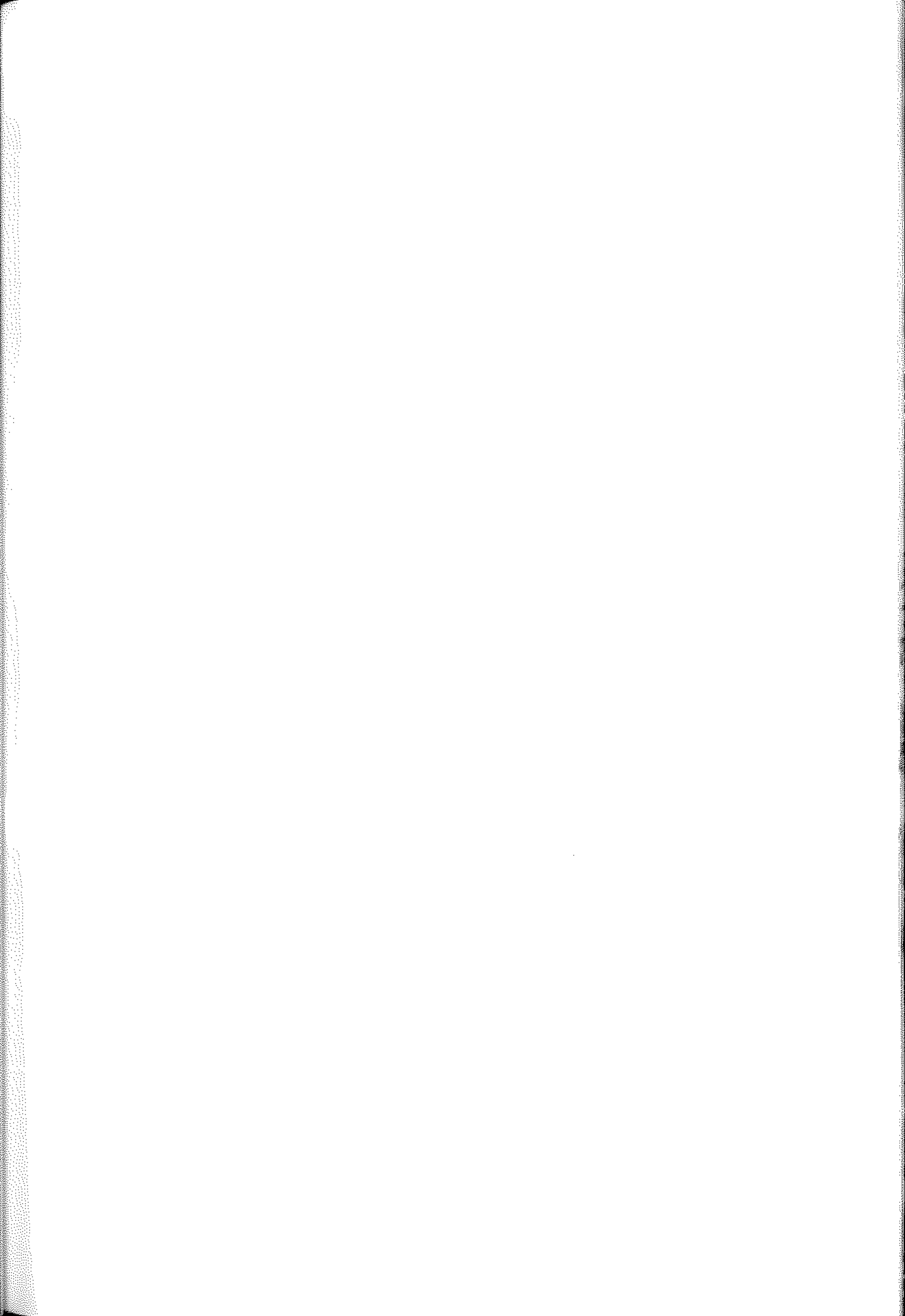
كارستن فيلاند (Carsten Wieland)

محلّل سياسيّ ومؤرّخ وصحافي وخبير نزاعات قبل عمله ديبلوماسيًّا في وزارة الخارجيّة الألمانيّة. يحمل شهادة دكتوراه، ويتحدث العربيّة وأقام في سورية وعمل فيها عدّة مرات منذ عام 1999. أحدث أعماله دراسة بعنوان **سورية-عقد من الفرص الضائعة: القمع والثورة من ربيع دمشق إلى الربيع العربيّ** (*Syria –A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring*, Cune Press, 2012). كتب مقالاتٍ وكتبًا حول القوميّة والصّراعات الإثنيّة في البلقان وجنوب آسيا، وحول الإسلاميّة

والعلمانيّة في سورية والشرق الأوسط. ترأس حتى عام 2011 قسم الاتصالات المؤسّسيّة في وكالة الأنباء الألمانيّة (DPA).

ستيفان وينتر (Stefan Winter)

أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة كيبيك في مونتريال، كندا، ومتخصّص في تاريخ الحركة الشيعيّة. يحمل شهادتي ماجستير في العلوم السياسيّة من جامعة إرلانغن، ألمانيا، حيث قدم أطروحة عن الشرعنة الدينيّة لنظام حافظ الأسد، ودكتوراه في التاريخ من جامعة شيكاغو. صدر كتابه **شيعة لبنان تحت الحكم العثمانيّ** (*The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule*) عن دار نشر جامعة كيمبريدج عام 2010. أمضى ستيفان عدّة سنوات في سورية، آخرها عام 2011 في إجازة تفرغ علميّ في حلب، حيث كان شاهدًا على بداية الثورة. يعمل حاليًا على إكمال كتاب عن تاريخ المجتمع العلويّ من العصور الوسطى عبر الفترة العثمانيّة والانتداب الفرنسيّ إلى الوقت الحالي، وسيصدر عن دار نشر جامعة برنستون.



الهوامش

مقدّمة: «الله، سورية، بشّار وَبَسّ»؟

1. William Thompson, *The Land of the Book* (London: T. Nelson & Sons, 1861), pp. 247–8.
2. *Daily Telegraph*, 27 March 2011.

3- للاطلاع على إحصاءات حديثة، انظر موقع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتّحدة:

UNHCR, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

4. Charles Tilly, *The Politics of Collective Violence* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

5- انظر:

Yaron Friedman, *The Nusayri-'Alawis: History, Religion and Identity of the Leading Minority in Syria* (Leiden and Boston: Brill, 2010); Leon T Goldsmith, *Cycle of Fear: Syria's Alawites in War and Peace* (London: Hurst., 2015); Me'ir M. Bar-Asher and Aryeh Kofsky, *The Nusayri-'Alawi Religion: An Enquiry into its Theology and Liturgy* (Leiden and Boston: Brill, 2002); Martin Kramer, 'Syria's Alawis and Shi'ism,' in Martin Kramer (ed.), *Shi'ism, Resistance and Revolution* (Boulder, CO: Westview Press, 1987), pp. 237–54; Kais M. Firro, 'The 'Alawis in modern Syria: from Nuṣayriyya to Islam via 'Alawiya', *Der Islam*, vol. 82, no. 1 (2005), pp. 1–31; 'Al-Husayn ibn Hamdan al-Khasibi: a historical biography of the founder of the Nuṣayri-'Alawi sect', *Studia Islamica*, vol. 93 (2001), pp. 91–112.

6. Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria* (London: Hurst, 2013).

7. Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*, an Introduction to History, trans. F. Rosenthal (London: Routledge & Kegan Paul, 1967).

8. Leon T Goldsmith, 'Syria's Alawites and the Politics of Sectarian Insecurity: A Khaldun-

ian Perspective', *Ortadoğu Etütleri*, vol. 3, no. 1 (July 2011): pp. 33–60.

9. 'Rally in Syria Praising Bin Laden and the Killing of Nusaiyriya the Allies of Satan and Iran', 29 October 2012: https://www.youtube.com/watch?v=xoI3P9-JtTU.

انظر:

Jomana Qaddour, 'Unlocking the Alawite Conundrum in Syria', *Washington Quarterly* 36:4, pp. 67–78.

10- انظر:

Thomas Pierret, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulema from Coup to Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

11. Yaron Friedman, 'Ibn Taymiyya's fatawa against the Nuṣayri-Alawi sect', *Der Islam*, vol. 82, no. 2 (2005): pp. 349–63.

12. BBC News, 11 September 2013: http://www.bbc.co.uk/news/world-middlee-ast-24051440

13. FCO226/240, File 9 (Part I), Analysis of the Syrian population, Census of the Etat Civil 1941, 30 January 1943.

14. Philip Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism*,–1920 1945 (Princeton: Princeton University Press, 1987).

15. Stephen Longrigg, *Syria and Lebanon Under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958).

16 - انظر:

Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Tauris,1988).

17. Michael Kerr, 'A Positive Aspect to the Tragedy of Lebanon: The Convergence of US, Syrian and Israeli Interests at the Outset of Lebanon's Civil War', *Israel Affairs* Vol. 15, No. 4 (2009), pp. 355–71.

18. Raymond Hinnebusch, Syrian foreign policy under Basher al-Asad, *Ortadoğu Etütleri*, July 2009, Vol. 1, No. 1, pp. 7–26.

19. Are Knudsen & Michael Kerr (eds): *Lebanon: After the Cedar Revolution* (London: Hurst and OUP, 2012); Michael Kerr, I*mposing Power-Sharing: Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon*, (Dublin: Irish Academic Press,2005).

20. *Guardian*, 4 April 2007.

21. BBC, 16 January 2011: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12202821

22. *Daily Telegraph*, 4 May 2010.

23- انظر:

Volker Perthes, *Managing Modernisation: Domestic Politics and the Limits of Change*, Adelphi Papers, vol. 44, issue 366 (2004), pp. 7–26.

24. Raymond Hinnebusch, Syrian foreign policy under Basher al-Asad, *Ortadoğu Etütleri*, July 2009, Vol. 1, No. 1, p. 22.

25 - انظر:

Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I. B. Tauris,1988).

26. Raymond Hinnebusch, Syrian foreign policy under Basher al-Asad, *Ortadoğu Etütleri*, July 2009, Vol. 1, No. 1, p. 11.

27. UN Report on the Alleged Use of Chemical Weapons in the Ghouta Area of Damascus on 21 August 2013:

http://www.un.org/disarmament/content/slideshow/Secretary_General_Report_of_CW_Investigation.pdf

28. *Washington Post*, 29 August 2013.

29. *Financial Times*, 29 August 2013.

30. *Daily Star* (Lebanon), 19 July 2012.

31. *Daily Telegraph*, 3 June 2012.

32. Joseph Holliday, 'The Syrian Army', Institute for the Study of War, February 2013:

http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy-DocOOB.pdf

33. *Guardian*, 20 November 2012.

34. Lakhdar Brahimi spoke at Chatham House on 'Syria's Conflict and the Impact on its Neighbours: The Long View', 14 October 2014:

http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20141014SyriaConflict.pdf

35. Interview with the Minister of Foreign Affairs of Russia, Sergey Lavrov, on Syria by Hubert Seipel for the German channel ARD, aired on 13 February 2013. The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation:

http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/87653ACE6A5BEE9144257B13004058C4

36. Michael Kerr, 'More "Hama Rules" or a Democratic Opening from the Tragedy of Syria?' E-International Relations, 18 June 2012: http://www.e-ir.info/2012/06/18/more-hama-rules-or-a-democratic-opening-from-the-tragedy-ofsyria/Syria: 'Why Power-Sharing is the Best-Case Scenario', *International Business Times*, 17 September 2013: http://www.

ibtimes.co.uk/syria-bashar-al-assadpower-sharing-barack-506691

37. http://jihadology.net/2014/06/29/al-%E1%B8%A5ayat-media-center-presentsa-new-video-message-from-the-islamic-state-of-iraq-and-al-sham-the-end-ofsykes-picot/38. BBC News 15 March 2015: http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-31897389

39. http://www.thirteen.org/programs/frontline/god-syria-bashar-and-nothing-else/

الفصل 1: تكوين المجتمع العلويّ السوريّ

1. 'Al-Qaradāwī yaṣif al-'Alawiyyīn bi an-Nuṣayriyyah', *Al-Hadath al-'Arabī*, 31 May2013 , http://www.alhadathnews.net/archives/83597

2. Ali Mamouri, 'Shi'a Seminaries Divided on Fatwas for Syrian Jihad', Al-Monitor,29 July 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/07/syria-jihadfatwas-shiite-clergy-iran-iraq.html

3. Ibid.

4 - هذا الفصل نسخة منقحة من مقال نشر سابقًا. انظر:

Aslam Farouk-Alli, 'Sectarianism in Alawi Syria: Exploring the Paradoxes of Politics and Religion', *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 34, no. 3 (2014): 207–26.

5- لإحدى أفضل الروايات عن ظهور المذاهب العَقَديّة السنيّة والشيعيّة، انظر:

Bashīr Mūsa Nāfi', *al-'Irāq—Siyāqāt al-Waḥdah wa al-Inqisām* (Cairo: Dār ash-Shurūq, 2006), pp. 15–118.

6 - من هنا اسم «شيعة»، وهو صيغة مختصرة للعبارة «شيعة علي». للاطلاع على تحليل نقدي لهذه الحادثة في التاريخ الإسلاميّ، انظر:

Hishām Ja'īṭ, *al-Fitnah—Jadalīyyah ad-Dīn wa as-Siyāsah fī al-Islām al-Mubakkir* (Beirut: Dār aṭ-ṭalī'ah, 1991).

لأفضل مصدر بالإنكليزية حول الموضوع، انظر:

Wilfred Madelung, *The Succession to Muḥammad—A study of the early Caliphate* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

7. Bashīr Mūsa Nāfi', *al-'Irāq—Siyāqāt al-Waḥdah wa al-Inqisām*, pp. 15–34.

8. Ibid., pp. 34–47.

9. al-Ḥasan ibn Mūsa an-Nawbakhtī, *Firaq ash-Shī'ah*, ed.'Abd al-Mun'im al-ḥifnī (Cairo: Dār ar-Rashād, 1992).

10- يُشار إلى الطائفة العلويّة أحيانًا باسم «النميريّة» أيضًا في أعمال «علم الهرطقة» المبكرة. انظر:

al-Ḥasan ibn Mūsa an-Nawbakhtī, *Firaq ash-Shī'ah*, pp. 95–104.

11. M. O. H. Ursinus, 'Millet', in the *Encyclopaedia of Islam*, new edn., vol. 8 (NEDSAM) (Leiden: Brill, 1995), pp. 61–4.

12- لتوسّع مفصّل حول الدين النصيري، انظر الفصل الثاني في كتاب:

Yaron Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria* (Leiden: Brill, 2010), pp. 67–151.

13. Mahmud A. Faksh, 'The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force', *Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 2 (April 1984), p. 135.

14. Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs*, p. 76.

من المهم أنّ فريدمان لا ينكر الطبيعيّة التوفيقيّة للديانة العلويّة، لكنه يتبنّى مقاربة تحليليّة تحاول تعليل التأثيرات الداخليّة والخارجيّة في آنٍ. يقول فريدمان بوضوح في هذا السّياق: «لا يمكن إنكار وجود عناصر فارسيّة ومسيحيّة، بالإضافة إلى العناصر الوثنيّة، في الديانة النصيريّة. بيد أنّ هذه تظهر بالقدر نفسه التطوُّر الدينيّ الداخليّ بين غلاة شيعة الكوفة» (ص 70).

15. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 135.

16. Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs*, p. 82.

17. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 135.

18. Ibid., p. 136.

19- لمعالجة أكثر شموليّة للموضوع، انظر:

Meir M. Bar-Asher and Aryeh Kofsky, *The Nusayri-'Alawi Religion: An Enquiry into its Theology and Liturgy* (Leiden: Brill, 2002); Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs*.

20. Sāmī al-Jundī, *al-Ba'th* (Beirut: Dār aṭ-ṭalī'ah, 1969), pp. 144–5.

21- أحد الأمثلة التي يُستشهد بها مرارًا في أعمال كهذه الباحث العلويّ الذي تحوّل إلى اليهوديّة، ثم إلى الإسلام، ثم أصبح مسيحيًّا بروتستانتيًّا ووضع كتابًا يكشف فيه أسرار العقيدة النصيريّة (العلويّة)، انظر:

Sulaymān al-Adhanī, *Al-Bākura as-Sulaymānniyah fī kashf Asrār ad-Diyānah an-Nuṣayrīyyah al-'Alawīyyah* (Cairo: Dār aṣ-ṣaḥwah, 1990).

22- انظر في هذا الخصوص:

Muḥammad Ghālib aṭ-Ṭawīl, *Tārīkh al-'Alawīyyīn* (Beirut: Dāral-Andalūs, 1979).

23- لملخّص شامل عن تاريخ الديانة العلويّة وتطورها، انظر:

Kais M. Firro, 'The 'Alawīs in Modern Syria: From Nuṣayrīya to Islam via 'Alawīya', *Der Islam*, vol. 82 (2005): pp. 1–31.

24. Ibid., pp. 2–3.

25. Ibid., p. 3

26. H. Halm, 'Nuṣayriyya' in the *Encyclopaedia of Islam*, new edn, vol. 8 (NED—SAM) (Leiden: Brill, 1995), p. 146.

27- يفسّر إيتمار رابينوفيتش أنّ المصطلح نحته ب. روندو لكن أشاعه ألبير حوراني. انظر:

Itamar Rabinovich, 'The Compact Minorities and the Syrian State, 1918–45', *Journal of Contemporary History*, vol. 14, no. 4 (Oct.710 :(1979 , endnote 3.

28. Halm, *Nuṣayriyya*, p. 146.

29. Ibid., p. 147.

30. Taqī ad-Dīn Ibn Taymīyyah, *Majmū'ah al-Fatāwa*, eds. 'Āmir al-Jazzār and Anwar al-Bāz (Riyadh: Maktabah al-'Ubaykān, 1997), vol. 18, pp. 89–99.

31. Ibid.

32 - انظر:

Abū'l Fidā' Ismā'īl Ibn Kathīr, *al-Bidāyah wa an-Nihāyah*, ed. 'Abdallah ibn 'Abd al-Muḥsin at-Turkī (Gizah: Hajr Press, 1998), vol. 18, pp. 168–9.

33- يؤكّد فريدمان أيضًا أنّ فتوى ابن تيمية جاءت ردًّا على ثورة عام 1317. انظر:

Yaron Friedman, 'Ibn Taymiyya's Fatāwā against the Nuṣayrī-'Alawī Sect', *Der Islam*, vol. 82 (2005): 359.

34. Abū'l Fidā' Ismā'īl Ibn Kathīr, *al-Bidāyah wa an-Nihāyah*, vol. 18, pp. 168–9.

35- تُرجِم الكتاب على نطاق واسع. للاطّلاع على النسخة العربيّة الأصليّة، انظر:

Ibn Baṭṭūṭah, *Riḥlat Ibn Baṭṭūṭah al-Musamā'ah Tuḥfat an-Nuẓẓār fī Gharā'ib al-Amṣār wa 'Ajā'ib al-Asfār*, ed. Darwīsh al-Jūwaydī (Beirut: al-Maktabah al-'Aṣrīyyah, 2010).

36. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance,' *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (Summer 1981): 333.

37. Ibid., p. 334.

38. Yvette Talhamy, 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria,' *Middle Eastern Studies*, vol. 46, no. 2 (2010): 181.

39. Ibid., p. 182.

40. Ibid., p. 183.

41. Yvette Talhamy, 'The Nusayri and Druze Minorities in Syria in the Nineteenth Century: The Revolt against the Egyptian Occupation as a Case Study', *Middle Eastern Studies*, vol. 48, no. 6 (2012): 973–95.

42. Ibid., p. 974.

43. Yvette Talhamy, 'Conscription amongst the Nusayri ('Alawis) in the Nineteenth Century', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 1 (Apr. 2011): 29.

44. Ibid., p. 30.

45. Yvette Talhamy, 'The Nusayri Leader Isma'il Khayr Bey and the Ottomans (1854–58)', *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 6 (Nov. 2008): 895–908.

46. Ibid., p. 897.

47. Ibid., p. 904.

48. Zeine N. Zeine, The Emergence of Arab Nationalism (New York: Caravan Books, 1973), p. 21.

49. Yvette Talhamy, 'American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century', *Middle Eastern Studies*, vol. 47, no. 2 (Mar. 2011): 215.

50. Ibid., p. 219.

51. Ibid., p. 226.

52. Ibid., p. 232.

53. William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East* (Boulder, C): Westview Press, 1994), p. 157.

54. Roxanne L. Euben, 'Contingent Borders, Syncretic Perspectives: Globalization, Political Theory and Islamizing Knowledge', *International Studies Review*, vol. 4, no. 1 (2002): 246.

55- للاطّلاع على تحليل نقديّ لهذه الفترة، انظر:

Christopher M. Andrew and Alexander S. Kanya-Forstner, *The Climax of French Imperial Expansion, 1914—1924* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1981).

56- لمزيد من التوضيح، انظر:

Daniel Pipes, *Greater Syria: The History of an Ambition* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 13–51.

57. Eyal Zisser, *Asad's Legacy: Syria in Transition* (London: Hurst, 2001), p. 4.

58. Ibid., pp. 4–5.

59- للاطّلاع على إحدى أفضل الدّراسات عن الثورة، انظر:

Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism* (Austin: Uni-

versity of Texas Press, 2005).

60 - انظر:

Albert Hourani, 'Ottoman Reform and the Politics of Nobles', in Albert Hourani, Philip Khoury and Mary C. Wilson (eds), *The Modern Middle East*, 2nd edn (London: I. B. Tauris, 2004), pp. 83–109.

61. Philip Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism*, 1920–1945 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987).

62. Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism*, p. 13.

63. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, pp. 137–8.

64- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Itamar Rabinovich, 'The Compact Minorities and the Syrian State, 1918–45', pp. 707–9.

65. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 139.

66 - انظر:

Gitta Yaffe-Schatzmann, 'Alawi Separatists and Unionists: The Events of25 February 1936', *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 1 (Jan. 1995): 29.

67. Ibid.

68. Ibid., p. 34

69. Ibid., pp. 30–1.

70- ظهرت بعض النشاطات والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات في عمل نشره أصلًا أحد المشاركين فيها عام 1946. انظر:

Munīr Al-Sharīf, *Al-Muslimūn al-'Alawīyūn: Man Hum wa Ayna Hum?* revised edn (Beirut: Mu'assasah al-Balāgh, 1994).

71. Gitta Yaffe-Schatzmann, 'Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936', pp. 35–7.

72. Ibid., p. 37.

73. 'Abd al-Rahman al-Khayr, 'Yaqẓat al-Muslimīn al-'Alawīyīn', quoted in Kais M. Firro, 'The 'Alawīs in Modern Syria: From Nuṣayrīya to Islam via 'Alawīya', p. 26.

74. Kais M. Firro, 'The 'Alawīs in Modern Syria: From Nuṣayrīya to Islam via 'Alawīya', pp. 27–8.

75. Ibid., p. 29.

76- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Gitta Yaffe and Ureil Dann, 'Suleiman al-Murshid: Beginnings of an Alawi Leader', *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 4 (Oct. 1993): 624–40.

77. Daniel Pipes, 'The Alawi Capture of Power in Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 25, no. 4 (1989): 439.

78. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 139.

79. Moshe Ma'oz, 'Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria', *Middle East Journal*, vol. 26, no. 4 (Autumn 1972): 389.

80. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 139.

81. William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East*, p. 305.

82. Raymond Hinnebusch, 'Modern Syrian Politics', *History Compass*, vol. 6, no. 1:(2008) 265.

83- دراسة باتريك سيل الرائعة هي المرجع المعتمد عن هذه الفترة:

Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (Oxford: Oxford University Press, 1965).

84- شكّلت ندرة البحوث المتوفّرة عن الإخوان المسلمين السوريّين فجوة ملأتها مؤخّرًا دراسة مهمّة. انظر:

Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria* (London: Hurst, 2013).

85- للاطّلاع على عملين تاريخيّين مهمّين عن حزب البعث، انظر:

Kamel S. Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966); John Devlin, *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1976).

86. Bashīr Mūsa Nāfi', *al-Islāmiyūn* (Beirut: ad-Dār al-'Arabīyyah li'l-'Ulūm, 2010), pp. 149–50.

87. Ibid.

88. Raymond Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 267.

89- ما تزال الدّراسة الأكثر تفصيلًا عن صعود العلويّين إلى السُّلطة كتاب نيكولاس فان دام:

Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society Under Asad and the Ba'th Party*, revised 4th edn (London: I. B. Tauris, 2011).

90. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, pp. 140–41.

91. Ibid., p. 141.

92. Ibid., p. 143.

93- نُوقِشت استراتيجية التجنيد الفرنسيّة بشيء من التفصيل في مقال:

N. E. Bou-Nacklie, 'Les Troupes Spéciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916—46', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 4 (Nov. 1993): 645–60.

94. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 143.

95. Zisser, *Asad's Legacy: Syria in Transition*, pp. 6–7.

96- لعمل شامل يجذّر حياة الأسد ونشاطه السياسيّ في البحر المضطرب لسياسات الشرق الأوسط، انظر:

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, revised edn (Berkeley, CA: University of California Press, 1995).

97. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 266.

98. Faksh, *The Alawi Community of Syria*, p. 146.

99. Ibid.

100. Ibid.

101. Van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, p. 69.

102. Ibid.

103. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 269.

104. Zisser, *Asad's Legacy: Syria in Transition*, p. 213.

105. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 269.

106. Seale, Asad: *The Struggle for the Middle East*, p. 341.

107. Ibid.

108. Zisser, *Asad's Legacy: Syria in Transition*, p. 207.

109- للاطّلاع على دراسة حالة مهمّة عن ترسُّخ حكم الأقليّة في سورية، انظر:

Oded Haklai, 'A Minority Rule Over a Hostile Majority: The Case of Syria', *Nationalism and Ethnic Politics*, vol. 6, no. 3 (Autumn 2000): 19–50.

110. Ibid., p. 36.

111. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 269.

112. Zisser, 'Hafiz al-Asad Discovers Islam', *Middle East Quarterly* (Mar. 1999): 49–50.

113. Bashīr Mūsa Nāfi', *al-Islāmiyūn*, p. 151.

114. Zisser, 'Hafiz al-Asad Discovers Islam,' p. 50.

115. Bashīr Mūsa Nāfi', *al-Islāmiyūn*, pp. 149–50.

116. Talhamy, 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', pp. 189–90.

117. Bashīr Mūsa Nāfi', *al-Islāmiyūn*, p. 153.

118. Ibid., p. 174.

119. Ibid.

120. Zisser, 'Hafiz al-Asad Discovers Islam,' p. 50.

121. Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, p. 455.

122. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 274.

123- لرواية مفصّلة حول المرحلة الانتقاليّة، انظر:

David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria* (New Haven, CT: Yale University Press,2005).

124. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, p. 274.

125- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Alan George, *Syria: Neither Bread nor Freedom* (London: Zed Books, 2003).

126- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Volker Perthes, *Syria under Bashar al-Asad: Modernization and the Limits of Change*, Adelphi Papers (London: Oxford University Press for IISS, 2004).

127. Hinnebusch, *Modern Syrian Politics*, pp. 277–8.

128. 'Interview with Syrian President Bashar al-Assad', in *Wall Street Journal*, 30 January 2011, http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052748703833204576114712441122894

129- للاطّلاع على قصّة بدايات الثورة السوريّة، انظر:

Fouad Ajami, *The Syrian Rebellion* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012).

130- كما يفسّر تشارلز تيلور، المتخيّل الاجتماعيّ ليس مجموعة أفكار، بل بالأحرى التعبير عن الطريقة التي يتخيّل فيها الناس العاديون محيطهم الاجتماعيّ، وتشترك في هذا التصوُّر مجموعات كبيرة من الشعب، إن لم يكن المجتمع برمّته؛ إنّه ذلك الفهم المشترك الذي يجعل الممارسات المشتركة والإحساس المشترك والواسع بالشرعية ممكنًا. لمزيد من التفاصيل، انظر:

Charles Taylor, *Modern Social Imaginaries* (Durham and London: Duke University Press, 2004).

الفصل 2: العلويّون في العهد العثمانيّ

1. Bahar Kimyongür, *Syriana: La conquête continue* (Brussels: Investig'Action, 2011), p. 75.

2. Stefan Winter, *The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 17–20.

3. Jean Sauvaget, 'Décrets Mamelouks de Syrie (III)', *Bulletin d'Etudes Orientales* 12–1947) 9–48 :(8; Robert Mantran and Jean Sauvaget, *Règlements fiscaux ottomans: les provinces syriennes* (Beirut: Institut Français de Damas, 1951), p. 76.

4. Başbakanlık Ottoman Archives (BOA), Istanbul: *Tahrir Defteri* 68, pp. 5–6, transliterated in Ahmet Akgündüz (ed.), *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri*3 (Istanbul: FEY Vakfı/Osmanlı Araştırmaları Vakfı, 1990–96), pp. 499–501.

5. *Tahrir Defteri* 1107:9, transliterated in Akgündüz, *Osmanlı Kanunnâmeleri*, 7:83.

6. *Tahrir Defteri* 68:241, 243; 1017:274.

7. *Tahrir Defteri*, 68:316–21, 329, 332, 334.

8. Samuel Lyde, *The Asian Mystery: Illustrated in the History, Religion and Present State of the Ansaireeh or Nusairis of Syria* (London: Longman, Green, Longman and Roberts, 1860), pp. 50–4;

انظر أيضًا:

Muhammad Ghalib al-Tawil, *Tarikh al-'Alawiyyin*, 3rd edn (Beirut: Dar al-Andalus, 1979), pp. 420–8.

9. *Tahrir Defteri*, 1107: 291b-296a, 314b.

10. Ibid., 311b, 315a-316b.

11. BOA, *Şam-ı Şerif Ahkam Defteri* 3:157.

12. BOA, *Mühimme Defteri* 52:210.

13. Dick Douwes, 'Knowledge and Oppression: The Nusayriyya in the Late Ottoman Period', in *La Shi'a nell'Impero Ottomano* (Rome: Accademia Nazionale dei Lincei,1993), pp. 163–4.

14 – انظر:

Qasr Nawfal, Tripoli: Tripoli Court Records 1:5; 5:18; 7:67, 106.

15. Tripoli 3:69, 173, 191; 5:18.

16. Tripoli 7:257, 326.

17. Tripoli 10:163–4, 246; 11:54.

18. Mühimme 3:352; 6:276; 23:117; 46:164.

19. Tripoli 4/2:60.

20. Tripoli 6:125.

21. Milli Kütüphane, Ankara: Antioch Court Records 2:5–6.

22. Tripoli 1:17.

23. Tripoli 4/2:67; Stefan Winter, 'Les Kurdes du Nord-Ouest syrien et l'Etat ottoman, 1750–1690', in Mohammad Afifi et al. (eds), *Sociétés rurales ottomanes* (Cairo: IFAO, 2005), pp. 252–7.

24. Tripoli 4/2:61–2.

25. انظر: -

Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottoman (XVIe-XVIIIe siècle)* (Beirut: Librairie Orientale, 1982), pp. 77–8.

26. Şam-ı Şerif Ahkam 2:5–6, 22.

27. Tripoli 14:212; 15:303–4.

28. Tripoli 4/2:68; 15:303.

29. Tripoli 1:18–19.

30. Tripoli 4/2:61–2.

31. Tannus al-Shidyaq, *Akhbar al-A'yan fi Jabal Lubnan* (Beirut: Université Libanaise, 1970), pp. 346, 372.

32. Tripoli 30:200.

33. Samuel Lyde, *The Asian Mystery: Illustrated in the History, Religion and Present State of the Ansaireeh or Nusairis of Syria*, p. 196; Yvette Talhamy, 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', *Middle East Studies* 46 (2010): 183–4.

34. Stefan Winter, 'La révolte alaouite de 1834 contre l'occupation égyptienne: perception alaouites et lecture ottomane', *Oriente Moderno* 69 (1999): 60–71.

35. Stefan Winter, 'The Nusayris before the Tanzimat in the Eyes of Ottoman Provincial Administrators, 1804–1834', in Thomas Philipp and Christoph Schumann (eds), *From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon* (Würzburg: Ergon,2004), pp. 97–112; Necati Alkan, 'Fighting for the Nusayri Soul: State, Protestant Missionaries and the Alawis in the Late Ottoman Empire', *Die Welt des Islams*50–23 :(2012) 52 .

صار الوصول إلى وثائق الأرشيف العثمانيّ المتعلّقة بالعلويّين في القرن التاسع عشر، على عكس الفترات الأسبق، متاحًا الآن عمومًا، سواء عبر الفهارس الإلكترونيّة على الإنترنت أو مطبوعًا ومنشورًا. انظر:

Rıza Ayhan et al. (eds), *Osmanlı Arşiv Belgelerinde Nusayrîler ve Nusayrîlik (1745–1920)* (Ankara: Gazi Üniversitesi Türk Kültürü ve Hacı Bektaş Velî Araştırma Merkezi, 2010).

36- انظر على وجه الخصوص:

Nevin Yazıcı, 'Suriye'de Azınlık İktidarı: Nusayriler', in Ümit Özdağ, *Küçük Orta Doğu Suriye* (Ankara: Kripto, 2012), pp. 368–75.

37. Fadi Azzam, *Sarmada*, translated by Adam Talib (London: Arabia Books, 2012), p. 142.

الفصل 3: المجتمع والطائفة والأمّة: الخطابان الاستعماريّ والعلميّ-الاجتماعيّ عن العلويّين في سورية خلال فترتَي الانتداب والاستقلال المبكّر

1- تعامل ماكس وايس مع هذه الإشكاليّة بإسهاب أكبر في كتابه:

Max Weiss, *In the Shadow of Sectarianism: Law, Shi'ism, and the Making of Modern Lebanon* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010), pp. 6–19.

2- شكّلت الدّراسة النقديّة للاختلاف والتنوّع في العالم العثمانيّ وما بعد العثمانيّ حجر الزاوية في علم التأريخ لجيل على الأقل. انظر:

Aron Rodrigue, 'Difference and Tolerance in the Ottoman Empire: Interview by Nancy Reynolds', *Stanford Humanities Review*, vol. 5, no. 1 (1995): 81–90; idem, 'From Millet to Minority: Turkish Jewry', in Pierre Birnbaum and Ira Katznelson (eds), *Paths of Emancipation: Jews, States, and Citizenship* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), pp. 238–61.

للاطّلاع على كتب أحدث عهدًا عن تركيب «الأقليّة» كمفهوم و«الأقليّات» كمجتمعات علم اجتماعيّة، انظر:

Jordi Tejel,'Repenser les nationalismes «minoritaires»: le nationalisme kurde en Irak et en-Syrie durant la période des mandats (entre tradition et modernité)', *A Contrario* 11(March 2009): 151–73; Benjamin Thomas White, *The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2011); Anh Nga Longva and Anne Sofie Roald (eds), *Religious Minorities in the Middle East: Domination, Self-Empowerment, Accommodation* (Leiden: Brill, 2012).

3- للاطّلاع على تفكير نقديّ حول الموضوع، انظر:

Nikolaos Van Dam, 'Middle Eastern Political Clichés: "Takriti" and "Sunni" Rule in Iraq; "Alawi" Rule in Syria, a Critical Appraisal', *Orient*, vol. 21, no. 1 (1980): 42–57; Sami Zubaida, 'The Fragments Imagine the Nation: The Case of Iraq', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 34, no. 2 (May 2002): 205–15.

طبعًا، العمل التأسيسيّ هنا كتاب بارثا تشاترجي:

Partha Chatterjee, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*

(Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

4. Talal Asad, 'Responses', in David Scott and Charles Hirschkind (eds), *Powers of the Secular Modern: Talal Asad and His Interlocutors* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2006), p. 224.

5- لا يندرج نقاش سلالات العلمانيّة في التاريخ الفكريّ للعالم العربيّ الحديث ضمن نطاق الفصل الحالي. للاطّلاع على مقدّمات للموضوع، انظر:

Philip S. Khoury, 'Islamic Revival and the Crisis of the Secular State in the Arab World', in Ibrahim Ibrahim (ed.), *Arab Resources: The Transformation of a Society* (London: Croom Helm, 1983), pp. 213–36; Nikki Keddie, 'Secularism and the State: Towards Clarity and Global Comparison', *New Left Review* 226 (1997): 21–40; Nazik Saba Yarid, *Secularism and the Arab World: 1850–1939* (London: Saqi Books, 2002; Talal Asad, *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2003); Pierre-Jean Luizard, *Laïcités autoritaires en terres d'islam* (Paris: Fayard, 2008).

6- الأدبيّات المتوفّرة عن شمال إفريقيا و«إفريقيا الفرنسيّة» هائلة. حول الجزائر، انظر على سبيل المثال:

Allen Christelow, *Muslim Law Courts and the French Colonial State in Algeria* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985); David Prochaska, *Making Algeria French: Colonialism in Bône, 1870–1920* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Julia Clancy-Smith, Rebel and Saint: *Muslim Notables, Populist Protest, Colonial Encounters* (Algerian and Tunisia, 1800–1904) (Berkeley, CA: University of California Press, 1994); Patricia M. E. Lorcin, *Imperial Identities: Stereotyping, Prejudice and Race in Colonial Algeria* (London: I. B. Tauris,1995). For West Africa, see Robert Launay and Benjamin F. Soares, 'The Formation of an "Islamic Sphere" in French Colonial West Africa', *Economy and Society*, vol. 28, no. 4 (1999): 497–519; David Robinson, *Paths of Accommodation: Muslim Societies and French Colonial Authorities in Senegal and Mauritania,1920–1880* (Athens and Oxford: Ohio University Press and James Currey, 2000).

7- حول الخطاب الطائفيّ (وهو اصطلاح لا يستخدمه) عن المجتمع الدّرزيّ في أواخر العهد العثمانيّ وعهد الانتداب في جنوب سورية، انظر:

Michael Provence, *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism* (Austin: University of Texas Press,2005), pp. 16–17.

8. Gitta Yaffe-Schatzmann, 'Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936', *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 1 (Jan. 1995): 28.

عبر مثل هذه المبادرات المدعومة فرنسيًّا، انضمّ سليمان الأسد، والد حافظ الأسد، إلى مجموعة من النخب وكبار ملّاك الأراضي العلويّين على نحو شهير (ومشين) في المطالبة بدعم فرنسا الاستقلال الذاتيّ للإقليم العلويّ.

9. Jacques Weulersse, Le pays des Alaouites (Tours: Arrault, 1940), p. 52.

انظر أيضًا:

Sabrina Mervin, 'L'«entité alaouite», une création française', in Pierre-Jean Luizard (ed.),

Le choc colonial et l'islam: les politiques religieuses des puissances colonials en terres d'islam (Paris: La Découverte, 2006), pp. 343–58.

10. Hashim Uthman, *Tarikh al-'alawiyyin: waqa'i' wa-ahdath* (*History of the 'Alawites: Incidents and Events*) (Beirut: Mu'assasat al-A'lami li-l-Matbu'at, 1997), p. 60.

11. Jean-Émile Janot, Des croisades au mandat. Notes sur le peuple alaouïte (Lyon: Imprimerie L. Bascou, 1934), p. 37.

12. Chantal Verdeil, 'Une révolution sociale dans la montagne': la conversion des Alaouites par les jésuites dans les années 1930', in Bernard Heyberger and Rémy Madinier (eds), *L'islam des marges: mission chrétienne et espaces périphériques du monde musulman, XVIe-XXe siècles* (Paris: Karthala; IISMM, 2010), pp. 81–105; Yvette Talhamy, 'American Protestant Missionary Activity Among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century', *Middle Eastern Studies*, vol. 47, no. 2 (March 2011): 215–36; Necati Alkan, 'Fighting for the Nusayrī Soul: State, Protestant Missionaries and the 'alawīs in the Late Ottoman Empire', *Die Welt des Islams*, vol. 52, no. 1 (2012): 23–50.

13. Jean-Émile Janot, *Des croisades au mandat. Notes sur le peuple alaouïte* (Lyon: Imprimerie L. Bascou, 1934), p. 96.

14. Peter Gubser, 'Minorities in Power: The Alawites of Syria', in R. D. McLaurin (ed.), *The Political Role of Military Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1979), pp. 17–47; Muhammad Faksh, 'The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force', *Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 2 (1984): 133–53; Daniel Pipes, 'The Alawi Capture of Power in Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 25, no. 4 (1989): 429–50; Fuad I. Khuri, 'The Alawis of Syria: Religious Ideology and Organization', in Richard T. Antoun and Donald Quataert (eds), *Syria: Society, Culture, and Polity* (Albany, NY: State University of New York Press, 1991); Leon T. Goldsmith, 'The Politics of Sectarian Insecurity: Alawite 'asabiyya and the Rise and Decline of the Asad Dynasty of Syria', PhD diss., University of Otago, 2012.

في سياق الصِّراع السوريّ الراهن، ووسط بعض أكثر الخطابات طائفيّة وحقدًا على سورية، تتصاعد باطّراد أصوات تتصدّى لهذا المنظور. على سبيل المثال، انظر:

Elizabeth Shakman Hurd, 'The Dangerous Illusion of an Alawite Regime', *Boston Review*, 11 June 2013,

https://www.bostonreview.net/blog/dangerous-illusion-alawite-regime, accessed 13 June 2013; and Robin Yassin-Kassab, 'Syria's Communal Tensions are Fuelled by Politics not Theology', *The National*, 11 July 2013, http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/syrias-communal-tensions-are-fuelled-by-politics-nottheology, accessed 23 July 2013.

15. Yaron Friedman, 'Al-Husayn Ibn Hamdân Al-Khasîbî: A Historical Biography of the Founder of the Nusayrî-'Alawite Sect', *Studia Islamica* 93 (2001): 91–112; Me'ir Mikhael Bar-Asher and Arieh Kofsky, *The Nusayrī-'Alawī Religion: An Enquiry Into Its Theology*

and Liturgy (Leiden, Boston: Brill, 2002); Yaron Friedman, *The Nusayrī-ʿAlawīs: An Introduction to the Religion, History, and Identity of the Leading Minority in Syria* (Leiden: Brill, 2010); Bella Tendler, 'Concealment and Revelation: A Study of Secrecy and Initiation Among the Nusayri-ʿAlawis of Syria', PhD diss., Princeton University, 2012.

ضدّ هذه الروايات النصّية، يقدّم ستيفان وينتر توصيفًا تاريخيًا اجتماعيًا أكثر دقّة عن النصيريين-العلويّين في سورية الكبرى خلال العصور الوسطى في كتابه الراهن قيد الإنجاز. انظر:

Stefan Winter, 'The Nusayris in Medieval Syria: From Religious Sect to Confessional Community', paper presented at 'Belief and Unbelief: An Interdisciplinary Symposium', Princeton University, April 2013.

16. Dick Douwes, 'Knowledge and Oppression: The Nusayriyya in the Late Ottoman Period', in *Convegno Sul Tema: La Sh'ia Nell'Impero Ottomano* (Roma, 15 Aprile 1991) (Roma: Accademia nazionale dei Lincei, 1993), pp. 149–69; Stefan Winter, 'The Nusayris Before the Tanzimat in the Eyes of Ottoman Provincial Administrators, 1804–1834', in Thomas Philipp and Christoph Schumann (eds), *From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon* (Würzburg: Ergon in Kommission, 2004), pp. 97–112; Kais M. Firro, 'The ʿAlawīs in Modern Syria: From Nuṣayrīya to Islam Via ʿAlawīya', *Der Islam*, vol. 82, no. 1 (2005): 1–31; Yvette Talhamy, 'The Nusayri Leader Isma'Il Khayr Bey and the Ottomans (1854–58)', *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 6 (2008): 895–908; idem, 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 46, no. 2 (2010): 175–94; idem, 'Conscription Among the Nusayris ('Alawis) in the Nineteenth Century', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 1 (2011): 23–40.

17. Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism, and Tribalism in Politics, 1961–1978* (London: Croom Helm, 1979); Elisabeth Picard, 'Y-a-t-il un problème communautaire en Syrie?' *Maghreb-Machrek 8721–7* :(1980) ; Fabrice Balanche, 'Clientélisme, Communautarisme et Fragmentation Territoriale en Syrie', *A Contrario* 11 (2009): 122–50.

18. Sulayman al-Adhani, *Kitab al-bakura al-sulaymaniyya fi kashf asrar al-diyana alnusayriyya* (*The Sulaymanian First Fruits Revealing the Secrets of the Nusayri Religion*) (Beirut, 1863).

19. Samuel Lyde, *The Asian Mystery Illustrated in the History, Religion, and Present State of the Ansaireeh or Nusairis of Syria* (London: Longman, Green, Longman, and Roberts, 1860).

انظر أيضًا:

Edward Salisbury, 'The Book of Sulyman's First Ripe Fruit Disclosing the Nosairian Religion', *Journal of the American Oriental Society* 8 (1864): 227–308.

20. Muhammad Amin Ghalib Tawil, *Tarikh al-ʿalawiyyin* (History of the Alawites) (Beirut: Dar al-Andalus li-l-Tiba'a wa-l-Nashr, 1966 [1924]).

21. Hashim Uthman, *al-ʿAlawiyyun bayna al-ustura wa-l-haqiqa* (Beirut: Mu'assasat

al-A'lami li-l-Matbu'at, 1980); idem, *Hal al-'alawiyyun Shi'a? Bahth tarikhi min waqi' watha'iqihim wa-adabiyyatihim al-manshura wa-ghayr al-manshura* (Beirut: Mu'assasat al-A'lami li-l-Matbu'at, 1994); idem, *Tarīkh al-'alawiyyin.*

انظر أيضًا:

Abd al-Rahman al-Khayyir, Lamahat khatifa 'an al-muslimin al-'alawiyyin (Brief Snapshots of the Alawite Muslims) (Damascus: [s.n.], 1997); Abd al-Rahman a-Khayyir and 'Abd al-Rahman ibn Yahya Aryani, 'Aqidatuna wa-waqi'una nahnu al-muslimin al-ja'fariyyin (al-'alawiyyin) (Our Creed and our Reality as Ja'fari (Alawi) Muslims) (Damascus: Kutub Dhat Fa'ida, 1996); 'Abd al-Rahman Khayyir and Hani al-Khayyir, Yaqazat al-muslimin al-'alawiyyin fi matla' al-qarn al-'ishrin (The Alawite Muslim Awakening at the Beginning of the Twentieth Century) (Damascus: Kutub Dhat Fa'ida, 1996).

22. Stéphane Valter, *La construction nationale syrienne: légitimation de la nature communautaire du pouvoir par le discours historique* (Paris: CNRS, 2002).

23. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, p. 10.

24. Élicio Colin, 'Jacques Weulersse (1905–1946)', *Annales de géographie*, vol. 56, no. 301 (1947):53–4.

25. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, p. 9.

26. Izzat Nouss, 'La Population de la république syrienne. Étude démographique et géographique'. PhD diss., La Sorbonne, 1951.

بالتأكيد، كان لكتاب **بلاد العلويّين** منتقدوه. في مراجعة متألّقة للكتاب، باستثناء هذه النقطة، عارض أندريه شولي بعض التعميمات الواسعة التي أطلقها حول الصّلة بين البنى الاجتماعيّة في المنطقة والمراحل التاريخيّة طويلة الأمد أو الفئات السياسيّة واسعة النطاق. انظر:

Cholley, 'Le pays des Alaouites, d'après J. Weulersse'. *Ann ales de géographie*, vol. 54, no. 293 (1945): 53–9.

27. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, p. 12.

28. Ibid., p. 57.

29. Ibid., pp. 45–6.

لعلّ فولير يلمّح هنا إلى موضوع آخر أثار اهتمام الاستشراق الفرنسيّ، وهو «شيخ الجبل» و«المعلم الأكبر للحشّاشين» في القرن الرابع عشر، رشيد الدين سنان، الذي كان في الواقع قائدًا إسماعيليًا، ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي يجري فيها الخلط بين العلويّين والإسماعيليين في سورية الكبرى. انظر:

Yaron Friedman, 'Ibn Taymiyya's Fatāwā Against the Nusayrī-'Alawī Sect', Der Islam, vol. 82, no. 2 (2005): 349–63.

30. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, p. 46.

31. Ibid., p. 58.

يختلف هذا كليّة مع إشاعات تدغدغ الأحاسيس والغرائز حول الإباحيّة الطقسيّة التي روّج لها مراقبون فرنسيّون وآخرون للإشارة إلى الأخلاق المنحلّة والمبتذلة للمجتمع العلويّ. انظر على سبيل المثال:

Jehan Cendrieux, Al-Ghâdir, ou, le sexe-dieu: roman syrien (Paris: Charpentier,1926).

32. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, pp. 119–20.

33. Ibid., p. 120.

34. Ibid., pp. 122–3.

35. Ibid., p. 123.

36. Louis Massignon, 'Les "Noseïris" de Syrie', *Revue du monde musulman* 38 (1920):-271 80.

37. Munir Mushabik Mousa, 'Étude sociologique des 'Alaouites ou Nusaïris', PhD diss., La Sorbonne (1958), pp. 2–3.

في الآن ذاته تقريبًا، نشر موسى مقدمة إلى علم الاجتماع بعدّة مجلّدات تحت عنوان **المطوّل في علم الاجتماع**. انظر:

Munir Mushabik Mousa, *al-Mutawwal fi al-susiyulujiya* ('Ilm alijtima') (An Extended Survey of Sociology) (Damascus, 1959).

38. Mousa, 'Étude sociologique des 'Alaouites ou Nuṣaïris', p. 26.

39. Ibid., pp. 79–81.

40. Ibid., p. 92.

41. Ibid., p. 918.

42. Ibid., p. 924.

43. Ibid., p. 93.

44. Weulersse, *Le pays des Alaouites*, p. 73.

45. Louis Massignon, 'Les Nusayris', in *L'élaboration de l'Islam. Colloque de Strasbourg*, 14–13–12 juin 1959 (Paris: Presses universitaires de France, 1961), p. 113.

46. Etienne de Vaumas, 'Le Djebel Ansarieh: Etudes de géographie humaine', *Revue de géographie alpine*, vol. 48, no. 2 (1960): 278.

47. Ibid., p. 306.

48. Ibid., p. 279.

49. Ibid., p. 305.

50. Ibid., p. 308.

51. Ibid., p. 309.

52. Ibid., p. 310.

53. Ibid., pp. 309–10.

54. Edmund Burke III, 'The Sociology of Islam: The French Tradition', in Edmund Burke and David Prochaska (eds), *Genealogies of Orientalism: History, Theory, Politics* (Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2008), p. 155.

الفصل 4: «رُوحْ عَ الشّام يا ابْني»: التحوّلات الديمغرافيّة العلويّة تحت حكم حزب البعث

1. Fabrice Balanche, 'L'Etat au Proche-Orient arabe entre communautarisme, clientélisme, mondialisation et projet de Grand Moyen Orient', L'Espace Politique, 112010)), http://espacepolitique.revues.org/index1619.html

2. Michel Seurat, *l'Etat de Barbarie* (Paris: PUF, 2012).

3- حسب تقديراتي، المستمدّة من بيانات إحصاء السكّان وخرائط توزع المجتمعات الدينيّة، انقسم الشعب السوريّ عام 2010 نسبيًّا إلى: العرب السنّة (65%)، والأكراد (15%)، والعلويّون (10%)، والدروز (3%)، والإسماعيليّون (1%)، والشّيعة الاثنا عشريّة (1%)، والمسيحيّون بمن فيهم الأرمن (5%).

4. Fabrice Balanche, 'Géographie de la révolte syrienne', *Outre Terre* 27 (Sept. 2011).

5- اندلعت التظاهرات في أرجاء سورية كافّة، بما فيها السلميّة وهي بلدة إسماعيليّة، والسويداء وهي مدينة درزيّة. لكن التّظاهرات هناك كانت صغيرة الحجم وكانت مطالبها في جوهرها سياسيّة (مقابل مجتمعيّة) بحتة، نتيجة الوجود القوي لمعارضة يساريّة لنظام الأسد في هاتين المنطقتين. على النقيض من ذلك، بقيت البلدات والأحياء العلويّة هادئة.

6. 'Die Slowly, Christian Dog', *The Spectator*, 27 October 2012: http://www.spectator.co.uk/features/8708121/die-slowly-christian-dog/

7. Ayse Tekdal Fildis, 'Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria', *Middle East Policy*, vol. 19, no. 2 (Summer 2012): 148–56.

8- انحصرت معظم المجازر المدنيّة في مناطق ذات أغلبيّة سُنيّة أو علويّة: قتل 108مدنيًّا في بلدة الحولة ذات الأغلبيّة السنيّة، و80 مدنيًّا في مزرعة القبير السنيّة أيضًا في ربيع عام 2012.

Hala Kodmani, 'Syrie: Nous, alaouites, allons être tués deux fois', *Libération*, 28 September 2012, http://www.liberation.fr/monde/2012/09/28/syrie-nous-alaouites-allons-etre-tues-deux-fois_849694. Georges Malbrunot 'En Syrie, Homs au bord de la guerre civile', *Le Figaro*, 8 November 2011; 'Houla: How a massacre unfolded', BBC, 8 June 2012, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-18233934

9. Abdel Nour Antoine, 'Le réseau routier de la Syrie ottomane (XVI-XVIIIème)', *Arabica XXX* (1983), pp. 169–89.

10 ما يزال العلويّون إلى اليوم يشكّلون أقليّة كبيرة في هذه المنطقة، بما في ذلك ربع سكّان مدينة حمص عام 2011. انظر:

Fabrice Balanche, 'Géographie dela révolte syrienne'.

11. Jacques Weulersse, 'Ces attardés de l'Histoire', *Le pays des alaouites* (Tours: Arrault, 1940), p. 377.

12 كانت بلدة دريكيش الواقعة جنوب جبال العلويّين أهم مستوطنة علويّة، ولم يتجاوز عدد سكّانها 2000 نسمة.

13. 1947 census. Central Bureau of Statistics, Damascus.

14- الإسماعيليّون 1.2 %.

15. Jacques Weulersse, 'Les Alaouites', *La France méditerranéenne et africaine* 2 (1938):56 .

16. Munir Mushbek Mousa, 'Etude sociologique des Alaouites ou Nusaïris', Masters dissertation, La Sorbonne, 1958, p. 784.

17. Jacques Weulersse, *Le Pays des alaouites.*

18. Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics,* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

19. Census 1947.

20- بدأت هذه الإصلاحات عام 1958 بموجب «قانون العلاقات الزراعيّة»، لكنها أوقفت عام 1961 لعدّة أسباب تتضمّن معارضة كبار ملّاك الأراضي وتلف المحاصيل الزراعيّة نتيجة الجفاف في الفترة بين 1958-1961.

21. Françoise et Jean Métral, 'Maitrise de l'eau et société dans la plaine du Ghab', *Revue de Géographie de Lyon* 3 (1979).

22. Fabrice Balanche, *La région alaouite et le pouvoir syrien* (Paris: Karthala, 2006), p. 273.

23- تحمل هذه الأسماء دلالات ريفيّة؛ أما حي الأرمن فكان بداية حيًّا سكنه اللاجئون الأرمن الذين يشترك العلويّون معهم بتاريخ تعايش طويل.

24. Alain Chouet, 'L'espace tribal alaouite à l'épreuve du pouvoir', Maghreb-Machrek147 (Jan.-Mar. 1995): p. 105.

يشكّل العلويّون 70% من سكّان طَرطُوس، و55% من سكّان اللّاذِقِيّة، و65% من سكّان بانياس وجبلة، في حين أنّ البلدات الجبليّة دريكيش والشيخ بدر والقرداحة تبقى 100% علويّة تقريبًا. صافيتا خليط من العلويّين والمسيحيين، بينما الحفة سُنيّة في غالبيتها. حسب سجل البلدة المدنيّ لعام 1993، سكن الحفة 911 مسلمًا سنيًّا و342 مسيحيًّا و15 علويًّا. في عام 1994، كان هناك 8.603 مسلمين (سنة وعلويّين) و1.002 مسيحيًّا.

25- تقدير فابريس بالانش، اعتمادًا على إحصاءات السكّان لأعوام 1981 و1994 و2004.

26- المحافظة هي الوحدة الإداريّة الأهم في النّظام السوريّ، ويديرها موظّف مدنيّ رفيع المستوى، محافظ، يعيّنه الرئيس. يمثل المحافظ رئيس الجمهورية في المحافظة، ويتّخذ مبادرات تتعلّق بإدارة المنطقة وتطويرها الاقتصاديّ، ويكون مسؤولًا

في الآن ذاته عن الحفاظ على الأمن العام فيها. هناك فروع وأقسام محليّة لوزارات ومؤسّسات الدولة في كل محافظة، وهذه تخلق آلاف الوظائف وتعطي البلدة أهميّة سياسيّة واقتصاديّة حقيقيّة.

27- تخصّص ميناء طَرطُوس منذ تأسيسه بنقل البضائع الثقيلة (البوتاسيوم والحديد والإسمنت، إلخ.)، لكن قربه من دمشق وحمص سرعان ما اجتذب سفن الحاويات التي كانت تتجه سابقًا إلى اللّاذِقِيّة، مع أنّ ميناء اللّاذِقِيّة يبقى أفضل تجهيزًا من ميناء طَرطُوس لإعادة شحن الحاويات.

28- بعد سلخ لواء الإسكندرون وانتقاله إلى تركيا عام 1939، غادر عشرات آلاف الأشخاص المنطقة للاستقرار في سورية. كان المجتمع العلويّ في اللواء أكثر تحضرًا من نظيره في سورية، وضمّ نخبًا مثقّفة مهمّة من بينهم وهيب الغانم وزكي الأرسوزي، وهما من مؤسّسي حزب البعث، وانتقلا إلى دمشق وحلب تباعًا وأقاما فيهما.

29- تعتمد التقديرات على إحصاءات السكّان لأعوام 1960 و1970 و1981. المكتب المركزيّ للإحصاء، دمشق.

30- حسب تقدير المؤلف، يبلغ عدد السكّان العلويّين 500.000 نسمة.

31- تنسب هذه العبارة إلى حافظ الأسد، رغم عدم تسجيلها رسميًّا قطّ، وكرّرها ضبّاط الجيش السوريّ في حواراتٍ أجراها المؤلف معهم.

32- حوارات أجراها المؤلف خلال عمله الميدانيّ في التجمّعات المدنيّة في دمشق بين عامَي 2003 و2008.

33. Alasdair Drysdale, 'Center and Peripheries in Syria. A political geography study', p. 199.

34. Fabrice Balanche, *La région alaouite et le pouvoir syrien*, p. 164.

35. Ibid., p. 165; and Noujoud Allouch, 'La péri-urbanisation de Lattaquié', PhD diss. 2000)), p. 239.

36. Noujoud Allouch, 'La péri-urbanisation de Lattaquié', p. 266.

37- لاحظ المؤلف من عدة استطلاعات نوعية أجريت بين عامَي 2000 و2013 وجود تعيينات جماعيّة هائلة للعلويّين في القطاع العام في اللّاذِقِيّة. وتؤكّد أطروحة نجود علوش هذه النتائج؛ إذ سجّلت أعداد توزّع القوة العاملة (العاملين الذكور والإناث) في الأحياء العلويّة في أطراف اللّاذِقِيّة على النحو التالي: 64.9% في القطاع العام، 11.5% في القطاع الخاص غير الزراعيّ، 9% في الزراعة، 14.6% عاطلون عن العمل. انظر:

Allouche Noujoud Allouch, 'La péri-urbanisation de Lattaquié', p. 266.

38. Syrian census, 2004.

39. Fabrice Balanche, *La région alaouite et le pouvoir syrien*, p. 165.

40- ربع عدد المدارس الثانويّة التي افتتحت في سورية بين عامَي 1963 و1970 كانت في المنطقة السّاحليّة. انظر:

Alasdair Drysdale, 'Center and Peripheries in Syria. A political geography study', PhD dissertation (University of Michigan, Chicago,1997), p. 260.

41. Syrian census, 1960.

42. Syrian census, 2004.

43. Syrian census, 1981.

44- تضاعف المعدّل الوطنيّ من 1.6% إلى 3.7 % بين عامَي 1981 و2004.

45. Syrian census, 2004.

46. Fabrice Balanche, *Atlas du Proche-Orient Arabe* (Paris: PUPS, 2011), p. 56.

بلغت نسبة الطالبات من مجموع الجسم الطلابيّ في جامعة اللّاذِقِيّة (عام 2009) 54.3%، مقارنة بالمعدّل الوطنيّ 51%. انظر:

Statistical Yearbook 2010 (Damascus: Central Bureau of Statistics, 2011).

47. Youssef Courbage and Todd Emmanuel, *Le rendez-vous des civilistions* (Paris: Seuil, 2007), p. 56.

48 - وكذلك المجتمعان الدرزيّ والمسيحيّ.

49- في عام 1935 كان عدد سكّان بانياس 2.157 (1.761 سنّة، و350 مسيحيّون، و136 علويّون). انظر:

Jacques Weulersse, 'Les Alaouites', p. 56.

50- رغم أنّ هذا الرقم بلا شكّ مبالغ فيه، لزيادة أهمية المجتمع العلويّ في المدينة، يمكن مع ذلك القول إنّ العلويّين أصبحوا يشكّلون مجتمع الأغلبيّة. انظر:

Alain Chouet, 'L'espace tribal alaouite à l'épreuve du pouvoir', *Maghreb-Machrek* 147 (Jan.–Mar. 1995): p. 105.

51. Censuses of 1994 and 2004, Central Bureau of Statistics, Damascus.

52- مقابلة في بانياس عام 2009 أجريت خلال العمل على مشروع مشترك لحماية البيئة بين الجمعية الألمانيّة للتعاون الدوليّ (GIZ) ووزارة البيئة السوريّة.

53.http://uk.reuters.com/article/2011/05/07/uksyriaidUKTRE74222020110507;http://www.romandie.com/news/n/ Syrie combats inedits en pays alalouite sept soldats tues42020520131758.asp?n= Syrie combats inedits en pays alalouite sept soldats tues42020520131758.asp

54-مقابلة مع المؤلف، نيسان/ أبريل-أيار/ مايو 2011، في سورية.

55. http://www.hrw.org/news/2013/09/13/syria-mass-executions-government-forces

56- قرية أرمنية-علويّة مختلطة في جبل النصيريّة قتل فيها الثوار 150 شخصًا في آب/ أغسطس 2013.

57- قرية علويّة قرب حمص قتل فيها الثوار 50 شخصًا في كانون الثاني/ يناير 2014.

58- ماهر الأسد شقيق بشّار الأسد الأصغر وخليفته في النهاية في حال وفاته.

59- غادر مصطفى طلاس سورية عام 2011.

60. http://www.lemonde.fr/international/article/2012/03/01/le-lieutenant-tlassfigure-de-

la-resistance-armee-de-baba-amro_1650436_3210.html

61. http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/former-golden-boymanaf-tlass-emerges-as-contender-to-lead-syria-7979680.html

62- أجبر حزب الله على التدخل في سورية بأمر من إيران، التي لم تستطع أن تحمل نفسها على تقبل فكرة سقوط نظام بشّار الأسد، كونه حجر الزاوية في المحور المؤيّد لها والممتد حتى البحر الأبيض المتوسط. أطلقت هجمات الثوار على قرى شيعيّة في حمص حملة تضامن بين الشّيعة على الطرف الآخر من الحدود مع إخوانهم السوريّين. وشكّلت التهديدات ضدّ مقام السيدة زينب الشيعيّ ذريعة أيضًا لتدخل حزب الله. كما أنّ خشيته من أن يكون الهدف التالي في حال سقوط بشّار الأسد، كان حجّة أخرى طرحها حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله. أثبت حزب الله باستعادته بلدة القصير أنّ له دورًا حاسمًا يلعبه في سورية، وأنّه موجود في كلّ هجوم رئيس من الحدود الأردنيّة إلى حلب.

63- بحلول عام 2015، قدّمت إيران أكثر من ثلاثة مليارات دولار لنظام الأسد، وأرسلت له أكثر من 30.000 طن من الأغذية والإمدادات لمساعدة الشعب السوريّ الذي يعاني أزمة غذائيّة (http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.584566). وأتاح خط الائتمان الذي فتحته الحكومة الإيرانيّة لنظام الأسد وصوله إلى النفط، وزيادة قيمة العملة السوريّة. كما أرسلت الجمهورية الإيرانيّة قادتها العسكريّين لتدريب الميليشيات السوريّة. وتقدّم الحكومة الإيرانيّة إضافة إلى ذلك خدمات الاستخبارات وتدريب جنود جيش النّظام. (http://www.haaretz.com/news/middle-east/1.575593) يزعم أيضًا أنّ عددًا متزايدًا من الإيرانيين عبروا الحدود السوريّة للمشاركة في الصّراع، وأنّ فصيلًا من نخبة حرس إيران الثوريّ يشرف على الشأن السوريّ بقيادة رجل إيران القويّ قاسم سليماني (http://www.newyorker.com/reporting/2013/09/30/130930fa_fact_filkins?currentPage=all).

64- انظر «ازدياد الانقسامات الطائفيّة مع تدفق العراقيين الشّيعة لنصرة الأسد»:

http://www.reuters.com/article/2013/06/19/us-iraq-syria-militants-idUSBRE95I0ZA20130619.

65- بعد دخوله في حلف استراتيجيّ مع النّظام، وعِدَ الفرع السوريّ لحزب العمال الكردستانيّ (PKK) بالأراضي الكرديّة في شمال سورية لقاء دعمه للنظام ضدّ الثوار.

66- رغم أنّ المنطقة العلويّة تضم 10% فقط من سكّان سورية، إلّا أنّها تشغل 20% من وظائف القطاع الصناعيّ العام.

67- اقتحمت مجموعة من الإخوان المسلمين مدرسة المدفعية في حلب بتاريخ 16 حزيران/ يونيو 1979، وفصلت طلاب الضبّاط العلويّين عن أقرانهم وقتلت 83 رجلًا منهم.

68- مقابلة مع المؤلف في طَرطُوس، تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

69- كانت إزاحة ملايين اللاجئين السنّة وطردهم إلى لبنان وتركيا والأردن وكردستان العراق سلاحًا حاسمًا في استراتيجية حرب النّظام. قد يشكّل هؤلاء تهديدًا كمقاتلين لاجئين، أو يوفّروا قواعد تمرّد عبر الحدود، لكن من الصعب عكس حركات جماعيّة كهذه (أو في الواقع إرجاعها إلى وطنها)، ما يخلق تحوّلات ديمغرافيّة دائمة تقوي مركز النّظام. استنسخت هذه الاستراتيجيّة الأوسع في التهجير القسريّ لمجتمعات كاملة وتدمير أحياء سنيّة برمّتها لاحقًا في دمشق وحمص. للاطلاع على المزيد من التفاصيل انظر:

http://www.hrw.org/news/2014/01/30syria-thousands-houses-unlawfully-azed

70- في نيسان/ أبريل 2014:

http://www.reuters.com/article/2014/04/01/us-syria-crisis-tollidUSBREA300YX20140401

71- تعاني أقليّات أخرى مواليّة تقليديًّا للنظام، بما فيها الدروز والمسيحيّون والإسماعيليّون والشّيعة، ضعفًا ديمغرافيًّا مشابهًا. صار كامل مجموع الأقليّات الطائفيّة الآن لا يزيد على 20% من مجموع السكّان الحالي، مقارنة بـ30% في بداية الثمانينيّات.

الفصل 5: علويّو سورية وحزب البعث

1. Alasdair Drysdale, 'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization', *Civilisations* 29 (1979): 359–74.

2. Anthony Smith, 'States and Homelands: the Social and Geopolitical Implications of National Territory', *Millennium* 10 (Autumn 1981): 187–202.

3. Peter Gubser, 'Minorities in Power: The Alawites of Syria', in R. D. McLaurin (ed.), *The Political Role of Minority Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1979), pp. 30–31.

4. Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 49–80.

5. Michael van Dusen, 'Political Integration and Regionalism in Syria', *Middle East Journal*, vol. 26, no. 1 (1972): 123–36; idem, 'Downfall of a Traditional Elite', in Frank Tachau (ed.), *Political Elites and Political Development in the Middle East* (Cambridge, MA: Schenkman/Wiley, 1975), pp. 115–55; George Jabbur, *al-Fikra al-siyasi al-mu'asir fi Suriya* (Contemporary Political Thought in Syria) (London: Riad al-Rayyes, 1987), pp. 251–3; Muta' Safadi, *Hizb al-Ba'th: ma'sat al-mawlid, ma'sat al-nihaya* (The Ba'th Party: The Tragedies of its Birth and End) (Beirut: Dar al-Adab,1984), p. 60.

6. Mahmud Faksh, 'The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force', *Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 2 (Apr. 1984): 136–8; Michael van Dusen, 'Downfall of a Traditional Elite', pp. 132–3; Moshe Maoz, 'Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria', *Middle East Journal*, vol. 26, no. 4 (1972):404–389 ; Patrick Seale, *The Struggle for Syria* (London and Oxford: RIIA, Oxford University Press, 1965), pp. 133–6.

7. Jallal as-Sayyid, *Hizb al-Ba'th al-Arabi* (Beirut: Dar al-Nahar, 1973), pp. 34–9,5–84 ; Sami al-Jundi, *al-Ba'th* (Beirut: Dar al-Nahar, 1969), pp. 21–39; Kamel S. Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology, and Organization* (Syracuse: Syracuse University Press, 1966); John Devlin, *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1976); Muta' Safadi, *Hizb al-Ba'th: ma'sat al-mawlid, ma'sat al-nihaya* (The Ba'th Party: The Tragedies of its Birth and End), pp. 63–7.

8. George Jabbur, *al-Fikra al-siyasi al-mu'asir fi Suriya* (Contemporary Political Thought in Syria), p. 162; Amos Perlmutter, 'From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'th Party', *Western Political Quarterly*, vol. 22, no. 4 (1969): 835.

9. Muta' Safadi, *Hizb al-Ba'th: ma'sat al-mawlid, ma'sat al-nihaya*, pp. 8, 286–7, 290, 375; Sami al-Jundi, *al-B a'th*, pp. 84–9, 95–9; Jallal as-Sayyid, *Hizb al-Ba'th al-Arabi* (Beirut: Dar al-Nahar, 1973), p. 172; Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963–1966: the army–party symbiosis* (New York: Halstead Press, 1972), pp. 36–48.

10. Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (NY and London: Praeger and Pall Mall, 1970), p. 337.

11. Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963–1966: the army–party symbiosis.*

12. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance', *Middle East Journal*, vol. 35, no. 344–331 :(1981) .

13. Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society, Army Officers*, pp. 166–169; Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics*, 1961–1980 (London: Croom Helm, 1981), pp. 67–78.

14. Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963–1966: the army-party symbiosis* ; Munif al-Razzaz, *al-Tajriba al-murra* (The Bitter Experience) (Beirut: Dar al-Ghandur, 1967); Martin Seymour, 'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt', *Middle Eastern Studies*, vol. 6, no 1 (Jan. 1970): 35–47.

15. Eberhard Kienle, 'Entre jama'a et classe: Le pouvoir politique en Syrie', Ethnizitat und Gesellschaft, *Occasional Papers* 31 (Berlin: Verlag das Arabische Buch. 1992);

Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad* (London: I. B Tauris,1995), pp. 146–54; Elizabeth Picard, 'Clans militaires et pouvoir ba'thiste en Syrie', *Orient* (Hamburg, 1979), pp. 49–62.

16. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance'; Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 1988), pp. 181, 428–37; Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, pp. 150–51.

17. Alasdair Drysdale, 'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization'; Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, pp. 156–65.

18. Van Dam, *Struggle for Power*, pp. 126–9; Alasdair Drysdale, 'The Syrian Political Elite, 1966–1976: A Spatial and Social Analysis', *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 1 (1981): 3–30.

19. Raymond Hinnebusch, *Peasant and Bureaucracy in Syria: the Political Economy of Rural Development* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), pp. 31–60.

20. Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant*, pp. 166–219.

21. Alasdair Drysdale, 'The Regional Equalization of Health Care and Education in Syria

since the Ba'thi Revolution', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13 (1981): 93–111; Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, pp. 184–5.

22. Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, p. 456.

23. Ibid., p. 457.

24. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance'; Mahmud Faksh, 'The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force', pp. 137, 143–7.

25. Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: the Muslim Brotherhood in Syria* (London: Hurst, 2013), p. 74.

26. Hinnebusch, *Authoritarian Power*, pp. 276–300.

27. Raymond Hinnebusch, 'The Ba'th Party in Post-Ba'thist Syria: President, Party and the Struggle for "Reform"', *Middle East Critique*, vol. 20, no. 2 (2011): 109–25.

28. Leon T. Goldsmith, 'Syria's Alawites and the Politics of Sectarian Insecurity, A Khaldounian Perspective', *Ortadoğu Etütleri*, vol. 3, no. 1 (July 2011): 46–9.

29. Raymond Hinnebusch, 'Syria: from Authoritarian Upgrading to Revolution?' *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012): 95–113.

30. Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: the Muslim Brotherhood in Syria*, pp. 181–200.

31- حسب المرصد السوريّ لحقوق الإنسان، تكبدت القُوّات المؤيدة للنظام، وقسم كبير منها علويّ، 43% من قتلى الصّراع حتى عام 2013.

http://www.mcclatchydc.com/2013/06/03/192881/assad-backers-reportedly make.html#.UgEtK1M1Y7C

32. Nir Rosen, 'Guardians of the Throne', al-Jazeera, 10 October 2011, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/10/201110101224346719 82.html

33. Leon T. Goldsmith, 'Syria's Alawites and the Politics of Sectarian Insecurity, A Khaldounian Perspective', pp. 33–60; Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: the Muslim Brotherhood in Syria*, p. 184.

34. Nir Rosen, 'Guardians of the Throne', al-Jazeera,10 October 2011.

الفصل 6: الإخوان المسلمون السوريّون ومعضلتهم العلويّة

1. 'Asad: Challenge Syria at your Peril', *Daily Telegraph*, 29 October 2011.

2- للمزيد عن تجربة الإخوان المسلمين السوريين في السياسات البرلمانيّة من 1940 حتى بداية الستينيّات، انظر:

Joshua Teitelbaum, 'The Muslim Brotherhood in Syria, 1945–1958: Founding, Social and Origins, Ideology', Middle East

Journal, vol. 65, no. 2 (2011); and Joshua Teitelbaum, 'The Muslim Brotherhood and the "Struggle for Syria", 1947–1958: Between Accommodation and Ideology', *Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 3 (2004).

انظر أيضًا:

Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama, the Muslim Brotherhood in Syria* (New York: Oxford University Press, 2013), pp. 19–42.

3- مقابلة مع أحد أعضاء الإخوان المسلمين، أيلول/ سبتمبر 2012.

4. Mohammed Hawari, quoted in Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama, the Muslim Brotherhood in Syria*, p. 93.

5. Issam al-Attar, quoted in ibid.

6. Muhammed Riyadh al-Shuqfah, quoted in ibid., p. 102.

7- انظر:

Umar Farouk Abd-Allah, pp. 104–5.

8- أحد مسؤولي النّظام في اقتباس وارد في كتاب:

Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama, the Muslim Brotherhood in Syria*, p. 73.

- لنظرة عامّة حول فكر وتكتيكات «الطليعة المقاتلة» من عام 1976 وحتى عام 1982، انظر:9

Abu Mus'ab al-Suri, *Lessons learned from the armed Jihad ordeal in Syria*

(أبو مصعب السوريّ، **دروس من محنة الجهاد المسلّح في سورية**) وثيقة استولت عليها القوّات الأميركيّة في أفغانستان عام 2002 وفهرستها مع ترجمتها الكاملة في (AFGP-2002—600080).

10- لمزيد من التفاصيل حول الهجوم على مدرسة المدفعية في حلب، انظر:

Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama*, pp. 101–7.

11. Ibid., p. 60.

12- لمزيد من التفاصيل حول مجزرة سجن تدمر، انظر:

Syrian Human Rights Committee, 'The Tadmur (Palmyra) prison massacre on its 27th anniversary',26 June 2007,

متوفّرة أيضًا على الموقع الإلكتروني:

http://www.shrc.org/data/aspx/d3/3243.aspx

13. Zouheir Salem, quoted in ibid., pp. 123–4.

14. US Defense Intelligence Agency (DIA), 'Muslim Brotherhood pressure intensifies' (Secret), DDB-2630-34-B22, April 1982.

15. Muhammed Riyadh al-Shuqfah, quoted in Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama*, p. 124.

16- للمزيد حول «القيادة المشتركة»، انظر:

Hanna Batatu, Syria's *Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 269.

17- للمزيد حول التركيبة الآيديولوجيّة للطليعة المقاتلة، انظر:

Chris Kutschera, 'Syrie: les Frères Musulmans et l'alliance politique', *Le Monde Diplomatique* (Mar.1983).

18- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المنشقّين في كانون الثاني/ يناير 2013. انظر:

Raphaël Lefèvre, 'The Muslim Brotherhood prepares for a comeback in Syria', Carnegie Endowment for International Peace, April 2013.

19. Ibid.

20. 'Building the Syrian state: a plan by the Syrian Muslim Brotherhood', charter available online at http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50663

21- لتحليل سياسيّ-ديني للفتوى، انظر:

Yaron Friedman, 'Ibn Taymiyya's fatwa against the Nusayri-Alawi sect', Der Islam, vol. 82, no. 2 (2005): 349–63.

لقراءة في فكر سعيد حوّى، انظر:

Itzchak Weismann, 'Sa'id Hawwa: the making of a radical Muslim thinker in modern Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 4 (1993); and Itzchak Weismann, 'Sa'id Hawwa and Islamic revivalism in Ba'athist Syria', *Studia Islamica* 85 (1997).

22- مقابلة أجراها المؤلف مع محمّد زهير الخطيب، عضو المكتب السياسيّ لجماعة الإخوان المسلمين في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

23. James A. Paul, *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Asad Regime* (New Haven, CT: Yale University Press, 1991).

24. Adnan Saadeddine, quoted in Alison Pargeter, *The Muslim Brotherhood: the burden of tradition* (London: Saqi Books, 2010), p. 85.

25. The National Honour Charter for Syria (London: August 2002,), p. 2.

(نسخة أعطيت للمؤلف). للاطلاع على تحليل مفصّل لهذا البرنامج وآيديولوجيته، انظر:

Thomas Pierret, 'Le Projet politique pour la Syrie et pour l'avenir des Freres Musumans', in Baudouin Dupret et al. (eds), *La Syrie au present* (Paris: Sindbad Actes Sud), pp. 729–38.

26. *The Political Perspective for Syria: the Muslim Brotherhood's vision of the future* (London: Dec. 2004), pp. 3–4.

(نسخة أعطيت للمؤلف)

27. Ali al-Bayanouni, 'No one owns the Syrian uprisings', *Guardian*, 16 April 2011.

28- للمزيد عن علاقة الإخوان المسلمين بالمجتمعات السوريّة غير السنيّة في المجلس الوطنيّ السوريّ والائتلاف الوطنيّ السوريّ، انظر:

Raphaël Lefèvre, 'The Muslim Brotherhood prepares for a comeback in Syria'.

29- اقتباس من أقوال علويّ منشق يرد في:

Raphaël Lefèvre, 'The Muslim Brotherhood prepares for a comeback in Syria'.

30. Syrian National Unity and Anti-Sectarianism Workshop (Cairo: June 2011), p. 1.

(نسخة أعطيت للمؤلف)

31. Ibid., pp. 2–3.

32. Ibid., p. 2.

33- مقابلة أجراها المؤلف مع منشقّ علويّ في كانون الثاني/ يناير 2014.

34- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين السوريّة في شباط/ فبراير 2014.

35. 'Syria's Muslim Brotherhood to announce political party', *Al-Arabiya*, 9 November 2013.

36. 'Syrian Brotherhood to launch party', *Agence France Presse*, 21 July 2012.

37. 'Syria's Brotherhood promises peace and stability for Syria', *Today's Zaman*, 20 January 2013.

38. Yezid Sayigh and Raphaël Lefèvre, 'Uncertain Future for the Syrian Muslim Brotherhood's Political Part', Carnegie Endowment for International Peace, 9 December2013 .

39- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء المكتب السياسيّ لحزب الوعد في كانون الأوّل/ ديسمبر 2010.

40- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء حزب الوعد في شباط/ فبراير 2014.

41. Raphaël Lefèvre, 'The belated birth of the Wa'ad party', Carnegie Endowment for International Peace, 16 December 2013.

42. Author's interview with a member of the Syrian Muslim Brotherhood's leadership, January 2014.

43. Raphaël Lefèvre, 'The Syrian Muslim Brotherhood's armed struggle', Carnegie Endowment for International Peace, 14 December 2012.

44- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين السوريّة في حزيران/ يونيو 2013.

45. 'Muslim Brotherhood establishes militia inside Syria', *Daily Telegraph*, 3 August2012 .

46. Ibid.; Raphaël Lefèvre, 'The Brotherhood Starts Anew in Syria', *Al-Majalla*,19 August 2013.

47- للاطّلاع على إعلان جماعة الإخوان المسلمين تشكيل «دروع الثورة»، انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=CqAUKnssAn4&list=TLIJPJBOLoO4g.

لتحليل علاقة الإخوان المسلمين مع «دروع الثورة»، انظر:

Aron Lund, "Struggling to adapt: the Muslim Brotherhood in the new Syria", Carnegie Endowment for International Peace, 7 May 2013, and Ali el-Yessir and Raphael Lefevre, "Militias for the Syrian Muslim Brotherhood?", Carnegie Endowment for International Peace, 29 October 2013.

48- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين السوريّة في كانون الثاني/ يناير 2014.

49- انظر:

The section on 'Our political project', available at http://revolutionshields.com/content-2.html, and the section on 'Principles and general policies', available at http://revolutionshields.com/content-3.html

50- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المنشقّين العلويّين في كانون الثاني/ يناير 2014.

51. 'You can still see their blood: executions, indiscriminate shootings and hostagetaking by opposition forces in the Latakia countryside', Human Rights Watch, October 2013.

52- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد كبار قادة الإخوان المسلمين السوريّة في كانون الثاني/ يناير 2014.

53- مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين السوريّة في تشرين الأول/أكتوبر 2013.

الفصل 7: تنوُّع العلويّين وتضامنهم: من السّاحل إلى الداخل

1- أعلنت ثلاث فتاوى أصدرها رجل الدين السُّنيّ ابن تيمية بداية القرن الرابع عشر أنّ العلويّين زنادقة وخارج ملّة الإسلام، وكانت تلك نقطة تحوّلٍ رئيسة على صعيد تقبل الطائفة واندماجها في تيار المجتمع الإسلاميّ السائد. انظر:

Yvette Talhamy,'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 46, no. 2 (2010): 175–94.

2. Michel Nehme, 'Identity and Fear: A Survey of the Arab East', *Studies in Comparative International Development*, vol. 30, no. 4 (Winter 1995/1996): 18.

3- شكّل العلويّون عام 1936 نسبة 69% من سكّان الدولة العلويّة التي أنشأها الانتداب الفرنسيّ والتي ضمت السّاحل السوريّ ومنطقة الجبل. انظر:

Stephen Longrigg, *Syria and Lebanon under French Mandate* (London: Oxford University Press, 1958), p. 207.

4. Yaron Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria* (Leiden: Brill, 2010), p. 6.5 . Ibid., pp. 22–3.

6. Xavier De Planhol, *Minorités en Islam, Géographie Politique et Sociale* (Paris: Flammarion,2007), p. 85; Yaron Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria*, pp. 38–9; Stefan Winter, *The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule, 1516–1788* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 61.

7. Xavier De Planhol, *Minorités en Islam, Géographie Politique et Sociale*, p. 61; William Harris, *The Levant, A Fractured Mosaic* (Princeton, NJ: Markus Wiener,2003), p. 67.

8. Fuad Khuri, *Imams and Emirs, State, Religion and Sects in Islam* (London: Saqi Books, 1990), p. 74.

9. Leon T. Goldsmith, '"God Wanted Diversity": Alawite Pluralist Ideals and their Integration into Syrian Society, 1832–1973', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 4 (2013): 392–409.

10. Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 1989), p. 41; Radwan Ziadeh, *Power and Policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East* (London: I. B. Tauris, 2011), p. 16; Ayse Tekdal Fildis, 'Roots of Alawite–Sunni Rivalry in Syria', *Middle East Policy*, vol. 19, no. 2 (2012): 154.

11. Raymond Hinnebusch, *Peasant and Bureaucracy in Ba'thist Syria: The Political Economy of Rural Development*(Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 18.

12- فاقم الخطاب الطائفيّ لجماعة الإخوان المسلمين ومؤيّديها إحساس العلويّين بالقلق وعدم الأمان. انظر على سبيل المثال:

Umar F. Abdallah, The Islamic Struggle in Syria (Berkeley, CA: Mizan Press, 1983), pp. 48, 211.

13. Raphaël Lefèvre, 'Power Struggles among the Alawites in Lebanon', *Syria in Crisis*, Carnegie Endowment for International Peace, 1 January 2014, www.carnegieendowment.org, 14 April 2014.

14- تُقدَّر أعداد العلويّين في منطقتي أضنة ومرسين التركيتين بين 247.000 و329.000 نسمة عام 2000. انظر:

G. Prochazka-Eisl and S. Prozchazka, *The Plain of Saints and Prophets, The Nusayri-Alawi Community of Cilicia* (Southern Turkey) *and its Sacred Places* (Wiesbaden: Harrassowitz Verlag,2010), p. 59. In 2011.

يقدّر العلويّون أنفسهم عدد مجتمعهم في أنطاكية بنحو 500.000 نسمة من مجموع سكّان منطقة هاتاي البالغ 1.500.000 نسمة. انظر:

Turkish Statistical Institute, www.turkstat.gov.tr, accessed14 April 2014.

15. E. Piguet and F. Laczko (eds), 'People on the Move in a Changing Climate', *Global Migration Issues* 2 (2014): 123.

16. Ibid.

17. Stephan Rosiny, 'Power Sharing in Syria: Lessons from Lebanon's Taif Experience', *Middle East Policy*, vol. 20, no. 3 (Fall 2013): 49.

18. Henry Maundrell, *A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697* (Beirut: Kyats,1963), pp. 16–17.

19- للاطّلاع على شرح وافٍ لهذا، انظر:

Torstein Worren, 'Fear and Resistance: The Construction of Alawi Identity in Syria', Masters diss., University of Oslo (2007), pp. 78–82.

20. Matti Moosa, *Extremist Shiites, The Ghulat Sects* (New York: Syracuse University Press, 1988), pp. 267–9; Yaron Friedman, *The Nusayrī-'Alawīs: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria*, p. 47; Xavier De Planhol, *Minorités en Islam, Géographie Politique et Sociale*, p. 87.

21. Robert F. Mahfouda and James N. Beck, 'Petrographic/geochemical studies of primary and alteration–weathering minerals in garnetiferous ultramafic xenoliths–basanite, Tartous Province, NW Syria', *Microchemical Journal*, 78 (2004): 115.

22. Xavier De Planhol, *Minorités en Islam, Géographie Politique et Sociale*, p. 83.

23. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance', *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (Summer 1981): 334–5.

24. Xavier De Planhol, *Minorités en Islam, Géographie Politique et Sociale*, p. 83.

25. Colbert Held, *Middle East Patterns: Places, Peoples, and Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 2000), p. 242.

26. Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, The Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), p. 69. In 1960,

لاحظ نيفل بربور أنّ الطرقات إلى الجبال السّاحليّة لم تكن أكثر من دروب ترابيّة وعرة. انظر:

Nevill Barbour, 'Impressions of the United Arab Republic', *International Affairs*, vol. 36, no. 1 (Jan. 1960): 28.

27. Henry Jessup, *Fifty-Three Years in Syria* (London: Fleming H. Revell, 1910), p. 152.

28. Yvette Talhamy, 'The Nusayri Leader Isma'il Khayr Bey and the Ottomans (1854–58)', *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 6 (Nov. 2008): 897.

29. Henry Jessup, *Fifty-Three Years in Syria*, p. 152.

30- تظهر مسألة الفصل بين المرشديّة والعلويّة بوضوح في آراء العلويّين والمرشديين على حدٍّ سواء. ذكر شيوخ العلويّين الذين حاورهم المؤلف أنّه لا يمكن التوفيق بين الانحراف الذي تشكله المرشديّة والدين العلويّ. كذلك حاول المرشديون الذين تحدّثوا إلى المؤلف إيضاح أنّهم يختلفون عن العلويّين. انظر أيضًا:

Gitta Yaffe and Uriel Dann, 'Suleiman al-Murshid: Beginnings of an Alawi leader', *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 4 (Oct. 1993):40–624 .

31. Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'ath Party*, 4th edn (New York: I. B. Tauris, 2011), p. 175; Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, p. 63.

32. Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables and Their Politics*, pp. 331, 414; Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', Friedrich Ebert Foundation (March 2013), p. 6.

33. Peter Gubser, 'Minorities in Power: The Alawites of Syria', in R. D. McLaurin, *The Political Role of Minority Groups in The Middle East* (New York: Praeger, 1979), p. 19; Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, The Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics*, pp. 12, 188.

34- ما يزال هناك جيب علويّ في بلدة الغجر الصغيرة في مرتفعات الجولان التي تسيطر عليها إسرائيل، ويوجد أيضًا قليلٌ من علويّي الشتات في أستراليا. انظر:

Ghassan Hage, *Arab–Australians Today: Citizenship and Belonging* (Melbourne: Melbourne University Press, 2002), p. 40

35: انظر -

William Harris, Lebanon: A History 600–2011 (New York: Oxford University Press, 2012).

36. Hannah Stewart, 'Lebanon's National Identity: Walking between Raindrops', *Levantine Review*, vol. 1, no. 2 (Fall 2012): 159–65.

37- حول زكي الأرسوزي وضم تركيا لواء الإسكندرون، انظر:

Keith D. Watenpaugh, 'Creating Phantoms: Zaki al-Arsuzi, the Alexandretta Crisis, and Formation of Modern Arab Nationalism in Syria', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 28 (1996): 363–89.

38- مقابلة أجراها المؤلف مع شيخ علويّ (فضّل عدم ذكر اسمه) في أنطاكية، تركيا، آذار/ مارس 2011.

39. Fuad Khuri, *Imams and Emirs, State, Religion and Sects in Islam* (London: Saqi Books, 1990), p. 75.

40. Robert Fisk, 'Disturbing change of style in Syria', *The Times*, 2 April 1980; Alasdair Drysdale, 'The Asad Regime and its Troubles', *MERIP Reports* 110 (Nov.-Dec. 1982): 247–8.

41. Jordi Tejel, *Syria's Kurds: History, Politics and Society* (Oxon: Routledge, 2009), p. 68.

انظر أيضًا:

Steven Heydemann, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2004).

42. Søren Schmidt, 'The Developmental Role of the State in the Middle East: Lessons from Syria', in R. Hinnebusch (ed.), *The State and the Political Economy of Reform in Syria* (Fife: St Andrews Papers on Contemporary Syria, 2009), p. 33.

43. Ibid.

44. Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire* (Washington, DC: Brookings Institute Press, 2005),p. 63.

45. E. Piguet and F. Laczko (eds.), 'People on the Move in a Changing Climate', pp. 123–4.

46. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', pp. 1, 6;

انظر أيضًا:

Sunda Suleiman (Representative of the Syrian Arab Alawite Society), interview by V. Ayhan and O. Orhan, Antalya, Turkey, 'An Interview with Sunda Suleiman', *ORSAM*, 1 June 2011, http://www.orsam.org.tr/en/showOrsamGuest.aspx?ID=182, accessed 14 March 2014.

47- التأويل الشائع لمفهوم ابن خلدون للعَصبيّة أنّه التحشيد السياسيّ لتضامنات الجماعة الاجتماعيّة أو القبليّة أو الإثنيّة-الطائفيّة. انظر:

Goldsmith (2011), p. 45.

48. Marlin Dick, 'A sect in the middle: Syria's Alawites endure considerable resentment', *Daily Star*, Beirut, 6 October 2012, http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2012/Oct-06/190351-a-sect-in-the-middle-syrias-alawites-generate-considerable-resentment.ashx

49. Sunda Suleiman, interview by V. Ayhan and O. Orhan *ORSAM*, Antalya, Turkey, 1 June 2011.

50- ملاحظة المؤلف، اللّاذقِيّة، سورية، 24 آذار/ مارس 2011.

51. Nir Rosen, 'Among the Alawites', p. 3.

52. Ibid.

53- مقابلة أجراها المؤلف مع شيخ علويّ (فضّل عدم ذكر اسمه) في أنطاكية، تركيا، آذار/ مارس 2011.

54. Anonymous, 'The Alawites' Quiet Opposition', Fikra Forum, last modified15 November 2013, accessed 14 March 2014, http://fikraforum.org/?p=4059

55. Neil Macfarquhar, 'Cracks develop in Alawite unity', *New York Times*, 11 June2012 .

56. David Ignatius, 'Refusing to play Assad's sectarian games in Syria', *Washington Post*,19 September2012.

57. Sunda Suleiman, interview by V. Ayhan and O. Orhan ORSAM, Antalya, Turkey,1 June 2011. Nir Rosen on Syrian sectarianism, Al Jazeera, 18 February 2012.

58. Sunda Suleiman, interview by V. Ayhan and O. Orhan ORSAM, Antalya, Turkey,1 June 2011.

59. 'Prominent Alawite clerics denounce Assad regime's "atrocities"', *Al Arabiya*, Dubai,12 September 2011, http://english.alarabiya.net/articles/2011/09/12/166498.html, accessed 14 March 2014.

60. Jomana Qaddour, 'Unlocking the Alawite Conundrum in Syria', *Washington Quarterly*, vol. 36, no. 4 (Dec. 2013), p. 70.

61. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 12; Joshua Landis, 'The Syrian Uprising of 2011: Why the Asad Regime is likely to Survive to 2013', *Middle East Policy*, vol. 19, no. 1

(Spring 2012): 74.

62. Jomana Qaddour, 'Unlocking the Alawite Conundrum in Syria', p. 67.

63. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance', p. 344.

64. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 13.

65. Barth Chukwuezi, 'Through Thick and Thin: Igbo Rural–Urban Circularity, Identity and Investment', *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 19, no. 1 (2001):66–55 .

66. Anthony Shadid, 'Death of Syrian Minister Leaves a Sect Adrift in a Time of Strife', *Washington Post*, 31 October 2005.

67. Hamza Hendawi, 'Syria Sectarian Divide Turns to Fear and Flight', *Associated Press*, 27 August 2012.

68. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance', pp. 334–5.

69. Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, p. 38.

70. N. E. Bou-Nacklie, 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment,–1916 46', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 4 (1993): 654,665 .

71. Amos Perlmutter, 'From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'ath Party', *Western Political Quarterly*, vol. 22, no. 4 (Dec. 1969): 830.

72. N. E. Bou-Nacklie, 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment,–1916 46', pp. 654–5.

73. Amos Perlmutter, 'From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'ath Party', p. 830.

74. Hanna Batatu, 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance', p. 342; idem, *Syria's Peasantry, The Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics*, p. 158; Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society* (New York: Praeger, 1969), p. 336.

75- الاستثناء البارز وزير الدفاع الأسبق علي حبيب، الذي انشقّ عن النّظام في أيلول/سبتمبر 2013. انظر:

Khaled Yacoub Oweis and Amena Bakr, 'Former Syria defense minister defects in break with Assad', Reuters, 4 September 2013, http://www.reuters.com/article/2013/09/04/us-syria-crisis-defection-idUSBRE9830O420130904, accessed 14 March 2014.

76. Isabel Nassief, 'The Campaign for Homs and Aleppo: The Assad Regime's Strategy in 2013', *Middle East Security Report*, Institute for the Study of War, 17 (2014),p. 13; Jonathan Spyer, 'Fragmented Syria', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 17, no. 3 (Fall 2013): 11.

77. Michel Nehme, 'Identity and Fear: A Survey of the Arab East', p. 18.

78- مقابلة أجراها المؤلف مع شيخ علويّ (فضّل عدم ذكر اسمه) في أنطاكية، تركيا، آذار/ مارس 2011.

79. 'Syria Say Charter wins 97.6 percent of Vote', *New York Times*, 14 March 1973.

80. Alisdair Drysdale, 'The Asad Regime and its Troubles', p. 8; Juan de Onis, 'Religious Freedom in Charter Said to Stir Syrian Disorders', *New York Times*, 25 February1973 .

81. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 7;

انظر أيضًا:

Carsten Wieland, 'Between Democratic Hope and Centrifugal Fears: Syria's Unexpected Open-ended Intifada', *Internationale Politik und Gesellshcaft* 4 (2011): 46.

82- للاطّلاع على دراسة مثيرة للاهتمام حول الهُويّات المتضاربة والتعصّب المدينيّ ضدّ المهاجرين الريفيّين في الداخل، بمن فيهم العلويّين، انظر:

Christa Salamandra, 'Consuming Damascus: Public Culture and the Construction of Social Identity', in W. Armbrust (ed.), *Mass Mediations, New Approaches to Popular Culture*

in the Middle East and Beyond (Berkeley, CA: University of California Press, 2000), pp. 182–202.

83. Christa Salamandra, 'Sectarianism in Syria: Anthropological Reflections', *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3 (Oct. 2013):305 .

84. Nir Rosen, 'Assad's Alawites: The Guardians of the Throne', Al Jazeera, Doha,10 October 2011.

85. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 13.

86. 'Syria's daring actress', Al Jazeera, Doha, 23 November 2011; Khaled Yacoub Oweis, 'Syrian actress treads new stage in Syrian protests', Reuters, 5 January 2012, http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-syria-actress-dUSTRE8040WQ20120105, accessed 14 March 2014.

87. Ibid.

88. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 13.

89. Isabel Nassief, 'The Campaign for Homs and Aleppo: The Assad Regime's Strategy in 2013', 17:25.

90. Khaled Yacoub Oweis, 'Notables calm sectarian tensions in Syrian city', Reuters,28 March 2011, http//reuters.com/assets/print?aid=INIndia-55936320110328, accessed 14 March 2014.

91- مشاهدات المؤلف العيانية في اللاذقيّة، سورية، 25 آذار/ مارس 2011

92. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 3.

93. 'Civil war fears grow in Syria', Reuters, Beirut, 10 June 2011.

94- كما صنّفته اللجنة الدوليّة لمنظمة الصليب الأحمر في 15 تموز/ يوليو 2012. انظر:

BBC, 15 July 2012, http://www.bbc.com/news/world-middleeast-18849362

95- أحد الأمثلة الوجيهة على سرديّة النّظام بإمكانيّة حدوث صراع طائفيّ كان ملاحظات بشّار الأسد للأمين العام للأمم المتّحدة بان كي مون عام 2007، وقال فيها إنّ إنشاء المحكمة الخاصّة بلبنان «قد يشعل بسهولة صراعًا تنجم عنه حرب أهليّة، ويثير انقسامات بين السنة والشّيعة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين». انظر:

United Nations, Note of the Secretary General's meeting with His Excellency President Bashar al-Asad of Syria, held at the Palace in Damascus on 24 April 2007.

96. Carsten Wieland, 'Between Democratic Hope and Centrifugal Fears: Syria's Unexpected Open-ended Intifada', p. 46.

97. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', p. 3.

98. Justin Vela, 'Alawite FSA supporter whose father backs Assad tells of Syrian family ripped apart', *The National*, Abu Dhabi, 20 September 2012, http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/alawite-fsa-supporter-whose-father-backs-assad-tells-of-a-syrian-family-rippedapart, accessed 14 March 2014.

99. Jomana Qaddour, 'Unlocking the Alawite Conundrum in Syria', p. 70.

100. 'Dialogue between a FSA fighter and a soldier of Syrian Army in Daraya, Damascus', YouTube,http://www.youtube.com/watch?v=znl0JVbexug&list=WL019D07964D691D9E

101. Carsten Wieland, 'Between Democratic Hope and Centrifugal Fears: Syria's Unexpected Open-ended Intifada', p. 51.

102. Isabel Nassief, 'The Campaign for Homs and Aleppo: The Assad Regime's Strategy in 2013', pp. 39–40.

103. Albert Aji, 'Car bombs in central Syria Kill 17', *Daily Star*, Beirut, 6 March 2014.

حدثت تفجيرات أخرى في الأحياء العلويّة في حمص بتاريخ 18 نيسان/ أبريل، و25 أيار/ مايو، و12 حزيران/ يونيو 2014.

الفصل 8: المحسوبيّة والزبائنيّة في اقتصاد سوق بشّار الاجتماعيّ

1- استفدت في التحضير لهذا الفصل إلى حدٍّ كبير من النقاشات مع مجموعة من اختصاصيي سورية والشرق الأوسط، الذين تكرّموا بمشاركتي تبصُّراتهم وخبرتهم. أدين بالشكر الجزيل إلى جورج جوفِ من قسم السياسة والدّراسات الدوليّة، جامعة كيمبردج؛ وجهاد يازجي، رئيس تحرير **التقرير السوريّ**؛ وديفيد بتر، الزميل المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدوليّة (تشاتام هاوس)؛ وناصر يوسف، المحلّل المالي المقيم في لندن؛ وكريستوفر فيلبس من كوين ماريز كوليدج، جامعة لندن، ومؤلف **الهُويّة العربيّة اليوميّة**؛ ومالك عبده، الصحفي المستقلّ المقيم في لندن؛ وهانس بومان من مركز الدّراسات العربيّة المعاصرة في جامعة جورجتاون؛ وعبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء السوريّ للشؤون الاقتصاديّة سابقًا.

2. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/06DAMASCUS3_a.html

3. Alan George, *Syria: Neither Bread Nor Freedom* (London and New York: Zed Books, 2003), p. 160.

4- لقصّة ربيع دمشق، انظر:

Alan George, op.cit.

5- مقابلة مع الرئيس بشّار الأسد، 8 شباط/ فبراير 2001.

http://www.al-bab.com/arab/countries/syria/bashar0102b.htm

6. http://www.presidentassad.net/index.php?option=com_content&view=article&id=387:president-al-assad-austria-visit-statements-april-27-2009&catid=115&Item

id=496

7. http://www.doingbusiness.org/~/media/GIAWB/Doing20%Business/Documents/Annual-Reports/English/DB11_FullReport.pdf

8. Published by the OECD and World Economic Forum.

9. http://www.transparency.org/research/cpi/overview

10. http://www.wikileaks.org/plusd/cables/06DAMASCUS2164_a.html

11. Skype interview with author, 5 November 2013.

12. World Bank, World Development Indicators database.

13. Ibid.

14. IMF, *World Economic Outlook Database*, http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=41&pr.y=9&sy=2000&ey=2010&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=463&s=NGDP_RPCH&grp=0&a=

15. World Bank, op. cit; and Syrian Center for Policy Research, *The Syrian Catastrophe: Socioeconomic Monitoring Report: First Quarterly Report (January–March2013)*, June 2013, p. 9, http://scpr-syria.org/att/1374248216_kQVrL.pdf

16. 'Syria: Drought pushing millions into poverty', *IRIN*, 9 September 2010, http://www.irinnews.org/report/90442/syria-drought-pushing-millions-into-poverty

17. Michael Werz and Max Hoffman, 'Climate Change, Migration and Conflict', in Caitlin E. Werrell and Franceso Femia (eds), *The Arab Spring and Climate Change* (Washington, DC: Stimson, Center for American Progress and The Center for Climate and Security, February 2013), http://climateandsecurity.files.wordpress.com/2012/04/climatechangearabspring-ccs-cap-stimson.pdf

18. World Bank, op. cit.

19. Syrian Center for Policy Research, op. cit. p. 9.

20. http://www.indexmundi.com/energy.aspx?country=sy&product=oil&graph=production

21. http://www.wikileaks.org/plusd/cables/05DAMASCUS5788_a.html

22. IMF, Syrian Arab Republic: 2009 Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report 10/86, Mar. 2010, p. 17, http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1086.pdf

23. Rune Friberg Lyme, *Sanctioning Assad's Syria: Mapping the Socioeconomic and Political Repercussions of the International Sanctions Imposed on Syria since March2012* (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2012), p. 16,

http://um.dk/en/~/media/UM/English-site/Documents/Danida/Partners/Research-Org/

Researchstudies/Sanctioning20%Assads20%Syria.pdf

24. Ibid., p. 17.

25. World Bank, op. cit.

26. Rabie Nasser, Zaki Mehchy and Khalid Abu Ismail, *Socioeconomic Roots and Impactof the Syrian Crisis*, Syrian Center for Policy Research, 2013, p. 19, http://scprsyria.org/att/1360464324_Tf75J.pdf

27. Syrian Center for Policy Research, June 2013, op. cit., p. 9.

28. http://data.worldbank.org/sites/default/files/ids-2013.pdf

29. IMF, *World Economic Outlook Database*, http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2014/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=80&pr.y=13&sy=2000&ey=2010&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=463&s=GGXCNL_NGDP&grp=0&a=#notes and Syrian Center for Policy Research, *Syria: War on Development: Socioeconomic Monitoring Report of Syria, Second Quarterly Report* (April—June 2013), Oct. 2013, p. 19, http://scpr-syria.org/att/1382759391_c6yBX.pdf

30. Ronald Albers and Marga Peeters, *Food and Energy Prices, Government Subsidies and Fiscal Balances in South Mediterranean Countries* (European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Jan. 2011), p. 20, http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/economic_paper/2011/pdf/ecp437_en.pdf

31. IMF, *World Economic Outlook Database*, http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/weorept.aspx?sy=2000&ey=2010&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&pr1.x=84&pr1.y=11&c=463&s=PCPIPCH&grp=0&a=

32. Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), p. 29.

33. Ibid.

34. Jihad Yazigi, *Syria's War Economy, Policy Brief, European Council on Foreign Relations*, Apr. 2014, p. 3, http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf

35. Ibid, p. 4.

36. Samia Nakhoul, 'Hezbollah's Syria Victory Risks Wider Sunni-Shi'ite Conflict', Reuters, 6 June 2013, http://www.reuters.com/article/2013/06/06/us-syria-crisis-region-analysis-idUSBRE9550TJ20130606

37. Ibid.

38. UN Commodity Trade Statistics Database, http://comtrade.un.org/

39. Tilman Brück, Christine Binzel and Lars Handrich, *Evaluating Economic Reforms in Syria*, Final Report for the Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ)

(Berlin, Dec. 2007), p. 23, http://www.diw.de/documents/publikationen/73/77693/diw-kompakt_2007-035.pdf

40. http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

41. George, op. cit., p. 3.

42. Haddad, op. cit., p. 100.

43. Skype interview, op. cit.

44. Skype interview, ibid.

45. Skype interview, ibid.

46. Skype interview, ibid.

47- هُويّات أعضاء شبكات الفساد الرئيسين معروفة جدًّا للسوريّين، وشهيرة على نطاق واسع خارج سورية. قانون القذف الإنكليزيّ يحابي المدّعين، ومحامو التشهير ليسوا رخيصي الأجر، ما يجعل تسمية أسماء هنا أمرًا يفتقد الحكمة.

48. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/06DAMASCUS3_a.html

49. Skype interview with author, 5 November 2013.

50- انظر:

US Department of State, Bureau of Economic, Energy and Business Affairs,2011 Investment Climate Statement—Syria, http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2011/157366.htm

51. Ivan Briscoe, Floor Janssen and Rosan Smits, *Stability and economic recovery after Assad: key steps for Syria's post-conflict transition*, Clingendael, Netherlands Institute of International Relations, The Hague, November 2012, p. 16, http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20121100_syria_stability_recovery_cru.pdf

52. US Department of State, op. cit.

53. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/07DAMASCUS255_a.html

54. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/06DAMASCUS5284_a.html

55. Skype interview with author, 5 November 2013.

56. Ibid.

57. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/07DAMASCUS951_a.html

58. https://www.wikileaks.org/plusd/cables/06DAMASCUS5284_a.html

59. Syrian Center for Policy Research, January 2013, op. cit., p. 39; and Haddad, op.cit., p.72.

60. David Morgan, 'Syria: Economic Reform Encouraging Foreign Investment', GlobalAr-

ab Network, http://www.english.globalarabnetwork.com/201004165528/Economics/syria-economic-reform-encouraging-foreign-investment.html

61. World Bank, *Syrian Investment Climate Assessment: Unlocking the Potential of the Private Sector*, June 2005, pp. v and 6, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006/08/02/000160016_20060802165712/Rendered/PDF/366730SYR0P0781e0cover0ICA01PUBLIC1.pdf

62. http://wikileaks.org/plusd/cables/08DAMASCUS559_a.html

63. World Bank, June 2005, op. cit., p.6.

64. http://unctadstat.unctad.org

65. Nasser et al., op. cit., p. 23.

66. Nader Kabbani, 'Why young Syrians prefer public sector jobs', *Middle East Youth Initiative Policy Outlook* (Mar. 2009), p. 4, http://www.meyi.org/uploads/3/2/0/1/32012989/kabbani_-_why_young_syrians_prefer_public_sector_jobs.pdf

67. Haddad, op. cit., p. 26.

68. Ibid., p. 4.

69. Skype interview, op. cit.

70. Raymond Hinnebusch, 'Syria: from "authoritarian upgrading" to revolution?' *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012): 95–113, p. 101, http://www.researchgate.net/profile/Raymond_Hinnebusch/publication/261973756_Syria_from_'authoritarian_upgrading'_to_revolution/links/53e341e80cf275a5fddacf89.pdf

71. Friberg Lyme, op. cit., p. 18.

72. Ibid., p. 19.

73. Heba El-Laithy and Khalid Abu-Ismail, *Poverty in Syria: 1996–2004—Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations* (UNDP, 2005), pp. vii, 2 and 30, http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/PovertInSyriaEnglishVersion.pdf

74. Fayez Sara, 'Poverty in Syria—Towards a Serious Policy Shift in Combating Poverty' (London: Strategic Research and Communication Centre, 2011), p. 7, http://www.strescom.org/research/policy-papers/item/121-poverty-in-syria,-owardsa-serious-policy-shift-in-combating-poverty.html

75. Nasser et al., op. cit., p. 21.

76. Samir Aita, *Labour Market Policies and Institutions, with a Focus on Inclusion, Equal Opportunity and the Informal Economy: National Background Paper: The case of Syria*, 2009, p. 3, http://www.economistes-arabes.org/Cercle_des_economistes_arabes/Samir_Aita_files/Ilo-aita-summary.pdf

77. http://www.ilo.org/ilostat/faces/help home/data by country/country-details/indicator-details?country=SYR&subject=UNE&indicator=UNE DEAP SEX AGE RT&datasetCode=YI&collectionCode=YI& afrLoop=429362509722544#3%40%Findicator3%DUNE DEAP SEX AGE RT26%subject3%DUNE26% afrLoop3%D42936250972254426%datasetCode3%DYI26%collectionCode3%DYI26%country3%DSYR26% adf.ctrlstate3%D19wqknq8cq 415

78. Rabie Nasser and Zaki Mehchy, *Determinants of Labor Force Participation in Syria 2010–2001))*, Economic Research Forum, Working Paper No. 698, July 2012,3 . , http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/698.pdf uploads/pdf/ERF18th Nasser Mehchy.pdf79. Kabbani, op. cit., p. 1.

80. http://www.ilo.org/ilostat/faces/help home/data by country/country-details/indicator-details?country=SYR&subject=UNE&indicator=UNE TUNE SEX AGE NB&datasetCode=YI&collectionCode=YI& afrLoop=432944420663937#3%40%Findicator3%DUNE TUNE SEX AGE NB26%subject3%DUNE26% afrLoop3%D43294442066393726%datasetCode3%DYI26%collectionCode3%DYI26%country3%DSYR26% adf.ctrlstate3%D19wqknq8cq 524

81. http://www.ilo.org/ilostat/faces/help home/data by country/country-details/indicator-details?country=SYR&subject=UNE&indicator=UNE DEAP SEX AGE RT&datasetCode=YI&collectionCode=YI& afrLoop=433064006339671#3%40%Findicator3%DUNE DEAP SEX AGE RT26%subject3%DUNE26% afrLoop3%D43306400633967126%datasetCode3%DYI26%collectionCode3%DYI26%country3%DSYR26% adf.ctrlstate3%D19wqknq8cq 545

82. Skype interview, op. cit.

83. Nasser et al., op. cit., Jan. 2013, p. 9.

84. http://uk.reuters.com/article/2011/03/25/uk-syria-idUKTRE72N2RZ20110325

85. UN Relief and Works Agency, Department of Microfinance, *Socioeconomic and damage assessment report: UNRWA microfinance clients in Syria* (Report of the situation in June 2013), Mar. 2014, p. 5, http://www.unrwa.org/sites/default/files/socioeconomic_and_damage_assessment_report.pdf

الفصل 9: علويّو طرابلس: الهُويّة والعنف والجيو-سياسات الحضريّة

1. Fatima Al-Rafaf, 'Parliamentary Elections in the City of Tripoli 2000–2005: the example of Jabal Mohsen', Masters Dissertation, Institute of Social Sciences, Lebanese University (2009), p. 19.

2. John Gulick, 'Tripoli, A Modern Arab City', *Middle Eastern Studies* 12 (Cambridge, MA: Havard University Press, 1967); Fawwaz Traboulsi, *A History of Modern Lebanon* (London: Pluto Press, 2007).

3- ظهرت حركة التوحيد الإسلاميّ في طرابلس عام 1982 كتيار سنيّ متشدّد، بقيادة الشيخ سعيد شعبان، يلتزم بإقامة حكم إسلاميّ وتطبيق الشريعة. درّبت منظمة التحرير الفلسطينية بداية مقاتلي حركة التوحيد، لكنهم استلهموا أنموذج إيران الخميني ولاحقًا حزب الله، وكانوا وثيقي الصّلة بهما. تركّزت معاقل الحركة المدينيّة غالبًا في أحياء باب التبّانة والضنية شرق طرابلس، حيث «فرضوا الشريعة الإسلاميّة»، كما يقول غاري غامبل، «بقوة السلاح طوال سنتين على الأحياء التي يسيطرون عليها (بما في ذلك، على سبيل المثال، منع الخمور وإكراه النساء على ارتداء الحجاب)، وأعدموا العشرات من المعارضين السياسيّين (غالبًا شيوعيين). يُعزى تقلُّص أعداد الأقليّة المسيحيّة في طرابلس، من عشرين بالمئة قبل الحرب إلى خمسة بالمئة اليوم، عمومًا إلى هذا الفاصل الوجيز [في تاريخ المدينة]». انظر:

'Islamist Groups in Lebanon', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 11, no. 4 (Dec. 2007): pp. 38–57,44 .

4- تمتّعت الجماعات السلفيّة-الجهاديّة اللبنانيّة منذ التسعينيّات بقاعدة دعم شعبيّة كبيرة داخل طرابلس -خصوصًا في مخيمي البداوي ونهر البارد للاجئين الفلسطينيين. هاجمت مجموعة ميليشيات من منطقة الضنية دورية للجيش اللبنانيّ عشية رأس السنة عام 1999، ما أدّى إلى أسبوع من القتال خلف وراءه 11 جنديًّا و20 متمرّدًا قتلى. حدثت مواجهة حتى أعنف في أيار/مايو 2007 عندما قتل فصيل جهادي يعرف باسم «فتح الإسلام» 22 جنديًّا لبنانيًّا، ما أدّى إلى حصار استمرّ ثلاثة أشهر لقاعدة التنظيم في مخيم نهر البارد. نجم عن الصّراع الذي استمرّ 104 أيام تهجير معظم سكّان المخيم البالغ عددهم 35.000 نسمة، وتدمير البنية العمرانيّة للمخيم بشكل كامل. انظر:

Adam Ramadan, 'In the Ruins of Nahr al-Barid: "Understanding the Meaning of the Camp"', *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 1 (Autumn2010): pp. 49–62.

5- انظر:

'Lebanon: Sectarian attacks in Tripoli', Human Rights Watch Report, 19 December2013 . Available online, http://www.hrw.org/news/2013/12/19/lebanon-sectarian-attacks-tripoli

6- أدّى التفجير المزدوج إلى مقتل47 شخصًا وجرح أكثر من 500 شخص. انظر:

'Tripoli bombing suspects arrested, death toll rises to 47', *Daily Star*, 24 August 2013.

7- أعلن قاضي التحقيق العسكريّ رياض أبو غيدا في 5 أيار/مايو عام 2014 أسماء عشرة مشتبه بهم في تفجيري المسجدين في طرابلس –ثمانية مواطنين لبنانيين وسوريين اثنين، أحدهما ضابط المخابرات النقيب محمّد علي. كما أوصى بسجن علي عيد وسائقه أحمد علي ثلاث سنوات لمساعدتهما أحد مرتكبي التفجير في الفرار إلى سورية. انظر:

Youssef Diab, 'Death Penalty sought for 10 Suspects over Tripoli bombings', *Daily Star*, 5 May 2014.

8. Mohamed Nazzal, 'Tripoli Shoots itself in the Foot', *al-Akhbar*, 2 December 2013.

9- شملت الاعتقالات القادة النافذين في باب التبّانة، سعد المصري وزياد عوكي وحسام صباغ، ما أدّى إلى تظاهرات عامّة في أحياء طرابلس الشرقية. انظر:

'Islamic Gathering Slams Tripoli Detentions', *Daily Star*, 10 July 2014.

10- تظهر الإحصاءات في تقرير لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (إسكوا). انظر:

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UN–ESCWA), 'Ur-

ban Poverty in Tripoli' (2012), cited in 'Lebanon Millennium Development Goals' report 2013 (UNDP), pp. 25–7, http://www.undp.org/content/dam/undp/library/MDG/english/MDG20%Country20%Reports/Lebanon/MDG20%English20%Final.pdf

11- يتقصّى بول فيريللو مفهوم «المقاتلين المدنيين» من حيث عَسْكَرة المجتمع لمواجهة تهديدات أمنية. انظر:

Politics of the Very Worst (New York: Semiotext(e), 1999); and *Pure War* (New York: Semiotext(e), 1997).

12. Ghassan al-Rifi, 'Lebanese Army attempts to gain control of Tripoli', *al-Monitor*,3 December 2013.

انظر:

http://www.al-monitor.com/pulse/security/2013/12/lebanon-army-tripoli-control-clashes.html#

13. Emile Hokayem, 'Lebanon's Little Syria', *Foreign Policy*, 15 May 2012.

14-حسب الأرقام الحالية للمفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، هناك 1.185,241 لاجئًا سورية مسجلًا في لبنان بتاريخ 10 نيسان/ أبريل 2015. وتشير تقديرات واسعة الانتشار وأكثر دقّة إلى أنّ عدد اللاجئين السوريين بلغ 1.500.000 لاجئ، أي ما يعادل أكثر من ثلث سكّان لبنان البالغ أربعة ملايين نسمة (باستثناء الفلسطينيين). لنقاش أكثر تفصيلًا للمناظرات الديمغرافيّة، انظر:

Eva Shoufi, 'Examining Lebanon's Demographic Realities', *al-akhbar*, 11 February2015 ; http://english.al-akhbar.com/node/2372

15- الأرقام حسب آخر إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في 9 نيسان/ أبريل 2015. انظر:

Syria Regional Refugee Response: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/region.php?id=87&country=122

16. Benedetta Berti, 'Tensions in Tripoli: The Syrian Crisis and its Impact on Lebanon', *INSS Insight* 336, May 2012, p. 20; I. Mazis and M. Sarlis,'The Geopolitical Impact of the Syrian Crisis on Lebanon', *Regional Science Inquiry Journal*, vol. 4, no. 3 (2002): pp. 101–6; Mustapha Hamoui, *A Phone Call That Shook a Nation*, Heinrich-Böll-Stiftung, Middle East Office2012)); Khasan Hilal, 'Lebanon's Islamist Stronghold', *Middle East Quarterly*, vol. 18, no. 2 (Spring 2011): pp. 85–90; 'New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen', International Crisis Group, Middle East Briefing Paper, no. 29 (14 October 2010), pp. 1–19.

17. Abdel Kafi al-Samad, 'Tripoli's alleyway commanders have no safe haven in new security plan', *al-Akhbar*, 31 March 2014. Available online at http://english.alakhbar/print/19225

18. Tamara Chalabi, *The Shi'is of Jabal 'Amil and the New Lebanon Community and pp. [182–184] Nation-State, 1918–1943.* (London, New York: Palgrave Macmillan, 2006); Kais M. Firro, *A History of the Druze* (Leiden: Brill, 1992); Kamal Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (Berkeley, CA: University of California Press,

1988); Asher Kaufman, *Reviving Phoenicia: The Search for Identity in Lebanon* (London: I. B. Tauris, 2004).

19- لمزيد من التفاصيل، انظر الفصول السابقة التي تتناول الدين العلويّ، خصوصًا الفصل 1.

20- الغجر بلدة ذات تاريخ معقّد، تقع على تقاطع طرق بين لبنان وسورية وإسرائيل. يعتقد معظم قروييها البالغ عددهم 2.500 نسمة أنّها قرية سورية؛ ويحمل غالبيتهم بطاقات هُويّة إسرائيليّة، كونها جزءًا من مرتفعات الجولان. كانت الأمم المتّحدة قرّرت عام 2000 أنّ خط الحدود الدوليّة يمرّ عبر ساحة البلدية التي تفصل الغجر اللبنانيّة الشماليّة عن الغجر الجنوبيّة الإسرائيليّة. للاطّلاع على وصف ممتاز لبلدة الغجر، انظر:

Asher Kaufman's *Contested Frontiers in the Syria-Lebanon-Israeli Region: Cartography, Sovereignty and Conflict* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2013).

21. Usama Makdisi, *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon* (Los Angeles, CA: University of California Press, 2000).

22- يتمتّع العلويّون حتى اليوم بأعداد عالية نسبيًا من الزيجات المختلطة عبر-الطوائف، إذ تزوّج (2.142) رجلًا علويًّا من (1.755) سيّدة سنّية، و(167) سيّدة شيعيّة ودرزيّة ومسيحيّة، في حين تزوّجت (1.236) سيّدة علويّة من (718) سنيًّا و(398) شيعيًّا ودرزيًا ومسيحيًّا. هذه أرقام الزيجات المختلطة المسجّلة في لبنان عام 2013 كما وردت في:

'The Monthly', *Information International* 137 (Dec. 2013), p. 19.

23- أصدر مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني فتوى تعترف بالعلويّين جزءًا من المجتمع الإسلاميّ: «حسب هذه الصفات فهم مسلمون وجزء من أمّة الإسلام، عليهم نفس الواجبات والحقوق... وحسب هذه الصفات نعرف أنّ هؤلاء العلويّون مسلمون ويجب على عامّة المسلمين أن يتعاونوا معهم على البرّ والتقوى ويتناهون عن الإثم والعدوان وأن يتناصروا جميعًا ويتضافروا قلبًا واحدًا في نصرة الدين ويدًا واحدة في مصالح الدين لأنّهم إخوان في الملّة». انظر:

Yvette Talhamy, 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', *Middle East Studies*, vol. 46, no. 2 (2010), p. 186.

24- منح ما مجموعه 88.278 شخصًا الجنسية اللبنانيّة، أكثر من 42% منهم سوريّون، مقابل 36% بدون جنسية، و16% فلسطينيّون، و6% من بقية أرجاء العالم. في عام 2011 وقع الرئيس [ميشال] سليمان على مرسومين (6690 و6691) قضيا بسحب الجنسية اللبنانيّة من 176 شخصًا جُنّسوا بموجب مرسوم عام 1994. انظر:

Guita Hourani, 'The 1994 Naturalisation Decree', Emigration Research Centre, Notre Dame University, 2011, available online, http://eudo-citizenship.eu/docs/LEB-1994NaturalizationDecree_GuitaHouraniNov2011.pdf

25- في حين يصعب التحقق من ذلك إحصائيًّا، أكدّه لنا أشخاص علويّون وسُنّة أجرينا معهم مقابلات، كما تدعمه أرقام الزيجات العلويّة المختلطة مع باقي الطوائف، والبيانات الانتخابيّة لعامَي 2009 و2013 في طرابلس. انظر الهامش 22 أعلاه.

26- مقابلة أجراها الكاتبان مع ممثل سياسيّ علويّ، طرابلس، 18 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

27- انظر: متصفح تحليل بيانات الانتخابات اللبنانيّة (LEDA) الذي يجمع البيانات المتعلّقة بالانتخابات ويظهرها ويحللها، وهو مشروع جاء نتيجة جهد مشترك بين «الجمعية اللبنانيّة من أجل ديمقراطية الانتخابات» ومنظّمة «الديمقراطية

الدوليّة»، اعتمادًا على بيانات وزارة الداخليّة والبلديات اللبنانيّة والمديريّة العامّة للأحوال الشخصيّة، والموقع الحكومي: .(lb website.gov.elections.www)

28. Kawkab Ibrahim, 'Minorities in Lebanon: between loyalty and belonging the Alawis of Jabal Mohsen, a case study', Masters dissertation., Institute of Social Sciences, Lebanese University, 2013, p. 55.

لوحظ اتجاه مشابه في منطقة باب التبّانة في طرابلس. حسب تقرير مجلس التطوير وإعادة الإعمار لعام 2006، هاجر بين 60% و70% من سكّان باب التبّانة الحاليين من المناطق الريفيّة الفقيرة في عكار والضنية وَالمنية في العقود القليلة الماضية. انظر:

'Community conflict in Northern Lebanon', Partners for Democratic Change International (2013); See http://www.pdci-network.org/wp-content/uploads/2013/10/lebanon-assesment-report-16.10.pdf

29- «الصمود» نوع من المقاومة والثبات في وجه قوى طاغية. انظر:

Craig Larkin, 'Jerusalem's Separation Wall and Global Message Board: Graffiti, Murals, and the Art of Sumud', *Arab Studies Journal*, vol. 22, no. 1 (Spring 2014): pp. 134–69, pp. 136–7.

30. Fatima Reesha, 'Social and Cultural Changes in Tripoli, a study of the town of Jabal Mohsen', Master's Dissertation, Institute of Social Sciences, Lebanese University,2002 , p. 36.

31. Kawkab Ibrahim, 'Minorities in Lebanon', p. 54.

32- مقابلة أجراها الكاتبان في جبل محسن، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

33- مقابلة أجراها الكاتبان مع مسؤول في الحزب العربيّ الديمقراطيّ، جبل محسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

34- يطلق عليهم تهكما اسم «الفهود الورديّة»، بسبب ملابسهم المموهة بألوان حمراء باهتة أقرب إلى اللون الورديّ. انظر:

Robin Wright, 'Feared "Pink Panthers" prowl the battle-scarred streets of Beirut', Christian Science Monitor, 9 February 1982.

35- مقابلة أجراها الكاتبان مع علي فضة، جبل محسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

36. Augustus Norton, 'Lebanon after Ta'if: Is the Civil War over?' *Middle East Journal*, vol. 45, no. 3 (Summer 1991): p. 464.

37- يشير الباحث اللبنانيّ حنا زيادة إلى «اتفاقية الطائف» بوصفها «سياسة سورية معترف بها دوليًّا للاحتواء المجتمعيّ»، عملت على «دعم التقسيمات الطائفيّة ورحبت بها لإبقاء المجتمعات اللبنانيّة ضعيفة وخارج نطاق السيطرة، ما يشرعن بدوره حقّ سورية المستمرّ في حكم لبنان». انظر:

Hanna Ziadeh, *Sectarianism and Intercommunal Nation-Building in Lebanon* (London: Hurst, 2006), p. 149, p. 158.

38. Hilal Khashan, 'Lebanon's 1996 Controversial Parliamentary Elections', *Journal of*

South Asian and Middle Eastern Studies, vol. 20, no. 4 (Summer 1997): pp. 24–49.

39. Patrick Seale, *Asad: the Struggle for the Middle East*, 3rd edn (Los Angeles, CA: University of California, 1995), pp. 421–40.

40. Raphaël Lefèvre, 'Power Struggles Among the Alawites in Lebanon, Part I', *Syria in Crisis*, Carnegie Middle East Centre, 1 January 2014, http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54058

41. Raymond Hinnebusch, 'Pax–Syriana? The origins, causes and consequences of Syria's role in Lebanon', *Mediterranean Politics*, vol. 3 no. 1 (1998): pp. 137–60,149 .

42. Maren Milligan, 'Tripoli's troubles to come', *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, 13 August 2012, p. 2: http://www.merip.org/mero/mero081312

43- مقابلة أجراها المؤلفان مع علي فضة، جبل محسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

44. Ibid.

45. Nadi Elali, 'Sects and the City', Nownews, 11April 2013, https://now.mmedia.me/lb/en/specialreports/sects-and-the-city; *MERIP*.

46- مقابلة أجراها المؤلفان مع الأكاديميّ اللبنانيّ نوّاف كبارة، طرابلس، 17كانون الأوّل/ ديسمبر 2013. كذلك يذكر تقرير صحيفة **النهار** في آب/ أغسطس 2005 أنّ رفعت الأسد يعيد تفعيل دور «الفرسان العرب» بالتنسيق مع كوادر الحزب العربيّ الديمقراطيّ. انظر:

Claude Salhani, 'Politics & Policies: Rifaat eyes return', *UPI*, 7 September2005 ; http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2005/09/07/Politics-Policies-Rifaat-eyes-return/82041126109671/

47- انظر:

Carole Kerbage, 'The battles for "Bab al-Tabbaneh and Jabal Mohsen": Banter and Barter, and Bullets', *al-Hayat*, 21 May 2013, http://arij.net/en/battles-%E29%80%Cbab-tabbaneh%E29%80%D-and-%E29%80%Cjabalmohsen%E29%80%D-banter-and-barter-and-bullets

48. Maren Milligan, 'Tripoli's troubles to come', *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, 13 August 2012, p.3 .

49- مقابلة أجراها المؤلفان مع المحامي والناشط عرين الحسن، طرابلس، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

50. 'Death Penalty Sought for Rifaat Eid, Jabal Mohsen Top Gunmen', Naharnet,11 July 2014, http://www.naharnet.com/stories/en/138500

51. Raphaël Lefèvre, 'Lebanon's Alawites at a Crossroads', Carnegie Middle East Centre,21 May2014,http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=55663&reloadFlag=1

52. Samya Kullab, 'Jabal Mohsen leaderless and exposed, local say', *Daily Star*,13 August 2014.

53- مقابلة أجراها المؤلفان مع جهاد الزين، بيروت، 20 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

54. Scott Bollens, *City and Soul in Divided Societies* (London and New York: Routledge, 2012), p. 13.

55- لدراسة أكثر تفصيلًا لذاكرة الحرب اللبنانيّة وأثرها في المشاهد الحضريّة والتصوُّرات الجمعيّة، انظر:

Craig Larkin, *Memory and Conflict in Lebanon: remembering and forgetting the past* (Routledge: London and NY, January

2012) and Craig Larkin 'Remaking Beirut: Contesting Memory, Space and the Urban Imaginary of Lebanese Youth', *City and Community*, Vol. 9, Issue 4, (Dec 2010): pp. 414–442.

56- يقدّر تقرير منظمة العفو الدوليّة عدد القتلى بـ200، في حين تشير المصادر المحليّة إلى مقتل أكثر من 400 واختطاف آخرين. انظر:

Amnesty International's March 1987 report, http://www.dchrs.org/english/File/Enforced-Disappearances/1987MassacresBySyrianMilitary.pdf

57. Muhammad Abi Samra, 'Revenge of the Wretched: Islam and Violence in the Bab al Tabaneh Neighborhood of Tripoli', in Samir and Roseanne Saad Khalaf (eds), *Arab Youth: Social Mobilization in Times of Risk* (London: Saqi Books, 2011), pp. 220–35, 227.

58- انظر:

Jon Calame and Esther Charlesworth, *Divided Cities: Belfast, Beirut, Jerusalem, Mostar and Nicosia* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2009); and previous work by Craig Larkin, *Memory and Conflict in Lebanon: remembering and forgetting the past* (London and NY: Routledge, January 2012); and 'Remaking Beirut: Contesting Memory, Space and the Urban Imaginary of Lebanese Youth', *City and Community*, vol. 9, no. 4 (Dec. 2010): pp. 414–42.

59. Wendy Pullan, 'Spatial Discontinuities: Conflict Infrastructures in Contested Cities', in Wendy Pullan and Britt Baillie (eds), *Locating Urban Conflicts: Ethnicity, Nationalism and the Everyday* (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 17–36, 32.

60- مقابلة أجراها الكاتبان، جبل محسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

61- اقتباس من ناشط مدني وارد في:

Maren Milligan, 'Tripoli's troubles to come', p. 3.

62- مقابلة أجراها الكاتبان مع شادي نشابي، طرابلس،19 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

63. Elizabeth Picard, 'The Virtual Sovereignty of the Lebanese State: from Deviant Case to Ideal-type', in Laura Guazzone and Daniala Pioppi (eds), *The Arab State and Neo-liberal Globalization: the Restructuring of State Power in the Middle East* (Reading, Berks: Ithaca Press, 2009), p. 84.

64. Joseph Bahout, 'Lebanon at the Brink: The Impact of the Syrian Civil War', *Middle East Brief*, Brandeis University Crown Centre for Middle East Studies, 76, (Jan. 2014).

65. 'Tripoli sheikh accuses army, judiciary of conspiring with Iran', *Now Media*, 2 July 2013, https://now.mmedia.me/lb/en/lebanonnews/tripoli-sheikh-accuses-armyjudiciary-of-conspiring-with-iran

66. Martin Armstrong, 'Tripoli is Crying: Lebanon's Second City is on the Brink of Battle', *Vice News*, first accessed 3 June 2014, http://www.vice.com/print/i-dont-see-an-end-to-this-conflict-tripoli-is-crying-lebanons-second-cityis-on-the-brink

67. Elizabeth Picard; 'The Virtual Sovereignty of the Lebanese State: from Deviant Case to Ideal-type', p. 261.

68. Nadi Elali, 'Sects and the City'.

69- سجن عدد من قادة الميليشيات هؤلاء مؤخرًا، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانوا سيواجهون اتّهامات رسميّة أم سيمُنحون عفوًا، وما يزال مؤيّدوهم يحشدون تظاهرات أسبوعيّة ويقطعون الطرقات في باب التبّانة وأبي سمرة. انظر:

'Islamic Gathering slams Tripoli detentions', *Daily Star*,10 July 2014.

70. Carole Kerbage, 'The battles for "Bab Tabbaneh and Jabal Mohsen"'.

71. International Crisis Group, 'New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen', *Middle East Briefing Paper* 29, 14 October2010 , p. 9.

72. Ibid.

73. Mohamed Nazzal, 'Lebanon's Alawi: A Minority Struggles in a "Nation" of Sects', *al-Akhbar*, 8 November 2011, p. 4.

74- مقابلة أجراها الكاتبان، جبل محسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

75. Mohamed Nazzal, 'Tripoli shoots itself in the Foot'.

76- اقتباس لمسؤول في:

Raphaël Lefèvre, 'Power Struggles Among the Alawites in Lebanon, Part II', *Syria in Crisis*, Carnegie Middle East Centre, 2 January 2014, http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54060

77. Badr Wannous, 'The Minister that used to love Assad', *al-Mustaqbal*, 18 December 2013.

78. Ibid.

وأيضًا في مقابلة أجراها الكاتبان مع عضو البرلمان اللبنانيّ بدر ونوس في طرابلس، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

79- مقابلة أجراها الكاتبان مع عرين الحسن، طرابلس، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

80- للمزيد عن الخدمات الاجتماعيّة التي يقدمها «حزب الله»، انظر:

Dominique Avon and Anaïs-Trissa Khatchadourian, *Hezbollah, A History of the 'Party of God'* (Cambridge, MA and London: Harvard University Press, 2012), pp. 58–68; Melani Cammett, and Sukriti Issar, 'Bricks and mortar clientelism: sectarianism and the logics of welfare allocation in Lebanon', *World Politics*, vol. 62, no. 3 (2010): pp. 381–421; Mona Harb, *Faith-based organizations as effective development partners? Hezbollah and post-war reconstruction in Lebanon* (London: Palgrave Macmillan, 2008); Dima Danawi, 'Hizballah's pulse: Into the dilemma of Al-Shahid and Jihad Al-Bina foundations', Friedrich-Ebert-Stiftung, 2002.

81. International Crisis Group, 'New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen', p. 1.

82- وافق كثير من العلويّين الذين أجرينا حوارات معهم على هذه التقديرات. قال عرين الحسن في لقاء أجراه معه المؤلفان في طرابلس، 18 ديسمبر 2013: «كلّ السياسيّين يعرفون أنّ صراع جبل محسن هو أرخص الصِّراعات اللبنانيّة». يجب أيضًا اعتبار طرابلس ساحة قتال أقل خطورة من بيروت، حيث يرجَّح أن يؤدّي نشوب نزاع هناك إلى تدويله.

83- مقابلة أجراها الكاتبان في جامعة البلمند، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

84- مقابلة أجراها الكاتبان، طرابلس، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

85. 'Tripoli protests against Army measures in Arsal', *Daily Star*, 4 August 2014, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Aug-04/266026-tripoli-protest-against-army-measures-in-arsal.ashx#axzz3FSvALnEk

86- انظر:

Omri Nir, 'The Sunni-Shi'i Balance in Lebanon in light of the War in Syria and Regional change', *MERIA*, Rubin Centre Research in International Affairs, http://www.rubincenter.org/2014/04/the-sunni-shii-balance-in-lebanon-inlight-of-the-war-in-syria-and-regional-changes/

87. Sajjad Rizvi, 'Political mobilization and the Shi'i religious establishment (marja'iyya)', *International Affairs* 86: 6 (2010): pp. 1299–1313.

88. International Crisis Group, '*New Crisis*, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen', p. 8.

89. Hilal Khashan, 'Lebanon's Islamist Stronghold', *Middle East Quarterly* (Spring2011): pp. 89.

90- الأرقام من عام 2011.

91. '*A Jebel Mohsen, la majorité allawite s'est plus que jamais rangé derrière un parti politque dont elle ne partage pas forcement les convictions, mais qui seul est capable de lui procurer une forme de protection*.' International Crisis Group, 'New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen', p. 2.

92. Susan Abd Al Salam Sabah, 'The origins of political conflict and its escalation, the example of Bab al Tebbaneh and Jabal Mohsen', Masters diss., Institute of Social Sciences,

Lebanese University, 2009, p. 25.

93. Ibid.

94. Kawkab Ibrahim, 'Minorities in Lebanon: between loyalty and belonging, the Alawis of Jabal Mohsen, a case study', Masters Dissertation, Institute of Social Sciences, Lebanese University, 2013, p. 15.

هذا ليس مسحًا شاملًا بحال من الأحوال لكنه يقدّم، نظرًا إلى قلّة البيانات البديلة عن جبل محسن، تبصُّرات ثمينة في المواقف والاتجاهات السائدة.

95. Ibid., p. 62.

96- مقابلة أجراها الكاتبان مع عرين الحسن، 18 كانون الأوّل/ ديسمبر 2013.

97- مقولة واستنتاج استخلصناهما من مقابَلين كثر.

98- نُقِلَ عن رئيس الوزراء اللبنانيّ السابق نجيب ميقاتي أنّه تقصّى «إمكانية دمج هؤلاء الأشخاص [أفراد العصابات وقادتها] في قوى الأمن الداخليّ، تمامًا كما حدث مع الميليشيات بعد الحرب الأهليّة اللبنانيّة، خصوصًا مع وجود دورة جديدة لتجنيد 2.000 عضو جديد قريبًا». انظر:

'Lebanon: Dangerous Proposal to Integrate Gangs into Security Forces', *al-Akhbar*,23 November 2013, http://english.al-akhbar.com/node/17684

99- اقتباس من مقابلة واردة في:

Misbah al-Ali, 'Freedom still eludes Tripoli Militia chiefs', *Daily Star*, 19 July 2014.

100. Justin Salhani, 'Tripoli's terror duo: Mawlawi and Mansour', *Daily Star*, 3 October 2014, http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Oct-03/272834-tripolis-terror-duo-mawlawi-and-mansour.ashx#axzz3FSvALnEk

101. Josh Wood, 'Lebanon sees success in fight against militants, yet risk of backlash remains' *The National*, 6 April 2015; http://www.thenational.ae/world/middlepp.east/lebanon-sees-success-in-fight-against-militants-yet-risk-of-backlashremains#page1

102. 'Reports suggest ISIS behind north Lebanon suicide attack: interior minister' *The Daily Star*, 11 January 2015; http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Jan-11/283698-reports-suggest-isis-behind-north-lebanonsuicide-attack-interior-minister.ashx

الفصل 10: مطاردة الأشباح: ظاهرة «الشّبّيحَة»

1- من الصعوبة بمكان تحديد عدد المقاتلين العاملين في الميليشيات ومجاميع الثوار والتشكيلات العسكريّة السوريّة، وأيّ أرقام بهذا الخصوص -بما فيها الواردة هنا- ينبغي التعامل معها بحذر شديد. ذكرت صحيفة **نيويورك تايمس** أنّ أحد المسؤولين السوريّين المشاركين في تنسيق عمل الميليشيات الحكوميّة قال إنّ ما مجموعه 100.000 مقاتل تمّ تدريبهم للالتحاق بقوى الدفاع الوطنيّ بداية عام 2014. قدّر المعهد الدوليّ للدراسات الاستراتيجيّة (IISS) -وهو مركز أبحاث أمنيّ في لندن- أنّ عدد القُوّات المسلّحة السوريّة كان

178.000 جندي عام 2013، وهو انخفاض حادّ عن عددها البالغ 325.000 عام 2009. ويعتقد أنّه من بين الـ 187.000 جندي هناك نحو 50.000 مقاتل من فرق النخبة، العلويّة غالبًا، التي تلعب دورًا أكبر من حجمها في القتال الدائر. كذلك يقدّر التقرير أنّه كان لدى الحكومة السوريّة عام 2009 نحو 108.000 مقاتل من القوّات شبه النّظاميّة والشرطة؛ أمّا بالنسبة إلى عام 2013، فالمعهد «غير قادر حاليًا على تقديم تقدير دقيق لمدى قوة الميليشيات شبه النّظاميّة التي تلعب دورًا رئيسًا في القتال». انظر:

'Syria's diminished security forces', Associated Press/*Daily Star*, 28 August 2013, www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2013/Aug-28/228953-syrias-diminished-security-forces.ashx#axzz35Pa7Jlek, accessed 23 June 2014; Anne Barnard, 'Muslim Shrine Stands as a Crossroads in Syria's Unrest', *New York Times*, 8 April 2014, www.nytimes.com/2014/04/09/world/middleeast/muslim-shrine-standsas-a-crossroads-in-syrias_unrest.html, accessed 23 June 2014.

2. Nassima Neggaz, 'Syria's Arab spring: Language enrichment in the midst of revolution', *Language, Discourse and Society*, vol. 2, no. 2 (July 2013): 11–31.

3- مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مؤيّد للمعارضة، «ربيع»، على «سكايب» في آذار/ مارس 2013 (حُررت المقابلة للإيضاح والتنسيق).

4- انظر على سبيل المثال:

Yassin al-Haj Salih, 'The Syrian Shabiha and Their State', Heinrich Böll Foundation, April 2012, www.lb.boell.org/web/52–801.html, accessed7 June 2014.

5. Mohammad D., 'The Original Shabiha', Syria Comment, 17 August 2012, www.joshualandis.com/blog/the-original-shabiha-by-mohammad-d, last accessed 7 June2014 .

6. Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria. Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*, 4th rev. edn (London: I. B. Tauris, 2011).

7. Mohammad D., 'The Original Shabiha'.

8. Ibid.

9. Yassin al-Haj Salih, 'The Syrian Shabiha and Their State'.

10- ادّعت الحكومة أنّ 12 شخصًا قتلوا في اللّاذقيّة يوم 26 آذار/ مارس، من بينهم عناصر أمن و«مسلّحان مجهولان»، وأُصيب 200 شخص آخرون بجروح. لكن قاعدة بيانات القتلى في الصّراع السوريّ، التي يديرها مركز توثيق الانتهاكات (VDC) المؤيّد للمعارضة، أدرجت قائمة بأسماء 20 «شهيدًا» مدنيًّا في اللّاذقيّة سقطوا في الفترة بين 25 و27 آذار/ مارس 2011، وليس بينهم أيّ قتيل من الجنود الحكوميّين أو الشرطة. انظر:

http://www.vdcsy.info, accessed 15 June 2014

11- ما يزال بالإمكان مشاهدة المقطع على:

'ihtijajat suriya wal-shabbiha' ('The Syrian protests and the Shabiha'), 27 March 2011, www.youtube.com/watch?v=-IgtFc5Pf20

12. Adrian Blomfield, 'Syria: power struggle behind failure to end emergency rule', *Daily Telegraph*, 28 March 2011.

13. Dominique Lagarde, 'Syrie: pourquoi Bachar el-Assad n'a pas levé l'état d'urgence', *L'Express*, 30 March 2011.

14. 'sahifa britaniya: sira' fi arwiqat al-sulta al-souriya' ('British newspaper: Struggle in the Syrian corridors of power'), *al-Sharq al-Awsat*, 30 March 2011, www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=614907&issueno=11810#.U4zGzy8zORs, accessed 15 June 2014.

يظهر بحث في الأرشيف الإلكتروني لصحيفة **الشرق الأوسط** منذ عام 2000 أنّ المصطلح لم يستخدم قبل 30 آذار/ مارس 2011. الاستخدام التالي كان بتاريخ 8 نيسان/ أبريل 2011، تبعه استخدامه في سبعة مقالات ذلك الشهر. استخدمت كلمة «الشّبّيحَة» عام 2011 في 132 مقالًا في **الشرق الأوسط**، توزّعت على النحو الآتي: كانون الثاني/ يناير: 0، شباط/ فبراير: 0، آذار/ مارس: 1، نيسان/ أبريل: 8، أيار/ مايو: 8، حزيران/ يونيو: 8، تموز/ يوليو: 19، آب/ أغسطس: 16، أيلول/ سبتمبر: 12، تشرين الأول/ أكتوبر: 13، تشرين الثاني/ نوفمبر: 28، كانون الأول/ ديسمبر: 19 (أجري البحث في الأرشيف بتاريخ 15 حزيران/ يونيو 2014).

15. Tariq Alhomayed, 'souriya … nizam al-shabbiha' (Syria …The Shabiha regime'), *al-Sharq al-Awsat*, 8 August 2011, www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=11941&article=634842#.U5JMai8zORs, last accessed 7 June 2014.

16- كان نظام الأسد يسيطر على عدد من الجماعات والميليشيات شبه النّظاميّة قبل الثورة، مع أنّ أهميتها تضاءلت منذ الثمانينيّات حين استُخدمت في إخماد انتفاضة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلاميّة المعارضة الأخرى. تاريخيًّا، كان الجيش الشعبيّ أبرزها، وهو ميليشيا بعثيّة عمرها عقود. قدّر معهد للدراسات الاستراتيجيّة (IISS) في لندن تعداد الجيش الشعبيّ عام 2009 بنحو 108.000 مقاتل، لكن لا يتوفّر إلّا القليل من التقارير –إن وجدت –حول نشاطه في الصّراع الحالي. يشير ذلك إلى أنّ تقديرات المعهد كانت أعلى من الواقع بكثير، وأنّ الجيش الشعبيّ كان قوّة جوفاء في تلك المرحلة. في عام 2005، أعفي اللواء محمّد إبراهيم العلي –وهو بعثيّ مخضرم، وشخص مقرّب من حافظ الأسد سابقًا، وقائد الجيش الشعبيّ طوال أربعة عقود– من مهامه بعد انتقاده قيادة حزب البعث علنًا. وللمرء أن يتكهن بأنّ هذا كان أحد أسباب انحطاط الجيش الشعبيّ الواضح واختفائه في نهاية المطاف.

'Syria's diminished security forces', Associated Press/*Daily Star*, Beirut,28 August 2013, www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2013/Aug-28/2289

53-syrias-diminished-security-forces.ashx#axzz35Pa7Jlek, accessed 23 June 2014; Imad Sara, 'dimashq: i'fa qaid al-jaish al-sha'abi bi-sabbab mutalabati-hi bi-hall qiyadat Septemberal-hizbSeptember' ('Damascus: Removal of the leader of the Popular Army due to his demand for a dissolution of the Party leadership'), *al-Riyadh*, 2 June 2005, www.alriyadh.com/69298, accessed 2 July 2014.

17. 'Laying waste to humble Homs', *The Economist*, 21 July 2011, www.economist.com/node/18988896, accessed 15 June 2014.

18. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community', Friedrich Ebert Foundation, March 2013.

19. 'Council decision 2011/273/CFSP of 9 May 2011 concerning restrictive measures against Syria', *Official Journal of the European Union*, 10 May 2011.

20. 'Treasury Sanctions Al-Nusrah Front Leaders, Militia Groups in Syria', US Department of the Treasury, 11 December 2012, iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2012/12/20121211139861.html#axzz2NMJBZEfl, accessed 8 June 2014.

21- مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط مؤيّد للمعارضة، «ربيع»، على «سكايب» في آذار/ مارس 2013 (حُررت المقابلة للإيضاح والتنسيق).

22- ظهر بشّار الأسد في ساحة الأمويين يوم11 كانون الثاني/ يناير 2012، وكان هتاف «الشّبّيحة» مسموعًا بوضوح في تسجيلات الفيديو للحدث، على سبيل المثال تلك بثّتها قناة «المنار» اللبنانيّة.

23. Abdullah Rija, 'salim idris li-'zaman al-wasl': al-hall bi-istiqalat jama'iyya wa-wazir al-difa' lam yurashshih li-mansibi-hi qanouniyan', *Zaman al-Wasl*, 18 March 2014, https://zamanalwsl.net/news/47724.html, accessed 17 June 2014.

24- على سبيل المثال، فيديو دعائيّ بثّته حركة أحرار الشام، وهي جماعة إسلاميّة سُنّيّة، في أيار/ مايو عام 2013، أظهر ما زعم أنّه قصف صاروخيّ «يومي» انتقامًا لمجازر بانياس يطال –من بين أماكن أخرى –القرداحة، بلدة عائلة الأسد. انظر:

('bromo al-thar li-majzarat baniyas dakk ma'aqil al-shabbiha fil-qardaha', video published online on 13 May 2013, Ahrar al-Sham Islamic Movement, www.ahraralsham.net/?p=1408, accessed 17 June 2014.)

وزّعت كتائب الفاروق المتحالفة مع الجيش السوريّ الحرّ فيديو دعائيًا يظهر ما زعم أنّه قذائف هاون تطلق على قرية كفرنان العلويّة في محافظة حماة في كانون الثاني/ يناير 2013. انظر:

www.youtube.com/watch?v=njzwAmeINUQ, accessed 15 June 2014.

25. Martin Chulov and Mona Mahmood, 'Syrian Sunnis fear Assad regime wants to "ethnically cleanse" Alawite heartland', *Guardian*, 22 July 2013, www.theguardian.com/world/2013/jul/22/syria-sunnis-fear-alawite-ethnic-cleansing, accessed17 June 2014.

26- يعتبر العلويّون والدروز أنفسهم جزءًا من تقليد إسلاميّ شيعيّ أوسع، لكني أستخدم كلمة «شيعة» هنا إشارة لما يُسمّى «الإماميّة» أو «الشّيعة الاثني عشريّة»، وهي الفرع الأكبر من الإسلام الشيعيّ في العالم لكنها تشكّل أقليّة صغيرة جدًّا في سورية. يتركّز الشّيعة الإماميّون في دمشق، ومنطقة القصير (جنوب حمص)، وفي حفنة من البلدات المعزولة، بما فيها كفريا والفوعة (محافظة إدلب)، ونبل والزهراء (محافظة حلب)، وبصرى الشام (محافظة دَرْعَا). كانت هناك أيضًا أقليّة اعتنقت المذهب الشيعيّ في هطلة في منطقة دير الزور، لكن يبدو أنّ الثوار السُّنّة أبادوها في حزيران/ يونيو 2013. انظر:

'Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic', United Nations Human Rights Council, A/HRC/24/26, 16 August 2013.

27. Hussam Mohammed, 'niran al-iqtital al-shi'i—al-sunni tahruq aqdam madinaathariya fi dar'a ... bosra al-sham' ('The fires of Sunni–Shiite infighting burn the oldest archeological city in Dar'a ... Bosra al-Sham'), *al-Quds al-Arabi*, 29 April2014 , www.alquds.co.uk/?p=162345, accessed 17 June 2014;

وأيضًا مقابلات مع مسؤولين في دولة ترصد الصِّراع السوريّ عن قرب.

28. Sam Dagher, 'Syrian Conflict Draws In Christians', *Wall Street Journal*, 23 July2012 , online.wsj.com/article/SB10001424052702303644004577524653025270434.html, accessed 17 June 2014.

29. Firas Choufi, 'The SSNP "Hurricane" in the Syrian Conflict: Syria and South Lebanon are the Same Battlefield', 3 February 2014, *al-Akhbar*, www.english.al-akhbar.com/

node/18502, accessed 15 June 2014.

30- على سبيل المثال:

Jihad al-Zein, 'masihiya muqatila fi souriya' ('A Fighting Christianity in Syria'), *al Nahar*, 8 March 2014.

31. International Crisis Group, 'Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria', *Middle East Report* 151, 8 May 2014.

أدين بالكثير أيضًا لحوارات أجريتها مع كارل دروت، الصحفي السويديّ الذي تجوَّل في منطقة القامشلي وأرسل تقارير عن السياسة المحليّة والعلاقات الكرديّة-السريانيّة.

32- على سبيل المثال:

'Syrian Coalition Declares PYD an Enemy of the Syrian Revolution', National Coalition for the Syrian Revolutionary Forces and Opposition Forces,4 January 2014, www.en.etilaf.org/news/syrian-coalition-declares-pyd-an-enemyof-the-syrian-revolution.html, accessed 17 June 2014; 'PYD leader: Turkey continues to support al-Nusra Front against Kurds', Today's Zaman, 4 August 2013, www.todayszaman.com/news-322769-pyd-leader-turkey-continues-to-supportal-nusra-front-against-kurds.html, accessed 17 June 2014.

33- مقابلة أجراها الكاتب مع شيروان حسن، متحدّث الشؤون الخارجيّة في حزب الاتحاد الديمقراطيّ في لاهاي، هولندا، نيسان/أبريل 2013؛ ومقابلة مع صالح مسلم، رئيس الحزب في استوكهولم، السويد، شباط/ فبراير 2014.

34. Andrea Glioti, 'Syrian Kurds recruit regime loyalists to fight jihadists', Syria Pulse—*Al Monitor*, 13 February 2014, www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/02/pyd-kurds-syria-regime-assad-autonomy.html, accessed 23 June 2014; Carl Drott, 'Qamishli's cold war', *Le Monde diplomatique*, November 2013, mondediplo.com/blogs/qamishli-s-cold-war, accessed 23 June 2014; idem, 'Arab Tribes Split Between Kurds and Jihadists', Syria in Crisis, 5 May 2014, www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=55607, accessed 23 June 2014.

أود أن أشكر أيضًا كارل دروت على المعلومات حول هذه المسائل في أحاديث شخصيّة.

35. Carl Drott, 'Qamishli's cold war'; idem, 'A Christian Militia Splits in Qamishli', *Syria in Crisis*, Carnegie Endowment for International Peace, 6 March 2014, www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54794, accessed 23 June 2014; idem,'Syriac–Kurdish Cooperation in Northeast Syria', *Syria in Crisis*, Carnegie Endowment for International Peace, 7 March 2014, www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54797, accessed 23 June 2014.

36. Dawn Chatty, 'The Bedouin in Contemporary Syria: The Persistence of Tribal Authority and Control', *Middle East Journal*, vol. 64, no. 1 (Winter 2010); idem, 'Syria's Bedouin Enter the Fray. How Tribes Could Keep Syria Together', *Foreign Policy*, 13 November 2013.

تلاحظ الأستاذة [دون] تشاتي أنّ العديد من أفراد عشيرة الحدّادين تركوا الجانب الحكوميّ على ما يبدو منذ عام 2011.

37- وفّر الفيديوهات إليوت هِغنز (Eliot Higgins). انظر:

'Aleppo—Zaino Berri, Shabiha Leader, Captured and Executed', Brown Moses, 31 July 2012, brownmoses.blogspot.se/2012/07/aleppo-zaino-berri-shabiha-leader.html, accessed 17 June 2014; 'istishhadzeino berri bi-halab wa-isabat 'odw madjlis el-sha'b hassan sha'ban berry' ('Zeino Berri is martyred in Aleppo and the Member of the People's Council Hassan Shaaban Berri is wounded'), *Cham Times*, 1 August 2012, www.chamtimes.com/130545.html, accessed 17 June 2014.

38- ارتفع العدد الكلّي لأعضاء حزب البعث في سورية من 1.815.597 إلى 2.428.847 عضوًا بين المؤتمرين القطريين التاسع والعاشر عامَي 2000 و2005. من بين أعضاء عام 2005 كان هناك 547.488 عضوًا عاملًا، أي كامل العضوية في الحزب، في حين كان الباقي 1.881.359 أعضاء أنصار، أي لم يحصلوا بعد على العضوية الكاملة وقابلية الانتخاب إلى هيئات صنع القرار.

General Secretariat of the National Command of the Ba'ath Arab Socialist Party, '*harakat al-ba'th al-mutajaddida': 38 'amman 'ala al-tashih—dirasa tahliliya wahatiqiya* ('The Renewing Ba'ath Movement: 38 Years of Correction. An Analytical and Documentary Study'), Special Publications Series 1 (Nov. 2008), p. 38.

39. Naser al-Sharara, 'al-assad yaqoum bi-inqilab abyad' ('Asad carries out a bloodless coup'), *Syria Steps*, 19 July 2013, www.syriasteps.com/index.php?d=110&id=107434, accessed 17 June 2014.

40. 'Speech by President Bashar al-Assad at Damascus University on the situation in Syria', *Syrian Arab News Agency*, 21 June 2011, http://sana.sy/eng/337/2011/06/21/pr-353686.htm, accessed 17 June 2014.

41. 'qiyadat shurtat muhafazat homs tanhi 'amal lijan al-ahiya wal-lijan al-shaabiya' ('The Police Command in Homs Province ends the work of the Neighborhood Committees and Popular Committees'), *Syrian Arab News Agency*, 21 April 2011, http://sana.sy/ara/157/2011/04/21/342558.htm, accessed 20 June 2014.

42. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community'; Omar al-Sheikh, 'musallihou al-dawla: al-jaish al-radif' ('The armed men of the state: The auxiliary army'), *al-Akhbar*, 23 October 2013, www.al-akhbar.com/node/193595

43. Marah Mashi, 'People's Committees in Syria: Patrolling Local Borders', *al-Akhbar*,4 September 2012, www.english.al-akhbar.com/node/11740, accessed 8 June2014 .

44. Aziz Nakkash, 'The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community'.

45. Marah Mashi, 'People's Committees in Syria: Patrolling Local Borders'.

46. 'President al-Assad gives interview to the German *Frankfurter Allgemeine Zeitung* newspaper', *Syrian Arab News Agency*, 18 June 2013, www.sana.sy/eng/21/2013/06/18/487994.htm, accessed 17 June 2014.

47. Babak Dehghanpisheh, 'Elite Iranian unit's commander says his forces are in Syria',

Washington Post, 16 September 2012, www.washingtonpost.com/world/middle east/elite-iranian-units-commander-says-his-forces-are-in-syria/2012/09/16/431ff096-0028-11e2-b257 e1c2b3548a4a story.html, accessed 17 June 2014.

48. 'Insight: Syrian government guerrilla fighters being sent to Iran for training', Reuters, 4 April 2013, www.reuters.com/article/2013/04/04/us-syria-iran-training-insight-idUSBRE9330DW20130404, accessed 17 June 2014; 'Insight: Battered by war, Syrian army creates its own replacement', Reuters, 21 April 2013, www.reuters.com/article/2013/04/21/us-syria-crisis-paramilitary-insight-idUSBRE93K02R20130421, accessed 17 June 2014.

49- استبدل نصور منذ ذلك الوقت باللواء بسام الحسن، أحد مستشاري الرئيس بشّار الأسد العسكريّين في دمشق.

. Nassour has since been replaced by Lieutenant General Bassam al-Hassan, a Damascus-based military advisor to President Bashar al-Asad.

50- مثال بارز على قائد مدني لقوى الدفاع الوطنيّ هلال الأسد، ابن عم بشّار الأسد. كان هلال جزءًا من جماعات شبيحة التهريب «الأصلية» في الثمانينيّات، ولكن بعد تراجع سوق التهريب تحوّل نحو تجارة العقارات. عند بدء الصِّراع عام 2011، كان هلال مدير الإسكّان العسكريّ في اللّاذِقِيّة، ثم بدأ بتأسيس وتسليح حركة تطوّرت لاحقًا إلى فرع اللّاذِقِيّة لقوى الدفاع الوطنيّ. قُتل هلال الأسد في آذار/ مارس 2014. لقاءٌ أجراه المؤلف مع محمّد د. في حزيران/ يونيو 2014، انظر:

Mohammad D., 'Who Was Hilal al-Assad? By Mohammad D.', *Syria Comment*, 5 April 2014, www.joshualandis.com/blog/hilal-al-assad-mohammad-d, accessed 8 June 2014.

51. Aron Lund, 'The Ba'ath Battalions Move Into Damascus', *Syria in Crisis*, Carnegie Endo ment for International Peace, 13 January 2014, www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54167, accessed 17 June 2014.

52. Omar al-Sheikh, 'musallihou al-dawla: al-jaish al-radif' ('The armed men of the state: The auxiliary army).

53. Edward Dark, 'Pro-regime Sunni fighters in Aleppo defy sectarian narrative', Al-Monitor, 14 March 2014, www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/03/syriaaleppo-sunni-quds-baath-brigades.html, accessed 17 June 2014.

54. 'kataib al-ba'th ila shawari' dimashq' ('The Ba'ath Battalions to the streets of Damascus'), *al-Akhbar*, 30 December 2013, www.al-akhbar.com/node/197848, accessed17 June 2014.

55. Aymenn Jawad al-Tamimi, 'Aymenn al-Tamimi Speaks to Ali Kayali and Profiles the Syrian Resistance, a Pro-Assad Militia Force', Syria Comment, 22 September2013 , www.joshualandis.com/blog/aymenn-al-tamimi-speaks-to-ali-kayali-andprofiles-the-syrian-resistance-a-pro-assad-militia-force, accessed 17 June 2014.

56- دخل معراج أورال عالم السياسة عبر حركة ماركسيّة-لينينيّة تركيّة متطرّفة قائدًا لفصيلٍ منشقّ عن حزب/ جبهة التحرير الشعبيّة (the THKP/C–Acilciler) غير الشرعيّ. بعد فراره إلى سورية في الثمانينيّات اعتنق القوميّة السوريّة، وبدأ العمل من أجل إعادة لواء الإسكندرون (إقليم هاتاي التركي) إلى سورية. يطلق فصيله على نفسه أيضًا اسم الجبهة الشعبيّة لتحرير لواء إسكندرون. انظر:

Stephen Starr, 'The Renewed Threat of Terrorism to Turkey', CTC Sentinel, 25 June2013 , www.ctc.usma.edu/posts/the-renewed-threat-of-terrorism-to-turkey, accessed17 June 2014.

57. Marah Mashi, 'Syria: Secularism Takes a Backseat in Latakia', *al-Akhbar*, 11 May2013 , www.english.al-akhbar.com/node/15770, accessed 8 June 2014.

58- يبدو أنّ السلطات الإيرانيّة تعمل بشكل رئيس من خلال وكلاء مثل حزب الله (لبنان)، وعصائب أهل الحق (العراق). لكن التقارير ذكرت أيضًا أنّ الحرس الثوريّ الإيرانيّ يجنّد مقاتلين من الأفغان الشّيعة اللاجئين إلى إيران للحرب في سورية، ويدفع لكل منهم راتبًا شهريًّا قدره 500 دولار أميركيّ، ويعد بمنحهم إقامة دائمة في إيران. يدّعي الحرس الثوريّ أنّه أرسل أعضاءه إلى سورية في مهام تدريبيّة واستشاريّة ومخابراتيّة، لدعم المقاتلين الإيرانيين المتطوّعين. انظر:

Jonathan Saul and Parisa Hafezi, 'Iran boosts military support in Syria to bolster Assad', Reuters, 21 February2014 , www.reuters.com/article/2014/02/21/us-syria-crisis-iran-idUSBREA1K09U20140221, accessed 17 June 2014; Martin Chulov, 'Controlled by Iran, the deadly militia recruiting Iraq's men to die in Syria', Guardian, 12 March2014 , www.theguardian.com/world/2014/mar/12/iraq-battle-dead-valley-peacesyria, accessed 17 June 2014; Farnaz Fassihi, 'Iran Pays Afghans to Fight for Assad', *Wall Street Journal*, 22 May 2014, www.online.wsj.com/news/articles/SB1000142405270230490830457956416150 8613846, accessed 17 June 2014.

59. Omar al-Jaffal, 'Iraqi Shiites join Syria war', Al-Monitor, 29 October 2012, www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/iraqi-shiites-join-syrian-war.html#,accessed 15 June 2014; Christopher Anzalone, 'Zaynab's Guardians: The Emergence of Shi'a Militias in Syria', CTC Sentinel, 2 July 2013, nhttps://www.ctc.usma.edu/posts/zaynabs-guardians-the-emergence-of-Shi'a-militias-I syria, accessed15 June 2014.

انظر أيضًا مقالات عدة لفيليب سميث جُمِعت في «علم الجهادية» على الموقع:

http://jihadology.net/hizballah-cavalcade, accessed 15 June 2014.

60. Ibid.

61. Phillip Smyth, 'Hizballah Cavalcade: The Badr Organization's Syrian Expeditionary Force: Quwet al-Shahid Muhammed Baqir al-Sadr', Jihadology, 18 October2014 , www.jihadology.net/2013/10/18/hizballah-cavalcade-the-badr-organizations-syrian-expeditionary-force-quwet-al-shahid-muhammed-baqir-al-sadr, accessed 7 June 2014.

62. Erika Solomon, 'Shi'a fighters tip balance in Assad's favour in Syria', *Financial Times*, 24 March 2014.

63. 'Sayyed Nasrallah: Takfiris, Israelis Are Existential Threats to Lebanon', al-Manar,8 April 2014, www.almanar.com.lb/english/adetails.php?eid=144902&cid=31&fromval=1, accessed 7 June 2014.

64. International Crisis Group, 'Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria', *Middle East Report* 153, 27 May 2014, www.crisisgroup.org/en/regions/middleeast-north-africa/egypt-syria-lebanon/lebanon/153-lebanon-s-hizbollah-turnseastward-to-syria.aspx, ac-

cessed 8 June 2014.

65. Rana Harbi, 'Arab nationalists take up arms in the battle for Syria', *al-Akhbar*,5 May 2014, www.english.al-akhbar.com/node/19649, accessed 17 June 2014.

66. Firas Choufi, 'The SSNP 'Hurricane' in 'The Syrian Conflict: Syria and South Lebanon Are the Same Battlefield', al-Akhbar, 3 February 2014, www.english.alakhbar.com/node/18502, accessed 15 June 2014.

67- انشقّت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين-القيادة العامّة عام 1968 عن الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، وهي فصيل ماركسيّ-لينينيّ مستقلّ. بقيت الجبهة تحت قيادة مؤسسها أحمد جبريل، ولا تعتمد آيديولوجيّة واضحة سوى الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل، ودعم «محور المقاومة السوريّ-الإيرانيّ». تأسّس تنظيم «الصاعقة»، الذي يُعرف أيضًا باسم «طلائع حرب التحرير الشعبيّة»، بدعم مباشر من الحكومة السوريّة عام 1966، لتعمل جناحًا مسلّحًا في الفرع الفلسطينيّ لحزب البعث. تشكّل تنظيم «فتح الانتفاضة» في لبنان عام 1983 بعد قيام تمرّد عسكريّ بدعم سوريّ داخل حركة فتح التي قادها ياسر عرفات. تورّطت الجماعات الثلاث في الحرب الأهليّة اللبنانيّة (1975-1990)، وساعدت الحكومة السوريّة حتى ضدّ الفصائل الفلسطينيّة الأخرى. مع بدء الصّراع السوريّ، كانت هذه المجموعات في حالة تراجع وانحطاط، وبدا أنّ الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين-القيادة العامّة وحدها حافظت على تنظيم مسلّح مهم. في بداية عام 2011 أدّت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين-القيادة العامّة دورًا قياديًّا في تنظيم ميليشيات داعمة للأسد، في حين كان دور «الصاعقة» محدودًا جدًّا. كذلك بدا أنّ النشاط العسكريّ لـ«فتح الانتفاضة» محدود جدًّا، مع أنّها ذكرت «استشهاد» عدد من أعضائها في سورية خلال الصّراع الراهن. انظر:

Palestinian Media and Studies Center, 'fath al-intifada tan'i shuhadaha alladhina istashadou difa'an 'an al-mukhayyamat al-filastiniyya fi souriya' ('Fath al-Intifada mourns its martyrs who fell defending the Palestinian camps in Syria'), Fath al-Intifada, 13 May 2014, www.palestine-msc.com/?p=2972, accessed 22 June2014 .

68. 'liwa al-quds… al-quwa al-akbar lil-nizam fi ma'arek halab', *Akhbar al-Aan*, 11 February2014 , www.akhbar.alaan.tv/news/post/27246/syria-aleppo-city-jerusalemdistrict-largest-force-regime-battles, accessed 17 June 2014.

69. Aryn Baker, 'Syria's Assad May Be Losing Control Over His Deadly Militias', *Time*,11 September 2013, www.world.time.com/2013/09/11/syrias-assad-may-be-losing-control-over-his-deadly-militias, accessed 8 June 2014.

70. 'Fearful Alawites pay sectarian militias in battered Homs', Reuters, 25 September 2012, www.reuters.com/article/2012/09/25/us-syria-shabbiha-extortion-idUSBRE88O0QD20120925?irpc=932, accessed 8 June 2014; Erica Solomon, 'Syria

Crisis: In Homs, "Sunni Markets" Sell Looted Goods', Reuters/Huffington Post,19 June 2012, www.huffingtonpost.com/2012/06/19/homs-sunni-markets_n_1608009.html, accessed 8 June 2014.

71- نقل عن متحدّث باسم عصائب أهل الحق أن الجماعة «انسحبت من سورية وعادت إلى العراق». انظر:

Alissa J. Rubin and Rod Nordland, 'Seeing Their Gains at Risk, Shiites Flock to Join Militias', *New York Times*, 13 June 2014, www.nytimes.com/2014/06/14/world/middleeast/

shiites-flock-to-joinmilitias-to-battle-Sunnis-who-are-driving-toward-Baghdad.html?hp&_r=0, accessed 14 June 2014; 'Iraqi Shi'ite fighters in Syria head home to fight ISIL', Reuters, 18 June 2014.

72- على سبيل المثال:

'ajlasou-hu wa-'anasiru-hu 'jathiyan'...'shabbiha' yasluboun dabit amn silaha-hu bi-sabbab mushkila 'ala 'dawr al-khubz' fi halab!' ('They forced him and his men to kneel... the 'Shabiha' strips a security officer of his arms because of a problem in the bread line in Aleppo!'), Aks al-Sir, 1 August 2013, www.aksalser.com/?page=view_articles&id=093c2fb2290020126ac9600ec0bf8683&ar=236813928, accessed 8 June 2014.

73. Sara Abdelhay, 'hal bada al-sharkh bayna al-kutlatayn...jaramana bain rassas allijan al-sha'biya wa-ajhizat al-amn' ('Has a rift opened between the blocs?...Jaramana between the bullets of the Popular Committees and the security services'), *Zaman al-Wasl*, 19 July 2013, https://zamanalwsl.net/readNews.php?id=39821, accessed 8 June 2014; 'hamlat i'tiqalat tutal al-ruous al-kabira li-shabbihat jeremana al-durouz' ('Big leaders of the Druze Shabiha in Jeremana touched by a campaign of arrests'), *Kulluna Shuraka*, 23 July 2013, www.all4syria.info/Archive/90400, accessed 8 June 2014; 'ba'd an tahawwalou ila mafiyat ... nizam al-assad yaqbud fi jaramane wa-yastabdulu-hum bi-shabbiha 'ahdath'!' ('After they transformed into mafias... The Asad regime cracks down in Jeremane and replaces them with 'more modern' Shabiha!'), *Aks al-Sir*, 24 July 2013, www.aksalser.com/?page=view_articles&id=a51df0a1756b401d03d70328e985208a&ar=62885495, accessed8 June 2014; Nadhir Rida, 'al-miat min 'anaser milishiyat 'al-lijan al-sha'biya' yatamarridoun didd quwat al-assad' ('Hundreds of members of the "Popular Committees" militias rebel against Asad's forces'), *al-Sharq al-Awsat*, 6 August 2013, www.classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=739105&issueno=12670#.U4yOuC8zORs, accessed 8 June 2014.

74. Sam Dagher, 'Assad Intervenes to Try to Salvage Homs Humanitarian Mission', *Wall Street Journal*, 12 February 2014, www.online.wsj.com/news/articles/SB10001424052702304888404579378671046867760, accessed 22 June 2014.

75. Lauren Williams, 'Fighting among pro-Assad groups points to factional future', *Daily Star*, Beirut, 17 May 2014, www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/May-17/256755-fighting-among-pro-assad-groups-points-to-factional-future.ashx#axzz339JH4g8S, accessed 22 June 2014.

76- ملاحظات ألقيت في مؤتمر أكاديميّ عقدته الاستخبارات الكنديّة (CSIS) في أوتاوا يومي 12-13 أيار/ مايو 2014 تحت عنوان «عثرات ووعود: المضامين الأمنيّة لشرق أوسط ما بعد الثورة». لا أملك حرية الإفصاح عن هُويّة المتحدّث لأنّ المؤتمر يعقد وفق قواعد «تشاتام هاوس».

77. Kheder Khaddour, 'Securing the Syrian Regime', Sada, Carnegie Endowment for International Peace, 3 June 2014, www.carnegieendowment.org/sada/2014/06/03/securing-syrian-regime/hcg3, accessed 7 June 2014.

78- كُتب هذا الفصل أولًا بداية عام 2014. كان موقف حكومة الأسد بدأ يضعف باطّراد أواخر عام 2014 وبدايات عام 2015، بسبب صعوبات ماليّة، ونقص في القوى البشريّة، وتقلّص الدعم الأجنبيّ، وزيادة التماسك بين جماعات المعارضة. لذلك عانت الحكومة انتكاسات عسكريّة مهمّة بدءًا من آذار/ مارس 2015.

الفصل 11: العلويّون في المعارضة السوريّة

1- قتل مهلب حسن، وهو طبيب أسنان [علويّ] من طَرطُوس، عام 1986 تحديدًا بسبب نيته عمل الشيء ذاته؛ إذ اقترح في كتاباته تشكيل هيئة منتخبة من الأعيان (المشايخ) تمثّل المجتمع العلويّ وتشجع اندماجه في المجتمع السوريّ. انظر:

Habib Abu Zarr, 'Die Geiseln des Lowen: Warum das Haus Assad den Hass auf die Alawiten schurte und warum es nichts mehr furchten muss als deren Erwachen', *Zenith* 4 (2013): 20.

2- حسب تقديرات مصادر إسلاميّة عام 2004، تدفق 1.5 مليار دولار إلى سورية والأردن ولبنان للترويج للوهابيّة. انظر:

Carsten Wieland, *Syria: A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring* (Seattle: Cune Press, 2012), p. 214.

3. 'Suspects into Collaborators: Peter Neumann argues that Assad has himself to blame', in: *London Review of Books*, 3 April 2014.

4. Aron Lund: 'Say Hello to the Islamic Front', Carnegie Endowment, 22 Nov. 2013 (carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=53679); Michael Weiss and Hassan Hassan: *ISIS Inside the Army of Terror* (New York, 2015).

5. *Al-Safir*, 15 March 2003.

6- لمزيد من التفاصيل حول تركيبة الفلاحين ودورهم في سياسة سورية، انظر:

Hanna Batatu, *Syria's Peasantry: The Descendants of its Lesser Rural Notables and Their Politics*, (Princeton: Princeton University Press, 1999).

7. Raymond Hinnebusch, *Syria: Revolution from Above* (London/New York: Routledge, 2001), p. 31.

8- أصبح من الشّائع أن يعتبر جنرال مثلا «شيخًا»، أو يسبغ عليه هذا اللقب، كاللواء محمّد ناصيف، المساعد العلويّ لنائب رئيس الجمهورية المهمّش اليوم فاروق الشرع.

9. Habib Abu Zarr, 'Die Geiseln des Löwen: Warum das Haus Assad den Hass auf die Alawiten schürte und warum es nichts mehr fürchten muss als deren Erwachen', *Zenith* 4 (2013).

10- تأسّست الجبهة الوطنيّة التقدميّة عام 1972 كائتلاف أحزاب سياسيّة سورية تدعم التوجهات الاشتراكيّة والقوميّة العربيّة للحكومة، وتقبل بدور حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ «الرائد في المجتمع».

11- حسب صاحب مبادرة «إعلان دمشق»، ميشيل كيلو، ومقابلات المؤلف مع المشاركين في ربيع دمشق، بمن فيهم أمل وموفق نيربية في برلين يومَي 10 و11 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013.

12- أطلق سراح عارف دليلة من السجن بعفو رئاسيّ في 7 آب/ أغسطس 2008.

13- للاطّلاع على وصف ممتاز للخطابين السياسيّ والطائفيّ خلال صعود حزب البعث إلى السُّلطة، انظر:

Nikolaos Van Dam: *The Struggle for Power in Syria* (London: I. B. Tauris, 2011).

14. Lobmeyer (1995), pp. 211, 219ff; Batatu (1999), pp. 227–9, 327; Perthes (1990), p. 16; Perthes, *Orient* (1990); Van Dam (2011).

15. Habib Abu Zarr, 'Die Geiseln des Löwen: Warum das Haus Assad den Hass auf die Alawiten schürte und warum es nichts mehr fürchten muss als deren Erwachen', *Zenith* 4 (2013).

16. Ibid., p. 21.

17. Ibid., p. 25.

18. Ibid.

19. Ibid.

20. Salwa Ismail, 'The Syrian Uprising: Imagining and Performing the Nation', *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (Dec. 2011).

21- مقابلة أجراها المؤلف مع أمل نيربية في برلين، تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013.

22. Al Jazeera, 25 April 2011.

23. *Al-Sharq al-Awsat*, 9 December 2011; statement published in German on www.inamo.de 15 December 2011.

24. Ibid.

25- مقابلة أجراها المؤلف مع أمل نيربية في برلين، تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013.

26. *Al-Sharq al-Awsat*, 9 December 2011; statement published in German on www.inamo.de 15 December 2011.

27- أشار بعضهم إلى «دولة جبل العلويّين» قصيرة الأمد التي تأسّست في اللّاذقيّة عام 1922 تحت الانتداب الفرنسيّ. منح الفرنسيّون العلويّين دولة خاصّة بهم مكافأة لدعمهم السياسيّ وتطبيقًا لاستراتيجيّة فرّق تَسُد.

28- منح مازن درويش جائزة بين-بنتر (PEN Pinter) لعام 2014 بالاشتراك مع سلمان رشدي، وقال في رسالة قبول الجائزة، «نداء من أجل سورية»، المرسلة من زنزانته في السجن: «لا يخلو سجنٌ في سوريا اليوم من أحدهم [أصدقائي]، ولا توجد مقبرة في سوريا اليوم إلّا وضمّت رفاة واحد منهم. وخشيّة من تعقيد الأمور عليهم وعلى ذويهم حفرت أسماءهم على روحي. فالبعض في سوريا لا يزال يعتقد أنّه بالحديد والنار سينجو، والبعض الآخر خوفه من الديمقراطيّة أكبر من كرهه للديكتاتورية. أيّها الحمقى توقّفوا، فالأفكار لا تموت. أيّها الأصدقاء لطالما فرّقت المذاهب والديكتاتوريّة بين الناس، لكنّ

الإيمان يوحّدهم، وإلى كل الذين يؤمنون بغد أفضل في سوريا والعالم أجمع، هذه ليست نهاية التاريخ، وإنما بداية حقبة تتطّهر فيها الإنسانيّة من الاستبداد والإرهاب».

' *Guardian*, Comment is Free, 10 October 2014, http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/oct/10/pen-pinter-prizewinner-mazen-darwish-plea-syria

29. Ibid; 'Fadwa Suleiman: Actress And Alawite Icon Of Syrian Revolt Warns Of Sectarian Violence', by Amrutha Gayathri, in: *International Business Times*, 31 March2012 (http://www.ibtimes.com/fadwa-suleiman-actress-alawite-icon-syrianrevolt-warns-sectarian-violence-432426).

30. https://www.youtube.com/watch?v=auHoFV9jvNk, uploaded 23 November2011 .

31. 'Syrian actress treads new stage in Syrian protests', Khaled Yacoub Oweis, Reuters,5 January 2012.

32. Khaled Yacoub Oweis, Reuters, 6 May 2011.

33- لمزيد من التفاصيل حول تصاعد أعمال العنف والاحتجاج في حماة، انظر:

'Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the situation of human rights in the Syrian Arab Republic', UN General Assembly, 15 September2011 , http://www.ohchr.org/documents/countries/sy/syria_report_2011-08-17.Pdf

34. '"You Can Still See Their Blood": Executions, Indiscriminate Shootings, and Hostage Taking by Opposition Forces in Latakia Countryside', Human Rights Watch,11 October 2013.

35- الحزب جزء من «قوى التغيير السلمي»، وهو ائتلاف يضمُّ في عضويته «حزب الإرادة الشعبيّة» و«الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» و«التيار الثالث من أجل سورية» و«التجمع الماركسيّ الديمقراطيّ» (تمد) و«تيار العمل الوطنيّ».

36. Karen Leukefeld, 'Zaghafter Wandel', Junge Welt, 7 May 2012, http://www.agfriedensforschung.de/regionen/Syrien/wahl3.html

37- يشير جان ليكا إلى «معارضة مؤسّسيّة» تتسامح معها الأنظمة الاستبداديّة في الشرق الأوسط، كونها بطبيعتها مقسّمة وخانعة. انظر:

Jean Leca, 'Opposition in the MENA', *Government and Opposition*, vol. 32, no. 4 (2007): 557–77.

38. 'Louay Hussein, mainstay of Syria opposition, flees to Turkey', in: *Financial Times*,29 April 2015 (http://www.ft.com/cms/s/0/4a223334-eda8-11e4-987e-00144feab7de.html).

39. Omayma Abdel-Latif, 'Going it alone', *al-Ahram Online* no. 789, 6–12 April 2006, http://weekly.ahram.org.eg/2006/789/re4.htm

40. 'Chroniques du délitement: Règlement de comptes à Qardaha, antre de la famille Al Assad', *Le Monde*, 1 October 2012, http://syrie.blog.lemonde.fr/2012/10/01/chroniques-du-delitement-2-reglement-de-comptes-a-qardaha-antre-de-lafamille-al-assad/; and

Joshua Landis' blog entry on www.syriacomment.com referring to the *Le Monde* article on 2 October 2012: http://www.joshualandis.com/blog/the-families-of-qardaha-Hizbal-lah-fighters-killed-in-syria-irans-currencycollapses-from-sanctions/

حول آراء الخيّر السياسيّة، انظر:

'Syria in travail: Interview with Abdulaziz al-Khair', NCB website, 16 May 2012, http://syrianncb.org/2012/05/17/syria-in-travail-interview-with-abdulaziz-al-khair/

41. Syrian Revolution Alawites, *al-Hayat*, 16 March 2013.

42- تأسّس التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ (NDA) في أواخر عام 1979 بوصفه ائتلافًا للأحزاب القوميّة واليساريّة، لكنه منع بسرعة في حملة قمع عام 1980. ومع أنّه كان عمومًا غير فعّال منذ ذلك التاريخ، فقد بقي إطار العمل الرئيس للمعارضة العلمانيّة حتى عهد بشّار. يقود التجمّع حاليًّا حسن عبد العظيم، ويضم ستة أحزاب، معظمها داخل سورية. رغم أنّ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ شديد الضعف، إلّا أنّه يتمتّع بخبرة جيّدة واتصالات دوليّة، وهو أهمّ تكتل لجماعات المعارضة «التقليديّة» داخل سورية. يعتبر حزب حسن عبد العظيم ذاته، الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ الديمقراطيّ (DASU)، وحزب الشعب الديمقراطيّ السوريّ (SDPP)الذي أسّسه رياض الترك، أهمّ أحزاب التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ. انظر:

Aron Lund, 'Divided They Stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions', Foundation for European Progressive Studies and the Olof Palme International Center, Uppsala, May 2012.

43- الكتلة الوطنيّة فصيل من المجلس الوطنيّ السوريّ، تتألّف من منشقّين غير محازبين من خلفيات عدّة، مع أنّ المحافظين السُّنّة يهيمنون عليها. ينادي الحزب بدولة مدنيّة حرّة ومستقلّة وتعدديّة. انظر:

www.carnegie-mec.org/publications/?fa=48358

44- للاطّلاع على نظرة عامّة ممتازة لأحزاب المعارضة وتجمعاتها، انظر:

Aron Lund, 'Divided They Stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions'.

45- اعتقل الدكتور جلال نوفل، أخصائيّ الطب النفسيّ في مشفى الهلال الأحمر في دمشق والسياسيّ وعضو حزب العمل الشيوعيّ، للمرة الأولى خلال الثورة بسبب مشاركته في تظاهرة ساحة عرنوس بدمشق في 9 نيسان/ مايو 2011. اعتقل للمرة الثالثة في 22 نيسان/ أبريل 2012 (وكان قضى حكمًا بالسجن لمدّة عشر سنوات قبل ذلك). انظر:

http://all4syria.info/Archive/47163?wpmp_tp=1&wpmp_switcher=deskt

46. *The Syrian Observer*, 19 June 2013.

47. 'Two Syrian diplomats defect in Berlin', *Middle East Monitor*, 28 June 2013: www.middleeastmonitor.com/news/europe/6415-two-syrian-diplomats-defect-in-berlin-#sthash.qA0aajf7.dpuf; Lama Ahmad Iskandar defection statement;

ومقابلة أجراها المؤلف مع لمى إسكندر أحمد في برلين، 2 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013.

48. 'Exclusive: Former Syria defence minister defects in break with Assad', Reuters,4 September 2013, http://www.reuters.com/article/2013/09/04/us-syria-crisisdefection-idUSBRE9830O420130904; 'Syrian defector General Ali Habib

reaches Istanbul', Reuters, 5 September 2013: http://in.reuters.com/article/2013/09/05/syria-crisis-defection-ali-habib-idINDEE98409S20130905

49. Aron Lund, 'Divided They Stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions'.

50. 'Syrian leader's uncle calls for him to step down', Reuters, 17 November ,2011 http://af.reuters.com/article/libyaNews/idAFL5E7MH4AU20111117

51- مقابلة أجراها المؤلف مع علي ديوب في برلين، 23 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013.

52. Ibid.

53. Bassma Kodmani and Felix Légrand, 'Empowering the Democratic Resistance in Syria', Arab Reform Initiative (Sept. 2013).

54. 'Fearing stark future, Syrian Alawites meet in Cairo', Reuters, 23 March 2013,http://www.reuters.com/article/2013/03/23/us-syria-crisis-alawites-idUSBRE92M00G20130323

55. Ibid.

56. http://syriadirect.org/main/31-op-ed/263-opposition-alawites-for-a-unifiedsyria

57. 'Fearing stark future, Syrian Alawites meet in Cairo', Reuters, 23 March 2013,

http://www.reuters.com/article/2013/03/23/us-syria-crisis-alawites-idUSBRE92M00G20130323

58. Ibid.

59. Facebook page of Tawfiq Dunya, 22 November 2013.

60. Final statement of the 'We are All Syrians' conference in Istanbul, 14 November2013 . Tawfiq Dunya, 'Alawite Oppositionists Meet in Istanbul Today to Discuss "Saving Syria"', *Asharq al-Awsat*, 12 November 2013.

61. Ibid.

الفصل 12: القمع ليس شيئًا غبيًّا: ردود أفعال النّظام للانتفاضة والتمرُّد السوريّين

1. Christopher Cramer, *Civil War is Not a Stupid Thing. Accounting for Violence in Developing Countries* (London: Hurst, 2006).

2. Al-Jazeera, 15 March 2012.

للاطّلاع على رأي مشابه عبر عنه المتحدث باسم وزارة الخارجيّة الأميركيّة، انظر:

http://abcnews.go.com/Politics/video/assad-interviewstate-department-reacts-15106238

3. *Al-Sharq al-Awsat*, 13 October 2012.

للاطّلاع على رأي مشابه عبّرت عنه وسائل الإعلام العربيّة، انظر افتتاحيّة صحيفة **الخليج تايمس**، وعبد الباري عطوان في القدس العربيّ. انظر:

Khaleej Times, 28 September 2011; and *Al-Quds al-'Arabi*, 1 August 2011.

4- انظر:

http://www.youtube.com/user/MasasitMati

للاطّلاع على وجهة نظر مشابهة لناشط سوريّ، انظر المقابلة مع ياسين حاج صالح على الموقع:

http://www.jadaliyya.com/pages/index/1103 /عن-سورية-_لقاء-مع-ياسين-الحاج-صالح_on-syria_interview

5- نقاشات مع المؤلف، آذار/ مارس 2011 –تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

6. William J. Dobson, *The Dictator's Learning Curve. Tyranny and Democracy in the Modern World* (London: Vintage Books, 2013), p. 290.

7. Ibid.

8. *Al-Quds al-Arabi*, 31 May 2013.

9. Cited in *New York Times*, 6 January 2013.

10. Reuters, 28 February 2013.

11. Max Fisher, 'What makes Syria's "barrel bombs" so scary', *Washington Post*,24 December 2013.

12. Robin Yassin-Kassab, 'Dubious wisdom: Assad's waiting game', Al-Jazeera,29 November 2013, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/11/dubious-wisdom-assad-waiting-game-201311277454646897.html

13- على النقيض من ذلك، قدم دبلوماسيو النّظام المنشقّون في مرحلة متأخّرة تقييمات أكثر حكمة، تعترف بكفاءات القيادة الأساسيّة وقدرتها على التكيُّف. انظر على سبيل المثال:

Bassam Barabandi, 'Inside Assad's Playbook: Time and Terror', *The Atlantic Council*, 23 July 2014, http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/inside-assad-s-playbook-time-and-terror

14- مقابلة مع الدكتور صادق جلال العظم، «الثورة ودور المثقّف»:

al-Jumhuriya, 10 January 2013, http://therepublicgs.net/2013/04/27/interview-with-dr-sadiq/

15. Charles Tilly, *Stories, Identity, and Political Change* (London: Rowman & Littlefield, 2002), p. 35.

16- انظر من بين أعمال أخرى:

Eyal Zisser, 'Does Bashar al-Assad Rule Syria?' *Middle East Quarterly* (Winter, 2003): 15–23; Alan George, *Syria: Neither Bread Nor Freedom* (London: Zed Books, 2003); Carsten Wieland, *Syria: A Decade of Lost Chances. Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring* (Seattle: Cune Press, 2012); and Bente Scheller, *The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy Under the Assads* (London: Hurst, 2013).

17. *Wall Street Journal*, 31 January 2011.

18. Charles Tilly and Sidney Tarrow, *Contentious Politics* (London: Paradigm Publishers, 2006), pp. 57–60.

للاطّلاع على قراءة نقديّة، انظر:

Jeff Goodwin and James M. Jasper, 'Caught in a Winding, Snarling Vine: The Structural Bias of Political Process Theory', *Sociological Forum*, vol. 14, no. 1 (1999): 27–54.

استجابة لذلك، عدّل تيلي وآخرون دور «هياكل وبنى الفرصة» بالتركيز على المفاهيم المتصوّرة، معمّقين بذلك قيمتها التوضيحيّة لكن مخفّفين من خاصية قدرتها التنبؤية. انظر:

Doug McAdam, Sidney Tarrow and Charles Tilly, *Dynamics of Contention* (New York: Cambridge University Press, 2001), p. 243.

19- انظر:

Wendy Pearlman, 'Self-Expression Cascades in the Syrian Uprising', forthcoming; Reinoud Leenders, 'Collective Action and Popular Mobilization in Dar'a: An Anatomy of the Onset of Syria's Uprising', *Mobilization—An International Journal*, vol. 17, no. 3: 419–34.

20- حول فكرة «المشاعر المشجّعة» في سياق انتفاضات الربيع العربيّ»، انظر:

Wendy Pearlman, 'Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings', *Perspectives on Politics*, vol. 11 no. 2 (2013): 387–409.

21- انظر على سبيل المثال:

Mark Irving Lichbach, 'Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 31, no. 2 (1987): 266–97; Christian Davenport, Hank Johnston and Carol Mueller, *Repression and Mobilisation* (Minneapolis/London: University of Minnesota Press,2004); Kurt Schock, Unarmed Insurrections: *People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2005); Jennifer Earl, 'Political Repression: Iron Fists, Velver Gloves, and Diffuse Control', *Annual Review of Sociology*, vol. 37 (2011): 261–84; Jan Hendryk Pierskalla, 'Protest, Deterrence, and Escalation: The Strategic Calculus of Government Repression', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 54, no. 1 (2010): 117–45.

22. See http://www.youtube.com/watch?v=cs3M18QMJfc.

للاطّلاع على قصة حادث الحريقة، انظر:

Basel Oudat, 'Serious Syrians', *Al-Ahram Weekly*, 3–9 March2011 , http://weekly.ahram.

org.eg/2011/1037/re108.htm

23. Hassan Abbas, 'The Dynamics of the Uprising in Syria', *Arab Reform Initiative Brief* 51 (Oct. 2011), http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ARB_51_Syria_Oct_2011_H-Abbas_En.pdf

24. International Crisis Group, 'The Syrian People's Slow Motion Revolution', 6 July2011 , pp. 9–10, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/10820%Popular20%Protest20%in20%North20%Africa20%and20%the20%Middle20%East20%VI20%20-%The20%Syrian20%Peoples20%Slow-motion20%Revolution.pdf

25. Ruth Kricheli, Yair Livne, and Beatriz Magaloni, 'Taking to the Streets: Theory and Evidence on Protests under Authoritarianism', APSA 2010 Annual Meeting Paper, April 2010, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1642040

26. Adam Przeworski, *Democracy and the Market. Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press,1991), p. 60.

27- في مقابلة مع الصحفي الراحل أنتوني شديد، قال ملياردير سورية ورائد الأعمال رامي مخلوف، ابن خال بشّار الأسد: «قرار الحكومة الآن هو أنهم سيقاتلون... نسميها معركة حتى النهاية... عليهم أن يعرفوا حينما نعاني، فلن نعاني وحدنا».

New York Times,10 May 2011.

28. Fabrice Balanche, La région alaouite et le pouvoir syrien (Paris: Les éditions Karthala, 2006).

29- للاطّلاع على تشخيص منسجم مع مثل هذا التقدير، انظر:

Fabrice Balanche, 'Géographie de la révolte syrienne', Outre Terre 29 (Oct.-Dec. 2011): 437–58.

30- انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=O7VPxcgR_zE

31. SANA 21 September 2011, *Syria Report*, 28 November 2011.

32. Rima Marrouch blog at http://monde-arabe.arte.tv/en/rima-marrouch-living-with-checkpoints/

33. Reinoud Leenders, '"Oh Buthaina, Oh Sha'ban—The Hawrani is Not Hungry, We Want Freedom!" Revolutionary Framing and Mobilization at the Onset of the Syrian Uprising', in Joel Beinin and Frédéric Vairel (eds), *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, 2nd edn (Stanford CA: Stanford University Press, 2013), pp. 256–8.

34. Keder Khaddour and Kevin Mazur, 'The Struggle for Syria's Regions', *Middle East Report*, vol. 43, no. 269 (2013).

35. Carole O'Leary and Nicholas A. Heras, 'Syrian Tribal Networks and their Implications for the Syrian Uprising', *Terrorism Monitor*, vol. 10, no. 11 (2012); Reinoud Leenders, 'Collective Action and Popular Mobilization in Dar'a: An Anatomy of the Onset of Syria's Uprising', pp. 419–34, http://www.jamestown.org/single/?tx_ttnews5%Btt_news5%D=39452&no_cache=1#.UzvVyVy6xw8

36. *Al-Hayat*, 16 August 2011.

37. SANA, 5 May and 24 August 2011, 22 February 2012; *al-Manar*, 28 September2011 .

38. Hasan Hassan, 'Tribal Bonds strengthen the Gulf 's Hands in a New Syria', *The National*, 16 February 2012; Carole O'Leary and Nicholas A. Heras, 'Syrian Tribal Networks and their Implications for the Syrian Uprising'; Nicholas E. Heras and Carole A. O'Leary, 'The Tribal Factor in Syria's Rebellion: A Survey of Armed Tribal Groups in Syria', *Terrorism Monitor*, vol. 11. no. 3 (2013), http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews5%btt_news5%d=41079&tx_ttnews5%bbackPid5%d=7&cHash=cf2483621ff96434d7ae19b9da37c225#.UzvbWVy6xw

39. Human Rights Watch, 'Syria: Visit Reveals Torture Chambers,' 17 May 2013, http://www.hrw.org/news/2013/05/16/syria-visit-reveals-torture-chambers

40. *Tishrin*, 8 April 2011.

41. *Al-Akhbar*, 28 January 2013; Interview with Al-Manar, SANA, 30 May 2013.

42- خصوصًا حمص وحماة واللَّاذِقيّة وإدلب وطَرطُوس. لتقديرات الضحايا، انظر:

Violations Documentation Center in Syria, http://www.vdc-sy.info/index.php/en/

43. Nir Rosen, 'A Tale of Two Villages,' Al-Jazeera, 24 and 26 October 2011, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/10/20111023659132241 61.html

44- انظر:

Aziz Nakkash, The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community (Friedrich Ebert Foundation, March 2013), http://library.fes.de/pdf-files/iez/09825.pdf

45- لم تكن مذبحتا الحولة والقبير أولى المجازر، لكن ينظر إليهما على نطاق واسع باعتبارهما نقطة تحوُّل في الحرب الطائفيّة السوريّة. أعدَّ المركز السوريّ للدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة المؤيّد للمعارضة قائمة بالمجازر التي ارتكبها النّظام. انظر:

SCPSS and Syrian Expert House, Syria Transition Roadmap (Washington, DC: SCPSS, 2013), pp. 163–5, http://syrianexperthouse.org/archives/775

46. François Burgat, 'La stratégie al-Assad: diviser pour survivre', in François Burgat and Bruno Paoli (eds), *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise* (2011–2013) (Paris: La Découverte, 2013), p. 27.

ثلاثة من أكبر خمسة قادة للجماعات الإسلاميّة المسلّحة كانوا نزلاء سابقين في سجن صيدنايا بدمشق، وأطلق سراحهم منتصف عام 2011.

'Syria's Top Five Insurgent Leaders', 1 October 2013, http://www.joshualandis.com/blog/biggestpowerful-militia-leaders-syria/

47. Ruth Sherlock and Richard Spencer, 'Syria's Assad Accused of Boosting Al-Qaeda with secret Oil Deals', *Daily Telegraph*, 20 January 2014.

48. 'The Conscience of Syria—An Interview with Activist and Intellectual Yassin al-Haj Saleh', *Boston Review*, 12 March 2014, https://www.bostonreview.net/world/postel-hashemi-interview-syrian-activist-intellectual-yassin-al-haj-saleh

49. International Crisis Group, 'Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle', 22 January 2013, p. 3, footnote 10, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/136-syrias-kurds-a-struggle-within-a-struggle

50- يفضّل قادة حزب الاتحاد الديمقراطيّ استخدام عبارة «هدنة بحكم الواقع» لتوصيف علاقته المعقّدة مع النّظام. اقتباس وارد في:

Eric Bruneau, 'Kurdish Leader: We Oppose Foreign Intervention in Syria', *Rudaw*, 13 November 2011.

51. *The National*, 18 September 2013, http://web.archive.org/web/20120319104840/http://www.rudaw.net/english/news/syria/4142.html

52- انظر من بين أعمال أخرى:

Raymond Hinnebusch, 'Syria: From "Authoritarian Upgrading" to Revolution?' *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012): 95–113; Caroline Donati, 'The Economics of Authoritarian Upgrading in Syria: Liberalization and the Reconfiguration of Economic Networks', in Steven Heydemann and Reinoud Leenders (eds), *Middle East Authoritarianisms: Governance, Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), pp. 35–60; Emile Hokayem, *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant* (Milton Park/London: Routledge, 2013), ch. 1.

للاطّلاع على قراءة نقديّة، انظر:

Wedeen, 'Ideology and Humor in Dark Times: Notes from Syria', *Critical Inquiry*, vol. 39 (2013): 846–9.

53. Bassam Haddad, 'My 50 Minutes with Manaf', *Jadaliyya*, 26 July 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/6611/my-50-minutes-with-manaf

54. *Syria Report*, various issues.

55- انظر:

The Syrian Bureau of Statistics, 'Slum Survey' (2008) and 'Survey of Slum/Dar'a City' (2010) at http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm

56. SANA, 18 July 2011.

57. Human Rights Watch, 'Razed to the Ground: Syria's Unlawful Neighborhood Demolitions' (Jan. 2014).

58. Aziz Nakkash, *The Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community*, p. 10.

59. Ben Parker, 'The Conflict in Syria: Humanitarianism Besieged', *Humanitarian Exchange* 59 (Nov. 2013): 3.

60. Ibid., p. 4.

61. UN Security Council, '*Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolution 2139* (2014)', 24 March 2014, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1427034.pdf

62. Ibid.

63- انظر على سبيل المثال:

Amnesty International, 'Syria: Woman on Trial for Allegedly Aiding Displaced: Yara Faris', 1 April 2014, http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/016/2014/en/42b6d652-ec12-4816-976d-66f7a1fb6f23/mde240162014en.html

64. *Syrian Observer*, 20 May 2014, http://syrianobserver.com/News/News/Boards+Of+15+Charities+Dissolved

65. Humanitarian Outcomes, 'The Aid Worker Security Database, Syrian Arab Republic',1 September 2014, https://aidworkersecurity.org/incidents/search?start=2011&detail=1&country=SY

66- انظر على سبيل المثال:

'Activists Accuse Red Crescent of Bias in Aid Deliveries', Daily Star, 31 March 2013, http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/Mar-31/251762-activists-accuse-redcrescent-of-bias-in-aid-deliveries.ashx#axzz2xXX49r7q

67. Bashar al-Asad interview with al-Manar, SANA transcript, 30 May 2013.

68. Brown Moses Blog, 'The Mystery of the Syrian Barrel Bombs', 30 August 2012, http://brown-moses.blogspot.nl/2012/08/the-mystery-of-syrian-barrel-bombs.html

69. 'Insight: Starvation in Syria: A War Tactic', Reuters, 30 October 2013, http://www.reuters.com/article/2013/10/30/us-syria-crisis-hunger-insight-idUSBRE99T07I20131030

70. UN Security Council, *Report of the Secretary-General on the Implementation of Securi-*

ty Council Resolution 2139 (2014), 24 March 2014, http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/N1427034.pdf

71. Ad-Dunya TV, 9 September 2011, http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=0xQ-qhB1uzg

72- خطاب بشّار الأسد في جامعة دمشق، 20 حزيران/ يونيو 2011.

http://www.presidentassad.net/SPEECHES/Al_Assad_Speeches_2011/Bashar_Al_Assad_2011_Damascus_University_Speech.htm

73. Amjad Baiazy, 'Syria's Cyber Operations', *Jadaliyya*, 15 February 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/4384/syrias-cyber-operations

74. 'Communiqué Telecomix', 4 October 2011, http://reflets.info/opsyria-syriancensoship-log/

لتصوير بياني عن المراقبة السوريّة لشبكة الإنترنت باستخدام بيانات برنامج «Blue Coat»، انظر:

http://arturo.filasto.net/syria-censorship

75. Nicole Perlroth, 'Hunting for Syrian Hackers's Chain of Command,' *New York Times*, 17 May 2013, http://www.nytimes.com/2013/05/18/technology/financial-times-site-is hacked.html?pagewanted=all&_r=1&

76- انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=q4qk3GCOUYo

77. Author's interview with staff member of BBC-User Generated Content Unit,6 October 2011.

78. Ibid. Author's interview with Syrian human rights activist Rami Abdul-Rahman,7 October 2011.

79. Reporters Without Borders, 'Syrian Barometer Since March 2011', http://en.rsf.org/syria.html

80. http://www.youtube.com/watch?v=seD4e9Zu8k4

81. *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 7 and 13 June 2012; Independent, 26 August 2012.

82. Amal Hanano, 'Framing Syria', *Jadaliyya*, 20 November 2011, http://www.jadaliyya.com/pages/index/3209/framing-syria

83- حول مزاعم النّظام عن تلفيق هذه التقارير، انظر:

Christoph Reuter, 'Sex, Jihad and Other Lies: Assad's Elaborate Disinformation Campaign', *Der Spiegel*, 7 October 2013, http://www.spiegel.de/international/world/assad-regime-wages-pr-campaign-to-discredit-rebels-a-926479.html

84. Anne Barnard, 'Syria Campaigns to Persuade US to Change Sides', *New York Times*,24 April 2013.

85. 'Syria's War: Reporter's Nightmare', *The Economist*, 19 October 2013, http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21588121-difficulty-reportingrebel-areas-has-let-regime-tell-its-own

86- انظر:

Bassam Haddad, 'The Recent Impasse in Syria: Interview with Haytham Manna', *Jadaliyya*, 30 June 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/6245/the-current-impasse-in-syria_interview-with-haytham; Local Coordinating Committees

in Syria, 'Statement to the Syrian People', 29 August 2011, https://www.facebook.com/notes/ لجان-التنسيق-المحلية-في-سوريا /statement-to-the-syrian people/275564242470719

87- حول هذه النقطة، انظر:

Charles Tripp, 'Resistance within resistance', *Jadaliyya*, 26 March2013 , http://www.jadaliyya.com/pages/index/10812/resistance-within-resistance; Rita from Syria, 'The FSA: How to Lose Support and Alienate People in No Time', *Jadaliyya*, 4 September 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/7188/the-fsa_how-to-lose-support-and-alienate-people-in-no-time

88- قمع النّظام للاحتجاجات السلميّة في داريا رمزي في هذا السّياق. انظر:

Caroline Donati, 'Les chababs de Daraya, genèse et filiation du Mouvement syrien pour la non-violence', in François Burgat and Bruno Paoli (eds), *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise*2013–2011)), pp. 107–14.

89. Rafif Jouejati, 'Syrian Civil Resistance Continues Amidst Armed Conflict', 3 February ,2012 http://wagingnonviolence.org/feature/syrian-civil-resistance-continues-amidst-armed-conflict/

90. Milan W. Svolik, The Politics of Authoritarian Rule (New York: Cambridge University Press, 2012), p. 10.

91- انظر:

James T. Quinlivan, 'Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East', *International Security*, vol. 24, no. 2 (1999): 165.

92. Zénobie, 'Syrie: Un officier superieur parle', *Le Monde Diplomatique*, 7 September2011 , http://www.monde-diplomatique.fr/carnet/2011-09-07-Syrie-unofficier-superieur-parle

93. Human Rights Watch, '"By All Means Necessary". Individual and Command Responsibility for Crimes Against Humanity in Syria', 15 December 2011, http://www.hrw.org/reports/2011/12/15/all-means-necessary-0

94. Eva Bellin, 'Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East—

Lessons from the Arab Spring', *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (2012):133.

95- حول التقارير عن انشقاقات رفيعة المستوى في النّظام، انظر:

http://www.aljazeera.com/indepth/interactive/syriadefections/2012730840348158.html

96. H. E. Chehabi and Juan J. Linz, 'A Theory of Sultanism 2—Genesis and Demise of Sultanistic Regimes', in H. E. Chehabi and Juan J. Linz (eds), *Sultanistic Regimes* (Baltimore/London: Johns Hopkins University Press, 1998), p. 43.

97. Yezid Sayigh, 'Syria's Strategic Balance at a Tipping Point', Carnegie Middle East Centre, 7 June 2013, http://carnegie-mec.org/2013/06/07/syria-s-strategic-balance-at-tipping-point/g95a

98. Joseph Holliday, 'The Assad Regime, From Counterinsurgency to Civil War', *Institute for the Study of War* (Mar. 2013), http://www.understandingwar.org/sites/default/files/TheAssadRegime-web.pdf

99. Yezid Sayigh, 'Syria's Strategic Balance at a Tipping Point'.

100. '*Watha'iq al-Jazeera, takshif khitata taqti'a dimashq*', Al-Jazeera, 18 March ,2012 http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1e033d23-caa8-41c7-a697-1394608eff05; Hizb al-Ba'ath al-'Arabi al-Ishtiraki, Maktab al-Amn al-Qawmi, Al-Jazeera, 2 November 2011, http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/03/2012319182523316314.html.

لا يمكن التأكّد ممّا إذا كانت الوثائق أصليّة.

101. Mohammad Al Attar, 'The Revolution as a Model and the Image of Tahrir Square... Syrians are Paying a Double Price', Perspectives—*Political Analysis and Commentary from the Middle East* (Feb. 2012), pp. 58-65, http://www.lb.boell.org/web/52-705.html

102- انظر على سبيل المثال:

Al-Thawra, 30 August 2012.

103- حول حسابات النّظام في هذا السياق، انظر:

Riad Hijab, the Syrian prime minister who defected in August 2012, *Daily Telegraph*,8 November 2012.

104. 'President al-Assad [20 June] 2011 Damascus University Speech', http://web.archive.org/web/20130413054902/http://www.presidentassad.net/SPEECHES/Al_Assad_Speeches_2011/Bashar_Al_Assad_2011_Damascus_University_Speech.htm

105. Oisín Tansey, 'Underwriting Repression: External Actors and the Politics of Coercive Crackdowns', unpublished draft paper, Department of War Studies, King's College London (Dec. 2013).

106. Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott and Kimberley Ann Elliott, *Economic Sanc-*

tions Reconsidered. History and Current Policy (Washington, DC: Institute for International Economics, 1990), p. 12.

للاطّلاع على معالجة أوسع لـ«دعم الفارس الأسود»، تتضمّن تدابير مختلفة تتخذها «الدول المناهضة للهيمنة» لدعم حلفاء استبداديين، انظر:

Steven Levitsky and Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism. Hybrid Regimes After the Cold War* (New York: Cambridge University Press, 2010).

107- اقتباس وارد في:

The Financial Times, 16 September 2012.

108. 'Treasury Sanctions Al-Nusrah Front Leaders, Militia Groups in Syria', US Government, 11 December 2012, http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2012/12/20121211139861.html#axzz2GxiqHxql

109. Will Fulton, Joseph Holliday and Sam Wyer, *Iranian Strategy in Syria* (Institute for the Study of War/AEI Critical Threats Project, May 2013), p. 20.

110. Ibid., p. 22.

111- بالطبع لا يمكن استبعاد حدوث آثار مشابهة دون تورط إيران أو غيرها. انظر:

'At War' blog, *New York Times*, 18 October 2012, http://atwar.blogs.nytimes.com/2012/10/18/syrian-forces-improvised-arms-desperate-measures-or-deliberate-aid/

112- انظر:

Haaretz, 12 February 2012.

من غير المؤكّد أنّ الوثائق المسّربة هنا أصليّة.

113. Will Fulton, Joseph Holliday and Sam Wyer, *Iranian Strategy in Syria*, pp. 13–14.

114. Güneş Murat Tezcür, 'Democratic Struggles and Authoritarian Responses in Iran in Comparative Perspective', in Steven Heydemann and Reinoud Leenders (eds), *Middle East Authoritarianisms: Governance and Regime Resilience in Syria and Iran*, p. 219.

115. Emile Hokayem, *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant*, ch. 4.

116- قال الأسد تعليقًا على الدعم الروسي لنظامه: «روسيا تعرف من صراعها ضد الإرهاب في الشيشان ما تمرّ به سورية اليوم... [الروس] يفهمون بشكل أفضل من الغرب... معنى الإرهاب». انظر:

"In The End a Lie is a Lie"', Der Spiegel, 7 October 2013, http://www.spiegel.de/international/world/spiegel-interview-with-syrian-president-basharassad-a-926456.html

117. Steven Heydemann, 'The Syrian Crisis—Managing Militarization in Syria', Foreign Policy, 22 February 2012, http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2012/02/22/managing_militarization_in_syria

118- «هذه لا يمكن أن تكون معارضة يمثلها أناس يتمتّعون بالكثير من الصفات الطيبة، بل في حالات عدّة لم يزوروا سورية في السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية... يجب أن يكون هناك تمثيل لأولئك الذين يقاتلون ويموتون على الخطوط الأماميّة اليوم». وزيرة الخارجيّة الأميركيّة هيلاري كلينتون في مؤتمر صحفي، اقتبسته قناة سي إن إن في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

119. Bashar al-Asad interview with al-Manar, SANA transcript, 30 May 2013.

120. 'Syria Says West Talks to Damascus about Islamist Rebels', BBC, 15 January 2014, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-25738178

121. 'Interview with Bashar al-Assad: "In The End a Lie is a Lie"', *Der Spiegel*, 7 October 2013.

122. Asad cited in *Daily Telegraph*, 29 October 2011.

123. *Al-Quds al-'Arabi*, 10 March 2014.

124- بعد نجاحات النّظام النسبيّة في ميادين القتال في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2013، زعم الأسد أنّ هناك 100-150 ألف لاجئ عادوا إلى سورية وأنّ «ميزان القوى انقلب مؤخرًا». انظر:

' 'Interview with Bashar al-Assad: "In The End a Lie is a Lie"', *Der Spiegel*, 7 October 2013.

125. UN General Assembly, Resolution 66/253, 7 August 2012, http://www.security-councilreport.org/atf/cf/7%B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3CF6E4FF96FF97%D/a res_66_253_b.pdf

126. 'The Fourth Ministerial Meeting of the Group of Friends of the Syrian People—Chairman's Conclusions', Marrakech, 12 December 2012, http://www.auswaertiges-amt.de/cae/servlet/contentblob/668100/publicationFile/175181/121212-Marrakesch-Freundesgruppe-Abschlusserklaerung.pdf

127. Alain Gresh, 'Une communauté internationale éclatée', in François Burgat and Bruno Paoli (eds), *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise* (2011–2013), pp. 301–4.

128- «منطقتكم [الغرب] تأتي دائمًا متأخرة حين يتعلّق الأمر بالواقع الفعليّ». انظر:

In The End a Lie is a Lie"', *Der Spiegel*, 7 October 2013.

129. Human Rights Watch, 'Attacks on Ghouta. Analysis of Alleged Use of Chemical Weapons in Syria' (Sept. 2013), http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria_cw0913_web_1.pdf

130- انظر تعليق بسام العمادي، عضو لجنة العلاقات الخارجيّة في المجلس الوطنيّ السوريّ:

'Inside Syria', Al-Jazeera, 9 February 2014, http://www.aljazeera.com/programmes/inside-syria/2014/02/homs-ceasefireturning-point-20142982940421985.html

131- تتضمّن هذه التقييمات المتنوّعة منظورات كل من ماكس فيبر عن «الميراثيّة الأبويّة» و«السلطانيّة»، وثيودور أدورنو عن «الشخصية الاستبداديّة»، وهوشانغ تشهابي وجوان لينز عن «الأنظمة السلطانيّة»، ودراسة آدم بريزورسكي عن «الموجة الثالثة» للديمقراطية ، وتحليل تامر مصطفى لـ«أمراض الدول الاستبدادية». انظر:

Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (Berkeley, CA: University of California Press, 1978), pp. 231–2; Theodor Adorno, E. Frenkel-Brunswik, D. J. Levinson and R. N. Sanford, *The Authoritarian Personality* (New York: Harper and Row, 1950); H. E. Chehabi and Juan J. Linz (eds), *Sultanistic Regimes* (Baltimore/London: John Hopkins University Press, 1998); Adam Przeworski, *Democracy and the Market. Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press,1991); Tamir Moustafa, *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

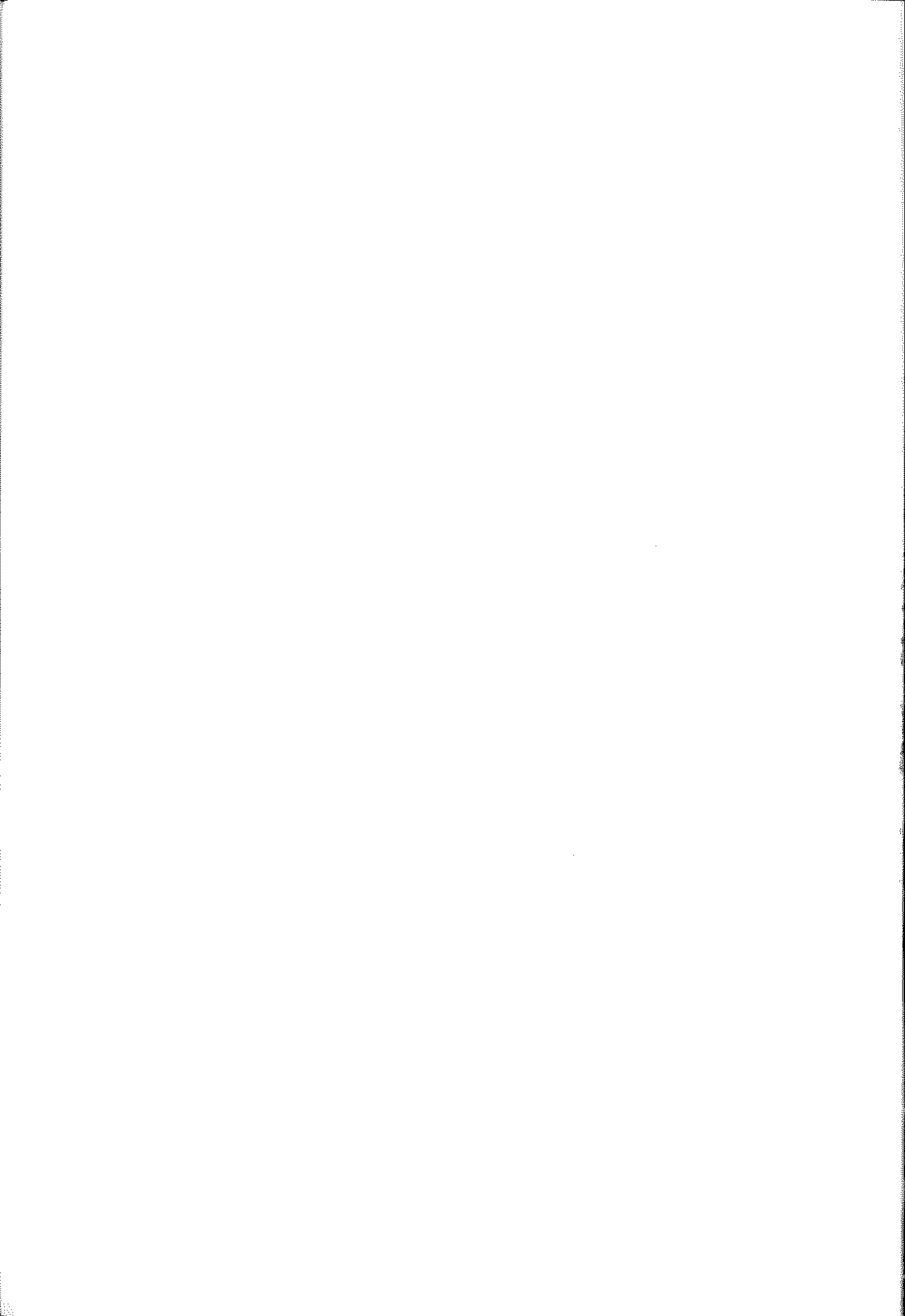
132. Robin Yassin-Kassab, 'Dubious wisdom: Assad's waiting game', Al-Jazeera,29 November 2013.

133- عندما سأل بروكس نيومارك، عضو البرلمان البريطاني، بشّار الأسد عام 2006 عن أهمّ أهدافه، أجاب الأسد: «بقاء النّظام». انظر:

'I Know Assad—and I know it's time to arm the Syrian rebels and bring him down,' *Daily Mail*, 8 June 2013, http://www.dailymail.co.uk/debate/article-2338170/Brooks-Newmark-I-know-Assad-I-know-time-arm-Syrian-rebels-bring-says-Tory-MP-visited-dictators-house-tea.html

134- هناك تلميح بهذا المعنى ظهر في صحيفة كويتية [**السياسة**] عندما نشرت ما زعمت أنّه وثائق مسرّبة من المخابرات السوريّة تكشف عن «خطة كبرى» لقمع الانتفاضة. لا يرجّح أن تكون هذه الوثائق أصليّة، حتى وإن أظهرت شيئًا من التبصر وبعد النظر. انظر:

Al-Siyyasa, 17 June 2011, http://web.archive.org/web/20110619025833/http://www.alseyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/144503/reftab/36/Default.aspx



المراجع

Abbas, Hassan. 'The Dynamics of the Uprising in Syria', Arab Reform Initiative Brief 51 (Oct. 2011), http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ARB_51_Syria_Oct_2011_H-Abbas_En.pdf

Abd Al Salam Sabah, Susan. 'The origins of political conflict and its escalation, the example of Bab al Tebbaneh and Jabal Mohsen'. Masters diss., Lebanese University, 2009.

Abdallah, Umar F. *The Islamic Struggle in Syria*. Berkeley: Mizan Press, 1983.

Abdel Nour Antoine, 'Le réseau routier de la Syrie ottomane (XVI-XVIIIème)', *Arabica* 30 (1983): 169–89.

———. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe-XVIIIe siècle)*. Beirut: Librairie Orientale, 1982.

Abi Samra, Muhammad. 'Revenge of the Wretched: Islam and Violence in the Bab al Tabaneh Neighborhood of Tripoli', in Samir and Roseanne Saad Khalaf (eds), *Arab Youth: Social Mobilization in Times of Risk*, London: Saqi Press, 2011, pp. 220–35.

———. 'Islamic gathering slams Tripoli detentions', *Daily Star*, 10 July 2014.

Abu Jaber, Kamel S. *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966.

Abu Zarr, Habib. 'Die Geiseln des Löwen: Warum das Haus Assad den Hass auf die 'Alawiten schürte und warum es nichts mehr fürchten muss als deren Erwachen', *Zenith* 4, 2013.

Adorno, Theodor W., Else Frenkel-Brunswik, Daniel Levinson and Nevitt Sanford, *The Authoritarian Personality*. New York: Harper and Row, 1950.

Aita, Samir. Labour Market Policies and Institutions, with a Focus on Inclusion, Equal Opportunity and the Informal Economy: National Background Paper: The case of Syria, 2009, http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/ERF18th_Nasser_Mehchy.pdf

Ajami, Fouad. *The Syrian Rebellion*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 2012.

Al-Adhanī Sulaymān. *Al-Bākura as-Sulaymānniyah fī kashf Asrār ad-Diyānah an-Nuṣayrīyyah al-'Alawīyyah*. Cairo: Dār aṣ-ṣaḥwah 1990.

Al-Akhbar, 'Lebanon: Dangerous Proposal to Integrate Gangs into Security Forces', 23 November 2013, http://english.al-akhbar.com/node/17684

Al-Ali, Misbah. 'Freedom still eludes Tripoli Militia chiefs', *Daily Star*, 19 July 2014.

Al Attar, Mohammad. 'The Revolution as a Model and the Image of Tahrir Square… Syrians Are Paying a Double Price', *Perspectives—Political Analysis and Commentary from the Middle East* (Feb. 2012): 58–65, http://www.lb.boell.org/web/52-705.html

Albers, Ronald and Peeters, Marga. 'Food and Energy Prices, Government Subsidies and Fiscal Balances in South Mediterranean Countries', European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Jan. 2011, http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/economic_paper/2011/pdf/ecp437_en.pdf

Al-Jazeera (18 March 2012), 'Watha'iq al-Jazeera, takshif khitata taqti'a dimashq,' http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d174321/e033d23-caa8-41c7-a697-1394608eff05

Al-Jundī, Sāmī. *al-Ba'th*. Beirut: Dār aṭ-ṭalī'ah, 1969.

Al-Khayyir, Abd al-Rahman. *Lamahat khatifa 'an al-muslimin al-'alawiyyin* (Brief Snapshots of the Alawite Muslims). Damascus: [s.n.], 1997.

Al-Khayyir, Abd al-Rahman and 'Aryani, Abd al-Rahman ibn Yahya. *'Aqidatuna wawaqi'una nahnu al-muslimin al-ja'fariyyin* (al-'alawiyyin) (Our Creed and our Reality as Ja'fari (Alawi) Muslims). Damascus: Kutub Dhat Fa'ida, 1996.

Al-Khayyir, Abd al-Rahman and Al-Khayyir, Hani. *Yaqazat al-muslimin al-'alawiyyin fi matla' al-qarn al-'ishrin* (The Alawite Muslim Awakening at the Beginning of the Twentieth Century). Damascus: Kutub Dhat Fa'ida, 1996.

Al-Nawbakhtī, al-ḥasan ibn Mūsa. *Firaq ash-Shī'ah*, ed. 'Abd al-Mun'im al-ḥifnī. Cairo: Dār ar-Rashād, 1992.

Al-Raffaf, Fatima. 'Parliamentary Elections in the City of Tripoli 2000–2005, the example of Jabal Mohsen'. Masters diss., Lebanese University, 2009.

Al-Razzaz, Munif. *al-Tajriba al-murra* (The Bitter Experience). Beirut: Dar al-Ghandur, 1967.

Al-Rifi, Ghassan. 'Lebanese Army attempts to gain control of Tripoli', al-Monitor, 3 December 2013, http://www.almonitor.com/pulse/security/201312// lebanon-army-tripoli-control-clashes.html#

Al-Samad, Abdel Kafi. 'Tripoli's alleyway commanders have no safe haven in new security plan', *al-Akhbar*, 31 March 2014, http://english.al-akhbar/ print/19225

Al-Sayyid, Jallal. *Hizb al-Ba'th al-Arabi*. Beirut: Dar al-Nahar, 1973.

Al-Sharīf, Munir. *Al-Muslimūn al-'Alawīyūn: Man Hum wa Ayna Hum?* revised edn. Beirut: Mu'assasah al-Balāgh, 1994.

Al-Shidyaq, Tannus. Akhbar al-A'yan fi Jabal Lubnan. Beirut: Université Libanaise, 1970.

Al-Tawil, Muhammad Ghalib. *Tarikh al-'Alawiyyin*, 3rd edn. Beirut: Dar al-Andalus, 1979.

Albers, Ronald and Peeters, Marga. Food and Energy Prices, Government Subsidies and Fiscal Balances in South Mediterranean Countries, European Commission, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Jan. 2011, http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/economic_ paper/2011/pdf/ecp437_en.pdf

Alkan, Necati. 'Fighting for the Nusayri Soul: State, Protestant Missionaries and the Alawis in the Late Ottoman Empire', *Die Welt des Islams* 52 (2012): 23–50.

Allouch, Noujoud, 'La péri-urbanisation de Lattaquié'. PhD diss., 2009.

Anderson, Benedict R. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, London/New York: Verso, 1991.

Andrew, Christopher M. and Kanya-Forstner, Alexander S. *The Climax of French Imperial Expansion, 1914–1924*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1981.

Asad, Talal. *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2003.

Ayhan, Rıza et al., eds. *Osmanlı Arşiv Belgelerinde Nusayrîler ve Nusayrîlik* (1745–1920). Ankara: Gazi Üniversitesi Türk Kültürü ve Hacı Bektaş Velî Araştırma Merkezi, 2010.

Azzam, Fadi. *Sarmada*, trans. Adam Talib. London: Arabia Books, 2012.

Bahout, Joseph, 'Lebanon at the Brink: The Impact of the Syrian Civil War', *Middle East Brief*, Brandeis University Crown Centre for Middle East Studies 76 (Jan. 2014).

Baiazy, Amjad. 'Syria's Cyber Operations', Jadaliyya, 15 February 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/4384/syrias-cyber-operations

Balanche, Fabrice. *La région alaouite et le pouvoir syrien*. Paris: Karthala, 2006.

——— . 'Clientélisme, Communautarisme et Fragmentation Territoriale en Syrie.' A Contrario 11 (2009): 122–50.

———. 'L'Etat au Proche-Orient arabe entre communautarisme, clientélisme, mondialisation et projet de Grand Moyen Orient', *L'Espace Politique*, 11 (2010).

———. *Atlas du Proche-Orient Arabe*. Paris: PUPS, 2011.

———. 'Géographie de la révolte syrienne', Outre Terre 27 (Sept. 2011).

Bank Audi, Syria Economic Report, Dec. 2010, http://research.banqueaudi.com/Documents/SyriaEconomicReportEnglish2010.pdf

Bar-Asher, Meir M. and Kofsky, Aryeh. The Nusayri-'Alawi Religion: An Enquiry into its Theology and Liturgy. Leiden: Brill, 2002.

Barabandi, Bassam. 'Inside Assad's Playbook: Time and Terror', *Atlantic Council*, 23 July 2014, http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/inside-assad-splaybook-time-and-terror

Barbour, Nevill. 'Impressions of the United Arab Republic', *International Affairs*, vol. 36, no. 1 (Jan. 1960).

Başbakanlık Ottoman Archives (BOA), *Istanbul: Tahrir Defteri*. Transliterated by Ahmet Akgündüz (ed.), *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri* 3 (Istanbul: FEY Vakfı/Osmanlı Araştırmaları Vakfı, 1990–96).

Batatu, Hanna. 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes of its Dominance', *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (1981): 331–44.

———. *Syria's Peasantry: The Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999.

BBC. 'Houla: How a massacre unfolded', 8 June 2012, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-18233934

Be'eri, Eliezer. *Army Officers in Arab Politics and Society*. NY and London: Praeger and Pall Mall, 1970.

Bellin, Eva. 'Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East—Lessons from the Arab Spring', *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (2012).

Berti, Benedetta. 'Tensions in Tripoli: The Syrian Crisis and its Impact on Lebanon,' *INSS Insight* 36, 20 May 2012.

Birnbaum, Pierre and Katznelson, Ira (eds). *Paths of Emancipation: Jews, States, and Citizenship*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995.

Bollens, Scott. *City and Soul in Divided Societies*. London and New York: Routledge, 2012.

Bou-Nacklie, N. E. 'Les Troupes Spéciales: Religious and Ethnic Recruitment, 1916–46', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 4 (Nov. 1993): 645–60.

Briscoe, Ivan, Janssen, Floor and Smits, Rosan. *Stability and economic recovery after Assad: key steps for Syria's post-conflict transition*, Clingendael, Netherlands Institute of International Relations, The Hague, Nov. 2012, http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20121100_syria_stability_recovery_cru.pdf

Brück, Tilman, Binzel, Christine and Handrich, Lars. *Evaluating Economic Reforms in Syria*, Final Report for the Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), Berlin, December 2007, http://www.diw.de/documents/publikationen/7377693//diwkompakt_2007-035.pdf

Burgat, François and Paoli, Bruno (eds). *Pas de printemps pour la Syrie. Les clés pour comprendre les acteurs et les défis de la crise* (2011–2013). Paris: La découverte, 2013.

Burke, Edmund and Prochaska, David (eds). *Genealogies of Orientalism: History, Theory, Politics*. Lincoln, NE: University of Nebraska Press, 2008.

Cendrieux, Jehan. *Al-Ghâdir, ou, le sexe-dieu: roman syrien*. Paris: Charpentier, 1926.

Chalabi, Tamara. *The Shi'is of Jabal 'Amil and the New Lebanon Community and Nation-State, 1918–1943*. London: Palgrave Macmillan, 2006.

Chatterjee, Partha. *The Nation and its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Chatty, Dawn. 'The Bedouin in Contemporary Syria: The Persistence of Tribal Authority and Control', *Middle East Journal*, vol. 64, no. 1 (Winter 2010).

———. 'Syria's Bedouin Enter the Fray. How Tribes Could Keep Syria Together', *Foreign Policy*, 13 November 2013.

Chehabi, H. E. and Linz, Juan J. (eds). *Sultanistic Regimes*. Baltimore/London: Johns Hopkins University Press, 1998.

Cholley, André. 'Le pays des Alaouites, d'après J. Weulersse', *Annales de géographie*, vol. 54, no. 293 (1945): 53–9.

Chouet, Alain. 'L'espace tribal alaouite à l'épreuve du pouvoir', *Maghreb-Machrek* 147 (Jan.-Mar. 1995).

Cleveland, William L. *A History of the Modern Middle East*. Boulder, CO: Westview Press, 1994.

Colin, Élicio. 'Jacques Weulersse (1905–1946)', *Annales de géographie*, vol. 56, no. 301(1947): 53–4.

Cooke, Miriam, *Dissident Syria: Making Oppositional Arts Official* (Durham, NC and London: Duke University Press, 2007).

Courbage, Youssef and Todd, Emmanuel. *Le rendez-vous des civilistions*. Paris: Seuil, 2007.

Cramer, Christopher. *Civil War is Not a Stupid Thing. Accounting for Violence in Developing Countries*. London: Hurst, 2006.

Daily Star, 'Tripoli bombing suspects arrested, death toll rises to 47', 24 August 2013.

Dam, Nikolaos Van. *The Struggle for Power in Syria*, 4th edn. London: I. B. Tauris, 2011.

———. 'Middle Eastern Political Clichés: "Takriti" and "Sunni" Rule in Iraq; "Alawi" Rule in Syria, a Critical Appraisal', *Orient*, vol. 21, no. 1 (1980): 42–57.

Davenport, Christian, Johnston, Hank and Mueller, Carol. *Repression and Mobilisation*. London: University of Minnesota Press, 2004.

David, Anda Mariana and Mohamed Ali Marouani, *Poverty reduction and growth interactions: what can be learned from the Syrian experience?* Document de

Travail (Paris: Dauphine Université, July 2010), http://ideas.repec.org/p/dia/wpaper/dt201006.html

De Planhol, Xavier. Minorités en Islam, *Géographie Politique et Sociale*. Paris: Flammarion, 2007.

de Vaumas, Etienne. 'Le Djebel Ansarieh: Etudes de géographie humaine', *Revue de géographie alpine*, vol. 48, no. 2 (1960).

Devlin, John. *The Ba'th Party: A History from its Origins to 1966*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1976.

Diab, Youssef. 'Death Penalty sought for 10 Suspects over Tripoli bombings', *Daily Star*, 5 May 2014.

Dobson, William J. *The Dictator's Learning Curve. Tyranny and Democracy in the Modern World*. London: Vintage Books, 2013.

Douwes, Dick. 'Knowledge and Oppression: The Nusayriyya in the Late Ottoman Period', in *La Shi'a nell'Impero Ottomano*. Rome: Accademia Nazionale dei Lincei, 1993.

Drott, Carl. 'A Christian Militia Splits in Qamishli', *Syria in Crisis*, Carnegie EndowmentforInternationalPeace,6March2014;www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54794

———. 'Syriac-Kurdish Cooperation in Northeast Syria', Syria in Crisis, Carnegie Endowment for International Peace, 7 March 2014, www.carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54797

Drysdale, Alasdair. 'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization', *Civilisations*, 29 (1979): 359–74.

———. 'The Syrian Political Elite, 1966–1976: A Spatial and Social Analysis', *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 1 (1981): 3–30.

———. 'The Regional Equalization of Health Care and Education in Syria since the Ba'thi Revolution', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13 (1981): 93–111.

———. 'The Asad Regime and its Troubles', *MERIP Reports* 110 (Nov.-Dec. 1982).

———. 'Center and Peripheries in Syria. A political geography study'. PhD diss., University of Michigan, Chicago, 1997.

Dupret, Baudouin et al. (eds). *La Syrie au présent*. Paris: Sindbad Actes Sud, 2007.

Dusen, Michael van. 'Political Integration and Regionalism in Syria', *Middle East Journal*, vol. 26, no. 1 (1972): 123–36.

Earl, Jennifer. 'Political Repression: Iron Fists, Velvet Gloves, and Diffuse Control', *Annual Review of Sociology*, vol. 37 (2011): 261–84.

Elali, Nadi. 'Sects and the City', *Nownews*, 11 April 2013.

El-Laithy, Heba and Abu-Ismail, Khalid. *Poverty in Syria: 1996–2004—Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations*. UNDP, 2005, http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/PovertInSyriaEnglishVersion.pdf

Euben, Roxanne L. 'Contingent Borders, Syncretic Perspectives: Globalization, Political Theory and Islamizing Knowledge', *International Studies Review*, vol. 4, no. 1 (2002).

Faksh, Mahmud A. 'The Alawi Community of Syria: A New Dominant Political Force', *Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 2 (Apr. 1984): 135–6.

Farouk-Alli, Aslam. 'Sectarianism in Alawi Syria: Exploring the Paradoxes of Politics and Religion', *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 34, no. 4 (Sept. 2014): 207–226.

Fayez, Sara. 'Poverty in Syria—Towards a Serious Policy Shift in Combating Poverty', London: Strategic Research and Communication Centre, 2011, http://www.strescom.org/research/policy-papers/item/121-poverty-in-syria,-towards-a-seriouspolicy-shift-in-combating-poverty.html

Fildis, Ayse Tekdal. 'Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria', *Middle East Policy*, vol. 19, no. 2 (Summer 2012): 148–56.

Firro, Kais M. *A History of the Druze*. Leiden: Brill, 1992.

———. 'The 'Alawīs in Modern Syria: From Nuṣayrīya to Islam via 'Alawīya', *Der Islam*, vol. 82 (2005): 1–31.

Fisher, Max. 'What makes Syria's 'barrel bombs' so scary', *Washington Post*, 24 December 2013.

Friberg Lyme, Rune, *Sanctioning Assad's Syria: Mapping the Socioeconomic and Political Repercussions of the International Sanctions Imposed on Syria since March 2011* (Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2012), http://um.dk/en/~/media/UM/English-site/Documents/Danida/Partners/Research-Org/Research-studies/Sanctioning20%Assads20%Syria.pdf

Friedman, Yaron. 'Al-Husayn Ibn Hamdân Al-Khasîbî: A Historical Biography of the Founder of the Nusayrî-'Alawite Sect', *Studia Islamica* 93 (2001): 91–112.

———. 'Ibn Taymiyya's Fatāwā against the Nuṣayrī-'Alawī Sect', *Der Islam*, vol. 82 (2005).

———. *The Nusayrī-'Alawīs: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria*. Leiden: Brill, 2010.

Fulton, Will, Holliday, Joseph and Wyer, Sam. Iranian Strategy in Syria. Institute for the Study of War/AEI Critical Threats Project, May 2013.

Gambill, Gary. 'Islamist Groups in Lebanon', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 11, no. 4 (Dec. 2007).

Gellner, Ernest. 'Nationalism', in Gellner, *Thought and Change*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1975.

George, Alan. *Syria: Neither Bread Nor Freedom*. London: Zed Books, 2003.

Glioti, Andrea. 'Syrian Kurds recruit regime loyalists to fight jihadists', *Syria Pulse—Al-Monitor*, 13 February 2014, www.al-monitor.com/pulse/originals/201402//pydkurds-syria-regime-assad-autonomy.html

Goldsmith, Leon T. Syria's Alawites and the Politics of Sectarian Insecurity, A Khaldounian Perspective, Ortadoğu Etütleri, vol. 3, no. 1 (July 2011): 46–9.

———. '"God Wanted Diversity": Alawite Pluralist Ideals and their Integration into Syrian Society, 1832–1973', *British Journal of Middle Eastern Studies* vol. 40, no. 4 (2013): 392–409.

Goodwin, Jeff and Jasper, James M. 'Caught in a Winding, Snarling Vine: The Structural Bias of Political process Theory', *Sociological Forum*, vol. 14, no. 1 (1999): 27–54.

Gulick, John. 'Tripoli, A Modern Arab City', *Middle Eastern Studies* 12 (1967).

Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

———. 'The Political Economy of Syria: Realities and Challenges', *Middle East Policy*, vol. 18, no. 2 (Summer 2011).

———. 'The Recent Impasse in Syria: Interview with Haytham Manna', Jadaliyya, 30 June 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/6245/the-current-impassein-syria_interview-with-haytha

———. 'My 50 Minutes with Manaf ', *Jadaliyya*, 26 July 2012, http://www.jadaliyya.com/pages/index/6611/my-50-minutes-with-manaf

Haklai, Oded. 'A Minority Rule Over a Hostile Majority: The Case of Syria', *Nationalism and Ethnic Politics*, vol. 6, no. 3 (Autumn 2000): 19–50.

Hamoui, Mustapha. A Phone Call That Shook a Nation, Heinrich-Böll-Stiftung, Middle East Office, 2012.

Hanano, Amal. 'Framing Syria', *Jadaliyya*, 20 November 2011, http://www.jadaliyya.com/pages/index/3209/framing-syria

Harris, William. *The Levant, A Fractured Mosaic*. Princeton, NJ: Markus Wiener, 2003.

———. *Lebanon: A History 600–2011*. New York: Oxford University Press, 2012.

Hassan, Hasan. 'Tribal Bonds Strengthen the Gulf's Hands in a New Syria', *The National*, 16 February 2012.

Held, Colbert. *Middle East Patterns: Places, Peoples, and Politics*. Boulder, CO: Westview Press, 2000.

Heras, Nicholas E. and O'Leary, Carole A. 'The Tribal Factor in Syria's Rebellion: A Survey of Armed Tribal Groups in Syria', *Terrorism Monitor*, vol. 11. no. 3 (2013).

Heydemann, Steven. 'The Syrian Crisis—Managing Militarization in Syria', *Foreign Policy*, 22 February 2012, http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/201222/02//managing_militarization_in_syria

Heydemann, Steven and Leenders, Reinoud. *Middle East Authoritarianisms: Governance, Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

Heydeman, Steven. 'Syria's Uprising: Sectarianism, Regionalisation, and State Order in the Levant'. FRIDE/HIVOS Working Paper, May 2013.

Hinnebusch, Raymond. *Peasant and Bureaucracy in Syria: the Political Economy of Rural Development*. Boulder, CO: Westview Press, 1988.

———. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasants*. San Francisco: Westview Press, 1990.

———. 'Pax-Syriana? The origins, causes and consequences of Syria's role in Lebanon', *Mediterranean Politics*, vol. 3 no. 1, 1998: 137–60.

———. *Syria: Revolution from Above*. London/New York: Routledge, 2001.

———. 'Modern Syrian Politics', *History Compass*, vol. 6, no. 1 (2008).

———. 'The Ba'th Party in Post-Ba'thist Syria: President, Party and the Struggle for "Reform"', *Middle East Critique*, vol. 20 no. 2 (2011).

———. 'Syria: From "Authoritarian Upgrading" to Revolution?' *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012): 95–113.

Hobsbawm, Eric and Ranger, Terence (eds). *The Invention of Tradition*. Cambridge: Cambridge University Press, 1983.

Hokayem, Emile. 'Lebanon's Little Syria', *Foreign Policy*, 15 May 2012.

———. *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant*. Milton Park/London: Routledge, 2013.

Holliday, Joseph. 'The Assad Regime, From Counterinsurgency to Civil War', Institute for the Study of War (Mar. 2013), http://www.understandingwar.org/sites/default/files/TheAssadRegime-web.pdf

Hourani, Albert, Khoury, Philip and Wilson, Mary C. (eds). *The Modern Middle East*, 2nd edn. London: I. B. Tauris, 2004.

Hourani, Guita. 'The 1994 Naturalisation Decree', Emigration Research Centre, Notre Dame University, 2011, www.eudo-citizenship.eu/docs/LEB-1994NaturalizationDecreeGuitaHouraniNov2011.pdf

Hufbauer, Gary C., Schott, Jeffrey J. and Elliott, Kimberley A. *Economic Sanctions Reconsidered. History and Current Policy*. Washington, DC: Institute for International Economics, 1990.

Huitfeldt, Henrik, Jean-Pierre Jallade and Nader Kabbani, *Investment in Education, Employment and Economic Performance in Syria* (Torino: European Training Foundation, 2005), http://www.etf.europa.eu/webatt.nsf/0/C12578310056925BC125715C004C37E8/$file/NOTE72TMUQ.pdf

Human Rights Watch. '"By All Means Necessary". Individual and Command Responsibility for Crimes Against Humanity in Syria', 15 December 2011, http://www.hrw.org/reports/201115/12//all-means-necessary-0

———. 'Syria: Visit Reveals Torture Chambers,' 17 May 2013, http://www.hrw.org/news/201316/05//syria-visit-reveals-torture-chambers

———. 'Attacks on Ghouta. Analysis of Alleged Use of Chemical Weapons in Syria', Sept. 2013, http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria_cw0913_web_1.pdf

———. 'You can still see their blood: executions, indiscriminate shootings and hostage-taking by opposition forces in the Latakia countryside', Oct. 2013.

———. 'Lebanon: Sectarian attacks in Tripoli', 19 December 2013, http://www.hrw.org/news/201319/12//lebanon-sectarian-attacks-tripoli

———. 'Razed to the Ground: Syria's Unlawful Neighborhood Demolitions', Jan. 2014.

Ibn Kathīr, Abū'l Fidā' Ismā'īl. *al-Bidāyah wa an-Nihāyah*, ed. 'Abdallah ibn 'Abd al-Muḥsin at-Turkī. Gizah: Hajr Press, 1998.

Ibn Taymīyyah, Taqī ad-Dīn. *Majmū'ah al-Fatāwa*, ed. 'Āmir al-Jazzār and Anwar al-Bāz. Riyadh: Maktabah al-'Ubaykān, 1997.

Ibrahim, Kawkab. 'Minorities in Lebanon: between loyalty and belonging the Alawis of Jabal Mohsen, a case study'. Masters diss., Lebanese University, 2013.

International Crisis Group. Syria Under Bashar (I): Foreign Policy Challenges, Middle East Report no. 23, 11 Feb. 2004, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/Syria20%Under20%Bashar20%201%Foreign20%Policy20%Challenges.pdf

———. Syria Under Bashar (II): Domestic Policy Challenges, Middle East Report no. 24, 11 Feb. 2004, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/Syria20%Under20%Bashar20%202%Domestic20%Policy20%Challenges.pdf

———. 'New Crisis, Old Demons in Lebanon: The Forgotten Lessons of Bab-Tebbaneh/Jabal Mohsen'. Middle East Briefing Paper no. 29, 14 October 2010: 1–19.

———. Popular Protest in North Africa and the Middle East (VI): The Syrian People's Slow-Motion Revolution, Middle East/North Africa Report no. 108, 6 July 2011, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/10820%Popular20%Protest20%in20%North20%Africa20%and20%the20%Middle20%East20%VI20%20-%The20%Syrian20%Peoples20%Slow-motion20%Revolution.pdf

———. Syria's Mutating Conflict, Middle East Report no. 128, 1 Aug. 2012, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/128-syrias-mutating-conflict.pdf

———. 'The Syrian People's Slow Motion Revolution', 6 July 2011: 9–10, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/10820%Popular20%Protest20%in20%North20%Africa20%and20%the20%Middle20%East20%VI20%20-%The20%Syrian20%Peoples20%Slow-motion20%Revolution.pdf

———. 'Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle,' 22 January 2013, http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle20%East20%North20%Africa/Iraq20%Syria20%Lebanon/Syria/136-syrias-kurds-a-struggle-within-a-struggle

———. 'Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria', Middle East Report 151, 8 May 2014.

———. 'Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria', Middle East Report 153, 27 May 2014, www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/egyptsyria-lebanon/lebanon/153-lebanon-s-hizbollah-turns-eastward-to-syria.aspx, accessed 8 June 2014.

IMF, Syrian Arab Republic: 2009 Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report 1086/, Mar. 2010, http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr1086.pdf

International Labour Organization, *Syrian Arab Republic*, Decent Work Country Programme, Feb. 2008, http://www.ilo.org/public/english/bureau/programme/dwcp/download/syria.pdf

Ismail, Salwa. 'The Syrian Uprising: Imagining and Performing the Nation', *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (Dec. 2011).

Jabbur, George. *al-Fikra al-siyasi al-mu'asir fi Suriya* (Contemporary Political Thought in Syria). London: Riad al-Rayyes, 1987.

Ja'īṭ, Hishām. *al-Fitnah—Jadalīyyah ad-Dīn wa as-Siyāsah fī al-Islām al-Mubakkir.* Beirut: Dār aṭ-ṭalī'ah, 1991.

Janot, Jean-Émile. *Des croisades au mandat. Notes sur le peuple alaouïte*. Lyon: Imprimerie L. Bascou, 1934.

Jessup, Henry. *Fifty-Three Years in Syria*. London: Fleming H. Revell, 1910.

Kabbani, Nader, 'Why young Syrians prefer public sector jobs', *Middle East Youth Initiative Policy Outlook* (Mar. 2009).

Keddie, Nikki. 'Secularism and the State: Towards Clarity and Global Comparison', *New Left Review* 226 (1997): 21–40.

Kienle, Eberhard. *Ba'th v. Ba'th* (London and New York: I. B. Tauris, 1990).

——— (ed.). *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace* (London: British Academic Press, 1994).

Kerbage, Carole. 'The battles for "Bab al-Tabbaneh and Jabal Mohsen": Banter and Barter, and Bullets', *al-Hayat*, 21 May 2013.

Khaddour, Kheder and Mazur, Kevin. 'The Struggle for Syria's Regions', *Middle East Report*, vol. 43, no. 269 (2013).

Khaddour, Kheder. ''ecuring the Syrian Regime', *Sada*, Carnegie Endowment for International Peace, 3 June 2014, www.carnegieendowment.org/sada/201403/06//securing-syrian-regime/hcg3

Khashan, Hilal. 'Lebanon's 1996 Controversial Parliamentary Elections', *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 20, no. 4 (Summer 1997): 24–49.

———. 'Lebanon's Islamist Stronghold', *Middle East Quarterly*, vol. 18, no. 2 (Spring 2011).

Khoury, Philip. 'Islamic Revival and the Crisis of the Secular State in the Arab World', in Ibrahim Ibrahim (ed.), *Arab Resources: The Transformation of a Society*. London: Croom Helm, 1983, pp. 213–36.

———. *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987.

Khuri, Fuad I. *Imams and Emirs, State, Religion and Sects in Islam*. London: Saqi Books, 1990.

———. 'The Alawis of Syria: Religious Ideology and Organization', in Richard T. Antoun and Donald Quataert (eds), *Syria: Society, Culture, and Polity*. Albany, NY: State University of New York Press, 1991.

Kienle, Eberhard. 'Entre jama'a et classe: Le pouvoir politique en Syrie', *Ethnizitat und Gesellschaft*, Occasional Papers 31. Berlin: Verlag das Arabische Buch, 1992.

Kimyongür, Bahar. *Syriana: La conquête continue*. Brussels: Investig'Action, 2011.

Kodmani, Hala. 'Syrie: Nous, alaouites, allons être tués deux fois', *Libération*, 28 September 2012, http://www.liberation.fr/monde/201228/09//syrie-nous-alaouitesallons-etre-tues-deux-fois_849694

Kodmani, Bassma and Legrand, Félix. 'Empowering the Democratic Resistance in Syria', *Arab Reform Initiative* (ARI) (Sept. 2013).

Kricheli, Ruth, Livne, Yair and Magaloni, Beatriz. 'Taking to the Streets: Theory and Evidence on Protests under Authoritarianism', APSA 2010 Annual Meeting Paper, April 2010, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1642040

Kullab, Samya. 'Jabal Mohsen leaderless and exposed, locals say', *Daily Star*, 13 August 2014.

Larkin, Craig. *Memory and Conflict in Lebanon: remembering and forgetting the past*. Routledge: London and NY, January 2012.

———. 'Jerusalem's Separation Wall and Global Message Board: Graffiti, Murals, and the Art of Sumud', *Arab Studies Journal*, vol. 22, no. 1 (Spring 2014).

Lawson, Fred (ed.), Demystifying Syria, SOAS Middle East Issues. London: Saqi Books, 2009.

Leenders, Reinoud. 'Collective Action and Popular Mobilization in Dar'a: An Anatomy of the Onset of Syria's Uprising', *Mobilization-An International Journal*, vol. 17, no. 3: 419–34.

———. 'Oh Buthaina, Oh Sha'ban-The Hawrani is Not Hungry, We Want Freedom! Revolutionary Framing and Mobilization at the Onset of the Syrian Uprising', in Joel Beinin and Frédéric Vairel (eds), *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, 2nd edn. Stanford, CA: Stanford University Press, 2013, pp. 256–8.

Lefèvre, Raphaël. *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*. London: Hurst, 2013.

———. 'The Brotherhood Starts Anew in Syria', *Al-Majalla*, 19 August 2013.

———. 'The belated birth of the Wa'ad party', Carnegie Endowment for International Peace, 16 December 2013.

———. 'Power Struggles among the Alawites in Lebanon, Part I', *Syria in Crisis*, Carnegie Middle East Centre, 1 January 2014.

———. 'Power Struggles Among the Alawites in Lebanon, Part II', *Syria in Crisis*, Carnegie Middle East Centre, 2 January 2014.

———. 'Lebanon's Alawites at a Crossroads', Carnegie Middle East Centre, 21 May 2014.

Lesch, David. *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*. New Haven, CT: Yale University Press, 2005.

Leverett, Flynt. *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*. Washington, DC: Brookings Institute Press, 2005.

Levitsky, Steven and Way, Lucan A. *Competitive Authoritarianism. Hybrid Regimes After the Cold War*. Cambridge, NY: Cambridge University Press, 2010.

Lichbach, Mark Irving. 'Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repression and Dissent', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 31, no. 2 (1987): 266–97.

Lobmeyer, Hans Günter. *Opposition und Widerstand in Syrien*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1995.

Longrigg, Stephen. *Syria and Lebanon under French Mandate*. London: Oxford University Press, 1958.

Longva, Anh N. and Roald, Anne S. (eds). *Religious Minorities in the Middle East: Domination, Self-Empowerment, Accommodation*. Leiden: Brill, 2012.

Luizard, Pierre-Jean. *Laïcités autoritaires en terres d'islam*. Paris: Fayard, 2008.

Lund, Aron. 'Divided They Stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions'. Uppsala: Foundation for European Progressive Studies and Olof Palme International Center, 2012.

Lyde, Samuel. *The Asian Mystery: Illustrated in the History, Religion and Present State of the Ansaireeh or Nusairis of Syria*. London: Longman, Green, Longman and Roberts, 1860.

Madelung, Wilfred. *The Succession to Muḥammad- A study of the early Caliphate*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Mamouri, Ali. 'Shi'a Seminaries Divided on Fatwas for Syrian Jihad', *Al-Monitor*, 29 July 2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201307//syria-jihadfatwas-shiite-clergy-iran-iraq.html

McAdam, Doug, Tarrow, Sidney and Tilly, Charles. *Dynamics of Contention*. New York: Cambridge University Press, 2001.

McLaurin, R. D. (ed.). *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*. New York: Praeger, 1979.

Mahfouda, Robert F. and Beck, James N. 'Petrographic/geochemical studies of primary and alteration–weathering minerals in garnetiferous ultramafic xenoliths–basanite, Tartous Province, NW Syria', *Microchemical Journal* 78 (2004).

Makdisi, Usama. *The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon*. Los Angeles: University of California Press, 2000.

Malbrunot Georges, 'En Syrie, Homs au bord de la guerre civile', *Le Figaro*, 8 November 2011, http://www.lefigaro.fr/international/2011–01003/08/11/20111108ARTFIG00640-en-syrie-homs-au-bord-de-la-guerrecivile.php

Mantran, Robert and Sauvaget, Jean. *Règlements fiscaux ottomans: les provinces syriennes*. Beirut: Institut Français de Damas, 1951.

Ma'oz, Moshe. 'Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria', *Middle East Journal*, vol. 26, no. 4 (Autumn 1972).

Massignon, Louis. 'Les "Noseïris" de Syrie', *Revue du monde musulman* 38 (1920): 271–80.

———. 'Les Nusayris', in *L'elaboration de l'Islam. Colloque de Strasbourg, 12–13–14 juin 1959.* Paris: Presses universitaires de France, 1961.

Maundrell, Henry. *A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697.* Beirut: Kyats, 1963.

Mazis, I. and Sarlis, M. 'The Geopolitical Impact of the Syrian Crisis on Lebanon', *Regional Science Inquiry Journal*, vol. 4, no. 3 (2002).

Mervin, Sabrina. 'L'«entité alaouite», une création française', in Pierre-Jean Luizard (ed.), *Le choc colonial et l'islam: les politiques religieuses des puissances coloniales enterres d'islam.* Paris: La Découverte, 2006, pp. 343–58.

Métral, Françoise et Jean. 'Maitrise de l'eau et société dans la plaine du Ghab', *Revue de Géographie de Lyon* 3, 1979.

Milligan, Maren. 'Tripoli's troubles to come', *Middle East Research and Information Project (MERIP)*, 13 August 2012.

Ma'oz, Moshe, *Assad: The Sphinx of Damascus.* New York: Weidenfeld and Nicolson, 1988.

Moosa, Matti. *Extremist Shiites, The Ghulat Sects.* New York: Syracuse University Press, 1988.

Morgan, David, 'Syria: Economic Reform Encouraging Foreign Investment', Global Arab Network, http://www.english.globalarabnetwork.com/201004165528/Economics/syria-economic-reform-encouraging-foreign-investment.html

Moustafa, Tamir. *The Struggle for Constitutional Power: Law, Politics, and Economic Development in Egypt.* Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

Munir, Mushabik Mousa. 'Étude sociologique des Alaouites ou Nuṣaïris'. PhD diss., La Sorbonne, 1958.

———. *al-Mutawwal fi al-susiyulujiya* ('Ilm al-ijtima') (An Extended Survey of Sociology). Damascus, 1959.

Nāfi', Bashīr Mūsa. *al-'Irāq-Siyāqāt al-Waḥdah wa al-Inqisām.* Cairo: Dār ash-Shurūq, 2006.

Nāfi', Bashīr Mūsa. *al-Islāmiyūn.* Beirut: ad-Dār al-'Arabīyyah li'l-'Ulūm, 2010.

Nahar, Hazem. 'The Discourse and Performance of the Syrian Opposition since the Beginning of the Revolution'. Berlin: Heinrich Böll Foundation, January 2012.

Nakkash, Aziz. 'The 'Alawite Dilemma in Homs: Survival, Solidarity and the Making of a Community'. Berlin: Friedrich Ebert Foundation, March 2013.

Nasser, Rabie and Zaki Mehchy, *Determinants of Labor Force Participation in Syria (2001–2010)*, Economic Research Forum, Working Paper No. 698, July 2012, http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/698.pdf

Nasser, Rabie, Zaki Mehchy and Khalid Abu Ismail, Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis, Syrian Center for Policy Research, Jan. 2013, http://www.scpr-syria.org/tmpPreLaunch/SyrianCrisisReportEN.pdf

Nassief, Isabel. 'The Campaign for Homs and Aleppo: The Assad Regime's Strategy in 2013', *Middle East Security Report*, Institute for the Study of War 17 (2014).

Nazzal, Mohamed. 'Lebanon's Alawi: A Minority Struggles in a 'Nation' of Sects', *al-Akhbar*, 8 November 2011.

———. 'Tripoli Shoots itself in the Foot', *al-Akhbar*, 2 December 2013.

———. 'Syria's Arab spring: Language enrichment in the midst of revolution', *Language, Discourse and Society*, vol. 2, no. 2 (July 2013): 11–31.

Nehme, Michel. 'Identity and Fear: A Survey of the Arab East', *Studies in Comparative International Development*, vol. 30, no. 4 (Winter 19951996/).

Norton, Augustus. 'Lebanon after Ta'if: Is the Civil War Over?' *Middle East Journal*, vol. 45, no. 3 (Summer 1991).

Nouss, Izzat. 'La Population de la république syrienne. Étude démographique et géographique.' PhD diss., La Sorbonne, 1951.

O'Leary, Carole and Heras, Nicholas A. 'Syrian Tribal Networks and their Implications for the Syrian Uprising', *Terrorism Monitor*, vol. 10, no. 11 (2012).

Ovensen, Geir and Pal Sletten, *The Syrian Labour Market: Findings from the 2003 Unemployment Survey* (Oslo: FAFO, 2007), http://almashriq.hiof.no/general/300327/320//fafo/reports/20002.pdf

Oudat, Basel. 'Serious Syrians', *Al-Ahram Weekly*, 3–9 March 2011, http://weekly.ahram.org.eg/20111037//re108.htm

Pargeter, Alison. *The Muslim Brotherhood: the burden of tradition*. London: Saqi Books, 2010.

Parker, Ben. 'The Conflict in Syria: Humanitarianism Besieged', *Humanitarian Exchange* 59 (Nov. 2013).

Partners for Democratic Change International. 'Community conflict in Northern Lebanon' (Aug. 2013), http://www.pdci-network.org/wp-content/uploads/201310//lebanon-assesment-report-16.10.pdf

Paul, James A. *Syria Unmasked: The Suppression of Human Rights by the Assad Regime*. New Haven, CT: Yale University Press, 1991.

Pearlman, Wendy. 'Emotions and the Microfoundations of the Arab Uprisings', *Perspectives on Politics*, vol. 11 no. 2 (2013): 387–409.

Perlmutter, Amos. 'From Obscurity to Rule: The Syrian Army and the Ba'th Party', *Western Political Quarterly*, vol. 22, no. 4 (1969).

Perthes, Volker. *Staat und Gesellschaft in Syrien 1970–1989*. Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 1990.

———. *The Political Economy of Syria under Asad*. London: I. B. Tauris, 1995.

Perthes, Volker. *Syria under Bashar al-Asad: Modernization and the Limits of Change*. Adelphi Papers London: Oxford University Press for IISS, 2004.

Picard, Elizabeth. 'Clans militaires et pouvoir ba'thiste en Syrie', *Orient*, Hamburg (1979): 49–62.

———. 'Y-a-t-il un problème communautaire en Syrie?' *Maghreb-Machrek* 87 (1980): 7–21.

———. 'The Virtual Sovereignty of the Lebanese State: from Deviant Case to Idealtype', in Laura Guazzone and Daniala Pioppi (eds), *The Arab State and Neo-liberal Globalization: the Restructuring of State Power in the Middle East*. Reading, Berks: Ithaca Press, 2009.

Pierret, Thomas. *Baas et Islam en Syrie: la dynastie Assad face aux oulémas*. Paris: PUF, 2011.

Pierskalla, Jan Hendryk. 'Protest, Deterrence, and Escalation: The Strategic Calculus of Government Repression', *Journal of Conflict Resolution*, vol. 54, no. 1 (2010): 117–45.

Piguet, E. and Laczko, F. (eds). 'People on the Move in a Changing Climate', *Global Migration Issues* 2 (2014).

Pipes, Daniel. 'The Alawi Capture of Power in Syria', *Middle Eastern Studies*, vol. 25, no. 4 (1989).

———. *Greater Syria: The History of an Ambition*. New York: Oxford University Press, 1990.

Provence, Michael. *The Great Syrian Revolt and the Rise of Arab Nationalism.* Austin: University of Texas Press, 2005.

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market. Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America.* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Pullan, Wendy. 'Spatial Discontinuities: Conflict Infastructures in Contested Cities', in Wendy Pullan and Britt Baillie (eds), *Locating Urban Conflicts: Ethnicity, Nationalism and the Everyday.* London: Palgrave Macmillan, 2013, pp. 17–36.

Quinlivan, James T. 'Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East', *International Security*, vol. 24, no. 2 (1999).

Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'th, 19631966-: the army-party symbiosis.* New York: Halstead Press, 1972.

———. 'The Compact Minorities and the Syrian State, 1918–45', *Journal of Contemporary History*, vol. 14, no. 4 (Oct. 1979).

Ramadan, Adam. 'In the Ruins of Nahr al-Barid: "Understanding the Meaning of the Camp"', *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 1 (Autumn 2010): 49–62.

Reesha, Fatima. 'Social and Cultural Changes in Tripoli, a study of the town of Jabal Mohsen'. Masters diss., Lebanese University, 2002.

Rodrigue, Aron. 'Difference and Tolerance in the Ottoman Empire: Interview By Nancy Reynolds', *Stanford Humanities Review*, vol. 5, no. 1 (1995): 81–90.

Rosen, Nir. 'A Tale of Two Villages', Al-Jazeera, 24 and 26 October 2011, http://www.aljazeera.com/indepth/features/20112011102365913224161/10/.html

Rosiny, Stephan. 'Power Sharing in Syria: Lessons from Lebanon's Taif Experience', *Middle East Policy*, vol. 20, no. 3 (Fall 2013).

Safadi, Muta'. *Hizb al-Ba'th: ma'sat al-mawlid, ma'sat al-nihaya* (The Ba'th Party: The Tragedies of its Birth and End). Beirut: Dar al-Adab, 1984.

Salamandra, Christa. 'Consuming Damascus: Public Culture and the Construction of Social Identity', in W. Armbrust (ed.), *Mass Mediations, New Approaches to Popular Culture in the Middle East and Beyond.* Berkeley, CA: University of California Press, 2000, pp. 182–202.

———. 'Sectarianism in Syria: Anthropological Reflections', *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3 (Oct. 2013).

Salisbury, Edward. 'The Book of Sulyman's First Ripe Fruit Disclosing the Nosairian Religion', *Journal of the American Oriental Society* 8 (1864): 227–308.

Sauvaget, Jean. 'Décrets Mamelouks de Syrie (III)', *Bulletin d'Etudes Orientales* 12 (1947–8).

Sayigh, Yezid. 'Syria's Strategic Balance at a Tipping Point', Carnegie Middle East Centre, 7 June 2013, http://carnegie-mec.org/201307/06//syria-s-strategic-balance-at-tipping-point/g95a

Sayigh, Yezid and Lefèvre, Raphaël. 'Uncertain Future for the Syrian Muslim Brotherhood's Political Part', Carnegie Endowment for International Peace, 9 December 2013.

Scheller, Bente. *The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy Under the Assads*. London: Hurst, 2013.

Schmidt, Søren. 'The Developmental Role of the State in the Middle East: Lessons from Syria', in R. Hinnebusch (ed.), *The State and the Political Economy of Reform in Syria*. Fife: St Andrews Papers on Contemporary Syria, 2009.

Schock, Kurt. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2005.

Scott, David and Hirschkind, Charles (eds). *Powers of the Secular Modern: Talal Asad and His Interlocutors*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2006.

Seale, Patrick. *The Struggle for Syria*. Oxford: Oxford University Press, 1965.

———. *Asad: the Struggle for the Middle East*, 3rd edn. Los Angeles: University of California, 1995.

Seurat, Michel. *L'Etat de Barbarie*. Paris: PUF, 2012.

Seymour, Martin. 'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt', *Middle Eastern Studies*, vol. 6, no. 1 (Jan. 1970): 35–47.

Smith, Anthony. 'States and Homelands: the Social and Geopolitical Implications of National Territory', *Millennium* 10 (Autumn 1981): 187–202.

Der Spiegel, 'Interview with Bashar al-Assad: "In The End a Lie is a Lie"', 7 October 2013.

Spyer, Jonathan. 'Fragmented Syria', *Middle East Review of International Affairs*, vol. 17, no. 3 (Fall 2013).

Stewart, Hannah. 'Lebanon's National Identity: Walking between Raindrops', *Levantine Review*, vol. 1, no. 2 (Fall 2012): 159–65.

Svolik, Milan W. *The Politics of Authoritarian Rule*. New York: Cambridge University Press, 2012.

Syrian Center for Policy Research. *The Syrian Catastrophe: Socioeconomic Monitoring Report: First Quarterly Report (January–March 2013)*, June 2013, http://scpr-syria.org/att/1374248216_kQVrL.pdf

———. *Syria: War on Development: Socioeconomic Monitoring Report of Syria, Second Quarterly Report (April–June 2013)*, Oct. 2013, http://scprsyria.org/att/1382759391_c6yBX.pdf

Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East*. Cambridge, MA: Schenkman/Wiley, 1975.

Talhamy, Yvette. 'The Nusayri Leader Isma'il Khayr Bey and the Ottomans (1854–58)', *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 6 (Nov. 2008): 895–908.

———. 'The Fatwas and the Nusayri/Alawis of Syria', *Middle East Studies* vol. 46, no. 2 (2010).

———. 'American Protestant Missionary Activity among the Nusayris (Alawis) in Syria in the Nineteenth Century', *Middle Eastern Studies*, vol. 47, no. 2 (Mar. 2011).

———. 'Conscription amongst the Nusayri ('Alawis) in the Nineteenth Century', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38, no. 1 (Apr. 2011).

———. 'The Nusayri and Druze Minorities in Syria in the Nineteenth Century: The Revolt against the Egyptian Occupation as a Case Study', *Middle Eastern Studies*, vol. 48, no. 6 (2012): 973–95.

Tansey, Oisín. 'Underwriting Repression: External Actors and the Politics of Coercive Crackdowns', unpublished draft paper, King's College London (Department of War Studies) (Dec. 2013).

Taylor, Charles. *Modern Social Imaginaries*. Durham and London: Duke University Press, 2004.

Teitelbaum, Joshua. 'The Muslim Brotherhood in Syria, 1945–1958: Founding, Social and Origins, Ideology', *Middle East Journal*, vol. 65, no. 2 (2011).

———. 'The Muslim Brotherhood and the "Struggle for Syria", 1947–1958: Between Accommodation and Ideology', *Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 3 (2004).

Tejel, Jordi. 'Repenser les nationalismes «minoritaires»: le nationalisme kurde en Irak et en Syrie durant la période des mandats (entre tradition et modernité)', *A Contrario* 11 (March 2009): 151–73.

Tendler, Bella. 'Concealment and Revelation: A Study of Secrecy and Initiation Among the Nuṣayri-Alawis of Syria'. PhD diss., Princeton University, 2012.

Tilly, Charles. *Stories, Identity, and Political Change*. London: Rowman & Littlefield, 2002.

Tilly, Charles and Tarrow, Sidney. *Contentious Politics*. London: Paradigm Publishers, 2006.

Traboulsi, Fawwaz. *A History of Modern Lebanon*. London: Pluto Press, 2007.

Tripp, Charles. 'Resistance within resistance', *Jadaliyya*, 26 March 2013, http://www.jadaliyya.com/pages/index/10812/resistance-within-resistance

UNDP, *Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of Syria*, 2005, http://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/poverty-reduction/poverty-website/macroeconomic-policies-for-poverty-reduction/Macroeconomic20%Policies20%for20%Poverty20%Reduction.pdf

UN Relief and Works Agency, Department of Microfinance, *Socioeconomic and damage assessment report: UNRWA microfinance clients in Syria* (report of the situation in June 2013), Mar. 2014, http://www.unrwa.org/sites/default/files/socioeconomic_and_damage_assessment_report.pdf

US Department of State, Bureau of Economic, Energy and Business Affairs, 2011 *Investment Climate Statement: Syria*, Mar. 2011, http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2011157366/.htm

Uthman, Hashim. *al-'Alawiyyun bayna al-ustura wa-l-haqiqa* (The Alawites Between Myth and Truth). Beirut: Mu'assasat al-A'lami li-l-Matbu'at, 1980.

———. *Hal al-'alawiyyun Shi'a? Bahth tarikhi min waqi' watha'iqihim wa-adabiyyatihimal-manshura wa-ghayr al-manshura* (Are the Alawites Shi'a? A Historical Study through their Published and Unpublished Documents and Sayings). Beirut: Mu'assasat al-A'lami li-l-Matbu'at, 1994.

———. *Tarikh al-'alawiyyin: waqa'i' wa-ahdath* (History of the 'Alawites: Incidents and Events). Beirut: Mu'assasat al-A'lami li-l-Matbu'at, 1997.

Valter, Stéphane. *La construction nationale syrienne: légitimation de la nature communautaire du pouvoir par le discours historique*. Paris: CNRS, 2002.

Verdeil, Chantal. 'Une "révolution sociale dans la montagne": la conversion des Alaouites par les jésuites dans les années 1930', in Bernard Heyberger and Rémy Madinier (eds), *L'islam des marges: mission chrétienne et espaces*

périphériques du monde musulman, XVIe-XXe siècles, Paris: Karthala; IISMM, 2010, pp. 81–105.

Virillo, Paul. *Pure War.* New York: Semiotext(e), 1997.

———. *Politics of the Very Worst.* New York: Semiotext(e), 1999.

Volker, Perthes. 'The Bourgoisie and the Baath', Middle East Research and Information Project (MERIP), MER 170, vol. 21, May/June 1991, http://www.merip.org/mer/mer170/bourgeoisie-baath

———. *The Political Economy of Syria under Asad* (London and New York: I. B. Tauris, 1995).

———. 'The Political Economy of the Syrian Succession', *Survival, International Institute of Strategic Studies (IISS),* 43 (1), Spring 2001.

———. *Syria under Bashar al-Asad: Modernisation and the Limits of Change.* New York, Oxford: Routledge, 2006.

Watenpaugh, Keith D. 'Creating Phantoms: Zaki al-Arsuzi, the Alexandretta Crisis, and Formation of Modern Arab Nationalism in Syria', *International Journal of Middle East Studies,* vol. 28 (1996): 363–89.

Weber, Max. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* Berkeley, CA: University of California Press, 1978.

Wedeen, Lisa. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria.* Chicago: University of Chicago Press, 1999.

———. 'Ideology and Humor in Dark Times: Notes from Syria', *Critical Inquiry,* vol. 39 (2013): 846–9.

Weismann, Itzchak. 'Sa'id Hawwa: the making of a radical Muslim thinker in modern Syria', *Middle Eastern Studies,* vol. 29, no. 4 (1993).

———. 'Sa'id Hawwa and Islamic revivalism in Ba'athist Syri', *Studia Islamica* 85 (1997).

Weiss, Max. *In the Shadow of Sectarianism: Law, Shi'ism, and the Making of Modern Lebanon.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.

Werrell, Caitlin E. and Femia, Franceso (eds), *The Arab Spring and Climate Change.* Washington DC: Stimson, Center for American Progress, Center for Climate and Security, Feb. 2013, http://climateandsecurity.files.wordpress.com/201204//climatechangearabspring-ccs-cap-stimson.pdf

Weulersse, Jacques. 'Les Alaouites', *La France méditerranéenne et africaine* 2 (1938).

———. *Le pays des alaouites*. Tours: Arrault, 1940.

White, Benjamin T. *The Emergence of Minorities in the Middle East: The Politics of Community in French Mandate Syria*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2011.

Wieland, Carsten. 'Einige kritische Bemerkungen zum Minderheitenparadigma in der Syrienforschung', *Orient* 4 (1990).

———. *Syria- Ballots or Bullets? Democracy, Islamism, and Secularism in the Levant*. Seattle: Cune Press, 2006.

———. *Syria- A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring*. Seattle: Cune Press, 2012.

———. 'Asad's Decade of Lost Chances', in *The Syrian Uprising: Dynamics of an Insurgency*. Fife: St Andrews Papers on Contemporary Syria, 2013.

———. 'Asad's Lost Chances', in David McMurray and Amanda Ufheil-Somers (eds), *The Arab Revolts: Dispatches on Militant Democracy in the Middle East*. Bloomington: Indiana University Press, January 2013.

Winter, Stefan. 'La révolte alaouite de 1834 contre l'occupation égyptienne: perceptions alaouites et lecture ottomane', *Oriente Moderno* 69 (1999): 60–71.

———. 'The Nusayris before the Tanzimat in the Eyes of Ottoman Provincial Administrators, 1804–1834', in Thomas Philipp and Christoph Schumann (eds), *From the Syrian Land to the States of Syria and Lebanon*. Würzburg: Ergon, 2004, pp. 97–112.

———. 'Les Kurdes du Nord-Ouest syrien et l'Etat ottoman, 1690–1750', in Mohammad Afifi et al. (eds), *Sociétés rurales ottomans*. Cairo: IFAO, 2005, pp. 252–7.

———. *The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

World Bank. *Syrian Investment Climate Assessment: Unlocking the Potential of the Private Sector*, June 2005, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2006200608021657l2_000160016/02/08//Rendered/PDF/366730SYR0P0781e0cover0ICA01PUBLIC1.pdf

Worren, Torstein. 'Fear and Resistance: The Construction of Alawi Identity in Syria'. Masters diss., University of Oslo, 2007.

Wright, Robin. 'Feared "Pink Panthers" prowl the battle-scarred streets of Beirut', *Christian Science Monitor*, 9 February 1982.

Yaffe-Schatzmann. Gitta. 'Alawi Separatists and Unionists: The Events of 25 February 1936', *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 1 (Jan. 1995).

———. Gitta and Dann, Ureil. 'Suleiman al-Murshid: Beginnings of an Alawi Leader', *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 4 (Oct. 1993): 624–40.

Yarid, Nazik S. *Secularism and the Arab World: 1850–1939*. London: Saqi Books, 2002.

Yassin-Kassab, Robin. 'Dubious wisdom: Assad's waiting game', Al-Jazeera, 29 November 2013, http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/201311// dubious-wisdomassad-waiting-game-201311277454646897.html

Yazıcı, Nevin. 'Suriye'de Azınlık İktidarı: Nusayriler', in Ümit *Özdağ, Küçük Orta Doğu Suriye*. Ankara: Kripto, 2012, pp. 368–75.

Yazigi, Jihad. *Syria's War Economy, Policy* Brief, European Council on Foreign Relations, Apr. 2014, http://www.ecfr.eu/page/-/ECFR97_SYRIA_BRIEF_AW.pdf

Zeine, Zeine N. *The Emergence of Arab Nationalism*. New York: Caravan Books, 1973.

Ziadeh, Hanna. *Sectarianism and Intercommunal Nation-Building in Lebanon*. London: Hurst, 2006.

Ziadeh, Radwan. *Power and Policy in Syria: The Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East*. London: I. B. Tauris, 2011.

Zisser, Eyal. 'Hafiz al-Asad Discovers Islam', *Middle East Quarterly* (Mar. 1999).

———. *Asad's Legacy: Syria in Transition*. London: Hurst, 2001.

———. 'Does Bashar al-Assad Rule Syria?' *Middle East Quarterly* (Winter 2003): 15–23.

Zubaida, Sami. 'The Fragments Imagine the Nation: The Case of Iraq, *International Journal of Middle East Studies*, vol. 34, no. 2 (May 2002): 205–15.

الفهرس

خ

د

ر

ش

ص

ط

ن

هـ

و

ي



منتدى العلاقات العربية والدولية

العلويون في سورية

"مجموعة مميــزة من البحوث،التي كتبت من قبل باحثين متخصصين في ســورية المعاصرة. وبدون شك ســيبقى هذا الكتاب نصًا أساسيًا لفهم الطائفية في سورية والتي تبقى في قلب سياسة نظام البعث".

لورد ويليمز، مبعوث الأمم المتحدة الأسبق إلى الشرق الأوسط

"هذا الكتاب لا نظير له في العمق والموســوعية والتنوع في المقاربات، ولذلك سيتخذ موقعًا مهمًا في الأدبيات التي كتبت عن العلويين".

توماس بييريه، محاضر في تاريخ الإسلام المعاصر في جامعة أدنبره،

ومؤلف كتاب الدين والدولة في سورية: العلماء السنيون من الانقلاب إلى الثورة

"مجموعة مدهشة من الدراسات الممتازة المكتوبة بعمق، والتي تتعامل مع الدور الاستثنائي مع الخلفية التي يؤديها العلويون اليوم في سورية المعاصرة، وفي لبنان وتركيا. يحلل المؤلفون بإقناع الأصول المعقدة للحرب الطائفية في ســورية، والصراع مــن أجل بقاء نظام البعث الذي يسيطر عليه العلويون، مع التركيز على جهود الأغلبية الشعبية السنية من أجل تخليص أنفسهم من الديكتاتورية. هذا الكتاب يملأ فراغاً مهمًا في الدراسات السورية".

نيقولاس فان دام،

مؤلف كتاب الصراع على السلطة في سورية: السياسات والمجتمع تحت حكم الأسد وحزب البعث

السعر

36 ريالاً قطرياً - 10 دولارات



هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر